

موسوعة مصر

للتشريع والقضاء

تقنين موضوعى لجميع التشريعات المعمول بها فى مصر حتى مستوى القرار الوزارى ،
الصادرة منذ عام ١٨٥٤ وحتى نهاية يونيه ١٩٨٦ ، معدلة وفقاً لآخر تعديل ومرتببة
موضوعاتها ترتيباً هجائياً ومعلّقة عليها بأهم المبادئ القانونية التى قررتها محكمات النقض
والإدارية العليا

إعداد

عبد المنعم حسنى

المحامى

الجزء الرابع

موضوعات حرف (أ)

الطبعة الأولى - ١٩٨٧

إصدار

مركز حسنى للدراسات القانونية

٢٨٧ شارع الأهرام - الجيزة - ت : ٨٥٠٠٠٣ - ٨٥٧٠٩٦

٤٤٦ شارع الأهرام - الجيزة - مجمع نصر الدين الإدارى

(ثالثا)

نصوص التشريعات المعمول بها في
مصر حتى مستوى القرار الوزاري ،
معدلة وفقا لآخر تعديل ومرتبة
موضوعاتها فيما بينها ترتيبا هجائيا
ومعلقا عليها بأهم المبادئ القانونية
التي قررتها محكمة النقض والمحكمة
الإدارية العليا

أثار ومتاحف

الفصل الأول - في حماية الآثار

الفصل الثاني - في هيئة الآثار المصرية

الفصل الثالث - في رسوم زيارة المتاحف والآثار

الفصل الرابع - في المتاحف المقفلة وبعض شئون الآثار

الفصل الأول

في حماية الآثار

قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٣

بإصدار قانون حماية الآثار (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يعمل بأحكام القانون المرافق في شأن حماية الآثار .

١ - صدر القانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥٥ بالموافقة على الاتفاقية الدولية الخاصة بحماية الآثار الثقافية (لحالة النزاع المسلح التي يوقعها مؤتمر لاهاي في ١٤ مارس سنة ١٩٥٤ وعلى البروتوكول الملحق بها (الوثائق المصرية - العدد ٢٤ ج ١ - ١٩٥٥) .

مادة ٢ - يقصد بالهيئة في تطبيق أحكام هذا القانون هيئة الآثار المصرية ، كما يقصد باللجنة الدائمة اللجنة الدائمة المختصة بالآثار المصرية القديمة وآثار العصور البطلمية والرومانية ، أو اللجنة المختصة بالآثار الإسلامية والقبطية ومجالس إدارات المتاحف بحسب الأحوال والتي يصدر بتشكيلها قرار من رئيس الهيئة .

مادة ٣ - للوزير المختص بشئون الثقافة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٤ - يلغى القانون رقم ٢٦٥ لسنة ١٩٥٢ لحماية الآثار كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، ويتخذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٧ شوال سنة ١٤٠٣ (٦ أغسطس سنة ١٩٨٣) .

قانون حماية الآثار

الباب الأول

أحكام عامة

مادة ١ - يعتبر أثراً كل عقار أو منقول انتجته الحضارات المختلفة أو أحدثته الفنون والعلوم والآداب والأديان من عصر ما قبل التاريخ وخلال العصور التاريخية المتعاقبة حتى ما قبل مائة عام متى كانت له قيمة أو أهمية أثرية أو تاريخية باعتباره مظهراً من مظاهر الحضارات المختلفة التى قامت على أرض مصر أو كانت لها صلة تاريخية بها ، وكذلك رفات السلاسل البشرية والكائنات المعاصرة لها .

مادة ٢ - يجوز بقراء من يفيض مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة أن يعتبر أى عقار أو منقول ذا قيمة تاريخية أو علمية أو دينية أو فنية أو أدبية أثراً متى كانت للدولة مصلحة قومية في حفظه وصيانته

وذلك دون التقيد بالحد الزمني الوارد بالمادة السابقة ويتم تسجيله وفقاً لأحكام هذا القانون وفي هذه الحالة يحد مالك الأثر مسئولاً عن المحافظة عليه وعدم إحداث أي تغيير به . وذلك من تاريخ إبلاغه بهذا القرار بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول .

مادة ٢ - تعتبر أرضاً أثرية الأراضي المملوكة للدولة التي اعتبرت أثرية بمقتضى قرارات أو أوامر سابقة على العمل بهذا القانون أو التي يصدر باعتبارها كذلك قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة . ويجوز بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص بشئون الثقافة إخراج أية أرض من عداد الأراضي الأثرية أو أراضي المنافع العامة للأثار إذا ثبت للهيئة خلوها من الآثار ، أو أصبحت خارج أراضي خط التجميل المعتمد للآثار .

مادة ٤ - تعتبر أثرية المباني التي اعتبرت كذلك وسجلت بمقتضى قرارات أو أوامر سابقة .

وعلى كل شخص طبيعي أو معنوي يشغل بناء تاريخياً أو موقعاً أثرياً لم يتقرر نزاع ملكيته أن يحافظ عليه من أي تلف أو نقصان .

مادة ٥ - هيئة الآثار المصرية هي المختصة بالإشراف على جميع ما يتعلق بشئون الآثار في متاحفها ومخازنها وفي المواقع والمناطق الأثرية والتاريخية ولو عثر عليها بطريق المصادفة .

وتتولى الهيئة الكشف عن الآثار الكائنة فوق سطح الأرض ، والتنقيب عما هو موجود منها تحت سطح الأرض وفي المياه الداخلية والمياه الإقليمية المصرية .

ويجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة بعد موافقة اللجنة الدائمة المختصة أن يرخص للهيئات العلمية المتخصصة الوطنية منها والأجنبية بالبحث عن الآثار والكشف عنها في مواقع معينة وفترات محددة بترخيص خاص غير قابل للتنازل إلى الغير ، ولا يمنع هذا الترخيص إلا بعد التحقق من توافر الكفاية العلمية والفنية والمالية والخبرة الأثرية العلمية في طالب الترخيص .

ويسرى الحكم المتقدم ولو كان البحث أو التنقيب في أرض مملوكة للجهة طالبة الترخيص .

مادة ٦ - تعتبر جميع الآثار من الأموال العامة - عدا ما كان وقفاً - ولا يجوز تملكها أو حيازتها أو التصرف فيها إلا في الأحوال وبالشروط المنصوص عليها في هذا القانون والقرارات المنفذة له .

مادة ٧ - إعتباراً من تاريخ العمل بهذا القانون يحظر الإتجار في الآثار ، ويمنح التجار الحاليون مهلة قدرها سنة لترتيب أوضاعهم وتصريف الآثار الموجودة لديهم ويعتبرون بالنسبة لما يتبقى لديهم من آثار بعد هذه المدة في حكم الحائزين وتسرى عليهم الأحكام المتعلقة بحيازة الآثار والمنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٨ - فيما عدا حالات التملك أو الحيازة القائمة وقت العمل بهذا القانون أو التي تنشأ وفقاً لأحكامه يحظر إعتباراً من تاريخ العمل به حيازة أى أثر . وعلى التجار والحائزين للآثار من غير التجار أن يخطرأ الهيئة بما لديهم من آثار خلال ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون وأن يحافظوا عليها حتى تقوم الهيئة بتسجيلها طبقاً لأحكام هذا القانون .

ويعتبر حائزاً بدون وجه حق ولا يفيد من أحكام الحيازة المقررة بهذا القانون كل من لا يخطر خلال المدة المشار إليها عما في حيازته من آثار لتسجيلها^(١) .

مادة ٩ - يجوز لحائز الأثر التصرف فيه بأي نوع من أنواع التصرفات بعد الحصول على موافقة كتابية من الهيئة وفقاً للإجراءات والقواعد التي يصدر بها

١ - قضت محكمة النقض بأنه إذا كان المتهم بالاعتداء على أرض الآثار قد دفع التهمة المسندة إليه بأنه لم يفتصب الأرض وعل وجودها في وضع يده بأن جده كان مستأجرها من الحكومة ولما توفى وضع يده عليها بنفس السبب وقدم مستنداً لإثبات دفاعه ولم تحقق المحكمة هذا الدفاع المؤسس على انتفاء نية الغصب لديه ولم تشر إليه في حكمها ولم تبد رأياها فيه مع أنه دفاع جوهري لو صح لا يمكن أن يتغير وجه الرأي في الدعوى ، فإن الحكم يكون معيباً بما يستوجب نقضه (نقض جنائي ١٤ / ٢ / ١٩٥٦ - مجموعة المكتب الفني ٧ ص ١٨٤) .

وقضت أيضاً بأن جريمة التعدى على أرض أثرية من الجرائم المستمرة المتجددة التي لا يبدأ سقوط الحق في رفع الدعوى العمومية فيها إلا عند انتهاء حالة الاستمرار (نقض جنائي ١٥ / ١٠ / ١٩٥٦ - المرجع السابق ص ١٠٢٠) .

قرار من الوزير المختص بشئون الثقافة وبشرط ألا يترتب على التصرف إخراج الأثر خارج البلاد .

وتسرى على من تنتقل إليه ملكية أو حيازة الأثر وفقاً لحكم هذه المادة أو بطريق الميراث أحكام الحيازة المبينة في هذا القانون .

وفي جميع الأحوال يكون للهيئة أولوية الحصول على الأثر محل التصرف مقابل تعويض عادل ، كما يحق للهيئة الحصول على ما تراه من آثار أو استرداد الآثار المنتزعة من عناصر معمارية الموجودة لدى التجار أو الحائزين مقابل تعويض عادل .

مادة ١٠ - يجوز للهيئة تبادل بعض الآثار المنقولة المكررة مع الدول أو المتاحف أو المعاهد العلمية العربية أو الأجنبية وذلك بقرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح الوزير المختص بشئون الثقافة .

ويجوز بقرار من رئيس الجمهورية - تحقيقاً للمصلحة العامة - ولادة محددة عرض بعض الآثار في الخارج ، ولا يسرى هذا الحكم على الآثار التي يحددها مجلس إدارة الهيئة سواء لكونها من الآثار الفريدة أو التي يخشى عليها من التلف .

مادة ١١ - للهيئة حق قبول التنازل من قبل الهيئات والأفراد عن ملكية عقاراتهم التاريخية عن طريق الهبة أو البيع بثمن رمزي أو الوضع تحت تصرف الهيئة لأجل لا يقل عن خمسين سنة ، متى كانت للدولة مصلحة قومية في ذلك .

مادة ١٢ - يتم تسجيل الأثر بقرار من الوزير المختص بشئون الثقافة بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة ويعلن القرار الصادر بتسجيل الأثر العقاري إلى مالكه أو المكلف باسمه بالطريق الإداري وينشر في الوقائع المصرية ويؤشر بذلك على هامش تسجيل العقار في الشهر العقاري .

مادة ١٣ - يترتب على تسجيل الأثر العقاري وإعلان المالك بذلك طبقاً لأحكام المادة السابقة الأحكام الآتية :

١ - عدم جواز هدم العقار كله أو إخراج جزء منه من جمهورية مصر العربية .

٢ - عدم جواز نزع ملكية الأرض أو العقار ، أما 'الأراضي المتاخمة له فيجوز

نزع ملكيتها بعد موافقة الوزير المختص بشئون الثقافة ، بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة .

٣ - عدم جواز ترتيب أى حق إرتفاق للغير على العقار .

٤ - عدم جواز تجديد العقار أو تغيير معالمه على أى وجه إلا بترخيص من رئيس الهيئة بعد موافقة اللجنة الدائمة المختصة ويكون إجراء الأعمال التى رخص بها تحت الإشراف المباشر لمندوب الهيئة .

فيذا أجرى صاحب الشأن عملاً من الأعمال بغير الترخيص المشار إليه قامت الهيئة بإعادة الحال إلى ما كانت عليه على نفقة المخالف مع عدم الاخلال بالحق فى التعويض وعدم الاخلال بالعقوبات المقررة فى هذا القانون .

٥ - إلزام المالك بالحصول على موافقة كتابية من الهيئة عن كل تصرف يرد على العقار مع ذكر اسم المتصرف إليه ومحل إقامته ، وعليه عند التصرف فيه إبلاغ من حصل التصرف له أن العقار مسجل . وعلى الهيئة أن تبدى رأيها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغها بطلب التصرف ويعتبر انقضاء هذا الميعاد بغير رد بمثابة قرار بالرفض .

٦ - للهيئة أن تباشر فى أى وقت على نفقتها ما تراه من الأعمال لازماً لصيانة الأثر وتظل هذه الأحكام سارية ولو أصبح ما بالعقار من أثر منقولاً .

مادة ١٤ - يجوز بقرار من الوزير المختص بشئون الثقافة بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة وبعد أخذ رأى اللجنة الدائمة للأثار شطب تسجيل الأثر الثابت أو جزء منه ، وينشر قرار الشطب فى الوقائع المصرية ويبلغ إلى الأفراد والجهات التى أبلغت من قبل بتسجيله ويثبت ذلك على هامش تسجيل الأثر بالهيئة وعلى هامش تسجيل العقار فى مصلحة الشهر العقارى .

مادة ١٥ - لا يترتب على أى استغلال قائم من قبل الأفراد أو الهيئات لموقع أثرى أو أرض أو بناء ذى قيمة تاريخية أى حق فى تملكه بالتقادم ، ويحق للهيئة كلما رأت ضرورة لذلك إخلاصها مقابل تعويض عادل .

مادة ١٦ - للوزير المختص بشئون الثقافة بناء على اقتراح مجلس إدارة الهيئة - ومقابل تعويض عادل - ترتيب حقوق إرتفاق على العقارات المجاورة للمواقع الأثرية والمباني التاريخية لضمان المحافظة على خصائصها الفنية أو مظهرها العام ويحدد القرار الصادر بذلك العقارات أو أجزاء العقارات التى

يترتب عليها حق أو أكثر من حقوق الارتفاق ونطاق هذا الحق والقيود التي ترد على حق المالك أو الحائز تبعاً لذلك .

مادة ١٧ - مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في هذا القانون أو غيره من القوانين يجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة بناء على قرار من اللجنة الدائمة للآثار وبدون حاجة إلى اللجوء إلى القضاء أن يقرر إزالة أى تعد على موقع أثري أو عقار أثري بالطريق الإداري وتتولى شرطة الآثار المختصة تنفيذ قرار الإزالة ، ويلزم المخالف بإعادة الوضع إلى ما كان عليه ، وإلا جاز للهيئة أن تقوم بتنفيذ ذلك على نفقته .

مادة ١٨ - يجوز نزع ملكية الأراضي المملوكة للأفراد لأهميتها الأثرية كما يجوز بقرار من رئيس الجمهورية الاستيلاء عليها مؤقتاً إلى أن تتم إجراءات نزع الملكية وتعتبر الأرض في حكم الآثار من تاريخ الاستيلاء المؤقت عليها ولا يدخل في تقدير التعويض إحتمال وجود آثار في الأرض المنزوعة ملكيتها .

مادة ١٩ - يجوز للوزير المختص بشئون الثقافة بناء على طلب مجلس إدارة الهيئة إصدار قرار بتحديد خطوط التجميل للآثار العامة والمناطق الأثرية ، وتعتبر الأراضي الواقعة داخل تلك الخطوط أرضاً أثرية تسرى عليها أحكام هذا القانون .

مادة ٢٠ - لا يجوز منح رخص للبناء في المواقع أو الأراضي الأثرية . ويحظر على الغير إقامة منشآت أو مدافن أو شق قنوات أو إعداد طرق أو الزراعة فيها أو في المنافع العامة للآثار أو الأراضي الداخلة ضمن خطوط التجميل المعتمدة .

كما لا يجوز غرس أشجار بها أو قطعها أو رفع انقراض منها أو أخذ أتربة أو أسمدة أو رمال أو إجراء غير ذلك من الأعمال التي يترتب عليها تغيير في معالم هذه المواقع والأراضي إلا بترخيص من الهيئة وتحت إشرافها .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على الأراضي المتاخمة التي تقع خارج نطاق المواقع المشار إليها في الفقرة السابقة والتي تمتد حتى مسافة ثلاثة كيلومترات في المناطق غير المأهولة أو لمسافة تحددها الهيئة بما يحقق حماية بيئة الأثر في غيرها من المناطق .

ويجوز بقرار من الوزير المختص بشئون الثقافة تطبيق أحكام هذه المادة على

الأراضي التي يتبين للهيئة بناء على الدراسات التي تجريها احتمال وجود آثار في باطنها ، كما يسرى حكم هذه المادة على الأراضي الصحراوية وعلى المناطق المرخص بعمل محاجر فيها .

مادة ١١ - يتعين أن تراعى مواقع الآثار والأراضي الأثرية والمباني والمواقع ذات الأهمية التاريخية عند تغيير تخطيط المدن والأحياء والقرى التي توجد بها ولا يجوز تنفيذ التخطيط المستحدث أو التوسع أو التعديل في المناطق الأثرية والتاريخية وفي زمامها إلا بعد موافقة هيئة الآثار كتابة على ذلك مع مراعاة حقوق الارتفاق التي ترتبها الهيئة .

وعلى الهيئة أن تبدي رأياها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العرض عليها فإذا لم تبد رأياها خلال هذه المدة جاز عرض الأمر على الوزير المختص بشئون الثقافة ليصدر قراراً في هذا الشأن .

مادة ١٢ - للجهة المختصة - بعد أخذ موافقة الهيئة - الترخيص بالبناء في الأماكن المتاخمة للمواقع الأثرية داخل المناطق المأهولة .

وعلى الجهة المختصة أن تضمن الترخيص الشروط التي ترى الهيئة أنها تكفل إقامة المبنى على وجه ملائم لا يطفئ على الأثر أو يفسد مظهره ويضمن له حرماً مناسباً مع مراعاة المحيط الأثرى والتاريخى والمواصفات التي تضمن حمايته . وعلى الهيئة أن تبدي رأياها في طلب الترخيص خلال ستين يوماً من تاريخ تقديمه إليها وإلا اعتبروا فوات هذه المدة قراراً بالرفض .

مادة ١٣ - على كل شخص يعثر على أثر عقارى غير مسجل أن يبلغ هيئة الآثار به . ويعتبر الأثر ملكاً للدولة . وعلى الهيئة أن تتخذ الاجراءات اللازمة للمحافظة عليه ولها خلال ثلاثة أشهر أما رفع هذا الأثر الموجود في ملك الأفراد ، أو اتخاذ الاجراءات لنزع ملكية الأرض التي وجد فيها أو إبقائه في مكانه مع تسجيله طبقاً لأحكام هذا القانون ولا يدخل في تقدير قيمة الأرض المنزوع ملكيتها قيمة ما بها من آثار .

والهيئة أن تمنح من أرشد عن الأثر مكافأة تحددها اللجنة الدائمة المختصة إذا رأت أن هذا الأثر ذو أهمية خاصة .

مادة ١٤ - على كل من يعثر مصادفة على أثر منقول أو يعثر على جزء أو أجزاء من أثر ثابت فيما يتواجد به من مكان أن يخطر بذلك أقرب سلطة إدارية خلال

ثمان وأربعين ساعة من العثور عليه وأن يحافظ عليه حتى تتسلمه السلطة المختصة وإلا اعتبر حائزاً لأثر بدون ترخيص ، وعلى السلطة المذكورة إخطار الهيئة بذلك فوراً .

ويصبح الأثر ملكاً للدولة وللهيئة إذا قدرت أهمية الأثر أن تمنح من عثر عليه وأبلغ عنه مكافأة تحددها اللجنة الدائمة المختصة .

مادة ٢٥ = يتولى تقدير التعويض المنصوص عليه في المواد ٧ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٦ ، لجنة تشكل بقرار من الوزير المختص بشئون الثقافة ويمثل فيها مجلس الإدارة ويجوز لذوى الشأن التظلم من تقدير اللجنة إلى الوزير المختص خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغهم بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول وإلا أصبح التقدير نهائياً .

وفي جميع الأحوال تسقط دعوى التعويض إذا لم ترفع الدعوى خلال سنة من تاريخ صيرورة التقدير نهائياً .

الباب الثانى

تسجيل الآثار وصيانتها والكشف عنها

مادة ٣١ = تتولى هيئة الآثار حصر الآثار الثابتة والمنقولة وتصويرها ورسمها وتسجيلها وتجميع البيانات المتعلقة بها في السجلات المعدة لذلك ويتم التسجيل طبقاً للأحكام والشروط التى يصدر بها قرار من مجلس إدارة الهيئة ، ويعتبر مسجلاً منها الآثار المقيدة في تاريخ العمل بهذا القانون بالمسجلات المختصة لها .

وتعمل الهيئة على تعميم المسح الأثرى للمواقع والأراضى الأثرية وتحديد مواضعها ومعالمها وإثباتها على الخرائط مع موافاة كل من الوحدة المحلية المختصة والهيئة العامة للتخطيط العمرانى بصورة منها لمراجعتها عند إعداد التخطيط العام .

وتعد الهيئة تسجيلاً للبيانات البيئية والعمرانية والعوامل المؤثرة في كل موقع أثرى تبعاً لأهميته .

مادة ٣٢ = تتولى هيئة الآثار إعداد المعالم والمواقع الأثرية والمباني التاريخية

المسجلة للزيارة والدراسة بما لا يتنافى مع تأمينها وصيانتها ، وتعمل على إظهار خصائصها ومميزاتها الفنية والتاريخية .

كما تستخدم الهيئة إمكانيات المواقع والمتاحف الأثرية في تنمية الوعي الأثرى بكل الوسائل .

مادة ٢٨ - تحفظ الآثار المنقولة ، وما تتطلب الاعتبار الموضوعية نقله من الآثار المعمارية وتوضع في متاحف الهيئة ومخازنها ، وتتولى الهيئة تنظيم العرض فيها وإدارتها بالأساليب العلمية ، وصيانة محتوياتها ومباشرة وسائل الحماية والأمن الضرورية لها ، وإقامة معارض داخلية مؤقتة تتبعها . وللهيئة أن تعهد للجامعات المصرية بتنظيم وإدارة المتاحف الكائنة بها ، وبكلياتها مع ضمان تسجيلها وتأمينها .

وتعتبر متاحف ومخازن الآثار في كل هذه الأحوال من أملاك الدولة العامة .

مادة ٢٩ - تتولى هيئة الآثار الحفاظ على الآثار والمتاحف والمخازن والمواقع والمناطق الأثرية والمباني التاريخية كما تتولى حراستها عن طريق الشرطة المختصة والخبراء والحراس الخصوصيين المعتمدين منها وفقاً للقواعد المنظمة لذلك . وتضع الهيئة حداً أقصى لامتداد كل تفتيش للآثار بما يكفل سهولة التحرك في منطقتها ومراقبته ومراقبة أثارها .

ويحدد بقرار من مجلس إدارة الهيئة محيط كل موقع أثري تتم حراسته بمعرفة الهيئة ويجوز أن يتضمن القرار فرض رسم لدخول هذا الموقع بحيث لا يجاوز عشرة جنيهات أو ما يعادلها من عملات حرة بالنسبة للأجانب ولا يخل هذا الرسم بما يفرض من رسوم طبقاً للمادة (٢٩) من هذا القانون .

مادة ٣٠ - تختص الهيئة دون غيرها بأعمال الصيانة والترميم اللازمة لجميع الآثار والمواقع والمناطق الأثرية والمباني التاريخية المسجلة .

يتحمل كل من وزارة الأوقاف وهيئة الأوقاف المصرية وهيئة الأوقاف القبطية بنفقات ترميم وصيانة العقارات الأثرية والتاريخية التابعة المسجلة لها .

كما تتحمل الهيئة بنفقات ترميم المباني التاريخية المسجلة التي في حيازة الأفراد والهيئات الأخرى ما لم يكن سبب الترميم قد نشأ عن سوء إستعمال من الحائز حسبما تقرره اللجنة الدائمة المختصة ، وفي هذه الحالة يتحمل الحائز قيمة مصاريف الترميم .

ويجوز لرئيس مجلس إدارة الهيئة بعد موافقة اللجنة الدائمة المختصة أن يرخّص للهيئات والبعثات العلمية المتخصصة بأداء عمليات الترميم والصيانة ، تحت إشراف الهيئة كما يجوز للترخيص كتابةً بها للأفراد المتخصصين .

مادة ٢٦ : ترتب الهيئة أولويات التصريح للبعثات بالتنقيب عن الآثار بدءاً بالمناطق الأكثر تعرضاً لأخطار البيئة البيئية تائراً بمشروعات الدولة في الامتداد العمراني وفق جدول زمني وموضوعي يقرره مجلس إدارة الهيئة .

مادة ٣٢ : لا يجوز للغير مباشرة أعمال البحث أو التنقيب عن الآثار إلا تحت الاشراف المباشر للهيئة عن طريق من تندب لهذا الغرض من الخبراء والفنيين ، وفقاً لشروط الترخيص الصادر منها .

ويرخص لرئيس البعثة أو من يقوم مقامه بدراسة الآثار التي اكتشفتها البعثة ورسمها وتصويرها ، ويحفظ حق البعثة في النشر العلمي عن حفائرها لمدة أقصاها خمس سنوات من تاريخ أول كشف لها في الموقع ، يسقط بعدها حقها في الأسبقية في النشر .

مادة ٣٣ : يصدر مجلس إدارة الهيئة قراراً بالاشتراطات والالتزامات التي يجب مراعاتها وتنفيذها في تراخيص الحفر بحيث يتضمن الترخيص بياناً بحدود المنطقة التي يجري البحث فيها ، والمدة المصرح بها ، والحد الأدنى للعمل بها ، والتأمينات الواجب إيداعها لصالح الهيئة وشروط مباشرة الحفر ، مع الاقتصار على منطقة معينة حتى إتمام العمل بها ، والالتزام بالتسجيل المتتابع والمتكفل بالحراسة والصيانة وتزويد الهيئة بتسجيل متكامل وتقرير علمي شامل عن الأعمال محل الترخيص .

مادة ٣٤ : يخضع الترخيص للبعثات الأجنبية بالكشف والتنقيب عن الآثار للقواعد الآتية :

(أ) إلزام كل بعثة بترميم وصيانة ما تقوم بالكشف عنه من الآثار المعمارية والآثار المنقولة ، أولاً بأول وقبل أن تنتهي مواسم عملها ، وذلك بإشراف الأجهزة المختصة في هيئة الآثار وبالتعاون معها .

(ب) إقتران خطة كل بعثة أجنبية لأعمال التنقيب الأثرى في مصر بخطة مكملة لها تقوم فيها البعثة بعمل من أعمال الترميم للآثار القائمة التي سبق الكشف عنها ، أو ما يناسب إستعدادها من أعمال المسح أو الحصر والتسجيل

الأثرية للمنطقة التي تعمل بها أو بقربها ، ويتم ذلك بموافقة الهيئة أو بالمشاركة معها .

(ج) يكون للهيئة وحدها دون المرخص له أن تنتج نماذج حديثة للآثار المكتشفة في الحفائر بعد أن يتم المرخص له النشر العلمي عنها ، ومع ذلك يجوز للهيئة أن تمنح المرخص له في هذه الحالة نسخاً من هذه الآثار .

مادة ٢٥ - جميع الآثار المكتشفة التي تعثر عليها بعثات الحفائر العلمية الأجنبية تكون ملكاً للدولة ، ومع ذلك يجوز للهيئة أن تقرّر مكافأة للبعثات المتميزة إذا أدت أعمالاً جلية في الحفائر والترميمات بأن تمنح بعضاً من الآثار المنقولة التي إكتشفتها البعثة لمتحف آثار تعينه البعثة لتعرض فيه بأسمها متى قررت الهيئة إمكان الاستغناء عن هذه الآثار لمائلتها مع القطع الأخرى التي أخرجت من ذات الحفائر من حيث المادة والنوع والصفة والدلالة التاريخية والفنية وذلك بعد استيفاء المعلومات المتعلقة بها وتسجيلها .

مادة ٢٦ - تتولى النظر في نتائج أعمال البعثات وإقتراح مكافأة أى منها اللجنة الدائمة المختصة أو مجلس إدارة المتحف المختص بحسب الأحوال . وللهيئة الحق في أن تمنح المرخص له بعض الآثار المنقولة ، كما أن لها الحق في اختيار الآثار التي ترى مكافأته بها دون تدخل منه وبشرط ألا يتعدى مقدار الآثار الممنوحة في هذه الحالة نسبة ١٠ ٪ من الآثار المنقولة التي اكتشفتها البعثة .

وأن يكون لها ما يماثلها من القطع الأخرى من حيث المادة والنوع والصفة والدلالة التاريخية والفنية ، وعلى ألا تتضمن أثاراً ذهبية أو فضية أو أحجاراً كريمة أو برديات أو مخطوطات أو عناصر معمارية أو أجزاء مقطوعة منها . ويتعين أن تتضمن الاتفاقيات التي تعقدها الهيئة في هذا الشأن النص على حظر الإتجار في الآثار الممنوحة سواء في الداخل أو الخارج .

مادة ٢٧ - يجوز بقرار من مجلس إدارة الهيئة إنهاء تراخيص العمل الممنوحة للهيئات والبعثات في الحفائر لمخالفات وقعت منها أثناء العمل . ومع عدم الإخلال بالعقوبات المقررة للاستيلاء على الآثار دون وجه حق أو تهريبها يكون للهيئة حرمان أية بعثة أثرية أو أى متحف آثار خارجي من مزاولة الحفائر الأثرية في جمهورية مصر العربية لمدة لا تقل عن خمس سنوات إذا ثبت اشتراك

أحد أفرادها أو إعانتة على ارتكاب أية جريمة من الجرائم المشار إليها بهذا القانون .

مادة ٢٨ - تعفى هيئة الآثار وبعثات الجامعات المصرية من أداء الرسوم الجمركية عن الأدوات والمعدات والأجهزة التي تستوردها من الخارج لأعمال الحفائر وترميم الأبنية الأثرية والتاريخية وتجهيز المتاحف ومراكز الآثار التابعة لها والعروض الفنية والآثرية .

كما تقوم مصلحة الجمارك بالإفراج المؤقت عن الأدوات والأجهزة التي تدخلها إلى البلاد ، البعثات الأجنبية للحفائر والترميم والدراسات الطبيعية المتعلقة بالآثار لاستخدامها في أغراضها ، وتعفى هذه البعثات نهائياً من أداء الرسوم الجمركية إذا تصرفت أو تنازلت عن هذه الأدوات أو الأجهزة للهيئة أو للبعثات الأثرية بالجامعات المصرية وتحمل البعثة بقيمة الرسوم الجمركية المقررة إذا تصرفت في الأدوات أو الأجهزة بعد انتهاء عملها إلى غير هذه الجهات .

مادة ٣٩ - يجوز بقرار من مجلس إدارة الهيئة فرض رسم لزيارة المتاحف أو الآثار لا يجاوز عشرة جنيهات بالنسبة للأجانب لكل أثر أو متحف منها على حدة .

الباب الثالث

العقوبات

مادة ٤٠ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقرها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب على مخالفة أحكام هذا القانون بالعقوبات المبينة في المواد التالية :

مادة ٤١ - يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه كل من قام بتهريب أثر إلى خارج الجمهورية أو اشترك في ذلك . ويحكم في هذه الحالة بمصادرة الأثر محل الجريمة وكذلك الأجهزة والأدوات والآلات والسيارات المستخدمة فيها لصالح الهيئة .

مادة ٤٢ : يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على سبع سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تزيد على خمسين ألف جنيه كل من :

(أ) سرق أثراً أو جزءاً من أثر مملوك للدولة أو قام بإخفائه أو اشترك في شيء من ذلك ويحكم في هذه الحالة بمصادرة الأثر والأجهزة والأدوات والآلات والسيارات المستخدمة في الجريمة لصالح الهيئة .

(ب) هدم أو أتلف عمداً أثراً أو مبنى تاريخياً أو شوهه أو غير معالمة أو فصل جزءاً منه أو اشترك في ذلك .

(ج) أجرى أعمال الحفر الأثرى دون ترخيص أو اشترك في ذلك . وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد عن خمسين ألف جنيه إذا كان الفاعل من العاملين بالدولة المشرفين أو المشتغلين بالآثار أو من موظفي أو عمال بعثات الحفائر أو من المقاولين المتعاقدين مع الهيئة أو من عمالهم .

مادة ٤٣ : يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من :

(أ) نقل بغير إذن كتابي صادر من هيئة الآثار أثراً مملوكاً للدولة أو مسجلاً أو نزعاً من مكانه .

(ب) حول المباني الأثرية أو الأراضي الأثرية أو جزءاً منها إلى مسكن أو حظيرة أو مخزن أو مصنع أو زرعها ، أو أعدها للزراعة أو غرس فيها أشجاراً أو اتخذها جرنأ أو شق بها مصارف أو مساقى أو أقام بها أية إشغالات أخرى أو اعتدى عليها بأية صورة كانت .

(ج) إستولى على انقاض أو سعاد أو أتربة أو رمال أو مواد أخرى من موقع أثري أو أراضى أثرية بدون ترخيص من الهيئة أو تجاوز شروط الترخيص الممنوح له في المحاجر أو أضاف إلى الموقع أو المكان الأثرى أسمدة أو أتربة أو نفايات أو مواد أخرى .

(د) جاوز متعمداً شروط الترخيص له بالحفر الأثرى .

(هـ) إقتنى أثراً وتصرف فيه على خلاف ما يقضى به القانون .

- (و) زيف أثراً من الآثار القديمة بقصد الاحتيال أو التدليس .
- مادة ٤٤** = يعاقب بالعقوبة الواردة بالمادة السابقة كل من يخالف أحكام المواد ٢ ، ٤ ، ٧ ، ١١ ، ١٨ ، ٢١ ، ٢٢ من هذا القانون .
- مادة ٤٥** = يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من :
- (أ) وضع على الأثر إعلانات أو لوحات للدعاية .
- (ب) كتب أو نقش على الأثر أو وضع دهانات عليه .
- (ج) شوه أو أتلف بطريق الخطأ أثراً ثابتاً أو منقولاً أو فصل جزءاً منه .
- مادة ٤٦** = يعاقب كل من يخالف المواد ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ من العاملين بالدولة بالحبس مدة لا تقل عن سنتين وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه مع إلزامه بالتعويض عن الأضرار التي تنشأ عن المخالفة .
- مادة ٤٧** = يحكم في حالة مخالفة المواد ٧ ، ٢١ ، ٢٢ بمصادرة الآثار لصالح هيئة الآثار .

الباب الرابع

الأحكام الختامية

- مادة ٤٨** = لرئيس مجلس إدارة الهيئة ومديرى الآثار ومديرى المتاحف وأمنائها المساعدين ومراقبى ومديرى المناطق الأثرية ومفتشى الآثار والمفتشين المساعدين صفة الضبطية القضائية فيما يتعلق بضبط الجرائم والمخالفات المنصوص عليها في هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذاً له .
- مادة ٤٩** = تؤول إلى صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف بالهيئة الغرامات المحكوم بها طبقاً لأحكام هذا القانون والرسوم المقررة بالمادتين ٢٩ ، ٣٩ منه وللهيئة أن تمنح من حصيلة هذه المبالغ مكافآت يقدرها رئيس مجلس إدارة الهيئة لمن ساهم في الارشاد أو ضبط المخالفات وذلك طبقاً للشروط والأوضاع التى يصدر بها قرار من مجلس الإدارة .
- مادة ٥٠** = جميع المبالغ التى تستحق للهيئة تطبيقاً لهذا القانون يجوز تحصيلها بطريق الحجز الإدارى .

مادة ٥١ = تتولى الهيئة تنسيق العمل مع الهيئات والجهات المختصة بالتخطيط والاسكان والسياحة والمرافق والأمن ومجالس المحافظات بما يكفل حماية الآثار والمتاحف والمباني التاريخية من الارتفاعات والاختناقات ومسببات الرشح والتلوث وأخطار الصناعة وتغيير المحيط التاريخي والآثرى وبما يحقق التوازن بين مطالب العمران وبين ضرورات صيانة الآثار والتراث .

الفصل الثاني

في هيئة الآثار المصرية

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٨٢٨ لسنة ١٩٧١

بإنشاء هيئة الآثار المصرية (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى المرسوم بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء مصلحة الآثار :
وعلى القانون رقم ٥٢٩ لسنة ١٩٥٣ بتنظيم مصلحة الآثار ، والقوانين
المعدلة له :

وعلى القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء مركز تسجيل الآثار المصرية :
وعلى القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة :
وعلى القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء صندوق تمويل مشروع إنقاذ آثار
النوبة

١ - صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ (الجريدة الرسمية - العدد ٩
(تابع) في ١ / ٣ / ١٩٨٤) ونصت مادته الأولى على أن : « يستبدل بعبارة « وزير
الثقافة » الواردة في قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه عبارة
« رئيس مجلس إدارة هيئة الآثار المصرية » وبعبارة « صندوق تمويل مشروعات الآثار
والمتاحف والصوت والضوء عبارة « صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف » ، كما
تتحذف عبارات « مشروعات الصوت والضوء » ، ومشروع الصوت والضوء ، وعروض
الصوت والضوء » أينما وردت في قرارات رئيس الجمهورية أرقام ٢٨٢٨ لسنة ١٩٧١
و ٩٥ لسنة ١٩٧٨ و ١٥٠ لسنة ١٩٨٠ المشار إليها . »

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٤٣ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء صندوق تمويل الآثار والمتاحف ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧٧٤ لسنة ١٩٦٦ بضم قطاع الآثار إلى وزارة الثقافة ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٢٧ لسنة ١٩٧١ في شأن مشروع الصوت والضوء ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢٠ لسنة ١٩٧١ بإعادة تنظيم الجهاز الحكومي ؛

قرر :

- مادة ١** - تنشأ هيئة عامة تسمى هيئة الآثار المصرية مركزها مدينة القاهرة تكون لها الشخصية الاعتبارية ، وتتبع وزير الثقافة والإعلام - وتضم :
مصلحة الآثار^(١) .
مركز تسجيل الآثار المصرية^(٢) .
صندوق تمويل مشروع إنقاذ آثار النوبة^(٣) .
صندوق تمويل الآثار والمتاحف^(٤) .
- مادة ٢** - تهدف الهيئة إلى المشاركة في التوجيه القومي وتنفيذ مسئوليات وزارة الثقافة والإعلام في مجالات الآثار المصرية والقبطية والإسلامية وغيرها وذلك عن طريق :

-
- ١ - راجع القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٣ بإنشاء مصلحة الآثار ، والقانون رقم ٥٢٩ لسنة ١٩٥٣ بتنظيم مصلحة الآثار .
 - ٢ - راجع القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء مركز تسجيل الآثار المصرية .
 - ٣ - راجع القانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء صندوق لتمويل مشروع إنقاذ آثار النوبة وطريقة تمويله .
 - ٤ - انظر قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٨ بشأن صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف (ما يلح ص ٥٦) .

- (١) حفظ وحماية الآثار من مختلف العصور والبحث والتنقيب عنها وتشجيع البحوث الأثرية وإقامة المتاحف الأثرية وتنظيمها وإدارتها .
 (ب) إنقاذ آثار النوبة وتمويل عمليات الانقاذ محلياً ودولياً .
 (ج) التسجيل عن طريق التصوير وغيره والإفادة من ذلك ، مع تيسير دراسة الفن والحضارة المصريتين ونشر وإذاعة ما يتم تسجيله .
 (د) استثمار موارد تمويل مشروعات الآثار والمتاحف في النهوض بمشروعات الآثار ونشر الثقافة الأثرية بالتعاون مع الهيئات المحلية والأجنبية .
مادة ٣ = تتكون موارد الهيئة من :

- (١) الاعتمادات التي تخصصها الدولة لتحقيق أغراض الهيئة .
 (ب) رسوم زيارة المتاحف والمناطق الأثرية .
 (ج) حصيلة بيع المطبوعات والصور والنماذج والعروض الفنية في المناطق الأثرية والمواد الفنية التي تنتجها أجهزة الهيئة المختلفة .
 (د) العائد من استثمار أموالها والإيرادات الأخرى الناتجة عن نشاطها .
 (هـ) الإعانات والهبات والتبرعات التي يقبلها مجلس إدارة الهيئة .
 (و) ما تعقده الهيئة من قروض .
 (ز) أية موارد أخرى .

مادة ٤ = (معدلة بالقرار الجمهوري رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٤) يشكل مجلس إدارة الهيئة على النحو الآتي :

- رئيس مجلس إدارة الهيئة ، ويصدر بتعيينه وتحديد مرتباته قرار
 من رئيس الجمهورية رئيساً
 رئيس إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة
 وكيل وزارة الأوقاف
 وكيل وزارة الإسكان
 وكيل وزارة السياحة
 وكيل وزارة المالية
 وكيل وزارة التعليم العالي
 رئيس قطاع النقد بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية
 أحد شاغلي وظائف الإدارة العليا بالمجلس الأعلى للثقافة من الدرجة

العالية على الأقل يختاره وزير الدولة للثقافة
 عميد كلية الآثار بجامعة القاهرة
 ستة أعضاء من بين شاغلي وظائف الإدارة العليا بالهيئة يصدر أعضاء
 بتعينهم قرار من وزير الدولة للثقافة بناء على اقتراح رئيس مجلس
 إدارة الهيئة
 ستة أعضاء من المهتمين بشئون الآثار يصدر بتعيينهم قرار من
 وزير الدولة للثقافة لمدة سنتين قابلتين للتجديد بناء على ترشيح
 مجلس إدارة الهيئة

مادة ٥ - مجلس إدارة الهيئة هو السلطة العليا المسئولة عن شئونها
 وتصريف أمورها واقتراح السياسة العامة التي تسير عليها ، وتنقل إليه
 الاختصاصات المخولة إلى المجلس الأعلى للآثار ومجالس إدارة كل من مركز
 تسجيل الآثار المصرية وصندوق تمويل مشروع إنقاذ آثار النوبة وصندوق
 تمويل الآثار والمتاحف ، وله أن يتخذ ما يراه لازماً من القرارات لتحقيق
 الأغراض التي قامت من أجلها ، وعلى الأخص .

(أ) وضع الهيكل التنظيمي للهيئة وجداول مقرراتها الوظيفية .
 (ب) إصدار اللوائح المنظمة للنواحي الفنية والمالية والإدارية وشئون
 العاملين بالمخازن والمشتريات واللائحة المالية دون التقيد باللوائح والقواعد
 الحكومية .

(ج) الموافقة على مشروع الميزانية السنوية والحساب الختامي للهيئة .
 (د) إقتراح الاتفاقات والمعاهدات الدولية وإقامة المؤتمرات والمهرجانات
 وحلقات البحث المتصلة بعمل الهيئة .

(هـ) وضع قواعد أسعار بيع ما تنتجه الهيئة وتقرير مقابل أداء الخدمات
 أو استعمال مرافق الهيئة وقواعد الإهداء أو الإعفاء منها .
 (و) عقد القروض وقبول الهبات التي ترد للهيئة من الجهات المختلفة .
 (ز) النظر في كل ما يرى وزير الثقافة والإعلام أو رئيس الهيئة عرضه من
 مسائل تدخل في اختصاص الهيئة .

ويجوز لمجلس الإدارة ، أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر يعهد إليها
 ببعض إختصاصاته وله أن يفوض أحد أعضائه في القيام بمهمة محددة .

والمجلس أن يشكل مجالس أو لجاناً متخصصة في الأجهزة التابعة للهيئة وتحديد إختصاصاتها في حدود ما تقضى به القوانين واللوائح والقرارات المعمول بها .

مادة ٦ - (الفقرة الثانية معدلة بالقرار الجمهورى رقم ١٢٠ لسنة ١٩٨٤) يتولى رئيس مجلس إدارة الهيئة إدارتها وتصريف شئونها ويمثل الهيئة فى صلاتها بالأشخاص الأخرى وأمام القضاء ويكون مسئولاً عن تنفيذ السياسة العامة لتحقيق أهداف الهيئة وتنفيذ قرارات مجلس الإدارة وله أن يفوض عضواً بالمجلس أو أكثر فى بعض اختصاصاته .

ويعاون رئيس المجلس فى ذلك ويحل محله عند غيابه أحد رؤساء الإدارات المركزية بالهيئة من بين أعضاء مجلس الإدارة بالإضافة إلى عمله الأصيل ويصدر بتحديد قرار من وزير الدولة للثقافة لمدة سنة قابلة للتجديد بناء على اقتراح رئيس مجلس إدارة الهيئة .

مادة ٧ - يجتمع مجلس إدارة الهيئة مرة على الأقل كل شهر بدعوة من رئيسه ، ولوزير الثقافة والإعلام أن يدعو المجلس إلى الانعقاد كلما رأى ضرورة لذلك ، ولا يكون إنعقاد المجلس صحيحاً إلا إذا حضره أغلبية الأعضاء ، وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس ، وتدون محاضر الجلسات والقرارات التى يصدرها المجلس فى سجل يوقعه الرئيس .

مادة ٨ - تبلغ قرارات المجلس إلى وزير الثقافة والإعلام وتعتبر هذه القرارات نافذة إذا لم يعترض عليها خلال شهر من تاريخ إبلاغه بها .

مادة ٩ - يكون للهيئة ميزانية خاصة مكونة من فروع لكل نشاط يتبع فى وضعها القواعد المعمول بها فى الميزانية العامة للدولة .

مادة ١٠ - يكون للهيئة - تحقيقاً لأغراضها - حق اتخاذ إجراءات التنفيذ المباشر والحجز الإدارى وفقاً لأحكام القانون .

مادة ١١ - لوزير الثقافة والإعلام أن يضم من أجهزة الوزارة وما يخصها من الوظائف والاعتمادات المالية والعاملين الى الهيئة مايراه متصلاً بنشاطها .

مادة ١٢ - ينقل العاملون بكل من مصلحة الآثار ، ومركز تسجيل الآثار وصندوق تمويل مشروع إنقاذ آثار النوبة ، وصندوق تمويل الآثار والمتاحف إلى

الهيئة الجديدة بأوضاعهم الوظيفية ومرئياتهم الحالية .

مادة ١٣ - تظل النظم والقواعد واللوائح والاتفاقات الدولية المعمول بها في الأجهزة التي ضمت إلى الهيئة سارية بما لا يتعارض مع أحكام هذا القرار ، إلى أن تصدر النظم والقواعد واللوائح الخاصة بالهيئة .

مادة ١٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

رياسة الجمهورية في ١٩ رمضان سنة ١٣٩١ (٧ نوفمبر سنة ١٩٧١)

قرار وزارة النقل والمواصلات والنقل البحري رقم ٨ لسنة ١٩٨٠ «مواصلات»

وزير النقل والمواصلات والنقل البحري

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٩ في شأن الأحكام الخاصة بالاتصالات اللاسلكية :

وعلى كتاب السيد وزير الدولة للثقافة والإعلام بشأن طلب اعفاء هيئة الآثار المصرية من الرسوم المقررة للتراخيص المطلوبة لها لاستخدام الأجهزة اللاسلكية للاتصال السريع بمناطق الآثار والتفتيش التابعة لها :

قرر

المادة الأولى - تعفى هيئة الآثار المصرية من الرسوم المقررة للتراخيص المطلوبة لها لاستخدام الأجهزة اللاسلكية اللازمة للاتصال بمناطق الآثار والتفتيش التابعة لها . وهي :

- (١) تفتيش آثار أبوسمبل .
- (٢) تفتيش آثار أسوان .
- (٣) تفتيش آثار الأقصر .
- (٤) تفتيش آثار غرب الدلتا بالاسكندرية .
- (٥) تفتيش آثار الفيوم .
- (٦) تفتيش آثار مصر الوسطى الجنوبية بالمنيا .
- (٧) تفتيش آثار شرق الدلتا بالقزايق .
- (٨) تفتيش آثار وسط الدلتا بطنطا .

بالإضافة إلى المركز الرئيسي بالقاهرة رقم / ٦ شارع طلعت حرب ،
المادة الثانية - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ

نشره .

الفصل الثالث

في رسوم زيارة المتاحف والآثار

قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٤

بفرض رسوم لزيارة المتاحف التابعة لوزارة الإرشاد القومي^(١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد الثورة ؛
وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٢ ؛ وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛
وبناء على ما عرضه وزير الإرشاد القومي ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

اصدر القانون الآتي :

- مادة ١** - يفرض رسم لا يجاوز مائة قرش يحدده وزير الإرشاد القومي بقرار يصدره لزيارة كل متحف من المتاحف التابعة لوزارة الإرشاد القومي .
- مادة ٢** - لوزير الإرشاد أن يخفض الرسم في بعض المناسبات أو المواسم ، كما يجوز له أن يخفض الرسم لبعض الطوائف .
- ويجوز له أيضا أن يعفى من أداء الرسم كلما دعت إلى ذلك مصلحة عامة .
- مادة ٣** - على وزير الإرشاد القومي تنفيذ هذا القانون ، وله إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

١ - الوقائع المصرية في ١٠ يناير سنة ١٩٥٤ - العدد ٢ مكرر (١) -

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٨

بتحويل السيد وزير التربية والتعليم سلطة فرض رسوم لزيارة
المتاحف والآثار^(١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على المادة ٥٣ من الدستور المؤقت :

وعلى القانون رقم ٥٢٩ لسنة ١٩٥٣ الصادر في مصر بتنظيم مصلحة الآثار ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي

- مادة ١ -** يخول وزير التربية والتعليم سلطة فرض رسوم لزيارة المتاحف والآثار على ألا يجاوز الرسم ١٠٠ قرش وله تعديلها بالزيادة أو التخفيض أو إلغاؤها أو الإعفاء منها وذلك بعد موافقة المجلس الأعلى للآثار .
- مادة ٢ -** ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به في الإقليم المصري من تاريخ نشره .

قرار وزير السياحة والآثار رقم ١٢٢ لسنة ١٩٦٦ بتحديد رسوم زيارة المتاحف والآثار^(١)

وزير السياحة والآثار

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٢٩ لسنة ١٩٥٣ بتنظيم مصلحة الآثار ؛
وعلى القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٨ فى شأن فرض رسوم لزيارة المتاحف والآثار ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٤١ لسنة ١٩٦٦ بتنظيم وزارة السياحة
والآثار ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٤٣ لسنة ١٩٦٦ بإنشاء صندوق تمويل
مشروعات الآثار والمتاحف ؛

وعلى موافقة مجلس إدارة صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف ؛ وعلى
موافقة المجلس الأعلى للآثار ؛

قرر :

مادة ١ - تحدد رسوم زيارة المتاحف والآثار المبنية بالكشف المرافق لهذا
القرار وفقا للفئات المذكورة قرين كل منها .

مادة ٢ - يلغى كل ما يخالف هذا القرار من أحكام .

مادة ٣ - على رئيس مجلس إدارة صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف
ومدير عام مصلحة الآثار تنفيذ هذا القرار .

مادة ٤ - ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتبارا من أول
أكتوبر سنة ١٩٦٦ .

تحريرا فى ٢ جمادى الأولى سنة ١٣٨٦ (١٨ أغسطس سنة ١٩٦٦)

كشف بتحديد رسوم زيارة المتاحف والآثار

بيان		الرسوم المفروضة	
		أيام الأسبوع	يوم الجمعة
		عده يوم الجمعة	
أولا - متاحف الآثار :			
(١) المتحف المصرى	٢٥٠	مليم	جنيه مليم
- قاعة المومياء	٢٥٠	-	٥٠
(٢) متحف الفن الإسلامى	٢٥٠	-	٥٠
(٣) المتحف القبطى	٢٥٠	-	٥٠
(٤) المتحف اليونانى الرومانى	٢٥٠	-	٥٠
(٥) متحف جاير أندرسون	١٠٠	-	٥٠
(٦) متحف السويس	١٠٠	-	٥٠
(٧) متحف الإسماعيلية	١٠٠	-	٥٠
(٨) متحف أسوان	١٠٠	-	٥٠
(٩) متحف ملوى	١٠٠	-	٥٠
(١٠) متحف مأوى رمسيس الثانى بميت رهينة	١٠٠	-	٥٠

ثانيا - المتاحف التاريخية :

(١) متحف عابدين	١٥٠	-	٥٠
(٢) قصر المنيل	١٥٠	-	٥٠
(٣) متحف رأس التين	١٥٠	-	٥٠
(٤) متحف الهرم	١٠٠	-	٥٠
(٥) متحف قصر الجوهرة	٥٠	-	٥٠
(٦) متحف ركن حلوان	٣٠	-	٣٠

الرسوم المفروضة	بيان
أيام الاسبوع	
يوم الجمعة	
عدا يوم الجمعة	

ثالثا - مناطق الآثار المصرية :

١٠٠	-	١٠٠ الهرم الأكبر
١٠٠	-	١٠٠ الهرم الثانى ومعبد الوادى
٣٠٠	-	٥٠٠ آثارسقارة
٥٠	-	٢٥٠ مقابر بنى حسن
٥٠	-	٢٥٠ آثار تل العمارنة
٥٠	-	٢٥٠ آثار تونا الجبل والاشمونيين
٥٠	-	٢٥٠ معابد العراة المدفونة (أبيدوس)
٥٠	-	١٠٠ آثار أسيوط
٥٠	-	٢٥٠ معبد الأقصر
٣٠٠	-	٥٠٠ معبد الكرنك
٥٠	-	٢٥٠ معبد الدير البحرى
٥٠	-	٢٥٠ معبد الرمسوم
٣٠٠	-	٥٠٠ مقابر وادى الملوك
١٥٠	-	١٥٠ مقابر وادى الملكات
٣٠٠	-	٥٠٠ المقابر الخاصة
٥٠	-	٢٥٠ معبد مدينة هابو
٥٠	-	٢٥٠ معبد دندرة
٥٠	-	٢٥٠ معبد إسنا
٥٠	-	٢٥٠ معبد ادفو
٥٠	-	٢٥٠ معبد كوم أمبو
		 معبد أسوان
		 ومقابر قبة الهواء

بيان	الرسوم المفروضة
أيام الاسبوع	يوم الجمعة
عدا يوم الجمعة	
ودير سمان ٢٥٠ - ٥٠ -	
ومعبد خنوم	
ومقصورة حقايب	
(٢٢) مجموعة معابد قرطاس وكلايشة وبيت	
الوالى	٢٥٠ - ٢٥٠ -
(٢٣) معبد أبوسمبل	١ - ١ -

تذكرة مجمعة لآثار الأقصر :

تعمل تذكرة مجمعة لزيارة آثار ومعابد
الأقصر التالية ، على أن تكون قيمة التذكرة :

- معبد الأقصر

- معبد الكرنك

- معبد الدير البحرى

- معبد الرامسيوم

- وادى الملوك ٢ - ٢ -

- وادى الملكات

- المقابر الخاصة

- مدينة هابو

تذكرة مجمعة لزيارة آثار الاسكندرية :

تعمل تذكرة مجمعة لزيارة آثار الاسكندرية

التالية ، وتكون قيمتها :

- عمود السوارى

- منطقة كوم الشقافة ٥٠٠ - ١٠٠ -

بيان	الرسوم المقررة
	أيام الاسبوع
	يوم الجمعة
	عدا يوم الجمعة

..... مقابر الشاطبي

رابعا - الأماكن الأثرية الإسلامية :

(١) بئر يوسف بالقلعة ١٠٠	-	٥٠	-
(٢) منزل جمال الدين الذهبي ١٠٠	-	٥٠	-
(٣) منزل السحيمي ١٠٠	-	٥٠	-
(٤) باب النصر وأسوار القاهرة الفاطمية ١٠٠	-	٥٠	-
(٥) مقياس النيل بالروضة ١٠٠	-	٥٠	-
(٦) قصر محمد علي بشبرا ١٠٠	-	٥٠	-
(٧) آثار مدينة الفسطاط ١٠٠	-	٥٠	-

قانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧١ بفرض رسوم لزيارة المتاحف والحدائق التابعة لوزارة الزراعة والأماكن الملحقة بها (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يفرض رسم على زيارة المتاحف والحدائق التابعة لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والأماكن الملحقة بها . وكذلك على استعمال الحيوانات والأشياء الموجودة فيها والتي يصدر بتعيينها قرار من وزير الزراعة والإصلاح الزراعي .

ويصدر بتحديد الرسم المذكور قرار من وزير الزراعة والإصلاح الزراعي (٢) على ألا يجاوز الرسم عشرين جنيهاً للأغراض التجارية ومائتي مليم للأغراض الترفيهية أو الثقافية .

مادة ٢ - يجوز بقرار من وزير الزراعة والإصلاح الزراعي تحديد حالات وشروط الإعفاء من كل أو بعض الرسوم المقررة أو التي تقر وفقاً للمادة السابقة .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

١ - الجريدة الرسمية في ٨ يولييه سنة ١٩٧١ - العدد ٢٧ .

٢ - صدر قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ٥٨ لسنة ١٩٨١ (قانوني) يفرض رسوم على زيارة المتاحف والحدائق التابعة لوزارة الزراعة والأماكن الملحقة بها (ما يلي ص ٣٦) .

قرار وزير الزراعة والأمن الغذائي رقم ٥٨ لسنة ١٩٨١ (قانونى)

فى شأن تعديل احكام القرار رقم ٦ لسنة ١٩٨١ بتعديل بعض احكام القرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٦ بفرض رسوم على زيارة المتاحف والحدائق التابعة لوزارة الزراعة والأماكن الملحقة بها^(١)

وزير الزراعة والأمن الغذائي :

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧١ بفرض رسوم لزيارة المتاحف والحدائق التابعة لوزارة الزراعة والأماكن الملحقة بها .

وعلى القرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٦ فى شأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ١١ لسنة ١٩٧٢ بفرض رسوم على زيارة المتاحف والحدائق التابعة لوزارة الزراعة والأماكن الملحقة بها .

وعلى القرار رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه .

وعلى القرار رقم ٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه .

١ - صدر القرار الجمهورى رقم ١٨ لسنة ١٩٨١ (الجريدة الرسمية فى ١٥ / ١ / ١٩٨١ - العدد ٣) ونصت المادة الأولى منه على أن « يخصص ٦٠ ٪ من رسوم زيارة حدائق الحيوان بالجيزة لوزارة الزراعة والأماكن الملحقة بها والتي يفرضها وزير الزراعة بمقتضى القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧١ المشار إليه للصرف منها على صيانة وتحسين الحديقة ومشتملاتها وشراء حيوانات جديدة ، وإنشاء مشروعات مستحدثة ، ومنح حوافز للعاملين بها وتضاف باقى الرسوم للإيرادات العامة . ويتم الصرف من تلك الحصيللة بقرار من وزير الدولة للزراعة والأمن الغذائي وفقاً للقواعد التى يضعها .

يسمح بترحيل هذه الحصيللة من سنة إلى أخرى . »

وبناء على ما عرضه علينا السيد المهندس وكيل الوزارة .

« قـــــــرر »

مادة ١ « يستبدل بنص المادة ١ من القرار الوزاري رقم ٦ لسنة ١٩٨١ المشار إليه (٢) النص الآتي :

« يحصل رسم على زيارة المتاحف والحدائق التابعة لوزارة الزراعة والأماكن الملحقة بها وكذلك على استعمال الحيوانات والأشياء الموجودة بها وذلك على الوجه الآتي :

زيارة المتحف الزراعي	مائة مليون
دخول مبنى الزراعة المصرية القديمة	مائة مليون
زيارة حديقة الأسماك	مائتى مليون (٣)
زيارة حدائق الحيوان	مائة مليون
زيارة المتحف الحيوانى	مائتى مليون
زيارة جبلية حديقة الحيوان	مائة مليون
ركوب الفيل	مائة مليون
ركوب السيلى	مائة مليون
زيارة بيت الزواحف	مائتى مليون
إستنجاز قارب لمدة خمسة عشر دقيقة	مائة مليون
إستنجاز كرسى عجل لمدة ساعة واحدة	مائتى مليون
ركوب الترولى الكهربائى	مائة مليون
إدخال آلة فوتوغرافية للهواة	مائتى مليون
إدخال آلة سينما للهواة	مائتى وخمسون مليوناً
إدخال عربة أطفال	مائة مليون
إدخال آلة للتصوير السينمائى أو التلفزيونى	
لأغراض تجارية للساعة الواحدة	أربعون جنيهاً

٢ - القرار رقم ٦ لسنة ١٩٨١ الفى بالمادة الرابعة من القرار رقم ٥٨ لسنة ١٩٨١ .

٣ - معدلة بالقرار الوزاري رقم ٣٩ لسنة ١٩٨٢ « قانونى » (الوقائع العدد ١٢٧ لسنة

مادة ٢ = يصرح لطلبة المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم والشئون الاجتماعية والجامعات والمعاهد بالدخول مجاناً في حدود خمسون طالباً بمشرفيهم فيما عدا أيام الجمع والأحد والعطلات الرسمية .

مادة ٣ = يعفى رجال الشرطة والقوات المسلحة من دفع الرسوم المقررة لدخول جدران الحيوان والأسماك بشرط إرتدائهم الزي الرسمي .

مادة ٤ = تلغى القرارات أرقام ٤٤ لسنة ١٩٧٦ ، ٢٢ لسنة ١٩٧٧ ، ٦ لسنة ١٩٨١ المشار إليهم

مادة ٥ = ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره .
تجريباً في ١٩ المحرم سنة ١٤٠٢هـ

١٦ نوفمبر سنة ١٩٨١ م .

الفصل الرابع في المتاحف المختلفة وبعض شئون الآثار

قرار وزارة الأشغال العمومية
بشأن الودائع التي يتركها أصحابها بباب المتحف
(صادر في ٤ سبتمبر ١٩٢٦)

وزير الأشغال العمومية

من حيث أنه رؤى وضع نظام خاص بالودائع التي يتركها زائر المتحف
المصرى ببابه ولا يطلبونها بعد ذلك :

وبناء على ما عرضه جناب المدير العام لمصلحة الآثار المصرية :

قرر ما هو آت :

مادة ١ = يجوز لزائري المتحف المصرى عند دخولهم أن يودعوا ما معهم من
العصى أو المظلات أو القبعات أو المعاطف أو غيرها من الامتعة الشخصية سواء
أكانت للرجال أم للسيدات لدى المستخدم المنوط بذلك ويحصل هذا الإيداع
بلا رسم ويسلم إلى المودع بطاقة (أو ما يماثلها) ذات رقم يسهل به تمييز
ما أودعه عن غيره من الأشياء المودعة .

مادة ٢ = للمودع أن يسحب ما أودعه في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ الإيداع
ومتى انقضى هذا الميعاد كان من حق المصلحة بيع الأشياء المودعة بالزاد
العلنى الذى تجريبه بمعرفتها وفى الموعد الذى تحدده لذلك ويحصل النشزعنه فى
الجريدة الرسمية وعند ما يتم البيع يخصم من الثمن مصاريف النشر والبيع
ويرد المبلغ الباقى إلى صاحب الشأن إذا طلبه فى خلال سنة من تاريخ البيع
فإذا لم تحصل مطالبة إلى نهاية تلك المدة أصبح المبلغ المذكور من حق
الحكومة .

مادة ٣ = للمصلحة دائماً وحتى قبل إنقضاء الثلاثة الأشهر السالفة الذكر
الحق فى بيع الشيء المودع إذا رأت أنه قابل للتلف وفى هذه الحالة يقبع فى شأن
شمن البيع ما نص عليه فى المادة السابقة .

مادة ٤ = على جناب المدير العام لمصلحة الآثار المصرية تنفيذ هذا القرار الذى يعمل به بمجرد نشره بالجريدة الرسمية .

مرسوم بقانون رقم ١٤ فى ٢٩ يناير ١٩٣١ بالحاق المتحف القبطى بأمالك الدولة العامة

نحن فؤاد الاول ملك مصر

بعد الاطلاع على امرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٢٠ :

ونظراً لأن المتحف القبطى المحقق بكنيسة العذراء للاقباط الأرثوذكس بمصر القديمة إنما يعتبر معهداً قومياً ومن أجل ذلك يجب رعايته وتنظيمه لضمان تقدمه ونجاحه ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ = (الغيت الفقرة الثانية بالقانون رقم ٥٢٩ لسنة ١٩٥٢) يلحق بأمالك الدولة العامة « المتحف القبطى » التابع لكنيسة العذراء بمصر القديمة للاقباط الأرثوذكس المعروفة « بالعلقة » مع جميع الأشياء الموجودة حالاً بالمتحف أو التى ستوجد به فى المستقبل . وذلك دون المساس بما للكائن من حق الوقف على المتحف والأشياء المذكورة -

مادة ٢ = (الغيت بالقانون رقم ٥٢٩ لسنة ١٩٥٢) .

مادة ٣ = (الغيت بالقانون رقم ٥٢٩ لسنة ١٩٥٢) .

مادة ٤ = (الغيت بالقانون رقم ٥٢٩ لسنة ١٩٥٢) .

مادة ٥ = (الغيت بالقانون رقم ٥٢٩ لسنة ١٩٥٢) .

مادة ٦ = (الغيت بالقانون رقم ٥٢٩ لسنة ١٩٥٢) .

مادة ٧ = تتكون إيرادات المتحف من الوجوه الآتية :

(١) غلة الأعيان الموقوفة عليه .

(٢) إعانة سنوية من الحكومة .

(٣) رسم للدخول .

(٤) ما يتحصل من بيع دليل المتحف ومن رسوم الاستسناخ بطريقة

التصوير الشمسى أو غيرها من الطرق .

(٥) الهبات والوصايا .

مادة ٨ = بمجرد نشر هذا المرسوم بقانون تقوم لجنة بجرد محتويات المتحف جرداً تفصيلياً . وتشكل هذه اللجنة من أحد أعضاء المجلس يختاره وزير المعارف العمومية وأمين المتحف والعهد .

مادة ٩ = على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

مرسوم ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٩

باللائحة الداخلية لمتحف الفن الإسلامي^(١)

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المادة ٤٤ من الدستور ؛

وعلى اللائحة الداخلية لدار الآثار العربية التي صادقت عليها لجنة حفظ الآثار العربية في ٩ نوفمبر ١٩١٦ واعتمدها وزارة المالية في ٣٠ أبريل سنة ١٩١٧ ؛

وعلى المرسوم الصادر في ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٢٩ بفصل دار الآثار العربية من وزارة الأوقاف وإلحاقها بوزارة المعارف العمومية ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ مارس سنة ١٩٣٥ بإنشاء مجلس أعلى لدار الآثار العربية والقرارات المعدلة له ؛

وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

مادة ١ = يعمل باللائحة الداخلية لمتحف الفن الإسلامي المرافقة لمرسومنا هذا .

مادة ٢ = يلغى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٦ مارس سنة ١٩٣٥ بإنشاء مجلس أعلى لدار الآثار العربية والقرارات المعدلة له . كما تلغى اللائحة الداخلية لدار الآثار العربية الحالية .

١ - إستبدل باسم « دار الآثار العربية » اسم (متحف الفن الإسلامي » بمقتضى مرسوم ١٨ / ٢ / ١٩٥٢ (الوقائع المصرية في ٢١ / ٢ / ١٩٥٢ بالعدد ٤١) .

مادة ٣ = على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا المرسوم ؛ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
صدر بقصر المنتزه في ٢٥ ذى القعدة سنة ١٣٦٨ (١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٩)

اللائحة الداخلية لمتحف الفن الإسلامى

الباب الأول

المجلس الأعلى

مادة ١ = يكون لدار الآثار العربية مجلس أعلى يشكل من رئيس وستة أعضاء ممن لهم إهتمام خاص بالآثار العربية ، يعينون بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير المعارف العمومية ، ومن سبعة أعضاء بحكم وظائفهم وهم :

- (١) مدير عام مصلحة الآثار المصرية .
- (٢) مدير دار الآثار العربية .
- (٣) مدير إدارة حفظ الآثار العربية .
- (٤) أستاذ الآثار الإسلامية بكلية الآداب بجامعة فؤاد الاول .
- (٥) رئيس أمناء دار الآثار العربية .
- (٦) أمين المتحف القبطى .
- (٧) مدير إدارة الحسابات بوزارة المعارف العمومية .

مادة ٢ = يختص المجلس الأعلى بما يأتى :
(١) وضع مشروع ميزانية الدار وطلب فتح الاعتمادات الإضافية عند اللزوم .

- (٢) شراء التحف الأثرية التى تزيد قيمتها على ١٥٠ جنيها فى حدود المبالغ المقيدة فى الميزانية أو الاعتمادات الإضافية .
- (٣) قبول التحف والمطبوعات التى تهدى للدار .
- (٤) إهداء متاحف الدول الأجنبية نماذج من القطع الأثرية التى لها نظير فى الدار .

- (٥) إعارة متاحف الأقاليم نماذج من التحف الأثرية التى لها نظير فى الدار بشرط خضوعها لتفتيش أمناء الدار وجواز إستردادها فى أى وقت دون إبداء الأسباب ووجوب ردها إذا أغلق المتحف الذى أعدت له .
- (٦) منح مطبوعات الدار لمن يطلبها .
- (٧) إقتراح تعيين وترقية وتأديب الموظفين وتعرض هذه الاقتراحات على وزير المعارف العمومية لإقرارها .
- (٨) تقرير مواعيد العطلة الأسبوعية والزيارات .
- (٩) إقتراح تعديل اللوائح المنظمة للدار .
- كما يختص المجلس الأعلى بإبداء الرأى فيما يعرضه عليه وزير المعارف العمومية أو مدير الدار مما له علاقة بالآثار العربية أو بتنظيم نشئون الدار .
- مادة ٢** ■ ينعقد المجلس الأعلى مرتين على الأقل كل عام وكلما اقتضى الحال ولا تكون مداولاته صحيحة إلا إذا حضر الاجتماع نصف عدد الاعضاء فضلاً عن الرئيس ، وينوب عن الرئيس عند غيابه أقدم الاعضاء المعينين .
- وتصدر القرارات بأغلبية الحاضرين وإذا تساوت الاصوات رجح الجانب الذى فيه الرئيس أو من ينوب عنه .
- وللمجلس أن يضم إليه من الخبراء من يرى قائدة فى الاسترشاد بأرائهم فى بعض المسائل عند اللزوم على أن يكون رأيهم إستشارياً .

الباب الثانى

محتويات الدار وأقسامها

- مادة ٤** ■ يشمل متحف الفن الإسلامى التحف والقطع الأثرية الموجودة به والتى ترد إليه من أحد المصادر الآتية :
- (١) الوقف .
- (٢) الشراء .
- (٣) البحث والتنقيب فى المواقع الأثرية .
- (٤) الإهداء .
- (٥) التبادل مع دور الآثار الأخرى .

- (٦) الاستيلاء على التحف وقطع الآثار المضبوطة .
 (٧) القسمة وفقاً للمادة ٢ من القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٨ الخاص بحماية
 آثار العصر العربي . .

مادة ٥ . تنقسم التحف الموجودة بدار الآثار العربية إلى ثلاث أقسام :
 (١) القسم الأساسي - ويشمل المحفوظات الدائمة سواء كانت معروضة أو
 محفوظة بالمخزن ولا يجوز التصرف في هذه المحفوظات بطريق البيع أو الإهداء
 أو الإعارة أو التبادل ولا بأي طريق آخر كما لا يجوز لأى سبب إخراج شيء من
 هذا القسم عدا ما يقرر المجلس الأعلى إعادته إلى مكانه الأثرى بمناسبة
 إصلاحه .

ويكون هذا القسم في عهدة الأمين والأمناء المساعدين وفق التوزيع الذي
 يضعه مدير الدار ويوافق عليه المجلس الأعلى وفي هذه الحالة تنطبق على الأمين
 المساعد فيما يتعلق بعهدته المواد ١٤ و ١٥ و ١٧ والبنود ١ و ٢ و ٥ من المادة
 ٢٣ .

(٢) قسم المحفوظات المؤقتة : ويشمل الآثار المملوكة للغير والمطلوب
 عرضها على المجلس الأعلى للنظر في شرائها أو على الأمناء لفحصها ، والآثار
 المعارة للدار لعرضها .

ويكون هذا القسم في عهدة رئيس الأمناء .

(٣) قسم المبيعات والتبادل : ويشمل الآثار التي يكون لها نظير بالدار
 وتكون معدة للبيع أو الإهداء .

ويكون هذا القسم في عهدة أمين المخزن .

مادة ٦ . يكون لمتحف الفن الإسلامى مكتبة خاصة في عهدة أمين مكتبة
 ويرجع إليها على الخصوص أعضاء المجلس الأعلى وموظفو الدار .

وللمدير أن يأذن لغير هؤلاء بالاطلاع على الكتب داخل المكتبة . وتتبع في
 شراء الكتب وتسجيلها وإعارتها النظم المتبعة في المكتبات الحكومية .

مادة ٧ . يكون مخزن المبيعات في عهدة أمين المخزن ويشمل ما يأتى :
 (١) القطع الأثرية الواردة من الحفائر كالخزف والفخار والزجاج والنسيج
 ونحو ذلك مما لا يرى إدخاله ضمن القسم الأساسى بسبب وجود نظيره بالدار
 ويكون معداً للبيع أو الإهداء .

(٢) فهرس المتحف والكتب التى تطبعها الدار على نفقتها لنشر الثقافة والعلم وتكون معدة للبيع أو الإهداء .

(٣) الصور المطبوعة المعدة للبيع أو الإهداء .

وتقدر ائتمان هذه الأشياء لجنة مكونة من المدير ورئيس الامناء والامين .
ويقوم أمين المخزن بالبيع وتوزيع المطبوعات التى يقرر المجلس الاعلى إهداءها أو تبادلها مع الغير وذلك بمعاونة أمين المكتبة .

مادة ٨ - تحفظ الطابعات (الكليشوهات) التى استعملت فى طبع اللوحات بمخزن المبيعات وتكون فى عهدة أمين المخزن ، ولا يجوز بيعها أو إهداؤها .
وتعار عند الضرورة بموافقة مدير الدار .

مادة ٩ - تتبع فى أعمال المخزن التعليمات المالية ولائحة المخازن تحت إشراف السكرتير المحاسب .

مادة ١٠ - يكون بمتحف الفن الإسلامى قسم للتصوير الشمسى كامل المعدات يقوم بتصوير وإخراج الصور اللازمة للبحوث العلمية والمؤلفات والدعاية الثقافية وتكون أدواته فى عهدة المصور .

مادة ١١ - ليس للمصور الحق فى تصوير أى شيء إلا بإذن كتابى من مدير الدار مبنياً فيه الغرض من التصوير .

ويتبع المصور فى أعمال التسجيل والإضافة والخصم التعليمات المالية تحت إشراف الأمين .

الباب الثالث

إجراءات الحفظ والشراء

مادة ١٢ - تقوم اللجنة المنصوص عليها بالمادة ٧ من هذه اللائحة بتقسيم كل ما يعثر عليه أثناء الحفر إلى قسمين :

(١) القطع ذات الأهمية الكبرى التى ليس لها نظير وتضم إلى القسم الأساسى بالدار .

(٢) القطع الأقل أهمية ، وتودع المخزن تمهيداً لبيعها أو إهدائها . وتقسّم إلى فئات للبيع بمعرفة اللجنة المذكورة .

مادة ١٣ - يعد فى متحف الفن الإسلامى ثلاثة سجلات يقيد فيها كل ما يرد

إلى الدار أولاً بأول ، وهى :

(١) سجل عام للقسم الأساسى والآثار الموقوفة . وتقييد فيه الآثار تحت أرقام حصر مسلسلته وتوصف وصفاً يميزها عما عداها ويوضح مصدرها ومادتها ومقاساتها وأشكالها ونقوشها وحالتها وقيمتها . وتكتب أرقام القيد على التحف ذاتها بمادة غير قابلة للمحو .

(٢) سجل للآثار الموقوفة مستخرج من السجل الأول .

(٣) سجل المحفوظات المؤقتة .

مادة ١٤ - يحرر الأمين عن كل تحفة ترد إلى الدار لتضم إلى القسم الأساسى ، إستمارة إضافة رقم ١١٢ ع . ح يذكر فيها رقم قيدها وسائر البيانات المذكورة عنها بالسجل العام ويسلم صورة منها بعد توقيعها إلى رئيس الأمناء ، ويكتب أمام رقم اللجنة فى السجل العام رقم إستمارة الإضافة .

مادة ١٥ - تقوم وزارة المعارف العمومية سنوياً بجرد واحد فى المائة من محتويات القسم الأساسى بحضور الأمين . وتقوم كل ثلاث سنوات بجرد المكتبة وقسم التصوير الشمسى والآثار والمخزن جرداً عاماً بحضور من تكون فى عهدتهم هذه الأقسام .

ويقوم رئيس الأمناء بجرد هذه الأقسام جرداً جزئياً (إختيارياً) مرة فى كل سنة . ويخضع جرد الخزينة والتفتيش عليها لأحكام القانون المالى والتعليمات المالية .

وعلى رئيس الأمناء أن يقوم بالتفتيش على الخزينة مرة كل شهر على الأقل .

مادة ١٦ - لمدير المتحف شراء تحف أو قطع أثرية لا تزيد قيمتها على عشرة جنيهات ودفع ثمنها مباشرة من السلفة المستديمة .

فإذا كانت قيمتها تزيد على ذلك ولا تتجاوز ١٥٠ جنيهاً فتقرر الشراء لجنة مكونة من المدير ورئيس الأمناء والأمين .

فإذا زادت القيمة على ١٥٠ جنيهاً قرر الشراء المجلس الأعلى .

مادة ١٧ - يحرر عن التحف المشتراة التى تزيد قيمتها على عشرة جنيهات ولا تتجاوز ١٥٠ جنيهاً محضر فحص يوقعه المدير ورئيس الأمناء والأمين والسكرتير المحاسب .

وإذا زادت قيمتها على ١٥٠ جنيهاً وقع المحضر ثلاثة من أعضاء المجلس

الأعلى للدار ممن حضروا جلسة تقرير الشراء ورئيس الأمناء والأمين . ويرسل محضر الفحص في الحالتين مشفوعاً بمستندات الصرف إلى إدارة الحسابات بوزارة المعارف العمومية للمراجعة والصرف .

الباب الرابع

مالية المتحف

مادة ١٨ - تكون ميزانية الدار قرعاً من ميزانية وزارة المعارف العمومية وتحرر طلبات المصرف على استمارات تعتمد من مدير الدار وترسل إلى إدارة الحسابات بالوزارة للمراجعة والصرف .
وتمسك بالدار دفاتر إستدلال داخلية لمصروفاتها لمراعاة عدم تجاوز الاعتمادات .

أما الدفاتر الحسابية وسجلات الموظفين فتحتفظ لدى الوزارة .
مادة ١٩ - تخصص لدار الآثار العربية سلفة مستديمة قدرها ٥٠ جنيها للصرف منها في شئون الدار وفي شراء الآثار التي لا تزيد قيمتها على عشرة جنيهات . على ألا يتم صرف أى مبلغ منها إلا موافقة مدير الدار .
وتكون هذه السلفة في عهدة المدير وله أن يعهد بها إلى أحد الموظفين . وتجدد كلما نفذ ثلثها . ومنها في آخر كل شهر ، وتجري عليها في ما عدا ذلك سائر القواعد المالية .

الباب الخامس

موظفو المتحف

مادة ٢٠ - موظفو متحف الفن الإسلامي هم :
(١) الموظفون الفنيون وهم المدير ورئيس الأمناء والأمين ومساعدو الأمين ومفتش الحفر وأمين المكتبة والمصور .
(٢) الموظفون والإداريون وهم السكرتير المحاسب والمعاونون .
(٣) الكتبة وأمين المخزن ومساعدوهم .
(٤) الخدمة السائرة من ملاحظين وجراس وخفراء وعمال اليومية .

مادة ٢١ - مدير المتحف مسئول عن جميع أعمالها الفنية والإدارية وهو المشرف على عمليات الحفر والتنقيب عن الآثار . وله أن يرخص في الاجازات العادية والمرضية لموظفى الدار ويبلغها لوزارة المعارف العمومية ، كما له أن يعين الخدمة السائرة ويرقيهم في حدود الوظائف والدرجات المقررة في ميزانية الدار مع مراعاة القواعد المالية . وله أن يفصلهم إذا ارتكبوا اموراً مخلة بالأمانة أو النظام .

وهو الذى يمثل المتحف في الهيئات واللجان الحكومية وغيرها التى لها صلة بالمتحف أو بأعمال الحفر .

وينوب عن المدير في حالة غيابه رئيس الأمناء .

مادة ٢٢ - يعاون رئيس أمناء المتحف المدير في الاشراف على الاعمال الفنية في المتحف وأعمال الحفر ويختص علاوة على ما ورد بهذه اللائحة بالأعمال الآتية :

- (١) الإشراف على مسك أصول العهد الأثرية للقسم الأساسى في الدار وفى متحف أندرسون باشا وما يستجد من فروع الدار .
- (٢) التفقيش على القطع الأثرية المعارة بمتاحف الأقاليم .
- (٣) تسلم التحف التى يريد أصحابها بيعها للدار وفحصها أو عرضها . وتظل هذه التحف في عهده لحين البت في أمرها .
- (٤) الكشف على طرود الآثار الصادرة من المملكة المصرية أو الواردة إليها .

- (٥) فحص الطلبات الخاصة بالبحث عن آثار يحتمل وجودها ومراقبة أعمال الحفر المصرح بها .

مادة ٢٣ - يختص الأمين علاوة على ما ورد بهذه اللائحة بالأعمال الآتية :

- (١) تسلم التحف الأثرية التى ترد إلى المتحف وإضافتها إلى عهده وتسجيل ما يضاف منها إلى القسم الأساسى وعرضها في المحل اللائق بها أو حفظها في المخازن .

- (٢) تحرير الفهرس العام وعمل البطاقات .

- (٣) الإشراف على قسم التصوير الشمسى وإجراء إضافة وخصم ادواته ومشتعلاته على الاستمارات الخاصة بذلك .

(٤) إرشاد رجال الصحف وإمدادهم بالمعلومات الفنية اللازمة لهم بعد عرضها على المدير .

(٥) المحافظة على كيان التحف المعهود إنبه أمرها ونظافتها .
(٦) تنظيم حراسة المتحف والمحافظة عليها ليلاً ونهاراً ومراقبة أعمال
المعاون المكلف بتنفيذ ذلك .

مادة ٢٤ = يختص مساعد الأمين بما يأتي :

(١) تحرير البطاقات اللازمة لاستدلال الزائرين على الآثار المعروضة .
(٢) تنظيم مواعيد الزيارات المجانية وتحرير تراخيصها .
(٣) مساعدة رئيس الأمناء والأمين عند الحاجة .

مادة ٢٥ = يختص مفتش أعمال الحفر بما يأتي :

(١) تنظيم الحراسة على المناطق التي تم كشفها للمحافظة عليها .
(٢) عمل المسجات والتنقيب عن الآثار في المناطق الأثرية .
(٣) المحافظة على كل ما يعثر عليه أثناء عمليات التنقيب من التحف الأثرية
لحين البت في أمرها .

(٤) تحديد أجور عمال اليومية بالاتفاق مع السكرتير المحاسب وملاحظة
أعمالهم والتوقيع على سراكيبهم ومنحهم أجازات وفقاً للنظم الخاصة بذلك .
(٥) مراجعة كشوف أجور العمال التي يحررها ملاحظ أعمال الحفر من
واقع السراكي واعتمادها قبل تقديمها إلى السكرتير المحاسب .

مادة ٢٦ = يختص السكرتير المحاسب علاوة على ما ورد بهذه اللائحة
بما يأتي :

(١) القيام بأعمال سكرتيرية المتحف وتسلم جميع المراسلات الواردة إليه
وفحصها وتوجيهها إلى الجهات المختصة ، وعرضها على مدير المتحف للبت في
أمرها .

(٢) إعداد الرسائل والمكاتبات وعرضها على المدير للتوقيع .
(٣) الموافقة على المصروفات طبقاً للنظم المالية وفي حدود الاعتمادات
المقررة قبل اعتمادها من المدير .

(٤) الإشراف على المختصين بالاجراءات التمهيدية لحسابات المتحف قبل
إرسالها إلى إدارة الحسابات بوزارة المعارف العمومية للمراجعة والصرف .

(٥) الإشراف على أعمال المستخدمين والمحفوظات بالمتحف وعلى قسم المبيعات .

(٦) ملاحظة تنفيذ الإجراءات الإدارية والأوامر .

مادة ٣٧ = يختص معاون بما يأتي :

(١) تنفيذ النظام الخاص بحراسة المتحف في الداخل والخارج ليلاً ونهاراً ، والمحافظة عليه من السرقة والحريق وغير ذلك .

(٢) الإشراف على خدم المتحف في الأعمال المكلفين بها ومراقبة حضورهم وإنصرافهم في المواعيد المقررة ونظافتهم وحسن هئامهم وحسن معاملتهم للزائرين .

(٣) ملاحظة تنظيف المتحف من الداخل والخارج وملاحظة حالة المباني والتركيبات الكهربائية والتليفون والمياه .

(٤) إمساك عهدة أثاث المتحف من « فترينات » ومكاتب و « طبالي » ومناضد وكراسي وأدوات للإنارة والتهوية والتنظيف وأثاث المعروضات وغير ذلك ، وكذلك ألواح الزجاج الخاصة بالاقمشة الأثرية للمتحف . وله أن يسلم هذه الأصناف إلى موظفين آخرين حسب الضرورة وتسهيلاً للعمل بعد أخذ الإيصالات اللازمة عنها ، على أن يقوم بجردها عليهم من وقت لآخر .

(٥) مراقبة مدخل المتحف العمومي لضبط نظام الزيارات ، والإشراف على صرف التذاكر .

الباب السادس

متحف أندرسون باشا

مادة ٣٨ = يشرف مدير متحف الفن الإسلامي على متحف جاير أندرسون باشا الكائن ببيت الكريديلية بجوار جامع ابن طولون .

وتكون محتويات هذا المتحف في عهدة أمين خاص يتولى إدارة شئون وتنفيذ الاجراءات الخاصة بمواعيد الزيارة والمحافظة على المعروضات .

ويساعد الأمين في عمله الإداري معاون تكون في عهده أدوات النظافة كما يختص بمراقبة الحراس والخفراء .

وتجرد سنوياً ربع محتويات المتحف .

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨٦ (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون المدنى؛

وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٢؛

قرر:

مادة ١ - يخصص العقار الكائن بشارعى الخليج وطريق الجيش رقم ١٩ ورقم ٢٢١ بمنطقة إستانلى بمحافظة الاسكندرية والمبين موقعه ومساحته وحدوده بالمذكرة والرسم المرفقين لاستخدامه متحف قومى للتاريخ البحرى .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية .

صدر بمراسلة الجمهورية فى ١١ شعبان سنة ١٤٠٦ (٢٠ ابريل سنة ١٩٨٦) .
حسنى مبارك

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٧٣ لسنة ١٩٨٦ (١)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وعلى القانون المدنى؛

وعلى قانون حماية الآثار الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٨٢؛

قرر:

مادة ١ - يخصص العقار الكائن بشارع أحمد يحيى رقم ٢٧ بمنطقة زيزينيا بمحافظة الاسكندرية المبين موقعه ومساحته وحدوده بالمذكرة والرسم المرفقين لاستخدامه متحف قومى لعرض مجوهرات أسرة محمد على .
ويتبع هذا المتحف هيئة الآثار المصرية .

١ - الجريدة الرسمية - العدد ١٨ لسنة ١٩٨٦ .

١ - الجريدة الرسمية - العدد ١٨ لسنة ١٩٨٦ .

مادة ٢ = ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ شعبان سنة ١٤٠٦ (٢٠ أبريل سنة ١٩٨٦)
حسنى مبروك

قرار وزارة الأشغال العمومية

بخصوص نقل الآثار القديمة على سكك حديد الحكومة

(صادر بتاريخ ١٠ / ٩ / ١٩٥٥)

ناظر الأشغال العمومية

بعد الاطلاع على المادة الثالثة من الأمر العالى الصادر في ١٠ ديسمبر سنة

١٨٧٨ :

وعلى قرار النظارة الصادر في ٣١ يولييه سنة ١٩٠٢ :

وبناء على ما عرضه علينا مجلس إدارة السكة الحديد المصرية : قد

قررنا ما هو آت :

مادة ١ = لا يقبل نقل أية إرسالية من الآثار التاريخية بالسكة الحديد إلا إذا

كان معها رخصة رسمية من مصلحة الآثار بالقاهرة تضم إلى أوراق الإرسالية
فلا تعاد مطلقاً لا إلى الراسل ولا إلى المرسل إليه .

مادة ٢ = يجب على الراسل للانتفاع بتعريفه المراعاة (درجة خامسة عوضاً
عن درجة أولى) أن يقدم أيضاً شهادة من تلك المصلحة تفيد أن الإرسالية
معدة لمتحف عمومى مصرى أو أجنبياً .

مادة ٣ = جميع الأشياء التى يصير العثور عليها بواسطة الحفر تكون ملكاً
للحكومة بقوة القانون وينبغى حفظها بدار التحف (الانتيكخانه) بالجيزة .

مادة ٤ = ومع ذلك فبالنظر للمصاريف التى يتكبدها مباشر الحفر تتنازل
له الحكومة عن جزء من الآثار التى يصير العثور عليها مع مراعاة القواعد
الآتية :

مادة ٥ = مصلحة الآثار ومباشر الحفر يقسمان هذه الأشياء إلى قسمين
متساويين فى القيمة ثم يقترعان عليهما إلا إذا فضلا اقتسام هذه الأشياء
بالاتفاق مع بعضهما

مادة ٦ = للمصلحة الحق فى شراء أى قطعة من القسم الذى يخص مباشر
الحفر فتقدم المصلحة عطاعاً وإذا لم يقبله مباشر الحفر فيوضح الثمن الذى

يرغبه والمصلحة حينئذ الخيار في أخذ القطعة بالثمن الذى قدره مباشر الحفر أو ترك القطعة المذكورة له بعد أن تحصل منه الثمن الذى عرضته عليه - وعلى كل حال يجوز للمصلحة أن تستولى على الأشياء التى تريد شراؤها بعد مكافأة مباشر الحفر بمبلغ لا يجوز أن يتجاوز قط مصاريف الحفر التى صرفت لأجل العثور على هذه الأشياء

مادة ٧ - لا تسرى المواد الثالثة والرابعة والخامسة من أمرنا هذا على ما يأتى :

أولاً - الآثار الثابتة على الأرض التى تحكم المصلحة بوجوب حفظها فى محلها مهما كانت حالتها وكذلك الأجزاء المفصولة التى ترغب إعادتها إلى موضعها ، ثانياً - الآثار المنقلبة إنقلاباً تاماً التى ترى المصلحة وجوب إقامتها أو حفظها فى محلها ، ثالثاً - القطع الزائدة الثقل التى لا يرضى مباشر الحفر بنقلها على نفقته .

مادة ٨ - يلغى كل ما كان مخالفاً لأمرنا هذا .

مادة ٩ - على ناظرى الداخلية والأشغال العمومية تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

قانون رقم ٤٩٤ لسنة ١٩٥٥

فى شأن احترام التصوير الفوتوغرافى فى مناطق الآثار

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ :
وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية :

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة :

وبناء على ما عرضه وزير التربية والتعليم :

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - لا يجوز لأى مصور فوتوغرافى ممارسة مهنة التصوير فى مناطق الآثار المحددة والتى تحدد بقرار يصدر من وزير التربية والتعليم إلا بترخيص من المحافظة أو المديرية التى يزاوّل حرقته فيها نظير رسم قدره جنيهان وأن

يؤدى تأميناً قدره خمسة جنيهات .

ويخول الترخيص التصوير بالآلات التصوير العادية ، أما التصوير السينمائي فلا يجوز إلا بتصريح خاص لكل حالة .

مادة ٢ = مدة الترخيص سنة ويجوز تجديده لمدة أخرى نظير رسم قدره ٥٠٠ مليم عن كل تجديد ويعتبر الترخيص شخصياً ولا يجوز التنازل عنه .

مادة ٣ = يصدر وزير التربية والتعليم بالاتفاق مع وزير الداخلية قراراً بإجراءات وشروط منح الترخيص وتجديده وإلغائه ونظام مزاوله مهنة التصوير الفوتوغرافي في مناطق الآثار والجزءات الإدارية .

مادة ٤ = مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد يقضى بها أى قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تجاوز أسبوعاً وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له .

مادة ٥ = على وزراء التربية والتعليم والعدل والداخلية تنفيذ هذا القانون ولوزيرى التربية والتعليم والداخلية إصدار القرارات المنفذة له ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة في ٢٥ صفر سنة ١٣٧٥ (١٢ أكتوبر سنة ١٩٥٥) .

قانون رقم ٨ لسنة ١٩٧٠

بإعفاء القطع الأثرية التى تهديها الدولة بقصد المجاملة الدولية إلى الدول أو الهيئات الأجنبية أو إلى ذوى المكانة من الأجانب من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم^(١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الأمة القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ = تعفى من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم القطع الأثرية التى تهديها الدولة بقصد المجاملة الدولية إلى الدول أو الهيئات الأجنبية أو إلى ذوى المكانة من الأجانب .

مادة ٢ = ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به إعتباراً من ٢٢

من يولييه سنة ١٩٦٨

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ٢ المحرم سنة ١٣٩٠ (١٠ مارس سنة ١٩٧٠)

قانون رقم ١ لسنة ١٩٧٢

بإعفاء فوائد المبالغ المودعة لحساب صندوق تمويل إنقاذ
آثار النوبة من الضريبة على فوائد الديون والودائع والتأمينات
المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ : إعفاء فوائد المبالغ التي تودع في البنوك المصرية لحساب صندوق تمويل إنقاذ آثار النوبة من الضريبة على فوائد الديون والودائع والتأمينات المقررة بالقانون رقم ١٤ لسنة ١٩٣٩ بفرض ضريبة على إيرادات رؤوس الأموال المنقولة وعلى الأرباح التجارية والصناعية وعلى كسب العمل .
مادة ٢ : يسرى هذا الإعفاء على فوائد المبالغ المودعة قبل صدور هذا القانون وذلك من تاريخ إيداعها .

مادة ٣ : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ المحرم سنة ١٣٩٢ (٢ مارس سنة ١٩٧٢)

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٨

بشأن صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف (١) و(٢)

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى القانون رقم ٢١٥ لسنة ١٩٥١ بشأن حماية الآثار :

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة :

وعلى القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٨٢٨ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الآثار المصرية :

وعلى موافقة مجلس الوزراء :

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة :

قرر :

مادة ١ - ينشأ حساب خاص « لصندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف » بوزارة الثقافة .

مادة ٢ - يهدف الصندوق إلى النهوض بمشروعات الآثار وإقامة المتاحف والعرض الفني للآثار وإعداد النماذج الأثرية والصور والمطبوعات وإقامة

١ - الجريدة الرسمية في ٩ / ٣ / ١٩٧٨ - العدد ١٠ .

٢ - صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٤ (الجريدة الرسمية - العدد ٩ « تابع » في ١ / ٣ / ١٩٨٤) ونصت مادته الأولى على أن : « يستبدل بعبارة « وزير الثقافة » الواردة في قرار رئيس الجمهورية رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٨ المشار إليه عبارة « رئيس مجلس إدارة هيئة الآثار المصرية » وبعبارة « صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف والصوت والضوء » بعبارة « صندوق تمويل مشروعات الآثار والمتاحف » ، كما تحذف عبارات « مشروعات الصوت والضوء » ، ومشروع الصوت والضوء ، وعروض الصوت والضوء » ، وإنما وردت في قرارات رئيس الجمهورية أرقام ٢٨٢٨ لسنة ١٩٧١ و ٩٥ لسنة ١٩٧٨ و ١٥٠ لسنة ١٩٨٠ المشار إليها .

العروض الفنية بمناطق الآثار وكل ما يهدف لنشر الثقافة الاثرية سواء كان ذلك بالتعاون مع الهيئات المحلية أو الاجنبية .

مادة ٢ - تتكون موارد الصندوق من :

- (ا) الاعتمادات التى تخصصها الدولة للصندوق بالموازنة العامة .
- (ب) رسوم زيارة المتاحف والمناطق الاثرية على أن تخصص نسبة ١٠ ٪ من رسوم زيارة المناطق الاثرية للمحليات .
- (ج) حصيلة بيع المطبوعات والصور والنماذج والعروض الفنية والمناطق الاثرية .
- (د) حصيلة إقامة معارض الآثار بالخارج .
- (هـ) القروض التى يعقدها رئيس مجلس إدارة هيئة الآثار المصرية لأغراض الصندوق والتبرعات والهبات والوصايا التى تقبلها لجنة إدارة الصندوق .
- (و) ريع استثمار موارد الصندوق .
- (ز) أية موارد أخرى جائزة قانوناً .

مادة ٤ - تشكل لجنة لإدارة الصندوق برئاسة رئيس مجلس إدارة هيئة الآثار المصرية وعضوية ممثل عن وزارة المالية وعدد من المختصين فى قطاع الآثار والمتاحف وبعض ذوى الخبرة يصدر بتعيينهم قرار من وزير الثقافة ، وله أن يختار من بينهم مديراً متفرغاً .

مادة ٥ - تضع لجنة إدارة الصندوق قواعد وضوابط الإنفاق لتحقيق أغراضه وقواعد استثمار حصيلة موارده ، كما تتولى تحديد مقابل زيارة المتاحف والمناطق الاثرية ومقابل الخدمات التى يؤديها الصندوق .

مادة ٦ - يكون للصندوق حساب خاص ، يقسم تبعاً لأنشطة الصندوق ووفقاً لأحكام المادة ٢٠ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدولة .

مادة ٧ - ينقل العاملون بقطاع تمويل مشروعات الآثار والمتاحف بهيئة الآثار المصرية الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير الإعلام والثقافة إلى وزارة الثقافة لمباشرة أعمال الصندوق وذلك بدرجاتهم وأوضاعهم الوظيفية كما تؤول لحساب الصندوق الحقوق والالتزامات المتعلقة بهذا القطاع وتتخذ الإجراءات

لنقل الاعتمادات المتعلقة به إلى حساب الصندوق .
مادة ٨ = إلى أن تصدر القواعد والنظم الخاصة بالصندوق تظل النظم والقواعد واللوائح المعمول بها في هيئة الآثار في شأن قطاع تمويل مشروعات الآثار والمتاحف سارية فيما لا يتعارض مع أحكام هذا القرار .
مادة ٩ = ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ ربيع الأول سنة ١٣٩٨ (٢٣ فبراير ١٩٧٨)

التصحيحات التشريعية الموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقتضى	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المقتل	مكان التشريع ص	اداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

أجانب

أجناب

الفصل الأول - في حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها .

الفصل الثاني - - في تنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء .

الفصل الأول

في حظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣

بحظر تملك الأجانب للأراضي الزراعية وما في حكمها^(١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضي المعدة للبناء والقوانين

المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥١ بمنع غير المصريين من تملك الأراضي

الزراعية ؛

وعلى الموسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم تملك الأراضى الصحراوية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى مآرئاه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرئاسة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ * (معدلة بالقانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٥)^(١) يحظر على الاجانب سواء اكانوا اشخاصاً طبيعيين ام اعتباريين تملك الاراضى الزراعية وما فى حكمها من الاراضى القابلة للزراعة والبور والصحراوية فى الجمهورية العربية المتحدة ، ويشمل هذا الحظر الملكية التامة كما يشمل ملكية الرقبة أو حق الانتفاع^(٢) .

ولا تعتبر أرضاً زراعية فى تطبيق احكام هذا القانون الاراضى الداخلة فى نطاق المدن والبلاد التى تسرى عليها احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المشار إليه إذا كانت غير خاضعة لضريبة الأطنان .

١ - نصت المادة الأولى من القانون رقم ١٠٤ لسنة ١٩٨٥ على أن تؤول الى الدولة وفقاً للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ ملكية الاراضى التى اكتسبها المشار اليهم فى الفقرة للمغاة (الفقرة الثالثة من المادة الاولى من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣) قبل العمل بأحكام هذا القانون اذا لم يتصرف فيها المالك اثناء حياته أو خلال خمس سنوات من تاريخ نفاذ هذا القانون . أيهما أقرب .

٢ - صدر القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٢ ونصت مادته الأولى على أنه استثناء من أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ بلحظر تملك الاجانب للاراضى الزراعية وما فى حكمها ، يكون للعثمانيين بجنسية الجمهورية العربية-الليبية حق تملك الاراضى الزراعية والمعارات بجمهورية مصر العربية ، كما يكون لهم حق تملك الاموال المنقولة (الجريدة الرسمية فى ٤١ سبتمبر سنة ١٩٧٢ - العدد ٢٨) . وقضت محكمة النقض بأن مفاد نص الفقرة الاولى من المادة الاولى ، والفقرة الاولى من المادة الثانية من القانون ١٥

مادة ٢ - تؤول إلى الدولة ملكية الاراضى الزراعية وما فى حكمها من الاراضى القابلة للزراعة والبور والصحراوية المملوكة للأجانب وقت العمل بهذا القانون بما عليها من المنشآت والآلات الثابتة وغير الثابتة والأشجار وغيرها من الملحقات الأخرى المخصصة لخدمتها ولا يعتد فى تطبيق أحكام هذا القانون بتصرفات الملاك الخاضعين لأحكامه ما لم تكن صادرة إلى حد المتمتعين

لسنة ١٩٦٢ بشأن حظر تملك الأجانب للاراضى الزراعية وما فى حكمها انه يحظر على الأجانب - سواء اكانوا أشخاصا طبيعيين أم اعتباريين - أن يمتلكوا الاراضى الزراعية وما فى حكمها فى جمهورية مصر العربية بأى سبب من اسباب كسب الملكية . (نقض مدنى ١٩٧٢/٢/٢٨ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٥ فقرة ٤٧٧) . وقضت كذلك بأن مفاد نص الفقرة الاولى من المادة الاولى ، والفقرة الاولى من المادة الثانية من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن حظر تملك الأجانب للاراضى الزراعية وما فى حكمها ، انه يحظر على الأجانب سواء اكانوا أشخاصا طبيعيين أم اعتباريين أن يمتلكوا الاراضى الزراعية وما فى حكمها فى جمهورية مصر العربية بأى سبب من اسباب كسب الملكية . ولا يعتد بتصرفات الاجنبى الصادرة الى أحد المصريين الا اذا كانت ثابتة التاريخ قبل يوم ١٩٦١/١٢/٢٣ واذ جاء النص بالنسبة للأشخاص الاعتباريين عاما مطلقا فانه يشمل الجمعيات الخيرية الاجنبية ولو قصد المشرع استثناء هذه الجمعيات من تطبيق أحكام هذا القانون لنص على ذلك صراحة كما فعل بالنسبة للفلسطينيين ، يؤيد هذا النظر ان المشرع استثنى بعد ذلك هذه الجمعيات من تطبيق أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ بشروط خاصة حتى تتمكن الجمعيات المذكورة من الاستمرار فى القيام بنشاطها فنص فى المادة الاولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٧١ على انه استثناء من أحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالاصلاح الزراعى والقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ يحظر تملك الأجانب للاراضى الزراعية وما فى حكمها يجوز للجمعيات الخيرية التى كانت قائمة وقت العمل بذلك المرسوم بقانون الاحتفاظ بالمساحات التى كانت تملكها فى ذلك التاريخ من الاراضى الزراعية وما فى حكمها من الاراضى البور والصحراوية بعد استبعاد ما سبق لها التصرف فيه من هذه الاراضى قبل العمل بأحكام هذا القانون ، ويصدر بتحديد الجمعيات الخيرية الاجنبية التى يسرى عليها هذا الحكم قرار من رئيس الجمهورية واذ يبين من الحكم المطعون فيه ان الطاعة لم تدع انها افادت من هذا القانون فان النعى يكون غير سديد . (نقض مدنى ١٩٧٧/٤/٥ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٥ فقرة ٤٩٢) .

بجنسية الجمهورية العربية المتحدة وثابتة التاريخ قبل يوم ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٦١ (٣) -

٣ - قضت محكمة النقض بأنه ما كان للمشروع ان يتناول في نهاية نص المادة الثانية من القانون ١٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن حظر تملك الاجانب للأراضى الزراعية وما في حكمها والتي تنص على انه « لا يعتد في تطبيق أحكام هذا القانون بتصرفات الملاك الخاضعين لاحكامه ما لم تكن صادرة الى أحد المتمتعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة وثابتة التاريخ قبل يوم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٦١ » ، التصرفات التي تمت بين الاجانب بعضهم وبعض والثابتة التاريخ قبل العمل بأحكام هذا القانون اذ لم تكن بالمشروع حاجة الى ذلك ، لان الارض موضوع هذه التصرفات ستؤول حتما الى الدولة أعمالا لحكم للمادتين الاولى والثانية من القانون . (نقض مدنى ١٩٧٢/٣/٢٨ موسوعتنا الذهبية - الجزء ٥ فقرة ٤٧٩) . وقضت ايضا بأنه يكفى للاعتداد بالتصرفات الصادرة بين الاجانب بعضهم وبعض ، ان تكون ثابتة التاريخ قبل العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ - وليس في ذلك ما يتعارض مع قاعدة جواز تملك الاجانب أرضا زراعية في مصر مادام الاستيلاء سيقع على الارض المتصرف فيها في النهاية لدى المتصرف اليه الاجنبى - وتبقى هذه التصرفات نافذة بين عاقدتها متى تمت صحيحة وفقا للقانون المدنى ، ولا يصح قانونا القضاء بفسخ العقد الذى يتضمنها ويرد الثمن للمتصرف اليه تأسيسا على عدم الاعتداد بهذا العقد على الرغم من ثبوت تاريخه قبل العمل بالقانون ١٥ لسنة ١٩٦٢ . (نقض مدنى ١٩٧٢/٣/٢٨ موسوعتنا الذهبية - الجزء ٥ فقرة ٤٨٢) . وقضت أيضا بأن المقصود من النص الذى أورده المشروع بنهاية المادة الثانية من القانون ١٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن حظر تملك الاجانب للأراضى الزراعية وما في حكمها ان تصرفات الاجنبى الصادرة الى أحد المصريين لا يعتد بها ، الا اذا كانت ثابتة التاريخ قبل يوم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٦١ والسبب في ذلك ان هذا اليوم هو الذى أعلن فيه عن الاحكام التي تضمنتها هذا القانون قبل ان يصدر بمدة تزيد على عام ، الامر الذى جعل كثيرين من الاجانب يبادرون الى التصرف في اراضيهم الى المصريين هربا من الخضوع لاحكام التشريع المرتقب صدوره ، فاراد المشروع ان يفوت هذا الغرض ، بأن اعتبر التصرفات المشار اليها تحاليل على القانون المذكور بغية البفكك من احكامه ، ولذلك قرر عدم الاعتداد بها . واعتبار الارض المتصرف فيها لازالت باقية على ملك الاجنبى المتصرف حتى ولو كانت مشهورة واخضاعها بالتالى للاحكام المقررة في القانون وهى التي تقضى بالاستيلاء عليها وتوزيعها على صغار الزراع ، وذلك على خلاف التصرفات التي تمت ببعقود ثابتة التاريخ قبل يوم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٦١ فان المشروع قدر ان هذه

مادة ٣ = تتسلم الهيئة العامة للإصلاح الزراعي الأراضي المشار إليها في المادة السابقة وتتولى إدارتها نيابة عن الدولة حتى يتم توزيعها على صغار

التصرفات وإن كانت لا تنتقل بها الملكية لعدم شهرها إلا أن شبهة الصورية والتحايل على القانون منقبة عنها ، وعلى أساس هذا التقدير ، قرر الاعتداد بها في مواجهة الإصلاح الزراعي ، وذلك على غرار ما نص عليه في قانون الإصلاح الزراعي رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ من الاعتداد بالتصرفات التي ثبت تاريخها قبل ٢٢ يولية سنة ١٩٥٢ . (نقض مدني ١٩٧٢/٢/٢٨ موسوعتنا الذهبية - الجزء ٥ فقرة ٤٨٣) . هذا وقد قضت المحكمة الدستورية العليا برفض الدعوى بعدم دستورية المادة الثانية من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ وذلك بقولها : لما كان القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه قد صدر من رئيس الجمهورية بناء على دستور سنة ١٩٥٨ المؤقت والاعلان الدستوري بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا الصادر في ١٩٦٢/٩/٢٧ الذي عهد بسلطة التشريع مؤقتا الى مجلس الرياسة بغير أية قيود ، وخول رئيس الجمهورية سلطة إصدار القوانين التي يوافق عليها ذلك المجلس ، وكانت ولاية التشريع بذلك قد انتقلت كاملة الى مجلس الرياسة اثناء فترة الانتقال بحيث يتولاها كما تتولاها السلطة التشريعية بكافة حقوقها في مجال التشريع ومنها رخصة إصدار القوانين بأثر رجعي - طبقا للمادة ٦٦ من دستور سنة ١٩٥٨ المؤقت - متى اقتضى ذلك الصالح العام ، فإن القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ إذ نص في مادته الثانية على عدم الاعتداد بالتصرفات التي صدرت من الملك الأجانب ما لم تكن ثابتة التاريخ قبل يوم ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٦١ مستهدفا بذلك الصالح العام - على ما جاء بمذكرته الايضاحية - رغبة في استقرار المعاملات بالنسبة للعقود التي أبرمت قبل هذا التاريخ . وهو تاريخ الإعلان عن الاحكام التي تضمنها هذا القانون ، لا يكون قد خالف المبدأ الدستوري المستقر الذي يجيز على سبيل الاستثناء تقرير الاثر الرجعي لبعض القوانين . لما كان ذلك وكان ما ذهب اليه المدعيان من أن تقرير هذا الاثر الرجعي أدى الى مصادرة الملكية الخاصة غير صحيح ، ذلك أن المادتين الرابعة والخامسة من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ اوضحتا المقابل الذي تدفعه الدولة الى الملك الاجانب الخاضعين لاحكامه ، أما حقوق من تعاملوا معهم ولم يمتد بتصرفات هؤلاء الملك اليهم فإن القواعد العامة للعقود هي التي تحكم العلاقة بينهم بما في ذلك حقهم في الرجوع عليهم بما سدده من ثمن ، وبالتالي لا يكون تقرير الاثر الرجعي قد تضمن اية مصادرة للملكية الخاصة ، ويكون ما يشير المدعيان بشأن عدم دستورية المادة الثانية من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه على غير أساس . (الدستورية العليا - القضية ٧ لسنة ١ ق - الجريدة الرسمية في ١٩٨١/٢/٥ - العدد ١٠) .

الفلاحين وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .
مادة ٤ = يؤدى إلى ملك الأراضى المشار إليها في المادة ٢ تعويض يقدر وفقاً
 للأحكام المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه ،
 وبمراعاة الضريبة السارية في ٩ من سبتمبر سنة ١٩٥٢^(١) .
مادة ٥ = (معدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ٦٩ لسنة
 ١٩٧١) يكون لمن استولت الحكومة على أرضه وفقاً لأحكام هذا القانون الحق
 في تعويض يعادل عشرة أمثال القيمة الإيجارية لهذه الأرض مضافاً إليها قيمة
 المنشآت والآلات الثابتة وغير الثابتة والأشجار وتقدر القيمة الإيجارية بسبعة
 أمثال الضريبة الأصلية المربوطة بها الأرض ، فإذا لم تكن الأرض ربطت عليها
 هذه الضريبة في التقدير العام لضرائب الأطنان المعمول به منذ أول يناير سنة
 ١٩٤٩ لبوارها أو ربطت بضريبة لا تتجاوز فئتها جنيهاً واحداً للفدان يتم تقدير
 ثمنها بمعرفة اللجنة العليا لتقدير ائمان أراضى الدولة ولا يعتبر هذا التقدير
 نهائياً إلا بعد اعتماده من مجلس إدارة الهيئة العامة للأصلاح الزراعى .

١ - قضت محكمة النقض بأنه اذ يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون
 فيه وما أضافه الحكم الاخير انه استند في رفض الدعوى الفرعية التى رفعتها الطاعنة -
 البائعة الاجنبية - على الهيئة العامة للأصلاح الزراعى الى انه ليس للطاعنة الحق في
 الرجوع على الهيئة المذكورة بمقدم الثمن الذى قضى به للمطعون عليه الاول لان
 الاستيلاء على الأرض التى اشتراها المذكور تم تنفيذاً للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ وان
 الطاعنة بوصفها مالكة للأرض المبيعة هى التى تستحق التعويض مقابل الاستيلاء عليها
 دون المطعون عليه الاول لانه ليس مالكا ، ولما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ١٥
 لسنة ١٩٦٢ قد نصت على أن يؤدى الى ملك الأراضى التى ألت ملكيتها الى الدولة
 تطبيقاً لهذا القانون تعويضاً يقدر وفقاً لأحكام المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم
 ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وبمراعاة - الضريبة السارية في ٩/٩/١٩٥٢ وكان الثابت ان
 المطعون عليه الاول لم يسجل عقد البيع الصادر اليه من الطاعنة فانه لا يكون مالكا
 ولا يستحق ثمة تعويض من الهيئة العامة للأصلاح الزراعى ، لما كان ذلك فان النعى على
 الحكم يكون في غير محله . (نقض مدنى ١٩٧٧/٤/٥ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٥
 فقرة ٤٩٢) .

وتكون السندات قابلة للتداول في البورصة^(٢) ، ولا يجوز التصرف فيها لغير المتتمعين بجنسية الجمهورية العربية المتحدة . ويجوز للحكومة بعد عشر سنوات أن تستهلك هذه السندات كلياً أو جزئياً بالقيمة الاسمية ، ويجرى الاستهلاك الجزئى بطريق الاقتراع في جلسة علنية على أن يعلن عنه في الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد له بشهرين على الأقل . ويصدر قرار من وزير الخزانة بكيفية إصدار هذه السندات وفئاتها وطريقة تداولها^(٣) .

مادة ٦ - إذا كانت الأرض مثقلة بحق رهن أو اختصاص أو امتياز - إستئزل من قيمة التعويض المستحق للمالكها ما يعادل جملة الدين المضمون بهذا الحق في حدود التعويض المستحق عنها .

وللحكومة إذا لم تحل محل المدين في الدين أن تستبدل به سندات عليها بفائدة تعادل فائدة الدين على أن تستهلك هذه السندات في مدة لا تزيد على خمس عشرة سنة ، وإذا كان الدين ينتج فائدة سعرها يزيد على ٤ ٪ تحملت الحكومة الزيادة في سعر الفائدة بعد خصم ما يوازي مصاريف التحصيل وتبعة الديون المعدومة .

وعلى الدائنين في جميع الأحوال أن يبلغوا الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بحقوقهم على تلك الأراضي خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون وإلا برئت ذمة الحكومة قبلهم في حدود ما يتم صرفه من التعويض .

٢ - صدر قرار وزير المالية بالنيابة رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٧٤ بقبول سندات تعويض الاجانب الصادرة بمقتضى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ ببيورسنى الاوراق المالية بالقاهرة والاسكندرية (الوقائع المصرية في ٩ ديسمبر سنة ١٩٧٤ - العدد ٢٧٨) .

٣ - صدر قرار وزير الخزانة رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٩ في شأن سندات تعويض اصحاب الاراضى الزراعية المستولى عليها طبقا لاحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ (انظر ما يلى ص ١٧٥) وصدر قرار وزير الخزانة رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ بتقويض السيد وكيل الوزارة المشرف على صندوق الاصلاح الزراعى في التوقيع على الشهادات الاسمية لسندات تعويض الاجانب ٤ ٪ الصادرة بمقتضى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الاجانب للاراضى الزراعية وما في حكمها (الوقائع المصرية في ١٦ فبراير سنة ١٩٧١ - العدد ٣٦) .

مادة ٧ - يجب على كل مالك يخضع لأحكام هذا القانون أو على كل من يمثله قانوناً - أن يقدم خلال شهر من تاريخ العمل به إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي إقراراً على النموذج المعد لذلك يبين فيه ما يملكه أو يضع اليد عليه من الأراضي الزراعية وما في حكمها من الأراضي القابلة للزراعة والنبور والصحراوية أيأ كان سند ملكيته أو وضع يده .

مادة ٨ - يجب على واضع اليد على أرض مملوكة لأحد الأشخاص الخاضعين لأحكام هذا القانون - ولو كان وضع يده دون سند - أن يقدم خلال شهر من تاريخ العمل به إلى الهيئة العامة للإصلاح الزراعي إقراراً على النموذج المعد لذلك يبين فيه ما يضع اليد عليه من تلك الأراضي وسند وضع يده .

وفي حالة الامتناع عن تقديم هذا الإقرار أو الإقرار المنصوص عليه في المادة السابقة أو تقديم بيانات مخالفة للحقيقة - يعاقب المخالف وفقاً لأحكام المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

مادة ٩ - (معدلة بقرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧١) تختص اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي المنصوص عليها في المادة ١٢ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه بالفصل في المنازعات الناشئة عن تطبيق أحكام هذا القانون .

ويكون الطعن في قرارات هذه اللجنة على النحو الموضح في الفقرة الأخيرة من المادة ١٢ مكرراً من المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه .

مادة ١٠ - يقع باطلاً كل تعاقد يتم بالمخالفة لأحكام هذا القانون ولا يجوز تسجيله - ويجوز لكل ذي شأن وللنيابة العامة طلب الحكم بهذا البطلان ، وعلى المحكمة أن تقضي به من تلقاء نفسها .

مادة ١١ - يجب على الجهات الحكومية أن تبلغ الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بكل حالة تؤول فيها ملكية أراض زراعية أو ما في حكمها إلى أجنبي بسبب الميراث أو الوصية أو غير ذلك من طرق كسب الملكية بغير طريق التعاقد بعد العمل بهذا القانون .

كما يلتزم كل من تلقى الملكية من الأجانب بتقديم الإقرار المنصوص عليه في المادة ٧ خلال شهر من علمه بقيام سبب الملكية .

وتستولى الحكومة في هذه الحالة على تلك الأراضى مقابل التعويض المقرروفا
لاحكام هذا القانون .

مادة ١٢ - يلغى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥١ المشار اليه - كما يلغى كل نص
يخالف احكام هذا القانون .

مادة ١٣ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره
(١) ، وعلى وزيرى الخزانة والإصلاح الزراعى واصلاح الأراضى إصدار
القرارات اللازمة لتنفيذ كل فيما يخصه (٢) .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ شعبان سنة ١٣٨٢ (١٤ يناير سنة ١٩٦٢) .

١ - قضت محكمة النقض بانه لا شبهة في اتصال قاعدة تملك الاجانب للأراضى الزراعية ،
وما في حكمها في جمهورية مصر العربية بالنظام العام ، فيسرى حكمها بأثر مباشر على
كل من يملك من الاجانب وقت العمل بهذا القانون في يناير سنة ١٩٦٢ ارضا زراعية ،
كما يسرى هذا الحظر على المستقبل (نقض مدنى ١٩٧٢/٢/٢٨ - موسوعتنا
الذهبية - الجزء ٥ فقرة ٤٧٨) .

٢ - صدر قرار نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى ووزير الاصلاح الزراعى واستصلاح
الأراضى رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٦ بالاحكام التنفيذية للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ (انظر
مايل ص ٧٣) .

وزارة الإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى

قرار وزيرى رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٥

بشأن تنفيذ أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية وما فى حكمها^(١)

نائب رئيس الوزراء للزراعة والرى

وزير الإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتقسيم الأراضى المعدة للبناء والقوانين المعدلة له :

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له ولائحته التنفيذية .

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ بحظر تملك الأجانب للأراضى الزراعية وما فى حكمها :

وعلى القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٤ بتعديل بعض أحكام قانون الإصلاح الزراعى :

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة :

قـــــــــــــــــرر :

مادة ١ - تتبع فى تنفيذ القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه أحكام اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه^(١) وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ .

١ - الوقائع المصرية فى ١١ أكتوبر سنة ١٩٦٥ - العدد ٧٩ .

١ - أنظر أحكام اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ ضمن التشريعات المنظمة لموضوع - اصلاح زراعى -

مادة ٢ = تتبع في إدارة الأراضي التي تتسلمها الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وفقاً للقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ المشار إليه ، وفي توزيعها على صغار الفلاحين ، وفي تقدير ثمن بيعها إليهم وتحصيله ، وإنشاء الجمعيات التعاونية الزراعية لهم ذات القواعد والإجراءات والأحكام المتبعة في هذا الشأن بالنسبة إلى الأراضي المستولى عليها وفقاً للمرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه وكذلك أحكام القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه .

مادة ٣ = ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .
 تحريراً في ٧ جمادى الآخرة سنة ١٣٨٥ (٢ أكتوبر سنة ١٩٦٥) .

قرار رقم ١٦٩ لسنة ١٩٦٩

في شأن سندات تعويض أصحاب الاراضى الزراعية المستولى عليها طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣^(١)
وزير الخزانة

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعى والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ ، يحظر تملك الأجانب للاراضى الزراعية وما فى حكمها ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قـــــرر :

مادة ١ = تصدر سندات التعويض المنصوص عليها فى المادة (٥) من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه بشهادات يصدرها البنك المركزى المصرى .

وتكون هذه الشهادات وفقاً للصيغة الواردة بالنموذج رقم (١) المرفق بالنسبة إلى الاراضى الزراعية وما فى حكمها المملوكة للأجانب وقت العمل بالقانون المذكور وفقاً للصيغة الواردة بالنموذج رقم (٢) المرفق بالنسبة إلى الاراضى الزراعية وما فى حكمها التى تؤول ملكيتها إلى الأجانب بسبب الميراث أو الوصية أو غير ذلك من طرق كسب الملكية بغير طريق التعاقد بعد العمل بهذا القانون^(٢) .

١ - الوقائع المصرية فى ١٨ يـنـيـر سنة ١٩٧٠ - العدد ١٥ .

٢ - صدر قرار وزير الخزانة رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ بتفويض وكيل الوزارة المشرف على صندوق الإصلاح الزراعى فى توقيـع على الشهادات الاسمية لسندات تعويض الأجانب ٤/ الصادرة بمقتضى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ يحظر تملك الأجانب للاراضى الزراعية وما فى حكمها (الوقائع المصرية فى ١٦ فبراير سنة ١٩٧١ - العدد ٣٦) .
ويصدر ايضاً قرار وزير المالية رقم ١٢٩ لسنة ١٩٧٦ ونص فى المادة الثالثة منه على أن

مادة ٢ • يتولى البنك المركزى المصرى بالقاهرة خدمة الشهادات المشار إليها وأداء قيمتها وفوائدها والقيام بعمليات إستهلاكها .

مادة ٣ • يخصم بالمبالغ اللازمة لاستهلاك الشهادات وفوائدها على الاعتماد الذى يخصص لهذا الغرض بالميزانية العامة للدولة .

مادة ٤ • تؤدى فائدة الشهادات سنوياً بالبنك المركزى المصرى بالقاهرة ويستحق الكوبون الأول بالنسبة إلى الشهادات الصادرة طبقاً للنموذج رقم (١) فى ١٩ من يناير سنة ١٩٦٤ ، أما بالنسبة إلى الشهادات الصادرة وفقاً للنموذج رقم (٢) فيستحق الكوبون الأول منها فى اليوم التالى لمضى سنة من تاريخ تسلم الهيئة العامة للإصلاح الزراعى للأراضى المستولى عليها .

مادة ٥ • لوزارة المالية فى أى وقت بعد مضى عشر سنوات من تاريخ أيلولة الأرض إلى الدولة وفقاً للمادة ٢ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ أو الاستيلاء عليها وفقاً للمادة ١١ منه ، أن تستهلك الشهادات كلياً أو جزئياً بالقيمة الاسمية ويجرى الاستهلاك الجزئى بطريق القرعة فى جلسة علنية على أن يعلن عنه فى الجريدة الرسمية قبل الموعد المحدد له بشهرين على الأقل .

مادة ٦ • تحسب الفائدة المستحقة عن الشهادات المستهلكة حتى اليوم السابق للتاريخ المحدد لرد قيمتها .

مادة ٧ • تدفع قيمة الشهادات المستهلكة إلى أصحابها بالبنك المركزى المصرى بالقاهرة .

مادة ٨ • الشهادات الصادرة وفقاً للنموذج رقم (١) التى لم تستهلك حتى ١٩ من يناير سنة ١٩٧٨ ترد قيمتها الاسمية لأصحابها بالبنك المركزى المصرى بالقاهرة فى التاريخ المذكور ، أما الشهادات الصادرة وفقاً للنموذج رقم (٢) والتى لم تستهلك حتى مضى خمس عشرة سنة من تاريخ تسلم الهيئة العامة للإصلاح الزراعى للأراضى المستولى عليها ترد قيمتها الاسمية لأصحابها بالبنك المركزى المصرى بالقاهرة فى هذا التاريخ .

يستبدل بالشهادات التى سبق إصدارها عن سندات التعويض عن الاستيلاء على الاراضى الزراعية وما فى حكمها التى آلت ملكيتها للأجانب بسبب الميراث أو الوصية أو غير ذلك من طرق كسب الملكية بغير طريق التعاقد يعد العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه شهادات تصدر وفقاً للصيغة الواردة بالنموذج رقم (٢) المرفق .

مادة ٩ - إذا صرف من الشهادة كويون أو أكثر من الكويونات التي يكون تاريخ استحقاقها لاحقاً للتاريخ الذي حدد لاستهلاك الشهادة فإن قيمة الكويون أو الكويونات المسددة تخصم من أصل القيمة الاسمية للشهادة .

مادة ١٠ - يجوز للمالكى الشهادات من الأجانب غير المقيمين أو الحاصلين على شهادة غير مقيم عند استفادتهم من اتفاقيات التعويضات المبرمة مع حكوماتهم الحصول على القيمة التي تحددها إتفاقية التعويضات في مقابل رد الشهادات وكويوناتهما إلى البنك المركزى المصرى بالقاهرة . وذلك وفقاً للشروط والأوضاع الواردة بالاتفاقية .

مادة ١١ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

تحريراً في ١٩ شوال سنة ١٣٨٩ (٢٨ ٦ ديسمبر سنة ١٩٦٩)

٤ %

سندات تعويض الأجانب - حكومة الجمهورية العربية المتحدة

٤ % ١٩٧٣ - ١٩٧٨

الصادرة بمقتضى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣

شهادة إسمية قيمتها الإسمية

..... جنيه مصرى

يقرر وزير الخزانة أنه طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ قد ألت الدولة من السيد / أراضى زراعية قيمتها طبقاً للقانون المشار إليه .
..... جنيه مصرى (.....)

وقد صدرت هذه الشهادة بالقيمة المذكورة طبقاً لأحكام القانون سالف الذكر بفائدة ٤ % (أربعة في المائة) سنوياً تدفع في ١٩ يناير من كل سنة في البنك المركزى المصرى بالقاهرة مقابل تقديم هذه الشهادة وختمها بما يفيد الدفع .
واتعهد عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة بأن ادفع قيمة هذه الشهادة في ١٩ يناير سنة ١٩٧٨ - ، لآخر مالك لها في هذا التاريخ إن لم تكن هذه الشهادة قد استهلكت قبل ذلك .

ويسقط الحق في المطالبة بقيمة هذه الشهادة بعد مضي خمس عشرة سنة من تاريخ استحقاق قيمتها ، ويسقط الحق في المطالبة بقيمة الكوبون بعد مضي خمس سنوات من تاريخ استحقاقه .

وهذه الشهادة قابلة للتجزئة والتداول .

القاهرة في / / ١٩

وزير الخزانة

دكتور: عبد العزيز حجازي

القاهرة في : ١٩

1978 / 1973 % E

شهادة إسمية

صادرة بمقتضى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣^(١)

الاسم

.....

1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100 101 102 103 104 105 106 107 108 109 110 111 112 113 114 115 116 117 118 119 120 121 122 123 124 125 126 127 128 129 130 131 132 133 134 135 136 137 138 139 140 141 142 143 144 145 146 147 148 149 150 151 152 153 154 155 156 157 158 159 160 161 162 163 164 165 166 167 168 169 170 171 172 173 174 175 176 177 178 179 180 181 182 183 184 185 186 187 188 189 190 191 192 193 194 195 196 197 198 199 200 201 202 203 204 205 206 207 208 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000 1001 1002 1003 1004 1005 1006 1007 1008 1009 1010 1011 1012 1013 1014 1015 1016 1017 1018 1019 1020 1021 1022 1023 1024 1025 1026 1027 1028 1029 1030 1031 1032 1033 1034 1035 1036 1037 1038 1039 1040 1

ملیم حنیہ

,

القيمة

45523456789101112131415161718192021222324252627282930313233343536373839404142434445464748495051525354555657585960616263646566676869707172737475767778798081828384858687888990919293949596979899100

* The following information was obtained from the National Highway Traffic Safety Administration's (NHTSA) National Motor Vehicle Traffic Survey (NMVTS), which is a national survey of motor vehicle accidents. The NMVTS is a continuous survey of motor vehicle accidents occurring on public roads in the United States. It is based on reports filed by law enforcement agencies. The NMVTS provides information on the number of accidents, the number of vehicles involved, the number of injuries, and the number of fatalities. The NMVTS also provides information on the causes of accidents, such as driver error, weather conditions, and road conditions. The NMVTS is used by NHTSA to monitor trends in motor vehicle accidents and to develop safety programs.

١ - أطلق على هذا النموذج « النموذج رقم (١) » وذلك بمقتضى المادة الثانية من قرار السيد

وزير المالية رقم ١٣٩ لسنة ١٩٧٦ (سالف الإشارة) .

التكاليف

الكوبونات

النموذج رقم (٢)^(١)

٤ ٪

سندات تعويض الأجانب - حكومة جمهورية مصر العربية

٤ ٪ ١٩٧ - ١٩٧

الصادرة بمقتضى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣

شهادات إسمية قيمتها الاسمية

..... جنيه مصرى

يقرر وزير المالية أنه طبقاً لأحكام القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ قد ألت للدولة
من السيد / أراضي زراعية قيمتها طبقاً للقانون المشار إليه .
..... جنيه مصرى (.....)

وقد صدرت هذه الشهادة بالقيمة المذكورة طبقاً لأحكام القانون سالف الذكر
بفائدة ٤ ٪ (أربعة في المائة) سنوياً تدفع في
من كل سنة في البنك المركزى المصرى بالقاهرة مقابل تقديم هذه الشهادة
وختمها بما يفيد
واتعهد عن حكومة جمهورية مصر العربية بأن أدفع قيمة هذه الشهادة
في سنة ١٩ لآخر مالك لها في هذا التاريخ إذا لم تكن هذه الشهادة قد
استهلك قبل ذلك .

١ - هذا النموذج مضاف بقرار السيد وزير المالية رقم ١٢٩ لسنة ١٩٧٦ (سالف
الإشارة) .

ويسقط الحق في المطالبة بقيمة هذه الشهادة بعد مضي خمس عشرة سنة من تاريخ إستحقاق قيمتها ويسقط الحق في المطالبة بقيمة الكوبون بعد مضي خمس سنوات من تاريخ استحقاقه .
وهذه الشهادة قابلة للتجزئة والتداول
القاهرة في / / ١٩

وزير المالية
بالتفويض وكيل أول وزارة المالية
لشؤون الموازنة العامة والتمويل

القاهرة في سنة ١٩
١٩ / ١٩ % ٤

شهادة إسمية
صادرة بمقتضى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣

الاسم

.....

.....

القيمة مليون جنيه

.....

.....

.....

الفصل الثاني

في تنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء
 قانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦
 بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية
 والأراضي الفضاء^(١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة ، يحظر على غير المصريين سواء أكانوا أشخاصاً طبيعيين أم اعتباريين اكتساب ملكية العقارات المبنية أو الأراضي الفضاء في جمهورية مصر العربية ، أيأ كان سبب اكتساب الملكية ، عدا الميراث^(٢) .

١ - الجريدة الرسمية في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٧٦ - العدد ٣٥ .

٢ - قضت محكمة النقض بأن المقرر في قضاء هذه المحكمة انه متى كان النص عاما مطلقا فلا محل لتخصيصه أو تقييده باستثناء الحكمة منه إذ في ذلك استحداث لحكم مغاير لم يأت به النص عن طريق التأويل . لما كان ذلك وكان القانون ٨١ لسنة ١٩٧٦ الموصول به اعتبارا من ١٤/٨/١٩٧٦ بعد أن نص في مادته الأولى على حظر تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء في جمهورية مصر العربية أيا كان سبب اكتساب الملكية عدا الميراث نص في مادته الخامسة على أن تبقى التصرفات التي تم شهرها قبل العمل بهذا القانون صحيحة ومنتجة لآثارها القانونية اما التصرفات التي لم يتم شهرها قبل العمل بهذا القانون فلا يعتد بها ولا يجوز شهرها الا اذا كانت قدمت بشأنها طلبات شهر الى مأموريات الشهر العقارى أو أقيمت عنها دعاوى صحة تعاقد أمام القضاء أو استخرجت بشأنها تراخيص بناء من الجهات المختصة وذلك كله قبل ٢١/١٢/١٩٧٥ ومفادها ان الاصل في حكم هذا القانون هو عدم الاعتداد بالتصرفات الصادرة لغير المصريين عن العقارات المبنية والأراضي الفضاء . والتي لم يكن قد تم شهرها قبل العمل

ويشمل هذا الحظر الملكية التامة وملكية الرقبة وحقوق الانتفاع ، ويعتبر في حكم التملك ، في تطبيق احكام هذا القانون ، الإيجار الذى تزيد مدته على خمسين عاماً .

باحكامه وان الاستثناء هو الاعتداد بهذه التصرفات اذا ما توافرت بشأنها احدى الحالات الثلاث الواردة بالفقرة الثانية من المادة الخامسة سالفه البيان يستوى في ذلك ان يكون التصرف واردا على ارض قضاء أو عقار مبنى اذ جاء النص عاما شاملا كافة التصرفات وليس فيه ما يفيد قصر الحالة الثالثة على الاراضى القضاء واذا كان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاؤه على اساس ان حالة صدور تراخيص بالبناء من جهة الاختصاص لا مكان الاعتداد بالتصرف تقتصر على الاراضى القضاء ، وحجب بذلك نفسه عن تحقيق ما تمسكت به الطاعة من صدور ترخيص بالبناء لحسابها من جهة الاختصاص متعلق بذات التصرف موضوع النزاع وسابق على ١٩٧٥/١٢/٢١ فانه يكون قد خالف القانون واخطا في تطبيقه وشابه بالتالى قصور ميطل بما يوجب نقضه . (مدونتنا الذهبية ١٩٨٤/٤/٢٦ - العدد الثانى فقرة ٢٢٨٠) . وقضت كذلك ان القانون ٨١ لسنة ١٩٧٦ المعمول به اعتبارا من ١٩٧٦/٨/١٤ بعد ان نص في مادته الاولى على حظر تملك غير المصريين للعقارات المبنية والاراضى القضاء في جمهورية مصر العربية ايا كان سبب اكتساب الملكية عدا الميراث وفي مادته الرابعة على بطلان التصرفات التى تتم بالمخالفة لاحكامه نص في المادة الخامسة على ان تبقى التصرفات التى تم شهرها قبل العمل بهذا القانون صحيحة ومنتهجة لاثارها القانونية اما التصرفات التى لم يتم شهرها قبل العمل بهذا القانون فلا يعتد بها ولا يجوز شهرها الا اذا كانت قدمت بشأنها طلبات شهر الى مأموريات الشهر العقارى او اقيمت عنها دعاوى صحة تعاقدا امام القضاء او استخرجت بشأنها تراخيص بناء من الجهات المختصة وذلك كله قبل ١٩٧٥/١٢/٢١ ومفادها ان الاصل في حكم هذا القانون هو عدم الاعتداد بالتصرفات الصادرة لغير المصريين عن العقارات المبنية والاراضى القضاء والتى لم يكن قد تم شهرها قبل العمل باحكامه وان الاستثناء هو الاعتداد بهذه التصرفات اذا ما توافرت بشأنها احدى الحالات الثلاث الواردة بالفقرة الثانية من المادة الخامسة سالفه البيان على سبيل الحصر وهى تقتضى للاعتداد بالتصرف ان تكون متعلقة به بذاته وسابقة على ١٩٧٥/١٢/٢١ يستوى في ذلك ان يكون التصرف واردا على ارض قضاء أو عقار مبنى اذ جاء النص عاما شاملا كافة التصرفات وليس فيه ما يفيد قصر الحالة الثالثة على الاراضى القضاء مما لا محل معه لتخصيصه أو تقييده باستهداء الحكمة منه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص الى ان التصرف الوارد على الدكان

ويقصد بالعقارات المبنية والأراضي الفضاء في تطبيق أحكام هذا القانون ،
المباني والأراضي ولو لم تكن خاضعة لأحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٣٩ في
شأن ضريبة الأطنان أو القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على
العقارات المبنية .

موضوع النزاع لم يقدم بشأنه طلب شهر للمأمورية الشهر العقارى كما لم تقم عنه دعوى
صحة تعاقد قبل ١٩٧٥/١٢/٢١ وكان ما تثيره الطاعنة من صدور ترخيص ببناء العقار
للبنائين لها في ١٩/١٠/١٩٧٢ بفرض صحته لا يتعلق بذات التصرف الحاصل بعده في
١٦/٣/١٩٧٤ بما لا يتوافر معه إحدى الحالات المبنية في الفقرة الثانية من المادة
الخامسة من القانون ٨١ لسنة ١٩٧٦ لا مكان الاعتداد بالتصرف موضوع النزاع ، وإذ
كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى كانت النتيجة التي انتهت إليها الحكم المطعون
فيه صحيحة فإنه لا يعيبه ما ورد في أسبابه من تقريرات خاطئة لا تتفق مع القانون إذ
يكون الطعن على الحكم لهذا السبب غير منتج . ولما كان الحكم المطعون فيه إذ قضى
برفض الدعوى قد انتهى إلى نتيجة صحيحة وهي عدم انطباق إحدى الحالات الثلاث
النصوص عليها في المادة الخامسة من القانون ٨١ لسنة ١٩٧٦ في شأن التصرف
موضوع النزاع فإن النعمى عليه في خصوص ما اشترطه لا مكان الاعتداد بالتصرف
الحاصل لغیر مصرى في حالة الحصول بشأنه على ترخيص بالبناء قبل ١٩٧٥/١٢/٢١
أن يكون وارداً على أرض فضاء يكون غير منتج ومن ثم يتعين رفض الطعن . (مدونتنا
الذهبية ١٩٨٤/٤/٢٦ - العدد الثاني - فقرة ١١٧٢) . هذا وقد قضت المحكمة
الدستورية العليا برفض الدعوى بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادة الأولى من
القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ وذلك حيث إن الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون
رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي الفضاء تنص
على أنه : « مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال
العربي والأجنبي والمناطق الحرة ، يحظر على غير المصريين سواء أكانوا أشخاصاً
طبيعيين أم اعتباريين اكتساب ملكية العقارات المبنية والأراضي الفضاء في جمهورية مصر
العربية أيا كان سبب اكتساب الملكية عدا الميراث » وقد أشارت المذكرة الإيضاحية لهذا
القانون إلى أن هذا الحظر « لا يمتد إلى حالات تملك الأجانب التي تنظمها المعاهدات
والاتفاقيات الدولية السارية في مصر طبقاً للأوضاع المقررة والتي تكون لها قوة القانون
وفقاً للمادة ١٥١ من الدستور » ، وذلك باعتبار أن تلك المعاهدات والاتفاقيات تعتبر من
قبيل القوانين الخاصة التي لا ينسخها القانون العام كشأن المشروع المراهن ، وحيث أن
مناط اختصاص المحكمة الدستورية العليا بالفصل في دستورية القوانين واللوائح أن

ويقصد بالشخص الاعتبارى غير المصرى ، فى تطبيق أحكام هذا القانون ، أية شركة - أياً كان شكلها القانونى - لا يملك المصريون ثلثى رأس مالها على الأقل ، ولو كانت قد انشئت فى مصر طبقاً لأحكام القانون المصرى .

مادة ٢٠ (معدلة بالقانونين رقمى ١٠٦ لسنة ١٩٨٥ و ٨ لسنة ١٩٨٦)

إستثناء من الحظر المنصوص عليه فى المادة السابقة ، يجوز لغير المصرى إكتساب ملكية العقارات المبنية والأراضى الفضاء فى الأحوال الآتية :

(١) إذا كانت ملكية العقار لحكومة أجنبية لاتخاذها مقراً لبعثتها الدبلوماسية أو القنصلية أو لسكنى رئيس البعثة وذلك بشرط المعاملة بالمثل ، أو كانت الملكية لإحدى الهيئات أو المنظمات الدولية^(١) .

يكون أساس الطعن هو مخالفة التشريع لنص دستورى ، فلا يمتد لحالات التعارض أو التنازع بين اللوائح والقوانين ، ولا بين التشريعات الأصلية والفرعية ذات المرتبة الواحدة . لما كان ذلك ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور تنص على أن : « رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات ويبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان ، وتكون لها قوة القانون بعد إبرامها والتصديق عليها ونشرها ، وفقاً للأوضاع المقررة » ، وكانت اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات بين حكومتى مصر العربية والجمهورية اليونانية الموقع عليها بالقاهرة بتاريخ أول ابريل سنة ١٩٧٥ والصادرة بالقرار الجمهورى رقم ٣٥٠ لسنة ١٩٧٦ ، التى تستند إليها المدعية فى طعنها المائل لا تجاوز قوة القانون ولا ترقى الى مرتبة النصوص الدستورية ، فإن ما تثيره المدعية من أن الفقرة الأولى من المادة الأولى من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ المشار إليها تخالف أحكام تلك الاتفاقية - أياً ما كان وجه الرأى فى شأن هذه المخالفة - لا يعدو أن يكون نعيًا بمخالفة قانون لاتفاقية دولية لها قوة القانون ، ولا يشكل بذلك خروجاً على أحكام الدستور المنوط بهذه المحكمة صونها وحمايتها ، الامر الذى يتعين معه رفض الدعوى . (الدستورية العليا ١٩٨٣/٥/٧ - القضية ٣١ لسنة ٢ ق - الجريدة الرسمية فى ١٩٨٣/٥/٢٦ - العدد ٢١) .

١ - قضت محكمة النقض بأن النص فى المادة الثانية فى فقرتها (١) من القانون ٨١ لسنة ١٩٧٦ الخاص بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء قد أجازت إستثناء من الحظر المنصوص عليه فى المادة الأولى لغير المصرى إكتساب ملكية العقارات المبنية والأراضى الفضاء إذا كانت ملكية العقار لحكومة أجنبية لاتخاذها مقراً لبعثتها الدبلوماسية أو القنصلية أو لسكنى رئيس البعثة وذلك بشرط المعاملة بالمثل أو كانت

(ب) في الحالات التي يوافق عليها مجلس الوزراء والتي تتوافر فيها الشروط الآتية :

١ - أن يكون التملك مرة واحدة بقصد السكنى الخاصة للفرد أو لأسرته أو لزاولة نشاطه الخاص .
ويقصد بالأسرة الزوجان والأبناء القصر .

٢ - ألا تتجاوز مساحة العقار بملحقاته ، لأي من الغرضين المحددين في البند السابق ، ألف متر مربع .

٣ - أن يحول عن طريق أحد مصارف القطاع العام التجارية نقداً أجنبياً قابلاً للتحويل بالسعر المعلن لدى مجمع النقد الأجنبي بالمصارف التجارية مزيداً بالعلوة يعادل قيمة العقار التي يقدر على أساسها الرسم النسبي المستحق على شهر المحرر ، على ألا يقل ثمن المتر في هذه العقارات عن خمسمائة دولار أمريكي ، وللمجلس الوزراء أن يقرر رفع هذا الحد الأدنى .

٤ - ألا تكون ملكية العين حصة شائعة مع مصرى .
وفيما عدا هذه الحالات المستثناة ، يجب على غير المصرى الذى يملك أرضاً فضاء للأغراض المشار إليها في البند (ب) ، أن يقيم عليها البناء خلال مدة لا تتجاوز سنتين من تاريخ التملك ، وأن يستورد المواد اللازمة للبناء ، أو يسدد قيمتها بالنقد الأجنبي القابل للتحويل بالأسعار والشروط التى يحددها وزير الإسكان والتعمير ، وإذا لم يتم البناء خلال هذه الفترة جاز للدولة إعادة البيع للغير على حسابه ، ويعوض المالك بما يعادل ثمن الشراء على أن يؤول الفرق بين ثمن الشراء و ثمن البيع إلى الدولة .

وتحتسب مدة السنتين من تاريخ العمل بهذا القانون ، بالنسبة لغير المصرين الذين يمتلكون أراضى فضاء في هذا التاريخ .

الملكية لاحدى الهيئات أو المنظمات الدولية وإذ كل ذلك فإن مصلحة الطاعة وقد قررت انها تبقى الارض المشفوع فيها لتوسيع مقر بعثتها تكون قائمة طالما ان أحدا من المطعون ضدهم لم يدع عدم توافر ما اشترطته تلك المادة لجواز تملك الارض موضوع النزاع عن طريق هذا الاستثناء . (نقض مدنى ١٧/١/١٩٧٩ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٥ - فقرة ٤٩٥) .

مادة ٣ - لا يجوز لغير المصرى الذى اكتسب ملكية عقار وفقاً لأحكام البند (ب) من المادة السابقة أن يتصرف فيه بأى وجه من وجوه التصرفات الناقلة للملكية قبل مضى خمس سنوات من تاريخ اكتسابه الملكية .

مادة ٤ - يقع باطلاً كل تصرف يتم بالمخالفة لأحكام هذا القانون ، ولا يجوز شهره .

ويقع باطلاً كل تصرف أبرم بقصد التجايل على أحكام هذا القانون ، وكذلك كل شرط يرمى إلى ضمان تنفيذ مثل ذلك التصرف الصورى أو إلى ترتيب التزام بالتعويض أى كان نوعه فى حالة عدم تنفيذ التصرف .

ويجوز لكل ذى شأن وللنيابة العامة طلب الحكم بهذا البطلان وعلى المحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها .

مادة ٥ - مع عدم الإخلال بما نص عليه فى الفقرة الأخيرة من البند (ب) من المادة (٢) وحكم المادة (٣) من هذا القانون ، تبقى التصرفات التى تم شهرها قبل العمل بهذا القانون صحيحة ومنتجة لآثارها القانونية .

أما التصرفات التى لم يتم شهرها قبل العمل بهذا القانون فلا يعتد بها ولا يجوز شهرها إلا إذا كانت قدمت بشأنها طلبات شهر إلى مأموريات الشهر العقارى أو أقيمت عنها دعاوى صحة تعاقد أمام القضاء أو استخرجت بشأنها تراخيص بناء من الجهات المختصة وذلك كله قبل ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ (١) .

١ - حكمت المحكمة الدستورية العليا برفض الدعوى بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ وذلك بقولها : وحيث أن القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم تملك غير المصرين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء يحظر فى صدر مادته الأولى على غير المصرين اكتساب ملكية هذه العقارات والأراضى أى كان سبب اكتساب الملكية عدا الميراث ، ويقضى فى مادته الرابعة ببطلان كل تصرف يتم بالمخالفة لأحكامه ، وينص فى المادة الخامسة منه فى فقرتها الأولى - على أنه مع عدم الإخلال بما نص عليه فى الفقرة الأخيرة من البند (ب) من المادة (٢) وحكم المادة (٣) من هذا القانون ، تبقى التصرفات التى تم شهرها قبل العمل به صحيحة ومنتجة لآثارها القانونية ، وفى فقرتها الثانية على أنه أما التصرفات التى لم يتم شهرها قبل العمل بهذا

القانون فلا يعتد بها ولا يجوز شهرها الا اذا كانت قدمت بشأنها طلبات شهر الى مأموريات الشهر العقارى او اقيمت عنها دعاوى صحة تعاقد أمام القضاء او استخرجت بشأنها تراخيص بناء من الجهات المختصة ، وذلك كله قبل ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٥ ، كما ينص في المادة الثامنة منه على العمل بأحكامه من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، وقد نشر في ٢٦ أغسطس سنة ١٩٧٦ . وحيث أن بمؤدى هذه النصوص ان المشرع بعد أن أورد في المادة الاولى من القانون المشار اليه حكما جديدا - يسرى من يوم نفاذه - حظر بمقتضاه كاسل عام على غير المصريين اكتساب ملكية العقارات المبنية والاراضى القضاء إلا في حدود الاستثناءات والضوابط التى تكفلها نصوصه ، وذلك دون أن يرتد أثر هذا الحظر الى الماضى عمد في المادة الخامسة منه الى التفرقة بين التصرفات التى تم شهرها قبل تاريخ العمل بالقانون والتصرفات التى لم تكن قد اشتهرت حتى هذا التاريخ ، فأبقى على التصرفات الاولى صحيحة ومنتجة لآثارها القانونية وفقا لما قرره الفقرة الاولى من المادة المذكورة ذلك أن هذه التصرفات هى التى ترتب عليها كسب الملكية قبل نفاذه ، فرأى المشرع حماية لهذه الحقوق المكتسبة واحتراما للأوضاع المستقرة الإبقاء عليها وعدم المساس بها إعمالا لقاعدة عدم رجعية القوانين على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون ، اما بالنسبة للتصرفات غير المشهورة قبل تاريخ العمل به ، فإنه لا يترتب عليها اكتساب الملكية العقارية - وفقا لما يقضى به القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى في مادته التاسعة من أن حق الملكية العقارية لا ينتقل سواء بين المتعاقدين أو غيرهم إلا بالتسجيل ولا يكون للتصرفات غير المسجلة من الاثر سوى الالتزامات الشخصية بين ذوى الشأن ، ومن ثم فإن المشرع - إعمالا للآثر الفورى لحكم الحظر المنصوص عليه في المادة الاولى سالفة الذكر نص في الفقرة الثانية من المادة الخامسة على عدم الاعتداد بتلك التصرفات ، وعدم جواز شهرها . لما كان ذلك ، فإن نص هذه الفقرة المطعون عليها يكون قد طبق حكم الحظر المشار اليه في المادة الاولى من القانون باثر مباشر من تاريخ نفاذه دون أن ينطوى على أى اثر رجعى يتضمن المساس بالملكيات العقارية القائمة والتي ثبتت لأصحابها الأجانب قبل بدء العمل به . ولا يقدح في ذلك ما ذهب إليه المدعى من أن ما قضت به تلك الفقرة من عدم الاعتداد بالتصرفات غير المشهورة إنما يمس المراكز القانونية التى ترتبت للمتصرف اليهم بمقتضى عقود صحيحة من شأنها توليد الالتزام بنقل الملكية اليهم ، ويحول بالثالى دون كسبهم لها تنفيذا لهذا الالتزام مما يشوبها بجمعية الاثر ، ذلك أنه اذا كان المخطور قانونا طبقا لنص المادة الاولى هو اكتساب الاجانب ملكية العقارات المبنية والاراضى القضاء ، وكان كسبهم لهذه الملكية بالعقد هو

مادة ٦ - يصدر وزير الإسكان والتعمير القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون^(٢).

مركز قانوني مركب لا يتم تكوينه إلا بتوافق عنصرين هما انقضاء الفقد صحيحا من ناحية وتسجيله من ناحية أخرى ، فإن العقود الصحيحة غير المسجلة قبل تاريخ العمل بالقانون المطعون فيه وأن كان يتولد عنها التزام بنقل الملكية الى المتصرف إليهم ، إلا أن ذلك لا يكفي في ذاته لاكتمال أي مركز قانوني لهم في خصوص هذه الملكية حتى يترتب على أعمال حكم الحظر المسلس بها ، وبالتالي لا يصح أن ترمى تلك الفقرة برجمية الاثر - كما لا يغير من ذلك - ما تضمنته الفقرة سالفة البيان من استثناء الحالات الثلاثة التي نصت عليها - وهي التصرفات التي جرى بشأنها تقديم طلبات شهر أو إقامة دعاوى صحة تعاقد أو استخراج تراخيص بناء قبل ٢١ ديسمبر سنة ١٩٧٥ - تاريخ انعقاد مجلس الوزراء الذي أعقبه الاعلان عن إقرار مشروع القانون - ذلك أن استثناء هذه الحالات - لاعتبارات الجدية وحسن النية التي رآها المشرع جديرة بالرعاية - هو في واقع الامر إخراج لها من نطاق الحظر الذي فرضه القانون بمقتضى نص المادة الأولى منه ليسرى عليها حكم الإباحة الذي كان قائما من قبل - وهو ما يملك المشرع بماله من سلطة تقديرية في تنظيم الحقوق بلا معقب عليه في تقديره مادام أن الحكم التشريعي الذي قرره تلك الحالات قد صدرت به قاعدة عامة مجردة لا تنطوي على التمييز بين من تساوت مراكزهم القانونية ولا تهدر نصا في الدستور . لما كان ذلك ، فإن ما أثاره المدعى بشأن رجعية نص الفقرة الثانية من المادة الخامسة من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ ونعيه عليه تبعا لذلك بمخالفة الدستور لعدم موافقة مجلس الشعب عليه بالأغلبية الخاصة التي تتطلبها المادة ١٨٧ منه - يكون على غير أساس وحيث أنه لما كان من المقرر أن التصرفات غير المشهورة لا تنقل بذاتها حق الملكية العقارية ، وأن المتصرف اليه يعقد غير مشهر لا يعتبر في نظر القانون مالكا للعقار موضوع التصرف إلا إذا تم شهر التصرف أو الحكم النهائي المثبت له بطريق التسجيل - على ما سلف بيانه - فإن ما ينهه المدعى على الفقرة سالفة الذكر من مخالفتها الدستور بمقوله إن ما نصت عليه من أن التصرفات غير المشهورة قبل العمل بالقانون لا يعتد بها ولا يجوز شهرها - ينطوي على مساس بالملكية الخاصة التي كفل الدستور في المادة ٢٤ منه صونها وحمايتها ، يكون هذا النعي بدوره غير سديد . (الدستورية العليا ١/١/١٩٨٢ القضية ٢٦ لسنة ١ ق - الجريدة الرسمية - العدد ٢ في ١٣/١/١٩٨٢) .

٢ - صدر قرار وزير الإسكان والتعمير رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ بالأحكام التنفيذية للقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ (انظر ما يلي ص ٩٠) .

مادة ٧ - مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ المشار إليه ،
يلغى كل نص يتعلق بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضي
القضاء ، كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٨ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ
نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ شعبان سنة ١٣٩٦ (١٤ أغسطس ١٩٧٦) .

وزارة الإسكان والتعمير

قرار وزارى رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧

بالأحكام التنفيذية للقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم
تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء^(١)

وزير الإسكان والتعمير

بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى ؛
وعلى القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والأجنبى
والمناطق الحرة ؛

وعلى القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم تملك غير المصريين للعقارات
المبنية والأراضى الفضاء ؛

وعلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ؛
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

قـرـر :

مادة ١ - لا تقبل الطلبات من غير المصريين لمأموريات الشهر العقارى
بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ إلا فى الحالات الآتية :

(أ) إذا كانت ملكية العقار لحكومة اجنبية لاتخاذ مقرأ لبعثتها

الدبلوماسية أو القنصلية أو لسكن رئيس البعثة .

(ب) إذا كانت الملكية لإحدى الهيئات أو المنظمات الدولية .

(ج) إذا كانت عن تصرفات سبق أن قدمت بشأنها طلبات شهر أو أقيمت

عنها دعاوى صحة تعاقد أمام القضاء أو استخرجت بشأنها

تراخيص بناء من الجهات المختصة وذلك كله قبل ٢١ من ديسمبر

سنة ١٩٧٥ .

(٢) بيان من الطالب بكافة العقارات المبنية أو الأراضى الفضاء التى يمتلكها فى جمهورية مصر العربية .

(٣) إقرار بأن التملك بقصد السكنى الخاصة للطلاب أو لأسرته من زوجة وأولاد قصر ، أو لمزاولة نشاطه الخاص ، وفى هذه الحالة يبين نوع النشاط وطبيعته .

(٤) إقرار بتحويل نقد أجنبى قابل للتحويل بالسعر الرسمى يعادل قيمة العقار التى يقدر على أساسها الرسم النسبى المستحق على شهر المحرر مصحوباً بشهادة من أحد المصارف بما يفيد هذا التحويل .

(٥) إقرار بعدم وجود حصة شائعة مع مصرى .

(٦) شهادة من المحافظة المختصة متضمنة رأيها فى الطلب ، ومشفوعة بالبيانات الكافية عن العقار المطلوب تملكه من حيث موقعه ووصفه ومساحته وأية إيضاحات أخرى ترى المحافظة أنها تعين على البت فى طلب التملك - وتصدر هذه الشهادات خلال خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب ، وذلك وفقاً للأوضاع والإجراءات التى تقرها كل محافظة .

(ب) تحيل مصلحة الشهر العقارى والتوثيق الطلب والأوراق المرفقة به ، بعد فحصها وإبداء رأى فيها ، إلى وزارة العدل خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب مستوفياً المستندات المطلوبة .

وتتولى وزارة العدل خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تلقى الطلب ، إعداد مذكرة بوجهة نظرها فيه ، تحيلها إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء لتتخذ إجراءات عرضها على مجلس الوزراء .

(ج) تتولى الأمانة العامة لمجلس الوزراء إخطار وزارة العدل ومصلحة الشهر العقارى والتوثيق وغيرها من الجهات المعنية ، بمضمون القرار الصادر من مجلس الوزراء فى الطلب .

ولا تخضع للإجراءات المتقدمة الحالات التى يرى مجلس الوزراء إستثناءها ويتنصها مصالح البلاد القومية أو الاقتصادية أو متطلبات التنمية الاجتماعية أو اعتبارات المجاملة .

مادة ٤ : تتولى مصلحة الشهر العقارى والتوثيق ، كما تتولى الجهات الحكومية ووحدات القطاع العام ومختلف أجهزة الدولة المعنية ، إبلاغ المحافظات كل فيما يخصها بالبيانات المتوفرة لديها عن حالات غير المصريين الذين يمتلكون أراضى فضاء فى تاريخ العمل بالقانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه .

كما تتولى إبلاغ المحافظات أولاً بأول بحالات تملكهم للأراضى الفضاء بعد هذا التاريخ مما يسرى عليها البند (ب) من المادة الثانية من القانون المذكور . ويكون للمحافظات فى سبيل التعرف على كل هذه الحالات ، إتخاذ ما تراه كل محافظة مناسباً ووافياً من الإجراءات التى تحقق حصر الأراضى الفضاء المملوكة لغير المصريين .

وتتولى كل محافظة مراقبة تنفيذ غير المصرى لالتزامه بالبناء خلال المدة المحددة بالمادة الثانية من القانون المشار إليه ، وفى حالة المخالفة تتخذ المحافظات الإجراءات اللازمة لإعادة البيع للغير على حساب المخالف .

مادة ٥ : لا يجوز شهر أى تصرف بأ وجه من وجوه التصرفات الناقلة للملكية يقوم به غير المصرى الذى اكتسب ملكية عقار وفقاً لأحكام البند (ب) من المادة الثانية من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه ، قبل مضى خمس سنوات من تاريخ اكتساب الملكية .

وتتخذ مصلحة الشهر العقارى والتوثيق والإجراءات والضمانات الكفيلة بمراقبة المنع من التصرف خلال الأجل المذكور .

مادة ٦ : لا يجوز تملك غير المصريين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء ، وفقاً لأحكام القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ بنظام استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة ، إلا بعد موافقة الهيئة العامة لاستثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة على :

(أ) تأسيس الشركة فى حالة الأشخاص الاعتباريين .

(ب) المشروع فى حالة الأشخاص الطبيعيين .

وتعتبر موافقة الهيئة فى الحالات الخاضعة للقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٤ المذكور ، شرطاً لازماً لشهر التصرف أو استخراج موافقات وتراخيص البناء .

مادة ٧ - تختص لجنة توجيه أعمال البناء بوزارة الإسكان والتعمير ، بنظر طلبات البناء المقدمة من غير المصريين تطبيقاً لأحكام القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه .

وتتولى البت في هذه الطلبات خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديمها ، وتخطر فوراً الجهة المختصة بهذه الطلبات والقرارات الصادرة في شأنها . وتتولى الجهة المحلية المختصة بشئون التنظيم البت في طلبات تراخيص البناء الخاصة بغير المصريين خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطارها بموافقة البناء .

مادة ٨ - مع مراعاة حكم المادة الثانية من القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه إذا رغب غير المصرى في الحصول من داخل البلاد على المواد اللازمة للبناء التى تقدر كمياتها مع تراخيص البناء وتوزع بمعرفة أجهزة الدولة أو تحت إشرافها ، فلا يجوز له ذلك إلا بمقتضى حصص من وزارة الإسكان والتعمير دون أية إعانة في السعر وبعد تحمل كافة الضرائب والرسوم الجمركية .

وفى هذه الحالة تؤدي قيمة المواد بالنقد الأجنبى القابل للتحويل بالسعر الرسمى دون أية إعانة في السعر وبعد تحميله جميع الضرائب والرسوم الجمركية .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية للموضوع

م	الفصل المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية الموضوع

م	الفصل المعدل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

اجتماعات عامة ومظاهرات وتجمهر

الفصل الأول - في التجمهر
الفصل الثاني - في الاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق
العمومية

الفصل الأول

في التجمهر

قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر^(١)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على الامر العالى الصادر في ١٤ يونية سنة ١٨٨٣ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الاهلية :
ونظرا لأن الضرورة تقضى بالتعجل في ايجاد عقوبة للجرائم التي ترتكب بواسطة التجمهر تكون أشد تأثيرا من الاحكام المعمول بها الآن :
وبناء على ما عرضه علينا ناظر الحقانية وموافقة رأى مجلس النظار :
أمرنا بما هو آت :

١ - قضت محكمة النقض بأن القول بعد دستورية قانون التجمهر لان هذا القانون صدر في ظل الحماية البريطانية من سلطة غير شرعية ، وأن هذا القانون يتعارض مع الدستور الذى يكفل حرية الرأى والاجتماع والخطابة مردود بأن هذا القانون - كما تدل عليه ديباجته - قد صدر في ١٨ من اكتوبر سنة ١٩١٤ من ولى الامر الشرعى في ذلك العهد وهو الخديوى الذى كان له حق التشريع وبأن هذا القانون وان صدر قبل دستور سنة ١٩٢٣ الا ان هذا الدستور قد نص في المادة ١٦٧ منه على أن « كل ما قرره القوانين والمراسيم والامور واللوائح والقرارات من الاحكام وكل ما سن او اتخذ من قبل من الاعمال والاجراءات طبقا للاصول والاوزاع المتبعة يبقى نافذا بشرط أن يكون نفاذها متفقا مع مبادئ الحرية والمساواة التي يكفلها هذا الدستور - لما كان ذلك وكان الدستور الأنف الذكر وان كفل في المادتين ١٤ و ٢٠ منه حرية الرأى والاجتماع والخطابة ، الا انه جعل مناه هذه الحرة أن تكون في حدود القانون ، لان حرية الاعراب عن الفكر شأنها ك شأن ممارسة سائر الحريات لا يمكن قيامها بالنسبة لجميع الافراد الا في حدود احترام كل منهم لحريات غيره فمن حق المشرع بل من واجبه بمقتضى الدستور ان يعين تلك الحدود حتى لا يكون من وراء استعمالها اعتداء على حريات الغير (نقض جنائى ١٩٥٤/١/٥ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٢ فقرة ٨٩٤) . وقضت أيضا بأنه لا يجب العقاب على التجمهر ان يكون حصوله في طريق او محل عام وإنما يجب فقط ان يكون على مرأى من الناس ولولم يكن في ذات الطريق او المحل العام . فاذا

مادة ٩ - اذا كان التجمهر المؤلف من خمسة أشخاص على الأقل من شأنه ان يجعل السلم العام في خطر وأمر رجال السلطة المتجمهرين بالتفرق فكل من بلغه الأمر منهم ورفض طاعته أو لم يعمل به يعاقب بالحبس مدة لا تزيد عن ستة شهور أو بغرامة لا تتجاوز عشرين جنيتها مصريا ^(١) .

حصل التجمهر في حقل على مقربة من الطرق العمومية معرضاً لانظار المارة فقد حق العقاب على المتجمهرين . والقول بأن يجب للعقاب على التجمهر أن يكون علنياً إن صح الأخذ به في تخصيص النص الذي جاء في القانون عاماً مطلقاً وعلى غرار القوانين الاجنبية التي أخذت عنها والتي لا تعرف هذا القيد فلا يمكن أن يكون القائل به قد قصد أن العلانية لا تكون الا اذا كان التجمع في ذات الطريق أو المحل العام ، وإنما القصد أن يحصل التجمع في أي مكان يمكن الناس أن يروا المتجمعين فيه فيزعجوا ، أو يمكن العامة بمجرد مشيبتهم أن ينضموا اليهم فيزداد خطره على السلم العام ، إذ الشخص في زمرة المتجمهرين ، يختلف عنه خارج التجمهر ، من حيث استهتاره بالمسئولية وانقياده الى أهواء الغير . أما القول بغير ذلك فإنه يؤدي الى تعطيل حكم القانون ، إذ بناء عليه يكفي للإفلات من العقاب أن يعمل المتجمهرون على أن يكون تجمعهم في غير الطريق العام ولو على قيد سبر منه ، وهذا لا يمكن قوله لا في العقل ولا في القانون . (نقض جنائي ١٩٤٢/٦/٧ - المرجع السابق فقرة ٨٩٠) .

١ - قضت محكمة النقض بأن كل تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل ولو حصل بغير قصد سيء محظور بمقتضى المادة الأولى من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ متى كان من شأنه انه يجعل السلم العام في خطر . ويجب على المتجمهرين التفرق متى أمرهم البوليس بذلك فإذا عصوا أمره بالتفرق فقد حقت على كل منهم العقوبة المنصوص عليها في المادة الأولى من هذا القانون ، فإذا ثبت أن المتهمين تجمهروا للجرائم فالمادة الثانية من ذلك القانون تطبق هي أيضاً عليهم ، ثم اذا ثبت كذلك أنهم تعدوا على رجال البوليس واتلفوا اموالاً ثابتة أو منقولة غير مملوكة لهم فهذا يجعل المادة الثالثة من ذلك القانون واجبة التطبيق مع المادتين ١١٨ و ٢١٦ عقوبات . (نقض جنائي ١٩٢٠/٦/٢٠ - موسوعتنا الذهبية الجزء ٢ فقرة ٨٨٥) . وقضت كذلك بأن القانون لا يشترط للعقاب في جريمة التجمهر سبق صدور امر من رجال السلطة العامة للمتجمهرين بالتفرق متى كان الغرض من التجمهر ارتكاب الجرائم . (نقض جنائي ١٩٤٨/١٢/٢١ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٢ فقرة ٨٨٥) . وايضا قضت بأن قانون

مادة ٢ - اذا كان الغرض من التجمهر المؤلف من خمسة أشخاص على الاقل ارتكاب جريمة ما أو منع تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح . أو اذا كان الغرض منه التأثير على السلطات في أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل سواء كان ذلك التأثير أو الحرمان باستعمال القوة أو بالتهديد باستعمالها فكل شخص من المتجمهرين اشترك في التجمهر وهو عالم بالغرض منه أو علم بهذا الغرض ولم يبتعد عنه يعاقب بالحبس مدة لاتزيد عن ستة شهور أو بغرامة لاتتجاوز عشرين جنيها مصريا .

وتكون العقوبة الحبس الذي لاتزيد مدته عن سنتين أو الغرامة التي

التجمهر رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ ليس فيه ما يمكن ان يستفاد منه ان يكون التجمهر موجها لشخصية الحكومة لمقاومتها او للاحتجاج على اعمالها بصفة عامة او للاخلال بالامن او ان يكون من شأنه قلبها بل ان المادة الاولى منه تنطبق على المتجمهرين كلما لم يدعوا للامر الصادر لهم بالتفرق من رجال السلطة على اساس ما يرونه من ان التجمهر من شأنه ان يجعل السلم العام في خطر ، وذلك حتى اذا لم يكن لدى المتجمهرين اى قصد اجرامى . كما ان المادة الثانية تعاقب على التجمهر الذى يحصل لاي غرض غير مشروع مما نص عليه فيها من ارتكاب جريمة ما او منع او تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح ، أو استعمال القوة والتهديد في التأثير على السلطات في اعمالها ، او حرمان شخص من حرية العمل . فهذا القانون يعاقب على التجمهر اطلاقا ولو لم يكن موجها ضد الحكومة . فيدخل تحت طائفة التجمهر الذى يحصل لمجرد مقاومة عمل معين من أعمال موظفيها . وبناء على ذلك فاذا كان الثابت بالحكم ان المتجمهرين لم ينصاعوا للامر الصادر لهم من حاكم الادارية بالتفرق وأن نيتهم كانت مبيتة على تعطيل تنفيذ الامر الصادر من تنفيذ الرى - بايقاف طلعة وابور الرى المملوك لاحدهم وانهم في سبيل تنفيذ هذا الغرض استعمالوا القوة والعنف مع مهندس الرى ليحولوا بينه وبين الوصول الى الواور للقيام بالمهمة التى كان مكلفا بها ، فان معاقبتهم بمقتضى هذا القانون تكون صحيحة . (نقض جنائى ١٨/١١/١٩٤٠ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٢ فقرة ٨٨٩) .

وقضت ايضا بأن التجمع وان كان بريئا في بدء تكوينه الا انه قد يقع فيه ما يجعله مهددا للسلم العام فبأمر رجال السلطة بتفريقه ، ففي هذه الحالة ينقل الى تجمهر معاقب عليه ويكفى في حكم القانون حصول التجمهر ولو عرضا من غير اتفاق سابق - وكل من بلغه الامر من المتجمهرين بالتفرق ورفض طاعته او لم يعمل به يكون مستحقا للعقاب (نقض جنائى - المرجع السابق فقرة ٨٩٥) .

لاتتجاوز خمسين جنيتها مصرياً لمن يكون حاملاً سلاحاً أو آلات من شأنها أحداث الموت إذا استعملت بصفة أسلحة^(١)

١ - قضت محكمة النقض بأنه يشترط لقيام جريمة التجمهر المؤثم بالمادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ - اتجاه غرض المتجمهرين الذين يزيد عددهم على خمسة أشخاص الى مقارفة الجرائم التي وقعت تنفيذا لهذا الغرض ، وأن تكون نية الاعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور ، وأن تكون الجرائم التي ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة ، ولم تكن جرائم استقل بها أحد المتجمهرين لحسابه دون أن يؤدي إليها السير الطبيعي للأمور ، وقد وقعت جميعها حال التجمهر . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يدلل على توافر هذه العناصر الجوهرية في حق الطاعنين ، وكان ما أورده في مجموعه لا يكشف عن توافرها ، فإنه يكون مشوباً بالقصور ، مما يعيبه ويوجب نقضه بالنسبة لهم . (نقض جنائي ١٠/١٩٦٣ - موسوعتنا الذهبية - المرجع السابق فقرة ٩٠٢) . وقضت بأنه للعقاب بمقتضى المادة الثانية من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ الخاصة بالتجمهر يكفي أن يكون التجمهر بقصد ارتكاب جريمة من الجرائم وأن يكون المشتركون فيه عالمين بذلك فلا يلزم إذن أن يكون التجمهر من شأنه تكدير السلم أو أن يكون قد صدر للمتجمهرين أمر بالتفريق ولم يتفريقوا . (نقض جنائي ٢٥/١٢/١٩٣٩ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٢ فقرة ٨٨٨) . وأيضاً قضت بأنه أن حددت المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ - بشأن التجمهر - شروط قيام التجمهر قانوناً في أن يكون مؤلفاً من خمسة أشخاص على الأقل وأن يكون الغرض منه ارتكاب جريمة أو منع أو تعطيل تنفيذ القوانين أو اللوائح أو التأثير على السلطات أو أعمالها أو حرمان شخص من حرية العمل باستعمال القوة أو التهديد باستعمالها . ولما كان يشترط إذن لقيام جريمة التجمهر المؤثم بالمادتين الثانية والثالثة من القانون سالف البيان اتجاه غرض المتجمهرين الذين يزيد عددهم على خمسة أشخاص الى مقارفة الجرائم التي وقعت تنفيذا لهذا الغرض وأن تكون نية الاعتداء قد جمعتهم وظلت تصاحبهم حتى نفذوا غرضهم المذكور وأن تكون الجرائم التي ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط إجرامي من طبيعة واحدة ولم تكن جرائم استقل بها أحد المتجمهرين لحسابه دون أن يؤدي إليها السير الطبيعي للأمور وقد وقعت جميعها حال التجمهر . ولا يشترط لتوافر جريمة التجمهر وجوب قيام اتفاق سابق بين المتجمهرين إذ أن التجمع قد يبدأ بريئاً ثم يطرا عليه ما يجعله معاقباً عليه عندما تتجه نية المشتركين فيه الى تحقيق الغرض الاجرامي الذي يهدفون اليه مع علمهم بذلك . ولما كان الحكم قد دلل بوضوح على توافر العناصر الجوهرية السالف بيانها في

مادة ٢ - اذا استعمل المتجمعون المنصوص عليهم في المادة السابقة أو استعمل احدهم القوة أو العنف جاز إبلاغ مدة الحبس المنصوص عليه في

حق الطاعنين وكان ما أورده الحكم في مجموعه يبنى بجلاء على ثبوتها في حقهم . وكانت دلالة ما استظهره الحكم في مدوناته كافية ببيان أركان جريمة التجمهر على ما هي معرفة به في القانون . فان الحكم لا يكون قد اخطأ في شيء ، واذا كان ما أورده المحكمة في حكمها يستفاد منه الرد على ما اثاره الدفاع بدعوى عدم توافر الجريمة في حق الطاعنين ، فان النفي عليها بقلّة القصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع لا يكون سديدا . (نقض جنائي ٩ / ١٠ / ١٩٧٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٣ فقرة ٩٠٩) . كما قضت بانه متى كانت المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ في شأن التجمهر حددتا شروط قيام التجمهر قانونا في ان يكون مؤلفا من خمسة اشخاص على الاقل وان يكون الغرض منه ارتكاب جريمة او منع او تعطيل تنفيذ القوانين او اللوائح او التأثير على السلطات في اعمالها او حرمان شخص من حرية العمل باستعمال القوة او التهديد باستعمالها وان منط العقاب على التجمهر وشرط تضامن التجمعين في المسؤولية عن الجرائم التي تقع تنفيذا للغرض منه هو ثبوت علمهم بهذا الغرض ، وكان يشترط اذا لقيام جريمة التجمهر المؤثم للمادتين الثانية والثالثة من القانون سالف البيان اتجاه غرض المتجمعين الذين يزيد عددهم على خمسة اشخاص الى مقارفة الجرائم التي وقعت تنفيذا لهذا الغرض وان تكون نية الاعتداء قد جمعتهم وظلت تصلحهم حتى نفذوا غرضهم المذكور وان تكون الجرائم التي ارتكبت قد وقعت نتيجة نشاط اجرامي من طبيعة واحدة ولم تكن جرائم مستقل بها احد المتجمعين لحسابه دون ان يؤدي اليها السير الطبيعي للأمر وقد وقعت جميعها حالة تجمهر ، لما كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد دال بوضوح على توافر تلك العناصر الجوهرية السالف بيانها في حق الطاعنين - وآخرين - وكان ما أورده الحكم في مجموعه يبنى بجلاء عن ثبوتها في حقهما وكانت دلالة ما استظهره الحكم في مدوناته على نحو ما سلف كافية لبيان أركان التجمهر على ما هو معرف به في القانون وعلى ثبوتها في حق الطاعنين ولذا كانت جناية السرقة بالكره التي دانها الحكم بها بوصفها للجريمة ذات العقوبة الاشد افعالا لنص المادة ٢٢ من قانون العقوبات قد وقعت نتيجة نشاط اجرامي من طبيعة واحدة وحال التجمهر ولم يستقل بها أحد المتجمعين لحسابه وكان وقوعها بقصد تنفيذ الغرض من التجمهر ولم تقع تنفيذا لقصد معوا ولم يكن الاتجاه اليها بعيدا عن المألوف الذي يصح ان يفترض معه ان غيره من المشتركين في التجمهر قد توقعوه بحيث تسوغ محاسبتهم عليه باعتباره من النتائج المحتملة من الاشتراك في تجمهر محظور عن

الفقرة الأولى من المادة المذكورة الى سنتين لكل شخص من الاشخاص الفين يتألف منهم التجمهر . ويجاز ابلاغ مدة الحبس المنصوص عليه في الفقرة الثانية منها الى ثلاث سنين لحامل الاسلحة أو الآلات المشابهة لها .

واذا وقعت جريمة بقصد تنفيذ الغرض المقصود من التجمهر فجميع الاشخاص الذين يتألف منهم التجمهر وقت ارتكاب هذه الجريمة يتحملون مسؤوليتها جنائيا بصفتهم شركاء اذا ثبت عملهم بالغرض المذكور ^(١) .

ارادة وعلم بغرضه وكان لا يترتب على الحكم ان هو ربط جناية السرقة باكراه تلك بالفرض الذي قام من اجله هذا الحشد واجتمع افراد متجمهرين لتنفيذ مقتضاه . لما كان ذلك ، فان الحكم يكون قد اصاب صحيح القانون وما يثيره الطاعنان في هذا الصدد انما ينحل الى منازعة موضوعية في العناصر السائفة التي اشتقت منها المحكمة معتقدها في الدعوى ويرتد في حقيقته الى جدل موضوعي في تقديرها للدالة المقبولة التي اوردتها وفي مبلغ اطمئنانها اليها وهو مالا يجوز مصادرة المحكمة في عقيدتها بشأنه ولا الخوض فيه امام محكمة النقض . (نقض جنائي ١٩٨٠/٤/٩ - مدونتنا الذهبية - العدد الاول فقرة ٤٢٠) .

١ - قضت محكمة النقض بأن مسؤولية الجريمة التي تقع بقصد تنفيذ الغرض المقصود من التجمهر لا يتحملها جنائيا الا الاشخاص الذين يتألف منهم التجمهر وقت ارتكابها (نقض جنائي ١٩٥٨/٣/٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٢ فقرة ٨٩٦) وقضت ايضا بأن مناط العقاب على التجمهر وشروط تضامن المتجمهرين في المسؤولية عن الجرائم التي تتم تنفيذا للغرض منه هو ثبوت علمهم بهذا الغرض (نقض جنائي ١٩٧٢/١٠/٩ - المرجع السابق فقرة ٩٠٨) . ومن قضاء محكمة النقض حول تسبب الاحكام في جرائم التجمهر قولها إنه يكفي تسببها للحكم القاضي بادانة المتهم في جريمة تنظيم مظاهرة وقيادتها قوله : ان التهمة ثابتة قبل المتهم من اقوال الشهود الذين اجمعوا على انه كان يقود المظاهرة ولم يمتلك لاوامر رجال الحفظ الصادرة له بالتفرق ، فان في ذلك البيان ما يدل على ثبوت توافر اركان الجريمة التي ادين المتهم فيها (نقض جنائي ١٩٣٩/١٢/٤ - المرجع السابق فقرة ٨٨٧) ، وأن تدليل الحكم على توافر نية القتل في حق اجد المشتركين في التجمهر غير المشروع كما هي معرفة به في القانون مما ينعطف حكمه على كل من اشترك في هذا التجمهر مع علمه بالغرض منه بصرف النظر عن مقارفته ، هذا الفعل بالذات او عدم مقارفته مادام الحكم قد دال تدليلا سليما على توافر

مادة ٣ مكررا - (مضافة بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٨) يرفع الى الضعف الحد الاقصى للعقوبة المقررة لاية جريمة إذا كان مرتكبها أحد المتجمهرين المنصوص عليهم في المادتين الاولى والثانية ، على أن لا تتجاوز مدة الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن عشرين سنة .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إذا خرب المتجمهر عمدا مباني أو املاكاً عامة أو مخصصة لمصالح حكومية أو للمرافق العامة أو للهيئات العامة أو للمؤسسات العامة والوحدات الاقتصادية التابعة لها أو شركات القطاع العام أو الجمعيات المعتمدة قانوناً ذات نفع عام .
ويحكم على الجاني في جميع الاحوال بدفع قيمة الاشياء التي خربها .

مادة ٤ - يعاقب مديرو التجمهر الذى يقع تحت حكم المادة الثانية من هذا القانون بنفس العقوبات التي يعاقب بها الاشخاص الداخلون في

أركان التجمهر في حق المتجمهرين جميعا (نقض جنائى ١٩٦١/١/٢٠ - المرجع السابق فقرة ٨٩٩) ، وأنه من غير المجدى النعى على الحكم اغفاله بيان عناصر اشتراك المتهمين في جريمتي التجمهر والاتفاق على ارتكاب القتل مادام أن الثابت من الأدلة التي أوردها أن القدر المتيقن في حقهم هو أن كلا منهم شرع في قتل المجنى عليهم . وكانت العقوبة المقررة بها وهي الاشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة مبررة لتلك الجريمة (نقض جنائى ١٩٦٧/١٠/٢ - المرجع السابق فقرة ٩٠٥) . وأنه متى كانت محكمة الموضوع في حدود سلطاتها التقديرية قد خلصت الى عدم قيام الدليل على تواضع قصد التجمهر لدى المطعون ضدهم الثمانية الاول ان أثبتت ان وجودهم بمكان الحادث لم يحصل لاي غرض غير مشروع وعلته بأدلة سائفة ، فلا يكون الطاعنين بعد ذلك ان يصادرا المحكمة في معتقدها (نقض جنائى ١٩٧٢/٥/١٥ - المرجع السابق فقرة ٩٠٦) . وأن متى استخلصت المحكمة أن تجمهرهم غير مشروع وعلى رأسه الطاعنان وقع في أعقاب التجمع المشروع للانتخاب ، وكان الغرض من ذلك التجمهر هو الأخذ بالتأثر وارتكاب الجرائم وأن الطاعنين كانا يطمان الغرض من ذلك التجمهر وأن المتجمهرين في سبيل تنفيذ الغرض المقصود من التجمهر اقتحموا باب المدرسة بعد أن كسروه واعتدوا على رجال الضبط الذين وقفوا في سبيلهم ثم اقتحموا حجرة الانتخاب وقتلوا المجنى عليه ووقع هذا القتل تنفيذا للغرض المقصود من التجمهر . فالجبل في كون التجمهر الجنائى متوافرا أم لا محل له (نقض جنائى ١٩٥١/٥/٢٩ - المرجع السابق فقرة ٨٩٣) .

التجمهر ويكونون مسئولين جنائيا عن كل فعل يرتكبه أى شخص من هؤلاء الأشخاص في سبيل الغرض المقصود من التجمهر ولو لم يكونوا حاضرين في التجمهر أو ابتعدوا عنه قبل ارتكاب الفعل .

مادة ٥ - على ناظر الحقائق تنفيذ هذا القانون ويعمل به منذ نشره بالجريدة الرسمية .

الفصل الثاني

في الاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية

قانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣

بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة وبالمظاهرات في الطرق
العمومية

نحن ملك مصر

بما أن حق الاجتماع العام لم تعترف به ولم تنظمه القوانين المصرية
بعد :

وبما أنه من الضروري ومن الملائم الاعتراف بهذا الحق وتقرير حدوده
وأحكامه لكي يتسنى للأهلين الاشتراك في الحياة العامة في البلاد على وجه
هادئ منظم :

وبعد الاطلاع على القانون نمرة ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر ؛
وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية وموافقة رأى مجلس الوزراء ؛
رسمنا بما هو آت :

الفصل الأول

في الاجتماعات العامة

مادة ١ - الاجتماعات العامة حرة على الوجه المقرر في هذا القانون .

مادة ٢ - يجب على من يريد تنظيم اجتماع عام أن يخطر بذلك المحافظة
أو المديرية ، فإذا كان يراد عقد الاجتماع خارج مقر المحافظة أو المديرية ،
أخطر سلطة البوليس في المركز ويكون الاخطار قبل عقد الاجتماع بثلاثة
أيام على الأقل .

وتنقص هذه المدة إلى أربع وعشرين ساعة إذا كان الاجتماع انتخابيا .

مادة ٣- يجب أن يكون الاختار شاملا لبيان الزمان والمكان المحددين للاجتماع ولبيان موضوعه . ويجب أن يبين به كذلك إذا كان الغرض منه محاضرة أو مناقشة عامة أو إذا كان الاجتماع انتخابيا .

كما يجب أن يتضمن بيان تأليف اللجنة المخصوص عليها في المادة السادسة وذلك استدراكا للحالة التي لا ينتخب فيها المجتمعون لجنة .

ويجب أن يوقع على الاختار من خمسة أو من اثنين إذا كان الاجتماع انتخابيا من أهل المدينة أو الجهة التي سيعقد فيها الاجتماع المتوطنين فيها المعروفين بين أهلها بحسن السمعة المتمتعين بالحقوق المدنية والسياسية . ويبين كل من هؤلاء الموقعين في الاختار اسمه وصفته وصناعته ومحل توطئه .

مادة ٤ - يجوز للمحافظ أو المدير أو سلطة البوليس في المراكز منع الاجتماع إذا رآوا أن من شأنه أن يترتب عليه اضطراب في النظام أو الأمن العام ، بسبب الغاية منه أو بسبب ظروف الزمان والمكان الملائسة له أو بأي سبب خطير غير ذلك .

ويبلغ اعلان المنع الى منظمي الاجتماع أو إلى أحدهم بأسرع ما استطاع وقبل الموعد المضروب للاجتماع بست ساعات على الأقل . ويعلق هذا الاعلان على باب المحافظة أو المديرية أو المركز وينشر في الصحف المحلية إذا تيسر ذلك .

ويجوز لمنظمي الاجتماع أن يتظلموا من أمر المنع الى وزير الداخلية فإذا كان الأمر صادرا من سلطة بوليس المركز فيقدم التظلم الى المدير . ويجوز لمنظمي الاجتماع أن يتظلموا من أمر المنع الى وزير الداخلية فإذا كان الأمر صادرا من سلطة بوليس المركز فيقدم التظلم الى المدير . أما الاجتماعات الانتخابية فلا يجوز منعها أبدا .

مادة ٥ - لا يجوز عقد الاجتماعات في أماكن العبادة أو في المدارس أو في غيرها من محال الحكومة الا اذا كانت المحاضرة أو المناقشة التي يعقد الاجتماع لأجلها تتعلق بقاية أو غرض مما خصصت له تلك الأماكن والمحال . ولا يجوز على أية حال أن تمتد هذه الاجتماعات الى ما بعد الساعة الحادية عشرة ليلا إلا بإذن خاص من البوليس .

مادة ٦ - يجب أن يكون للاجتماع لجنة مؤلفة من رئيس ومن اثنين من الاعضاء على الأقل . وعلى هذه اللجنة المحافظة على النظام ومنع كل خروج على القوانين كما أن عليها أن تحفظ للاجتماع صفته الميمنة في الاخطار وأن تمنع كل خطاب يخالف النظام العام أو الآداب أو يشتمل على تحريض على الجرائم . فإذا لم ينتخب المجتمعون لجنة تكون اللجنة مؤلفة من الاعضاء المبيينين في الاخطار .

مادة ٧ - للبوليس دائما الحق في حضور الاجتماع لحفظ النظام والامن ولنزع كل انتهاك لحرمة القانون ويكون من حقه ان يختار المكان الذي يستقر فيه . ويجوز له حل الاجتماع في الاحوال الآتية :

(١) إذا لم تؤلف لجنة للاجتماع أو إذا لم تقم اللجنة بوظيفتها ،

(٢) إذا خرج الاجتماع عن الصفة المعينة له في الاخطار ،

(٣) إذا القيت في الاجتماع خطاب أو حدث صياح أو انشئت أناشيد مما يتضمن الدعوة الى الفتنة أو وقعت فيه أعمال أخرى من الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو في غيه من القوانين ،

(٤) إذا وقعت جرائم أخرى اثناء الاجتماع ،

(٥) إذا وقع اضطراب شديد .

مادة ٨ - (معدلة بالمرسوم بقانون ٢٨ لسنة ١٩٢٩) - يعتبر من الاجتماعات العامة فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع في مكان أو محل عام أو خاص يدخله أو يستطيع دخوله اشخاص ليس بيدهم دعوة شخصية فردية .

على أن الاجتماع يعتبر عاماً إذا رأى المحافظ أو المدير أو سلطة البوليس في المركز أن الاجتماع بسبب موضوعه أو عدد الدعوات أو طريقة توزيعها أو بسبب أي ظرف آخر ليس له الصفة الحقيقية الصحيحة لاجتماع خاص . وفي هذه الحالة يجب عليه أن يخطر الداعي إلى الاجتماع أو المنظم له بأن يقوم بالواجبات التي فرضها هذا القانون .

ويعتبر من الاجتماعات الانتخابية فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع تتوافر فيه الشروط الآتية :

(١) أن يكون الغرض منه إختيار مرشح أو مرشحين للوظائف الانتخابية

العامة أو سماع أقوالهم .

- (٢) أن يكون قاصراً على الناخبين وعلى المرشحين أو وكلائهم .
 (٢) أن يقام الاجتماع في الفترة الواقعة بين تاريخ دعوة الناخبين وبين اليوم المحدد لإجراء الانتخاب .

الفصل الثاني

في المظاهرات في الطريق العام

مادة ٩ = تسرى أحكام المادة الأولى والفقرة الأولى من المادة الثانية والفقرتان الأولى والثالثة من المادة الثالثة والفقرات الأربع الأولى من المادة الرابعة والفقرتان الأولى والثانية (٢ و ٣ و ٤ و ٥) من المائدة السابعة على كل أنواع الاجتماعات والمواكب والمظاهرات التي تقام أو تسير في الطريق أو الميادين العامة والتي يكون القرض منها سياسياً .

ويجوز في كل حين للسلطات الميينة في المادة الثانية أن تقرر مكان الاجتماع أو خطة سير الموكب أو المظاهرة على أن تعلن المنظمين بذلك طبقاً لحكم المادة الرابعة .

فإذا نظم موكب من هذا القبيل بمناسبة تشييع جنازة فإن الاعلان الصادر من السلطة بمنع الموكب أو بتحديد سيوره يبلغ إلى القائمين بشئون الجنازة من أسرة المتوفى .

مادة ١٠ = لا يترتب على أى نص من نصوص هذا القانون تقييد ما للبوليس من الحق في تفريق كل احتشاد أو تجمهر من شأنه أن يجعل الأمن العام في خطر أو تقييد حقه في تأمين حرية المرور في الطرق والميادين العامة .

الفصل الثالث

في العقوبات والأحكام العامة

مادة ١١ = (معدلة بالمرسوم بقانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٢٩) الاجتماعات أو المواكب أو المظاهرات التي تقام أو تسير بغير إخطار عنها أو رغم الأمر الصادر بمنعها يعاقب الداعون إليها والمنظمون لها وكذلك أعضاء لجان الاجتماعات بالحبس لمدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصرى أو

بإحدى هاتين العقوبتين .

ويحكم بهذه العقوبات أيضاً إذا كان الداعون أو المنظّمون لاجتماع أو لموكب أو لمظاهرة سواء أخطر عنها أو لم يخطر قد استمروا في الدعوة لها أو في تنظيمها بالرغم من منعها .

كل شخص يشترك رغم تحذير البوليس في اجتماع أو موكب أو مظاهرة لم يخطر عنها أو صدر الأمر بمنعها أو يعصى الأمر الصادر إلى المجتمعين بالتفرق يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد عن شهر وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيتها مصرياً أو بإحدى العقوبتين^(١) .

وفي الحالة المشار إليها في الفقرة الثانية من هذه المادة يحكم بالعقوبات المذكورة في الفقرة السابقة على الأشخاص الذين يشروعون في الاشتراك في تلك الاجتماعات أو الموكب أو المظاهرات .

١ - قضت محكمة النقض بأن التنبيه على المتظاهرين بالتفرق وعصيانهم هذا الأمر هو ركن جوهري من أركان جريمة المظاهرة المحظورة كما هو مقتضى الفقرة الثالثة من المادة ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٢ . فإذا كانت الوقائع المثبتة بالحكم الصادر بالإدانة لا تفيد حصول هذا التنبيه تعين نقض هذا الحكم وتبرئة المتهم (نقض جنائي ١٤/٢/١٩٢٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٣ فقرة ٨٨٦) . وقضت أيضاً بأنه يكفي تسيباً للحكم القاضي بإدانة المتهم في جريمة تنظيم مظاهرة وقيادتها قوله « إن التهمة ثابتة قبل المتهم من أقوال الشهود الذين أجمعوا على أنه كان يقود المظاهرة ولم يمتلك لأوامر رجال الحفظ الصادرة له بالتفرق » فإن في ذلك ما يدل على ثبوت توافر أركان الجريمة التي ادّين المتهم فيها (نقض جنائي ١١/٤/١٩٢٩ - موسوعتنا الذهبية - العدد ٣ فقرة ٨٨٧) . وقضت كذلك بأنه في جريمة التظاهر يجب أن يثبت بالحكم أن البوليس أمر المتظاهرين بالتفرق فلم يطيعوا ، ولكن هذا يصدق فقط على من يشترك في المظاهرة لا على من يتصدر لزعامتها أو يدعو إليها أو يقودها كما يتضح ذلك من مقارنة الفقرة الأولى من المادة ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٢ بالفقرة التي تلها (نقض جنائي ١٢/٤/١٩٢٠ - محيط الشرائع - تجمهر وتظاهر) . كما قضت محكمة النقض أيضاً بأن جريمة الاشتراك في مظاهرة هي غير جريمة التجمهر ، وهما معاقبت عليهما بقانونين مختلفين ، وسواء أكان التظاهر والتجمهر قد وقعا في وقت واحد أم في أوقات متباعدة وسواء أكان أحد الطرفين قد نشأ عن الآخر أم كانا فطعن مستقلين فهما على كل حال يكونان جريمتين مختلفتين يعاقب عليهما القانونان بنصين مختلفين ، على أنه إذا

أما المخالفات الأخرى لهذا القانون فيعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد على سبعة أيام وبغرامة لا تزيد على مائة قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين .
 . ولا يحول تطبيق أحكام هذه المادة دون توقيع عقوبة أشد على الأعمال ذاتها مما يكون منصوصاً عليه في قانون العقوبات أو في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ الخاص بالتجمهر أو في أى قانون آخر من القوانين المعمول بها .
مادة ١٢ - لوّزير الداخلية أن يصدر بقرار منه الأحكام التى يقتضيها تنفيذ هذا القانون^(١) .

مادة ١٣ - على وزيرى الداخلية والحقانية تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ويجرى العمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .

كانت أعمال المظاهرة هى نفسها أعمال التجمهر فان الفقرة الأخيرة من المادة ١١ من القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ تقضى بأن تطبيق فقراتها الثلاث الأولى لا يحول دون تطبيق عقوبة أشد تكون منصوصاً عليها بقانون التجمهر رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ ، وإذا فلا يجوز للمتهم ان يشكو من تشديد المحكمة الاستئنافية العقوبة بتطبيقها قانون التجمهر مادامت التهمة تتسع لتكوين جريمة الاشتراك في المظاهرة والتجمهر (نقض جنائى ١٩٣٢/٣/١٤ و ١٩٣٩/١٢/٤ - المرجع السابق - الإشارة السابقة) .

١ - صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٥ بتقرير الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية (انظر ما يلى ص ١١٤)

قرار وزارى رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٥ بتقرير الاحكام الخاصة بالاجتماعات العامة والمظاهرات فى الطرق العمومية^(١)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على المادة ٦ من القانون رقم ٢٢٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة البوليس ؛
وعلى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ بتقرير الاحكام الخاصة بالاجتماعات العامة والمظاهرات فى الطرق العمومية ؛
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٤٩ بلائحة السجون والقوانين المعدلة له ؛
وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر ما هو ات :

مادة ١ - مع عدم الإخلال بحق الدفاع الشرعى عن النفس والمال فى الأحوال وبالشروط المنصوص عليها فى القانون .

برجل البوليس أن يستعمل السلاح فى الحالات الآتية :
(أولاً) للقبض على)

(١) متحكم عليه بعقوبة جنائية أو بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر إذا قاوم أو حاول الهرب .

(٢) متهم بجنائية أو متلبس بجنحة يجوز فيها القبض أو متهم صدر أمر بالقبض عليه إذا قاوم أو حاول الهرب .

(ثانياً) عند حراسة المسجونين فى الأحوال وبالشروط المنصوص عليها فى المادة ١٢١ من لائحة المسجونين المشار إليها وهى :

(١) صد أى هجوم أو أية مقاومة مصحوبة باستعمال للقوة إن لم يكن في مقدور المسجونين ورجال الحفظ المكلفين بحراسة المسجونين صدّها بوسائل أخرى .

(٢) منع قراو مسجون إن لم يمكن منعه بوسائل أخرى .

ويزاعى في جميع الأحوال السابقة ما يأتي :

(١) أن يكون استعمال السلاح بالقدر الضروري لدفع مقاومة الأشخاص المذكورين في البندين أولاً وثانياً فإذا كان الجرح يكفى لذلك فلا يلجأ إلى القتل وإذا كان الضرب يكفى فلا يلجأ إلى الجرح .
ويشترط أن يكون إطلاق النار هو الوسيلة الوحيدة لدفع الاعتداء أو المقاومة .

(٢) إذا حاول المشار إليهم في البندين أولاً وثانياً الهرب طلب إليهم أولاً تسليم أنفسهم فإذا امتنعوا ولم تكن هناك وسيلة أخرى لمنعهم من الهرب غير استعمال السلاح فيكون إطلاق أول عيار نارى في الفضاء كإنذار وذلك بطلقات الفيشيك إذا تيسر ذلك فإن لم يتيسر يكون إطلاق العيار الأول في الفضاء ويجب عندئذ الاحتياط حتى لا يصاب برىء فإذا استمروا رغم ذلك في محاولة الهرب فيكون إطلاق النار في الساقين .

(٣) تتخذ عند القبض على المتهمين أو المحكوم عليهم الاحتياطات اللازمة حسب الظروف بالنسبة لحالتهم الإجرامية والجهات التى يلتجئون إليها أو يختبئون فيها وأن تكون القوة التى ستقوم بالضبط كافية ومسلحة لمواجهة كل الاحتمالات مع تعيين بعض أفراد من القوة لمراقبة وتأمين القوة الأساسية أثناء قيامها بإجراءات القبض .

(ثالثاً) لفض التجمهر أو التظاهر الذى يحدث من خمسة أشخاص على الأقل إذا عرض الأمن العام للخطر وذلك في الحالات الواردة في المادة ٢ (خامساً) .

مادة ٢ = ويراعى عند فض التجمهر أو التظاهر .

(أولاً) سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لقيام قوات البوليس والاحتياطى المحلى والمركزى من فرق الأمن إلى أماكن قريبة من مكان التجمهر أو التظاهر بحيث تكون القوات المذكورة كافية لفض التجمهر وسرعة السيطرة على الموقف

والحفاظة على الأمن والنظام العام .
كما يمكن استخدام قوات الاحتياطى العام لفرق الأمن إذا استدعت الحالة ذلك .

(ثانياً) عند وصول القوات لمكان تجمعها يعين جزء منها للخدمات الآتية :
(١) تأمين القوة الأساسية التى ستتولى فض التجمهر أو إلتظاهر .
(٢) حراسة السيارات الخاصة بالقوة .
(٣) إقفال الطرق المؤدية إلى مكان تجمع القوات والمتجمهرين ووضع الموانع اللازمة لذلك .

(٤) حراسة المنشآت والمرافق العامة القريبة من مكان التجمهر .
(ثالثاً) إندار المتجمهرين وإعطائهم مهلة معقولة حسب الحالة للتفرق

ويكون هذا الإندار بصوت مسموع للمتجمهرين ويمكن استعمال البوق أو مكبر الصوت لهذا الغرض على أن يراعى :

(أ) أن يتضمن الإندار أن القوة ستطلق النار على المتجمهرين أو المتظاهرين إذا لم يتفرقوا .

(ب) والمهلة التى يجب أن يتم التفرق خلالها .

(ج) والاتجاه المطلوب التفرق إليه والشوارع والطرق المسموح بالانصراف إليها فإذا لم يتفرق المتجمهرون بعد انقضاء المهلة السابق تعيينها وجه إندار ثان بأن القوة ستطلق النار فوراً إذا لم يبدأ المتجمهرون فى التفرق فى الحال .

(رابعاً) إذا لم يبدأ المتجمهرون فى التفرق بعد إندارهم للمرة الثانية فللقائد القوة أن يأمر أولاً باستعمال أسلحة الغاز (بنادق وطلقات الغاز وقنابل الغاز اليدوية) التى تكون فى حيازة البوليس ومطاردة المتجمهرين بالعصى وأسلحة الجنب (الدنك والسنكى) .

(خامساً) لقائد القوة أن يأمر بإطلاق النار فى الحالات الآتية :

(أ) إذا امتنع المتجمهرون عن التفرق رغم اتخاذ الإجراءات المشار إليها فى البنود السابقة .

(ب) إذا وقع اعتداء على أفراد القوة .

(ج) إذا وقع اعتداء على النفس أو المال أو المنشآت .

(سادساً) يصدر الأمر بإطلاق النار من الضابط رئيس القوة بصوت مسموع حتى يدرك المتجمعون أن القوات جادة في تفريقهم ويكون إطلاق النار بطريق الضرب طابور بأمر لكل طلقة وذلك للسيطرة على الضرب ولخروج الطلقات في وقت واحد للحصول على أكبر تأثير ممكن ووقف الضرب في أية لحظة أو الضرب المباشر على الأفراد والجماعات - ويجوز تعيين عدد محدود من التضاريب المهرة لإطلاق نيرانهم على زعماء المتجمهرين وفي جميع حالات الأمر بإطلاق النار يكون التصويب نحو الساقين .

(سابعاً) تستعمل البنادق جرينيوش خفيف في تفريق المتجمهرين ولا يجوز استعمال البنادق سريعة الإطلاق أو الأسلحة الآلية إلا بعد أن يتبين أن طلقات البنادق جرينر لم تجد في صد هجوم المشاغبين .

(ثامناً) يمنع بثاً لإطلاق النار في الفضاء أو فوق الرؤوس وذلك حتى لا يصاب أبرياء لا دخل لهم في حالة الشغب القائمة .

(تاسعاً) لا يجوز إطلاقاً استعمال طلقات الفيشيك للإرهاب لئلا يشعر المتجمعون أن القوة غير جادة في تفريقهم .

(عاشراً) يجب التوقف عن إطلاق النيران من وقت إلى آخر وذلك لإعطاء المتجمهرين فرصة للتفرق والانصراف .

(حادى عشر) يراعى عند تفريق المتجمهرين عدم محاصرتهم من جميع الجهات بل يترك لهم منفذ أو أكثر يكفى لانصرافهم من منطقة التجمع والشغب .

(ثانى عشر) يلاحظ تأمين الطرق التى سينصرف منها المتجمعون لعدم إخلالهم بالأمن أثناء انصرافهم وذلك بعمل داوريات راجلة وبالسيارات لهذا الغرض .

(ثالث عشر) في حالة تطهير المباني من المشاغبين الذين يلجأون إليها تعين القوات اللازمة حول المبنى من الخارج في أمكنة مناسبة لمنعهم من الاتصال بالخارج أو إمدادهم باحتياجاتهم ولحراسة القوة أثناء مهاجمتهم على أن يكون الوصول إليهم من أعلى المبنى إن أمكن ثم مهاجمتهم من أعلى إلى أسفل وذلك باستعمال أسلحة وقنابل الغاز وأسلحة الجنب لهذا الغرض فإذا وقع منهم اعتداء على أفراد القوة أو اعتداء على النفس أو المال فلقائد القوة أن يأمر

بإطلاق النيران بالأسلحة الموضحة بالبند سابعاً حسب الظروف .
 (رابع عشر) تعين القوة اللازمة للقبض على مرتكبي الجرائم والتحفظ عليهم . ويلاحظ عند تسليم المقبوض عليهم إيضاح التهمة المنسوبة إلى كل منهم وكيفية ضبطه والحالة التي كان عليها واسم من ضبطه وأسماء شهود الإثبات .

(خامس عشر) على قائد القوة إبلاغ رؤسائه بالحالة من وقت لآخر ويتطورات الموقف .

(سادس عشر) تؤخذ صور فوتوغرافية للمتجمهرين أثناء تجمعهم متى كان ذلك ميسوراً للإفادة منها في التحقيق والمحاكمة .

(سابع عشر) تتخذ الاحتياطات اللازمة للإشراف على الحالة والمحافظة على النظام والأمن بعد تطهير المنطقة من الشغب .

(ثامن عشر) يتخذ البوليس المحل المألوف لمنطقة الشغب الاحتياطات اللازمة في دائرة اختصاصه لمواجهة الحالة والمحافظة على الأمن والنظام العام .

(تاسع عشر) في المحافظات والمديريات المستخدم بها (اللاسلكي) توجه السيارات المزودة باللاسلكي إلى مناطق الشغب والمناطق المجاورة لاستخدامها في الاتصالات والمرور والتبليغ عن الحوادث والمحافظة على الأمن والنظام العام .

مادة ٢ - تتبع الإجراءات المبينة بالمادة السابقة عند فض الاجتماعات العامة في الحالات المنصوص عليها في القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص

بالاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية .

مادة ٤ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المقذّل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

**أحداث مجرمون
أو معرضون للانحراف**

قانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤

بشأن الأحداث وبإلغاء المواد من ٦٤ إلى ٧٣ من الباب العاشر - الخاص بالمجرمين الأحداث - من الكتاب الأول من قانون العقوبات والمواد من ٣٤٣ إلى ٣٦٤ من الفصل الرابع عشر - الخاص بمحاكمة الأحداث - من الكتاب الثاني من قانون الإجراءات الجنائية ، والقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأحداث المشردين ^(١) .

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصي ، وقد أصدرناه :

الباب الأول

احكام عامة

مادة ١ - يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم تجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة أو عند وجوده في إحدى حالات التعرض للانحراف .

مادة ٢ - تتوافر الخطورة الاجتماعية للحدث اذا تعرض للانحراف في أى من الحالات الآتية :

- (١) إذا وجد متسولا ، ويعد من أعمال التسول عرض سلع أو خدمات تافهة أو قيام باللعاب بهلوانية أو غير ذلك مما لا يصلح موردا جديا للعيش .
- (٢) إذا مارس جمع أعقاب السجائر أو غيرها من الفضلات أو المهملات .
- (٣) إذا قام بأعمال تتصل بالدعارة أو الفسق أو إفساد الأخلاق أو القمار أو المخدرات أو نحوها أو بخدمة من يقومون بها .

- (٤) إذا لم يكن له محل إقامة مستقر أو كان يبيت عادة في الطرقات أو في أماكن أخرى غير معدة للإقامة أو المبيت فيها .
- (٥) إذا خالط المعرضين للانحراف أو المشتبه فيهم أو الذين اشتهر عنهم سوء السيرة .
- (٦) إذا اعتاد الهروب من معاهد التعليم أو التدريب .
- (٧) إذا كان سيء السلوك وعارفاً من سلطة أبيه أو وليه أو وصيه أو من سلطة أمه في حالة وفاة وليه أو غيابه أو عدم أهليته ، ولا يجوز في هذه الحالة اتخاذ أى إجراء قبل الحدث ولو كان من إجراءات الاستدلال إلا بناء على إذن من أبيه أو وليه أو وصيه أو أمه حسب الأحوال .
- (٨) إذا لم يكن له وسيلة مشروعة للتعيش ولا عائل مؤتمن .

مادة ٢ - تتوافر الخطورة الاجتماعية للحدث الذي تقل سنه عن السابعة إذا تعرض للانحراف في الحالات المحددة في المادة السابقة أو إذا صدرت منه واقعة تعد جنائية أو جنحة .

مادة ٤ - يعتبر الحدث ذا خطورة اجتماعية إذا كان مصاباً بمرض عقلي أو نفسى أو ضعف عقلي وثابتت الملاحظة وفقاً للإجراءات والأوضاع المبينة في القانون أنه فاقد كلياً أو جزئياً القدرة على الإدراك أو الاختيار بحيث يخشى منه على سلامته أو سلامة الغير وفي هذه الحالة يودع إحدى المستشفيات المتخصصة وفقاً للإجراءات التى ينظمها القانون .

مادة ٥ - إذا ضبط الحدث في إحدى حالات التعرض للانحراف المنصوص عليها في البنود من ١ إلى ٦ من المادة ٢ من هذا القانون ، أُنذرت نيابة الأحداث متولى أمره كتابة لمراقبة حسن سيره وسلوكه في المستقبل ، ويجوز الاعتراض على هذا الإنذار أمام محكمة الأحداث المختصة خلال عشرة أيام من تسلمه . ويتبع في نظر هذا الاعتراض والفصل فيه الإجراءات المقررة للمعارضة في الأوامر الجنائية ، لا يكون التحكم فيه نهائياً .

وإنما وجه الحدث في إحدى حالات التعرض للانحراف المشار إليها في الفقرة السابقة بعد صيرورة الإجراء نهائياً ، أو وجد في إحدى الجائز المنصوص

عليهما في البنتين ٧ و ٨ من المادة ٢ ، اتخذ في شأنه أحد التدابير المنصوص عليها في هذا القانون .

مادة ٦ - إذا وقع الفعل المكون للجريمة تحت تأثير مرض عقلي أو نفسى أو ضعف عقلى أفقد الحدث القدرة على الإدراك أو الاختيار أو كان وقت الجريمة مصابا بحالة مرضية أضعفت على نحو جسيم إدراكه أو حرية اختياره ، حكم بإيداعه إحدى المستشفيات أو المؤسسات المتخصصة .

ويتخذ هذا التدبير وفقا للأوضاع المقررة في القانون بالنسبة إلى من يصاب بإحدى هذه الحالات أثناء التحقيق أو بعد صدور الحكم .

الباب الثانى

التدابير والعقوبات

مادة ٧ - فيما عدا المصادرة وإغلاق المحل ، لا يجوز أن يحكم على الحدث الذى لا تجاوز سنه خمس عشرة سنة ويرتكب جريمة ، بأية عقوبة أو تدبير مما نص عليه في قانون العقوبات وإنما يحكم عليه بأحد التدابير الآتية :

- (١) التوبيخ .
- (٢) التسليم .
- (٣) الإلحاق بالتدريب المهنى .
- (٤) الإلزام بواجبات معينة .
- (٥) الاختبار القضائى .
- (٦) الإيداع في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية .
- (٧) الإيداع في إحدى المستشفيات المتخصصة .

مادة ٨ - التوبيخ هو توجيه المحكمة اللوم والتأنيب إلى الحدث على ما صدر منه وتحذيره بالا يعود إلى مثل هذا السلوك مرة أخرى .

مادة ٩ - يكون تسليم الحدث إلى أحد أبويه أو إلى من له الولاية أو الوصاية عليه ، فإذا لم يتوافر في أيهما الصلاحية للقيام بتربيته سلم إلى من يكون أهلا

لذلك من أفراد أسرته فإن لم يوجد سلم إلى شخص مؤتمن يتعهد بتربيته وحسن سيره أو إلى أسرة موثوق بها يتعهد بحفظها بذلك .

وإذا كان الحدث ذا مال أو كان له من يلزم بالاتفاق عليه قانونا وطلب من حكم يتسلمه إليه تقرير نفقة له وجب على القاضي أن يعين في حكمه بالتسليم المبلغ الذي يحصل من مال الحدث أو يلزم المسئول عن النفقة وذلك بعد إعلانه بالجلسة المحددة ومواعيد أداء النفقة ويكون تحصيلها بطريق الحجز الإداري ، ويكون الحكم بتسليم الحدث إلى غير الملزم بالاتفاق لمدة تزيد على ثلاث سنوات .

مادة ١٠ - يكون الإلحاق بالتدريب المهني بأن تعهد المحكمة بالحدث إلى أحد المراكز المخصصة لذلك أو إلى أحد المصانع أو المتاجر أو المزارع التي تقبل تدريبه ، ولا تحدد المحكمة في حكمها مدة لهذا التدبير ، على ألا تزيد مدة بقاء الحدث في الجهات المشار إليها على ثلاث سنوات .

مادة ١١ - الإلزام بواجبات معينة يكون يحظر ارتياد أنواع من المحال ، أو بفرض الحضور في أوقات محددة أمام أشخاص أو هيئات معينة ، أو المواظبة على بعض الاجتماعات التوجيهية ، أو غير ذلك من القيود التي تحدد بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية ويكون الحكم بهذا التدبير لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على ثلاث سنوات .

مادة ١٢ - يكون الاختبار القضائي بوضع الحدث في بيئته الطبيعية تحت التوجيه والإشراف ومع مراعاة الواجبات التي تحددها المحكمة ، ولا يجوز أن تزيد مدة الاختبار القضائي على ثلاث سنوات .

فإذا فشل الحدث في الاختبار عرض الأمر على المحكمة لتتخذ ما تراه مناسباً من التدابير الواردة بالمادة ٧ من هذا القانون .

مادة ١٣ - يكون إيداع الحدث في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأحداث التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية أو المعترف بها منها ، وإذا كان الحدث ذا عافية يكون الإيداع في معهد مناسب لتأهيله ولا تحدد المحكمة حكمها مدة للإيداع .

ويجب الا تزيد مدة الإيداع على عشر سنوات في الجنايات وخمس سنوات في الجنح وثلاث سنوات في حالات التعرض للانحراف ، وعلى المؤسسة التي أودع بها الحدث أن تقدم إلى المحكمة تقريراً عن حالته وسلوكه كل ستة أشهر على الأكثر لتقرر المحكمة ما تراه في شأنه .

مادة ١٤ - يلحق المحكوم بإيداعه المستشفيات المتخصصة ، بالجهة التي يلقي فيها العناية التي تدعو إليها حالته .

وتتولى المحكمة الرقابة على بقاءه تحت العلاج في فترات دورية لا يجوز أن تزيد أى فترة منها على سنة يعرض عليها خلالها تقارير الأطباء وتقرر إخلاء سبيله إذا تبين لها أن حالته تسمح بذلك وإذا بلغ الحدث سن الحادية والعشرين وكانت حالته تستدعى استمرار علاجه نقل إلى إحدى المستشفيات المختصة لعلاج الكبار .

مادة ١٥ - إذا ارتكب الحدث الذى تزيد سنه على خمس عشرة سنة ولا تجاوز ثمانى عشرة سنة جريمة عقوبتها الإعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة ، يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات ، وإذا كانت العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة يحكم بالسجن .

وإذا كانت الجنائية عقوبتها الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن ، تبدل هذه العقوبة بعقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ، وإذا كانت عقوبتها السجن تبدل العقوبة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ، وفي جميع الأحوال لا تزيد على ثلث الحد الأقصى للعقوبة المقررة للجريمة ويجوز للمحكمة بدلا من الحكم على الحدث بإحدى هذه العقوبات أن تحكم بإيداعه إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية مدة لا تقل عن سنة طبقا لأحكام هذا القانون ^(١) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه نص القانون الجديد رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث على أنه : « يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم تجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة » ، ونص في المادة ١٥ على أنه : « إذا ارتكب الحدث الذى تزيد سنه على خمس عشرة سنة ولا تجاوز ثمانى عشرة سنة جريمة عقوبتها الاعدام أو

أما إذا ارتكب الحدث جنحة يجوز الحكم فيها بالحبس ، فالمحكمة بدلاً من الحكم بالعقوبة المقررة لها ، أن تحكم عليه بأحد التدبيرين الخامس أو السادس المنصوص عليهما في المادة ٧ من هذا القانون .

مادة ١٦ - إذا ارتكب الحدث الذي لا تزيد سنه على خمس عشر سنة جريمتين أو أكثر وجب الحكم عليه بتدبير واحد مناسب ، ويتبع ذلك إذا ظهر بعد الحكم بالتدبير أن الحدث ارتكب جريمة أخرى سابقة أو لاحقة على ذلك الحكم .

الاشغال الشاقة المؤبدة يحكم عليه بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات - ويجوز للمحكمة بدلاً من الحكم على الحدث بإحدى هذه العقوبات أن تحكم بإيداعه إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية مدة لا تقل عن سنة طبقاً لأحكام هذا القانون . كما نصت المادة ٢٩ من القانون ذاته على أنه : « تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند اتهامه في الجرائم ... » ونصت المادة ٣٢ على أنه : « لا يعتد بتقدير سن الحدث بغير وثيقة رسمية فإذا ثبت عدم وجودها تقدر سنه بواسطة خبير » . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٥ / ٢ من قانون العقوبات تقضى بأنه إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصحح للمتهم فهو الذي يتبع دون غيره ، وكان قانون الأحداث سالف الذكر يتحقق به معنى القانون الأصحح للمتهم في حكم هذه المادة إذ إنه يشترط للمحكوم عليه وضماً أصحح له من النصوص الملغاة فيكون هو دون غيره الواجب التطبيق على واقعة الدعوى ، ذلك بأنه بعد أن كان القانون الذي وقع الفعل في ظله يحظر توقيع عقوبة الاعدام على من لم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة ، فإنه بصدد القانون الجديد أصبح هذا الحظر ممتداً إلى من لم يجاوز سنه ثمانى عشرة سنة . وإذ كان ذلك ، فإن تحديد السن في هذه الحال يكون ذا أثر في تعيين نوع العقوبة وتحديد مدتها ، ويكون من المتعين ابتغاء الوقوف على هذا السن ، الركنين في الأصل إلى الأوراق الرسمية قبل ما سواها أخذاً بما كانت تنص عليه المادة ٣٦٢ من قانون الاجرامات الجنائية والتي انت المادة ٣٢ من قانون الأحداث الجديد بمؤداها - على ما سلف ذكره - لأن صحة الحكم بعقوبة الاعدام كان رهناً وفق القانون القديم ببلوغ المتهم سبع عشرة سنة ، وصار رهناً وفق القانون الجديد الأصحح بمجاوزة المتهم ثمانى عشرة سنة ، ومن ثم يتعين على المحكمة استظهار هذه السن في هذه الحال على نحو ما ذكر (نقض جنائى ٢ / ٦ / ١٩٧٤ - موسوعة الزهنية - الجزء الثالث - فقرة ١٤٧) .

مادة ١٧ - لا تسرى أحكام العود الواردة في قانون العقوبات على الحدث الذي لا تجاوز سنة خمس عشرة سنة .

مادة ١٨ - لا يجوز الامر بوقف تنفيذ التدبير المنصوص عليها في المادة ٧ من هذا القانون .

مادة ١٩ - ينتهى التدبير حتما ببلوغ المحكوم عليه الحادية والعشرين ومع ذلك يجوز للمحكمة في مواد الجنايات بناء على طلب النيابة العامة وبعد أخذ رأى المراقب الاجتماعى الحكم بوضع المحكوم عليه تحت الاختبار القضائى ، وذلك لمدة لا تزيد على سنتين ، وإذا كانت حالة المحكوم بإيداعه إحدى المستشفيات المتخصصة تستدعى استمرار علاجه نقل إلى إحدى المستشفيات التى تناسب حالته وفقا لما نصت عليه المادة ١٤ من هذا القانون .

مادة ٢٠ - يعاقب بغرامة لا تجاوز خمسمائة قرش من انذر طبقا للفقرة الأولى من المادة ٥ من هذا القانون وأهمل مراقبة الحدث ، إذا ترتب على ذلك تعرضه للانحراف مرة أخرى فى إحدى الحالات المشار إليها في المادة ٢ من هذا القانون .

مادة ٢١ - يعاقب بغرامة لا تجاوز عشرين جنيها من سلم إليه الحدث وأهمل أداء أحد واجباته إذا ترتب على ذلك ارتكاب الحدث جريمة أو تعرضه للانحراف فى إحدى الحالات المشار إليها في المادة ٢ من هذا القانون .

مادة ٢٢ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تزيد على مائة جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين ، عدا الأبوين والأجداد والزوج ، كل من أخفى حدثا حكم بتسليمه لشخص أو جهة طبقا لأحكام هذا القانون أو دفعه للفرار أو ساعده على ذلك .

مادة ٢٣ - مع عدم الإخلال بأحكام الاشتراك المقررة بقانون العقوبات ، يعاقب بالحبس من عرض حدثا للانحراف أو لإحدى الحالات المشار إليها في المادة ٢ من هذا القانون ، بأن أعده لذلك أو ساعده أو حرضه على سلوكها أو سهلها له بأى وجه ولو لم تتحقق حالة التعرض للانحراف فعلا .

وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر إذا استعمل الجانى مع الحدث وسائل إكراه أو تهديد أو كان من أصوله أو من المتولين تربيته أو

سحظته أو مسلما إليه بمقتضى القانون .
 وفى جميع الأحوال إذا وقعت الجريمة على أكثر من حدث ولو فى أوقات
 مختلفة كانت العقوبة الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على خمس
 سنوات .
 ويفترض علم الجانى بسن الحدث ما لم يثبت من جانبه أنه لم يكن فى
 مقدوره بحال الوقوف على حقيقة سنه .

الباب الثالث

الإجراءات

مادة ٢٤ - يكون للموظفين الذين يعينهم وزير العدل بالاتفاق مع وزير
 الشؤون الاجتماعية فى دوائر اختصاصهم سلطات الضبط القضائى فى اختصاص
 بالجرائم التى تقع من الأحداث أو بحالات التعرض للانحراف التى يوجدون
 فيها^(١) .

مادة ٢٥ - يصدر باختيار المراقبين الاجتماعيين وتحديد الشروط الواجب
 توافرها فيهم قرار من وزير الشؤون الاجتماعية^(٢) .

١ - صدر قرار وزير العدل رقم ٥٨٧ لسنة ١٩٧٤ بتحويل بعض موظفى وزارة الشؤون
 الاجتماعية صفة مأمورى الضبط القضائى (الوقائع المصرية فى ١٢ سبتمبر ١٩٧٤ -
 العدد ٢٠٨) والمعدل بقرار وزير العدل رقم ٦٥١ لسنة ١٩٧٦ (الوقائع المصرية فى ٢٠
 يونيو سنة ١٩٧٦ - العدد ١٥١) .

٢ - صدر قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية رقم ١٢٩ لسنة ١٩٧٤ (معدلاً بالقرار ٤٢٠ لسنة
 ١٩٧٦) بشأن تحديد الشروط الواجب توافرها فى من يعين مراقباً اجتماعياً أو خبيراً
 بمحكمة الأحداث ونص على أن تحدد الشروط الواجب توافرها فى من يعين مراقباً
 اجتماعياً فى الآتى :

(١) الحصول على مؤهل عال فى الخدمة الاجتماعية وإقسام الاجتماع بكلليات الآداب
 والعمل فى مجال العمل الاجتماعى مدة لا تقل عن سنة وبشرط أن يكون قد تلقى
 البرنامج التدريبي الخاص بالمراقبة الاجتماعية بنجاح .

مادة ٢٩ - تختص محكمة الأحداث بكون غير عام بالنظر في أمر الحدث عند إتهامه في الجرائم وعند تعرضه للانحراف كما تختص بالفصل في الجرائم الأخرى التي ينص عليها هذا القانون ، وإذا أسهم في الجريمة غير حدث وجب تقديم الحدث وحده إلى محكمة الأحداث (٣) .

٢ - صدر قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية رقم ١٢٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن تحديد الشروط الواجب توافرها فيمن يعين مراقباً اجتماعياً أو خبيراً بمحكمة الأحداث ونص على أن تحدد الشروط الواجب توافرها فيمن يعين خبيراً بمحكمة الأحداث في الآتي :

(١) الحصول على مؤهل عال .
(٢) العمل في مجال العمل الاجتماعي مدة لا تقل عن خمس سنوات ويفضل من له خبرة سابقة في مجال رعاية الأحداث .

(٣) أن يكون من المشهود لهم بحسن السلوك والسمعة الطيبة والرغبة في هذا النوع من العمل .

ومن قضاء محكمة النقض بشأن نص المادة ٢٨ قولها إنه لما كان مفاد نص المادة ٢٨ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ في شأن الأحداث - وما ورد بتقرير لجنة مجلس الشعب - أن محكمة الأحداث تشكل من قاض يعاونه خبيران من الاختصاصين أحدهما على الأقل من النساء يتعين حضورهما المحاكمة وتقديم تقرير عن حالة الحدث من جميع الوجوه ليسترشد به القاضي في حكمه تحقيقاً للوظيفة الاجتماعية لمحكمة الأحداث وإلا كان الحكم باطلاً ، وكان للمعين من مراجعة الحكم الابتدائي المؤيد لاستنباله بالحكم المطعون فيه - أن الاختصاصيين الاجتماعيين قد حضرا جلسة المحاكمة وقدمتا تقريرهما - وكانت النيابة الطاعنة لا تدعي ما يخالف ذلك فإن مجرد إغفال اسمي الخبيرين في محضر الجلسة والحكم يكون مجرد سهو لا يترتب عليه البطلان ، وما تثيره الطاعنة في هذا الشأن غير سديد (نقض جنائي ١٨ / ٢ / ١٩٨٠ - مذونتنا الذميمة - العدد الأول فقرة ٢٢٩) .

٢ - سقطت محكمة النقض بأن قضاة قد استقر على أن المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة بالفصل في الجرائم كافة إلا ما استثنى بنص خاص علائق بنص الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في حين أن غيرهما من المحاكم ليست إلا محاكم استثنائية وإن اجازت القوانين في بعض الأحوال إحالة جرائم معينة إلى محاكم خاصة فإن هذا لا يخلط بالمحاكم العادية ولايتها بالفصل في تلك الجرائم مادام أن القوانين الخاصة لم يرد بها نص على أفراد المحكمة

مادة ٢٠ - يتحدد اختصاص محكمة الأحداث بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو توافرت فيه إحدى حالات التعرض للانحراف أو بالمكان الذي يضبط فيه الحدث أو يقيم فيه، هو أو وليه أو وصيه أو أمه حسب الأحوال .

الخاصة بالاختصاص ويستوى في ذلك أن تكون الجريمة معاقباً عليها بموجب القانون العام أو بمقتضى قانون خاص إذ لو أراد الشارع أن يقصر الاختصاص على محكمة معينة ويفردها به لما أعوزه النص على ذلك صراحة على غرار ما جرى عليه في تشريعات عدة من ذلك المادة ٨٢ من قانون السلطة القضائية سالفة الذكر التي نالت بدوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض ، دون غيرها ، الفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الجمهورية والوزارية المتعلقة بشئونهم وفي شأن طلبات التعويض والمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت ، كما نصت المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٢ على اختصاص محاكم مجلس الدولة ، دون غيرها ، بالفصل في المسائل التي حدها . وقد أخذ الدستور بهذا المفهوم عندما نص في المادة ١٧٥ على أن تتولى المحكمة الدستورية ، دون غيرها ، الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٩ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ - بشأن الأحداث - قد نصت على أن تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند اتهامه في الجرائم وعند تعرضه للانحراف ، كما تختص بالفصل في الجرائم الأخرى التي ينص عليها هذا القانون ، وإذا أسهم في الجريمة غير حدث وجب تقديم الحفث وحده إلى محكمة الأحداث ، وكان البين من استقراء المادة سالفة الذكر أن الشارع أفرد محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند تعرضه للانحراف وعند اتهامه في الجرائم كلفة سواء ارتكب هذه الجرائم وحده أو أسهم فيها معه غير حدث فاعلاً أصلياً كن - أو شريكاً وذلك عدا الجرائم التي تقع من الأحداث الخاضعين لأحكام القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الأحكام العسكرية ، وكذلك الجرائم التي تقع من الأحداث الذين تسرى في شأنهم أحكام هذا القانون إذا وقعت الجريمة على واحد أو أكثر من الخاضعين لأحكامه إذ يختص القضاء العسكري بالفصل فيها استثناء من أحكام القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث على ما يقضى به نص المادة ٨ مكرراً من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٦٦ - أما غير الحدث إذا أسهم في جريمة ما عدا تلك التي نص عليها قانون الأحداث فلا تختص محكمة الأحداث بمحاكمته بل يكون الاختصاص للمحكمة المختصة وفقاً لقواعد الاختصاص المقررة قانوناً . وأما الجرائم الأخرى المنصوص عليها في قانون الأحداث ومن بينها جريمة تعريض الحدث للانحراف - المسندة إلى المظنون ضده -

ويجوز للمحكمة عند الاختصاص أن تنعقد في إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأحداث التي يودع فيها الحدث .

فإن الشارع جعل لمحكمة الأحداث اختصاصاً بنظرها إلا أنه لم يسلب للمحاكم العادية ولايتها بالفصل فيها ، إذ لو أراد الشارع أفراد محكمة الأحداث بنظرها لنص في الفقرة الثانية من المادة المذكورة على غرار ما ورد في الفقرة الأولى أو نص على ذلك بطريق الوجوب كما فعل في الفقرة الأخيرة من المادة ذاتها (نقض جنائي ١٠ / ٦ / ١٩٨١ - مدونتنا الذهبية العدد ٢ فقرة ١٨٨) . وقضت أيضاً بأنه لما كان من المقرر أن القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ - في شأن الأحداث المعمول به إعتباراً من ١٦ مايو سنة ١٩٧٤ - قبل صدور الحكم المطعون فيه - قد نسخ الأحكام الاجرائية والموضوعية الواردة في قانوني الإجراءات الجنائية والعقوبات في صدد محاكمة الأحداث ومعاقبتهن ومن بين ما أورده ما نص عليه في المادة الأولى من أنه « يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم تجاوز سنة ثمانى عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكاب الجريمة » ، وفي المادة ٢٩ منه على أنه « تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند اتهامه في الجرائم وعند تعرضه للانحراف ... » فقد دل بذلك على أن العبرة في سن المتهم هي بمقدارها وقت ارتكاب الجريمة ، وأن الاختصاص بمحاكمة الأحداث ينعقد لمحكمة الأحداث وحدها دون غيرها ولا تشاركها فيه أية محكمة أخرى سواها ، لما كان ذلك وكانت قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين متعلقة بالنظام العام ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المتهم - الطاعن - حدث لم تجاوز سنة ثمانى عشرة سنة وقت ارتكاب الجريمة ، وعلى الرغم من ذلك ومن جريان المحاكمة أمام محكمة أول درجة في ظل قانون الأحداث الجديد - فقد نظرت الدعوى محكمة الجنب العادى (محكمة جنح أبو حماد) المشكلة من قاض فرد قضى في الدعوى دون أن تكون له ولاية الفصل فيها - فإذن محكمة ثانى درجة إذ لم تقطن لهذا الخطأ المتعلق بالنظام العام لاتصاله بولاية القاضى الذى أصدر للحكم المستأنف - وقضت في موضوع الدعوى فإنها تكون قد خالفت القانون وأخطأت في تطبيقه - إذ كان يتعين عليها أن تقضى بإلغاء الحكم المستأنف لعدم اختصاص المحكمة الجزئية العادية التى أصدرته بمحاكمة المتهم الحدث (نقض جنائي ١٥ / ٥ / ١٩٨٤ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى فقرة ١٣١٩) . وقضت كذلك بأنه لا جدوى للنزيلة للطاعة من النص على الحكم أنه لم يقض بعدم اختصاص المحكمة . ينظر للدعوى لكن المطعون ضده حدثاً ما دامت البراءة قد قامت على أساس عدم ثبوت الواقعة في حق المطعون ضده ، هذا إلى أن القول بعدم اختصاص محكمة الجنب بمحاكمة الحدث وإن اتصل بالنظام العام إلا أنه لا يجوز

مادة ٣١ - يتبع أمام محكمة الأحداث في جميع الأحوال القواعد والإجراءات المقررة في مواد الجنب ما لم ينص على خلاف ذلك .

مادة ٣٢ - لا يعتد في تقدير سن الحدث بغير وثيقة رسمية فإذا ثبت عدم وجودها تقدر سنه بواسطة خبير^(١) .

إبدؤه لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت عناصر المخالفة ثابتة في الحكم المطعون فيه خالية مما ينتقى به موجب اختصاص المحكمة التي أصدرته ، فمن ثم يكون الطعن برمته على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً (نقض جنائي ١٦ / ١ / ١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني فقرة ٩٧١) . وقضت أيضاً بأنه لما كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الطاعن الأول قرر في جميع مراحل التحقيق أنه يبلغ من العمر تسعة عشر عاماً ، وإن كان المدافع عنه أثار بجلسته ٢١ / ٢ / ١٩٧٨ أن الطاعن كان حدثاً يوم الحادث فقررت المحكمة تأجيل نظر الدعوى لجلسة ٢٥ / ٢ / ١٩٧٨ ليقيم الدليل على صدق دفاعه ولم يتقدم بأية مستندات بهذه الجلسة وإن أحوالت المحكمة الطاعن في ذات اليوم إلى مفتش صحة بندر شبين الكوم لتقدير سنه جاء رده بما مفاده أن الطاعن كان قد تجاوز الثامنة عشرة من عمره يوم ارتكاب الحادث فإن هذا الدفع القانوني يكون ظاهر البطلان ولا حرج على المحكمة إن هي التفتت عن الرد عليه (نقض جنائي ١٩ / ٦ / ١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني فقرة ٩٧٤) .

١ - قضت محكمة النقض بأن مؤدى ما تنص عليه المادتان ٧٢ و ٧٣ من قانون العقوبات أن يكون تقدير سن المتهم على أساس ما يقدم للقاضي من أوراق رسمية أو ما يبديه له أهل الفن أو ما يراه بنفسه . والأصل أن تقدير السن على هذا الأساس هو أمر متعلق بموضوع الدعوى لا يجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض ، إلا أن محل ذلك أن تكون محكمة الموضوع قد تناولت مسألة السن بالبحث والتقدير ، وإن تاحت للمتهم والنيابة فرصة إبداء ملاحظاتهما في هذا الشأن - وإن كان ما أبداه وردده الدفاع عن المتهم من أنه لم يزل حدثاً مؤداه التذرع بحكم المادة ٧٢ سالفة الذكر ، وكانت المحكمة لم تشر إلى تقديرها لسن المتهم على الوجه الذي أوردته إلا في الحكم الصادر منها بإعدامه ، ورغم ما رتبته للقانون على تحديد السن من أثر في تعيين نوع العقوبة التي يمكن توقيعها عليه وتقدير مدتها - ولو أنها أتاحت الفرصة لمناقشة هذا التقدير لأمكن أن يكون لحكم المادة ٧٢ المذكورة أثره في النتيجة - فإن المحكمة إذا استنكت بتقدير سن المتهم

مادة ٢٢- يجب أن يكون للحدث في مواد الجنائيات محام يدافع عنه - فهذا لم يكن قد اختار محامياً تولت النيابة العامة أو المحكمة نديه وذلك طبقاً للقواعد المقررة في قانون الإجراءات الجنائية .

وإذا كان الحدث قد تجاوزت سنة خمس عشرة سنة فيجوز للمحكمة أن تندب له محامياً في مواد الجنع .

على الوجه الذي تم ثبوت سبق التنبيه إليه بالجلسة ، فإن حكمها يكون صحيحاً متعيناً نقضه (نقض جنائي ٥ / ١٢ / ١٩٦١ - موسوعتنا الذهبية جـ ٢ - فقرة ١٢٦) ، وقضت أيضاً بأنه إذا كان المتهم قد ارتضى سنة المثبت بمحضر الجلسة وهو ثمانى عشرة سنة ، ولم يعترض عليه ولم يحاول إقامة الدليل على عدم صحته سواء بتقديم شهادة ميلاد أو مستخرج رسمي أو بغير ذلك ، فإن هذا التقدير يصبح نهائياً لتعلقه بمسألة موضوعية فصلت فيها محكمة الموضوع باعتمادها السن التي ذكرها المتهم نفسه أو بتقديرها إياها عملاً بحكم المادة ٧٢ من قانون العقوبات ، وليس للمتهم بعد ذلك أن يطعن في هذا التقدير لأول مرة أمام محكمة النقض (نقض جنائي ٢٢ / ١ / ١٩٦٢ - المرجع السابق - فقرة ١٤٠) . كما قضت بأن المادة ٧٢ من قانون العقوبات تنص على أنه إذا كان سن المتهم غير محقق قدره القاضي من نفسه .. فإذا كان الثابت من محضر جلسة المحكمة أن الدفاع عن المتهم طلب عرضها على الطبيب لتقدير سنها بمقولة أنه يتراوح بين أربع عشرة سنة وخمس عشرة سنة ، فقد رته المحكمة بست عشرة سنة ، ولم ينازع الدفاع في هذا التقدير الذي أثبت في محضر الجلسة بل أبدى على أثره دفاعه في موضوع الدعوى دون أن يعود إلى طلبه السابق ، مما مفاده أنه قد ارتضى تقدير المحكمة لسن المتهم - متى كان ذلك ، فإنه لا تثريب على المحكمة أن هي لم تجب الدفاع إلى طلبه أو تعرض له في أسباب حكمها (نقض جنائي ٢٠ / ١ / ١٩٦٢ - المرجع السابق - فقرة ١٤١) . وأنه لما كانت البطاقة الشخصية تعتبر دليلاً على صحة البيانات الواردة فيها طبقاً لنص المادة ٥١ من القانون رقم ٢٦٠ سنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية فهي تعد من قبيل الوثيقة الرسمية التي يعتد بها في تقدير سن الحدث طبقاً لنص المادة ٢٢ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث (نقض جنائي ١٢ / ١١ / ١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية العدد الأول - فقرة ١٢٥) . كما قضت محكمة النقض بأن من المقرر أن قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث أشخاص المتهمين من النظام العام ويجوز إثارة للدفع بشأنها لأول مرة أمام محكمة النقض ، وكان القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث قد نسخ الأحكام الاجرائية والموضوعية

مادة ٢٤ - لا يجوز أن يحضر محاكمة الحدث إلا أقاربه والشهود والمحامون والمراقبون الاجتماعيون ومن تجيز له المحكمة الحضور بإذن خاص .
وللمحكمة أن تأمر بإخراج الحدث من الجلسة بعد سؤاله أو بإخراج أحد ممن ذكروا في الفقرة السابقة إذا رأت ضرورة لذلك ، على أنه لا يجوز في حالة إخراج الحدث أن تأمر بإخراج محاميه أو المراقب الاجتماعي ، كما لا يجوز للمحكمة الحكم بالإدانة إلا بعد إفهام الحدث بما تم في غيبته من إجراءات ، وللمحكمة إعفاء الحدث من حضور المحاكمة بنفسه إذا رأت أن مصلحته تقتضي ذلك ويكتفى بحضور وليه أو وصيه نيابة عنه ، وفي هذه الحالة يعتبر الحكم حضورياً .

مادة ٢٥ - يجب على المحكمة في حالات التعرض للانحراف وفي مواد الجنايات والجنح وقبل الفصل في أمر الحدث ، أن تستمع إلى أقوال المراقب الاجتماعي بعد تقديمه تقريراً اجتماعياً يوضح العوامل التي دفعت الحدث للانحراف أو التعرض له ومقترحات إصلاحه^(١) .
كما يجوز للمحكمة الاستعانة في ذلك بأهل الخبرة .

الواردة في قانوني الإجراءات الجنائية والعقوبات في صدد محاكمة الأحداث ومعاقتهم ، ونص في المادة الأولى منه على أنه يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم تجاوز سنه ثمانين عشرة سنة ميلادية كاملة وقت ارتكابه الجريمة ، وفي المادة ٢٩ منه على أن « تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند اتهامه في الجرائم ، وفي المادة ٣٢ منه على أنه « لا يعتد في تقدير سن الحدث بغير وثيقة رسمية فإذا ثبت عدم وجودها تقدر سنه بواسطة خبير » وإذا كان مفتش الصحة - وهو من أهل الخبرة في هذا الشأن - قد قدر سن المظنون ضده بحوالي ست عشرة سنة عند ارتكابه للحادث مما تكون معه محكمة الأحداث هي المختصة دون غيرها بمحاكمته ، وكان الحكم المظنون فيه قد خالف هذا النظر رغم وجود تقرير مفتش الصحة تحت نظر المحكمة عند الفصل في الدعوى فإن الحكم يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه (نقض جنائي ١٧ / ٥ / ١٩٨٢ - مدونتتنا الذهبية - العدد الثاني فقرة ١٢١٧) .

١ - قضيت محكمة النقض بأنه لما كان يبين من مطالعة الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت ضد الطاعن بوصف أنه أحرز جوهراً مخدراً بغير قصد الاتجار أو التغاطي أو

مادة ٣٦ - إذا رأت المحكمة أن حالة الحدث البنية أو العقلية أو النفسية تستلزم فحصه قبل الفصل في الدعوى قررت وضعه تحت الملاحظة في أحد الأماكن المناسبة المدة التي تازم لذلك ، ويوقف السير في الدعوى إلى أن يتم هذا الفحص .

مادة ٣٧ - لا تقبل الدعوى المدنية أمام محكمة الأحداث .

مادة ٣٨ - يكون الحكم الصادر على الحدث بالتدابير واجب التنفيذ ولو كان قابلاً للاستئناف .

مادة ٣٩ - كل إجراء مما يوجب القانون إعلانه إلى الحدث وكل حكم يصدر في شأنه ، يبلغ إلى أحد والديه أو من له الولاية عليه أو إلى المسئول عنه ، ولكل من هؤلاء أن يباشر لمصلحة الحدث طرق الطعن المقررة في القانون .

مادة ٤٠ - يجوز استئناف الأحكام الصادرة من محكمة الأحداث ، عدا الأحكام التي تصدر بالتوبيخ ويتسلم الحدث لوالديه أو لمن له الولاية عليه ،

الاستعمال الشخصي ، ومحكمة الأحداث قضت بحكمها المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بإيداعه إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية . لما كان ذلك ، وكان ما تتطلبه المادة ٢٧١ من قانون الإجراءات الجنائية من سؤال المحكمة للمتهم عن الفعل المسند إليه هو من قبيل تنظيم الإجراءات في الجلسة ولا يترتب على مخالفته بطلان ، وكانت المحكمة - قد التزمت بما توجبه المادة ٣٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث من سماع لقوال المراقب الاجتماعي . كما أن الطاعن يسلّم في أسباب طعنه بأن المراقب الاجتماعي قدم تقريراً اجتماعياً عن حالته ، فإن ما يثيره من بطلان إجراءات محاكمته يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان اختيار التدبير المناسب لحالة الحدث - من بين التدابير المنصوص عليها في القانون - هو مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع بغير معقب دون أن يكون ملزماً بالأخذ بما يقترحه المراقب الاجتماعي في هذا الشأن ، أو ببيان الأسباب التي دعت به إلى الحكم بالتدبير الذي ارتأه ، فإن منعي الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد (نقض جنائي ٤ / ١٠ / ١٩٨٢ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ١٢١٨) .

فلا يجوز استئنافها إلا لخطأ في تطبيق القانون أو بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر فيه ^(١) .

يرفع الاستئناف أمام دائرة تخصص لذلك في المحكمة الابتدائية .

مادة ٨١ - إذا حكم على متهم بعقوبة باعتبار أن سنة جاوزت الخامسة عشرة ثم ثبت بأوراق رسمية أنه لم يجاوزها ، رقع رئيس النيابة الأمر إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لإعادة النظر فيه وفقاً للقانون .

١ - قضت محكمة النقض بأنه لما كانت المادة ٤٠ من قانون الأحداث إذ نصت على أنه يجوز استئناف الأحكام الصادرة من محكمة الأحداث ، عدا الأحكام التي تصدر بالتوبيخ وتسليم الحدث لوالديه أو لمن له الولاية عليه ، فلا يجوز إستئنافها إلا لخطأ في تطبيق القانون أو بطلان في الحكم أو في الإجراءات أثر فيه . ويرفع الاستئناف أمام دائرة تخصص لذلك في المحكمة الابتدائية . فقد دلت على أن الشارع لم يسيغ على الدائرة الاستئنافية المختصة لنظر استئناف الأحكام الصادرة من محكمة الأحداث - الوظيفة الاجتماعية التي ناطها بمحكمة الأحداث وما عبر عنه تقرير اللجنة المشتركة ومكتب لجنة الرعاية الاجتماعية والصحية والشباب عن المشروع بقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ في قوله : تحقيقاً للوظيفة الاجتماعية لمحكمة الأحداث . فقد نص المشروع على أن يكون تشكيل هذه المحكمة من قاض يعاونه خبيران من الاختصاصين ، كما استوجب للمشروع تقديم تقرير عن حالة الحدث من جميع الوجوه وظروف تعرضه للانحراف قبل أن تصدر المحكمة حكمها . وكذلك جعل لمحكمة الأحداث سلطة الإشراف على التنفيذ وخلوها حق تعديل التدبير أو إبداله أو إنهائه ، . وإذا كان ذلك ، فإن القانون أوجب أن يدخل في تشكيل محكمة الأحداث خبيران من الاختصاصين ، إلى جانب القاضي ، وهو ما لم يفعله في شأن المحكمة الاستئنافية إذ لا مبرور له - على ما سلف بيانه - وبالتصريح في شأن هذه المحكمة الأخيرة على أن تكون إحدى دوائر المحكمة الابتدائية تخصص لهذا النوع من الاستئناف ، ومن ثم فإن ما ذهب إليه الطاعة من وجوب أن يدخل في تشكيل الهيئة الاستئنافية المختصة لنظر إستئناف أحكام محكمة الأحداث - الخبيران من الاختصاصين ، أسوة بمحكمة الأحداث ، يكون غير سديد في القانون ، مما يتعين معه رفض الطعن موضوعاً (نقض جنائي ١١ / ١٠ / ١٩٨٧ - ديوقنة الذهبية العدد الثاني فقرة ١٩٥) .

وإذا حكم على متهم باعتباره أن صفته جاوزت الثامنة عشرة ، ثم ثبت بأوراق رسمية أنه لم يجاوزها ، رجع رئيس النيابة الأمر إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لإعادة النظر فيه والقضاء بإلغاء حكمها وإحالة الأوراق إلى سلبية العامة للتصرف فيها .

وفي الحالتين السابقتين يوقف تنفيذ الحكم ويجوز التحفظ على المحكوم عليه طبقاً للمادة ٢٦ من هذا القانون .

وإذا حكم على متهم باعتباره حدثاً ثم ثبت بأوراق رسمية أنه جاوز الثامنة عشرة ، يجوز لرئيس النيابة أن يرفع الأمر إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لتعيد النظر فيه على النحو المبين في الفقرتين السابقتين .

مادة ٤٢ - يختص قاضي محكمة الأحداث التي يجرى التنفيذ في دائرتها دون غيره ، بالفصل في جميع المنازعات وإصدار القرارات والأوامر المتعلقة بتنفيذ الأحكام الصادرة على الحدث على أن يتقيد في الفصل في الإشكال في التنفيذ بالقواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية .

كما يختص قاضي محكمة الأحداث بالإشراف والرقابة على تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة على الحدث وتقدم إليه التقارير المتعلقة بتنفيذ التدابير .

ويتولى قاضي الأحداث أو من يندبه من خبري المحكمة زيارة دور الملاحظة ومراكز التدريب المهني ومؤسسات الرعاية الاجتماعية للأحداث ومعاهد التأهيل المهني والمستشفيات المتخصصة وغير ذلك من الجهات التي تتعاون مع محكمة الأحداث والواقعة في دائرة اختصاصها وذلك كل ثلاثة أشهر على الأقل .
ولقاضي محكمة الأحداث أن يكتفى بالتقارير التي تقدم له من تلك الجهات .

مادة ٤٣ - يتولى المراقب الاجتماعي الإشراف على تنفيذ التدابير المنصوص عليها في المواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ من هذا القانون وملاحظة المحكوم عليه بها وتقديم التوجيهات له وللقائمين على تربيته وعليه أن يرفع إلى المحكمة تقارير دورية عن الحدث الذي يتولى أمره والإشراف عليه .

وعلى المسؤول عن الحدث إخبار المراقب الاجتماعي في حالة موت الحدث أو مرضه أو تضييع مكانه أو غيابيه دون إذن وكذلك عن كل طارئ آخر يطرأ عليه .

مادة ٤٤ - إذا خالف الحدث حكم التدبير المفروض عليه بمقتضى إحدى المواد ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ من هذا القانون فللمحكمة أن تأمر بعد سماع أقوال الحدث بإطالة مدة التدبير بما لا يجاوز نصف الحد الأقصى المقرر بالمواد المشار إليها أو أن تستبدل به تدبيرا آخر يتفق مع حالته .

مادة ٤٥ - للمحكمة فيما عدا التدبير المنصوص عليه في المادة ٨ أن تأمر بعد إطلاعها على التقارير المقدمة إليها أو بناء على طلب النيابة العامة أو الحدث أو من له الولاية عليه أو من سلم إليه ، بإنهاء التدبير أو بتعديل نظامه أو بإبداله ، مع مراعاة حكم المادة ١٥ من هذا القانون .

وإذا رفض الطلب المشار إليه في الفقرة السابقة فلا يجوز تجديده إلا بعد مرور ثلاثة أشهر على الأقل من تاريخ رفضه .
ويكون الحكم الصادر في هذا الشأن غير قابل للطعن .

مادة ٤٦ - لا ينفذ أى تدبير أغفل تنفيذه سنة كاملة من يوم النطق به ، إلا بقرار يصدر من المحكمة بناء على طلب النيابة العامة بعد أخذ رأى المراقب الاجتماعى .

مادة ٤٧ - لا يجوز التنفيذ بطريق الإكراه البدنى على المحكوم عليهم الخاضعين لأحكام هذا القانون .

مادة ٤٨ - لا يلزم الأحداث بأداء أية رسوم أو مصاريف أمام جميع المحاكم في الدعاوى المتعلقة بهذا القانون .

مادة ٤٩ - يكون تنفيذ العقوبات المفيدة للحرية المحكوم بها على الأحداث في مؤسسات عقابية خاصة يصدر بتنظيمها قرار من وزير للشئون الاجتماعية بالاتفاق مع وزير الداخلية (١) .

١ - قضت محكمة النقض بأن من المقرر أنه وإن كان الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص إذ تمثل

ويجوز تأهيلهم اجتماعياً عن طريق مشروعات التعمير والإصلاح الزراعي في المناطق النائية .

مادة ٥٠ - ينشأ لكل حدث ملف للتنفيذ يضم إليه ملف الموضوع تودع فيه جميع الأوراق المتعلقة بتنفيذ الحكم الصادر عليه ويثبت فيه ما يصدر في شأن التنفيذ من قرارات وأوامر وأحكام ويعرض هذا الملف على رئيس المحكمة قبل اتخاذ أى إجراء من الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٤٧ من هذا القانون .

الصالح العام وتسعى في تحقيق موجبات القانون ، وكان لها تبعاً لذلك أن تطعن بطريق النقض في الأحكام من جهة الدعوى الجنائية - وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليهم من المتهمين فتتوب عنهم في الطعن لمصلحتهم متقيدة في ذلك بقيود طعونهم ، إلا أنها مقيدة في كل ذلك بقيد عام هو قيد المصلحة بحيث إذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة في الطعن فإن طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى فإذا انعدمت فلا دعوى ومن ثم فإنه لا يجوز للنياية العامة أن تطعن في الأحكام لمصلحة القانون لأنه عندئذ تكون مصلحتها وطعنها تبعاً لذلك - مسألة نظرية صرف لا يؤبه لها . لا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه إذ قضي بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها على الحدث (المطعون ضده) في السجون العامة - وليس وقف التنفيذ على إطلاقه - ومؤداه أن يعود الأمر إلى النياية العامة لاتخاذ شئونها فيها سواء بإجراء ما يلزم نحو تنفيذ تلك العقوبة في المؤسسة العقابية الخاصة وفقاً لحكم المادة ٤٩ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث أو بغرض ما قد يثور من نزاع في شأن التنفيذ على قاضي محكمة الأحداث المختص للفصل فيه طبقاً لنص المادة ٤٢ من ذات القانون ، فإنه من ثم وترتيباً على ذلك تنحصر مصلحة كل من النياية العامة أو المحكوم عليه في الطعن على هذا الحكم لمجرد أنه لم يقض بعدم الاختصاص وإعادة الأوراق إلى النياية العامة طلالاً أن ذلك لن يؤدي إلا إلى ذات النتيجة التي انتهى إليها الحكم . لا كان ما تقدم فإن الطعن لا يكون مقبولاً لانعدام المصلحة فيه (نقض جرائى ١٦ / ٦ - ١٩٨٠ - مدونتتنا الذهبية - العدد الأول - فقرة ١٧٣) .

الباب الرابع

أحكام ختامية

مادة ٥١ - تطبق الأحكام الواردة في قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية فيما لم يرد به نص في هذا القانون .

مادة ٥٢ - جميع الدعاوى المنظورة أمام جهات قضائية أخرى والتي أصبحت بموجب هذا القانون من اختصاص محاكم الأحداث تحال إلى المحاكم المذكورة بحالتها .

مادة ٥٣ - تلغى المواد من ٦٤ إلى ٧٣ من الباب العاشر الخاص بالمجرمين الأحداث من الكتاب الأول من قانون العقوبات ، والمواد من ٣٤٣ إلى ٣٦٤ من الفصل الرابع عشر الخاص بمحاكمة الأحداث من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون الإجراءات الجنائية ، والقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأحداث المشردين ، كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٥٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ربيع الآخر سنة ١٣٩٤ (٩ مايو سنة ١٩٧٤)

قانون رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٥٤

في شأن منع الأحداث من دخول دور السينما وما يمثلها
لمشاهدة ما يعرض فيها من الاشرطة السينمائية وغيرها^(١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ٦٠ من قبراير سنة ١٩٥٣ من
القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش .

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيه سنة ١٩٥٣ :

وعلى ما رآه مجلس الدولة ،

وبناء على ما عرضه وزير الشؤون الاجتماعية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء :

اصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يحظر على مديري دور السينما وغيرها من الاماكن العامة المماثلة
التي يصدر بتعيينها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية وعلى مستغليها وعلى
المشرفين على اقامة الحفلات والمسؤولين عن ادخال الجمهور السماح للاحداث
من الجنسين الذين تقل سنهم عن ست عشرة سنة ميلادية كاملة بدخول هذه
الدور او مشاهدة ما يعرض فيها اذا كُتِنَ العرض محظورا عليهم طبقا لما تقرره
جهة الاختصاص .

ويحظر كذلك اصطحاب الاحداث دون السن المشار اليها في الفقرة السابقة
عند الدخول لمشاهدة او حضور هذه الحفلات .

مادة ٢ - يكون حظر ما يعرض على الاحداث في الدور والاماكن المشار اليها
في المادة السابقة طبقا للمبادئ والاضباع التي يقررها وزير الإرشاد القومي
بالاتفاق مع وزير الشؤون الاجتماعية .

مادة ٢ - على مديري دور السينما وغيرها من الاماكن العامة المعاملة المشار اليها في المادة الاولى ان يعلنوا في مكان العرض وعلى كافة وسائل الدعاية الخاصة بما يعرض فيها ما يفيد حظر العرض على الأحداث دون السن المقررة ، ويكون ذلك الإعلان بطريقة واضحة وبذات اللغة التي استعملت في الدعاية عن العرض .

مادة ٤ - يعاقب على مخالفة أحكام الفقرة الاولى من المادة الاولى بغرامة لا تزيد على خمسة جنيهات عن كل فرد .

ويعاقب على مخالفة الفقرة الثانية من المادة الاولى بغرامة لا تجاوز مائة قرش عن كل فرد .

مادة ٥ - يكون اثبات السن للحدث بموجب بطاقة شخصية بالشكل الذي تعينه وزارة الشؤون الاجتماعية ويجب تقديم هذه البطاقة عند الطلب .

مادة ٦ - يخول الموظفون الذين يندبهم وزير الشؤون الاجتماعية صفة رجال الضبطية القضائية في اثبات ما يقع مخالفا لاحكام هذا القانون والقرارات الصادرة بتنفيذه^(١) .

مادة ٧ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، ولوزير الشؤون الاجتماعية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه^(٢) .

صدر بقصر الجمهورية في ٦ ذى الحجة سنة ١٣٧٢ (٥ أغسطس سنة ١٩٥٤)

١ - صدر قرار وزيرة الشؤون الاجتماعية رقم ٢٦٤ لسنة ١٩٧٦ ونص في مادته الاولى على ان : يندب من العاملين بمديريات الشؤون الاجتماعية :

(١) مديرو رؤساء وإخصائيو إدارات وأقسام الدفاع الاجتماعى .

(٢) مديرو الإدارات الاجتماعية لمراقبات الشؤون الاجتماعية بالمراكز الإدارية .
لإثبات ما يقع مخالفاً لاحكام القانون رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه . ويكون لهم في ذلك صفة مأموري الضبط القضائى وفقاً لاحكام هذا القانون .

٢ - صدر قرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥ بتنفيذ القانون رقم ٤٢٧ لسنة

١٩٥٤ (انظر ما يلي ص ١٤٥) .

قرار وزارة الشؤون الاجتماعية رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥
 بتنفيذ القانون رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٥٤ في شأن منع الأحداث من دخول دور
 السينما وما يمثلها. لمشاهدة ما يعرض فيها من الاشرطة السينمائية
 وغيرها (١)

وزير الشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٤٢٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن منع الأحداث من
 دخول دور السينما وما يمثلها لمشاهدة ما يعرض فيها من الاشرطة السينمائية
 وغيرها .
 وعلى مذكرة الادارة العامة للشؤون العامة بشأن تنفيذ هذا القانون وعلى
 ما ارتأه مجلس الدولة :

قرر :

مادة ١ - في تطبيق القانون المشار اليه تعتبر المسارح ودور الملاهي أماكن
 عامة مماثلة لدور السينما .

مادة ٢ - يجب أن تشمل البطاقة الشخصية الخاصة بإثبات سن الحدث
 على صورته واسمه وتاريخ ميلاده ومحل إقامته وعمله على أن تصادق على هذه
 البيانات جهة مسؤولة وتعتبر من الجهات المسؤولة الجهات الحكومية ومجالس
 البلدية ومجالس المديرية والمؤسسات العامة ودور التعليم المختلفة والنفقات
 والهيئات والجمعيات المسجلة بوزارة الشؤون الاجتماعية والبنوك والشركات
 المسجلة بوزارة التجارة والصناعة كل في حدود اختصاصها وغير ذلك من
 الجهات التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية .

مادة ٣ - يندب الموظفون الموضحون فيما بعد لاثبات ما يقع مخالفا لأحكام
 القانون المشار إليه والقرارات الصادرة بتنفيذه :
 (١) (معدلة بقرار وزير العدل في ١٩٥٩/٤/٢) بالنسبة الى وزارة الثقافة
 والارشاد القومي :

(١) مدير إدارة التفتيش بوزارة الثقافة والإرشاد القومي .

(ب) رئيس التفتيش القنى والمفتشون الفنيون بالإدارة المذكورة وبمكاتب الوزارة بالأقاليم .

(٢) (معجلة بقرار وزير العدل في ١٧/١٢/١٩٥٨) بالنسبة الى وزارة الشؤون الاجتماعية :

مراقبو الشؤون الاجتماعية بالمناطق الاجتماعية ووكلائهم ورؤساء أقسام الإشراف على الوحدات ومديرو أقسام المساعدات والهيئات والمشرفون والمراجعون والمسجلون بها وأخصائيو الهيئات ورؤساء للوحدات ورؤساء أقسام رعاية الشباب بالمراقبات المشار إليها كل في دائرة اختصاصه .

مادة ٤ - على وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٤ -

بنقل ملكية الاتحاد العام لرعاية الأحداث الى الدولة (١)

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت :

وعلى الاعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ : بشأن التنظيم

السياسي لسلطات الدولة العليا :

وعلى القانون رقم ١٩٢ لسنة ١٩٥٤ باعتماد نظام الاتحاد العام لرعاية

الأحداث :

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة :

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٨ من مارس سنة ١٩٥٦ بشأن

ضم دور التربية للأحداث (الاصلاحيات) لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل :

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بنظام الإدارة المحلية :

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٦٢ باختصاصات وزارة الشؤون

الاجتماعية وتنظيمها وترتيب مصالحها :

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة :

وعلى موافقة مجلس الرياسة :

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - يؤول إلى الدولة الاتحاد العام لرعاية الأحداث والوحدات التابعة له مع كافة الموجودات والأموال التي تخص هذا الاتحاد والوحدات المكونة له والمبينة بالكشف المرافق ويتبع وزارة الشؤون الاجتماعية .

مادة ٢ - لا تسأل الدولة عن التزامات الاتحاد السابقة إلا في حدود ما آل إليها من أموال وحقوقه في تاريخ صدور هذا القانون .

مادة ٣ - يعين بوزارة الشؤون الاجتماعية جميع عمال الاتحاد والوحدات والمؤسسات التابعة له الذين كانوا قائمين بالعمل في تاريخ العمل بهذا القانون .

واستثناء من أحكام القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ المشار إليه يعين بوزارة الشؤون الاجتماعية الموظفون القائمون بالعمل في الاتحاد والوحدات والمؤسسات التابعة له في التاريخ السالف الذكر الذين تختارهم وتحدد مرتباتهم لجنة تشكل بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بهذا القانون وتعتمد من وزير الشؤون الاجتماعية قرارات هذه اللجنة .

مادة ٤ - يلغى القانون رقم ١٩٣ لسنة ١٩٥٤ بإنشاء الاتحاد العام لرعاية الأحداث وكل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٥ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ، ولوزير الشؤون الاجتماعية إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .
صدرت برئاسة الجمهورية في ٧ ذي القعدة سنة ١٣٨٣ (٢١ مارس سنة ١٩٦٤)

بيان

بوحدات الاتحاد العام لرعاية الأحداث ومؤسساته

أولاً - الوحدات الاجتماعية الشاملة لرعاية الأحداث :

(١) الوحدة المحلية الشاملة للبنين بمصر القديمة .

(٢) الوحدة المحلية الشاملة للبنين بالقية .

(٣) الوحدة المحلية الشاملة للفتيات بالعجوزة .

- (٤) وحدة الإلمام، محمد عبده للزعالية الاجتماعية للبنين .
(٥) الوحدة الاجتماعية للبنين بمحرم بك بالاسكندرية .

ثانيا - المؤسسات :

- (١) مؤسسة بيت الطفل للبنين بمصر القديمة .
(٢) مؤسسة البنات بالعجوزة .
(٣) مؤسسة التصنيف بعين شمس .
(٤) مؤسسة الرعاية الاجتماعية للفتيات بالزيتون .

ثالثا - دور التنقيف الفكرى :

- (١) مؤسسة التنقيف الفكرى للبنين بحدائق القبة .
(٢) مؤسسة التنقيف الفكرى للبنين بكويرى القبة .
(٣) مؤسسة التنقيف الفكرى للفتيات بطوان .
(٤) مركز التدريب المهنى لدور التنقيف الفكرى بالقبة .

رابعا - مشروع الأسر البديلة .

خامسا - دور التربية بالجيزة .

قرار وزارة الشؤون الاجتماعية رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٦

بتحديد الشروط الواجب توافرها في مديري مؤسسات الدفاع الاجتماعى
وزيرة الشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن الجمعيات والمؤسسات
الخاصة .

وعلى القرار الجمهورى رقم ٣٧٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن اختصاصات وزارة
الشؤون الاجتماعية وتنظيمها وترتيب مصالحها .

وعلى ما عرضه السيد وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية .

قررت :

مادة ١ - (معدلة بقرار وزارة الشؤون الاجتماعية ٤٣٠ لسنة ١٩٧٦) تحدد
الشروط الواجب توافرها في من يعهد اليه بإدارة إحدى مؤسسات الدفاع
الاجتماعى حكومية او اهلية في الآتى :

- (١) أن تتوافر فيه صفات القائد الإدارى الناجح لاسيما قدرته على المبادرة والابتكار .
- (٢) أن لا يقل عمره عن ٢٢ سنة ولايزيد عن ٥٥ سنة وله القبرة على تحمل مسئولية العمل المؤسس .
- (٣) أن يكون معروفا عنه اعتدال الخلق وضبط النفس والسمعة الطيبة .
- (٤) أن يكون متخرجاً من إحدى الجامعات أو المعاهد العليا - ويفضل الحاصلون على بكالوريوس الخدمة الاجتماعية أو ليسانس الآداب
- قسم الاجتماع مع خبرة بالعمل الاجتماعى لا تقل عن عشرة أعوام
- منها خبرة بالدفاع الاجتماعى لا تقل عن سنتين .
- (٥) أن يكون قد تلقى برنامجاً تدريبياً في مجال التخصص .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ صدوره ؛
 تحريراً في ٢١ المحرم سنة ١٣٩٦ (٢٢ يناير سنة ١٩٧٦)
 دكتورة : عائشة راتب

قرار وزارة الشؤون والتأمينات الاجتماعية رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٧٦
 بالتنسيق بين الإدارة العامة للدفاع الاجتماعى والإدارة العامة للتكوين المهنى
 في الاشراف على ورش ومؤسسات الأحداث^(١)
 وزيرة الشؤون والتأمينات الاجتماعية
 بعد الاطلاع على القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٤ في شأن تشغيل ورش
 ومؤسسات وزارة الشؤون الاجتماعية في مشروعات إنتاجية ؛
 وعلى القرار الجمهورى رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٦٢ بشأن اختصاصات وزارة
 الشؤون الاجتماعية وتنظيمها وترتيب مصالحها ؛
 وعلى القرار الوزارى رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٢ بالتنسيق بين الإدارات العامة
 بالوزارة المعنية بالرعاية المهنية بالمؤسسات التابعة للوزارة والخاضعة
 لإشرافها .

وعلى القرار الوزاري رقم ٦١٠ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم ادارة المشروعات الانتاجية يورث مؤسسات وزارة الشؤون الاجتماعية وكيفية محاسبتها : وبناء على ما عرضه للصعيد وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية :

قررت :

مادة ١ - يكون التنسيق بين الادارة العامة للتكوين المهني والادارة العامة للدفاع الاجتماعي في الإشراف على ورش مؤسسات الأحداث على الوجه التالي :
(١) تقوم الادارة العامة للتكوين المهني بالتوجيه الفني لورش مؤسسات رعاية الأحداث من خلال زيارتها لتلك الورش بما يكفل زيادة مهارات المدربين وفعالية تدريب الأبناء والارتقاء بمستوى الانتاج من الناحيتين الفنية والانتاجية واقتراح إنشاء ورش جديدة تلأم احتياجات المجتمع المتطورة .

(٢) على الإدارة العامة للتكوين المهني إخطار الإدارة العامة للدفاع الاجتماعي بتقارير زياراتها للورش لتتولى من جانبها متابعة تنفيذ الملاحظات التي تضمنتها التقارير كما تتولى إخطار مديريات الشؤون الاجتماعية الواقع في دائرتها تلك الورش لتبشر قيام المؤسسات بتنفيذ الملاحظات الواردة في تقارير الزيارة ومنح المؤسسات التسهيلات اللازمة للتنفيذ .

مادة ٢ - على الإدارة العامة للدفاع الاجتماعي والادارة العامة للتكوين المهني تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ صدوره ، وينشر في الوقائع المصرية .

تحريرا في ٨ جمادى الاولى سنة ١٣٩٦ (٨ مايو سنة ١٩٧٦)

قرار وزارة الدولة للشؤون الاجتماعية رقم ٣٧ لسنة ١٩٨٢

بنظام العمل في مؤسسات الأحداث

وزيرة الدولة للشؤون الاجتماعية

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥١ بتقرير حالات سلب الولاية على النفس :

وعلى القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث ؛
 وعلى قانون رأس المال الدائم رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٤ بشأن تشغيل ورش
 ومؤسسات وزارة الشؤون الاجتماعية في مشروعات إنتاجية ؛
 وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٦٥ ؛
 وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨٠ بإعادة تنظيم وزارة
 الشؤون الاجتماعية ؛
 وعلى القرار الوزاري رقم ٦٦٠ لسنة ١٩٧٥ بتنظيم إدارة المشروعات
 الإنتاجية بورش مؤسسات وزارة الشؤون الاجتماعية وكيفية محاسبتها ؛
 وعلى القرار رقم ١١٤ لسنة ١٩٧٦ بنظام العمل في مؤسسات الأحداث ؛
 وعلى القرار رقم ٢٠٠ في ١٩٧٧/٧/٢ بإعادة تشكيل اللجنة الدائمة لإدارة
 المشروعات الإنتاجية لرأس المال الدائم بوزارة الشؤون الاجتماعية ؛
 وعلى القرار رقم ١٧٥ لسنة ١٩٧٨ في شأن تعديل لجنة الإشراف على
 المؤسسات ؛ وعلى ما عرضه وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية ؛
 وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة ؛

القرار :

مادة ١ - تتم رعاية الأحداث بالمؤسسات الاجتماعية المبينة فيما يلي :

أولاً - مركز التصنيف والتوجيه :

ويقوم باستقبال الأحداث المحكوم عليهم وكذا حالات الإيداع المطلوب إعادة
 تصنيفها ويتولى توزيع أربابها على مؤسسات الإيداع الملائمة من حيث الجنس
 والسن وطبيعة الانحراف ودرجته والمستوى العقلي .
 على أنه بالنسبة لضعاف العقول وذوى العاهات من الأحداث فيتم تصنيفهم
 وتحويلهم إلى المؤسسات الخاصة بهم .

ويلحق بالمركز وحدة لتبادل المعلومات والبيانات والإحصاءات بين مؤسسات
 ووحدات رعاية الأحداث .

ثانياً - الوحدة الشاملة :

وتختص باستقبال الأحداث المنحرفين والمعرضين للانحراف لدراسة
 أحوالهم والتحفظ عليهم مؤقتاً أو تتبع أحوالهم وإيوائهم حتى تتوفر البيئة
 الملائمة لخروجهم أو انتقالهم لمؤسسات الإيداع .

ويحدد بقرار من وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية الأقسام التي تضمها كل وحدة شاملة وشروط القبول بها من بين الأقسام الآتية :

١ - مركز الاستقبال :

ويختص بدراسة حالات الأحداث والتصرف في شأنهم وذلك من الفئات الآتية :

(أ) الأحداث الذين يتم القبض عليهم لارتكابهم جريمة أو لتعرضهم للانحراف .

(ب) الأحداث المحالون من الهيئات المختلفة لتعرضهم للانحراف .

(ج) الأحداث الذين يحضرهم ذويهم .

(د) الأحداث الذين يحضرون من تلقاء انفسهم .

٢ - دار الملاحظة :

وتختص بحجز الأحداث ممن يقل سنهم عن خمس عشرة سنة الذين ترى النيابة العامة أو القضاء إيداعهم فيها مؤقتا بقصد الاحتفاظ عليهم وملاحظتهم لحين الفصل في أمرهم ويجوز قبول حالات تزيد سنها عن خمسة عشر عاما ممن لا تتوافر فيهم خطورة إجرامية على أن توفر الشرطة الحراسة اللازمة للتحفظ عليهم .

٣ - مكتب المراقبة الاجتماعية والرعاية اللاحقة :

ويقوم بدراسة الحالات المحولة إليه (من النيابة أو الشرطة أو دور الملاحظة والحالات التطوعية المتقدمة لمراكز الاستقبال عن طريق الأسرة أو من تلقاء نفسها . كما يقوم بدراسة حالات الغياب التي عادت كحالات تطوعية على اعتبار أنها معرضة للانحراف) - دراسة اجتماعية وطبية ونفسية للوقوف على عوامل الانحراف ورسم خطة للعلاج الوجدية ، وكذلك تقديم التقارير المطلوبة للمحكمة والإشراف على تنفيذ التدابير المنصوص عليها في قانون الأحداث وكذا دراسة حالات الخطورة الاجتماعية الأخرى كحالات الغياب عن مسكن الأسرة وتتبعها وإرشادها وتوجيهها لوقايتها من الانحراف كما يختص مكتب المراقبة الاجتماعية بتنفيذ برنامج الرعاية اللاحقة لخريجي المؤسسات القيمين في نطاق عمله .

يكون عيه عمل المراقب الاجتماعي ٢٥ حالة في الحضر ، ٢٠ حالة في الريف

وعلى أن تمتد مهمة المراقب الاجتماعى لتوجيه وإرشاد الأسرة وأن يركز في عمله مع الحالة على تعديل سلوكه واستقراره سواء بالمدرسة أو بالعمل على تحسين علاقاته بالآخرين وعلى تحسين مستواه الاقتصادى وأن يشمل برتليج المراقبة الاجتماعية تقديم المساعدات المالية للحدث ولأسرته وتوجيهها للمصادر الرئيسية للحصول على الخدمات أو المساعدات .

وعلى أن تخضع الفتاة المراقبة لمراقبة إجتماعية أنشئ .
ويراعى المراقب الاجتماعى الالتزام بمواعيد المقابلات مع العملاء .
ولا تقل فترة المراقبة عن نصف ساعة ضمانا لجدية وفاعلية المراقبة في عملية الارشاد بالتوجيه (مضافة بالقرار الوزارى رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٨٤) .
٤ - قسم الضيافة :

ويختص بإيواء الأحداث الذين تحكم المحكمة بتسليمهم له كعائل مؤتمن أو حالات التطوع للذين هم في حاجة ماسة إلى هذه الرعاية لتصدع أسرهم والتي يسفر البحث الاجتماعى عن وجوب قبولهم حتى تتوفر في الحالتين الظروف الملائمة لإعادتهم للمجتمع .

ويجوز أن يقبل قسم الضيافة حالات الإيداع ممن أنهوا فترة التدبير المحكوم بها ولم يتم علاجهم اجتماعيا وتأهيلهم وإعدادهم لمواجهة المجتمع الخارجى . أو لظروف أسرية وذلك في ضوء بحث اجتماعى شامل تقدمه مؤسسة الإيداع ويعتمده مدير الوحدة الشاملة التابع لها دار الضيافة ويحدد وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية بقرار منه نوعية الأحداث الذين تقبلهم كل دار إن كانوا طلابا أو عمالا .

٥ - دار الإيداع :

ويودع بها الأحداث الذين تحكم المحكمة بإيداعهم بها ، وتنشأ بالوحدات الشاملة بالمحافظات التى لا يوجد بدائلها مؤسسات إيداع أو بها مؤسسات إيداع لا تكفى لاستيعاب المحكوم عليهم بالإيداع ، أما المحافظات التى ليس بها دار للإيداع أو وحدة شاملة فيحول الأحداث لأقرب دار وذلك طبقا لتصنيف المؤسسات .

ثالثا - مؤسسة الإيداع :

وتعد لإيداع الأحداث المحكوم عليهم بقصد إعادة تنشئتهم اجتماعيا

وتأهيلهم وإعدادهم للعودة للبيئة الطبيعية بعد إعداد البيئة لذلك ثم متابعتهم بعد تخرجهم من خلال برامج الرعاية اللاحقة ضماناً لتكيفهم مع البيئة الطبيعية .

ويحدد وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية بقرار منه نظام عمل المؤسسات من حيث كون المؤسسة مفتوحة أو شبه مغلقة .. والأقسام التي تضمها كل مؤسسة إيداع من بين الأقسام الآتية :

(أ) قسم الاستقبال :

ويختص باستقبال الحدث عند التحاقه بالمؤسسة ويتم دراسة حالته من خلال لجنة تتكون من الإخصائي الاجتماعي والنقسي والتربوي - والمهني والطبيب وتنتهي اللجنة إلى وضع برنامج الرعاية الملائم له داخل المؤسسة ومتابعة تنفيذ هذا البرنامج وتوضع صورة من البرنامج بملف الابن لدى الإخصائي الاجتماعي المختص بالحالة لمتابعة تنفيذه وتقديم تقارير دورية عن مدى نجاحه ونموه .

(ب) قسم الإيداع :

(جـ) قسم الضيافة .

(د) قسم المراقبة الاجتماعية والرعاية اللاحقة .

يراعى في تصميم مؤسسات الأحداث التي تنشأ أن تشمل مبانيتها على مقار للمحكمة وللنيابة ولشرطة الأحداث .. وأن تعمل المؤسسة على الانفتاح على المجتمع المحلي وأن يمتد دورها لوقاية شباب الجيزة من الانحراف . (مضافة بالقرار الوزاوى رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٨٤) .

رابعا - مؤسسة الفتيات المعرضات للانحراف :

وتقوم على رعاية الفتيات اللاتي لم يبلغن من العمر ثمانى عشرة سنة من الفئات الآتية :

(أ) المعرضات للانحراف الجنسى من حالات التطوع .

(ب) الفتيات اللاتي يحكم - بسلب ولاية أوليائهن تنفيذاً لنص المادة

الخامسة من المرسوم بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه إذا

كان لسلب الولاية - حطة - بالانحراف الجنسى أو - الدعارة .

(جـ) المعرضات للانحراف المحكوم بإيداعهن إذا كان لإيداعهن صلة

بالدعارة والانحراف الجنسي.

(د) المجنى عليهم في جرائم الدعارة ممن يرى القضاء التحفظ عليهم في إحدى المؤسسات .

(هـ) المحكوم بإيداعهم بإحدى المؤسسات ويتكشف من البحث الاجتماعي أو التقرير الطبي بعد إيداعهم تعرضهم للانحراف الجنسي أو انحرافهم جنسيا .

وتنشأ بالمؤسسات دار للضيافة تستقبل الخريجات بعد انتهاء التدبير واللاتي يتضح حاجتهن إلى الرعاية بالمؤسسة وكذلك الحالات الأخرى من الفئات الواردة بالفقرة السابقة اللاتي يتضح من البحث الاجتماعي عدم ملائمة البيئة الخارجية لعودتهن إليها .

خامسا - دور ضيافة الخريجين :

ويلتحق بها خريجي المؤسسات الذين تم إعدادهم مهنيا أو تعليميا وتم إلحاقهم بأعمال مناسبة أو معاهد تعليمية أعلى في البيئة الطبيعية ويثبت من البحث الاجتماعي حاجتهم إلى الإقامة مؤقتا لحين تدبير محل إقامة دائم لهم أو إعادتهم إلى أسرهم ، كما يجوز أن يلحق بها الحالات من غير خريجي المؤسسات التي يثبت من البحث الاجتماعي حاجتها إلى الإقامة بدار الضيافة مؤقتا .

وفي جميع الأحوال يدفع الابن العامل ٢٠٪ من قيمة أجره خلال السنة الأولى تزداد إلى ٣٠٪ بدءا من السنة الثانية وذلك نظير هذه الرعاية تودع في صندوق الرعاية الاجتماعية المنوه عنها بالمادة (٢٠) من هذا القرار ، ولا تزيد مدة بقاء الخريج بدار الضيافة عن ثلاث سنوات وتعمل الدار على الحصول للخريج على مساعدة مالية من إحدى جهات المساعدات معاونة لبدء حياته الجديدة إذا كان في حاجة إليها .

ويجوز السماح للخريجين المجندين الذين لا يتيسر لهم قضاء فترة التصاريح التي تمنح لهم بالاجازات من القوات المسلحة لدى ذويهم وذلك في حدود مرتين شهريا وبشرط وجود التصريح معه من الوحدة العسكرية الملحق بها .

ويجوز أن ينشأ بالدار مكتب للمراقبة الاجتماعية والرعاية اللاحقة يقوم بالاختصاصات المشار إليها في المكاتب المماثلة بالوحدات الشاملة .

مادة ٢ - تقسم المؤسسات الاجتماعية المشار إليها في المادة السابقة إلى أقسام حسب أعمار الأبناء على النحو التالي :

- ١ - قسم للأطفال لأقل من سبع سنوات .
- ٢ - قسم للأشبال من ٧ سنوات إلى أقل من ١٢ سنة .
- ٣ - قسم للفتيان من ١٢ سنة إلى أقل من ١٥ سنة .
- ٤ - قسم للشباب من ١٥ سنة فأكثر .

ويجوز أن تضم المؤسسة كل أو بعض هذه الأقسام حسب تصنيفها .

مادة ٣ - يقسم الأبناء إلى أسر ويراعى في هذا التقسيم أن تتألف كل أسرة من مجموعة من الأفراد المتجانسة في السن والميل والقدرات . وتسمى الأسر بأسماء شخصيات أو مناسبات قومية أو وطنية .. ويعمل مع كل أسرة أخصائى اجتماعى يقوم بدور الأب لهذه الأسرة يعاونه مشرفات اجتماعيات مقيعات وملاحظون يمكن الاستفادة منهم في المسائل الادارية والمخزنية بعد تدريبهم التدريب المناسب وتعد كل مؤسسة نوبتجيات لمبيت الاخصائيين الاجتماعيين مع الأبناء .

ويجوز الاستعانة في عملية الإشراف الليلي بطلبة المعاهد العليا للخدمة الاجتماعية وطلبة أقسام الاجتماع بكلية الآداب وذلك على أساس إعدادهم للعمل الاجتماعى وعلى أن يكون ترشيحهم بمعرفة معاهدهم أو كلياتهم ويتمتع الطالب حق الإقامة والتغذية بالمؤسسة مقابل قيامه بالإشراف الليلي .

ويلتزم من يستعان به من الطلبة في عملية الإشراف بتنفيذ نظم وتعليمات المؤسسة ويكون مسئولاً أمام المؤسسة عن أى تصرفات تنطوى على أى إخلال بهذه النظم والتعليمات ، ويكون لمدير المؤسسة حق إنهاء الاستعانة بالطالب في أى وقت تثبت فيه عدم صلاحيته مع إخطار معهده أو كليته بذلك .. ويصرف للمشرف الليلي من طلبة المعاهد العليا والكليات مبلغ ٢٥٠ (مائتان وخمسون مليماً) عن كل ليلة كمصروف جيب ومقابل انتقالات .

وتقوم الادارة العلة للدفاع الاجتماعى بتيقبيق عملية الاسعانة بطلبة المعاهد والكليات فى الإشراف الللى بمؤسستـا ووحدات القاهرة والجيزة عن طريق الاتصال بالمعاهد والكليات الواقعة فى دائرة المحافظين .

مادة ٤ - تعمل كل مؤسسة على توفير الرعاية الطبية للابناء عن طريق الكشف الطبى عليهم عند الالتحاق والكشف الطبى الدورى وصرف الادوية اللازمة للعلاج وتحال حالات الحميات والحالات التى يتعذر علاجها داخل المؤسسة إلى المستشفيات العامة أو المتخصصة .

ويجب الاستعانة بأطباء كل أو بعض الوقت للعلاج فى حدود الموازنة المقررة .
وتتحمل المؤسسات بمصاريف عمل النظارات الطبية والأطراف الصناعية للابناء متى تعذر تدبيرها بالمانح عن طريق الهيئات الأخرى المعنية .. كما يمكن الاستعانة بأطباء أسنان لعلاج الابناء عند الضرورة .

مادة ٥ - تجرى للابناء الإختبارات النفسية اللازمة لتقدير حالتهم النفسية والتعليمية ورسم طريقة علاجهم ومباشرتة .

ويجوز الاستعانة بالأخصائيين والعيادات النفسية فى هذا المجال وفى حدود ما يحدد لذلك فى الموازنة .

مادة ٦ - يحدد بقرار من وكيل الوزارة للرعاية الاجتماعية نوع التعليم ومحو الأمية اللازمة لكل مؤسسة والتى تتفق مع أهداف وظروف الابناء وأعمارهم ، وتتخذ المؤسسة الإجراءات اللازمة لإنشاء فصول دراسية بها .

ويجوز أن يلحق الابناء بالمدارس الخارجية على أن تتحمل المؤسسة بالمصروفات اللازمة ويفضل الاستفادة من خدمات مدارس وزارة التربية والتعليم فى مرحلة التعليم الأساسى إلا اذا حالت الظروف دون ذلك .

مادة ٧ - يجب أن ينشأ بكل مؤسسة الورش والمشاغل اللازمة لتدريب الابناء مهنيا وتقسـم الورش إلى أقسام تدريبية تسير وفق منهاج موضوع يدرس فى زمن معين ، وأقسام إنتاجية للتدريب على الإنتاج يلحق بها الابن بعد إتمام تدريبه بالورش التدريبية . تمهيدا لخروجه للمجتمع الخارجى ويؤدى الابناء

إمتحانا ويمنح الناجحون شهادات إيتمام التدريب يوضح بها نوع العمل الذى تدرب عليه .

كما يجوز تدريب الابناء مهنيا خارج المؤسسة إذا دعت الحالة لذلك وقبول حالات البيئة الخارجية للتدريب المعنى داخل المؤسسة وبناء على ما تسفر عنه دراسة الحالة وذلك وقاية لها من الانحراف .

وتهتم مؤسسات رعاية الفتيات بإعطاء مزيد من العناية لتدريب الفتيات فى مجال التدبير المنزلى باعتباره دعامة أساسية للفتاة لمستقبل حياتها (مضافة بالقرار الوزارى رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٨٤) .

مادة ٨ - يلقي الابناء الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية والنفسية والتربوية والمهنية طبقا لخطة عمل تعدها كل مؤسسة لتكامل الرعاية تتضمن رسم برنامج الرعاية لهم داخل المؤسسة ومتابعة تنفيذ هذا البرنامج ووضع صورة من هذا البرنامج يملف الاين لدى الاخصائى الاجتماعى المختص لمتابعة تنفيذه وتقديم تقارير دورية عن مدى نجاحه ومايراه من تعديل فيه ومع مراعاة الأصول الفنية والمهنية فى هذا الشأن .

أن يتضمن برنامج رعاية ابناء المؤسسات استخدام أسلوب الإرشاد الجماعى كوسيلة علاجية تسير جنباً إلى جنب بجانب العلاج الفردى للحالات وخاصة مع الجماعات التى يصلح استخدام هذا الاسلوب فى علاجها لسلوكها سلوكا متعارضا مع السلوك السوى ومنها جماعات التدخين وجماعات التبول اللاإرادى .. الخ (مضافة بالقرار الوزارى ٢٤٦ لسنة ١٩٨٤) .

مادة ٩ - على الاخصائيين بالمؤسسة الاهتمام بتنمية الهوايات بين الابناء فى نواحي التمثيل والموسيقى والرسم والزراعة وتربية الدواجن والتربية الفنية والاطلاع على الكتب الدينية والعلمية والقومية والصحف والمجلات الموجودة بمكتبة تنشأ بالمؤسسة وتزود بوسائل الاطلاع المختلفة كما تزود المؤسسة بأجهزة التلفزيون والراديو على أن يراعى اختيار البرامج المناسبة للابناء للإستماع إليها أو مشاهدتها كما تهتم المؤسسة بالتربية الرياضية والفنية للابناء عن طريق تكوين الفرق الرياضية وفرق الفنون الشعبية والاشتراك فى المباريات وتنظيم دورى للمؤسسات كلما أمكن ذلك وتنظيم اشتراك الابناء فى

الرحلات والمعسكرات المختلفة .

مادة ١٠ - يراعى في برامج الرعاية بالمؤسسة الاهتمام بالتربية الدينية وتشجيع الابناء على تأدية الفرائض وتنظيم المسابقات الدينية والاحتفالات بالمناسبات الدينية كما يراعى الاهتمام بالتربية الوطنية والتوعية القومية بالاحتفال بهذه المناسبات ايضا .

مادة ١١ - تعمل المؤسسة على تنمية القيادات بين الابناء كما تعهد إليهم بمسئوليات يزاولونها لتشجيع قدرة الاعتماد على النفس فيهم وذلك من خلال إعداد قيادات من الابناء لكل مؤسسة .

مادة ١٢ - تعد كل مؤسسة برنامجا يوميا يبدأ بالاستيقاظ صباحا وينتهى بالنوم مساء ويوزع الوقت بين المدرسة والورشة والنشاط الاجتماعى والتربوى والرياضى وتتخلله فترات لتناول الوجبات الغذائية كما يوضح لكل أسرة برنامجا لتشاطها على أن يراعى في البرنامج توافقه مع سن الابناء الى جانب القواعد الصحية العامة .

مادة ١٣ - تنظم كل مؤسسة نوبات للعاملين بها بما يكفل إنتظام الخدمة على مدار اليوم كله .

مادة ١٤ - تنشئ المؤسسة لكل ابن ملفا اجتماعيا يضم البحث الاجتماعى وأمر التنفيذ الخاص به والاجراءات المتعلقة بالابن كما يضم التقريرين الطبى والنفسى ومدة تدريبه والتقارير الدورية التى تقدم عنه بمعرفة الاخصائى الاجتماعى المنوه عنها بالمادة ٨ وكافة البيانات التى تتعلق بمراحل تطوير الابن وبنيته من ايداعه حتى إعادته لاسرته الطبيعية كما تعد بالمؤسسة لكل ابن بطاقة تحمل صورة شمسية وتستوفى في ملفه المستندات الرئيسية اللازمة لحصوله على عمل خارجى .

مادة ١٥ - تعد كل مؤسسة السجلات التى تبين عدد الابناء بها والبيانات الرئيسية عن كل ابن وأسرته وظروفه المختلفة كما يجب أن يكون لكل قسم ولكل ناحية من نواحي النشاط بالمؤسسة كالمدرسة والورشة والعيادة وغيرها

السجلات اللازمة للملتحقين بها وتبين مدى انتظام حضور الابناء بها ونشاطهم كما يتعين إبلاغ اخصائى الجماعة ومدير المؤسسة عن إنقطاع أى ابن .
ويعد بالمؤسسة دفتر أحوال يقيد به أسماء كل من غادر أو حضر الى المؤسسة من الابناء وسبب الخروج والمدة المصرح بها .
وتعتمد نماذج هذه السجلات من الإدارة العامة للدفاع الاجتماعى .

مادة ١٦ - يوضع لكل مؤسسة مقررات للتغذية يراعى فيها سن الابن ويستعان فى ذلك بمعهد التغذية وعلى ضوء ما تضمنته كراسة وزارة التربية والتعليم من شروط فى هذا الشأن ويتم الإشهار عن توريد الاغذية سنوياً قبل بدء كل سنة مالية بوقت كاف وبالنسبة للهيئات الاهلية يراعى عند وضع مقررات التغذية بها الاسترشاد بمقررات التغذية بالمؤسسة ، وتشكل فى كل مؤسسة لجنة للاغذية يصدر بها قرار من مدير المؤسسة تكون مهمتها إستلام الاغذية الموردة للمؤسسة وتقرير صلاحيتها ووزنها والإشراف على حسن تجهيز الطعام وتوزيعه على الابناء طبقاً للعدد الفعلى الثابت من سجلات التمام اليومية على أن يتم تحرير محضر يومى بذلك .

وتعتمد المقررات الخاصة بالاغذية من مدير عام مديرية الشؤون الاجتماعية المختصة بالنسبة لمؤسسات الحكم المحلى ومن الإدارة العامة للدفاع الاجتماعى بالنسبة لمؤسسات الديوان العام .

مادة ١٧ - تعمل المؤسسة على تشغيل الابناء بالورش الخارجية والمصانع والشركات بعد تدريبهم وإعدادهم مهنيًا وتعليمياً على أن يكون ذلك تحت إشراف الاخصائيين الاجتماعيين وتعد سجلات تبين مدى تقدمهم فى عملهم وتقدم عنهم تقارير دورية تحفظ بالملف الخاص لكل منهم ويراعى فى هذا الشأن الآتى :

(١) إذا كان الابن مازال يحققت الحكم بالإيداع بالمؤسسة فإنه يتعين استئذان النيابة قبل السماح له بالخروج للتدريب أو العمل بالمصانع والشركات .

وعلى المؤسسة تدبير وسيلة الانتقال أو تتحمل بمصاريف الانتقال ويصرف للابن مبلغ خمسون ملياً بالمصنع علاوة على صرف وجبة

الإفطار له بالمؤسسة والاحتفاظ بوجبة الغذاء ليتناولوها في العشاء .
(ب) إذا كان الابن قد أمضى فترة التدريب المحكوم عليه بها، فعلى المؤسسة أن تعمل على أعادته لأسرته الطبيعية مع وضعه تحت الرعاية اللاحقة - أما إذا اتضح عدم صلاحية الأسرة أو عدم وجود أسرة طبيعية له يلحق بدار ضيافة الخريجين القريبة من مقر عمله .

مادة ١٨ : يصرف للأبناء بالوحدات الشاملة ومؤسسات الإيداع ومؤسسات الفتيات المعرضات للانحراف الذين ليس لهم أجور مصروف شخصي يومي مقداره خمسون مليماً للشباب وثمانون مليماً للفتيات ومائة وعشرون مليماً للشباب - ويزاد إلى ثمانين مليماً للشباب ومائة وعشرين مليماً للفتيات ومائة وثمانين مليماً للشباب عند التحاقهم بالورش التدريبية . ويصرف للتلاميذ المنتظمين بالدراسة خمسون مليماً للتلميذ بالمرحلة الابتدائية وثمانون مليماً للتلميذ بالمرحلة الإعدادية ومائة وعشرون مليماً للطلاب بالمرحلة الثانوية وما في مستواها ومائة وثمانون مليماً للطلاب بالمرحلة العالية .

وفي حالة انتظام الابن وإحرازه تقدماً في منهاج التدريب وإحاقه بالورش الإنتاجية بالمؤسسة بناء على تقرير يقدم من الأخصائى الاجتماعى ورئيس الورشة الملتحق بها الابن يكون المصروف اليومي للابن مائتى مليم تزداد تدريجياً إلى خمسمائة مليم وتكون الزيادة من خمسين إلى مائة مليم في كل مرة وذلك حسب ما يحرزه من تقدم في التدريب أو التعليم ويسرى حكم الفقرة السابقة على الأبناء الملتحقين ببرنامج أو جماعات الأعمال الزراعية والقمريض والسباكة والطهى والحلاقة والكى وغيرها طالما كان الابن يزاوِل هذه الأعمال في المؤسسة بفرض التعليم والتدريب ويتم اعتماد قرار زيادة المصروف من مدير المؤسسة ويشترط لاستحقاق هذا المصروف إنتظام الابن في النشاط المهني أو التعليمي ويستحق المصروف للأبناء عن أيام الجمع والعطلات الرسمية وكذلك عن الأيام التى تقر فيها إدارة المؤسسة تعطيل العمل بالورش أو المدرسة بسبب خارج عن إرادة الأبناء .

كما يستحق صرف المصروف أيضاً للابن المريض الذى تلحقه المؤسسة بالمستشفى وكذلك للأبناء في فترة التدريب السابقة على التعيين بالمصانع الخارجية لحين تسلمهم أول مرتب من المصنع .

وتعد المؤسسة سيراكى يومية من صورتين للابناء يوقع عليها كل من الاخصائى ورئيس الورشة أو المدرسة وتحرر كشوف شهرية من واقع السيراكى ترفق واحدة منها بإذن المصرف للمراجعة والصرف بموجبها وتعاد الثانية للحسابات بعد إتمام الصرف وتحفظ المؤسسة بالصورة الثانية للرجوع إليها عند اللزوم .

ويتم للصرف بمعرفة لجنة تشكل بقرار من مدير المؤسسة لهذا الغرض ويكون أحد اعضائها الاخصائى الاجتماعى ويستحق الابن المصروف اعتباراً من أول الشهر التالى لإحاقه بالمؤسسة .

مادة ١٩ = يصرف للابناء فى الاعياد الدينية مصروف شخصى إضافى يواقع خمسمائة مليم للابن فى أول أيام العيد وذلك فى عيدى الفطر والاضحى للمسلمين وبعيى القيامة والميلاد للمسيحيين .

مادة ٢٠ = ينشأ داخل كل مؤسسة صندوق للرعاية الاجتماعية للابناء تتكون موارده من حصيلة الاشتراكات التى يدفعها الابناء بالإضافة إلى حصيلة ما يدفعه الابناء من الأجر نظير الإقامة بدار الضيافة ويجوز أن يقبل الصندوق الهبات والتبرعات من الأفراد أو الهيئات لصالح الابناء .
وتضع الإدارة العامة للدفاع الاجتماعى لائحة بنظام وقواعد العمل بهذا الصندوق وتحدد فيه قيمة الاشتراكات التى تحصل من الابناء وأوجه الإنفاق لخدمة الابناء وخاصة فى النواحى الغير مدرجة لها إتمادات مالية بموازنة المؤسسة ويخضع الصندوق للرقابة المالية من جانب أجهزة التفتيش المالى والإدارى .

مادة ٢١ = تعمل المؤسسة على تشجيع الإدخار بين ابنائها وتحدد بقرار تصدره لجنة من مدير المؤسسة والأخصائى الاجتماعى المختص النسبة التى تدخر من مصروف أو أجر كل ابن من الابناء .

وتودع هذه المبالغ بمعرفة المؤسسة فى حساب مستقل بأحد البنوك أو بصندوق التوفير على أن تعد المؤسسة ببيانات بأسماء الابناء ونصيب كل منهم من هذه المدخرات شهرياً وتظل هذه المبالغ لكل ابن لحين تخرجه من المؤسسة ويجوز بقراريه من مدير المؤسسة بقاء على اقتراح الاخصائى الاجتماعى المختص صرف جزء منها له ولاسرتة عند الضرورة .

ولمدير المؤسسة أن يخضع من مدخرات كل ابن ملحق بمركز التدريب مبلغ جنيه واحد بصفة تأمين لمواجهة إستعاضة ما قد يتلف أو يفقد من العهد اليومية وأدوات المركز كما له أن يخضع من هذه المدخرات قيمة ما يثبت أن الابن تعدد إلتافه أو فقده أو الاستيلاء عليه من ممتلكات المؤسسة .

مادة ٢٢ = يوضع لكل مؤسسة مقررات الملابس اللازمة صيفاً وشتاء مع تحديد المدة المقررة للاستعمال وكذا مقررات الأحذية والأغطية والمفروشات وتعتمد المقررات من رئيس المصلحة المختص .

مادة ٢٣ = بالنسبة للمؤسسات التي تعمل بنظام الباب المفتوح وشبه المخلفة يجوز التصريح للأبناء الذين تكيفت أحوالهم مع نظام المؤسسة بزيارة أسرهم أسبوعياً وفي العطلات الرسمية والمواسم وذلك بعد الحصول على موافقة النيابة من حيث المبدأ لتكون على علم بهذا الإجراء ويضع مدير المؤسسة المعايير التي على ضوئها يمكن تحديد مدى تكيف الابن مع نظام المؤسسة .

مادة ٢٤ = في حالة هروب الابن من المؤسسة أو تخلفه عن العودة في الموعد المحدد لإنهاء أجازته المصرح له . فإنه يعتبر هارباً ويتعين في الحالتين إخطار شرطة الأحداث فوراً على أن يوضح في إخطار الهروب الملابس والمهمات التي هرب بها .

وتعد المؤسسة السجلات المنظمة لذلك وتتخذ الإجراءات المخزنية المترتبة على ذلك شهرياً .

مادة ٢٥ = إذا تقدم أحد المواطنين لطلب الزواج من فتاة مودعة بالمؤسسة يتعين على المؤسسة إجراء البحث الاجتماعي اللازم للتأكد من جدية الطلب وصلاحيه الزوج وعلى المؤسسة بعد إتمام الزواج اتخاذ الإجراءات القانونية لإنهاء التدبير وإعداد مشروع تأنيث منزل الزوجية على أساس ما سيقدم من الصداق وقيمة مدخرات الفتاة ومقدار مساهمة الوزارة ويقدم المشروع إلى إدارة الدفاع الاجتماعي بالمديرية التي يكون لها حق إقتراح مساهمة المديرية على ضوء البحث والمشروع وفي حدود مبلغ مائة جنيه يتم صرفها باعتماد مدير عام المديرية وتشكل لجنة لاستكمال إجراءات تأنيث منزل الزوجية على أن تتخذ الإجراءات القانونية الكفيلة بثبوت ملكية الأثاث للفتاة ويتعين على المؤسسة ملاحظة حياتها الزوجية لتطمئن إلى استقرارها .

مادة ٢٦ - في حالة وفاة الابن تتحمل المؤسسة بمصاريف الجنازة والدفن .
مادة ٢٧ - على كل مؤسسة الاهتمام بطفلة مرافقها وصيانة المبانى والأثاث والمكينات والآلات وتطافتها ويشترك الأبناء في هذه الأعمال .

مادة ٢٨ - تعد كل مؤسسة تقريراً إحصائياً كل ستة شهور وآخر سنوياً من صورتين ترسل إحداها لإدارة الدفاع الاجتماعى بالمديرية المختصة وتوافق الإدارة العامة للدفاع الاجتماعى بنسخة منه .

ويوضح بالتقرير عدد الأبناء بالمؤسسة والمحولين إليها والهاربين والمفرج عنهم وكذلك يتضمن التقرير نشاط كل قسم من أقسامها وعدد الملتحقين بورش التدريب أو الإنتاج أو الورش الخارجية والمدارس ومدى انتظامهم بها وبين بالتقرير أيضاً الحوادث والأعمال الهامة التى تمت بالمؤسسة وكيف تم التصرف فى كل منها وذلك طبقاً لنموذج التقرير الذى يعدة الإدارة العامة للدفاع الاجتماعى .

ويتم توحيد السجلات والاستمارات النموذجية بالمؤسسات والوحدات ومكاتب المراقبة الاجتماعية وإصدار أدلة العمل التى تيسر الأداء بكفاية والاهتمام بتدريب العاملين ومع الاستفادة من تجربة التدريب من حيث المحتوى والمنهاج واسلوب التنفيذ والتقييم (مضافة بالقرار الوزارى ٢٤٦ لسنة ١٩٨٤) .

مادة ٢٩ - يخصص لكل مؤسسة مبلغ كسلفة مستديمة يصدر به ترخيص من الجهة الإدارية يكون تحت تصرف مدير المؤسسة للقيام بالمصروفات الفورية التى لا تتجاوز عشرة جنيهاً بالنسبة للمؤسسات بوجه عام ويستثنى من هذا الحد الأقصى ثمن الأصناف الغذائية اليومية التى تقضى الظروف شراؤها فى الحال نتيجة لتأخير المتعهدين فى التوريد أو لرفض قبول أصناف منهم لمخالفتها للشروط والمواصفات .

مادة ٣٠ - يسك بكل ورشة الدفاتر المخزنية اللازمة كما تعد مقايصة لكل عملية وبالنسبة للمقايصات الإنتاجية يوضح فيها بالتفصيل الخامات اللازمة لاستعمالها وأجور العمال والمصاريف الإدارية .

وتعتمد المقايصات طبقاً لما تقضى به أحكام لائحة المناقصات والمزايدات المشار إليها ولائحة المخازن الحكومية ومع عدم الإخلال بالنظم الموضوعه

لمشروع رأس المال الدائم بالنسبة للمؤسسات المنفذ بهذا المشروع .
مادة ٣٦ - يجب العمل على أن تستوفى المؤسسات حاجاتها من إنتاج غيرها من مؤسسات الأحداث وما زاد على ذلك يعرض للبيع للأفراد أو الهيئات وعلى المؤسسات التي ليس بها ورش أن تستوفى إحتياجاتها من مؤسسات ولا تلجأ للشراء من السوق المحلي إلا في حالة عدم توفر المطلوب بالمؤسسات .

ويجوز للورش قبول طلبات التشغيل من الأفراد في أضيق الحدود كما يجوز لها الدخول في مناقصات عامة للجهات الحكومية .

مادة ٣٧ - تصرف الأغذية مجاناً للأخصائيين الاجتماعيين والمشرفين والملاحظين العاملين مع الجماعات أو القائمين بحراستهم وذلك بالنسبة للوجبات التي تحل حواشيدها أثناء فترات عملهم .

وكذلك المتدربين للمعسكرات التي تنظم للأبناء وتكون الوجبة بذات الاصناف والمقررات التي تصرف للأبناء كما تصرف الأغذية أيضاً لخدم وملاحظي المطاعم والمطابخ ويقتصر صرف وجبة العشاء على العاملين المنوط بهم الخدمة الليلية وذلك في حدود الاعتمادات المدرجة بالموازنة لهذا الغرض .

ويجوز صرف وجبات إضافية مقابل دفع الثمن الذي يحدد لها لباقي العاملين بالمؤسسة إذا حل ميعاد الوجبة أثناء وقت عملهم على أن يتم إعداد كشف يومي بها يبين به أسمائهم والأعمال المنوطة بهم ويلحق بكشف الأبناء ويجوز صرف وجبات إضافية للأبناء وذلك لظروف صحية أو بسبب ممارسة النشاط بقرار من رئيس المصلحة .

مادة ٣٨ - تشكل بقرار من مدير عام مديرية الشؤون الاجتماعية بالمحافظة لجنة بكل مؤسسة على الوجه الآتي :

- ١ - واحد من المهتمين بشؤون الأحداث بالمنطقة الواقع في دائرتها المؤسسة .
- ٢ - واحد من رجال الأعمال أو الشخصيات الذين يمكنهم أن يقدموا خدمات للمؤسسة .
- ٣ - ممثل عن شرطة الأحداث بدائرة القسم التابع له المؤسسة .
- ٤ - رئيس قسم إنفاذ الدفاع الاجتماعي بمديرية الشؤون الاجتماعية المختصة .

٥ - مدير المؤسسة ويكون مقرباً للجنة .
ويتضمن قرار تشكيل اللجنة تحديد من يتولى رئاستها وإجراءات سير العمل بها وبالنسبة لمؤسسات محافظات القاهرة والجيزة فيضم إلى تشكيل اللجنة مندوب عن الإدارة العامة للدفاع الاجتماعي .
وبالنسبة للمؤسسات التي تديرها هيئات خاصة مشهور نظامها طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه فيضم إلى تشكيل اللجنة أعضاء من مجلس إدارة الجمعية لا يزيد عددهم عن ثلاثة يختارهم مجلس إدارة الهيئة ويصدر بتشكيل اللجنة قرار من مجلس إدارة الهيئة وعلى اللجنة رفع محاضر اجتماعاتها لمجلس الإدارة للتصديق عليها في خلال أسبوع من انعقادها وتختص اللجنة بالآتي :

١ - الاشتراك في وضع سياسة العمل الداخلي بالمؤسسة والإشراف على تنفيذها .

٢ - العمل على إنفتاح المؤسسة على المجتمع المحلي والاندماج فيه والاستفادة بإمكانياته في حل مشاكل كل الأبناء وتنظيم الحفلات والمباريات ووسائل الأنشطة التي تشترك فيها المؤسسة والبيئة الموجودة بها .

٣ - الإسهام في حل المشاكل التي تواجه المؤسسة وأبنائها وخريجياتها .

٤ - إيجاد فرص العمل لتشغيل الأبناء بعد تخرجهم .

٥ - البرامج الأخرى الملائمة اللازمة للمؤسسة .

وتعقد اللجنة اجتماعاتها مرة كل شهر على الأقل على أنه يجوز صرف بدل إنتقال لأعضاء اللجنة في حالة توافر الاعتمادات المالية للمؤسسة في هذا الشأن .

مادة ٢٤ - يلغى القرار الوزاري رقم ٢١٤ لسنة ١٩٧٦ المشار إليه .

مادة ٢٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ

صدوره .

تحريراً في ٧ ربيع الآخر سنة ١٤٠٢ (أول فبراير سنة ١٩٨٢)

مكتوبة : أمل عثمان

قرار وزارة الشؤون الاجتماعية رقم ٤٦٥ لسنة ١٩٨٢
بإعادة تشكيل اللجنة الإستشارية العليا للدفاع الاجتماعى وتحديد
إختصاصاتها

وزيرة التأمينات والدولة للشؤون الاجتماعية
 بعد الاطلاع على قانون نظام الحكم المحلى الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة
 ١٩٧٩ :

وعلى القرار الجمهورى رقم ١٥١ لسنة ١٩٨٠ بإعادة تنظيم وزارة الشؤون
 الاجتماعية :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن بدل حضور
 الجلسات واللجان :

وعلى القرار الوزارى رقم ١٥ فى ١٧ / ١ / ١٩٨٠ بإعادة تشكيل اللجنة
 الإستشارية العليا للدفاع الاجتماعى وتحديد إختصاصاتها :

وعلى القرار الوزارى رقم ٧٩ بتاريخ ٧ / ٢ / ١٩٨١ بتشكيل الأمانة الفنية
 للجنة الإستشارية العليا للدفاع الاجتماعى وتحديد إختصاصاتها :

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٠٨ بتاريخ ٧ / ٦ / ١٩٨٠ بإنشاء لجان فرعية
 للجنة الإستشارية العليا بالمحافظات :

وعلى ما عرضه السيد مستشار الوزارة للدفاع الاجتماعى :

قـــرر :

مادة ١ يعاد تشكيل اللجنة الإستشارية العليا برئاسة وعضوية كل من
 السادة :

أولاً : خبراء مختارون بصفاتهم الشخصية :

(١) الأستاذ الدكتور أحمد فتحى سرور ، أستاذ ورئيس قسم القانون الجنائى
 بكلية الحقوق .

(٢) الدكتور بدرأوى محمد فهمى ، المدير التنفيذى للجمعية العامة لتنظيم
 الأسرة .

(٣) الأستاذ أمين إبراهيم على ، المستشار الفنى لشئون مكتب الوزارة .

(٤) الأستاذ مصطفى رزق مطر ، المستشار الفنى لشئون الدفاع الاجتماعى
 بالوزارة (مقرراً وأميناً للأمانة الفنية) .

ثانيا : أعضاء بحكم وظيقتهم :

- (٥) رئيس الإدارة المركزية للرعاية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية .
- (٦) رئيس الإدارة المركزية للتخطيط بوزارة الشؤون الاجتماعية .
- (٧) رئيس الإدارة المركزية للتنمية الاجتماعية بوزارة الشؤون الاجتماعية .
- (٨) مدير مديرية الشؤون الاجتماعية بالقاهرة .
- (٩) نقيب المهن الاجتماعية .
- (١٠) عميد كلية الخدمة الاجتماعية أو المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة .
- (١١) مساعد وزير الداخلية لشؤون الأمن الاجتماعى بوزارة الداخلية .
- (١٢) مدير الإدارة العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية .
- (١٣) مدير مصلحة السجون بوزارة الداخلية .
- (١٤) رئيس الإدارة المركزية بوزارة العدل (أو من ينييه) .
- (١٥) رئيس الإدارة المركزية بوزارة الإعلام (أو من ينييه) .
- (١٦) رئيس الإدارة المركزية بوزارة الثقافة (أو من ينييه) .
- (١٧) رئيس الإدارة المركزية بوزارة التعليم (أو من ينييه) .
- (١٨) رئيس الإدارة المركزية بوزارة الصحة (أو من ينييه) .
- (١٩) رئيس الإدارة المركزية بالأمانة العامة للحكم المحلى .
- (٢٠) رئيس الإدارة المركزية بوزارة القوى العاملة والتدريب المهنى (أو من ينييه) .
- (٢١) أمين المنظمة العربية للدفاع الاجتماعى (أو من ينييه) .
- (٢٢) مدير عام المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية (أو من ينييه) .
- (٢٣) مدير عام الإدارة العامة للدفاع الاجتماعى .
- (٢٤) مندوب الجمعية العامة للدفاع الاجتماعى .
- (٢٥) مندوب الاتحاد النوعى لهيئات رعاية المسجونين .

مادة ٢ = تختص اللجنة الإستشارية العليا للدفاع الاجتماعى بإبداء الراى

والمشورة فيما يتعلق بالسياسات الخاصة بميادين رعاية الأحداث والمتسولين - والمحكوم عليهم والمفرج عنهم وأسرهـم - وحالات الإتهـاف الجنسى والأهـمات بغير زواج والأطفال مجهولى النسب والـتأهين - وخريـجى الأحداث وأسرهـم والمتأدين على تعاطى المخدرات والمسكرات .
وللجنة فى سبيل مباشرتها لإختصاصاتها القيام بما يأتى لهذه الميادين :

- (١) تشجيع إجراء البحوث والدراسات فى شتى المجالات .
- (٢) إقتراح السياسة العامة التى تسير عليها الأجهزة الحكومية المشتغلة بالدفاع الاجتماعى .
- (٣) إقتراح الخطط والبرامج الوقائية والعلاجية فى ميادين الدفاع الاجتماعى المختلفة .
- (٤) إقتراح خطة تدريب العاملين بميادين الدفاع الاجتماعى .
- (٥) تنسيق جهود الهيئات الحكومية والأهلية المشتغلة بالدفاع الاجتماعى وإقتراح القواعد الكفيلة بتحقيق التعاون والتنسيق فيما بينهما .
- (٦) دراسة نظم العمل بأجهزة ومؤسسات الدفاع الاجتماعى والعمل على تطويرها .
- (٧) دراسة تشريعات الدفاع الاجتماعى وإقتراح تعديلها وإقتراح إصدار تشريعات جديدة .
- (٨) وضع خطط الوقاية من خطر انتشار المواد المخدرة وخطط العلاج المختلفة والدعوة لإنشاء الأندية والعيادات ومراكز رعاية وتأهيل المتأدين على المخدرات والمسكرات والمؤسسات الوقائية التى تعنى بأفراد أسر المتأدين على المخدرات والمسكرات .
- (٩) الإستعانة بأجهزة الإعلام المختلفة فى تنظيم برامج التوعية ضد الانحراف والإدمان وتنظيم الندوات والمؤتمرات لدراسة المشكلات والتبصير بأخطرها وتقديم التوصيات للأجهزة المعنية .
- (١٠) تعمل اللجنة على تدعيم العلاقات الدولية مع الهيئات والجمعيات المشتغلة بالدفاع الاجتماعى .
- (١١) تعمل اللجنة على إقامة مؤتمر عام سنوى يعالج أحد قضايا الدفاع الاجتماعى المعاصرة .

(٧) تعمل اللجنة في إطار استراتيجية الدفاع الاجتماعي السابق إقرارها

عام ١٩٨٠م في ضوء أحكامها

مادة ٥: تعقد اللجنة العليا اجتماعاً عاماً مرة كل شهر ويجوز دعوته

لاجتماعات غير عادية خلال الشهر

وتقدم اللجنة العليا تقارير دورية عن أعمالها ونشاطها كل سنة لوزارة

الشؤون الاجتماعية .

مادة ٤: ينشئ عن اللجنة العليا اللجان الفرعية التالية :

(١) لجنة شؤون الأحداث .

(٢) لجنة المحكوم عليهم والمفرج عنهم وأسره .

(٣) لجنة المخدرات والمسكرات .

(٤) لجنة حماية المرأة والطفل .

(٥) لجنة الإعلام .

(٦) لجنة مكافحة التسول .

(٧) لجنة المؤتمرات المحلية والدولية .

مادة ٥ : تشكل اللجان الفرعية المشار إليها في المادة السابقة من عدد من

المتخصصين والعاملين في ميدان الدفاع الاجتماعي وذلك بقرار يصدره رئيس

اللجنة العليا ويحدد قرار التشكيل رئيس اللجنة الفرعية الذي يتولى رئاسة

جلساتها وتعرض توصيات اللجان كل ثلاثة شهور للجنة العليا لتقرير ما تراه

بمقتضاها وتكون دورة عضوية اللجان لمدة عام ويجوز تجديد العضوية لأكثر من

دورة .

مادة ٦ : يصرف لأعضاء اللجنة العليا ولجانها الفرعية واللجان الفرعية

بالمحافظات من غير العاملين بالوزارة بدل حضور جلسات بواقع عشرة جنيئات

عن كل جلسة للجنة العليا وخمسة جنيئات لكل جلسة للجان الفرعية ولجان

المحافظات ويحد أقصى لقره مائة وخمسون جنيئاً في السنة للعضو عن حضور

جلسات اللجنة العليا ولجانها الفرعية .

مادة ٧ : تكون للجنة الاستشارية العليا امانة فنية يرأسها أمين عام (مقرر

اللجنة الاستشارية العليا للدفاع الاجتماعي) ويتدب بها عدد من الموظفين

المتخصصين في ميادين عمل اللجنة من بين العاملين بوزارة الشؤون الاجتماعية

يقرونها تكون مهمتهم إعداد الدراسات والتقارير التي تعرض على اللجنة العليا وكذا أعمالها وأعمال اللجان الفرعية وأعمال لجان المحافظات .

• ويختار لكل لجنة فرعية من اللجان المشار إليها في المادة (٤) - موظف فنى للقيام بالسكترتارية الفنية وعرض نتيجة أعمالها للأمين العام كما يقدم تقارير دورية وسنوية عن أعمال اللجنة .

مادة ٨ = يلغى القرار الوزارى رقم ١٥ بتاريخ ١٧ / ١ / ١٩٨٠ بإعادة تشكيل اللجنة الاستشارية العليا للدفاع الاجتماعى وتحديد إختصاصاتها .
مادة ٩ = ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ

صدوره .

صدر فى ٣ ربيع الاول سنة ١٤٠٢ (١٨ ديسمبر سنة ١٩٨٢)

د . امال عثمان

قرار وزارة الشؤون والتأمينات الاجتماعية رقم ٢٠٨ لسنة ١٩٨٠

بإنشاء لجان فرعية للجنة الإستشارية العليا للدفاع الاجتماعى^(١)
وزيرة الشؤون والتأمينات الاجتماعية

بعد الاطلاع على قانون نظام الحكم المحلى الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٩ :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن بدل حضور الجلسات واللجان :

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١ لسنة ١٩٨٠ بإعادة تنظيم وزارة الشؤون الاجتماعية :

وعلى القرار الوزارى رقم ١٥ بتاريخ ١٧ / ١ / ١٩٨٠ بإعادة تشكيل اللجنة الاستشارية العليا للدفاع الاجتماعى وتحديد إختصاصاتها :

وعلى مجتمعي اجتماع اللجنة الاستشارية العليا للدفاع الاجتماعي برئاسة بتاريخ ٢٠ / ٤ / ١٩٨٠ ويتأرخ ١ / ٦ / ١٩٨٠ بالموافقة على إنشاء فروع للجنة الاستشارية العليا للدفاع الاجتماعي على مستوى المحافظات :

وبناء على ما عرضه السيد نائب رئيس اللجنة الاستشارية العليا للدفاع الاجتماعي :

قـــســـر :

مادة ١٠ : تنشأ لجان فرعية للجنة الاستشارية العليا للدفاع الاجتماعي بالمحافظات التي يحددها نائب رئيس اللجنة .

وتشكل اللجنة الفرعية برئاسة مدير عام مديرية الشؤون الاجتماعية بالمحافظة وعضوية كل من :

- ممثل للأمن يختاره مدير الأمن بالمحافظة .
- ممثل للنياحة العامة يختاره المحامي العام بالمحافظة .
- ممثل للتعليم يختاره مدير التعليم بالمحافظة .
- ممثل للصحة يختاره مدير الشؤون الصحية بالمحافظة .
- ممثل للشؤون الدينية يختاره مدير الأوقاف بالمحافظة .
- ممثل لجهاز الشباب يختاره مدير الشباب بالمحافظة .
- مدير الدفاع الاجتماعي بمديرية الشؤون الاجتماعية بالمحافظة (مقرر) .
- ثلاثة من المهتمين بمسائل الدفاع الاجتماعي بدائرة المحافظة .

مادة ٢ : تختص اللجنة الفرعية بالمحافظة بمتابعة تنفيذ سياسة الدفاع الاجتماعي التي تضعها اللجنة الاستشارية العليا ، على مستوى المحافظة .

وتقوم بالتخطيط المحلى في ميادين الدفاع الاجتماعي ومنها رعاية الأحداث والمحكوم عليهم والمفرج عنهم وأسرههم ، ومدمنى المخدرات والمسكرات ، وحالات الانحراف الجنسى والدعارة والأطفال مجهولى النسب والتائهين ، ومكافحة التسول .

وللجنة في سبيل ذلك إجراء البحوث والدراسات وإعداد البرامج الوقائية والعلاجية والإنمائية ، وخطة تدريب العاملين بميادين الدفاع الاجتماعي ، وتنسيق الجهود بين الهيئات الحكومية والشمعية ، واقتراح تطوير نظم العمل في

الأجهزة العاملة بمختلف الميادين، وتوجيه أجهزة الإعلام المكتبة للتوعية بأهداف الدفاع الاجتماعي وتنظيم ندوات لدراسة المشكلات الاجتماعية واقتراح الحلول اللازمة لمعالجتها.

مادة ٢ : تعقد اللجان الفرعية إجتماعات دورية مرة في كل شهر على الأقل وتدوين محاضر أعمالها في سجل يخصص لذلك .

مادة ٤ : ترفع اللجان الفرعية تقارير دورية عن أنشطتها في نهاية كل عام إلى اللجنة الاستشارية العليا للدفاع الاجتماعي .

مادة ٥ : ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ صدوره .

صدر في ١٣ رجب سنة ١٤٠٠ (٧ يونيو سنة ١٩٨٠)

د . أمال عثمان

البيانات الشخصية للمؤلف

م	النص للمعتمِل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعليقات التوضيحية للوثائق

م	النص المقابل	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية الموضوعة

م	النص المقتل	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

أحزاب سياسية

أحزاب سياسية

مرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣

في شأن الأحزاب السياسية^(١)

باسم ملك مصر والسودان

وصى العرش المؤقت

بعد الاطلاع على الاعلان الصادر في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٥٢ من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس حركة الجيش ،

وعلى الاعلان الصادر منه في ١٧ من يناير سنة ١٩٥٣ والمتضمن حل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها لصالح الشعب ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم الأحزاب السياسية ، وبناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى المجلس المذكور ،

رسم بما هو آت

مادة ١ - تؤول أموال الأحزاب السياسية المنحلة إلى الجهات التي يعينها مجلس الوزراء .^(٢)

مادة ٢ - (ملغاة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧)

مادة ٣ - يعين بقرار من وزير المالية والاقتصاد مندوب خاص تكون مهمته تسلم أموال الأحزاب المنحلة وتصفية ما يتطلب الأمر تصفيته منها .

١ - الوقائع المصرية في ١٨ يناير سنة ١٩٥٣ - العدد ٥ مكرر (ب)

٢ - صدر القانون رقم ٦٤٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن الأموال المصادرة من محكمة الثورة وأموال الأحزاب المنحلة (انظر مايلي ص) ، وقد نصت المادة السابعة من هذا القانون على أن « يلغى كل حكم من المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ في شأن حل الأحزاب السياسية المنحلة يتعارض مع نصوص هذا القانون » .

مادة ٤ - على كل من يكون لديه مال لأحد الأحزاب المنحلة أن يقدم عنها إقراراً للمندوب المنصوص عليه في المادة السابقة خلال أسبوع ، وعليه أن يسلمها اليه في الميعاد الذي يعينه .

ويجوز للمندوب إلغاء العقود المبرمة مع الحزب المنحل دون أن يترتب على هذا الإلغاء أى حق في التعويض للمتعاقدين الآخرين .

مادة ٥ - كل مخالفة لأحكام المادتين الثانية والرابعة يعاقب مرتكبها بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ألفين من الجنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٦ - (ملغاة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧)

مادة ٧ - على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ، ولرئيس مجلس الوزراء اصدار ما يقتضيه تنفيذه من قرارات ،

صدر بقصر عابدين في ٢ جمادى الاولى سنة ١٣٧٢ (١٨ يناير سنة ١٩٥٢) .

قانون رقم ٦٤٨ لسنة ١٩٥٣

بشأن الأموال المصادرة من محكمة الثورة وأموال الأحزاب المنحلة (١)
باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة وقائد ثورة الجيش ،

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ١٨ من يونيو سنة ١٩٥٣ ،

وعلى الإعلان الصادر بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة بصفته رئيس ثورة الجيش والمتضمن حل الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها لصالح الشعب ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ في شأن حل الأحزاب السياسية .

وعلى قرار مجلس قيادة الثورة الصادر بتاريخ ١٦ سبتمبر سنة ١٩٥٣ بإنشاء محكمة الثورة ،

وعلى القانون رقم ٥٩٨ لسنة ١٩٥٣ بشأن أموال أسرة محمد علي المصادرة ،

وعلى ما أقره مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير العدل وموافقة رأي مجلس الوزراء ،

أصدر القانون الآتي :

مادة ١ - على كل شخص يكون تحت يده بأية صفة كانت في تاريخ العمل بهذا القانون شيء من الأموال أو الممتلكات المقتضى من محكمة الثورة بمصادرتها أن يقدم الى رئيس لجنة التصفية بياناً بما تحت يده خلال ثلاثين يوماً من تاريخ النشر في الجريدة الرسمية عن أسماء الأشخاص الذين صودرت أموالهم أو من تاريخ وجود المال تحت يدهم أو من تاريخ العمل بهذا القانون أي هذه المدد أطول

١ - الوقائع المصرية في ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٣ - العدد ١٠٣ مكرر

ويجب أن يشمل البيان الأموال والممتلكات من عقار أو منقول ولو كان متنازعا عليها .

مادة ٢ • يجب على كل شخص يكون في تاريخ العمل بهذا القانون مدينا بأية صفة كانت لأحد من الأشخاص المحكوم بمصادرة أموالهم أن يقدم لرئيس لجنة التصفية بيانا بما في ذمته من دين وملحقات هذا الدين لغاية تاريخ تقديم البيان المذكور وذلك خلال الميعاد المنصوص عليه في المادة السابقة .

ويجب أن يشمل البيان كل دين ولو كان متنازعا فيه أو كان غير مستحق الأداء أو محلا لمقاصة وكذلك التعديلات الطارئة عليه حتى تاريخ التقديم .

مادة ٣ • يلتزم أيضا بتقديم البيان المنصوص عليه في المادة الأولى كل شخص يكون تحت يده بأية صفة كانت شيء من الأموال أو الممتلكات التي كانت مملوكة للأحزاب المنحلة والتي صودرت بمقتضى الإعلان الصادر بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٥٣ من القائد العام للقوات المسلحة كما يلتزم كل مدين لتلك الأحزاب بتقديم البيان المنصوص عليه في المادة الثانية ويقدم البيان في الحالتين في الميعاد المنصوص عليه في المادة الأولى .

مادة ٤ • التصرفات التي يكون أحد أطرافها شخصا محكوم عليه من محكمة الثورة بالمصادرة والتي أبرمت بعد ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٥٢ يجب على كل طرف فيها أن يقدم بيانا عنها لرئيس إدارة التصفية في الميعاد المبين بالمادة الأولى .

مادة ٥ • لا تكون الحقوق الناشئة للغير عن التصرفات الصادرة من الأشخاص الذين كانوا يمتلكون الأموال المصادرة نافذة بالنسبة إلى هذه الأموال إذا لم يكن للتصرفات المذكورة تاريخ ثابت قبل تاريخ الحكم الصادر بالمصادرة أو قبل تاريخ نشر الإعلان الصادر بمصادرة أموال الأحزاب المنحلة بحسب الأحوال . ومع ذلك يجوز الاعتداد بهذه التصرفات ولو لم يكن لها هذا التاريخ الثابت إذا اقتضت العدالة ذلك .

ولا يجوز الاعتداد بأي تصرف أيا كان تاريخه ولو كان مسجلا سواء أكان بغير عوض أم بغير عوض متى تبين أنه قصد به إخفاء أو تهريب شيء من الأموال أو الممتلكات المصادرة .

مادة ٦ • مع عدم الإخلال بأحكام المواد السابقة تسرى أحكام القانون رقم

٥٩٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن أموال أسرة محمد علي المصادرة المشار اليه على الأموال المصادرة بموجب الأحكام الصادرة من محكمة الثورة وكذا أموال الأحزاب المنحلة وذلك غدا أحكام المواد ٤ و ٥ و ٦ وعلى أن يستبدل في تطبيق أحكام هذا القانون بعبارة (٨- نوفمبر سنة ١٩٥٢) في المواد ٧ و ٨ فقرة ثانية و ٩ فقرة ثالثة و ١٤ فقرة ثانية عبارة (تاريخ نشر الاعلان الصادر بمصادرة أموال الأحزاب أو التاريخ الذي نشر فيه الحكم بالمصادرة بحسب الأحوال) .

مادة ٧ = يلغى كل حكم في المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن حل الأحزاب السياسية المنحلة يتعارض مع نصوص هذا القانون .

مادة ٨ = على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وله أن يصدر الأوامر والقرارات اللازمة لتنفيذه

صدر بقصر الجمهورية في ١٩ ربيع الثاني سنة ١٣٧٣ (٢٦ ديسمبر سنة ١٩٥٢)

قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بمنظّم الأحزاب السياسية^(١)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية
قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

الباب الأول

الأحزاب السياسية

مادة ١ - للمصريين حق تكوين الأحزاب السياسية ولكل مصرى الحق فى الانتماء لى حزب سياسى وذلك طبقا لأحكام هذا القانون .

مادة ٢ - يقصد بالحزب السياسى كل جماعة منظمة تؤسس طبقا لأحكام هذا القانون وتقوم على مبادئ وأهداف مشتركة وتعمل بالوسائل السياسية الديمقراطية لتحقيق برامج محددة تتعلق بالشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة ، وذلك عن طريق المشاركة فى مسئوليات الحكم .

مادة ٣ - تسهم الأحزاب السياسية التى تؤسس طبقا لأحكام هذا القانون فى تحقيق التقدم السياسى والاجتماعى والاقتصادى للوطن على أساس الوحدة الوطنية وتحالف قوى الشعب العاملة والسلام الاجتماعى والاشتراكية الديمقراطية والحفاظ على مكاسب العمال والفلاحين وذلك كله على الوجه المبين بالدستور .

وتعمل هذه الأحزاب باعتبارها تنظيمات وطنية وشعبية وديموقراطية على تجميع المواطنين وتمثيلهم سياسيا .

مادة ٤ - (معدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩) .
يشترط لتأسيس أو استمرار أى حزب سياسى مايلى :

(أولا) عدم تعارض عقومات الحزب أو مبادئه أو أهدافه أو برامجهم أو سياساته أو أساليبه في ممارسة نشاطه مع :

(١) (معدلة بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠) مبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع .

(٢) مبادئ ثورتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، ١٥ مايو ١٩٧١

(٣) الحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى والنظام الاشتراكى الديمقراطى والمكاسب الاشتراكية .

(ثانيا) تميز برنامج الحزب وسياساته أو أساليبه في تحقيق هذا البرنامج تميزا ظلها عن الأحزاب الأخرى .

(ثالثا) عدم قيام الحزب في مبادئه أو برامجهم أو في مباشرة نشاطه أو اختيار قياداته أو أعضائه على أساس يتعارض مع أحكام القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٨ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى ، أو على أساس طبقى أو طائفى ، أو قومى ، أو جغرافى ، أو على أساس التفرقة بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة .

(رابعا) عدم انطواء وسائل الحزب على اقلية أى تشكيلات عسكرية أو شبه عسكرية .

(خامسا) عدم قيام الحزب كفرع لحزب أو تنظيم سياسى فى الخارج . وعدم ارتباط الحزب أو تعاونه مع أية أحزاب أو تنظيمات أو جماعات أو قوى سياسية تقوم على معاداة أو مناهضة المبادئ أو القواعد أو الأحكام المنصوص عليها فى البند التالى .

(سادسا) عدم انتماء أى من مؤسسى أو قيادات الحزب أو ارتباطه أو تعاونه مع أحزاب أو تنظيمات أو جماعات معادية أو مناهضة للمبادئ المنصوص عليها فى البند (أولا) من هذه المادة أو فى المادة (٢) من هذا القانون . أو فى المادة الأولى من القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٨ للشار إليه أو للمبادئ التى وافق عليها الشعب فى الاستفتاء على معاهدة السلام وإعادة تنظيم الدولة بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٧٩ .

(سابعا) ألا يكون بين مؤسسى الحزب أو قياداته من تقوم أدلة جديده على قيامه بالدعوة أو المشاركة فى البعوة أو التجبية أو الترويج بنية طريقة من طرق

العلانية لمبادئه أو اتجاهاته أو أعماله تتعارض مع المبادئ المنصوص عليها في البند السابق .

(ثامنا) ألا يترتب على قيام الحزب إعادة تكوين أى حزب من الأحزاب التى خضعت للمرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن حل الأحزاب السياسية .
(تاسعا) علانية مبادئ وأهداف وبرامج ونظام وتنظيمات وسياسات ووسائل وأساليب مباشرة نشاط الحزب وعلانية تشكيلاته وقياداته وعضويته ووسائل ومصادر تمويله .

مادة ٥ - يجب أن يشمل النظام الداخلى للحزب القواعد التى تنظم كل شئونه السياسية والتنظيمية والمالية والإدارية بما يتفق وأحكام هذا القانون . ويجب أن يتضمن هذا النظام بصفة خاصة ما يأتى :

أولا - اسم الحزب ويجب ألا يكون مماثلا أو مشابها لاسم حزب قائم .
ثانيا - بيان المقر الرئيسى للحزب ومقاره الفرعية إن وجدت - ويجب أن تكون جميع مقر الحزب داخل جمهورية مصر العربية وفى غير الأماكن الإنتاجية أو الخدمية أو التعليمية .

ثالثا - المبادئ أو الأهداف التى يقوم عليها الحزب والبرامج أو الوسائل التى يدعو إليها لتحقيق هذه الأهداف .

رابعا - شروط العضوية فى الحزب ، وقواعد وإجراءات الانضمام إليه ، والفصل من عضويته والانسحاب منه .

ولا يجوز أن توضع شروط للعضوية على أساس التفرقة بسبب العقيدة الدينية أو العنصر أو الجنس أو المركز الاجتماعى .

خامسا - طريقة وإجراءات تكوين تشكيلات الحزب واختيار قياداته وأجهزته القيادية ومباشرته لنشاطه وتنظيم علاقته بأعضائه على أساس ديمقراطى وتحديد الاختصاصات السياسية والتنظيمية والمالية والإدارية لأى من هذه القيادات والتشكيلات ، مع كفالة أوسع مدى للمناقشة الديمقراطية داخل هذه التشكيلات .

سادسا - النظام المالى للحزب شاملا تحديد مختلف موارده والمصارف الذى تودع فيه أمواله والقواعد والإجراءات المنظمة للمصارف من هذه الأموال ، وقواعد وإجراءات إمساك حسابات الحزب ومراجعتها وإقرارها وإعداد موازنته

السنوية واعتمادها .

سطحا - قواعد وإجراءات للحل والاندماج الاختياري للحزب وتنظيم تصفية أمواله والجهة التي تؤول إليها هذه الأموال :

مادة ٦ = (معدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩) مع مراعاة أحكام المادتين السابقتين وأحكام القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٨ المشار إليه يشترط فيمن يتنقّى لعضوية أى حزب سياسى مايل :

(١) أن يكون مصرياً فإذا كان متجنساً وجب أن يكون قد مضت على تجنسه عشر سنوات على الأقل . ومع ذلك يشترط فيمن يشترك فى تأسيس الحزب أو يتولى منصباً قيادياً فيه أن يكون من أب مصرى .

(٢) أن يكون متمتعاً بحقوقه السياسية كاملة ولا تنطبق عليه أحكام أى من المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم (٢٣) لسنة ١٩٧٨ المشار إليه .

(٣) ألا يكون من أعضاء الهيئات القضائية أو من أفراد القوات المسلحة أو الشرطة أو من أعضاء الرقابة الإدارية أو المخابرات العامة أو من أعضاء السلك السياسى أو القنصلى أو التجارى .

مادة ٧ = (معدلة بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠) يجب تقديم إخطار كتابى إلى رئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية المنصوص عليها فى المادة التالية عن تأسيس الحزب موقعا عليه من خمسين عضواً من أعضائه المؤسسين ومصدقا رسمياً على توقيعاتهم على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين ، وترفق بهذا الإخطار جميع المستندات المتعلقة بالحزب ، وبصفة خاصة نظامه الداخلى وأسماء أعضائه المؤسسين ، وبيان أموال الحزب ومصادرها والمصرف المودعة به ، واسم من ينوب عن الحزب فى إجراءات تأسيسه . ويعرض الإخطار عن تأسيس الحزب على اللجنة المشار إليها فى الفقرة السابقة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تقديم هذا الإخطار .

مادة ٨ = (معدلة بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١) تشكل لجنة شئون الأحزاب السياسية على النحو التالى :

١ - رئيس مجلس الشورى ورئيساً

٢ - وزير العدل

٣ - وزير الداخلية

٤ - وزير الدولة لشئون مجلس الشعب^(١) أعضاء
 ٥ - ثلاثة من غير المنتخبين إلى أى حزب سياسى من بين رؤساء الهيئات القضائية
 السابقين أو نوابهم أو وكلائهم يصدر باختيارهم قرار من رئيس الجمهورية -
 ويحل محل رئيس مجلس الشورى في الرئاسة عند غيابه أحد وكلاهما
 المجلس ، وفي حالة غيابهم جميعا أو وجود مانع لديهم أو غيبة مجلس الشورى
 يصدر رئيس الجمهورية قرارا باختيار من يحل محل رئيس لجنة شئون
 الأحزاب السياسية .

وتختص اللجنة بالنظر في المسائل المنصوص عليها في هذا القانون وبفحص
 ودراسة أخطارات تأسيس الأحزاب السياسية طبقا لأحكامه .
 ولا يكون اجتماع اللجنة صحيحا إلا بحضور رئيسها وأربعة من أعضائها
 من بينهم الأعضاء المنصوص عليهم في البنود ٢ و ٣ و ٤ من الفقرة الأولى من
 هذه المادة .

وتصدر قرارات اللجنة بأغلبية أصوات الحاضرين وعند التساوى يرجح
 رأى الجانب الذى منه الرئيس .

وللجنة في سبيل مباشرة اختصاصاتها طلب المستندات والأوراق والبيانات
 والايضاحات التى ترى لزومها من ذوى الشأن في المواعيد التى تحددها لذلك ،
 ولها أن تطلب أية مستندات أو أوراق أو بيانات أو معلومات من أية جهة رسمية
 أو عامة وأن تجرى مآثرها من بحوث بنفسها أو بـ لجنة فرعية منها وأن تكلف من
 تراه من الجهات الرسمية بإجراء أى تحقيق أو بحث أو دراسة لازمة للتوصل
 إلى الحقيقة فيما هو معروض عليها .

ويقوم رئيس اللجنة بإبلاغ رئيس مجلس الشعب ومجلس الشورى والمدعى
 العام الاشتراكى بأسماء المؤسسين المصدق على توقيعاتهم والواردة في الأخطار
 المذكور بالمادة السابعة من هذا القانون فور تقديم أخطار تأسيس الحزب إليه .

١ - صدر القرار الجمهورى رقم ٥٢٥ لسنة ١٩٨٦ ونص على أن تكون عضوية لجنة شئون
 الأحزاب السياسية للسيد / محمد عبد الحميد رضوان وزير الدولة لشئون مجلس
 الشعب والشورى . (الجريدة الرسمية - العدد ٥٢ في ٢٥ / ١٢ / ١٩٨٦) .

ويقول كل من رئيسي المجلسين اعلان تلك الاسماء في أماكن ظاهرة في كل من المجلسين لمدة شهر من تاريخ ابلاغها اليه ويتولى المدعى العام الاشتراكي نشرها في ثلاث جرائد قومية يومية ثلاث مرات مرة كل اسبوع يكون اولها فور ابلاغه بها ليعتقد كل من يرى الاعتراض على أى من تلك الاسماء الى رئيس لجنة شؤون الاحزاب السياسية باعتراضه مؤيدا بما لديه من مستندات خلال شهر من تاريخ اول اعلان .

وعلى اللجنة ان تصدر قرارها بالبت في تأسيس الحزب على اساس ماورد في اخطار التأسيس الابتدائي وما اسفر عنه الفحص او التحقيق وذلك خلال الاربعة الاشهر التالية على الاكثر لعرض الاخطار بتأسيس الحزب على اللجنة . ويجب ان يصدر قرار اللجنة بالاعتراض على تأسيس الحزب مسببا بعد سماع الايضاحات اللازمة من ذوى الشأن .

ويعتبر انقضاء مدة الاربعة الاشهر المشار اليها دون اصدار قرار من اللجنة بالبت في تأسيس الحزب بمثابة قرار بالاعتراض على هذا التأسيس . ويخطر رئيس اللجنة ممثل طالبي التأسيس بقرار الاعتراض واسبابه بكتاب موصى عليه يعلم الوصول خلال عشرة ايام على الاكثر من تاريخ صدور القرار . وتنتشر القرارات التى تصدرها اللجنة بالموافقة على تأسيس الحزب او بالاعتراض على تأسيسه في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين يوميتين واسعتي الانتشار خلال ذات الميعاد المحدد في الفترة السابقة .

ويجوز لطالبي تأسيس الحزب خلال الثلاثين يوما التالية لنشر قرار الاعتراض في الجريدة الرسمية ان يطعنوا بالالفاء في هذا القرار امام الدائرة الاولى للمحكمة الادارية العليا التى يرأسها رئيس مجلس الدولة على ان ينضم لتشكيلها عدد مماثل من الشخصيات العامة يصدر باختيارهم قرار من وزير العدل بعد موافقة المجلس الاعلى للهيئات القضائية من الكشوف الخاصة بالشخصيات العامة المنظمة وفقا لحكم المادة ٢٨ من القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٨٠ بشأن حماية القيم من العيب .

وتفصل المحكمة المذكورة في الطعن خلال اربعة اشهر على الاكثر من تاريخ ايداع عرضته أما بالفاء للقرار المطعون فيه او بتأييده وعند تساوى الاصوات يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس .

مادة ٩ = (معدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩) يتمتع الحزب بالشخصية الاعتبارية ويمارس نشاطه السياسي اعتباراً من اليوم التالى لنشر قرار لجنة شئون الأحزاب السياسية بالموافقة على تأسيسه فى الجريدة الرسمية أو فى اليوم العاشر من تاريخ هذه الموافقة إذا لم يتم النشر ، أو من تاريخ صدور حكم المحكمة الإدارية العليا بإلغاء القرار الصادر من هذه اللجنة بالاعتراض على تأسيس الحزب .

ولا يجوز لمؤسسى الحزب ممارسة أى نشاط حزبي أو إجراء أى تصرف باسم الحزب إلا فى الحدود اللازمة لتأسيسه وذلك قبل التاريخ المحدد لتمتعته بالشخصية الاعتبارية طبقاً لأحكام الفقرة السابقة .

مادة ١٠ = رئيس الحزب هو الذى يمثل فى كل ما يتعلق بشئونه أمام القضاء أو أمام أية جهة أخرى أو فى مواجهة الغير .

ويجوز لرئيس الحزب أن ينيب عنه واحداً أو أكثر من قيادات الحزب فى مباشرة بعض اختصاصات رئيسه وذلك طبقاً لنظامه الداخلى .

مادة ١١ = تتكون موارد الحزب من اشتراكات وتبرعات أعضائه وحصيله عائد استثمار أمواله فى الأوجه غير التجارية التى يحددها نظامه الداخلى . ولا يعتبر من الأوجه التجارية فى حكم هذه المادة استثمار أموال الحزب فى إصدار صحف أو استغلال دور للنشر أو الطباعة إذا كان هدفها الأساسى خدمة أغراض الحزب .

ولا يجوز للحزب قبول أى تبرع أو ميزة أو منفعة من أجنبى أو من جهة أجنبية أو من أى شخص اعتبارى ولو كان متمتعاً بالجنسية المصرية . وعلى الحزب أن يعلن عن اسم المتبرع له وقيمة ما تبرع به فى إحدى الصحف اليومية على الأقل وذلك إذا زادت قيمة التبرع على خمسمائة جنيه فى المرة الواحدة أو على ألف جنيه فى العام الواحد .

ولا تخصص قيمة التبرعات التى تقدم للأحزاب من وعاء أية ضريبة نوعية أو من وعاء الضريبة العامة على الأيراد .

مادة ١٢ = (معدلة بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠) . لا يجوز صرف أموال الحزب إلا على أغراضه وأهدافه طبقاً للقواعد والإجراءات التى يتبناها نظمه الداخلى .

وعلى الجهاز المذكور أعداد تقرير سنوى عن كلفة الأوضاع والشئون المالية للحزب وإخطار رئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية بهذه التقارير .
مادة ١٣ = تعفى المقار والمنشآت المملوكة للحزب وأمواله من جميع الضرائب والرسوم العامة والمحلية .

مادة ١٤ = (معدلة بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠) - تعتبر أموال الحزب فى حكم الأموال العامة فى تطبيق أحكام قانون العقوبات كما يعتبر القائمون على شئون الحزب والعاملون به فى حكم الموظفين العموميين فى تطبيق أحكام القانون المذكور ، وتسرى عليهم جميعا أحكام قانون الكسب غير المشروع .
 ولا يجوز فى غير حالة التلبس بحناية أو جنحة تفتيش أى مقرر من مقر الحزب إلا بحضور أحد رؤساء النيابة العامة ، وإلا اعتبر التفتيش باطلا .
 ويجب على النيابة العامة إخطار رئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية بما اتخذ من إجراء بعقر الحزب خلال ثلثين ساعة من اتخاذها .

مادة ١٥ = (معدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩) لكل حزب حق إصدار صحيفة أو أكثر للتعبير عن آرائه وذلك دون التقيد بالحصول على الترخيص المشار إليه فى المادتين (١) ، (٢) من القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠ بشأن تنظيم الصحافة .
 ويكون رئيس الحزب مسئولا مع رئيس تحرير صحيفة الحزب عما ينشر فيها .

مادة ١٦ = (معدلة بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠) يخطر رئيس لجنة الأحزاب السياسية بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بأى قرار يصدره الحزب بتغيير رئيسه أو يحل الحزب أو اندماجه أو بأى تعديل فى نظامه الداخلى وذلك خلال عشرة أيام من تاريخ صدور القرار .

مادة ١٧ = (معدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩) يجوز لرئيس لجنة شئون الأحزاب السياسية - بعد موافقتها - أن يطلب من المحكمة الإدارية العليا بتشكيلها المنصوص عليه فى المادة (٨) الحكم بصفة مستعجلة بحل الحزب وتصفية أمواله وتحديد الجوة التى تقول إليها هذه الأموال وذلك إذا ثبت من تقرير المدعى العام الاشتراكى بعد التحقيق الذى يجريه ، تخلف أو زوال أى شرط من الشروط المنصوص عليها فى المادة (٤) من هذا القانون .

وعلى المحكمة تحديد جلسة لنظر هذا الطلب خلال السبعة أيام التالية لإعلان عريضته الى رئيس الحزب بمقره الرئيسى . وتفصل المحكمة في طلب الحل خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ الجلسة المذكورة .

ويجوز للجنة شئون الأحزاب السياسية لمقتضيات المصلحة القومية العليا وقف إصدار صحف الحزب أو نشاطه أو أى قرار أو تصرف مخالف اتخذه الحزب وذلك في الحالة المبينة في الفقرة الأولى من هذه المادة أو كان مترتباً على هذه المخالفة أو حالة ما إذا ثبت لدى اللجنة من تقرير المدعى العام الاشتراكى المشار إليه في الفقرة الأولى خروج أى حزب سياسى أو بعض قياداته أو أعضائه على المبادئ المنصوص عليها في المادتين (٢ أو ٤) من هذا القانون .

وعلى اللجنة أن تصدر قرار الوقف إذا ثبت لها على النحو السالف ذكره أن الحزب قد قبل في عضويته أى شخص ممن تنطبق عليهم أحكام المواد الثانية أو الثالثة أو الرابعة أو الخامسة أو السادسة من القانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٧٨ المشار إليه .

وينفذ قرار الإيقاف من تاريخ صدوره ويجب نشره في الجريدة الرسمية وفي إحدى الصحف اليومية واسعة الانتشار ، كما يعلن الى رئيس الحزب في مقر الحزب الرئيسى خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدوره بكتاب موصى عليه يعلم الوصول .

وتسرى بالنسبة للطعن في قرار الإيقاف الاجراءات والمواعيد والأحكام المنصوص عليها في الفقرتين الحادية عشرة والثانية عشرة من المادة (٨) من هذا القانون .

مادة ١٨ = (معدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٩) يشترط لمتنع الحزب واستمرار انتفاعه بالمزايا المنصوص عليها في المادتين (١٢) و (١٥) من هذا القانون أن تكون له عشرة مقاعد على الأقل في مجلس الشعب .

مادة ١٩ = (ملغاة بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠)

مادة ٢٠ = (ملغاة بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠)

مادة ١٩ = (معدلة بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠) تضع لجنة شئون الأحزاب السياسية القواعد المنظمة لاتصال الحزب بأى حزب أو تنظيم سياسى أجنبى وذلك بناء على ما يقترحه رئيس هذه اللجنة .

ولا يجوز لأى حزب التعاون أو التحالف مع أى حزب أو تنظيم سياسى أجنبى إلا طبقا للقواعد المشار إليها فى الفقرة السابقة .

الباب الثانى

العقوبات^(١)

مادة ٢٢ = (معدلة بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨١) . يعاقب بالسجن كل من أنشأ أو أسس أو نظم أو لدار أو مول على أية صورة على خلاف أحكام هذا القانون تنظيما حزبيا غير مشروع ولو كان مستترا تحت أى ستار دينى أو فى وصف جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أيا كانت التسمية أو الوصف الذى يطلق عليه .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة إذا كان التنظيم الحزبى غير المشروع معاديا لنظام المجتمع أو ذا طابع عسكرى أو شبه عسكرى أو أخذ طابع التدريبات العنيفة التى تهدف إلى الإعداد القتالى ، أو إذا ارتكبت الجريمة بناء على تخابر مع دولة أجنبية .

١ - صدر قرار وزير العدل رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٧٩ بأن تختص نيابة أمن الدولة العليا بالإضافة إلى اختصاصاتها المنصوص عليها فى قرار وزير العدل رقم ١٢٧٠ لسنة ١٩٧٢ بما يلى :

أولا: تحقيق ما يقع من الجرائم المنصوص عليها فى الباب الثانى من القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظم الأحزاب السياسية فى دائرة محافظتى القاهرة والجيزة ولها تحقيق ما يقع منها فى الجهات الأخرى ، وعلى أعضاء النيابة العامة فى هذه الجهات تحقيق تلك الجرائم فى دوائر اختصاصهم مع إخطار أمن الدولة العليا فور إبلاغهم بها .

ثانيا : التصرف فيما يقع فى كافة أنحاء جمهورية مصر العربية من الجرائم المشار إليها فى البند السابق .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة اذا ارتكبت الجريمة بمهارة على تخاير مع دولة معادية .

وتقضى المحكمة في جميع الاحوال عند الحكم بالإدانة بحل التنظيمات المذكورة وإغلاق امكنتها ومصادرة الاموال والامتعة والادوات والاوراق الخاصة بها او المدة لاستعمالها .

مادة ٢٣ = (معدلة بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨١) يعاقب بالحبس كل من انضم إلى تنظيم حزبي غير مشروع ولو كان مستقرا تحت أى ستار ديني أو في وصف جمعية أو هيئة أو منظمة أو جماعة أيا كانت التسمية أو الوصف الذى يطلق على هذا التنظيم .

وتكون العقوبة السجن إذا كان للتنظيم المذكور في الفقرة السابقة معاديا لنظام المجتمع أو ذا طابع عسكري أو شبه عسكري أو اخذ طابع التدريبات العنيفة التى تهدف إلى الإعداد القتالى ، أو إذا كان التنظيم قد نشأ بالتخاير مع دولة أجنبية وكان الجانى يعلم بذلك .

وتكون العقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة إذا كان التنظيم المذكور نشأ بالتخاير مع دولة معادية وكان الجانى يعلم بذلك .

مادة ٢٤ = يعفى من العقوبة كل من يادر بإبلاغ السلطة المختصة عن وجود أى من التنظيمات المشار إليها في المادتين السابقتين وذلك إذا تم الإبلاغ قبل بدء التحقيق .

ويجوز للمحكمة الإعفاء من العقوبة إذا تم الإبلاغ بعد بدء التحقيق وساعد في الكشف عن مرتكبى الجريمة الآخرين .

مادة ٢٥ = يعاقب بالحبس كل مسئول في حزب سياسى أو أى من أعضائه أو من العاملين به قبل أو تسلم مباشرة أو بالواسطة مالا أو حصل على ميزة أو منفعة بغير وجه حق من شخص اعتبارى مصرى لممارسة أى نشاط يتعلق بالحزب . وتكون العقوبة السجن إذا كان المال أو الميزة أو المنفعة من أجنبى أو من أية جهة أجنبية .

وتقضى المحكمة في جميع الاحوال بمصادرة كل مال يكون متحصلا من الجريمة .

مادة ٣٦ - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المادة (٤) أو الفقرة الثانية من المادة (٩) - أو الفقرة الأولى أو الثانية من المادة (١٢) أو الفقرة الثانية من المادة (٢١) من هذا القانون .

مادة ٣٧ - لا تخل أحكام هذا القانون بأية عقوبة لشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر .

الباب الثالث

أحكام ختامية ووقفية

مادة ٢٨ - استثناء من أحكام المادة (٧) يشترط لتأسيس أى حزب سياسى من تاريخ العمل بهذا القانون وحتى بداية الدور الأخير من الفصل التشريعى الحالى لمجلس الشعب ، أن يكون من بين مؤسسيه عشرون عضوا على الأقل من أعضاء هذا المجلس .

مادة ٢٩ - فيما عدا ما يصدر بتحديد وتنظيمه قرار من اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون تلغى أمانات وتنظيمات ولجان ومؤتمرات الاتحاد المذكور .

مادة ٣٠ - تستمر قائمة التنظيمات السياسية الثلاثة الحالية وهى :

(١) حزب مصر العربى الاشتراكى .

(٢) حزب الأحرار الاشتراكيين .

(٣) حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى .

وتتمتع بالشخصية الاعتبارية وتمارس نشاطها السياسى كأحزاب طبقا لأحكام هذا القانون وعليها أن تخطر أمين اللجنة المركزية والوزير المختص بالتنظيمات الشعبية والسياسية بالأوراق والمستندات المتعلقة بتأسيسها خلال ثلاثين يوما من تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ٣١ - يحدد بقرار من أمين اللجنة المركزية طبقا للقواعد التى تضعها اللجنة ما يؤول إلى الأحزاب المشكلة طبقا لأحكام هذا القانون من أموال هذا الاتحاد خلال ستين يوما من تاريخ العمل به .

ويجوز بقرار من أمين اللجنة المركزية التتول عن حق ليجلو الأماكن التي يستغلها الاتحاد المذكور إلى أى من الأحزاب المشار إليها أو إلى إحدى وحدات الجهاز الإدارى للدولة أو إحدى الهيئات العامة أو إلى غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة وطبقا للقواعد التى تضعها اللجنة المركزية .

وتحل الجهة التى يصدر القرار بالتنازل إليها طبقا لأحكام الفقرة السابقة بقوة القانون محل الاتحاد المذكور .

مادة ٣٢ = تلغى المادتان (٢ ، ٦) من المرسوم بقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن حل الأحزاب السياسية ولا يجوز استئنافا إلى أحكام هذا القانون إعادة تكوين الأحزاب التى خضعت للمرسوم بقانون المشار اليه أو الأحزاب التى تتعارض مقوماتها مع مبادئ ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، ١٥ مايو سنة ١٩٧١ .

وتلغى المواد الثانية والثالثة والتاسعة من القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٧٢ بشأن حماية الوحدة الوطنية والمادة ٢ من القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بشأن حماية الوطن والمواطن .

كما يلغى حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٣٣ = ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .
يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،
صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ رجب سنة ١٣٩٧ (٢ يولية سنة ١٩٧٧) .

التصريحات التشريعية للوضوح

م	النص المقترح	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التصريحات التشريعية للوضوح

م	النص المقترح	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

أحوال شخصية

أحوال شخصية

الفصل الأول - التشريعات الإجرائية

الفصل الثاني - تشريعات الزواج والطلاق

الفروع الأول - بالنسبة للمسلمين

الفروع الثاني - بالنسبة لغير المسلمين

الفصل الثالث - تشريعات الولاية على المال

الفصل الرابع - تشريعات الوصية

الفصل الخامس - تشريعات المواريث

الفصل الأول التشريعات الإجرائية

المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها^(١)

بعد الاطلاع على امرنا رقم ٧٠ لسنة ١٩٣٠ .
وعلى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها الصادر بها
الامر العالى المؤرخ فى ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣١٤ (٢٧ مايو سنة ١٨٩٧) .
وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية وموافقة رأى مجلس الوزراء .
رسمنا بما هو ات :

مادة ١ - يستعاض عن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة
بها الصادر بها الامر العالى المؤرخ فى ٢٥ ذى الحجة سنة ١٣١٤ (٢٧ مايو
سنة ١٨٩٧) والقوانين المعدلة المعدلة لها بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية
والاجراءات المتعلقة بها المرافقة بهذا القانون .

مادة ٢ - على وزير الحقانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد خمسة عشر
يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

١ - الوقائع المصرية - للعدد ٥٢ - غر عدى - الصادر فى ١٩٣١/٥/٢٠ .

الكتاب الأول

في ترتيب المحاكم الشرعية وتشكيلها

الباب الأول

في ترتيب المحاكم الشرعية

مادة ١ - (ألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) .

الباب الثاني

في تشكيل المحاكم الشرعية

المادتان ١ و ٢ - (ألغيتا بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) .

الباب الثالث

في تحديد دوائر اختصاص المحاكم الشرعية

مادة ٤ - (ألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥)

الكتاب الثاني

في اختصاص المحاكم الشرعية

الباب الأول

في اختصاص المحاكم الجزئية

مادة ٥ - تختص المحاكم الشرعية الجزئية بالحكم النهائي في المنازعات في
المواد الآتية :

تفقة الزوجة ونفقة الصغير بجميع أنواعها إذا لم يزد ما يطلب الحكم به في كل نوع على مائة قرش في الشهر أو لم يحكم بأكثر من ذلك إن كان الطلب غير معين . وكل ذلك بشرط ألا يزيد مجموع ما يحكم أو يطلب الحكم به للزوجة أو للصغير على ثلثمائة قرش في الشهر .

التفقة عن مدة سابقة على رفع الدعوى إذا لم يزد مجموع ما يطلب على ألفي قرش أو لم يحكم بأكثر من ذلك إن كان الطلب غير معين .

المهر والجهاز إذا كان ما يستحقه الطالب لا يزيد على ألفي قرش وكانت قيمة المهر أو الجهاز لا تزيد على عشرة آلاف قرش .

الصلح بين الخصمين أمام المحكمة قيميا يجوز شرعا .

التوكيل فيه فيما ذكر من أحد الخصمين .

وذلك كله إذا لم يكن هناك نزاع في سبب الحق المدعى به (١) .

١ - قضت محكمة النقض بأن الذي يتبين من مقارنة نصوص المواد ١٥٥ و ١٥٦ و ١٥٧ من القانون المدني بالمادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية وبالمواد ٥ و ٦ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وبالمادة ٢١ من الأمر العالي الصادر في أول مارس سنة ١٩٠٢ الخاص بمجلس مل طائفة الانجليين الوطنيين وبالمادة ١٦ من الأمر العالي الصادر في ١٤ مايو سنة ١٨٨٢ تصديقا على لائحة ترتيب واختصاصات مجلس الاقباط الأرثوذكس العمومي وبالمادة ١٦ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٠٥ بشأن الأرمن الكاثوليك - الذي يتبين من مقارنة هذه النصوص بعضها بالبعض هو أن الفصل في ترتيب وتقدير نفقة الزوجة والتفقة بين الأصول والفروع وبين ذوى الأرحام الذين يرث بعضهم بعضا يكون من اختصاص جهات الأحوال الشخصية على حسب ما يتسع له قانون كل جهة من هذه الجهات . أما من عدا هؤلاء ممن يتناولهم نص المادتين ١٥٥ و ١٥٦ من القانون المدني فيكون الفصل في أمر التفقة بينهم من اختصاص المحاكم الأهلية وذلك امتلا لنص هاتين المادتين مع المادة ١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الأهلية . فإذا رفعت دعوى نفقة من زوجة ملية على زوجها أو والد زوجها لدى المحاكم الأهلية ، وادعى الزوج أنه غير ملزم بإداء نفقة لزوجته لتفوزها . وحصلت محكمة الاستئناف من فهم الواقع في الدعوى أن هذا الادعاء غير جدي وقضت بالزلم الزوج ووالده بإداء النفقة ، ثم طعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ، وقصرا طعنهما عليه من حيث قضائهما بالاختصاص فقط ،

مادة ٦ - تخفيض المحاكم المذكورة بالحكم الابتدائي في المنازعات في المواد الآتية :

حق الحضنة والحفظ .
انتقال الحضنة بالصغير الى بلد آخر .
نفقة الزوجة ونفقة الصغير بجميع أنواعهما اذا زاد ما يطلب الحكم به في كل نوع على النصاب المبين في المادة السابقة أو حكم بإكثر من ذلك .
الزيادة في نفقة الزوجة أو الصغير اذا كان مجموع الزائد والاصل أكثر من مائة قرش في كل نوع أو أكثر من ثلثمائة قرش في مجموع الطلبات .

فإن هذا الحكم يكون من جهة قضائه بالنفقة على الزوج قد اخطأ في تطبيق القانون ، لخروج ذلك عن اختصاصه . أمّا من جهة قضائه بها على والد الزوج فإنه صحيح قانوناً ، إذ حق الزوجة في النفقة على والد زوجها مستمد في هذه الصورة من نص المادة ١٥٦ مدني لا من قواعد الأحوال الشخصية ولا من قوانين المجالس المالية . (نقض مدني ١٩٢٣/١١/٢٠ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني - فقرة ٦٥٢) . كما ذهبت محكمة النقض إلى أن الدوطة ليست ركناً من أركان الزواج ولا شرطاً من شروطه ، إذ الزواج يتم صحيحاً بدونها ، وإذا تعهدت الزوجة أو أحد من أهلها بدوطة ، للزوج فلا يترتب على الامتناع عن دفعها اليه فسخ الزواج بل يكون له فقط حق المطالبة بها على أساس أن التعهد بها يتولد عنه نزاع مدني . فالنزاع المتعلق بالدوطة هو نزاع بعيد عن المساس بعقد الزواج وما هو متعلق بالزواج ، ومن ثم فهو من اختصاص المحاكم المدنية . (نقض مدني ١٩٤٢/٥/٢٧ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني - فقرة ٦٦١) كما ذهبت إلى أنه إذ كان المبلغ المحكوم به من المحكمة للشرعية على الزوج برده لزوجته ووالدها إنما هو مبلغ حصل الاتفاق على اعداد الجهاز به ، أي أنه ثمن لجهاز لم يتم شراؤه ، فالنزاع على هذا المبلغ - ولو كان بعضه في الأصل مقدم الصداق - هو نزاع مالي صرف مما تختص به المحاكم المدنية ، لا نزاع على مسألة من مسائل الأحوال الشخصية المختصة بها المحاكم الشرعية . وإذ لك يكن الحكم الصادر من المحكمة المدنية بوقف تنفيذ حكم المحكمة الشرعية لخروجها فيه عن ولايتها ، غير مخالف للقانون . (نقض مدني ١٩٤٩/٣/١٧ موسوعتنا الذهبية - فقرة ٦٦٥) كما ذهبت إلى أن : الدعاوى التي كانت من إختصاص المحاكم الشرعية قبل إلغائها سنة ١٩٥٥ تخضع للإجراءات المنصوص عليها في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية (الطعن رقم ٦١ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨٠/٤/٩) .

الثقة عن مدة سابقة على رفع الدعوى إذا زاد مجموع ما طلب أو حكم به على ألف قرش .

الثقات بين الأقارب .

المهر والجهاز إذا زاد المستحق للطالب على ألفي قرش أو كانت قيمة المهر والجهاز زائدة على عشرة آلاف قرش .

دعوى الإرث بجميع أسبابه في التركات التي لا تزيد على عشرين ألف قرش .

دعوى النسب في غير الوقف (١) (٢) .

الزواج والمواد المتعلقة بالزوجية غير ما سبق .

الطلاق والخلع والمباراة (٣) .

الفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها الشرعية (٤) .

التوكيل فيما ذكر من أحد الخصمين .

وتكون أحكام النفقات المذكورة في المادة نافذة مؤقتا ولو مع حصول المعارضة أو الاستئناف .

١ - قضت محكمة النقض أنه : طبقا للمادة الثامنة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية أصبحت دعاوى النسب في غير الوقف والطلاق والخلع والمباراة والفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها من اختصاص المحاكم الابتدائية بعد أن كانت وفقا للمادة السادسة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من اختصاص المحاكم الجزئية . (نقض مدني ١٩٦٦/٢/٣٠ مدونتنا في القوانين الخاصة - الجزء الأول الموضوع رقم ١ فقرة ٢/٢٢) كما ذهبت محكمة النقض إلى أن : المحاكم المدنية ممنوعة من النظر في المسائل المالية المترتبة على روابط الأحوال الشخصية من مهر أو نفقة أو بطل خلع إلا إذا كانت تلك المسائل ثابتة أصلا ومقدارا من جهة الاختصاص الأصلية وكانت مرفوعة إليها للنظر في المطالبة المدنية فقط . أما إذا كانت المسألة المتنازع عليها مما يتوقف على حلها تعيين مدى إلزام أحد الزوجين بحق مالي فيوقف الفصل فيها حتى تحصل فيها جهة الأحوال الشخصية المختصة . (نقض مدني ١٩٣٧/١٠/٢٨ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني - فقرة ٦٥٦) .

٢ - أصبح الاختصاص بنظر قضايا هذه الموضوعات للمحكمة الابتدائية طبقا للمادة ٨ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ .

مادة ٧ - تختص المحاكم الشرعية الجزئية في سيوه والعريش والقصر والواحات الثلاث بالحكم في جميع المواد المنصوص عليها في المادتين السابقتين وفي جميع المواد الشرعية الأخرى التي هي من اختصاص المحاكم الابتدائية كما هو مبين في المادة الثامنة الآتية ، ويكون حكمها في جميع ما ذكر غير قابل للطعن الا بطريق المعارضة في الأحوال المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الرابع من هذه اللائحة .

الباب الثالث

في اختصاص المحاكم الابتدائية الشرعية

مادة ٨ - تختص المحاكم الابتدائية الشرعية بالحكم الابتدائي في المنازعات في المواد الشرعية التي ليست من اختصاص المحاكم الجزئية بمقتضى نص المادتين الخامسة والسادسة .

وتختص بالحكم النهائي في قضايا الاستئناف الذي يرفع إليها في الأحكام الابتدائية الصادرة من المحاكم الجزئية طبقا للمادة السادسة .

ويكون قرارها في تصرفات الأوقاف نهائيا فيما يأتى :

(١) الاذن بالخصومة .

(ب) طلب الاستدانة اذا كان المبلغ المطلوب استدانت لايزيد على مائتى جنيه

مصرى .

(جـ) طلبات الاستدانة وبيع العقار الموقوف لسداد دين والتحكيم والتأجير لمدة طويلة وتغيير المعالم اذا كانت قيمة العين الواقع عليها التصرف لاتزيد على مائتى جنيه مصرى .

ويكون قرارها ابتدائيا قابلا للاستئناف فيما عدا ذلك .

وتقدر قيمة الاعيان الموقوفة على حسب القواعد المقررة في المواد ٢٣ و ٢٤

و ٢٥ من لائحة الرسوم المعمول بها أمام المحاكم الشرعية والصادر بها القانون

رقم ٤ المؤرخ في ٢٨ مارس سنة ١٩٠٩ (١)

١ - قضت محكمة النقض بأنه : ان كان المعلن عليه الأول قد رفع دعواه طالبا اثبات وفاة

الباب الثالث

في اختصاص المحكمة العليا

مادة ٩ - تختص المحكمة العليا الشرعية بالفصل في قضايا الاستئناف التي ترفع إليها في الأحكام والتصرفات في الأوقاف الصادرة بصفة ابتدائية من المحاكم الشرعية الابتدائية .

الباب الرابع

في الاستئناف

مادة ١٠ - يجوز الاستئناف أمام المحاكم الشرعية الابتدائية في الأحكام الابتدائية الصادرة من المحاكم الجزئية التابعة لها مع ملاحظة نص المادة السابعة .

ويجوز الاستئناف في الأحكام والتصرفات في الأوقاف الصادرة بصفة ابتدائية من المحاكم الشرعية الابتدائية أمام المحكمة العليا .

والده وأنه الوارث الوحيد له ويستحق جميع تركته التي حددها بأنها أطيان زراعية ومحل تجارى قدر قيمتها بمبلغ عشرين ألف جنيه وكان الثابت أن الطاعنين أسسوا الدفع بعدم الاختصاص لا على إنكار وجود هذه التركة المخلفة عن المورث وإنما على أساس أنه قد تصرف فيها قبل وفاته إلى زوجته المسيحية وأحد أولاده منها ، الأمر الذى ينكره المطعون عليه الأول مدعى ضرورة التصرفين ، وكان للتحقق من صحة هذا الدفع الأخير يخرج عن نطاق الدعوى الثالثة أخذاً بأنها دعوى وفاة ووراث يقصد بها اثبات صفة المدعى ، وليست نزاعاً مدنياً ، ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تقدير قيمة الدعوى بأكثر من مائتى ألف قرش ، وهو ما يجعل الاختصاص معقوداً للمحكمة الابتدائية وفق المادتين ٨/٦ ، ٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ورتب على ذلك قضاءه برفض الدفع بعدم الاختصاص فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(نقض مدنى ١٩٧٤/٤/١٠ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثانى - فقرة ٦٦) .

الكتاب الثالث

في انتخاب القضاة الشرعيين وتعيينهم وندبهم وتاديبيهم

الباب الأول

في انتخاب القضاة الشرعيين وتعيينهم

المواد ١١ - ١٢ (الغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥)

الباب الثاني

في ندب القضاة الشرعيين

المادتان ١٣ و ١٤ (الغيتا بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) .

الباب الثالث

احكام عمومية

المواد من ١٥ - ١٩ (الغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) .

الباب الرابع

في اختصاص المحاكم بالنسبة لحل الإقامة ومحل العقار

مادة ٢٠ - محل الإقامة هو البلد الذي يقطنه الشخص على وجه يعتبر مقيماً

فيه عادة ^(١) .

١ - قضت محكمة النقض بأن : المواطن الأصل طبقاً للرأى السائد في فقه الشريعة

الإسلامية هو مواطن الشخص في بلده أو في بلدة أخرى اتخذها داراً توطن فيها مع أهله

وولده وليس في قصده الإرتحال عنها وإن هذا المواطن يحتمل التعدد ولا يفتقر بموطن

مادة ٢١ - ترفع الدعوى أمام المحكمة التى فى دائرتها محل إقامة المدعى عليه فان لم يكن له محل إقامة كالرحل رقت الدعوى أمام المحكمة التى فى دائرتها محل إقامة المدعى .

مادة ٢٢ - اذا لم يكن للمدعى ولا للمدعى عليه محل إقامة فالدعوى ترفع أمام المحكمة التى فى دائرتها محل وجود المدعى عليه وقت الاعلان فان لم يكن للمدعى عليه محل وجود بالقطر المصرى فالدعوى ترفع أمام المحكمة التى بدائرتها محل وجود المدعى وقت الاعلان .

مادة ٢٣ - اذا تعدد المدعى عليهم وكان الحكم على أحدهم حكماً على الباقي فللمدعى الخيار فى رفع الدعوى أمام المحكمة التى يكون فى دائرتها محل إقامة أحدهم . فان لم يكن لواحد منهم محل إقامة ترفع الدعوى أمام المحكمة التى بدائرتها محل وجودهم أو وجود أحدهم وقت اعلانها فان لم يكن لأحد منهم محل وجود أيضاً فأمام محكمة المدعى كذلك .

مادة ٢٤ - ترفع الدعوى أمام المحكمة التى بدائرتها محل إقامة المدعى أو المدعى عليه اذا كانت من الزوجة أو الام أو الحاضنة فى المواد الآتية :

الحضانة .

انتقال الحاضنة بالصغير الى ولد آخر .

أجرة الحضانة والرضيعة والتنفقات وأجرة المسكن .

المهر .

الجهاز .

التوكيل فى أمور الزوجية .

الزواج والمواد المتعلقة بالزوجية غير ماسبق .

الطلاق والخلع والمباراة .

الفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها الشرعية .

المسكن وهو ما يستشهد به المشرع حين نص فى المادة ٢٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن (محل الإقامة هو البلد الذى يقطنه الشخص على وجه يعتبر مقيماً فيه عادة) (نقضى مدنى ١٢/٢٢ - ١٩٨٠ - لطنن رقم ٤٥ لسنة ٤٨ ق) .

مادة ٢٥ - ترفع الدعاوى في مواد اثبات الوراثة والايصاء والوصية أمام المحكمة التي في دائرتها أعيان التركة كلها أو بعضها الأكبر قيمة أو أمام المحكمة التي في دائرتها محل إقامة المدعى عليه .

مادة ٢٦ - ترفع دعوى الوقف والاستحقاق فيه بجميع أسبابه ودعوى اثبات النظر عليه كذلك أو غير ذلك مما يتعلق بشئون الوقف أمام المحكمة التي بدائرتها أعيان الوقف كلها أو بعضها الأكبر قيمة أو أمام المحكمة التي بدائرتها محل إقامة المدعى عليه ^(١) .

مادة ٢٧ - التصرف في الاوقاف من عزل وإقامة ناظر وضم ناظر الى آخر واستبدال وأذن بعمارة أو تاجير أو استئذنة أو خصومة وغير ذلك يكون من خصائص هيئة تصرفات المحكمة التي تكون في دائرتها أعيان الوقف كلها أو بعضها الأكبر قيمة أو أمام المحكمة التي بدائرتها محل توطن الناظر ^(٢) .

١ - قضت محكمة النقض بأن : الوقف له حكمان : حكم من حيث أنه نظام قائم له شخصية قانونية ، وحكم من حيث علاقاته الحقوقية بالغير . فأما ماهيته وكيانه وأركانه وشروطه والولاية عليه ونظيره ومدى سلطاته في التحدث عنه والتصرف في شئونه وما إلى ذلك مما يخص نظام الوقف فهو على حاله خاضع لحكم الشريعة الإسلامية ، وقد أفن الشارع بعض أحكامه بلانحة لترتيب المحاكم الشرعية وأخيراً بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٦ فعمل المحاكم الأهلية أعمال موجب ذلك عند الاقتضاء فيما يعترضها من مسائله ، أما العلاقات الحقوقية بين الوقف والغير فهي خاضعة لحكم القانون المدني . (نقض مدني ١٩٤٧/١/٢٢ موسوعتنا الذهبية - الجزء السادس - فقرة ١٢٩٠) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه : إذا كان النزاع أمام المحكمة الشرعية هو هل صدر الوقف من الواقف بإشهاد شرعي صحيح يمكن أن يعتبر عند الإنكار مؤيداً لسماع الدعوى به أم لا ، وانصلت المحكمة في هذا النزاع لقضية بأن حجة الوقف المقدمة قد إستوفت جميع العناصر التي تجعلها مؤيدة لسماع الدعوى بالوقف وإثباتها فخصاؤها لا يحوز قوة الأمر المقضي إلا بالنسبة إلى هذه المسألة الشكلية دون غيرها ، وإن فلا تناقض بين الحكم القاضي بذلك وبين الحكم الصادر من المحكمة المدنية بثبوت ملكية الوقف لمقدار من الأهلين أقل من الوارد في حجة الوقف . (نقض مدني ١٩٤٦/٥/٢٢ موسوعتنا

مادة ٢٨ - الاذن بالخصومة فيغير الاوقاف بجميع مقتضياته الشرعية من اختصاص رؤساء المحاكم والقضاة الجزئيين في دائرة اختصاصهم وكذا تزويج من لا ولي له من الايتام وغيرهم .
المواد من ٢٩ = ٣٩ = (الفيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) :

الكتاب الرابع

في الاعلانات وقيد الدعاوى وتقديم المستندات
والمرافعات والادلة والاحكام وطرق الطعن فيها

الباب الأول

في الاعلانات وقيد الدعاوى وتقديم المستندات

الذهبية - الجزء السادس - فقرة ١٢٢٧) كما قضت بأنه : وحيث أنه وإن كانت لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون ١٩٣١/٧٨ تنص بالمادة ٢٦ على أن « دعوى الوقف والاستحقاق فيه بجميع أسبابه ودعوى إثبات النظر عليه وغير ذلك مما يتعلق بشئون الوقف ترفع أمام محكمة ... » وبالمادة ٢٧ على أن التصرف في الأوقاف من عزل إقامة ناظر وضم ناظر إلى آخر واستبدال وإلتن بعمارة أو تأجير أو إستدانة أو بخصومة وغير ذلك يكون من إختصاص هيئة التصرفات » مما يفيد توزيع الاختصاص بين المحكمة القضائية وهيئة التصرفات بحيث لا تختص هيئة التصرفات إلا بالإجراءات والتدابير المتعلقة بالتصرف في الوقف والولاية عليه وفرض الانصبة الثابتة أصلاً ومقداراً ، إلا أنه لا يتبادى من ذلك أنه كلما أثير نزاع بشأن أصل الاستحقاق أو مقداره إمتنع على هيئة التصرفات تقدير ما إذا كان هذا النزاع جدياً فيستلزم الوقف أو غير جدي فتقضى النظر عنه وتستمر في نظر المادة المطروحة أمامها . (نقض مدنى ١٩/٥/١٩٦٠ - مجموعة المكتب الفنى ١١ ص ٤١٢) .

الفصل الأول

في إعلانات الدعوى

في الإعلانات على وجه العموم

المواد من ٢٢ = ٤٧ - (ألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٤٥) .

الفصل الثاني

(المواد من ٤٨ الى ٥١ ملغاة)

مادة ٥٢ = ميعاد الحضور يكون على الأقل ثلاثة أيام في القضايا الجزئية وستة أيام في القضايا الكلية وفي القضايا المستأنفة ، وذلك غير يوم تسليم الصورة ويوم الحضور .
ويجوز تنقيص الميعاد في حالة الضرورة بأمر من القاضي الجزئى أو رئيس المحكمة .

(المواد من ٥٢ الى ٥٧ ملغاة)

الفصل الثالث

في قيد الدعوى

(المواد من ٥٨ الى ٦٢ ملغاة)

الفصل الرابع

في إيداع المستندات والإطلاع عليها

(المواد من ٦٣ الى ٧٠ ملغاة)

الباب الثاني

في المرافعات

الفصل الأول

في الجلسات

(المواد من ٧١ الى ٧٣ ملغاة)

الفصل الثاني

في حضور الخصوم أو وكلائهم
(المواد من ٧٤ الى ٨١ ملغاة)

الفصل الثالث

في سماع الدعوى
(المواد من ٨٢ الى ٩٧ ملغاة)

مادة ٩٨ - لا تسمع عند الإنكار دعوى الوصية أو الإيصاء أو الرجوع عنها أو العتق أو الإقرار بواحد منها. وكذلك الإقرار بالنسب أو الشهادة على الإقرار به بعد وفاة الموصى أو المعتق أو المورث في الحوادث السابقة حتى سنة ألف وتسعمائة وأحدى عشرة الأفرنجية إلا إذا وجدت أوراق خالية من شبهة التصنع تدل على صحة الدعوى .
وأما الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة وأحدى عشرة الأفرنجية فلا تسمع فيها دعوى ما ذكر بعد وفاة الموصى أو المعتق أو المورث إلا إذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها امضاءه كذلك تدل على ما ذكر. ^(١)(٢)

١ - نصت المادة الثانية فقرة ٢، ٢ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ على ماياتي :
« ولا تسمع عند الإنكار دعوى الوصية أو الرجوع القولي عنها بعد وفاة الموصى في الحوادث السابقة على سنة ألف وتسعمائة وأحدى عشرة الأفرنجية إلا إذا وجدت أوراق خالية من شبهة التصنع تدل على صحة الدعوى . وأما الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة وأحدى عشرة الأفرنجية فلا تسمع فيها دعوى ما ذكر بعد وفاة الموصى إلا إذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها امضاءه كذلك ، تدل على ما ذكر أو كانت ورقة الوصية أو الرجوع عنها مصدقا على توقيع الموصى عليها . »

٢ - قضت محكمة النقض بأنه : إذ كان الواقع في الدعوى أن الطاعة « وزارة الأوقاف » قد اشبهت في ١٠ من يونيو سنة ١٩٣٧ بوقف العقارات التي كان مورث المخطوعين عليهما قد أوصى بوقفها بالوصية المؤرخة في ٢٠ من مايو سنة ١٩٣٠ ثم أعطت الطاعة الورثة بإنداز كلفتهم فيه بتسليمها الأعلى المذكورة لاستغلالها وتسويق ريعها في الشئون التي

مادة ٩٩ - (معلة بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٥١) لا تسمع عند الانكار دعوى الزوجية أو الطلاق أو الإقرار بهما بعد وفاة أحد الزوجين في الحوادث السابقة على سنة ١٩١١ أفرنكية سواء أكانت مقامة من أحد الزوجين أم من غيره إلا إذا كانت مؤيدة بأوراق خالية من شبهة التزوير تدل على صحتها .

اشتملت عليها الوصية فرجع أحد الورثة دعوى على الطاعة أمام المحكمة الشرعية طلب فيها الحكم عليها ببطلان إشهد الوقف الصادر منها ويعتبرها من التعرض له في العقارات المذكورة في صحتها فدفعت الطاعة الدعوى بعدم السماح لعدم وجود أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتولى وتحمل إمضاءه تدل على رجوعه عن الوصية ورد الوارث أن دعوى الأفعال لا يتوقف شيء منها على مسوغ كتابي وأن رجوع الموصي في الوصية كان رجوعاً فعلياً فهو بخلاف الرجوع القولي لا يشترط فيه ذلك - إلا أن المحكمة الشرعية قضت ابتدائياً واستثنائياً بقبول دفع الطاعة وعدم سماح الدعوى دون أن تتطرق إلى اسماعها ، فإنه وإن كان حكماً ما إنتهى إليه القضاء الشرعي بدرجتيه في الدعوى المذكورة من مجرد عدم سماعها تأسيساً على عدم قبول المسوغ إلا أنه لا يتضمن قضاء في موضوع النزاع فليس له بهذه المثابة غير حجية قاصرة على المدعى ومولوته بخلوها من مسوغ السماح . (نقض مدنى ١٩٥٩/٢/٥ موسوعتنا الذهبية - الجزء التاسع - فقرة ١٠٤٩) كما ذهبت إلى أن : مؤدى نص المادة الثانية من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ أن المشرع فرق بين إنعقاد الوصية وبين شرط سماح الدعوى بها ، فاعتبرها تصرفاً ينشأ بإرادة منفردة ، تتعقد بتحقيق وجود ما يدل على إرادة الشخص لتصرف أو إلزام معين يترتب عليه تحمل تركته بعد وفاته بحق من الحقوق - ولا يشترط في الإيجاب الفاظ مخصوصة بل يصح بكل ما يفصح عنه ، سواء كانت صيغته بالعبارة الملوطة أو بالكتابة أو بالإشارة الدالة عليه . وما شرعه النص من وجوب أن تتخذ الوصية الواقعة بعد سنة ١٩١١ شكلاً معيناً بأن تحرر بها ورقة عرفية مكتوبة كلها بخط الموصي وموقع عليها بإمضاءه ، مطلوب لجواز سماح الدعوى بالوصية عند الإنكار ، وليس ركناً في الوصية ولا صلة له بانعقادها . (نقض مدنى ١٩٧٩/٢/٢١ المرجع السابق فقرة ١٠٦٤) كما ذهبت محكمة النقض إلى أنه : إذ كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المطعون عليها قدمت شهادة مورث الطاعة وطلبت التصديق على توقيعها على محرر موضوعه إقرار منه بأنه يوصي بعد وفاته بثلاث تركته من منقول وعقار إلى بنت شقيقة المطعون عليها وأنه وقع بإمضاءه في نهاية ما أثبت بالدفتر عن موضوع المحرر بالاضافة إلى توقيع شاهدين ، فإن هذه الشهادة ، وهي ورقة رسمية لم تنازع الطاعة في مطابقتها للأصل تصلح مسوغاً لسماح الدعوى بها . لما كان

ومع ذلك يجوز سماع دعوى الزوجية أو الإنكار بها المقامة من أحد الزوجين في الحوادث السابقة على سنة ألف وثمانمائة وسبع وتسعين فقط بشهادة الشهود ويشترط أن تكون الزوجية معروفة بالمشهرة العامة .

ولا يجوز سماع دعوى ما ذكر كله من أحد الزوجين أو من غيره في الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة وأحدى عشرة الألفية إلا إذا كانت ثابتة بأوراق رسمية أو مكتوبة كلها بخط المتولى وعليها امضاءه كذلك .

ما تقدم وكان القانون لم يشترط لإعتقاد الوصية أن يصدر بها إشهاد رسمي من الموصي وإنما اعتبر الكتابة من صيغ الوصية مساوياً بين أن تكون بخط الموصي أو خط سواه ، وكانت الشهادة الرسمية المشار إليها والصفة الواردة بها تظهر إرادة الموصي وتبين مقصوده منها وتوضح الموصي إليه والموصي به وقدره ، فإن الحكم إذ خلص إلى أنها كما تكفى مسوغاً لسماع الدعوى تقوم سنداً أيضاً على صحة صدور الوصية فإنه لا يكون قد خالف القانون . (نقض مدني ١٩٧٩/٣/٢١ المرجع السابق فقرة ١٠٦٦) وقضت بأن النص في المادة ٩٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والمادة ٢/١ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ على أنه « لا تسمع عند الإنكار دعوى الوصية أو الرجوع عنها بعد وفاة الموصي في الحوادث الواقعة منذ سنة ١٩١١ إلا إذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتولى وعليها امضاءه كذلك تدل على ما ذكر » مؤداه أن الوصية إذا كانت غير منكورة سمعت الدعوى بها . والإنكار الذي عناه الشارع هو الإنكار المطلق سواء في مجلس القضاء أو قبل قيام الخصومة . فإذا أقر المدعي عليه بالوصية بكتابة عليها امضاءه أو أمام قاض في مجلس قضاء قبل رفع الدعوى إنتفى الإنكار وتعين صماعها . (نقض مدني ١٩٧٠/١/٨ المرجع السابق فقرة ١٠٧١) كما ذهبت إلى أن : الوصية وفقاً للفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ « تتمتع بالعبارة أو بالكتابة ، فإذا كان الموصي عاجزاً عنهما إنتقلت الوصية بإشارته المهمة » . أما الكتابة المنصوص عليها في الفترتين الثانية والثالثة من هذه المادة ، فهي مطلوبة لجواز سماع الدعوى بالوصية عند الإنكار ، وليست وكفاً فيها ، فلو أقر الورثة بالوصية ، أو وجهت إليهم اليمين فنكلوا ، سمعت الدعوى ونقض بالوصية (نقض مدني ١٩٧٢/١١/٢١ المرجع السابق فقرة ١٠٦٩) كما ذهبت محكمة النقض إلى أنه وإن كانت الشريعة الإسلامية لا تعترف بالتقديم المكسب أو المسقط وتقضي ببقاء الحق لأصلحيه مهما طاق به الزمن إلا أنه إعمالاً لقاعدة تخصيص القضاء بالزمان والمكان شرع نفع سماع الدعوى بالحق الذي مضى عليه المدعى . وعدم السماع ليس مبنياً على بطلان الحق وإنما هو

- ولا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت مثبتة بوثيقة زواج رسمية في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٢١ .
- ولا تسمع دعوى الزوجية إذا كانت سن الزوجة تقل عن ست عشرة سنة هجرية أو كانت سن الزوج تقل عن ثمانى عشرة سنة هجرية إلا بأمر منا .
- ولا تسمع دعوى النفقة عن مدة ماضية لأكثر من ثلاث سنوات نهايتها تاريخ رفع الدعوى .
- ولا تسمع دعوى الطلاق من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق^(١)

مجرد نهى للقضاة عند سماعها قصد به قطع التزوير والحيل . ولما كان المنع من السماع في هذه الصورة لا اثر له على أصل الحق ولا يتصل بموضوعه وإنما يقتصر حكمه على مجرد سماع الدعوى أو عدم سماعها فإنه لا يكون في هذا المجال محل لإعمال قواعد التقادم الواردة بالقانون المدنى - ومتى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأعمل تلك القواعد فإنه يكون مخالفاً للقانون (نقض مدنى ١٩٦١/٣/٣٠ مدونتنا في القوانين الخاصة - الجزء الأول الموضوع رقم ١ فقرة ٢/٧) .

١ - قضت محكمة النقض بأن : مؤدى نص الفقرة السابعة من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن دعوى الطلاق لا تسمع من أحد الزوجين غير المسلمين على الآخر إلا إذا كانا يدينان بوقوع الطلاق أى يكون الطلاق مشروطاً في ملة الزوجين غير المسلمين ولو توقف على حكم من القاضي إذا أن الملة البعيدة للتي لا تجيز التطلق هي ملة الكاثوليك ، وهذا النص يؤكد قصد الشارع من أنه لا يرجع لشرعية الزوجين عند إختلافهما في الطائفة والملة إلا ليثبت دينونتهما بوقوع الطلاق . (نقض مدنى ١٩٦٢/٢/٦ مدونتنا في القوانين الخاصة - الجزء الأول - الموضوع رقم ١ فقرة ٢/٢٦ ويراجع أيضاً نقض ١٩٦٨/٢/١٤ ، ١٩٦٢/٢/٦ ذات المرجع فقرة ٢/٥٤) كما ذهبت محكمة النقض إلى أنه : في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٢١ . ووفقاً للفقرة الرابعة من المادة ٩٩ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٢١ لا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الإقرار بها إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية تصدر أو يصدر الإقرار بها من موظف مختص بمقتضى وظيفته بإصدارها ، وطلب استخراج البطاقة العائلية لا يدخل في هذا النطاق ولا يحمل معنى الرسمية - وإن كان الحكم المطعون فيه قد أقلم قضاة على أنه

الفصل الرابع

في رفع الدعوى قبل الجواب عنها

المواد من ١٠٠ - ١٠٤ - (ألفت. بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) .

« والزواج مدعى بخصولة في سنة ١٩٥٥ فلا تسمع الدعوى به إلا إذا كان ثابتاً بوثيقة زواج رسمية من موظف مختص بوثيق عقود الزواج سواء أكانت الدعوى في حالة حياة الزوجين أم بعد الوفاة » والإقرار المول عليه في هذا الشأن « هو الإقرار الذي يحصل في مجلس القضاء أما الإقرار الذي يحصل خارج مجلس القضاء أو في ورقة عرفية أو أمام جهة رسمية غير مختصة بوثيق عقود الزواج فلا يؤخذ به ولا يعول عليه ، فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه . (نقض مدني ١٩٦٧/٥/٢١ المجمع السابق - الموضوع رقم ١ فقرة ٢/٤٦) كما ذهبت إلى أن : الرأي عند الحنفية أن الرجعة هي إستدامة ملك النكاح بعد أن كان الطلاق قد حدده بإنتهاء العدة ، فهي ليست إنشاء لعقد زواج بل إمتداد للزوجية القائمة ، وتكون بالقول أو بالفعل ولا يشترط لصحتها الإشهاد عليها ولا رضا الزوجة ولا علمها ، مما لا يلزم لسماح الدعوى بها أن تكون ثابتة بوثيقة رسمية على نحو ما إستلزمته الفقرة الرابعة من المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بالنسبة لدعوى الزوجية ، وذلك تحقيقاً لأغراض إجتماعية إستهدفها المشرع من وضع هذا الشرط بالنسبة لعقد الزواج ، وهو ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لللائحة الشرعية بقولها « إن الحوادث قد دلت على أن عقد الزواج وهو أساس رابطة الأسرة لا يزال في حاجة إلى الصيانة والإحتياط في أمره ، فقد يتفق إثنان على الزواج بدون وثيقة ، ثم يجمده أحدهما ، ويعجز الآخر عن إثباته أمام القضاء . وقد يدعى بعض ذى الأغراض الزوجية زوراً وبهتاناً ، أو نكالية وتشهيراً ، أو إبتغاء غرض آخر إعتدماً على سهولة إثباتها بالشهود ، خصوصاً وأن الفقه يجيز الشهادة بالتسامع في الزواج ، وقد تدعى الزوجية بورقة عرفية إن ثبتت صحتها مرة لا تثبت مراراً ، وما كان لشيء من ذلك أن يقع لو أثبت هذا العقد دائماً بوثيقة رسمية .. محملاً للناس على ذلك وإظهاراً لشرف هذا العقد وتقديساً له عن الجحود والإنكار ومنعاً لهذه المفسدات العديدة وصيانة للمقوق وإحتراماً لأروابط الأسرة زيدت الفقرة الرابعة في المادة ٩٩ .. (نقض مدني ١٩٧٢/٥/٢١ المرجع السابق - الموضوع رقم ١ فقرة ٢/٦٩) كما ذهبت إلى أن : المنع الخاص بعدم سماح بدعوى الزوجية أو الإقرار بها في الحوادث الواقعة من أول أغسطس ١٩٣١ لا تأثير له شرعاً على دعوى النكاح ، بل هي باقية على حكمها المقرر في الشريعة الإسلامية رغم التعديل الخاص بدعوى الزوجية في المادة ٩٩

الفصل الخامس

في الجواب عن الدعوى

المواد من ١٠٥ - ١١٢ - (ألغيت بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) .

الفصل السادس

في دخول خصم ثالث في الدعوى

المادتان ١١٢ ، ١١٤ - (ألغيتا بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) .

الفصل السابع

في استجواب الخصوم أنفسهم

المواد من ١١٥ - ١١٧ - (ألغيت بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) .

من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . (نقض مدني ١٩٧٦/١/٢١ المرجع السابق - الموضوع رقم ١ لفقرة ٢/٨٠) ، وبهيت إلى أن : النص في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٩٩ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٢١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية .. على أنه « لا تسمع عند الإنكار دعوى الزوجية أو الطلاق أو الإقرار بهما بعد وفاة أحد الزوجين في الحوادث السابقة على سنة ١٩١١ أفرنكية سواء أكانت مقامة من أحد الزوجين أو من غيره إلا إذا كانت مؤيدة بأوراق خالية من شبهة التزوير تدل على صحتها . ومع ذلك يجوز سماع دعوى الزوجية أو الإقرار بها المقامة من أحد الزوجين في الحوادث السابقة على سنة ١٨٩٧ فقط بشهادة الشهود وبشرط أن تكون الزوجية معروفة بالمشهرة العامة ... » يدل على أن المشرع ينظر لما أثبتته الحوادث من أن الزواج كثيراً ما بدى زوراً طمعاً في المال أو رغبة في النكاح والتشهير بشرط وجود مسوغ لسماع دعوى الزوجية عند الإنكار . ولئن لم تكن ثمة لائحة تفيد سماع الدعوى بالنسبة لوقائع الزواج السابقة على سنة ١٨٩٧ بحيث تبقى قواعد الإثبات فيها على أصلها في الفقه الحنفي مما مؤدها ثبوت الزواج عند المنازعة بشهادة الشهود والنصاب العادي ، إلا إنه إذا أقيمت الدعوى من أحد الزوجين فيكتفى فيها بشهادة الشهود بشرط أن تكون الزوجية معروفة بالمشهرة العامة . إما إذا أقيمت من غيرهما بعد وفاتهما أو وفاة أحدهما فلا تسمع إلا إذا كانت مؤيدة بأوراق خالية من شبهة التزوير ، ولم يورد القانون تحديداً لمامية هذه الأوراق فيترك تقديرها للقاضي . (نقض مدني ١٠٠ / ٢ / ١٩٧٦ المرجع السابق الموضوع رقم ١ لفقرة ٩٤ / ٢) .

الباب الثالث

في الأدلة

مادة ١٢٢ - (ألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) .

الفصل الأول

في الاقرار

المواد من ١٢٤ = ١٢٩ - (ألغيت بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) .

الفصل الثاني

في الأدلة الخطية

المواد من ١٣٠ = ١٣٦ - (ألغيت بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) .

مادة ١٢٢ - يمنع عند الإنكار سماع دعوى الوقف أو الاقرار به أو استبداله أو الإدخال أو الإخراج وغير ذلك من الشروط التي تشترط فيه إلا إذا وجد بذلك اشهاد ممن يملكه على يد حاكم شرعي بالقطر المصري أو ماذون من قبله كالمبين في المادة ٣٦٤ من هذه اللائحة وكان مقيدا بدفتر احدى المحاكم الشرعية المصرية .

وكذلك الحال في دعوى شرط لم يكن مدونا بكتاب الوقف المسجل وفي دعوى مستحق لم يكن من الموقوف عليهم وقت الدعوى بمقتضى ما ذكر .

ولا يعتبر الاشهاد السابق الذكر حجة على الغير إلا إذا كان هو أو مخلصه مسجلا بسجل المحكمة التي بدأرتها العقار الموقوف طبقا لأحكام المادة ٢٧٣ من هذه اللائحة ^(١) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه : إذا كان النزاع أمام المحكمة الشرعية هو هل صدر الوقف من الواقف بإشهاد شرعي صحيح يمكن أن يعتبر عند الإنكار مؤيدا لسماع الدعوى به أم لا ، وفصلت المحكمة في هذا النزاع قاضية بأن حجة للوقف المقدمة له إستوفت جميع العناصر التي تجعلها مؤيدة لسماع الدعوى بالوقف وإثباتها ففضلها لا يحوز قوة الأمر

مادة ١٣٨ - (ألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥)

الفصل الثالث

في الطعن في الخطوط والاوراق

مادة ١٣٩ - (ألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) .

المضى إلا بالنسبة إلى هذه المسألة الشككية دون غيرها . وإذن فلا تناقض بين الحكم القاضي بذلك وبين الحكم الصادر من المحكمة المدنية بثبوت ملكية الوقف لمقدار من الأطنان اقل من الوارد في حجة الوقف (نقض مدنى ١٩٤٦/٥/٢٢ موسوعتنا الذهبية - الجزء السادس - فقرة ١٢٣٧) كما قضت : أن اللوائح الشرعية صريحة النصوص في أن الإقرار بالوقف أو بالاستحقاق فيه إذا أنكره المقر فلا يمكن الإحتجاج عليه بإقراره إلا إذا كان قد أشهد به وهو يملكه إشهاداً رسمياً على يد القاضي الشرعى أو مأذونه وكان إشهاده مقيداً بدفتر المحكمة الشرعية ، وما عدا ذلك من أدلة الإقرار كان يكون كتابيا بورقة عرفية فإنه باطل بطلاناً مطلقاً ولا اثر له حتى يصح الإحتجاج به عليه . (نقض مدنى ١٩٣٥/١/٢٤ المرجع السابق فقرة ١٢٢٨) كما ذهب إلى أنه : لا تشترط الشريعة الإسلامية التوثيق لإنشاء الوقف ولا تمنع سماع الدعوى إذا لم يكن مكتوباً ، ولذلك فقد كان من الجائز إثبات الوقف بكافة الأدلة المقبولة شرعاً حتى صدرت لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية التى منعت سماع دعوى الوقف عند الإنكار مالم يوجد إشهاد بالوقف ممن يملك محرر على يد حاكم شرعى بالقطر المصرى أو مأذون من قبله ويشترط أن يكون مقيداً بدفاتر إحدى المحاكم الشرعية ومن ثم فإثبات الوقف بغير إشهاد عليه لا يكون مقبولاً عند الإنكار مالم يتبين أنه موجه من قبل العمل بالأئحة المحاكم الشرعية . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أجاز إثبات الوقف رغم الإنكار بغير طريق الإشهاد الشرعى إستناداً إلى أنه أنشئ في تاريخ سابق على العمل بالأئحة المذكورة وكان الحكم قد خلا من بيان مايدل على أن الوقف قد أنشئ في وقت سابق على العمل بهذه الأئحة ولم يفصح عن المصدر الذى إستقى منه هذه الواقعة فإنه يكون معيماً بالقصور بما يستوجب نقضه . (نقض مدنى ١٩٦٣/٣/٢٨ المرجع السابق فقرة ١٢٤٦) كما ذهب إلى أنه : جرى قضاء محكمة النقض على أنه كلما كان النزاع متعلقاً بأصل الوقف أو بإنشائه أو بشخص المستحق فيه مما كانت تختص به المحاكم الشرعية وأصبح الاختصاص ينظر للمحاكم عملاً بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر بإلغاء المحاكم الشرعية ، فإن تدخل النيابة يكون واجباً عند نظر هذا للنزاع وإلا كان الحكم الصادر فيه باطلاً يستوى في ذلك أن تكون الدعوى أصلاً من دعوى الوقف أو تكون قد

الفصل الثالث

في انكار الختم أو الامضاء

المواد من ١٤٠ - ١٤٢ - (ألغيت بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) .

رفعت بإعتبارها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة متعلقة بالوقف فإذا كان النزاع في الدعوى يدور حول ما إذا كان العقار محملاً بحكر أم لا وإنتهت محكمة الدرجة الأولى إلى أن أرض النزاع وقف خيرى محمل بحكر وأيدها في ذلك الحكم الصادر قهراً . فإن الدعوى وقد دار النزاع فيها على هذه الصورة تكون من الدعاوى المتعلقة بالوقف بالمعنى المقصود في المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ومن ثم يكون تدخل النيابة واجباً عند طرح هذا النزاع أمام محكمة الاستئناف وإلا كان الحكم الصادر فيها باطلاً . ولا يغير من ذلك كون النيابة العامة قد تدخلت في الدعوى وأبدت رأيها فيها أمام محكمة الدرجة الأولى لأن هذا التدخل لا يفي عن وجوب تدخلها أمام محكمة الدرجة الثانية . (نقض مدنى ١٩٦٨/٥/٢٢ موسوعتنا الذهبية - الجزء السادس - فقرة ١٣٥٦) . كما ذهبت محكمة النقض إلى أنه : إذا كانت المطعون ضدها قد أقامت الدعوى بطلب منع تعرض الأوقاف لها في الأرض الميينة بصحيفة الدعوى إستناداً إلى الحيازة . ويدعى الطاعنون أن تلك الأرض مملوكة لأوقاف خيرية . وكان النزاع على هذه الصورة يتعلق بالحيازة ولا علاقة له بأصل الوقف ولا بسلئر مسائله التى كلنت من إختصاص المحاكم الشرعية قبل إلغائها بل تختص المحاكم المدنية بالفصل فيه ، ومن ثم فلا يلزم تدخل النيابة العامة في الدعوى طبقاً لما تقضى به المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ . (نقض مدنى ١٩٨٢/٥/٢٧ مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٢٥٣٢) وذهبت إلى أنه : لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن تدخل النيابة العامة وجوباً في المسائل المتعلقة بالوقف أملياً كان أو خيرياً طبقاً لنص المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ مرهون بأن يكون النزاع متعلقاً بإنشاء الوقف أو بالاستحقاق فيه أو بسلئر مسائله مما كان الإختصاص بنظرها للمحاكم الشرعية قبل إلغائها بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ وكان الثابت بالأوراق أن منازعة المطعون عليها الثانية تقوم على تبعية أعيان النزاع لجهة الوقف الخيرى وليس لوقف أبى الشال الأهل موضوع النزاع وهى مسألة لا تتعلق بأصل الوقف ولا بسلئر مسائله المشار إليها . فإن تدخل النيابة العامة في الدعوى لا يكون وجوبياً ويكون النعى على الحكم بالبطلان لعدم حصول هذا التدخل على غير أسس (نقض ١٩٨٢/٦/٢٨ المراجع السابق - فقرة ٢٥٢٨) .

الفصل الخامس

في دعوى التزوير

المادة من ١٥٤ = ١٧١ - (ألغيت بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) .

الفصل الرابع

في الشهادة

المادة من ١٧٢ = ١٧٨ - (ألغيت بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) .

مادة ١٧٩ - تكفى شهادة الاستكشاف في القضاء بالنفقات بأنواعها وأجرة الحضانة والرضاع والمسكن والشروط التي يتوقف عليها القضاء بشئ مما ذكر^(١) .

مادة ١٨٠ - (ألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) .

مادة ١٨١ - تكفى الشهادة بالإيضاء أو الوصية وأن لم يصرح بإصرار الموصى إلى الوفاة .

المادة من ١٨٢ = ١٩٢ - (ألغيت بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) .

١ - قضت محكمة النقض بأن : الشهادة في إصطلاح الفقهاء هي إخبار (ضائق) في مجلس الحكم بلفظ الشهادة لإثبات حق على الغير ولو بلا دعوى ، وبالقيد الأول يخرج عن نطاقها الإخبار الكتابي ، ولازم هذا أن تكون لقاضي الدعوى سلطة الترجيع بين البيئات وإستظهار واقع الحال ووجه الحق فيها وسيله إلى ذلك أنه إذا قدم أحد الخصوم بيئة لإثبات واقعة كان للخصم الآخر الحق دائماً في إثبات عدم صحة هذه الواقعة وهو ما أفضحت عنه المذكرة الإيضاحية للائحة لترتيب المحاكم الشرعية ، وإجماع الفقهاء على أن القاضي لا يقف مع ظواهر البيئات ولا يتقيد بشهادة من تحملوا الشهادة على الحق إذا ثبت له من طريق آخر . (نقض مدنى ١٩٦٦/٢/٢٢ مدونتنا في القوانين الخاصة - الجزء الأول - الموضوع رقم ١ فقرة ٢/٢٩) .

الفصل الخامس

في العجز عن الإثبات

المواد ١٩٤ = ١٩٦ - (الغيت بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) .

الفصل السادس

في اليمين والنكول

المواد من ١٩٧ = ٢٠٦ - (الغيت بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) .

الفصل السابع

في انتقال المحكمة لمحل النزاع

المواد من ٢٠٧ = ٢١٠ - (الغيت بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) .

الفصل الثامن

في أهل الخبرة

المواد من ٢١١ = ٢٤١ - (الغيت بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) .

الفصل التاسع

في انقطاع المرافعة وفي التنازل عن الدعوى

المواد من ٢٤٢ = ٢٤٨ - (الغيت بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) .

الفصل العاشر

في رد القضاة عن الحكم

المواد من ٢٤٩ = ٢٧٢ - (الغيت بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) .

الباب الرابع

في الأحكام

الفصل الأول

قواعد عمومية

المواد من ٢٧٢ = ٢٧٩ - (ألغيت بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) .

مادة ٢٨٠ - تصدر الأحكام طبقاً للمدوّن في هذه اللائحة ولأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة ماعدا الأحوال التي ينص فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد خاصة فيجب فيها أن تصدر الأحكام طبقاً لتلك القواعد ^(١) .

١ - قضت محكمة النقض بأن : مفاد المواد ٦، ٥ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ و ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن المشرع فرق في الإثبات بين الدليل وإجراءات الدليل فأخضع إجراءات الإثبات كبيان الوقائع وكيفية التحقيق وسماع الشهود وغير ذلك من الإجراءات الشكلية لقانون المرافعات - أما قواعد الإثبات المتصلة بذات الدليل كبيان الشروط الموضوعية اللازمة لصحته وبيان قوته وأثره القانوني فقد أبقيها المشرع على حالها خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية - والحكمة التي ابتناها المشرع من ذلك هي احترام ولاية القانون الواجب التطبيق حتى لا يكون هناك إخلال بحق المتخاصمين في تطبيق أحكام شريعتهم - ولا يغير من ذلك أن يكون المشرع قد نص في المادة الثالثة عشرة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على إلغاء الباب الثالث من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وهو الخاص بالأدلة ولم يستبق من مواده سوى المواد الخاصة بعدم سماع دعوى الوقف عند الإنكار وشهادة الاستكشاف والتنفقات والشهادة على الوصية - إذ أنه لم يقصد بهذا الإلغاء الخروج على الأصل المقرر بمقتضى المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي أحالت إليها المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ السالف الإشارة إليها ، وإذ كان إثبات وقوع الطلاق ونفيه عند المسلمين من مسائل الأحوال الشخصية ومن ثم يخضع لأحكام الشريعة الإسلامية التي يرجع إليها في إثبات وقوعه وكيف يكون معتبراً شرعاً ، فإن الحكم المطعون فيه وقد طبق حكم الشريعة الإسلامية دون قانون المرافعات والقانون المدني في هذا الخصوص لا يكون قد خالف القانون . (نقض مدني ١٩٦٢/١/٢ مدونتنا في القوانين الخاصة . الجزء الأول -

مادة ٢٨١ - يحكم بمصاريف الدعوى على الخصم المحكوم عليه فيها وإذا

الموضوع رقم ١ فقرة ٢/٦٩) . كما قضت بأن : الشريعة الإسلامية هي القانون العام الواجب التطبيق في مسائل الأحوال الشخصية بالنسبة للمصريين غير المسلمين المختلفين الطائفة والملة وتصدر الأحكام فيها طبقاً لما هو مقرر في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، وإن كان الحكم المطعون فيه قد انتهى في قضائه إلى أن الطاعة المطعون عليه غير متحدى الطائفة والملة وطبق في شأنهما أحكام الشريعة الإسلامية ولم يعتد بالتغيير الحاصل أثناء سير الدعوى فإنه بذلك - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه إذ العبرة باتحاد الطائفة والملة أو اختلافهما وقت رفع الدعوى مالم يكن التغيير إلى الإسلام . (نقض مدنى ١٩٦٦/٣/٢٠ ، نقض مدنى ١٩٦٥/٥/٢٦ المرجع السابق - الموضوع رقم ١ فقرة ٢/٢٠) كما ذهب إلى أن : الشريعة الإسلامية هي القانون العام الواجب التطبيق في مسائل الأحوال الشخصية وعملاً بالمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية تصدر الأحكام فيها طبقاً لما هو مودون بهذه اللائحة ولأرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة وذلك فيما عدا الأحوال التى وردت بشأنها قوانين خاصة للمحاكم الشرعية - ومنها قانون الوصية وقانون المواريث - تضمنت قواعد مخالفة للراجع من هذه الأقوال فتصدر الأحكام فيها طبقاً لتلك القواعد ، ومؤدى ذلك أنه مالم تنص تلك القوانين على قواعد خاصة تعين الرجوع إلى أرجح الأقوال من مذهب أبى حنيفة وهو مالايجوز معه - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - القول بأن سكوت القانون أو خلوه من النص على حكم في مسألة من هذه المسائل إنما أراد به المشرع أن يخالف نصاً في القرآن أو السنة الصحيحة أو حكماً اتفق عليه فقهاء المسلمين - وإن كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر وطبق أحكام الردة على زواج الطائفة الثانية بعد ردها وقضى ببطلانه وأمر بالتفريق بينها وبين الطاعن الأول محافظة على حقوق الله وصيانة لها من العبث وهى أمور لا تتصل « بحرية العقيدة » ولكن بما رتبته الفقهاء عليها من آثار فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه . (نقض مدنى ١٩٦٦/٣/٢٠ المرجع السابق فقرة ٢/٢١) وذهب إلى أن : تقضى الفقرة الثانية من المادة السادسة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية على أنه « أما بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية ملية منظمة وقت صدور هذا القانون فتصدر الأحكام في نطاق النظام العام طبقاً لشريعتهم » وإلفظ شريعتهم التى تصدر الأحكام طبقاً لها - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو لفظ عام لا يقتصر مدلوله على ما جاء في الكتب السماوية وحدها ، بل

تضمن الحكم ثبوت حق لكل من الخصوم على الآخر فيما يدعيه كله أو بعضه
جاز الحكم بالمقاصة في المصاريف أو تخصيصها عليهم بحسب ماتراه المحكمة

ينصرف إلى كل ما كانت تطبقه جهات القضاء الملى قبل إلغائها باعتباره شريعة نافذة ،
إذ لم يكن في ميسور المشرع حين ألغى هذه الجهات أن يضع القواعد الواجبة التطبيق
في مسائل الأحوال الشخصية لغیر المسلمين ، فاكتمل بتوحيد جهات القضاء تاركا
الوضع على ماكان عليه بالنسبة للأحكام الموضوعية التي يتعين على المحاكم تطبيقها .
وأحال إلى الشريعة التي كانت تطبق في تلك المسائل أمام جهات القضاء الملى ولم تكن
هذه الشريعة التي جرى العمل على تطبيقها تقتصر على ما جاء بالكتب السماوية .
(نقض مدنى ١٩٧٢/٦/٦ ، نقض مدنى ١٩٧١/١٢/١ المرجع السابق - الموضوع
رقم ١ فقرة ٢/٨٩) . وقضت : إن مفاد المادتين الخامسة والسادسة من القانون رقم
٤٦٢ لسنة ٥٥ والمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - وعلى ما جرى به قضاء
هذه المحكمة أن المشرع فرق في الإثبات بين الدليل وإجراءات الدليل فأخضع إجراءات
الإثبات كبيان الوقائع وكيفية التحقيق وسماع الشهود وغير ذلك من الإجراءات الشكلية
لقانون المرافعات على خلاف قواعد الإثبات المتصلة بذات الدليل كبيان الشروط
الموضوعية اللازمة لصحته وبيان قوته وأثره القانونى ، فقد أبقاهما المشرع على حالها
خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية دون قانون المرافعات - ولما كان المنصوص عليه
شرعا أن الولد يتبع خیر الأبوين دينا متى كان صغیرا لم يبلغ ولا يحتاج بعد البلوغ أو
يبقى على إسلامه إلى البلوغ إلى تجديد إسلامه ، وكان الحكم قد أقام قضاؤه بإسلام
المطعون عليه على أنه مسلم تبعاً لإسلام أبيه أخذاً بما سلف ، وأن الأصل بقاء ما كان
على ما كان حتى يثبت ما يخالفه ، وأن هذا لم يثبت فإن النعى على الحكم المطعون فيه
بمخالفة القانون يكون ولا محل له . (نقض مدنى ١٩٧٤/١/٩ مدونتنا في القوانين
الخاصة - الجزء الأول - الموضوع رقم ١ فقرة ٢/٩١) كما قضت بأنه تقضى المادة
٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي أحالت إليها المادة السادسة من القانون
رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بأن تصدر الأحكام طبقاً للمدعى في هذه اللائحة ولأرجح الأقوال
في مذهب أبى حنيفة فيما عدا الأحوال التي ينص فيها قانون المحاكم الشرعية على قواعد
خاصة فتصدر الأحكام طبقاً لها . وإذا كان المشرع بعد أن نقل حكم التطلاق للضرر من
مذهب مالك ، لم يحل في إثباته إلى هذا المذهب ، كما لم ينص على قواعد خاصة في هذا
الشان ، فيتعين الرجوع في قواعد الإثبات المتصلة بذات الدليل إلى أرجح الأقوال في
مذهب أبى حنيفة عملاً بما تقتضيه المادة ٢٨٠ سالفة الذكر ، فتكون البينة من رجلين
أو من رجل وامرأتين في خصوص التطلاق للضرر . (نقض مدنى ١٩٧٤/٦/٥
موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني - فقرة ١٨٢) .

وتقدره في حكمها (٢)

مادة ٢٨٢ - تقبل للمرافعة في تقدير المصاريف من الخصوم بالكيفية والأوضاع المقررة في المواد ٢٣٦ و ٢٣٧ و ٢٣٨ من هذه اللائحة .

الفصل الثاني

في الأحكام الغيابية

مادة ٢٨٣ - إذا لم يحضر المدعي عليه لا بنفسه ولا بوكيل عنه بعد اعلانه في الميعاد الذي حدد له تسمع الدعوى وأدلتها ويحكم في غيبته بدون أعذار ولا نصب وكيل .

مادة ٢٨٤ - لا يصح التمسك بالحكم أو القرار الصادر في حال الغيبة الا بعد انقضاء الجلسة التي صدر فيها .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن إلزام الخصم الذي كسب الدعوى بالمصاريف كلها أو بعضها شرطه أن يكون الحق مسلماً به من المحكوم عليه قبل رفع الدعوى . (نقض مدني ١٩٧٦/١٢/٢٨ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٧ من ١٨٢٠) وقضت أيضاً بأن : عدم سداد الرسوم المستحقة على القضية بعد قبدها يوجب استبعادها من جدول الجلسة . (نقض مدني ١٩٧٠/٥/٢٨ مجموعة المكتب الفني - السنة ٢١ من ١٩٢٢) كما قضت بأن : عدم ترتيب البطالان على عدم دفع الرسم المستحق على الدعوى . علة ذلك : تحصيل الرسوم المستحقة من شأن قلم الكتاب . (نقض مدني ١٩٧٢/٢/٨ مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٤ من ٧٥) وقضت أيضاً بأن : أتعاب المحاماة تدخل ضمن مصروفات الدعوى ويحكم بها لمن كسب الدعوى بشرط أن يكون قد أحضر عنه محامياً للمرافعة فيها أمام محكمة الموضوع . (نقض مدني ١٩٧٧/١٠/٢٩ - الطعن رقم ٤٧٦ سنة ٤٥ ق) وقضت أيضاً بأن : خاسر الدعوى هو من رفعها أو دفعها بغير حق وهو وإن كان في الغالب المحكوم عليه فيها فإن المحكوم له قد يعتبر خاسراً بهذا المعنى ، كما لو رفع دعواه بحق لم يكن خصمه قد نازعه فيه . وعلى ذلك فإذا كان الحكم - مع قضاؤه للمدعي بطلبه الاحتياطي - قد لاحظ أنه كان في رفعه الدعوى متجنباً إلى حد ما على المدعي عليه فحمله بعض مصروفات التقاضي تعويضاً لهذا الأثر عن هذا التجني فإنه لا يكون قد خالف القانون . (نقض مدني ١٩٤٦/٢/٢١ - الطعن رقم ٦٠)

الفصل الثالث

في الأحكام الحضورية والمعتبرة كذلك

مادة ٢٨٥ - الأحكام الحضورية هي التي تصدر في غير الأحوال المبينة في الفصل السابق .

مادة ٢٨٦ - إذا غاب المدعى عليه بعد الجواب عن الدعوى بالانكار وإثباتها بالطرق الشرعية حكم عليه في غيبته بدون اعلان ويعتبر الحكم صادرا في مواجهة الخصوم .

وكذلك إذا غاب المدعى عليه بعد الجواب عن الدعوى بالاقرار .

مادة ٢٨٧ - إذا كانت الدعوى على جملة أشخاص وحضر بعضهم وتخلف البعض جاز للمدعى أن يطلب من المحكمة الحكم بثبوت الغيبة وتأخير الدعوى الى ميعاد يمكن فيه اعلان ذلك الحكم الى الغائب وتكليفه مرة ثانية بالحضور وبعد ذلك إن تخلف أحد فالحكم الذي يصدر في الدعوى لا تقبل فيه المعارضة منه .

مادة ٢٨٨ - إذا لم يكن الخصوم حاضرين وقت النطق بالحكم لا تشطب المحكمة القضية وتقرر ما يقتضيه الحكم الشرعي فيها .

سنة ١٥ ق) كما قضت بأن : القاعدة أن المحكمة عليها أن تقضى من تلقاء نفسها بتعيين الخصم الذي يتحمل مصاريف الدعوى ، وإذا أغفلت ذلك فإنها تكون قد قصرت أن يتحمل كل خصم ما دفعه من المصاريف . وقد لا يلزم في كثير من الحالات تسبب القضاء الضماني المتقدم بسبب خاصة ، إكتفاء يتمشي مع القضاء في موضوع الدعوى ، إذ يعتبر قائما على الأسباب التي لقيم عليها الحكم في الموضوع . (نقض مدني ١٩٤٢/٩١/٢٦ الطعن رقم ٢٠ لسنة ١٢ ق)

الباب الخامس

في طرق الطعن في الأحكام

مادة ٢٨٩ - طرق الطعن في الأحكام هي المعارضة والاستئناف والتماس إعادة النظر وطلب التفسير^(١).

الفصل الأول

في المعارضة في الأحكام الغيابية

مادة ٢٩٠ - تقبل المعارضة في كل حكم صادر في الغيبة ما عدا الأحكام المعتبرة صادرة في مواجهة الخصوم بمقتضى هذه اللائحة فإنه لا يجوز الطعن فيها إلا بطريق الاستئناف.

وكذا تقبل المعارضة في كل قرار صادر في الغيبة بعزل ناظر الوقف.

مادة ٢٩١ - تقبل المعارضة الى الوقت الذي يعلم فيه المحكوم عليه بتنفيذ الحكم.

١ - قضت محكمة النقض بأنه : إذا كان إلتماس إعادة النظر طريق غير عادي للطعن في الحكم نهائياً يرفع إلى نفس المحكمة التي أصدرته متى توافر سبب من الأسباب التي ثبتها القانون بيان حصر . وكان صدور الحكم الملتبس فيه من محكمة الاستئناف يستلزم رفع إلتماس إليها فإن القضاء فيه يعتبر حكماً صادراً من محكمة الإستئناف ومردداً في خصومة رفعت إليها وفق قانون المرافعات أخذاً بأن الإلتماس وإن لم يقصد به تجريح قضاء الحكم الملتبس فيه إلا أنه يستهدف محو هذا الحكم ليعود مركز الملتبس في الخصومة إلى ما كان عليه قبل صدوره ويتمكن بذلك من مواجهة النزاع من جديد . لما كان ماسلف وكانت المادة ٢٤٨ من قانون المرافعات قد أطلقت القول بجواز الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من محاكم الإستئناف فإن الحكم في الإلتماس الصادر من محكمة الإستئناف يخضع لحكم هذه المادة ويجوز الطعن عليه بالنقض . (نقض مدني ١٩٧٧/١٢/٢١ مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٨ ص ١٨٧١) .

مادة ٢٩٢ - يعتبر المحكوم عليه عالماً بالتنفيذ بمجرد اعلان صورة الحكم التنفيذى اليه بالطرق المقررة .

مادة ٢٩٣ - مدة المعارضة ثلاثة أيام كاملة من تاريخ اعلان الصورة التنفيذية .

مادة ٢٩٤ - لا تقبل المعارضة إلا من الخصم الغائب أو وكيله .

مادة ٢٩٥ - تحصل المعارضة بورقة تعلن للخصم على حسب الطرق المقررة لرفع الدعاوى ويشتمل الاعلان المذكور على البيانات المقررة بالاعلانات وعلى تاريخ الحكم المعارض فيه وتاريخ اعلانه لمقدم المعارضة والاوجه التى يستند عليها فيها .

ويجوز حصولها بطلبها كتابة وقت التنفيذ في محضره وعلى المكلف بالتنفيذ أن يوقفه الا في الاحوال التى لا تجوز فيها المعارضة أو التى لا توقف المعارضة التنفيذ فيها ويرد الأوراق الى المحكمة فوراً .

وعلى كاتب المحكمة أن يقيدها في الدفتر المختص بقيد المعارضات وفي الحالة الأخيرة يحدد جلسة لنظرها أمام المحكمة ويعلن الخصوم بذلك .

مادة ٢٩٦ - تقدم المعارضة في الاحكام الغيابية للمحكمة التى أصدرت الحكم .

مادة ٢٩٧ - يترتب على المعارضة إيقاف التنفيذ الا في الاحوال الآتية :

(اولا) اذا كان الحكم صادرا بالنفقة أو بأجرة الرضاعة أو المسكن أو الحضانة أو تسليم الصغير الى امه .

(ثانيا) اذا كان مأمورا بالنفذ المؤقت في الحكم في الاحوال المستوجبة الاستجبال أو التى يخشى من تأخيرها حصول ضرر .

مادة ٢٩٨ - يجوز مع المعارضة اجراء الوسائل التحفظية .

مادة ٢٩٩ - لا تقبل المعارضة في الحكم بعد الرضاء به كتابة أو قبول تنفيذه بلا ممانعة .

مادة ٢٠٠ - ترفض المعارضة إذا قدمت بعد الميعاد المقرر لتقديمها .

مادة ٢٠١ - تتبع المحكمة في نظر المعارضة الطرق المبينة في هذه اللائحة فيما يتعلق بفيية المدعى عليه .

مادة ٢٠٢ - إذا لم يحضر المعارض في جلسة المعارضة اعتبرت معارضته كأن لم تكن ولم يبق له الا الاستئناف في ميعاده .

مادة ٢٠٣ - الحكم الذى يصدر في الفيية بعد المعارضة لا تقبل فيه معارضة مطلقا ولكن يجوز استئنافه .

الفصل الثامن

في الاستئناف (١)

مادة ٢٠٤ - يجوز للخصوم في غير الأحوال المستثناة بنص صريح في هذه اللائحة أن يستأنفوا الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم الجزئية أو المحاكم الكلية بصفة ابتدائية .

مادة ٢٠٥ - يجوز استئناف كل حكم أو قرار صادر في الاختصاص أو في الاحالة على محكمة أخرى أو في موضوع الدعوى ولو بالرفض أو بسماع الدعوى أو عدمه أو بالنفاذ أو رفضه وكذا يجوز الاستئناف اذا لم تفصل المحكمة في أحد الطلبات .

١ - قضت محكمة النقض بأن : المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن استئناف الأحكام الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية يخضع في إجراءاته للعواد الخاصة به الواردة في الفصل الثامن من الباب الخامس من الكتاب الرابع من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٢١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية اعتبارا بأنها لا تزال هي الأصل الاصيل الذى يجب التزامه ويتعين الرجوع إليه في التعرف على لحوال استئناف هذه الأحكام وضوابطه وإجراءاته . (نقض مدنى ١٩٧٥/٥/٢١ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثانى - فقرة ١٩٩)

ويستثنى من ذلك الأحكام والقرارات الصادرة من المحاكم الجزئية بصفتها انتهائية كالمبين في المادة الخامسة من هذه اللائحة متى كانت صادرة في موضوع الدعوى ولو بالرفض أو بسماعها أو عدمه .

ولا يجوز استئناف شيء من القرارات غير ماسبق إلا مع استئناف الحكم في أصل الدعوى (١) .

مادة ٢٠٦ - استئناف الحكم الصادر في أصل الدعوى يترتب عليه استئناف جميع الأحكام والقرارات التي سبق صدورها في أثناء السير في الدعوى ولم يكن سبق استئنافها (٢) .

١ - قضت محكمة النقض بأن : المادة ٢٠٥ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٢١ بلائحة المحاكم الشرعية التي تجيز استئناف كل حكم أو قرار صادر في الاختصاص أو بسماع الدعوى أو عدمه لا ينسحب أثرها إلا على الاستئناف وحده لانه لا نظير لها في الأحكام الخاصة بالنقض . (نقض مدني ١٩٧١/١١/٢٤ موسوعتنا الفقهية - الجزء الثاني - فقرة ١٥٠) وقضت بأن : الحكم الصادر من محكمة أول درجة يرفض الدفع بعدم سماع الدعوى يجوز استئنافه طبقا للمادة ٢٠٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . وعلى محكمة الاستئناف وقد استأنفت وزارة الأوقاف والنيابة العامة هذا الحكم . أن تفصل في الاستئناف دون أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة . (نقض مدني ١٩٧٢/٤/١٩ مدونتنا في القوانين الخاصة - الجزء الأول - الموضوع رقم ١ فقرة ٦٥) .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن استئناف الأحكام الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية يخضع في إجراءاته للمواد الخاصة به والواردة في الفصل الثاني من الباب الخامس من الكتاب الرابع من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . وبالرجوع إلى هذه اللائحة يبين أنها لا تعرف حكم المادة ٢٨٤ من قانون المرافعات وختل من نص مقابل لها . هذا ويفرض إمكان إعمال حكمها على واقعة الدعوى ، فإن شرط إقامة المحكوم عليه - الذي فوت ميعاد الاستئناف أو قبل الحكم - من الاستئناف المرفوع من أحد زملائه في الميعاد أن يكون الحكم صادرا في موضوع غير قابل للتجزي أو في التزام بالتضامن لو في دعوى يوجب القانون فيها اختصاص أشخاص معينين . وإذا كان الثالث في الدعوى أن الخصومة فيها تدور حول

مادة ٢٠٧ - ميّعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الجزئية خمسة عشرة يوما كاملة وميّعاد استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم الكلية الابتدائية ثلاثون يوما كذلك (٣).

استحقاق المطعون عليه لحصة في نصيب العقيم ، والاستحقاق في الوقت قابل للتجزئة يتلقاه المستحق أو الموقوف عليه من الواقف لا من مورثه ومن ثم فهو لا يورث ولا يتصل بشئون التركة ولا تجرى في شأنه أحكام الإنابة في التقاضي وانتصاب أحد الورثة خصما عن الباقيين . وكانت الطاعة الثانية لم تستأنف الحكم الابتدائي . وأصبح نهائيا في حقها ولم تكن خصما في الاستئناف قبل مرحلة الإحالة . وعند تجديد السير فيه بعد الإحالة انضمت إلى زملائها المستأنفين وقضى الحكم المطعون فيه بعدم قبول تجديد السير في الاستئناف منها ، فإنه لا يكون قد خالف القانون . (نقض ١٩٦٦/٣/٩ ، نقض ١٩٦٥/٣/١٧ ، نقض ١٩٦٤/٢/٢٠ ، نقض ١٩٦٢/١١/٢٨ المرجع السابق فقرة ٢/٢٦) .

٣ - قضت محكمة النقض بأنه : يجب تطبيق المواد الواردة في باب الاستئناف من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية فيما ينطبق بالاستئناف الذي يرفع عن الأحكام الابتدائية الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية وذلك عملا بالمادة الخامسة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ويعتبر الاستئناف مرفوعا ويتصل به محكمة الاستئناف بتقديم صحيفته إلى قلم الكتاب في الميعاد المحدد في المادة ٣٠٧ من القانون ٧٨ لسنة ١٩٣١ وبقيده بالجدول في الميعاد المحدد في المادة ٣١٤ من هذا القانون ، أما إعلان الصحيفة للخصم لتقوم الخصومة بينه وبين المستأنف فهو إجراء لم يحدد له القانون ميّعادا فللمستأنف أن يقوم به أو يقوم به قلم الكتاب بعد قيد الدعوى . (نقض ١٩٥٧/١٢/١٩ مدونتنا في القوانين الخاصة - الجزء الأول - الموضوع رقم ١ فقرة ١٠٢) كما قضت بأن : استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف والتي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية يعتبر - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - مرفوعا بتقديم صحيفته إلى قلم كتاب المحكمة في الميعاد المحدد في المادة ٣٠٧ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ . (نقض ١٩٦٦/٦/٢ ، نقض ١٩٥٨/٢/٦ ، نقض ١٩٥٧/١٢/١٩ المرجع السابق فقرة ٣٩) .

مادة ٢٠٨ - يبتدئ ميعد استئناف الأحكام الصادرة في مواجهة الخصوم وكذلك الحكم المبني على الاقرار من يوم صدورها .

ويبتدئ ميعد استئناف الأحكام المعتبرة كذلك من يوم اعلانها .

ويبتدئ ميعد استئناف الأحكام الغيابية من اليوم الذي صارت فيه المعارضة غير جائزة .

ويجوز الاستئناف في مدة المعارضة وحينئذ يسقط الحق فيها .

ويبتدئ ميعد إستئناف الأحكام التي تصدر في المعارضة من يوم اعلانها إن لم تكن صادرة في مواجهة الخصوم ^(١) .

٤ - قضت محكمة النقض بأنه : إذ يبين من الرجوع إلى الملف الإستئناف المنضم أن الطاعن تمسك في صحيفة الإستئناف والمذكرات المقدمة منه لحكمة الإستئناف أن مورثه لم يحضر أمام المحكمة الابتدائية - في الدعوى التي أقامها المطعون عليه بثبوت نسب بوصفه ابناً لمورث الطاعن - وإنما حضر آخر وإنتحل شخصيته وأجاب زوراً على الدعوى بإقرارها ، وقدم الطاعن مستندات يستدل بها على صحة هذا الدفاع الذي مؤداه أن الحكم صدر في الحقيقة غيابياً لا يبدأ ميعد إستئنافه طبقاً للمادة ٢٠٨ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٢١ المشتغل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية إلا من اليوم الذي تصير فيه المعارضة غير جائزة ، وإذ وصف الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي - الصادر في ١٩٥٩/٢/٢٨ - بأنه حضوري وقضى برفض الاستئناف لرفعه بعد الميعاد - إذ رفع في ١٩٧٠/١/٢٠ - دون أن يعرض لدفاع الطاعن السالف بيانه ويرد عليه وهو دفاع جوهري قد يتغير به وجه الرأي في الدعوى فإنه يكون مشوباً بالقصور : (نقض ١٩٧٥/٤/٢ الطعن رقم ٤٠ سنة ٤٠ ق) كما قضت بأن : مفاد نص المادة الخامسة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أن أحكام قانون المرافعات هي الأصل الاصيل الواجب تطبيقه على الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف مما لم يرد بشأنه نص خاص فيما إستبقاه المشرع من مواد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٢١ . وإذ لا تتضمن هذه المواد نصاً على ميعد للمسافة يجب إضافته إلى الميعاد الأصل للعمل الإجرائي كما لا تتضمن نصاً ملغياً من ذلك ، فإن أحكام قانون المرافعات في هذا الخصوص تكون هي الواجبة التطبيق على إجراءات التداعي في مسائل الأحوال الشخصية والوقف . ولما كانت المادة ١٦ من قانون

مادة ٢٠٩ - إذا لم يحصل الاستئناف في الميعاد المقرر يكون الحكم الابتدائي واجب التنفيذ غير قابل للاستئناف.

مادة ٢١٠ - يرفع الاستئناف بورقة تعلن للخصم الآخر بطرق الاعلان المنصوص عليها في هذه اللائحة. ويلزم أن تكون مشتملة على البيانات المقررة للاعلانات وعلى تاريخ الحكم المستأنف وتاريخ اعلانه للمستأنف عليه والاسباب

الرافعات تنص على انه « إذا كان الميعاد معيناً في القانون للحضور أو لمباشرة إجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون يوماً بين المكان الذي يجب الإنتقال منه والمكان الذي يجب الإنتقال إليه .. ولا يجوز أن يجاوز ميعاد المسافة أربعة أيام » . وكان الميّن من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعة تمسكت بهوجب إضافة ميعاد للمسافة إلى الميعاد الاصل للاستئناف على أن المسافة بين موطنها والقفار ومقر محكمة الاستئناف بمدينة قنا تزيد على مائتي كيلو متر . فإن ميعاد المسافة يكون أربعة أيام تضاف إلى الثلاثين يوماً المقررة بنص المادة ٣٠٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية كميعاد للطعن في الحكم المستأنف . (نقض مدني ١٩٨١/١٢/٢٩ مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٢٢٦) وقضت بأن : مفاد النص في المادة ٢٩١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن « تقبل المعارضة إلى الوقت الذي يعلم فيه المحكوم عليه بتنفيذ الحكم » والمادة ٢٩٣ منها على أن « مدة المعارضة ثلاثة أيام كاملة من تاريخ إعلان الصورة التنفيذية » والمادة ٣٠٢ منها على أن « إذا لم يحضر المعارض في جلسة المعارضة اعتبرت معارضته كأن لم تكن ولم يبق إلا الاستئناف في ميعاده » والمادة ٣/٢٠٨ منها على أن « يبتدىء ميعاد استئناف الأحكام الغيابية من اليوم الذي صارت فيه المعارضة غير جائزة ، ويبتدىء ميعاد استئناف الأحكام التي تصدر في المعارضة من يوم إعلانها إن لم تكن صادرة في مواجهة الخصوم » انه طالما لم يصدر حكم في موضوع المعارضة فإن ميعاد استئناف الحكم الغيابي يبدأ من اليوم التالي لإنقضاء ميعاد المعارضة وليس من يوم صدور الحكم باعتبار المعارضة كأن لم تكن كما ذهب إلى ذلك محكمة الاستئناف ، إلا أنه لا كان الميّن من الحكم المطعون فيه أن المطعون عليها نفت إعلانها بالصورة التنفيذية الذي يجرى به احتساب ميعاد الاستئناف فإن ميعاد الطعن بالاستئناف يبقى مفتوحاً ومن ثم فلا على محكمة الاستئناف أن هي قضت بقبول الاستئناف شكلاً لرفعه في الميعاد . (نقض مدني ١٩٨٠/٤/١٦ مدونتنا الذهبية - العيد الأول - فقرة ١١٦) .

التي بنى عليها الاستئناف وأقوال وطلبات من رفعه وتكليفه الخصم بالحضور أمام محكمة الاستئناف واليوم والساعة اللذين يكون فيهما الحضور^(٥).

مادة ٢١١ - تقدم ورقة الاستئناف المذكورة لقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف أو لقلم كتاب محكمة الاستئناف^(٦).

٥ - قضت محكمة النقض بأنه : يعتبر الاستئناف مرفوعاً ومقيداً في الميعاد بتقديم صحيفة إلى قلم كتاب المحكمة في الميعاد المحدد في المادة ٢٠٧ وبقيده في الجدول في الميعاد المحدد في المادة ٢١٤ - أما إعلان الصحيفة إلى الخصم فإنه إجراء لم يحدد له القانون ميعاداً ويجوز للمستأنف أو لقلم الكتاب أن يقوم به بعد قيد الدعوى . (نقض ١٩٧٧/٢٣)
مجموعة المكتب الفني س ٢٨ ص ٥٥٦ .

١ - قضت محكمة النقض بأنه : إذ ألغى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، بإلغاء المحاكم الشرعية ، بعض مواد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ واستبقى من بين ما استبقاه الفصلين الأول والثاني من الباب الخامس وما اشتملا عليه من أحكام خاصة بالمعارضة والاستئناف ونص في المادة الخامسة منه على أن « تتبع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية والمجالس المالية عدا الأحوال الشخصية التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين المكملة لها ، فإنه يكون قد دل على أنه أراد أن يبقى استئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية محكوماً بذات القواعد التي كانت تحكمه قبل إلغائه هذه المحاكم والتي رؤى من الخير الإبقاء عليها ، لا بقواعد أخرى من قانون المرافعات ، كما دل على أن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لا تزال هي الأصل الذي يجب التزامه ويتعين الرجوع إليه في ضوابطه وإجراءاته فإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع ببطلان صحيفة الاستئناف استناداً إلى أنه « وإن كان قد تبين من مراجعة صحيفة الاستئناف أن المستأنفة أخطأت حقيقة في بيان رقم القضية المستأنف الحكم الصادر فيها والمحكمة التي أصدرت إلا أنه ظاهر من تلك الصحيفة بصفة جلية أن المراد استئنافه هو الحكم الذي صدر في ١٩٦٧/٢/٢٥ باستحقاق المستأنف ضده الأربعة أفدنة شائعة في أطيان وقف نهاوئد البيضاء الجركسية وفي هذا تعريف كاف بالحكم المستأنف ، وأن المادة ٢١٠ من القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٣١ الواجبة التطبيق في هذه القضية إنما تستلزم فقط

مادة ٣١٢ - إذا قدمت ورقة الاستئناف لقلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف فعليه أن يرسل أوراق القضية المستأنفة الى محكمة الاستئناف .

أما اذا قدمت لقلم كتاب محكمة الاستئناف فعليه أن يطلب أوراق القضية من المحكمة التي حكمت في الدعوى .

مادة ٣١٣ - على قلم كاتب محكمة الاستئناف في الحالين أن يقيد الدعوى في الجدول العمومي المعد لقيد القضايا متى ورد له أصل الاعلان ثم يقدمها للجلسة المحددة فيه ويكون القيد المذكور بناء على طلب المستأنف .

ومع ذلك اذا سبق دفع الرسم بأكمله يكون القيد بمعرفة قلم كتاب المحكمة من تلقاء نفسها بدون حاجة الى طلب المستأنف .

مادة ٣١٤ - اذا لم يقيد المستأنف الدعوى في ستة ايام إن كانت القضية كلية او ثلاثة ايام إن كانت جزئية كان الاستئناف ملغى وسقط حقه فيه إن كانت مدته قد مضت ويصبح الحكم المستأنف واجب التنفيذ ويحصل القيد إما بتقديم أصل الاعلان أو قسيمة دفع ربيع الرسم الى كاتب المحكمة الذي يطلب منه قيد الدعوى (٢) .

في هذا الشأن بيان تاريخ الحكم المستأنف في صحيفة الاستئناف والاسباب التي بني عليها وأقوال وطلبات من رفعه وتكليف الخصم بالحضور أمام محكمة الاستئناف . فإنه لا يمكن قد خالف القانون أو اخطأ في تطبيقه ، ولا وجه للتحدي بالمادة ٣١١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية في هذا الخصوص وما نصت عليه من أن الاستئناف يقدم إلى المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف إذ هي تتحدث عن المحكمة التي تقدم إليها ورقة الاستئناف لا عن البيانات الى يجب أن تشمل عليها هذه الورقة . (نقض مدني ١٩٦٥/٣/١٧ ، نقض مدني ١٩٦٢/١١/٢٨ مدونتنا في القوانين الخاصة - الجزء الاول - الموضوع رقم ١ فقرة ٢٤)

٢ - قضت محكمة النقض بأن : المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد المادتين ٥، ١٢ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع استبقى إستئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية محكوما

مادة ٦٥ - يترتب على الاستئناف إيقاف التنفيذ الا في الأحوال الآتية :

(اولا) اذا كان الحكم صادرا بالنفقة أو بأجرة الرضاعة أو المسكن أو الحضانة أو تسليم الصغير الى امه .

بذات القواعد التي كانت تحكمه قبل إلغاء هذه المحاكم والواردة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ لا بقواعد أخرى من قانون المرافعات ، وإن هذه اللائحة لا تزال هي الأصل الاصيل الذي يجب التزامه ويتعين الرجوع اليه للتعرف على أحوال استئناف هذه الأحكام وضوابط وإجراءاته ، لما كان ذلك وكان الاستئناف يعتبر مرفوعا - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وتتصل به محكمة الاستئناف بتقديم صحيفته الى قلم الكتاب في الميعاد المحدد بالمادة ٣٠٧ من اللائحة . ويقعده في الجدول في الميعاد المحدد في المادة ٣١٤ منها ، أما إعلان الصحيفة ~~المقدمة لتقديم الخصومة~~ بينه وبين المستأنف فهو إجراء لم يحدد له القانون ميعادا . وإن كان للاستئناف أن يقوم به أو يقوم به قلم الكتاب بعد قيد الدعوى . لما كان ماتقدم وكان الحكم المظنون فيه قد خالف هذا النظر واستوجب اتمام هذا الإعلان خلال الثلاثة أشهر التالية لتقديم الصحيفة إلى قلم الكتاب ورتب على مخالفته اعتبار الاستئناف كأن لم يكن بالتطبيق لنص المادة ٧٠ من قانون المرافعات رغم أنه لا انطباق لها . فإنه يكون قد خالف القانون بما يستوجب نقضه (نقض مدنى ١٩٧٧/٢/٢٣ مدونتنا في القوانين الخاصة - الجزء الأول - الموضوع رقم ١ فقرة ١١٢) كما ذهبت محكمة النقض إلى أنه : لما كانت المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ تقضى باتباع أحكام قانون المرافعات في الاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية ، وذلك فيما عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والقوانين الأخرى المكمل لها ، وكانت المادة ١٢ منه قد ألغت المواد من ٤٨ حتى ٦٢ ، فيما عدا المادة ٥٢ من اللائحة المشار اليها وهي الخاصة برفع الدعاوى وتقيدها أمام محاكم الدرجة الأولى ، فإن قواعد قانون المرافعات المدنية والتجارية تكون هي الواجبة التطبيق ومن بينها المادة العاشرة التي تقضى بأن تسلم الأوراق المطلوب إعلانها الى الشخص نفسه أو في موطنه ، والمادة ٧٠ التي تقضى بإعتبار الدعوى كأن لم تكن اذا لم يتم تكليف المدعى عليه بالحضور في خلال ثلاثة أشهر من تقديم الصحيفة الى قلم الكتاب . لما كان ذلك وكان النص في المادة ١١٤ من قانون المرافعات على أن « يطلن صحف الدعاوى وإعلانها ويطلن أوراق التكليف بالحضور الناشء عن عيب في الاعلان أو في بيان المحكمة أو في تاريخ الجلسة ينزل بحضور الملن

(ثانياً) إذا كان مأموراً بالتنفيذ المؤقت في الحكم وذلك في الأحوال المستوجبة الاستعجال أو التي يخشى من تأخيرها حصول ضرر .

اليه في الجلسة أو بإيداع مذكرة بدفاعه ، يدل على أن حضور الخصم الذي يعنيه المشرع يسقط الحق في التمسك بالبطلان هو ذلك الذي يتم بناء على إعلان الأوراق ذاتها في الزمان والمكان المعينين فيها لحضوره ، دون الحضور الذي يتم في جلسة تالية من تلقاء نفس الخصم أو بناء على ورقة أخرى ، فإنه لا يسقط الحق في التمسك بالبطلان ، إذ العلة من تقرير هذا المبدأ هي اعتبار حضور الخصم في الجلسة التي دعى اليها بمقتضى الورقة الباطلة حقق المقصود منها ، ويعد تنازل من الخصم عن التمسك ببطلانها ، لما كان ماتقدم وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن لم يمثل في الدعوى أمام محكمة أول درجة رغم ترديدها بالجلسات وصبور حكم في غييبته بالإحالة إلى التحقيق ثم حجزها للحكم في الموضوع ، فتقدم بطلب لإعادة الدعوى إلى المرافعة طواه على مذكرة قرر فيها أنه علم بالدعوى . مصادفة وإن اعلانه غير صحيح لتوجهه إلى غير موطنه ، ودفع ببطلان صحيفتها واعتبار أن لم تكن ، ويعد أن استجابات المحكمة لطلب أسست قضائياً برفض الدعوى على ما أوردته من أنه « .. لما كان المدعى عليه - الطاعن - قدم مذكرة بدفاعه ثم حضر بـجلسة ١٩٧٣/٩/١٦ فإن ذلك يزيل البطلان الذي ينهه على إعلان صحيفة الدعوى أن كان ، ومن ثم فإن الدفع ببطلان صحيفة الدعوى يكون في غير محله ويتعين رفضه وحيث أنه عن الدفع باعتباره الدعوى كان لم تكن لعدم اتمام الاعلان في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة لقلم الكتاب استناداً إلى نص المادة ٧٠ من قانون المرافعات . فإن الثابت من الاطلاع على صحيفة الدعوى إنها قدمت في ١٩٧٣/١/٣١ وأعلنت في ١٩٧٣/٢/٢٤ أي في خلال الميعاد المبين في المادة ٧٠ مرافعات . ومن المقرر أنه إذا حضر المدعى عليه بناء على الاعلان الباطل الذي تم في الميعاد فإن هذا الحضور يصحح الاجراء الباطل وتحسم الإجراءات ويعتبر الميعاد المقرر في المادة قد أحترم ، ولما كان ذلك فإن هذا الدفع يكون في غير محله أيضاً ويتعين رفضه . وأيد الحكم المطعون فيه هذا القضاء بقوله « .. وحيث أن الحكم المستأنف صحيح فيما إنتهى إليه من رفض الدفع ببطلان صحيفة الدعوى للأسباب التي أقيم عليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة وتعتبرها أسباباً لحكمها في هذا الخصوص . كما أن الحكم المستأنف صحيح فيما إنتهى إليه من رفض الدفع باعتباره الدعوى كان لم تكن لعدم الاعلان في خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم الصحيفة لقلم الكتاب ذلك أنه لا مجال لتطبيق نص المادة ٧٠ من قانون المرافعات في هذا المجال وإنما الجدير بالتطبيق هو المواد ٣١٠ وما بعدها من المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٣٦ ولا ذكر لما نصت عليه المادة ٧٠ من

مادة ٣١٦ - يحضر الخصوم أو وكلاؤهم في الميعاد المحدد بورقة الاستئناف ويعتبر المستأنف مدعيا ^(١).

مادة ٣١٧ - يعيد الاستئناف الدعوى إلى الحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف وذلك بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف فقط.

ويجب على المحكمة الاستئنافية أن تعيد النظر فيما رفع عنه الاستئناف على أساس الدفوع والأدلة المقدمة إلى محكمة أول درجة وعلى أي دفع أو دليل آخر يقدم في الاستئناف من قبل الخصوم طبقا للمادة ٣٢١.

قانون المرافعات في هذا الخصوص « فإن ما خلاص إليه الحكم ينطوي على خطأ في تطبيق القانون بإطلاقه القول بأن الحضور يسقط الحق في التمسك ببطان الإعلان دون قصره على الحضور الذي يتم بناء على ذات الإعلان الباطل ، وبتقريره عدم تطبيق المادة ٧٠ من قانون المرافعات على دعاوى الأحوال الشخصية أمام المحكمة الابتدائية . (نقض مدني ١٩٧٧/٢/٩ مدونتنا في القوانين الخاصة - الجزء الأول - الموضوع رقم ١ فقرة ١١٥) .

١ - قضت محكمة النقض بأن : النص في المادة ٣١٦ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن « يحضر الخصوم أو وكلاؤهم في الميعاد المحدد بورقة الاستئناف ويعتبر المستأنف مدعيا » ، وفي المادة ٣١٩ منها على أنه « إذا لم يحضر المستأنف في الميعاد المحدد اعتبر الاستئناف كأن لم يكن وصار الحكم الابتدائي واجب التنفيذ إلا إذا كان ميعاد الاستئناف باقيا ، وهما من المواد التي تحكم إجراءات الاستئناف في المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية - مؤداه أن المشرع لم يطلق عبارة « الميعاد المحدد » الواردة في المادة ٣١٩ من هذه اللائحة وإنما قيدها بما سبق النص عليه في المادة ٣١٦ المشار إليها من أنه « الميعاد المحدد بورقة الاستئناف » ، وهو ما جرى به قضاء هذه المحكمة - من أن الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن عملا بالمادة ٣١٩ من اللائحة المذكورة إنما يفترض علم المستأنف علما يقينيا بالجلسة التي حددت لنظر استئنافه وتخلفه عن الحضور فيها ، كما أن تخلف المستأنف عن حضور هذه الجلسة بالذات من شأنه أن يدل على أنه غير جاد في طعنه ، فلا تلزم المحكمة بتحقيق موضوعه . (نقض مدني ١٩٧٣/٥/٢ مدونتنا في القوانين الخاصة - الجزء الأول - الموضوع رقم ١ فقرة ٧٦) :

ثم تحكم المحكمة بعد نظر الدعوى طبقاً للمنهج الشرعى أما بتأييد الحكم المستأنف أو بإلغائه أو بتعديله (٢) .

مادة ٣١٨ - تفصل المحكمة الاستئنافية في استئناف وصف الحكم بالنفاذ المؤقت أو رفضه على وجه الاستعجال ويدون انتظار الفصل في الموضوع .

مادة ٣١٩ - إذا لم يحضر المستأنف في الميعاد المحدد اعتبر الاستئناف كأنه لم يكن وصار الحكم الابتدائي واجب التنفيذ إلا إذا كان ميعاد الاستئناف باقياً (٣) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن : مفاد نصوص المادتين ٣١٧ ، ٣٢١ من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بالآلة ترتيب المحاكم الشرعية أن المشرع ترك للخصوم أنفسهم في الاستئناف أن يقدموا الأدلة على ما يدعونه دفعاً ورداً . فإذا كان المستأنف قد دفع دعوى المستأنف عليه في مواجهته بعدم استحقاقه في الوقف لما يدعيه وقدم أدلته ومستنداته التي استند إليها في استئنافه طالبا إلغاء الحكم المستأنف الذي قضى باستحقاق المستأنف عليه في الوقف فرد هذا الأخير بما يفيد أنه اكتفى بالأدلة المقدمة منه لمحكمة الدرجة الأولى ولم يقدم لمحكمة الاستئناف أدلة أخرى وقضت محكمة الاستئناف بإلغاء الحكم المستأنف ورفض دعواه فإنه لا يكون ثمت أساس للنعمى على هذا الحكم بمخالفة القانون أو الإخلال بحق الدفاع . (نقض مدنى ١٩٥٨/٦/١٩ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثانى - فقرة ٩٨) . وقضت بأن : مقتضى نص المادة ٣١٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - وهي ضمن المواد التي أبقي عليها القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ - أن الاستئناف يعيد الدعوى إلى الحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف لما رفع عنه الإستئناف ، بحيث يجب على محكمة الاستئناف إعادة النظر فيما رفع عنه الإستئناف على أساس الدفوع والأدلة المقدمة إلى محكمة أول درجة وعلى أساس أى دفع أو دليل آخر يقدم أمامها ، وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لدفاع الطاعن الذى تضمنته المذكرة التي كانت محكمة أول درجة قد إستبعد بها بغير حق وكان الطاعن فضلا عن عدم تقديم هذه المذكرة ضمن مستنداته - أمام محكمة النقض - لم يبين مواطن القصور فيما أغفل الحكم المطعون فيه الرد عليها . فإن النعمى في هذا الخصوص يكون غير منتج وعار عن الدليل . (نقض مدنى ١٩٧٦/١١/٢ الطعن رقم ١٩ س ٤٥ ق) .

٢ - قضت محكمة النقض : أن النص في المادة ٣١٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على

أن يحضر الخصوم أو وكلائهم في الميعاد المحدد بورقة الاستئناف ويعتبر المستأنف مدعياً ، وفي المادة ٢١٦ منها على أنه « إذا لم يحضر المستأنف في الميعاد المحدد اعتبر الاستئناف كأن لم يكن وصار للحكم الابتدائي واجب التنفيذ إلا إذا كان ميعاد الاستئناف باقياً » ، مؤداه - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المضرع لم يطلق عبارة « الميعاد المحدد » الواردة في المادة ٢١٩ من هذه اللائحة وإنما قيدها بما سبق النص عليه في المادة ٢١٦ المشار إليها من أنه « الميعاد المحدد بورقة الاستئناف » مما مفاده أن الحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن عملاً بالمادة ٢١٩ من اللائحة المذكورة إنما يفترض علم المستأنف علماً يقينياً بالجلسة التي حددها لنظر استئنافه ، وتخلّف عن الحضور في هذه الجلسة بالذات يدل على أنه غير جاد في طعنه فلا تلزم المحكمة بتحقيق موضوعه . (نقض مدني ١٩٧٦/٥/٢٦ مدونتنا في القوانين الخاصة - الجزء الأول - الموضوع رقم ١ فقرة ١١١) وقضت بأنه : متى كانت المستأنفة قد حددت جلسة لنظر استئنافها وعجله المستأنف عليه لجلسة أخرى أعلنها بها ولم تحول المحكمة على هذا الإعلان وكلفته بإعادة إعلانها لجلسة أخرى ثم مضت في نظر الاستئناف فإنه ما كان لها أن تعود بعد ذلك فترتب على هذا الإعلان أثره وتحكم باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لعدم حضور المستأنفة في الجلسة الأولى إعمالاً لحكم المادة ٢١٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية إذ أن النص فيها على « أنه إذا لم يحضر المستأنف في الميعاد المحدد اعتبر الاستئناف كأن لم يكن » يفترض علم المستأنف - علماً يقينياً - بالجلسة التي حددها لنظر استئنافه وتخلّف عن الحضور فيها . (نقض مدني ١٩٦٧/٢/١٥ المرجع السابق فقرة ٤١) وقضت بأن : المستقر في قضاء هذه المحكمة أن توقيع الجزاء الذي شرعته المادة ٢١٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية باعتبار الاستئناف كأن لم يكن لا يصادف محله إلا إذا ثبت علم المستأنف علماً يقينياً بالجلسة الأولى التي حددت لنظر استئنافه وتخلّف رغم ذلك ، لما ينم عنه نكوله عن حضور الجلسة المشار إليها بالذات من أنه غير جاد في طعنه ، فلا تلزم المحكمة ثمت بالتصديق لموضوعه . لما كان ماتقدم وكان الواقع في الدعوى أنه كان محدداً لنظر الاستئناف المرفوع من الطاعن جلسة ٦ من أبريل سنة ١٩٧٧ وأن الطعون عليها - المستأنف عليها - هي التي استصدرت أمراً بتقصير نظر الاستئناف لجلسة ٧ من مارس سنة ١٩٧٧ ، وإنها أعلفت الطاعن بهذه الجلسة الأخيرة مخاطباً مع صهره المقيم معه لغيبه وفي موطن غير محل إقامته الذي عينه في صحيفة استئنافه ، وكان الحكم المطعون فيه قد رتب قضاءه باعتبار الاستئناف كأن لم يكن على عدم حضور الطاعن في هذه الجلسة الأخيرة رغم إعلانه قانوناً مع أن إعلانه بها لا يفيد إلا علماً ظنياً أو لغتواضياً ولا يؤدي إلى العلم اليقيني الذي يترتب على

مادة ٣٢٠ - يرفض الاستئناف إذا قدم بعد الميعاد المقرر لرفعه ^(٤) .

مادة ٣٣١ - لا يجوز للخصوم أن يقدموا في الاستئناف طلبات دعاوى جديدة غير الدعاوى الأصلية إلا بطريق الدفع للدعوى الأصلية .
 ويجوز لهم أن يبدوا أدلة جديدة لثبوت الدعاوى أو نفيها ^(٥) .

التخلف عن الحضور بالرغم منه افتقاد الجدية في إقامة الطعن ، وهو مناط تطبيق المادة ٣١٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على ما سلف بيانه ، وإذ تتكبد الحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون . (نقض مدني ١٧/١/١٩٧٩ المرجع السابق فقرة ١٢٦) .

٤ - قضت محكمة النقض بأنه متى كان الثابت من الأوراق أن كلا من المطعون عليهما الثانية والرابع كان حاضرا في الدعوى الابتدائية - دعوى إثبات وراثه - وقد حكم عليه من محكمة أول درجة لمصلحة مورث الطاعنين بأن الأخير زوج المتوفاة ويستحق نصف تركتها فرضا - ولم يستأنف أي منهما هذا الحكم ، ولما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة في سنة ١٩٢٦ لا تزال هي الأصل الأصيل الذي يرجع إليه في التعرف على أحوال إستئناف الأحكام وضوابطه وإجراءاته ، وهي لا تعرف طريق الإستئناف الفرعي ولم تنص عليه ، وكان لا يصح في صورة الدعوى المطروحة اعتبار المطعون عليهما الأولى والثالث - اللذين لم يستأنفا الحكم الابتدائي ، ذلك أن القاعدة الشرعية التي تقضي بأن الوارث ينتصب خصما عن باقي الورثة يقصد بها إقتضاء ما للميت وقضاء ما عليه من تكاليف وديون ووصايا ، والدعوى الحالية هي مطالبة بميراث يشترط لإستحقاقه الوفاة ، فلا تسرى عليها تلك القاعدة ، ومن ثم يكون هذا الحكم قد حاز قوة الشيء المقضي بالنسبة إليهما بعدم طعنهما فيه بالإستئناف ، ولا يبعدان من الإستئناف المرفوعين من المطعون عليهما الأول والثالث ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذه الحجية بالفائه بالحكم المذكور الذي أصبح نهائيا في حقهما ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ويتعين لهذا نقضه فيما قضى به لصالحهما . (نقض مدني ١١/٦/١٩٧٥ الطعن رقم ٣٩٠٤٥ سنة ٤٠ ق) يراجع أيضا نقض مدني ١٦/٤/١٩٨٠ ما سلف في التطبيق على المادة ٣٠٨ .

٥ - قضت محكمة النقض بأنه : لا كانت الطاعة قد أقامت دعواها ضد المطعون عليه بطلب تطبيقها منه طاعة بائنة للضرر عملا بحكم المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥

مادة ٣٣٢ - جميع القواعد المقررة في شأن رفع الدعاوى والسير فيها أمام المحاكم الابتدائية تتبع في الدعاوى المستأنفة وكذا جميع القواعد المقررة فيما يتعلق بالأحكام والقرارات .

مادة ٣٣٣ - إذا قررت محكمة الاستئناف إلغاء حكم صادر في الاختصاص أو إحالة الدعوى الى محكمة أخرى وكانت القضية صالحة للفصل في موضوعها لا تردّها الى محكمة أول درجة بل تفصل بما يقتضيه المنهج الشرعى . ويستثنى من حكم هذه المادة أحكام الاختصاص أو الإحالة الصادرة من المحاكم الجزئية في المواد التى يكون حكمها فيها انتهائيا ففى هذه الحالة يجب على المحكمة الاستئنافية رد القضية الى المحكمة المختصة .

مادة ٣٣٤ - اذا استؤنف في أثناء سير الدعوى حكم أو قرار من الأحكام والقرارات التى يجوز استئنافها قبل الحكم في أصل الدعوى فبعد الفصل فيه من محكمة الاستئناف ترد القضية لمحكمة أول درجة للسير فيها مع مراعاة مانص عليه في الفقرة الأولى من المادة السابقة .

مادة ٣٣٥ - المعارضة في الأحكام الاستئنافية الصادرة في الغيبة يلزم

لسنة ١٩٢٩ ، وكان ما أضافته الطائفة أمام محكمة الاستئناف من أن المظنون عليه أمتنع عن الاتفاق عليها بعد أن تزوجها ، يعد طلبا جديدا - يختلف في موضوعه عن الطلب الأول ، لأن الطلاق بسبب عدم الإنفاق يقع رجعيا ، وله أحكام مختلفة أوردتها المواد ٤ وه ٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ ، وبالتالي فلا يجوز قبول هذا الطلب الجديد أمام محكمة الاستئناف ، عملا بما تلقى به المادة ٢٢١ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٢١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية من أنه لا يجوز للخصوم أن يقدموا في الاستئناف طلبات بدعاوى جديدة غير الدعاوى الأصلية ، إلا بطريق الدفع للدعوى الأصلية ، وهى من المواد التى أبقي عليها القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . لما كان ذلك فإن النعى على الحكم المظنون فيه بأنه لم يرد على طلب التطلق لعدم الاتفاق يكون غير منتج . (نقض مدنى ١٩٧٤/٦/٥ معوقتا في القوانين الخاصة - الجزء الأول - الموضوع رقم ١ فقرة ١٠٦) .

تقديمها في ظرف الأيام العشرة التالية لإعلان تلك الأحكام والا سقط الحق فيها (١).

مادة ٣٣٦ - رفع المعارضة المذكورة يكون بتكليف الخصم بالحضور أمام المحكمة بالكيفية والأوضاع المقررة لرفع الدعاوى .

مادة ٣٣٧ - يجوز لكل ذي شأن أن يستأنف التصرف في الأوقاف الصادرة من المحكمة الشرعية الابتدائية بصفة ابتدائية في ظرف ثلاثين يوما بالأكثر من يوم صدور التصرف .

ويجوز لوزير الأوقاف أن يرفع الاستئناف في مسائل الأوقاف الخيرية في الميعاد المذكور ويرفع الاستئناف بتقرير يقدم لقلم كتاب محكمة التصرف الابتدائية أو لقلم كتاب المحكمة العليا ويترتب على الاستئناف إيقاف تنفيذ الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية إلا في إقامة الناظر أو ضم ناظر أو أفراد إلى أحد الناظرين بالتصرف وتفصل المحكمة العليا بعد الاطلاع على الأوراق . ويجوز لها أن تستدعي من ترى لزوما لسماع أقواله وأن تستوفى ماتراه لازما من الإجراءات .

ولمحكمة الاستئناف أن تلغى أو تعدل التصرف المستأنف أمامها ولها أن تقيم ناظرا عند الغائها التصرف بإقامة الناظر .

مادة ٣٣٨ - (ألغيت بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) .

الفصل الثالث

في التماس إعادة النظر

المواد من ٣٣٩ - ٣٤٥ - (ألغيت بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) .

١ - يراجع نقض مدني ١٦/٤/١٩٨٠ ماسلف في التطبيق على المادة ٣٠٨ .

الفصل الرابع

في طلب تصحيح الحكم أو تفسيره

المواد من ٣٣١ - ٣٤٠ - (ألغيت بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) ..

الفصل الخامس

في الطعن في الأحكام ممن تتعدى اليه

المادتان ٣٤١ - ٣٤٢ - (ألغيتا بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) .

الكتاب الخامس

في تنفيذ الأحكام

الباب الأول

قواعد عمومية

مادة ٣٤٣ - لا يجوز تنفيذ حكم إلا إذا كان مشمولاً من المحكمة التي أصدرته بصيغة التنفيذ وهي :

ويجب على الجهة التي يناط بها التنفيذ أن تبادر إليه متى طلب منها وعلى كل سلطة وكل قوة أن تعين على إجرائه ولو باستعمال القوة الجبرية متى طلب ذلك طبقاً لنصوص اللائحة (١) .

مادة ٣٤٤ - لا يجوز تنفيذ الأحكام الصادرة من أول درجة إلا بعد مضي ميعاد الاستئناف ما لم يكن التنفيذ المؤقت مأموراً به في الحكم أو منصوصاً عليه في هذه اللائحة (٢) .

١ - يراجع التطبيق على المادة ٢٨١ من قانون المرافعات (انفا : الجزء الثاني)

٢ - تراجع المادة الأولى من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٦ .

مادة ٢٤٥ - تنفيذ الحكم بالطاعة، وحفظ الولد عند محرمه والتفريق بين الزوجين ونحو ذلك مما يتعلق بالأحوال الشخصية يكون قهراً ولو أدى الى استعمال القوة ودخول المنازل . ويتبع رجال التنفيذ في هذه الحالة التعليمات التي تعطي من القاضي الجزئي أو رئيس المحكمة الشرعية الكائن بدائرتها المحل الذي يحصل فيه التنفيذ .

مادة ٢٤٦ - يعاد تنفيذ الحكم بطاعة الزوجة مادامت زوجة وكذا الحكم بتسليم الولد .

مادة ٢٤٧ - اذا امتنع المحكوم عليه من تنفيذ الحكم الصادر في النفقات أو أجره الحضانة أو الرضاعة أو المسكن يرفع ذلك الى المحكمة الجزئية التي أصدرت الحكم أو التي بدائرتها محل التنفيذ ومتى ثبت لديها أن المحكوم عليه قادر على القيام بما حكم به وأمرته ولم يمتلك حكمت بحبسه ولا يجوز أن تزيد مدة الحبس عن ثلاثين يوماً . أما اذا أدى المحكوم عليه ما حكم به أو احضر كفيلاً فإنه يخلو سبيله وهذا لا يمنع من تنفيذ الحكم بالطرق الاعتيادية .

مادة ٢٤٨ - (ألغيت بالقانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) .

مادة ٢٤٩ - يحصل التنفيذ بمعرفة جهات الادارة أو من تعينه وزارة الحقانية لذلك وهم ملزمون بإجرائه بناء على طلب الخصم الذي يسلمهم الحكم الواجب التنفيذ .

مادة ٢٥٠ - اذا امتنع من هو منوط بالتنفيذ جاز للخصم أن يرفع شكواه الى رئيس أو قاضي المحكمة الكائن بدائرتها جهة التنفيذ وعلى القاضي أن يرفع الامر لوزارة الحقانية .

الباب الثاني

في الاشكال في التنفيذ

المادتان ٢٥١ و ٢٥٢ - (ألغيتا بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥) .

الباب الثالث

في التنفيذ المؤقت

مادة ٢٥٢ - التنفيذ المؤقت يكون واجبا لكل حكم صادر بالنفقة أو اجرة الحضانة أو الرضاع أو المسكن أو تسليم الصغير لأمه .

مادة ٢٥٤ - في حالتي الحكم بعزل ناظر وقف أو ضم ناظر اليه . يجب مؤقتا إقامة ناظر أو ضم آخر الى أن يفصل في الخصومة نهائيا ويتقرر الناظر بالطريق الشرعي .

الكتاب السادس

في تحقيق الوفاة والوراثة وفي الاشهادات والتسجيل

الباب الأول

في تحقيق الوفاة والوراثة

مادة ٢٥٥ - (معدلة بالقانون ٧٢ لسنة ١٩٥٠) تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة المنصوص عليها في المادة ٧٦ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ ، يكون أمام قضاة المحاكم الجزئية على حسب الاختصاص المبين في المادة ٢٥ (١) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه : إذا كان المطعون عليه الأول قد رفع دعواه طالبا إثبات وفاة والده وأنه الوارث الوحيد له ويستحق جميع تركته التي حددها بأنها أطيان زراعية مساحتها ٨٤ فدانا ، ٢٣ قيراطا ، ٦ سهما ومحل تجارى وقدر قيمتها بمبلغ عشرين ألف جنيه وكان الثابت أن الطاعنين أسسوا الدفع بعدم الإختصاص لا على إنكار وجود هذه التركة المخلفة عن المورث ، وإنما على أساس أنه تصرف فيها قبل وفاته إلى زوجته المسيحية وأحد أولاده منها ، الأمر الذى ينكره المطعون عليه الأول مدعيا صورية التصرفين ، وكان التحق من صحة هذا الدفعا الأخير يخرج عن نطاق الدعوى المأثلة

مادة ٢٥٦ - (معدلة بالقانون ٧٢ لسنة ١٩٥٠) على طالب تحقيق الوفاة والوراثة والوصية الواجبة إن تحققت شروطها المنصوص عليها في المادة ٧٦ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ أن يقدم طلباً بذلك إلى المحكمة المختصة ويكون الطلب مشتملاً على بيان تاريخ الوفاة ومحل إقامة المتوفى وقتها واسماء الورثة والموصى اليهم وصية واجبة أن وجدوا ومحل إقامتهم ومحل أموال التركة .

مادة ٢٥٧ - (ألغيت بالقانون ٦٨ لسنة ١٩٦٤) .

مادة ٢٥٨ - (ألغيت بالقانون ٦٨ لسنة ١٩٦٤) .

مادة ٢٥٩ - (معدلة بالقانون ٦٨ لسنة ١٩٦٤) على الطالب أن يعلن الورثة والموصى لهم وصية واجبة للحضور أمام المحكمة في الميعاد الذي يحدد لذلك ، ويحقق القاضي الطلب بشهادة من يثق به وله أن يخفف إليها التحريات الإدارية حسبما يراه .

وإذا أنكر أحد الورثة أو الموصى لهم وصية واجبة ، ورأى القاضي أن الإنكار جدى وجب على الطالب أن يرفع دعواه بالطريق الشرعى ^(٢) .

أخذاً بأنها دعوى وفاة ووراثة يقصد بها إثبات صفة المدعى ، وليست نزاعاً مدنياً ، ولما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد إنتهى إلى تقدير قيمة الدعوى بأكثر من مائتى ألف قرش ، وهو ما يجعل الاختصاص معقوداً للمحكمة الابتدائية وفق المادتين ٨/٦ ، ٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، ورتب على ذلك قضائه ، برفض الدفع بعدم الاختصاص ، فإنه لا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (نقض مدنى ١٩٧٤/٤/١٠ الطعن رقم ١٧ من ٢٩ ق) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن : إنكار الوراثة ، الذى يستدعى إستصدار حكم شرعى لإثباتها ، يجب أن يكون صلباً من وارث حقيقى ضد آخر يدعى الوراثة ، فإذا أنكرت وزارة المالية ، بصفتها حالة محل بيت المال ، الوراثة لصاحب المال الذى تحت يدها على من يدعيها ، فلتكرها هذه الوراثة عليه لا يستدعى إستصدار حكم شرعى لإثباتها ، لأنها ليست إلا أمينة فقط على مال من لا وارث له ، فيكفى لمن يدعى إستحقاقه مال تحت يدها إثبات وراثته للمتوفى عن ذلك المال بإعلام شرعى . (نقض ١٩٢٢/٥/٢٦ الطعن

مادة ٣٦٠ - اذا كان بين الورثة والموصى اليهم وصية واجبة قاصر أو محجور عليه أو غائب ، قام وصيه أو قيمه أو وكيله مقامه .

مادة ٣٦١ - يكون تحقيق الوفاة والورثة والوصية الواجبة أن وجدت على وجه ماذكر حجة في خصوص الوفاة والورثة والوصية الواجبة المحققة الشروط مالم يصدر حكم شرعى على خلاف هذا التحقيق ^(٢) .

رقم ٢١ س ١ ق) كما قضت بأن : تصديق الورثة ، الزوجة على الزوجية ودفع الميراث لها لا يمنع من سماع دعوام استرجاع الميراث بحكم الطلاق المانع منه لقيام العذر لهم حيث استصحوا الحال في الزوجية وخفيت عليهم البينة في الطلاق . (نقض مدنى ١٩٦٢/٥/٢٣ موسوعتنا في القوانين الخاصة - الجزء الاول - الموضوع رقم ١ فقرة ١٧) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن حجية الاعلام الشرعى - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - تدفع وفقا لنص المادة ٣٦١ من لائحة المحاكم الشرعية بحكم من المحكمة المختصة . وهذا الحكم كما يكون في دعوى أصلية ، يصح أن يكون في صورة دفع أبدي في الدعوى التى يراد الاحتجاج فيها بالاعلام الشرعى وهو ما سلكته المطعون عليها أمام محكمة الموضوع . إذ كانت الهيئة التى فصلت في الدفع مختصة أصلا بالحكم فيه . فإن قضاءها هو الذى يعول عليه . ولو خالف ما ورد بالاعلام الشرعى ولا يعد هذا إهدارا لحجية الاعلام لأن المشرع أجاز هذا القضاء وحد به من حجية الاعلام الشرعى الذى صدر بناء على إجراءات تقوم في جوهرها على تحقيقات إدارية يصح أن ينقضها بحيث تقوم به السلطة القضائية المختصة . (نقض مدنى ١٩٧٤/١/٣٠ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثانى - فقرة ٦٥) كما قضت . لأن كان الاعلام الشرعى تدفع حجيته وفقا لنص المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بحكم يصدر من المحكمة المختصة . الا أن الحجية المطلقة للأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا تكون الا للأحكام التى تنشئ الحالة المدنية لا تلك التى تقرها فتكون حجيتها نسبية قاصرة على أطرافها لا تتعداهم الى الغير . وإذا كان الطاعنان لا يجادلان في أن المطعون عليه لم يكن طرفا في الدعوى - السابقة - وكان ما إنتهى اليه الحكم الصادر في تلك الدعوى من أن مورثة المطعون عليه ماتت عقيما لا ينشئ مركزا قانونيا وإنما يقر أمرا واقعا فلا يقبل التحدى بذلك القضاء المطعون عليه . (نقض مدنى ١٩٧٦/٢/١٠ المرجع السابق فقرة ٢١١) وقضت بأن : إن حجية الإعلام الشرعى

الباب الثاني

في الأشهادات والتسجيل

مادة ٣٦٢ - على كل محكمة من المحاكم الشرعية ضبط الإشهادات بجميع أنواعها وكتابة سنداتها وتسجيلها على حسب المدون بهذه اللائحة .

ولا يجوز لهذه المحاكم أن تسجل أى إشهاد بوقف أو بإقرار به أو استبداله أو الإدخال أو الإخراج أو غير ذلك من الشروط التى تشترط فيه إلا إذا كان مستوفيا الشروط المنصوص عليها فى المادة ١٢٧ من هذه اللائحة .

تدفع وفقا لنص المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بحكم من المحكمة المختصة ، وهذا الحكم كما يكون فى دعوى أصلية يصح أن يكون فى دفع أبدي فى الدعوى التى يراد الاحتجاج فيها بالإعلام الشرعى . فإذا كانت الهيئة التى فصلت فى هذا الدفع مختصة أصلا بالحكم فيه فإن قضاها فيه لا يعتبر إدارياً لحجية الإعلام لا تملك المحكمة قانوناً بل هو قضاء من محكمة مختصة يخالف ما ورد فى الإعلام بتحقيق الوفاة والوراثه . وهذا القضاء أجازه المشرع وحدّ به من حجية الإعلام وذلك إفصاحاً عن مراده من أن حجية الإعلام الشرعى بتحقيق الوفاة والوراثه الذى يصدر بناء على إجراءات تقوم فى جوهرها على تحقيقات إدارية يصح أن ينقضها بحث تقوم به السلطة القضائية المختصة . (نقض مدنى ١٩/٦/١٩٥٨ المرجع السابق فقرة ١٠٢) وقضت بأنه : وفقاً للمادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية يكون تحقيق الوفاة والوراثه حجة فى هذا الخصوص ما لم يصدر حكم على خلاف هذا التحقيق ، وإنكار الوراثه الذى يستدعى استصدار مثل هذا الحكم يجب - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن يصدر من وارث ضد آخر يدعى الوراثه . وبيت المال - وزارة الخزانة - لا يعتبر وارثاً بهذا المعنى وإنما تؤول إليه التركة على أنها من الضوائع التى لا يعرف لها مالك وهو ما تؤكده المادة الرابعة من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ فى قولها « فإذا لم يوجد أحد من هؤلاء ألت التركة أو ما يلقى منها للخزانة العامة » - وإذا كان الثابت أن الطاعن استند فى دعواه على الإعلام الشرعى الذى بمقتضاه تحققت وفاة والدته وانحصار إرثها فيه وأغل الحكم المطعون فيه حجية هذا الإعلام فى مواجهة بيت المال فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وشلبه قصور يعيبه . (نقض مدنى ١٩٦٦/٥/١١ ، نقض مدنى ١٩٦٤/٣/١١ ، نقض مدنى ١٩٦٢/٥/٩ موسوعتنا فى

مادة ٣١٢ - ضبط الإشهادات هي كمليتها بدفاتر المضابط وتحرير سنداتها هو كتابة صورها بالأوراق المتوغة مطابقة لأصلها وتسجيل السند أو الحكم هو كتابة مابه حرفياً بالسجلات أو حفظ صورته الشمسية .

مادة ٣١٤ - تؤخذ الإشهادات في المحاكم الكلية لدى الرئيس أو من يحيلها عليه من القضاة أو الكتاب وفي المحاكم الجزئية لدى قضاتها أو من يحيلونها عليه من الكتاب .

ويجوز الانتقال لأخذ الإشهاد متى كان في دائرة المحكمة .

القوانين الخاصة - الجزء الأول - الموضوع رقم ١ فقرة ٢٧) كما قضت بأن : مؤدى نص المادة ٣٦١ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن المشرع أراد أن يضمن على إشهاد الوفاة الوراثية حجية مالم يصدر حكم على خلافه ، ومن ثم أجاز لذوى الشأن ممن لهم مصلحة في الطعن عليه طلب بطلانه سواء في صورة الدفع في دعوى قائمة أو إقامة دعوى مبتدأة . (نقض مدنى ١٩٧٥/٢/٢٠ المرجع السابق فقرة ٩٥) وقضت بأنه : متى كان الثابت أن المطعون عليه أقام دعواه أمام المحكمة الابتدائية بطلب الحكم برد وبطالان الإعلام الشرعى وأعتبره كان لم يكن ، تأسيساً على أن هذا الإعلام قد ضبط بناء على بيانات مزورة ، إذ أثبت فيه على خلاف الحقيقة أن المرحوم أحمد كتحدا الشهير بالقويونجى ، وهو الشهير بالرزاز وأنه لم ينجب ولداً باسم عثمان ، وأنه بهذا الوضع لا يكون الطاعن وإخوته من ورثة أحمد كتحدا الشهير بالقويونجى ، وكانت هذه المسألة تتعلق بالأحوال الشخصية مما كان الاختصاص بنظرها أصلاً للمحاكم الشرعية الابتدائية طبقاً للمادتين السادسة والثامنة من لائحة ترتيب تلك المحاكم ، وقد اخضعت بنظرها بعد إلغاء المحاكم الشرعية ، دوائر الأحوال الشخصية في نطاق التنظيم الداخلى لكل محكمة ، طبقاً للمادتين الرابعة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . لما كان ما تقدم ، فإنه كان يتعين أن تتدخل النيابة العامة في الدعوى لإبداء رأيها فيها ، حتى ولو كانت منظورة أمام الدائرة المدنية . (نقض مدنى ١٩٧٢/١٢/٦ المرجع السابق فقرة ٧٩) كما قضت بأن : إثبات التزوير واستعماله ، ليس له طريق خاص ، العبرة بما تطمئن إليه المحكمة من الأدلة الميالة . لا محل للاحتجاج بنص المادة ٣٦١ من لائحة المحاكم الشرعية قد رسمت طريقاً لإثبات عكس ما ورد في إعلام الورثة . (نقض جنائى ١٩٦٦/٢/١ المرجع السابق فقرة ٢٥) .

مادة ٣١٥ - يجب أن تشمل المحررات المقدمة للتسجيل خلاف البيانات الخاصة بموضوعها جميع البيانات اللازمة أو المفيدة في الدلالة على شخصية الطرفين وتعيين العقار بالذات وعلى الأخص :
(١) أسماء الطرفين وأسماء آبائهم وأجدادهم لأبائهم وكذلك محل إقامة الطرفين .

(ب) بيان الناحية واسم ورقم الحوض وأرقام القطع إذا كانت واردة في قوائم فك الزمام وكذلك حدود ومساحة القطع بأدق بيان مستطاع .
ويجب في عقود البيع والبذل ذكر أصل الملكية واسم المالك السابق وكذلك تاريخ ورقم تسجيل عقده إذا كان مسجلا .

مادة ٣١٦ - لاتقبل المحكمة الشرعية شيئا من عقود الإبدال والاستبدال والاحتكار والخلو وبيع الانقاض والاستدانة مما يتعلق بالأوقاف الأهلية أو الخيرية ولا تقيم ناظرا عليهم بغير شرط الواقف ولا تعزلهم إلا بعد مخابرة وزارة الأوقاف وورود إفادتها أو مضي خمسة عشر يوما من تاريخ المخابرة .

مادة ٣١٧ - لايجوز مباشرة عقد زواج اليتيمات القاصرات اللاتي لهن مرتبات بالروزنامة أولهن ماتزيد قيمته على عشرين ألف قرش إلا بعد المخابرة مع مجلس حسبي الجهة التابع لها محل إقامة اليتيمة والترخيص منه بذلك .
ولا يجوز مباشرة عقد الزواج ولا المصادقة على زواج مسند إلى ما قبل العمل بهذا القانون ما لم تكن سن الزوجة ست عشرة عشرة سنة وسن الزوج ثمانى عشرة سنة وقت العقد .

مادة ٣١٨ - تكتب الإشهادات بالمضايقات المرقومة الصفحات والمختومة بختم رئيس المحكمة أو نائبه أو قاضى المحكمة الجزئية وختم المحكمة الموجودة بها .

مادة ٣١٩ - يعرض الكاتب تفصيل ماكتبه بالمضبطة من صيغة الإشهاد على من يشره من القضاة أو على من اذن بمباشرته منهم .

مادة ٣٢٠ - بعد استيفاء كتابة الصيغة وقراءتها يضع كل من ذوى الشأن والشهود إمضاءه أو عتمة على المضبطة وكذا من يشر الصيغة وكاتب

الإشهاد .

مادة ٣٧١ - تمضى جميع السندات الشرعية وصورها التى تكتب بالأوراق المتموغة وصور الأحكام بإمضاء رئيس المحكمة وتختم بختمه الذاتى فى المحاكم الكلية ، وفى المحاكم الجزئية تمضى وتختم من قاضيه وفى جميع الأحوال تمضى من الكاتب وتختم بختم المحكمة .

مادة ٣٧٢ - عند نهاية العمل فى كل مضبطة وسجل يقدم الى رئيس المحكمة الكلية وإلى القاضى فى المحاكم الجزئية ليكتب عليه مايفيد نهاية العمل فيه إلى ذلك الموضوع ويضع إمضاءه وختمه على ما يكتبه .

مادة ٣٧٣ - على المحكمة التى صدر بها الإشهاد أن تؤشر بمقتضاه على سجل العقار وإن كان مسجلاً بجهة أخرى فعليها إشعارها بذلك لإجراء ما ذكر وعلى كل حال فعلى المحكمة التى صدر بها الإشهاد أن ترسل ملخصة إلى المحكمة الكائن بدائرتها العقار لتسجيله .

مادة ٣٧٤ - على المحكمة التى صدر بها الاشهاد أن تخطر وزارة الاوقاف فى الحالة التى لا يكون للعقار الصادر به الاشهاد حجة شرعية بملكته .

أحكام عامة

مادة ٣٧٥ - القضاة ممنوعون من سماع الدعوى التى مضى عليها خمس عشرة سنة مع تمكين المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعى له فى عدم اقامتها الا فى الارث والوقف فانه لا يمنع من سماعها الا بعد ثلاث وثلاثين سنة مع التمكن وعدم العذر الشرعى وهذا كله مع الانتكار للحق فى تلك المدة (١) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه . متى كان الطاعن ام يتمسك امام محكمة الموضوع بمضى المدة المانعة من سماع الدعوى . وكان هذا الدفع لا يتطرق بالنظام العام ، فإنه لا تجوز إثارته لأول مرة امام محكمة النقض ولا يفتى عن التمسك بهذا الدفع طلب الحكم برفض الدعوى لأن التمسك به يجب أن يكون بعبارة واضحة لا تحتلل الإيهام . (نقض مدنى

مادة ٢٧٦ - أعمال النواب أو من يقوم مقامهم فيما يتعلق بالافتاء تكون قاصرة على افتاء المحاكم الأهلية والحكومة والافراد في غير القضايا المنظورة أمام المحاكم الشرعية وليست المحاكم مقيدة بفتوى أي كانت .

١٩٦٦/١٢/٢٩ موسوعتنا في القوانين الخاصة - الجزء الأول - الموضوع رقم ١ فقرة ٤٠ (كما قضت أنه بالرجوع إلى أقوال الفقهاء في خصوص الدفع بعدم سماع الدعوى لمضى المدة المانعة من سماعها مع التمكن وعدم العذر - وهو ما نصت عليه المادة ٢٧٥ من اللائحة الشرعية الصادر بها القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٢٦ - يبين أنهم لم يوردوا الأعدار الشرعية على سبيل الحصر ولكن على سبيل المثال وجعلوا المدار فيها أن تكون مشروعة ومانعة للمدعى من رفع الدعوى وتركوا الأمر في تقدير قوتها وكونها مانعة أو غير مانعة لفطنة القاضي . فإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه بعدم سماع دعوى الطاعنة على أن ما تدعيه من جهل باستحقاقها في الوقف ومرضاها وفقرها لا يعد عذراً شرعياً فإنه لا يكون قد خالف القانون . (نقض مدنى ١٩٦٤/١٢/١٦ المرجع السابق فقرة ٢٢) وقضت بأن ما تنص به المادة ٢٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٢٦ من أن القضاة ممنوعون من سماع الدعوى التي مضى عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعى في عدم إقامتها وهذا كله مع إنكار الحق في تلك المدة ، هو ترديد لقاعدة أساسية نص عليها في المادة ٩٦ من اللائحة الشرعية الصادرة في سنة ١٨٩٧ والمادة ٢٧٦ من القانون رقم ٢١ لسنة ١٩١٠ المعدل لللائحة الأخيرة . وعلى ذلك جاء نص المادة ٦١٤ من قانون العدل والانصاف الذى يقضى بأنه لا تسمع الدعوى في استحقاق غلة الوقف بعد تركها بلا عذر شرعى مدة خمس عشرة سنة . (نقض مدنى ١٩٧٤/١/٢٠ المرجع السابق فقرة ١٧٧) وبأنه : أوجبت المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ أن تصدر الأحكام في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف والتي كانت أصلاً من اختصاص المحاكم الشرعية طبقاً لما هو محقق في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أى وفقاً للمدوين في تلك اللائحة ولأرجح الأقوال في مذنب أبى حنيفة - ولما كانت المادة ٢٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من بين المدوين بها وحكمها قائم لم يتناوله الإلغاء فإنه يتعين أعماله في تلك المنازعات ومن ثم فلا محل لتطبيق أحكام التقادم ووقفه في القانونين اللذين بالنسبة للمدة المنصوص عليها فيها أي المادة ٢٧٥ سلفاً الذكر لسماع الدعوى . (نقض مدنى ١٩٦٢/٥/٢ موسوعتنا الذهبية للرجع السابق فقرة ١١٨) وبأن : تنص المادة ٢٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على منع سماع الدعوى التي مضى عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم تراقر العذر

مادة ٢٧٧- لا يجوز طلب أخذ من رؤساء المحاكم أو نوابها أو قضاتها إلى جهة من جهات الإدارة إلا إذا رخصت وزارة الحقلانية بذلك .

الشرعى فى عدم إقامتها مع إنكار الحق فى تلك المدة . والمراد فى اعتبار الشخص معذورا هو أن يكون فى وضع لا يتمكن معه من رفع الدعوى بالحق المدعى به . ومن الاعتذار أن يكون الشخص غائبا أو سببا أو مجنونا وليس لهما ولى : ولما كانت علة العذر فى صوره المختلفة المانعة من سريان المدة هى عدم التمكن من رفع الدعوى أن حقيقة أو حكما . فبن تنصيب النائب عن الأصل ممن ذكروا . يحل محله ويلزمه أن يتولى أمره وبذلك يرتفع العذر وتحقق المكنة مما يستتبع سريان المدة المانعة من سماع الدعوى . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر المدة سارية فى حق الطاعنة من وقت إقامة أمها وصية عليها فإنه لا يكون قد خالف القانون . (نقض مدنى ١٩٦٢/٥/٢ المرجع السابق فقرة ١١٩) وقضت بأنه : أنه وإن كانت الشريعة الإسلامية لاتعترف بالتقادم المكسب أو المسقط وتلغى بقاء الحق لصاحبه مهما طال به الزمن إلا أنه أعمالا لقاعدة تخصيص القضاء بالزمان والمكان شرع منع سماع الدعوى بالحق الذى مضت عليه المدة . وعدم السماع ليس مبنيا على بطلان الحق وإنما هو مجرد نهى للقضاة عن سماعها قصد به قطع التزوير والحيل . ولما كان المنع من السماع فى هذه الصورة لا اثر له على أصل الحق ولا يتصل بموضوعه وإنما يقتصر حكمه على مجرد سماع الدعوى أو عدم سماعها فإنه لا يكون فى هذا المجال محل لأعمال قواعد التقادم الواردة بالقانون المدنى . ومتى كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأعمل تلك القواعد فإنه يكون مخالفا للقانون . (نقض مدنى ١٩٦١/٢/٢٠ المرجع السابق فقرة ١١١) وقضت بأن : الاعتذار الذى ذكرها الفقهاء مسوغة لسماع الدعوى رغم مضى المدة وإن جاءت على سبيل المثال إلا أن قولها أن تكون فى شتى صورها بحيث يتعذر معها على المدعى إمكان رفع الدعوى . والاختلاف فى تفسير شرط الواقف لا يعد عذرا بهذا المعنى . (نقض مدنى ١٩٦١/٢/٢٠ مدونتنا فى القوانين الخاصة - الجزء الأول - الموضوع رقم ١ فقرة ٨) وقضت بأن : الدعاوى التى يمنع من سماعها لضى ثلاث وثلاثين سنة هى - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - الدعاوى المطلقة بعين الوقت ولا يدخل فى نطاقها دعوى الاستحقاق فيه . وإذا كان ذلك . وكانت دعوى مورثة الطاعنة هى دعوى استحقاق فى وقف-وقضى الحكم المطعون فيه بأن المدة المانعة من سماعها هى خمسة عشرة سنة فإنه لا يكون قد خالف القانون أو لخطأ فى تطبيقه . (نقض مدنى ١٩٦١/٢/٢٢) نقض مدنى ١٩٦١/٢/٢٢ المرجع السابق فقرة ٢٧) كما قضت بأنه : تنص المادة ٢٧٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن « القضية ممنوعة

مادة ٢٧٨ - يجتمع قضاة كل محكمة بهيئة جمعية عمومية في شهر أكتوبر من كل سنة لتوزيع الاعمال فيها وفي المحاكم الجزئية التابعة لها وتحديد عدد الجلسات وبيان أيامها في كل أسبوع .

وتضع الجمعية العمومية بذلك قرارا يرسل الى وزارة الحفانية للتصديق عليه .

مادة ٢٧٩ - تراعى احكام القانون المالى وتعليمات وزارة المالية فيما يتعلق بالاعمال الحسابية بالمحاكم الشرعية .

مادة ٢٨٠ - أعمال التفتيش في المحاكم الشرعية تقرر في لائحة خصوصية بقرار من وزير الحفانية .

مادة ٢٨١ - يضع وزير الحفانية لائحة للاجراءات الداخلية بالمحاكم الشرعية ويتخذ كافة الاجراءات اللازمة لتنفيذ هذه اللائحة ويضع لائحة ببيان الاجراءات والضوابط التى تجب مراعاتها في تنفيذ احكام المحاكم الشرعية .

من سماع الدعوى التى مضى عليها خمس عشرة سنة مع تمكن المدعى من رفعها وعدم العذر الشرعى له في عدم إقامتها .. وهذا كله مع إنكار الحق في تلك المدة .. وإذ يبيى من الحكم المطعون فيه أنه استند في رفض الدفع بعدم سماع الدعوى إلى أن النافذة السابقة اقترت باستحقاق المستحقين لفاضل الربيع في عقد الصلح - المقدم في دعوى سابقة - وأنها ظلت تنفذ هذا الصلح حتى عزلت من النافذة في سنة ١٩٤٠ ، ولم تمض بين هذا التاريخ ورفع الدعوى الحالية في سنة ١٩٥٤ المدة المانعة من سماع الدعوى ، وأن هذا الإقرار من النافذة قد أوقف سريان المدة إلى أن عزلت من النافذة في سنة ١٩٤٠ . وكانت هذه الدعامة الصحيحة تكفى لحمل الحكم في هذا الخصوص ، بصرف النظر عما تثيره الطاعنة من أن المحكمة لم تعتمد عقد الصلح إلا في خصوص ما عرض عليها من نفقة الخصوم - في الدعوى السابقة - دون باقى المستحقين ، فإنه لا يؤثر في سلامة الحكم ماقرره خطأ من أن خفاء شرط الواقف يعد عذرا مانعا من رفع الدعوى . (نقض مدنى ١٢/٧/١٩٧٢ المرجع السابق فقرة ٧٠) .

وكذلك يضع لائحة ببيان شروط التعيين في وظائف المأذونين واختصاصاتهم وعددهم وجميع ما يتعلق بهم .
« صدر بسراى عابدين في ٢٤ ذى الحجة سنة ١٣٤٩ (١٢ مايو سنة ١٩٣١)

قانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥

بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية وإزالة الدعاوى التى تكون منظورة أمامها إلى المحاكم الوطنية

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ :
وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية :

وعلى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ الخاص بنظام القضاة :

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة :

وبناء على ما عرضه وزير العدل :

أصدر القانون الآتى :

مادة ١- تلغى المحاكم الشرعية والمحاكم المالية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ وتحال الدعاوى المنظورة أمامها لغاية ٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ إلى المحاكم الوطنية لاستمرار النظر فيها وفقا لأحكام قانون المرافعات وبدون رسوم جديدة مع مراعاة القواعد الآتية (١) (٢) (٣) .

٢ - صدر القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ببعض الإجراءات فى قضايا الأحوال الشخصية والوقف التى تختص بها المحاكم بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ (انظر مايل ص ٢٧٥)

٢ - قضت محكمة النقض بأن القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر بتاريخ ١٩٥٥/٩/٢١ بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية من أول يناير سنة ١٩٥٦ . قد أنهى ولاية هذه المحاكم جميعها وأصبح الاختصاص فى مسائل الأحوال الشخصية الخاصة بجميع الطوائف فى مصر للمحاكم المدنية . وبذلك فلم يعد للمحكمة الكنسية الرسولية لية ولاية قضائية فى نظر دعوى بطلان الزواج المملود بين مسيحيين . وإذا كان هناك دعوى أخرى مرفوعة

مادة ٢ - تحال دعاوى التي تكون منظورة أمام المحكمة العليا الشرعية أو أمام الدائرة الاستئنافية بالمجالس المالية إلى محكمة الاستئناف الوطنية التي تقع في دائرتها المحكمة الابتدائية التي أصدرت الحكم المستأنف .

وتحال الدعاوى التي تكون منظورة أمام المحاكم الكلية إلى المحكمة الابتدائية الوطنية المختصة وتحال الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الجزئية الشرعية أو المالية إلى المحاكم الجزئية أو الابتدائية الوطنية المختصة .^(١)

أمام المحاكم المدنية بتطبيق الزوجين فإنه لم يعد محل للقول بوجود دعويين أمام جهتين قضائيتين مما نصت عليه المادة ١٩ من قانون نظام القضاء .

١ - قضت محكمة النقض بأنه : متى تبين أن دعوى النفقة كانت منظورة أمام الدائرة الاستئنافية بالجلس الملى ولم يكن قد تم الفصل فيها حتى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٥ فإن المحكمة التي تختص باستمرار النظر فيها هي محكمة الاستئناف الواقع في دائرتها المحكمة التي أصدرت الحكم المستأنف وذلك وفقا لنص المادة الثانية من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الصادر بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية ، والقول بأن الاختصاص في هذه الدعوى للمحاكم الجزئية واستئنافها يكون أمام المحاكم الابتدائية هو قول خاطئ .

مخالف للقانون (نقض مدنى ٤/٤/١٩٥٧ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثانى - فقرة ٥١) كما ذهبت محكمة النقض إلى أنه : متى كانت المحكمة الجزئية الشرعية قد فصلت في موضوع دعوى النسب في غير الوقف وهي مختصة بنظرها قبل صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية وكان الاستئناف قد رفع عن الحكم الصادر فيها إلى المحكمة الكلية الشرعية قبل صدور هذا القانون أيضا ثم أحيل منها إلى المحكمة الابتدائية الوطنية طبقا للمادة الثانية من القانون المشار إليه فإن المحكمة الابتدائية إذ فصلت في الاستئناف المرفوع إليها بالحكم المطعون فيه تكون قد أصدرت هذا الحكم في حدود اختصاصها . ولا يغير من ذلك أن تكون قد حكمت ببطلان الحكم المستأنف لعدم تصديره باسم الامة ثم فصلت في موضوع الدعوى . ذلك أن محكمة الدرجة الأولى إذ أصدرت حكمها في الموضوع تكون قد استنفدت ولايتها على الدعوى فلا تملك إعادة النظر فيها فإذا كانت المحكمة الاستئنافية قد قضت ببطلان الحكم المستأنف لعيب فيه أو في الاجراءات التي بنى عليها وفصلت في الموضوع المقضى فيه ابتدائيا فإنها لا تكون قد تعدت ولايتها . (نقض مدنى ٢٧/٦/١٩٥٧ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثانى - فقرة ٨٦) كما ذهبت أيضا إلى أنه : متى كان الحال في الدعوى المرفوعة بطلب نفقة شهرية إنما كانت منظورة أمام الدائرة الاستئنافية بالجلس الملى العام ولم يكن قد

ملحة ٣ - ترافع الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية في التي كانت من اختصاص المجالس المالية الى المحاكم الوطنية ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ (٣) .

تم الفصل فيها حتى ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٥٥. فان المحكمة التي تختص باستمرار النظر فيها هي محكمة الاستئناف الواقع في دائرتها المحكمة التي اصدرت الحكم المستأنف وفقا لنص المادة الثانية من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . فإذا كان الحكم قد استند الى المادة الثامنة من هذا القانون بقوله أنها تجعل الاختصاص في مثل هذه الدعاوى للمحاكم الجزئية وان استئنافها يكون أمام المحكمة الابتدائية فإن هذا الاستناد يكون خاطئا ومخالفا للقانون - على ما جرى به قضاء محكمة النقض . (نقض مدني ١٩٥٧/١١/٢٨ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني - فقرة ٥٢) كما ذهبت إلى أنه متى كان التظلم في أمر تقدير أثغاب المحامي قد بدا وسار على أساس قانون المحاماة الشرعية وقواعد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية حتى وصل الى المحكمة العليا الشرعية وقبل أن تفصل فيه صدر القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ الخاص بإلغاء المحاكم الشرعية فأحالت الى محكمة الاستئناف لينظر أمام دائرة الأحوال الشخصية ، فإنه لا يكون هناك محل للدفع بعدم اختصاص دائرة الأحوال الشخصية بنظر النزاع ذلك أن مفاد نصوص المادتين الرابعة والثانية من القانون المذكور أنه قصد بقضايا الوقف والأحوال الشخصية التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية والتي أوجب إحالتها الى الدوائر التي أشير إليها في المادة الرابعة كل ما كان متصلا بقضايا الوقف والأحوال الشخصية وما كانت تجرى عليه نفس الأحكام مثل التظلم في أمر تقدير أتعاب المحامي . (نقض مدني ١٩٥٧/٢/٢٨ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني - فقرة ٥٠) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه متى كانت المحاكم الأهلية هي المحاكم ذات الولاية العامة في المسائل المدنية ولم يخرج من ولايتها الا ما سمح المشرع أن يعهد به من هذه المسائل لجهات قضائية أخرى . فالدعوى التي تقوم على المطالبة بحق من الحقوق المدنية ضد ناظر الوقف سواء بصفته الشخصية أو بصفته ناظرا على الوقف هي مطالبة بحق مال بحث تختص المحاكم المدنية دون غيرها بنظرها . وعلى ذلك فإذا رفعت دعوى على ناظر وقف بصفته الشخصية وبصفته ناظرا على الوقف أمام المحكمة الأهلية ممن قضى له بحصته في الوقف بأن يدفع له مبلغا معيناً مقابل ريع أطيان حكم له بها فإن هذه الدعوى تكون قد رفعت الى محكمة مختصة لها ولاية الحكم فيها . ولا اختصاص للمحاكم الشرعية في البحث في الزام أو عدم الزام الدافع بهذا الدين . (نقض مدني ١٩٥٨/٦/١٤ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني - مادة ٥٤) .

مادة ٤ - تشكل بالمحاكم الوطنية دوائر جزئية وابتدائية واستئنافية وفقاً لما هو منصوص عليه في قانون نظام القضاء - لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المليّة .

وتصدر الأحكام من محكمة النقض في القضايا المذكورة من دائرة الأحوال الشخصية ويلحق رئيس المحكمة العليا الشرعية عضواً بها .

وتصدر الأحكام من محاكم الاستئناف في القضايا المذكورة من ثلاثة مستشارين يجوز أن يكون أحدهم من رجال القضاء الشرعي المعيّنين في القضاء الوطني بمقتضى هذا القانون ويكون في درجة نائب أو عضو بالمحكمة العليا الشرعية أو من في درجته .

وتصدر الأحكام في المحاكم الابتدائية من ثلاثة قضاة يجوز أن يكون أحدهم أو اثنان منهم من درجة رئيس أو نائب أو قاض من قضاة المحاكم الشرعية المعيّنين في القضاء الوطني بمقتضى هذا القانون .

ويجوز أن يتولى رئاسة المحكمة الجزئية عند نظر قضايا الأحوال الشخصية قاض من قضاة المحاكم الوطنية أو أحد القضاة من رجال القضاة الشرعي المعيّنين في القضاء الوطني بمقتضى هذا القانون ^(١) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه : إذ نصت المادة الرابعة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المليّة على أن تشكل بالمحاكم الوطنية دائرة جزئية وابتدائية واستئنافية لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المليّة فإن مفاد ذلك أن دوائر الأحوال الشخصية التي شكلت طبقاً لهذه المادة تعتبر من دوائر المحاكم وتابعة لها . (نقض مدني ١٩٦٦/١/١٨ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني - فقرة ١٢٥) كما ذهبت محكمة النقض إلى أنه : أصبحت المحاكم الوطنية بعد إلغاء المحاكم الشرعية والمليّة هي صاحبة الولاية بالفصل في كافة المنازعات في المواد المدنية والتجارية والأحوال الشخصية والوقف والولاية عليه (م ١٢ قانون ١٤٧ الخاص بنظام القضاء) ومن أجل ذلك نصت المادة الرابعة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ - الخاص بإلغاء المحاكم الشرعية والمليّة - على تشكيل دوائر جزئية وابتدائية لنظر قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي كانت

مادة ٥ - تتبع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المالية عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكمل لها (٢).

من اختصاص المحاكم الشرعية أو المالية . وتشكيل هذه الدوائر يدخل في نطاق التنظيم الداخلي لكل محكمة مما تختص به الجمعية العمومية بكل منها في حدود ما تقدم . ولا يتعلق ذلك بالاختصاص النوعي للمحاكم . فمتى كانت دعوى الطاعة يطلب استحقاق في وقف قد رفعت الى دائرة الأحوال الشخصية بالحكمة الابتدائية لإختصاصها بها وفقا لقواعد التنظيم الداخلي لدوائر المحكمة ودفع بعدم سماعها لسبق الصلح بين الطرفين في ذات النزاع فإن ذلك لا يقيد اختصاص المحكمة بالفصل في الدعوى والدفع المقدم منها إيا كانت طبيعته . (نقض مدني ١٩٦١/٤/٢٧ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني - فقرة ٥٥) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه نصت المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على أن تتبع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكمل لها ، ولم تلغ المادة الثالثة عشرة من القانون المشار اليه ضمن ما الغته المواد الخاصة بالاستئناف الواردة في الفصل الثاني من الباب الخامس من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية - فيما عدا نص المادة ٣٢٨ - ومن ثم فإن الاستئناف يخضع في إجراءاته للمواد الخاصة به والواردة في ذلك الفصل ابتداء من المادة ٣٠٤ ، ولما كانت هذه المواد لم ترجع وضع تقرير تلخيص يتلى قبل بدء المرافعة فإن النعى على الحكم المطعون فيه بالبطلان لعدم اتباع هذا الإجراء يكون في غير محله . (نقض مدني ١٩٦٠/٥/٥ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني - فقرة ١٠٦) كما ذهبت محكمة النقض إلى أنه : تنقض المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمالية بأن تتبع أحكام قانون المرافعات في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس المالية عدا الأحوال التي وردت بشأنها قواعد خاصة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكمل لها . ولما كانت المادة ١٣ من ذات القانون قد ألغت المواد من ٧٤ - ٨١ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم للشرعية وهي الخاصة بحضور الخصوم أو وكلائهم ، فإن هذا

مادة ٢٨٠ - تصدر الأحكام في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف والتي كانت أصلاً من اختصاص المحاكم الشرعية طبقاً لما هو مقرر في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم المذكورة .

الإلغاء بموجب الرجوع بصدها لأحكام قانون المرافعات . (نقض مدني ١٢/٢/١٩٧٥ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني - فقرة ١٩١) كما ذهبت أيضاً إلى أنه . يجب تطبيق المواد الواردة في باب الاستئناف من القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٦١ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية فيما يتعلق بالاستئناف الذي يرفع عن الأحكام الابتدائية الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية وذلك عملاً بالمادة الخامسة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . ويعتبر الاستئناف مرفوعاً وتتصل به محكمة الاستئناف بتقديم صحيفته إلى قلم الكتاب في الميعاد المحدد في المادة ٣٠٧ من القانون ٧٨ لسنة ١٩٦١ ويقيده بالجدول في الميعاد المحدد في المادة ٣١٤ من هذا القانون . أما إعلان الصحيفة للخصم لتقوم الخصومة بينه وبين المستأنف فهو إجراء لم يحدد له القانون ميعاداً فلمستأنف أن يقوم به أو يقوم به قلم الكتاب بعد قيد الدعوى . (نقض مدني ١٩/١٢/١٩٥٧ ونقض مدني ٦/٢/١٩٥٨ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني - فقرة ٩٠) وقضت كذلك بأن . مفاد المواد ٦٠٥ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن المشرع فرق في الإثبات بين الدليل وإجراءات الدليل فإخضع إجراءات الإثبات كبيان الوقائع وكيفية التحقيق وسماع الشهود وغير ذلك من الإجراءات الشكلية لقانون المرافعات أما قواعد الإثبات المتصلة بذات الدليل كبيان الشروط الموضوعية اللازمة لصحته وبيان قوته وأثره القانوني فقد أبقاها المشرع على حالها خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية - والحكمة التي ابتناها من ذلك هي احترام القانون الواجب التطبيق حتى لا يكون هناك إخلال بحق المتخاصمين في تطبيق أحكام شريعتهم - ولا يغير من ذلك أن يكون المشرع قد نص في المادة الثالثة عشرة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على إلغاء الباب الثالث من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وهو الخاص بالأدلة ولم يستبق من مواده سوى المواد الخاصة بعدم سماع دعوى الوقف عند الإنكار وشهادة الاستكشاف في النفقات والشهادة على الوصية إذ أنه لم يقصد بهذا الإلغاء الخروج على الأصل المقرر بمقتضى المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي أحالت إليها المادة السادسة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ السالف الإشارة إليها . (نقض مدني ٢٣/٦/١٩٧٥ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني فقرة ٢٠٣) كما ذهبت إلى أن : مفاد نص المادة الخامسة من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أن أحكام قانون المرافعات هي الأصل الأصيل

أما بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية ملية منظمة وقت صدور هذا

الواجب تطبيقه على الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف مما لم يرد بشأنه نص خالص فيما إستبقاه المشرع من مواد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ . وإذ لا تتضمن هذه المواد نصا على ميعاد للمرافعة يجب اضافته الى الميعاد الاصلى للعمل الاجرائى كما لا تتضمن نصا مانعا من ذلك ، فإن أحكام قانون المرافعات فى هذا الخصوص تكون هى الوجبة التطبيق على إجراءات التذاعى فى مسائل الأحوال الشخصية والوقف . ولما كلنت المادة ١٦ من قانون المرافعات تنص على أنه : إذا كان الميعاد معيناً فى القانون للحضور أو لمباشرة اجراء فيه زيد عليه يوم لكل مسافة مقدارها خمسون كيلو مترا بين المكان الذى يجب الانتقال منه والمكان الذى يجب الانتقال إليه .. ولا يجوز أن يجاوز ميعاد المسافة أربعة أيام . وكان الدين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعة تسكت بوجوب إضافة ميعاد للمرافعة الى الميعاد الاصلى للاستئناف على أساس أن المسافة بين موطنها بالقاهرة ومقر محكمة الاستئناف بمدينة قنا تزيد على مائتى كيلو متر . فإن ميعاد المسافة يكون أربعة أيام تضاف إلى الثلاثين يوما المقررة بنص المادة ٣٠٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية كميعاد للطعن فى الحكم المستأنف . (نقض مدنى ١٩٨١/١٢/٢٩ مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٢٢٦) وذهب أيضا إلى أن : النص فى المادة الخامسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمجالس الملّية على أن تتبع أحكام قانون المرافعات فى الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المجالس الملّية عدا الأحوال التى وردت بشأنها قواعد خاصة فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين الأخرى المكلمة لها ، وفى المادة ٣٠٥ من المرسوم بقانون ٧٨ الصادر فى ١٢ مايو سنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية والإجراءات المتعلقة بها على أنه : يجوز إستئناف كل حكم أو قرار صادر فى الاختصاص أو فى الإحالة على محكمة أخرى أو فى موضوع ولو بالرفض أو بسماع الدعوى أو عدمه أو بالنفاذ المؤقت أو رفضه وكذا يجوز الاستئناف إذا لم تفصل المحكمة فى أحد الطلبات . ويستثنى من ذلك الأحكام والقرارات الصادرة من المحكمة الجزئية بصفة إنتهائية .. ولا يجوز إستئناف شىء من القرارات إلا مع إستئناف الحكم فى أصل الدعوى . يدل على أن إستئناف الأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية يخضع للنصوص الواردة بشأنه فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، وفى الحالات المبينة بالمادة ٣٠٥ منها وليس من بينها الحكم بعدم جواز المعارضة . (نقض مدنى

القانون فتصدر الأحكام. - في نطاق النظام العام - طبقا لشريعتهم (٣).

١/١٦/ ١٩٨٠ مدونتنا الذهبية - العدد الأول - فقرة ١١١) كما ذهبت محكمة النقض إلى أن . مفاد المواد ١/٦٠، ١/٦٠ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية والمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن الدعاوى التي كانت من اختصاص المحاكم الشرعية تظل خاضعة للائحة ترتيب هذه المحاكم والقوانين الأخرى الخاصة بها ، وإن خلت هذه اللائحة وتلك القوانين من تنظيم للإجراءات في الدعاوى المذكورة فمعدن تتبع الإجراءات المبينة بقانون المرافعات بما في ذلك ماورد بالكتاب الرابع منه . (نقض مدنى ١٩٨٠/٤/٩ مدونتنا الذهبية - العدد الأول - فقرة ١١٥)

٣ - قضت محكمة النقض بأن : مفاد المواد ٥ و٦ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ و ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن المشرع فرق في الإثبات بين الدليل وإجراءات الدليل فأخضع إجراءات الإثبات كبيان الوقائع وكيفية التحقيق وسماع الشهود وغير ذلك من الإجراءات الشكلية لقانون المرافعات - أما قواعد الإثبات المتصلة بذات الدليل كبيان الشروط الموضوعية اللازمة لصحته وبيان قوته وأثره القانونى فقد أبقاه المشرع على حالها خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية - والحكمة التي ابتناها المشرع من ذلك هي إحترام ولاية القانون الواجب التطبيق حتى لا يكون هناك إخلال بحق المتخاصمين في تطبيق أحكام شريعتهم - ولا يغير من ذلك أن يكون المشرع قد نص في المادة الثالثة عشرة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على إلغاء الباب الثالث من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وهو الخاص بالأدلة ولم يستيق من مواده سوى المواد الخاصة بعدم سماع دعوى الوقف عند الإنكار وشهادة الاستكشاف والتنفقات والشهادة على الوصية - إذ أنه لم يقصد بهذا الإلغاء الخروج على الأصل المقرر بمقتضى المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي أحالت إليها المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ السالف الإشارة إليها ، وأذا كان إثبات وقوع الطلاق ونفيه عند المسلمين من مسائل الأحوال الشخصية ومن ثم يخضع لأحكام الشريعة الإسلامية التي يرجع إليها في إثبات وقوعه وكيف يكون معتبرا شرعا ، فإن الحكم المطعون فيه وقد طبق حكم الشريعة الإسلامية دون قانون المرافعات والقانون المدنى في هذا الخصوص لا يكون قد خالف القانون . (نقض مدنى ١/٢/ ١٩٦٢ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثانى - فقرة ٥٩) . كما ذهبت محكمة النقض إلى أنه : وضع المشرع في المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ قاعدة الإسناد في قضايا الأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين وجعل النطاق فيها هو اتفاق الزوجين أو إختلافهما في الطائفة والملة فنص على القاعدة

مادة ٧ - لا يؤثر في تطبيق الفقرة الثانية من المادة المتقدمة تغيير الطائفة أو الملة بما يخرج أحد الخصوم عن وحدة طائفية إلى أخرى أثناء سير الدعوى إلا إذا كان التغيير إلى الإسلام فتطبيق الفقرة الأولى من المادة السادسة من هذا القانون ^(٤) .

مادة ٨ - تختص المحاكم الجزئية الوطنية بالمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية طبقاً لما هو مبين في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية عدا دعوى النسب في غير الوقف والطلاق والخلع والمباراة والفرقة بين الزوجين بجميع أسبابها والمشار إليها في المادة السادسة من اللائحة فإنها تكون دائماً من اختصاص المحاكم الابتدائية .

وتختص المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف وفقاً لما هو مبين في المواد ٩ و ١٠ من اللائحة .

الأصلية وهي أن تطبيق بصفة عامة شريعة البلاد على جميع المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف التي كانت أصلاً من اختصاص المحاكم الشرعية ولم يستثن من هذه القاعدة إلا حالة ما إذا كان الزوجان متحدى الملة والطائفة ولهما جهة قضائية ملية منتظمة وقت صدور القانون المذكور فتطبق عليهما أحكام شريعتهما الخاصة ما لم تتعارض مع قواعد النظام العام ، وإذا لم تتوافر هذه الشروط جميعها في الزوجين فإن هذا الاستثناء لا يقوم ويتمتع تطبيق القواعد الإسلامية فإذا كان الثابت من وقائع الدعوى أن الزوجين مختلفان في الطائفة ويدينان بوقوع الطلاق فإن النعمى على الحكم المطعون فيه بالخطأ في تطبيق القانون إذ طبق الشريعة الإسلامية يكون على غير أساس ولا وجه للتحدى في هذا الصدد بأن الدين المسيحي على اختلاف مذاهبه لا يعرف الطلاق بالإرادة المنفردة . (نقض مدنى ١٩٦٢/٢/٦ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثانى - فقرة ٤٤٩) .

٤ - قضت محكمة النقض بأن - مؤدى ما نصت عليه المادة السابعة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - أن الشارع أراد أن يتخذ من سير الدعوى « و » إنعقاد الخصومة فيها « وهو وصف ظاهر منضبط لا من مجرد قيام النزاع مناهلاً يتحدد به الإختصاص والقانون الواجب التطبيق على أفرادها . (نقض مدنى ١٩٦٨/١/٣١ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثانى - فقرة ١٤٢) .

مادة ٩ - ابتداء من أول يناير سنة ١٩٥٦ يلحق قضاء المحاكم الشرعية على اختلاف درجاتهم بالمحاكم الوطنية أو نيابات الأحوال الشخصية أو الإدارات الفنية بالوزارة. وذلك بقرار يصدر من وزير العدل .

ويصدر قانون خاص بتنظيم شئون رجال القضاء الشرعى المنقولين الى المحاكم الوطنية .

مادة ١٠ - استثناء من احكام القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ الخاص بالمحاماة امام المحاكم الوطنية يجوز للمحامين المقبولين للمرافعة امام المحاكم الشرعية الحضور في الدعاوى التى كانت تدخل في اختصاص تلك المحاكم - امام المحاكم الوطنية - على أن يقتصر حضور كل منهم على الدرجة التى هو مقبول للمرافعة امامها في المحاكم الشرعية - وللمحامين المقبولين امام المحكمة العليا الشرعية المرافعة امام محكمة النقض أيضا في الدعاوى المشار إليها .

ويصدر قانون خاص بتنظيم قيديهم في الجدول وحقوقهم وتاديبهم وما إلى ذلك .

مادة ١١ - يطبق على الدعاوى التى ترفع الى المحاكم الوطنية طبقا لهذا القانون ومن وقت العمل به ، القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم امام المحاكم الشرعية .

مادة ١٢ - تنفيذ الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية وفقا لما هو مقرر في لائحة الاجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة في ١٤ أبريل سنة ١٩٠٧ (١) .

مادة ١٣ - تلغى المادة ١٦ من قانون نظام القضاء والمواد ١ - ٤ و ١١ - ١٩ و ٢٩ - ٥١ و ٥٣ - ٩٧ و ١٠٠ - ١٣٦ و ١٣٨ - ١٧٨ و ١٨٠ و ١٨٢ و ٢٧٩ و ٢٢٨ - ٢٤٢ و ٢٤٨ و ٢٥١ و ٢٥٢ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر

١ - انظر لائحة الإجراءات الواجب إتباعها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية الصادرة في ١٩٠٧/٤/٤ (مائيل ص ٢٨٩) .

بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٢١ ويلغى كل ما خالف هذا القانون. من أحكام الأمر العالى الصادر بتاريخ ١٤ مايو سنة ١٨٨٢ المعدل بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٢٧ الخاص بلائحة ترتيب واختصاصات مجلس الأقباط الأرثوذكس العمومى والأمر العالى الصادر فى أول مارس سنة ١٩٠٢ بشأن الانجلييين الوطنيين والقانون رقم ٢٧ الصادر فى نوفمبر سنة ١٩٠٥ بشأن الأرمن الكاثوليك وكذلك يلغى القانون رقم ٨ لسنة ١٩١٥ وجميع الأوامر العالية والقرارات الأخرى المخالفة لهذا القانون (١).

١ - قضت محكمة النقض بأنه : إذ لى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ : بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية ، بعض مواد لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٢١ ومنها مواد الفصل الثالث والرابع والخامس من الباب الخامس من الكتاب الرابع وما إشتملت عليه من أحكام خاصة بالتماس إعادة النظر وطلب تصحيح الحكم أو تفسيره والظعن فى الأحكام ممن تتعدى إليه بينما استبقى من بين ما استبقاه الفصلين الأول والثانى وما إشتملا عليه من أحكام خاصة بالمعارضة والاستئناف ، ونص فى المادة الخامسة على أنه : تتبع أحكام قانون المرافعات فى الاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية والوقف التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية أو المحاكم المالية عدا الأحوال التى وردت بشأنها قواعد خاصة فى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أو القوانين المكمل لها ، فقد دل ذلك على أنه أراد أن يبقى إستئناف الأحكام الصادرة فى مسائل الأحوال الشخصية والوقف التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية محكوما بذات القواعد التى كانت تحكمه قبل إلغاء هذه المحاكم لا بقواعد أخرى من قانون المرافعات ، كما دل على أن لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لاتزال هى الأصل الأصل الذى يجب التزامه ويتمتع الرجوع اليه فى التعرف على أحوال إستئناف هذه الأحكام وضوابطه واجراءاته وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن إستئناف الأحكام الصادرة فى قضايا الأحوال الشخصية التى كانت من اختصاص المحاكم الشرعية يخضع فى اجراءاته للمواد الخاصة به والوابدة فى الفصل الثانى من الباب الخامس من الكتاب الرابع من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ، وإن كان ذلك ، وكانت لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لا تعرف طريق الإستئناف الفرعى ولم تنص عليه وهو استثناء من القواعد العامة أجازة قانون المرافعات لمن فوت ميعاد الإستئناف أو قبل الحكم وكان قبوله هذا قد تم ، قبل رفع الإستئناف الأصل ، فإن الحكم المطعون فيه وقد قضى بقبول الإستئناف الفرعى المرفوع من المطعون عليهم يكون قد خالف القانون

مادة ١٤ - على الوزراء كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ؛
صدر بديوان الرياسة في ٤ صفر سنة ١٣٧٥ (٢١ سبتمبر سنة ١٩٥٥) .

واخطأ في تطبيقه . (نقض مدني ١٩٦٢/١١/٢٨ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني -
فقرة ١٢٤) كما ذهبت محكمة النقض إلى أن : المستقر في قضاء هذه المحكمة - أن
الطعن على الحكم بطريق الاعتراض ممن يتعدى أثره إليه ، طبقاً للمادة ٢٤١ من
المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٢١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية قبل الغائها
بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، وهو وبصريح نص تلك المادة طريق اختياري يجوز لمن
يسلكه أن يستغنى عنه اكتفاء بإنكار حجية الحكم كلما أريد الاحتجاج به أو تنفيذه
عليه ، كما له أن يتجاهل الحكم وأن يطلب تقرير حقه بدعوى أصلية . (نقض مدني
١٩٧١/١٢/١ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني - فقرة ١٥١) كما ذهبت إلى أنه - إذا
كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع ببيان صحيفة الاستئناف استناداً إلى
أنه - وإن كان قد تبين من مراجعة صحيفة الاستئناف أن المستأنفة أخطأت حقيقة و
بيان رقم القضية المستأنف الحكم الصادر فيها والمحكمة التي أصدرته إلا أنه ظاهر من
تلك الصحيفة بصفة جلية أن المراد استئنافه هو الحكم الذي صدر في ١٩٥٧/٣/٢٥
باستحقاق المستأنف ضده الأربعة أفدنة شائعة في اطيان وقف نهاوند البيضاء
الجركسية ولى هذا تعريف كاف بالحكم المستأنف . وأن - المادة ٣١٠ من القانون رقم
٧٨ لسنة ١٩٢١ الواجبة التطبيق في هذه القضية إنما تستلزم فقط في هذا الشأن بيان
تاريخ الحكم المستأنف في صحيفة الاستئناف والأسباب التي بني عليها وأقوال وطلبات
من رفعه وتكليف الخصم بالحضور أمام محكمة الاستئناف ، ، فإنه لا يكون قد خالف
القانون أو أخطأ في تطبيقه ، ولا وجه للتحدى بالمادة ٣١١ من لائحة ترتيب المحاكم
الشرعية في هذا الخصوص وما نصت عليه من أن الاستئناف يقدم إلى المحكمة التي
أصدرت الحكم المستأنف إذ هي تتحدث عن المحكمة التي تقدم إليها ورقة الاستئناف
لا عن البيانات التي يجب أن تشتمل عليها هذه الورقة . (نقض مدني ١٩٦٥/٣/١٧
موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني - فقرة ١٢٤) .

قانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥

ببعض الإجراءات في قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي تختص بها المحاكم بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ (١)

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٢ :
وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء
سلطات رئيس الجمهورية :

وعلى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية
وإحالة الدعاوى التى تكون منظورة أمامها الى المحاكم الوطنية :

وعلى المرسوم بقانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم
الشرعية والإجراءات المتعلقة بها :

وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية :

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة :

وبناء على ما عرضه وزير العدل :

أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يجوز للنسابة العامة أن تتدخل فى قضايا الأحوال الشخصية التى
تختص بها المحاكم الجزئية بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ المشار
إليه .

وعليها أن تتدخل فى كل قضية أخرى تتعلق بالأحوال الشخصية أو بالوقف
وإلا كان الحكم باطلا .

ويجرى على التدخل أحكام الباب الرابع من الكتاب الأول من قانون المرافعات المدنية والتجارية^(١).

١ - قضت محكمة النقض أنه بصور القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ أصبحت النيابة العامة طرفاً أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية ، ومن ثم فإنها تكون في مركز الخصم العادي ويحق للخصم أن يعقب عليها ، ولا يسرى في شأنها حكم المادة ٩٥ من قانون المرافعات القائم فيما نصت عليه من أنه ، في جميع الدعاوى التي تكون فيها النيابة طرفاً منضماً لا يجوز للخصوم بعد تقديم أقالهما وطلباتهم أن يطلبوا الكلام ولا أن يقدموا مذكرات جديدة وإنما يجوز لهم أن يقدموا للمحكمة بياناً كتابياً لتصحيح الوقائع التي ذكرتها النيابة . إذ هي لا تسرى - وعلى ما يبين من عبارتها - إلا حيث تكون النيابة طرفاً منضماً . (نقض مدني ١٩٧٦/١١/٢ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني - فقرة ١١٨) كما ذهبت إلى أن مفاد نص المادة الأولى من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ، أنه كلما كانت القضية تتعلق بالأحوال الشخصية معاً تفحص المحاكم الابتدائية ينظرها طبقاً للقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، فإن تدخل النيابة العامة يكون واجباً عند نظر النزاع وإلا كان الحكم الصادر فيه باطلاً ، يستوى في ذلك أن تكون الدعوى أصلاً من دعاوى الأحوال الشخصية التي تختص بها المحاكم الابتدائية ، أو أن تكون قد رفعت باعتبارها دعوى مدنية ، وأثيرت فيها مسألة تتعلق بالأحوال الشخصية . (نقض مدني ١٩٧٢/١٢/٦ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني - فقرة ١٢٠) كما ذهبت إلى أنه : متى كان الحكم المطعون فيه قد قرر أن النيابة العامة ممثلة في شخص وكيلها الاستاذ قدمت مذكرة برأيها بتوقيعه وانتهت في ختامها إلى إعادة القضية للمرافعة لضم تقرير إستئناف ومسودة الحكم المستأنف وترجى إبداء رأيها في الموضوع حتى يتم ذلك . فإن هذا الذي أورده الحكم كاف لتحقيق غرض الشارح من وجوب تدخل النيابة العامة في قضايا الأحوال الشخصية والوقف . (نقض مدني ١٩٧٢/٤/١٩ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني - فقرة ١١٥) . كما ذهبت محكمة النقض إلى أنه : أصبحت النيابة العامة بعد صدور القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ طرفاً أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية ، فيكون لها ما للخصوم من حقوق وعليها ما عليهم من واجبات ، فلها أن تبدى الطلبات والدفع وتباشر كافة الإجراءات التي يباشرها الخصوم ، ولا تسرى عليها قواعد رد أعضاء النيابة ، وهو ما يجوز معه أن يكون عضو النيابة الذي يبدى رايه أمام محكمة أول درجة هو نفسه الذي يبدى رايه أمام محكمة الاستئناف . (نقض مدني ١٩٧٢/١٢/١٣ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني - فقرة ١٦٢) وإن النيابة العامة بعد صدور القانون

٢- المادة ٢ - في الأحوال التي يجوز فيها استئناف الأحكام والقرارات الصادرة في القضايا المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة السابقة يجوز للنياية العامة

رقم ٦٢٨ سنة ١٩٥٥ أصبحت طرفاً أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية التي لا تختص بها المحاكم الجزئية ، والمادة ٩٥ من قانون المرافعات بشأن حظر تقديم مذكرات من الخصوم بعد إيداع النياية مذكراتها محلها طبقاً لتصريح نضها الدعوى التي تكون النياية فيها طرفاً منضها . (نقض ١٩٧٧/١١/٩ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني - فقرة ٢٣١) وأن المادة ٩٩ من قانون المرافعات تنص على وجوب تدخل النياية في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية وإلا كان الحكم باطلاً كما أوجب المادة ٣٤٩ من هذا القانون أن يكون من بيانات الحكم رأى النياية - في أحوال تدخلها - ومفاد ذلك أن سماع رأى النياية في الدعاوى المتعلقة بالأحوال الشخصية وإثبات هذا الرأى ضمن بيانات الحكم هو من الاجراءات الجوهرية التي يتوجب على إغفالها البطلان حتى ولو كانت الدعوى قد رفعت أصلاً بوصفها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة أولية تتعلق بالأحوال الشخصية . (نقض مدنى ١٩٥٩/١/١٥ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني - فقرة ١٠٣) كما ذهب محكمة النقض إلى أن المشرع أوجب بالمادة ٩٩ مرافعات على النياية العامة أن تتدخل في كل قضية تتعلق بالأحوال الشخصية ، كما أوجب بالمادة ٣٤٩ مرافعات على المحكمة أن تبين في حكمها ضمن ما أوجبه من بيانات اسم عضو النياية الذى أبدى رأيه في القضية ورأى النياية ، ورتب البطلان على مخالفة كل من النصين وهو بطلان مطلق متعلق بالنظام العام يجوز للمحكمة أن تقضى به من تلقاء نفسها . يستوى في ذلك أن تكون الدعوى رفعت أصلاً باعتبارها من دعاوى الأحوال الشخصية أو أن تكون قد رفعت بوصفها دعوى مدنية وأثيرت فيها مسألة أولية متعلقة بالأحوال الشخصية . (نقض مدنى ١٩٦٤/١٤/١٣ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني - فقرة ١٣١) كما ذهب إلى أنه : لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن النياية العامة قدمت مذكرة استعرضت فيها وقائع النزاع وإنتهت فيها إلى أنها تصك عن إيداع الرأى ، ذلك أن الاستئناف المطروح لا يتعلق بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية وإن كان هذا الذى أورده النياية العامة في مذكرتها يمثل ما أرتأته نحو تعديد طبيعة النزاع المعروض ومدى قطعه بمسائل الأحوال الشخصية وهو ما تتحقق به - أيا كان وجه الرأى فيه الرقابة التى فرضها المشرع من وجوب تدخلها في الدعوى ولبدءا ولنها فيها فمن المنص على الحكم المطعون فيه بهذا السبب يكون على غير أساس . (نقض مدنى ١٩٨٢/٢/١٦ مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٢٢٨)

الطعن بهذا الطريق طبقا لما نص عليه في المادتين ٨٧٥ و ٨٧٧ من قانون المرافعات المدنية والتجارية (٢).

مادة ٣ - للخصوم وللنيابة العامة الطعن بطريق النقض في الأحكام والقرارات المشار إليها في المادة السابقة ، وذلك طبقا لنص المادة ٨٨١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية (٣).

٢ - قضت محكمة النقض بأن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن مفاد المادتين ١٣٠٥ من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع استبقى إستئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف التي كانت من إختصاص المحاكم الشرعية محكوما بذات القواعد التي كانت تحكمه قبل إلغاء هذه المحاكم والواردة في لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ لا بقواعد أخرى في قانون المرافعات ، وإن هذه اللائحة لا تزال هي الأصل الأصيل الذي يجب التزامه ، ويتعين الرجوع إليه للتعرف على أحوال إستئناف هذه الأحكام وضوابطه وإجراءاته ، كما أن الاستئناف يرفع بتقديم صحيفته إلى قلم الكتاب في الميعاد المحدد بالمادة ٣٠٧ من اللائحة ، وبقيده في الجدول في الميعاد المحدد في المادة ٣١٤ منها ، أما إعلان الصحيفة للخصم لتقوم الخصومة بينه وبين المستأنف فهو إجراء لم يحدد له القانون ميعادا اذ للمستأنف أن يقوم به أو يقوم به قلم الكتاب بعد قيد الدعوى . لما كان ذلك ، فإن المادة ٧٠ من قانون المرافعات لا يكون لها انطباق في إستئناف الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية والوقف . (نقض مدني ١٩٨٢/٢/٢٣ مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٢٢٩) .

٣ - قضت محكمة النقض بأنه : متى كان الثابت من الاطلاع على أوراق الطعن أنه رفع بتقرير وفق المادتين ٢/٢٨١ و ٢/٢٨٢ من قانون المرافعات . وكان يتعين طبقا للمادة الثالثة من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن بعض الاجراءات في قضايا الأحوال الشخصية والوقف . والمادة الاولى من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ باصدار قانون المرافعات . أن يكون الطعن بطريق النقض بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وفق الاجراءات المقررة في المادتين ٨٨١/٨٨٢ من قانون المرافعات . ومقتضاها أن يعين رئيس المحكمة الأشخاص الذين يعلنون بالطعن . ويحدد أجلا لتقديم دفاعهم ومستنداتهم ، ويعلن قلم الكتاب من تقرّر اعلانهم بالطعن بتاريخ الجلسة المحددة قبل انعقادها بثمانية أيام على الأقل ، وإذ التزم قلم الكتاب هذه

مادة ٤ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

الإجراءات فإنه يتعين رفض الدفع ببطلان الطعن . (نقض مدنى ١٩٧٢/١٢/٢٧ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثانى - فقرة ١٦٦) كما ذهب إلى أن : الحكم الصادر بصرف مال البديل لمستحقه يجوز الطعن فيه طبقاً للمواد الأولى والثانية والثالثة من القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ببعض الإجراءات في قضايا الأحوال الشخصية والوقف التي تختص بها المحاكم بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ التي تجيز للخصوم والنيابة العامة الطعن بطريق النقض في الأحكام والقرارات الصادرة في قضايا الأحوال الشخصية والوقف بصرف النظر عن طبيعة التصرف المطعون فيه - صرف مال البديل - وهل صدر به قرار أم حكم ، وعن طبيعة الجهة التي أصدرته وهل هي هيئة التصرفات بالحكمة أم الهيئة القضائية . (نقض مدنى ١٩٦٥/٣/١٠ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثانى - فقرة ١٣٣) وأن مفاد نص المواد الأولى والثانية والثالثة من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ - أن المشروع يستهدف بإصداره تنظيم تدخل النيابة العامة في القضايا المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف التي تختص بها المحاكم بمقتضى القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ، وأنه منذ صدوره - أصبحت النيابة العامة طرفاً أصلياً في قضايا الأحوال الشخصية التي تختص بها المحاكم الابتدائية حيث أوجب القانون تدخلها فيها ، وبخولها ما للخصوم من حق الطعن في الأحكام الصادرة فيها بطريق الاستئناف والنقض . ولما كانت الدعوى الماثلة من دعاوى الطلاق التي أدخلتها المادة الثامنة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ في اختصاص المحاكم الابتدائية ، وكان يتعين تبعاً لذلك تدخل النيابة العامة فيها ، وكان الحكم الصادر فيها مما يقبل الاستئناف عملاً بالمادة الثامنة من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية فإنه يجوز للنيابة العامة الطعن في هذا الحكم بطريق النقض . (نقض مدنى ١٩٧٧/٢/٢٣ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثانى - فقرة ٢٢٨) وأنه طبقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يكون الطعن بطريق النقض بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية وفق الإجراءات المقررة في المادتين ٨٨١ و ٨٨٢ من قانون المرافعات ومقتضاهما أن يعين رئيس المحكمة الأشخاص الذين يطعون بالطعن ويحدد أجلاً لتقديم دفاعهم ومستنداتهم ويعين قلم الكتاب من تقرير إعلانهم بالطعن بتاريخ الجلسة المحددة قبل انعقادها بثمانية أيام على الأقل . (نقض مدنى ١٩٦٧/٢/٨ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثانى - فقرة ١٣٧) وأن المادة الثالثة من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ إذ أجازت للخصوم والنيابة العامة الطعن بطريق النقض في الأحكام والقرارات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف المشار إليها في المادة الثانية من ذلك القانون ، ونصت على أن يكون الطعن فيها طبقاً

مادة ٥ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون. ويعمل به اعتباراً من أول يناير

سنة ١٩٥٦ :

لنص المادة ٨٨١ من قانون المرافعات - إنما قصدت بذلك أن تكون إجراءات الطعن في الأحكام والقرارات المشار إليها هي بذاتها إجراءات الطعن بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية المنصوص عليها في الكتاب الرابع من قانون المرافعات وهي الإجراءات المقررة في المادتين ٨٨١، ٨٨٢ من هذا القانون (نقض مدني ١٩٥٨/٢/٦ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني - فقرة ٩٤) كما ذهبت محكمة النقض إلى أن مفاد نص المادة الثالثة من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن بعض الإجراءات في قضايا الأحوال الشخصية والوقف والمادة الأولى من إصدار قانون المرافعات رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ ، أن قانون المرافعات الحالي قد أبغى على المادتين ٨٨١ و ٨٨٢ اللتين توجبان رفع الطعن بالنقض في قضايا الأحوال الشخصية عن طريق التقرير به في قلم الكتاب وباتخاذ إجراءات مبينة فيهما ولا محل للقول بأن الطعن بطريق التقرير قد نسخ بما أوردته المادة الأولى من قانون الإصدار ، لأن النص صراحة على عدم إلغاء هاتين المادتين يترتب عليه لزوم تطبيق حكمهما . (نقض مدني ١٩٧٥/٢/٢٦ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني - فقرة ١٩٢) كما ذهبت محكمة النقض إلى أنه : إذ كان مفاد ما تنص به المادة ٨٦٨ من قانون المرافعات المعدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٢ أن تتبع في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية الواردة في الكتاب الرابع الأحكام المقررة في قانون المرافعات مالم ينص على ما يفيئها في هذا الكتاب ذاته ، إعتباراً بأنه يحوى طائفة من الأحكام قائمة بذاتها قصد بها أن تحمل فيما نصت عليه محل الأحكام العامة وكان يتعين طبقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن بعض الإجراءات في قضايا الأحوال الشخصية والوقف والمادة الأولى من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات أن يكون الطعن بطريق النقض بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة وفق الإجراءات المقررة في المادتين ٨٨١ و ٨٨٢ من قانون المرافعات ، ومقتضى الثانية منهما أن يعين رئيس المحكمة الأشخاص الذين يعلنون بالطعن ويحدد أجلاً لتقديم دفاعهم ومستنداتهم ويقوم قلم الكتاب بإعلان من يتقرر إعلانهم بالطعن بتاريخ الجلسة المحددة قبل انعقادها بثمانية أيام على الأقل ، وكان قلم الكتاب قد التزم هذه الإجراءات ، وكان إعلان الطعن قد تم بما يفيد إشتغال الصحيفة على البيانات اللازمة قانوناً ، وقدم المطعون عليهم مذكرة بدفاعهم في المهلة القانونية دون أن يبينوا وجه مصلحتهم في التمسك بالبطلان المدعى به فإنه يتعين رفض الدفع ببطلان صحيفة الطعن . (نقض مدني ١٩٧٦/١/١٤ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني - فقرة

صدر بديوان الرياضة في ٧ جمادى الأولى سنة ١٢٧٥ (٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٥) .

(٢٠٧) ولأنه إذ كان الثابت من الإطلاع على أوراق الطعن أنه رفع بتقرير وفق المادتين ٢/٨٨١ و ٢/٨٨٢ من قانون المرافعات . وكما يتعين طبقاً للعادة الثالثة من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن بعض الإجراءات في قضايا الأحوال الشخصية والوقف والمادة الأولى من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات أن يكون الطعن بطريق النقض بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وفق الإجراءات المقررة في المادتين ٨٨١ و ٨٨٢ من قانون المرافعات ، وقد أتبع في تحضير الطعن هذه الإجراءات . لما كان ذلك ، فإنه يتعين رفض الدفع ببطلان الطعن بالنقض - لأنه أقيم في قلم الكتاب وليس بصحيفة ولأنه أتبع في تحضيره المادتين ٨٨١ و ٨٨٢ مرافعات . (نقض مدني ١٩٧٥/٤/٣٠ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني - فقرة ١٩٧) وأنه وإن كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه طبقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن بعض الإجراءات في قضايا الأحوال الشخصية والوقف والمادة الأولى من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات يكون الطعن بطريق النقض بالنسبة لمسائل الأحوال الشخصية وفق الإجراءات المقررة في المادتين ٨٨١ ، ٨٨٢ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات . وكان يتعين رفع الطعن بتقرير في قلم كتاب محكمة النقض خلال الميعاد ، إلا أنه لما كان يبين من المذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات القائم تعليقا على المادة ٢٥٢ منه أن المشرع إستحسن عبارة رفع الطعن بصحيفة بدلاً من رفعه بتقرير منعاً من اللبس الذي قد يثور بين طريقة رفع الدعوى أمام محكمة الدرجة الأولى والثانية ولما محكمة النقض ، مما مفاده - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يستوى في واقع الأمر رفع الطعن بصحيفة أو بتقرير طالما توافرت البيانات التي يتطلبها القانون في ورقة الطعن ، إذ كان ذلك ، وكان ما إستحدثه المشرع بالقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٦٢ وسأيره قانون المرافعات الحالي من اجازة رفع الطعن بالنقض في قلم كتاب محكمة النقض أو المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، قصد به تيسير الاجراءات وحتى لا يتجشم المحامي مشقة الانتقال بنفسه إلى قلم كتاب محكمة النقض ، فإنه لا تثريب على الظاهر إذا إستعمل هذه الصيغة وأودع صحيفة الطعن وصور الأحكام والمستندات قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه ، مادام الثابت وصول كافة الأوراق قلم كتاب محكمة النقض خلال الميعاد ، وهو ما يتحقق به الفرض من الإجراء . وإذا لم تبين المطعون عليها وجه مصلحتها في التمسك بدفعها بعدم قبول الطعن لرفعه بصحيفة . أودعت قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه فإنه يتعين رفضه . (نقض مدني ١٩٧٦/١/٢١ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني - فقرة ٢٠٨) .

كما ذهبت محكمة النقض إلى أن إجراءات الطعن بالنقض لا يراعى فيها إلا نوع الحكم ذاته ومن أي جهة صدر لأن الطعن بالنقض إنما ينصص على الحكم المطعون فيه فأذا لم يصد من المحكمة المدنية حكم في مسألة تتعلق بالأحوال الشخصية مما لا يدخل في اختصاصها تعين عند الطعن في حكمها اتباع الإجراءات المقررة للطعن في المواد المدنية وإذا صدر من محكمة الأحوال الشخصية حكم في نزاع مدني مما لا يدخل في اختصاصها تعين مع ذلك عند الطعن في حكمها اتباع الإجراءات المنصوص عليها في المواد ٨٨١ وما بعدها من قانون المرافعات والذي يحدد نوع المحكمة التي أصدرت الحكم هو كيفية تشكيلها وبصدر القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥٢ بخل في ولاية المحاكم التي تتولى الفصل في المسائل المدنية إختصاص مستحدث في مسائل الأحوال الشخصية وقد نصت المادة ٨٧١ من قانون المرافعات المضافة بذلك القانون على أن تنظر المحكمة في الطلب منقذة في هيئة غرفة المشورة بحضور أحد أعضاء النيابة وتصدر حكمها علنا وما يفيد أن تشكيل محكمة مواد الأحوال الشخصية بتشكيل متميز عن التشكيل العادي للمحاكم المدنية . وإن فاداه كان يبين من الحكم للطعون فيه إنه صدر من دائرة الأحوال الشخصية بمحكمة استئناف القاهرة سعقدة في هيئة غرفة مشورة وبحضور أحد أعضاء النيابة من الأعضاء أو أحد في طعننا لإجراءات الخصومة عليه في مادة ٨٧١ وما بعدها من قانون المرافعات تكون قد التزمت حدود القانون . بقض سري ١٠١٥ ١٩٥٤ موسوعة الذهبية - الجزء الثاني - غرفة ١٠١٥ ، وأنه ليس جري خصم هذه القضية على أن إجراءات الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية وقد عييت بمقتضى نص المادة الثالثة من قانون لمسانة الخصومة الصادر بم ٥٦ لسنة ١٩٦٥ التي ما كانت عليه قبل إلغاء دوائر فحص الطعون من نظام الطعن . مع الأوراق الميعة بالمادة ٤٢٢ من قانون المرافعات القديم الصادر بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٩ والتي تحيل إليها المادة ٨٨١ ٢ منه بغير مادية بحيث يترتب على عدم إيرادها بطلان النص وأنه لا يغير من ذلك صدور قانون المرافعات الحالي ناصا في المادة الأولى من قانون إصداره رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ على إلغاء قانون المرافعات القديم طالما أنه انقضى على أنه من ١٩٦٨ إلى ١٩٦٣ والخاصة بملامحات حقيقة مسائل الأحوال الشخصية إلا أنه لم كانت مواد قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون ٤٢ لسنة ١٩٦٥ بمسبة المادة الثالثة منه والتي كانت الأساس في العودة بهذه الإجراءات إلى ما كانت عليه قبل استخدام نظام دوائر فحص الطعن قد ألغيت بقانون السلطة القضائية الحالي الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والذي خلت نصوصه من حكم مماثل لفكك المادة الثالثة سائلة الإشارة بمقتضى أحصاء إجراءات الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية

لنص المادتين ٨٨١ و ٨٨٢ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات القديم وللقواعد العامة المقررة في قانون المرافعات الحالي للطعن في الأحكام بالنسبة لما لم ترد بشأنه أحكام خاصة في هاتين المادتين . لما كان ذلك وكانت المادة ٤٣٢ من قانون المرافعات القديم التي تحيل إليها الفقرة الثانية من المادة ٨٨١ سائلة الإشارة في خصوص الأوراق التي يتعين إيداعها من التقرير بالطعن بالنقض قد ألغيت وحلت محلها المادة ٢٥٥ من قانون المرافعات الحالي . فقد وجب الرجوع إلى هذه المادة في شأن تحديد ما يلتزم الطاعن بإيداعه من أوراق وقت التقرير بالطعن وإذ صدر القانون رقم ٢٦٨ لسنة ١٩٨٠ . يعدل هذه المادة بحيث اقتصر على الأوراق التي يلتزم الطاعن بإيداعها مع التقرير بالطعن على صور من الصحيفة بقدر عدد المطعون ضدهم وصورة لقم الكتاب وسند توكيل المحامي الموكل في الطعن ومذكرة شارحة لأسباب طعنه والمستندات المؤيدة لطفه عالم تكن مودعة ملف القضية وكان الطعن قد تقرر به بعد تاريخ العمل بهذا القانون وهو ٢٩ - ١٢ - ١٩٨٠ فإن الدفع بطلانه لعدم إيداع الطاعنين صوراً رسمية من الحكم المطعون فيه ومن الحكم الابتدائي الذي أحال إليه في أسبابه يكون على غير أساس (نقض مدني ٢٩ ١٢/١٩٨١ مودعتنا الذهبية - العدد الثاني - مقرة ٢٢٦) كما ذهبت محكمة النقض إلى أنه إذا كان معنى الطعن بالنقض في الحكم الصادر في مسألة من مسائل الأحوال الشخصية والوقف من المحكمة الابتدائية هيئة استئنافية من مخالفة القانون والحق في تأويله في مسألة اختصاص محسب نوع القضية من الطعن يكون جازماً ، ذلك أن الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية والوقف يكون جازماً في الأحكام والقرارات الصادرة فيها من المحاكم الابتدائية هيئة استئنافية من المحاكم الاستئنافية هيئة استئنافية في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٤٢٥ مكرراً من قانون المرافعات وفي أي حكم استئنائي أما كانت المحكمة التي صدرت في الحالة المنصوص عليها في المادة ٤٢٦ من ذلك قانون عدل في سنة ١٩٥٧ مودعتنا الذهبية - الجزء الثاني - مقرة ٢٢٦ من ذلك القانون (نقض مدني ٢٧ ٦/١٩٥٧ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني - مقرة ٨١) وفي الطعن بالنقض في مسائل الأحوال الشخصية والوقف يكون جازماً في الأحكام والقرارات الصادرة فيها من المحاكم الابتدائية هيئة استئنافية في الأحوال المنصوص عليها في المادة ٤٢٥ مكرراً من قانون المرافعات وفي أي حكم استئنائي أما كانت المحكمة التي صدرت في الحالة المنصوص عليها في المادة ٤٢٦ من ذلك قانون عدل في سنة ١٩٥٧ مودعتنا الذهبية - الجزء الثاني - مقرة ٢٢٦ من ذلك القانون (نقض مدني ٢٧ ٦/١٩٥٧ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني - مقرة ٨٨)

قانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٦

بشان تعديل احكام بعض النفقات (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - تنظر الدعاوى المتعلقة بنفقة الزوجة أو المطلقة أو الأبناء أو الوالدين على وجه الاستعجال ولطالب النفقة أن يستصدر أمرا من المحكمة المنظور أمامها الدعوى بتقدير نفقة وقتية له .

والنفاذ المعجل بغير كفالة واجب بقوة القانون لكل حكم صادر بالنفقة أو أجرة الحضانة أو الرضاعة أو المسكن للزوجة أو المطلقة أو الأبناء أو الوالدين .

مادة ٢ - لا يترتب على أى إشكال مقدم من المحكوم عليه وقف إجراءات التنفيذ بالنسبة لأى من الديون المشار إليها فى المادة السابقة ، ومع ذلك لا يجوز للمحضر أن يتم التنفيذ قبل عرض الأوراق على قاضى التنفيذ ليأمر بما يراه .

مادة ٣ - على بنك ناصر الاجتماعى وفاء الديون المستحقة للزوجة أو المطلقة أو الأبناء أو الوالدين مما نص عليه فى المادة (١) من هذا القانون متى طلب المحكوم له ذلك وقدم الصورة التنفيذية للحكم أو الأمر وما يدل على تمام الإعلان ، وذلك من أحد فروعه أو من الوحدة التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية التى يحيل إليها البنك المبالغ المحكوم بها .

ويكون وفاء البنك بهذه الديون فى حدود المبالغ التى تخصص لهذا الغرض .

مادة ٤ - استثناء مما تقرره القوانين فى شأن قواعد الحجز على المرتبات أو الأجور أو المعاشات وما فى حكمها يكون الحد الأقصى لما يجوز الحجز عليه منها

وقوله لئين مما نص عليه في الملبدة (١) من هذا القانون في جبر النسيب الآتية :

(أ) ٢٥ ٪ للزوجة أو المطلقة ، وفي حالة وجود أكثر من واحدة يوزع هذا

القدر بينهم بنسبة ما حكم به لكل منهم .

(ب) ٣٥ ٪ للابن الواحد أو أكثر على أن يوزع بينهم بنسبة ما حكم به لكل

منهم .

(جـ) ٤٠ ٪ للزوجة أو المطلقة والإبن الواحد أو أكثر أو الوالدين .

وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تجاوز النسبة التي يجوز الحجز عليها ٤٠ ٪

إيا كان دين النفقة المحجوز من أجله .

مادة ٥ - إذا كان المحكوم عليه بنفقة الزوجة أو الإبناء أو الوالدين

من غير ذوى المرتبات أو الأجور أو المعاشات وما في حكمها ، وجب عليه أن يودع

دين النفقة المحكوم به خزانة بنك ناصر الاجتماعي أو فرعه أو وحدة الشؤون

الاجتماعية الذي يقع محل إقامته في دائرة أى منها في الأسبوع الأول من كل

شهر متى قام البنك بالتنبيه عليه بالوفاء .

مادة ٦ - لبنك ناصر الاجتماعي إستيفاء ما قام بوفائه من ديون وفقا لأحكام

هذا القانون بطريق الحجز الإدارى على أموال المحكوم عليه في حدود المبالغ

الملزم بها طبقا لأحكام القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ بشأن الحجز الإدارى .

مادة ٧ - على الوزارات والمصالح الحكومية ووحدات الحكم المحلى والهيئات

العامة ووحدات القطاع العام وجهات القطاع الخاص والهيئة العامة للتأمين

والمعاشات والهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وإدارة التأمين والمعاشات

للقوات المسلحة والبنقايات المهنية ، بناء على طلب من بنك ناصر الاجتماعي مرفق

به صورة طبق الأصل من الصورة التنفيذية للحكم أو الأمر وما يفيد تمام

الإعلان أن تقوم بخصم المبالغ الجائز الحجز عليها وفقا للمادة (٤) من هذا

القانون وإيداعها خزانة البنك فور وصول الطلب إليها ودون حاجة إلى إجراء

آخر .

مادة ٨ - في حالة التزام بين الديون تكون الأولوية لدين نفقة الزوجة أو

المطلقة فنفقة الأبناء فنفقة الوالدين فنفقة الأقارب ثم الديون الأخرى .

مادة ٩ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة اشد ينص عليها قانون العقوبات أو أي قانون آخر يعاقب بالحبس كل من توصل إلى الحصول على أية مبالغ من بنك ناصر الاجتماعي نفاذا لحكم أو لأمر مما نص عليه في هذا القانون صدر بناء على اجراءات أو أدلة صورية أو مصطنعة .

مادة ١٠ - يلغى كل ما يتعارض مع أحكام هذا القانون في القوانين الأخرى .

مادة ١١ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ؛
صدر برئاسة الجمهورية في ٥ شعبان سنة ١٣٩٦ (اول اغسطس سنة ١٩٧٦) .

مادة ٢ - إذا نفذ بالإكراه البدني على شخص وفقا لحكم المادة ٢٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية ثم حكم عليه بسبب الواقعة نفسها بعقوبة الحبس تطبيقا للمادة ٢٩٢ من قانون العقوبات استغرقت مدة الإكراه البدني الأولى من مدة الحبس المحكوم به . فإذا حكم عليه بغرامة خفضت عند التنفيذ بمقدار عشرة قروش عن كل يوم من أيام الإكراه البدني الذي سبق انفاذه فيه .

مادة ٣ - على وزير الحفائية تنفيذ هذا المرسوم بقانون ويعمل به بمجرد نشره في الجريدة الرسمية .

الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٩٢ من قانون العقوبات مالم يكن المحكوم له بالنفقة أو .. قد استنفذ الإجراءات المنار إليها في المادة ٢٤٧ المذكورة . بما مفاده أن المشرع أقام شرطا جديدا علق عليه رفع الدعوى الجنائية طبقا لنص المادة ٢٩٢ من قانون العقوبات بالإضافة إلى الشروط الواردة بها أصلا ، بالنسبة للخاضعين في مسائل النفقة لولاية المحاكم الشرعية - مقتضاء وجوب سبق إتجاه الصادر له الحكم بالنفقة إلى قضاء هذه المحاكم (قضاء الأحوال الشخصية) وإستنفاد الإجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٤٧ من لائحة ترتيبها . لما كان ذلك ، وكان هذا الشرط متصلا بصحة تحريك الدعوى الجنائية وسلامة إتصال المحكمة بها فإنه يتعين على المحكمة من تنقاء نفسها - ولو لم يدع به أمامها - أن تعرض له للتأكد من أن الدعوى مقبولة أمامها ولم ترفع قبل الأوان . وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد قصرت أسبابه عن إستظهار تحقق المحكمة من سبق إستنفاد المدعية بالحقوق المدنية للإجراءات المنار إليها في المادة ٢٤٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية قبل اللجوء إليها . بل أسنق إلى تقرير قانوني خاطيء ، هو ار لها إيواها الخيارين قضاء الأحوال الشخصية والقضاء الجنائي . مما مصلنا عن حظه في تطبيق القانون يكون مشوبا بالقصور . (نقص جاسي ١٩٧٢ موسوعتنا الشخصية - الجزء الأول فقرة ١٩١٦) .

لائحة الاجراءات الواجب إتباعها في تنفيذ أحكام المحاكم الشرعية (١) (٤ ابريل سنة ١٩٠٧)

نحن ناظر الحقائق

بعد الاطلاع على المادتين ٩٢ ، ١٠٢ من الأمر العالي الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٨٩٧ (٢٥ ذى الحجة سنة ١٣١٤) المشتغل على ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتطلقة بها .
وبموافقة ناظر الداخلية .

قررنا ما هو ات :

أحكام عمومية

مادة ١ - (معدلة بقرار ١٩ سبتمبر ١٩٢٧) - يجوز لكل من كان بيده حكم صادر من محكمة شرعية أصدرته وهي تملك هذا الاختصاص أن يطلب تنفيذه بالطرق الإدارية تحت مسؤوليته وذلك بأن يقدم الى الجهات المبينة فيما بعد طلبا محررا على الاستمارة الخاصة بذلك .

ويبدأ بالتنفيذ على النقود الموجودة عينا ثم على المنقولات ثم على العقار في حالة عدم وجود منقولات .

ويقدم طلب التنفيذ على المنقولات الى محافظ الجهة الكائن بها محل اقامة المدين اذا كان مقيما في دائرة اختصاص محافظة والى مأمور المركز إذا كان المدين مقيما في إحدى البلاد التابعة له ماعدا بندر المديرية (أى عاصمتها) فتكون اجراءات التنفيذ فيه من اختصاص المديرية .

١ - نصت المادة ١٢ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية على أن تنفذ الأحكام الصادرة في مسائل الأحوال الشخصية وفقا لما هو مقرر في لائحة الاجراءات الواجب إتباعها في تنفيذ احكام المحاكم الشرعية .

ويقدم طلب التنفيذ على العقار الى المحافظ اذا كان العقار المطلوب الحجز عليه كائنا بدائرة اختصاص محافظة وإلى مأمور المركز إذا كان العقار واقعا في إحدى البلاد التابعة له ما عدا العقار الموجود في بندر المديرية فتكون اجراءات التنفيذ عليه من اختصاص المديرية .

ويشتمل الطلب على اسم ولقب وصنعة ومحل اقامة كل من الطالب والمدين والمحل الكائنة به المنقولات المقتضى الحجز عليها اذا كان القصد التنفيذ على المنقولات أو حدود العقار وكل بيان من شأنه تعيين العقار تعيينا تاما اذا كان القصد التنفيذ على عقار وكذلك مقدار المبالغ المستحقة بالضبط في يوم تقديم الطلب .

ويرفق بالطلب صورة من الحكم المقتضى تنفيذه وعليها الصيغة التنفيذية وكذلك صور بسيطة من ذلك الحكم بعدد ما يلزم اعلانه من الاعلانات (اذا كان لم يسبق اعلان الحكم) وفي حالة ما اذا كان التنفيذ على عقار يرفق زيادة على ذلك شهادة مستخرجة من قلم الرهون .

ويعين المحافظ أو المدير أو مأمور المركز حسب الأحوال معاوناً للشروع في التنفيذ ويكون ذلك بأمر يصدره بذيل الطلب المشتمل على البيانات السالف ذكرها .

مادة ٢ - يسلم المعاين المكلف بالتنفيذ الى المدين صورة الحكم المقتضى تنفيذه مع مراعاة نص المادة ٥٦ من الأمر العالي الصادر في ٢٧ مايو سنة ١٩١٧ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وفي الوقت نفسه ينبه عليه بدفع المبالغ المطلوبة منه .

واذا توقف المدين عن الدفع يشرع المعاين حالا في الحجز ويثبت في المحضر حصول الاعلان والتنبية المشار اليهما .

في الحجز على المنقولات

مادة ٣ - يجري المعاين الحجز على النقود والمنقولات الجائز الحجز عليها حسب القانون بمقدار المبالغ المستحقة ويكون ذلك بحضور شيخ الحارة أو العمدة أو الاشخاص الذين يؤدون وظائفهم بصفة مؤقتة .

ويشتمل المحضر على مفردات المنقولات المحجوزة. مع البيانات التي من شأنها تعيينها تعيينا تاما .

وفي ذيل المحضر يعين المعاين حارسا ويحدد للبيع يوما بحيث لا يكون الا بعد انقضاء مدة ١٥ يوما تبتدىء من تاريخ الحجز الأول الا أن هذه المدة يجوز نقصها الى ثلاثة أيام اذا كانت الأشياء قابلة للتلف .

ويمضى المحضر من المعاين ويمضى أو يختم من شيخ الحارة أو العمدة ثم تعطى صورة منه للحارس قاصرة على بيان الأشياء المحجوزة .

مادة ٤ - يترك المعاين الأشياء المحجوزة تحت حراسة المدين المحجوز عليه أو أحد أقاربه المقيم معه مالم يقدم طالب الحجز حارسا بمعرفته .

وفي حالة غياب المدين وأقاربه أو في حالة رفضه قبول الحراسة يعين المعاين حارسا باسم طالب الحجز على ذمته ويقدر له الأجرة التي يحدد أعلى قيمة لها المحافظ أو المدير حسب الجهات .

مادة ٥ - في اليوم المحدد للبيع يتحقق المعاين الذي أجرى الحجز أو معاين آخر يعين بدلا منه في حالة حصول مانع له من الأشياء المحجوزة ثم يجرى بيعها بالمزاد العلني وبالنقد بحضور شيخ الحارة أو العمدة أو من ينوب عنهما ثم يحرر محضرا بهذه الاجراءات يبين فيه مقدار ثمن كل جزء يباع .

ويمضى المعاين المحضر ويمضيه أيضا شيخ الحارة أو العمدة أو من ينوب عنهما .

مادة ٦ - الثمن المتحصل من البيع بعد تنزيل الرسوم باعتبار واحد في المائة وأجرة الحارس يعطى منه طالب الحجز مايفى دينه ويسلم ما يبقى للمدين .

مادة ٧ - لا يمكن للمدين الذي يدعى براءة ذمته من الدين أن يوقف البيع الا بايداع المبالغ التي من أجلها وقع الحجز بما في ذلك أجرة الحارس .

ويجب على المدين أن يقدم الدفع أمام المحكمة المختصة في ظرف ١٥ يوما تبتدىء من يوم الايداع وفي حالة عدم اجراء ذلك في الميعاد المذكور يصرف المبلغ المودع لطالب الحجز وللحارس كل بمفرده .

مادة ٨ - دعوى استرداد الأشياء المحجوزة لا توقف البيع إلا إذا أعلنت على حسب الأصول إلى الجهة المختصة بإجراء ذلك .

وإذا كانت الأشياء المحجوزة قابلة للتلف أو كانت مصاريف الحراسة لا تناسب بينها وبين قيمة تلك الأشياء يجوز بيعها رغما عن دعوى الاسترداد غير أن الثمن يحفظ على ذمة من يستحقه .

في الحجز على العقار

مادة ٩ - في حالة عدم كفاية المتحصل من بيع المنقولات المحجوزة أو في حالة عدم وجود منقولات للحجز عليها يجوز لمن صدر الحكم لصالحه أن يطلب إجراء الحجز على العقار بواسطة طلب يقدمه طبقا لما ورد في المادة الأولى .

مادة ١٠ - إذا كان العقار مثقلا بالرهن المسجلة لايجوز نزع ملكيته بالطرق الإدارية .

ولا يجوز بيع منزل السكنى .

مادة ١١ - يجرى المعاين الحجز على العقار بحضور شيخ الحارة أو العمدة أو من ينوب عنهما بصفة مؤقتة وبحضور أحد الأعيان .

ويشتمل المحضر على بيان العقار بيانا كافيا وبيان حدوده مع كل البيانات التي يمكن أن تساعد على معرفته معرفة تامة وكذلك بيان التجزئة إلى أقسام إذا حصل ذلك مع قيمة كل جزء حسب التقدير الذي يعمل بوجه التقريب في ذيل المحضر ويحدد المعاين يوما للبيع ولا يجوز أن يكون إلا بعد مضي أربعين يوما من تاريخ الحجز .

ويمضي المعاين المحضر ويمضيه أو يختمه أيضا شيخ الحارة أو العمدة وأحد الأعيان وتسلم صورة منه للمدين .

مادة ١٢ - ينشر اعلان البيع بالنسخة العربية من الجريدة الرسمية مرتين بينهما ثمانية أيام وتلصق :

(أولا) على باب المحافظة إذا كان العقار في دائرة اختصاص المحافظة وإلا

فعلى باب المديرية أو المركز .

(ثانيا) على باب العمدة أو شيخ الحارة .

(ثالثا) على العقار المحجوز أو على مكان ظاهر أو قريب من العقار المحجوز عليه .

وتشتمل الاعلانات التى تنشر وتلتصق على بيان اليوم المحدد للبيع وعلى العقار وعلى الثمن الاساسى لكل قطعة مع إيضاح أن الدفع يكون فورا وأيضا على اسم ولقب طالب البيع وصاحب العقار المحجوز عليه .

مادة ١٣ - يكون البيع فى المحافظة اذا كان العقار فى دائرة اختصاص محافظة وفى المديرية اذا كان العقار فى دائرة اختصاص بلد أو مركز هو عاصمة مديرية وفى المركز فيما عدا ذلك من الأحوال .

ويحصل البيع بالمزاد العلنى على الثمن الاساسى المذكور فى محضر الحجز ويكون ذلك برياسة المحافظ أو المدير أو المأمور أو من ينوب عنهم وبحضور كاتب .

وينطق الرئيس برسو المزاد على المزايد الأخير الذى يقدم أعلى عطاء ويدفع ثمن المبيع فورا الا ان لطالب البيع حق المقاصة لصالحه .

واذا لم يحضر مزايدين ينزل الثمن الاساسى بمقدار ما يراه الرئيس موافقا ويؤجل البيع الى جلسة قريبة .

ويذكر فى المحضر الاشكالات التى نشأت والمداولات التى حصلت وبعض المحضر من الرئيس ومن الكاتب .

مادة ١٤ - يعلن عن التأجيلات بالثمن الاساسى الجديد بالنشر عنها فى النسخة العربية من الجريدة الرسمية وياعلانات جديدة تلتصق فى الاماكن المذكورة فى المادة ١٢ .

مادة ١٥ - لا يكون البيع نهائيا الا بعد التصديق عليه من نظارة الداخلية واذا لم يحصل التصديق يرد الثمن المدفوع للراسى عليه المزاد وي طرح العقار ثانية فى المزاد .

مادة ١٦ - تسلم للمشتري بواسطة جهة الادارة التى باشرت البيع صورة من محضر البيع عليها الصيغة التنفيذية بعد تصديق النظارة وذلك بمجرد الاطلاع على ايصال يثبت دفع ثمن البيع ورسم نسبى قدره إثنان فى المائة ويجوز مع ذلك لطالب البيع الذى يكون قد رسا عليه المزاد أن يطالب بالمقاصة بين دينه و ثمن المبيع طبقا للقانون .

وعلى المشتري أن يطلب تسجيل عقده فى دفاتر تسجيل الرهون .

مادة ١٧ - يعطى ثمن البيع بعد تنزيل الرسم النسبى باعتبار اثنين فى المائة للدائن بقدر دينه وتعطى الزيادة للمدين .

واذا وصل الى علم رجال الادارة المكلفة بالبيع أن العقار المبيع مأخوذ عليه اختصاصات أو تسجيلات يودع الثمن مع المستندات بقلم كتاب المحكمة المختصة .

مادة ١٨ - تسرى المادتان ٧ و ٨ على الاجراءات الخاصة بالحجز على العقار . وفى التنفيذ بطريق الحجز على ما للمدين لدى غيره من المنقولات .

مادة ١٩ - اذا كان المدين المحكوم عليه مستخدما فى الحكومة أو من أرباب المعاشات يجوز توقيع الحجز على الجزء الجائز حجزه من ماهيته أو معاشه فى الأحوال المنصوص عليها فى القانون ويجب على الدائن فى هذه الحالة أن يقدم للمصلحة التابع لها المستخدم طلبا على الاستمارة الخاصة بذلك .

ويشتمل الطلب على اسم ولقب وصناعة ومحل اقامة كل من الطالب والمدين وكذلك مقدار المبالغ المنتهقة بالضبط الى تاريخ الطلب ويرفق بالطلب نسخة الحكم المقتضى التنفيذ بموجبها وصورة منه (اذا كان لم يسبق اعلانه) .

ويعلن الحكم للمستخدم بافادة من المصلحة يبين فيها فى الوقت نفسه الحجز الذى وقع والمبلغ الذى انبنى عليه الحجز وكذلك مقدار المحجوز عليه .

وتدفع المبالغ المحجوزة عند حلول مواعيد استحقاقها للدائن بموجب ايصال يحرر على ظهر السند .

واذا كان الحجز على معاش يقدم الطلب الى المصلحة المكلفة بالصرف .

مادة ٢٠ - يجوز لمن صدر لصالحه الحكم أن يوقع الحجز على ما للمدين لدى غيره من رعايا الحكومة المحلية وذلك بتقديم طلب للمحافظة أو المدير أو مأمور المركز التابع له محل إقامة المحجوز لديه حسب التفاصيل المبينة في الفقرة الثالثة من المادة الأولى .

ويجب أن يشتمل الطلب على اسم ولقب وصناعة ومحل إقامة كل من الطالب والمدين وبيان محل إقامة المحجوز لديه ببيان كافيا وكذلك مقدار المبالغ المستحقة بالضبط الى يوم تاريخ الطلب ويرفق بنسخة الحكم المقتضى التنفيذ بموجبها وبصورة منه (ان لم يكن سبق اعلانه) .

ويوقع الحجز بكتاب يسلم الى المحجوز لديه ويعلن الحكم للمدين ويخبر بالحجز بالطريقة عينها .

ويجب على المحجوز لديه أن يقر لجهة الإدارة التي أرسلت اليه الكتاب بما للمدين في ذمته وذلك في ظرف ثمانية أيام من تاريخ استلامه آياه .
وإذا لم يقر بذلك في المدة المذكورة يرد للدائن نسخة الحكم المقتضى التنفيذ بموجبها مع صورة من الكتب التي أرسلت من المحجوز لديه وللمدين .
ولطالب الحجز ان يتخذ في هذه الحالة الاجراءات القانونية اللازمة لاتمام الحجز .

أحكام متنوعة

مادة ٢١ - اجراءات التنفيذ المنصوص عليها في المادة ٩٣ من الامر العالى الصادر في ٢٧ مايو ١٨٩٧ سالف الذكر تعمل بمعرفة ضابط بوليس يعينه المحافظ أو المدير أو مأمور المركز بناء على طلب مرفق به نسخة الحكم المقتضى التنفيذ بموجبها وكذلك صورته التي يجب اعلانها .

ويحرر محضر بالاجراءات ويمضى هذا المحضر من الضابط الذى اجراها .
وإذا كان يجب اجراء التنفيذ في محل إقامة اجنبى فينبقى ان يكون ضابط البوليس مصحوبا بمندوب من القنصلاتو التابع لها الاجنبى او يكون قد حصل بالأقل على تصريح من القنصل .

- مادة ٢٢ -** تتبع الاجراءات المنصوص عليها في هذه اللائحة للحصول على الرسوم المستحقة للمحاكم الشرعية ولتنفيذ قراراتها التي وإن لم تكن لها صفة الأحكام الا أنها مع ذلك قابلة للتنفيذ بالطرق الإدارية .
- مادة ٢٣ -** يعمل بهذه اللائحة في الحال بعد نشرها في الجريدة الرسمية .

الفصل الثاني

تشريعات الزواج والطلاق

الفرع الأول

بالنسبة للمسلمين

مرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩

خاص ببعض احكام الاحوال الشخصية

نحن فؤاد الاول ملك مصر
بعد الاطلاع على أمرنا رقم ٤٦ لسنة ١٩٢٨ ،
وعلى لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والأجراءات المتعلقة بها الصادر بها
الأمران العاليان الرقيمان ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢٧ (١٠ ديسمبر سنة
١٩٠٩) و ٢٦ جمادى الثانية سنة ١٣٢٨ (٢ يولييه سنة ١٩١٠) :
وبعد الاطلاع على القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٠ ، والقانون نمرة ٢٤ الصادر
في هذا اليوم المعدل للمادة ٢٨٠ من اللائحة المذكورة :
وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية ، وموافقة رأى مجلس الوزراء :
رسمنا بما هو آت :

١ - الطلاق ^(١)

مادة ١ - لا يقع طلاق السكران والمكره ^(٢) .

١ - صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٧٩ بشأن الموافقة على الإتفاقية الخاصة
بالإعتراف بالطلاق والإنفصال الجسدى التى أقرتها الدورة الحادية عشر لمؤتمر لاهى
للقانون الدولى الخاص بتاريخ أول يونيو سنة ١٩٧٠ (انظر مايلى ص) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن : الأصل فى فقه الشريعة الاسلامية أن طلاق الزوج يقع متى
كان عاقلا بالغاً لأن الاهلية تتحقق بالعقل المميز إلا أن جمهور الفقهاء إستثنوا من ذلك

مادة ٢ - لا يقع الطلاق غير المنجز إذا قصد به الحمل على فعل شيء أو تركه
لاغير^(١).

طلاق السكران والمكره فذهبوا إلى أن طلاقهما لا يقع لإنتفاء القصد الصحيح أو مظنته في الأول وفساد الاختيار لدى الثاني وقد أخذ المشرع المصري بهذا الحكم فنص عليه في المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية (نقض مدنى ١٩٨١/١٢/٨ مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٢٧٨) كما ذهب محكمة النقض إلى أن : المقرر في فقه الحنفية الواجب العمل به وفقاً لنص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن طلاق الغضبان لا يقع إذا بلغ به الغضب مبلغاً لا يدري منه مايقول أو يفعل أو وصل به إلى حالة من الهذيان يقلب عليه فيها الإضطراب في أقواله أو أفعاله وذلك لإفتقاده الإرادة والإدراك الصحيحين ولما كان تقدير توافر الأدلة على قيام حالة الغضب هذه هو مما يدخل فيما لمحكمة الموضوع من سلطة تقدير الدليل في الدعوى فلا تخضع بصده لرقابة محكمة النقض طالما كان استخلاصها سائفاً وكان لا يوجد معيار طبي أو غير طبي للمدة التي يستغرقها الغضب تبعاً لتفاوت مداه ومدى التأثير به بالنسبة لكل حالة (نقض مدنى ١٩٨٠/٢/١٣ مدونتنا الذهبية - العدد الأول - فقرة ٩٢) كما ذهب إلى أنه : لا يكفي لبطلان طلاق الغضبان أن يكون مبعثه الغضب بل يشترط أن تصاحب حالة الغضب المؤثرة بإيقاع الطلاق حتى تنتج أثرها على إرادة المطلق . (نقض مدنى ١٩٨٠/١٢/١٣ مدونتنا الذهبية - العدد الأول - فقرة ٩١) كما ذهب محكمة النقض إلى أنه : إذا كان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد إستبعد إكراه الطاعن على الطلاق وأطرح طلبه بإحالة الدعوى إلى التحقيق وعول على القرائن التي إستخلصها من ظروف الحال في الدعوى وما قدم فيها من مستندات وكانت تقديرات الحكم في هذا الشأن سائغة ولها سندها الثابت وكان إجماع الفقهاء على أن القاضي لايقف عند ظواهر البيّنات إعتباراً بأن « القضاء فهم » وأن من القرائن التي يستنبطها القاضي من دلائل الحال ما لا يسوغ تعطيل شهادته إذ منها ما هو أقوى بكثير من البيّنة والإقرار وهما خبران يطرّق إليهما الصدق والكذب فإن تمصيب الحكم بعدم إيجابته طلب الإحالة إلى التحقيق ولاستناده إلى القرائن دون البيّنة في نفي الإكراه المدعى به فضلاً عن النعى على سلامة إستدلّاله يكون على غير أساس (نقض مدنى ١٩٨١/٦/٢٢ مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٢٧٧)

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية أن المشرع - أخذاً برأى بعض المتقدمين من

مادة ٤ - الطلاق المقترب بعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحدة (٢).

مادة ٥ - كنايات الطلاق وهي ما تحتمل الطلاق وغيره لا يقع بها الطلاق إلا بالنية (٣).

الحنفية أرتأتى أن تعليق الطلاق أن أريد به التخويف أو الحمل على فعل شيء أو تركه ، وقائله يكره حصول الطلاق ولا وطوله فيه كان في معنى اليمين ولا يقع به طلاق . (نقض مدنى ١٩٧٦/٤/٢٨ موسوعتنا الذهبية الجزء الثانى - فقرة ٢٨٦) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه : إذ كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عبارة الطلاق المقترب بالعدد لفظاً أو إشارة بالتطبيق للمادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ يشتمل الطلاق المتتابع في مجلس واحد لأنه مقترب بالعدد في المعنى وإن لم يوصف لفظ الطلاق بالعدد ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن أقوال الطاعن بطلاق المطعون عليها كان مجرداً عن العدد لفظاً أو إشارة ولم يكن طلاقاً على مال وليس مكملًا للثلاث وحصل بعد الدخول فإنه لا يقع به إلا واحدة ويكون طلاقاً رجعياً . ولا عبء بوصف الطلاق الذى يرد على لسان أحد الزوجين (نقض مدنى ١٩٧٧/٥/٢٥ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثانى - فقرة ٢٩٧) كما قضت بأنه لما كان الطلاق المتتابع دفعة واحدة لا يقع إلا طلقة واحدة ، فإن استناد الحكم المطعون فيه إلى شهادة الشهود باستمرار الحياة الزوجية حتى وفاة الزوج ، يكون مؤداه أن الحكم إتخذ من هذه الشهادة دليلاً على حصول مراجعة الزوج لزوجته بعد هذا الطلاق الذى يعتبر رجعياً ، وليس في ذلك ما يعتبر مخالفاً للقانون . (نقض مدنى ١٩٦٠/٦/٢٣ المرجع السابق فقرة ٢٣١) وقضت بأن - نص المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أن الطلاق المقترب بالعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحدة - يشمل الطلاق المتتابع في مجلس واحد - لأنه مقترب بالعدد في المعنى وإن لم يوصف لفظ الطلاق بالعدد يؤكد ذلك ماورد في المذكرة الإيضاحية من أن الطلاق شرع على أن يقع على دفعات متعددة وأن الآية الكريمة « الطلاق مرتان فأسك بمعروف أو تسريع بإحسان » تكاد تكون صريحة في أن الطلاق لا يكون إلا مرة وأن دفعات الطلاق جعلت ثلاثاً ليحرج الرجل نفسه بعد المرة الأولى والثانية ويروضها على الصبر والإحتمال ولتجرب المرأة نفسها أيضاً حتى إذا لم تعد التجارب ووقعت الثالثة علم أنه ليس في البقاء خير وأن الانفصال البات بينهما أحق وأولى . (نقض مدنى ١٩٦٢/١/١٧ المرجع السابق فقرة ٢٣٠) .

٣ - قضت محكمة النقض بأنه : يشترط فيما يقع به الطلاق أن يصدر ممن يملكه ، ما يفيد رفع القيد الثابت بالزواج الصحيح بلفظ الطلاق أو ما يقوم مقامه حالاً بالطلاق البائن .

مادة ٥ - كل طلاق يقع رجعياً إلا المكمل للثلاث والطلاق قبل الدخول والطلاق على مال وما نص على كونه بائناً في هذا القانون والقانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٠ (٤).

أو مالا بالطلاق الرجعي إذا لم تعقبه الرجعة اثناء العدة . على أن يصالح محلاً لوقوعه . ويقع الطلاق باللفظ الصريح قضاء وديانة دون حاجة إلى نية الطلاق . ومن ثم فإن لفظ الطلاق الصريح الصادر من الطاعن بالأشهاد - أمام المأذون - والذي ورد منجزاً غير معلق يقع به الطلاق طبقاً للنصوص الفقهية باعتباره منبث الصلة بما يسوقه الطاعن من أن نيته انصرفت إلى إثبات طلاق معلق على شرط وقر في ذهنه تحققه . (نقض مدني ١٩٧٦/٤/٢٨ المرجع السابق فقرة ٢٨٥) .

٤ - قضت محكمة النقض بأن : الطلاق الرجعي يرفع قيد الزواج الصحيح في المال لا في الحال ، ولا يزيل ملكاً ولا حلاً مادامت العدة قائمة ، ويترتب عليه آثار ، أولهما نقص عدد الطلقات التي يملكها الزوج على زوجته والمراجعة لا تمحو هذا الأثر ، وثانيهما تحديد الرابطة الزوجية بانتهاء العدة بعد أن كانت غير محددة . (نقض مدني ١٩٧٥/١١/٥ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني - فقرة ٢٧١) كما قضت بأن : المقرر في فقه الحنفية أن الطلاق الرجعي لا يغير شيئاً من أحكام الزوجية . فهو لا يزيل الملك ولا يرفع الحل وليس له من الأثر إلا نقص عدد الطلقات التي يملكها الزوج على زوجته . ولا تنزل حقوق الزوج إلا بانقضاء العدة . والمطلق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يملك مراجعة زوجته بالقول أو بالفعل مادامت في العدة . ولا يشترط لصحة الرجعة رضا الزوجة ولا علمها . (نقض مدني ١٩٧٨/٣/١ المرجع السابق فقرة ٤٠٦) وقضت بأنه : إذ يبين من الرجوع إلى الأوراق أن الطلاق الذي تم بين والد الطاعن ومورث المطعون عليهم بتاريخ ١٩٤٤/٥/٧ كان طلاقاً نظير الإبراء من مؤخر الصداق ونفقة العدة فيكون الطلاق بائناً طبقاً للمادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ التي تنص على أن كل طلاق يقع رجعياً إلا المكمل للثلاث . والطلاق قبل الدخول والطلاق على مال . (نقض مدني ١٩٧٥/١/٢٩ المرجع السابق - فقرة ٣٦٥) كما ذهبت محكمة النقض إلى أنه : متى كان الثابت في الدعوى أن الطلاق (الحاصل سنة ١٩٤٤) نظير الإبراء من مؤخر الصداق ونفقة العدة فإنه يكون طلاقاً بائناً طبقاً للمادة الخامسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ التي تنص على أن كل طلاق يقع رجعياً إلا المكمل للثلاث والطلاق قبل الدخول والطلاق على مال ... وإذا كان ذلك وكانت دعوى المطعون عليها تقوم على ما تدعيه من حصول زواج جديد بينها وبين الطاعن بعد الطلاق المذكور بعقد ومهر جديدين ولم تقدم وثيقة زواج رسمية أو عرفية تدل على ذلك ، وكانت

مادة ٥ مكرر ١ - (مضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥) على المطلق أن يوثق إشهاد طلاقه لدى الموثق المختص خلال ثلاثين يوما من إيقاع الطلاق .
وتعتبر الزوجة عالمة بالطلاق بحضورها توثيقه ، فإذا لم تحضره كان على الموثق إعلان إيقاع الطلاق لشخصها على يد محضر ، وعلى الموثق تسليم نسخة إشهاد الطلاق إلى المطلقة أو من ينوب عنها ، وفق الإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير العدل ^(١) .

اقراراتها بمحضر تحقيق النيابة وإمام محكمة أول درجة وإعلانات الدعاوى التي رفعتها على الطاعن تنفيذ عدم حصول هذا الزواج الجديد ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بثبوت نسب الصغير (المولود سنة ١٩٥٠) الى الطاعن يكون فضلا عن قصوره قد خالف القانون إذ تكون المطعون عليها قد أتت به لأكثر من سنة من تاريخ الطلاق . (نقض مدنى ٢٠/٣/١٩٦٣ المرجع السابق - فقرة ٢٤٤) وقضت بأن : مؤدى نص المادة ٣/١١ من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ أن المشرع الوضعى قرر أخذاً بالمذهب الحنفى ، أن من كان مريضا مرض الموت وطلق امرأته بائنا بغير رضاها ومات حال مرضه والزوجة لاتزال في العدة ، فإن الطلاق البائن يقع على زوجته ويثبت منه من حين صدوره لانه اهل لايقاعه إلا أنها ترثه مع ذلك بشرط أن تكون أهلا لارثه من وقت إبانته الى وقت موته رغم أن المطلقة بائنا لا ترث لانقطاع العصمة بمجرد الطلاق ، إستنادا إلى أنه لما إبانها حال مرضه أعتبر احتياطيا فارا وهاربا فيرد عليه قصده لها ويثبت لها الإرث . (نقض مدنى ١٩٧٦/١/٧ المرجع السابق - فقرة ٢٨٢) وقضت بأن المقصود بمرض الموت أنه المرض الشديد الذى يغلب على الظن موت صاحبه عرفا أو بتقرير الاطباء ويلازمه ذلك المرض حتى الموت ، وأن لم يكن أمر المرض معروفا من الناس بأنه من العلل المهلكة ، فضايط شدته واعتباره مرض موت أن يعجز غير العاجز من قبل عن القيام بمصالحه الحقيقية خارج البيت ، فيجتمع فيه تحقق العجز وغلبة الهلاك واتصال الموت به . (نقض مدنى ١٩٧٦/١/٧ المرجع السابق فقرة ٢٨٢) كما قضت بأن : الطلاق البائن بينونة صغرى يستوى مع الطلاق البائن بينونة كبرى في المنع من الميراث شرعا . (نقض مدنى ١٩٦٣/١١/١٣ من ١٠٤٥) كما ذهبت محكمة النقض إلى أن : مجرد دعوة الزوجة إلى منزل الزوجية في فترة العدة دون إعتراض من زوجها لا يعتبر رجعة - لأن حكم الطلاق الرجعى لا يؤثر على قيام الزوجية مادامت الزوجة في العدة فيحق لها البقاء في البيت الذى تسكن فيه زوجها قبل الطلاق . (نقض مدنى ١٩٧٥/١١/٥ من ١٢٧٦) .

١ - صدر قرار وزير العدل رقم ٢٢٦٩ لسنة ١٩٨٥ بشأن اوضاع وإجراءات إعلان وتسليم

وتترتب آثار الطلاق من تأريخ إيقاعه إلا إذا أخفاه الزوج من الزوجة ، فلا تترتب آثاره من حيث الميراث والحقوق المالية الأخرى إلا من تاريخ علمها به (٢) .

إشهاد الطلاق إلى المطلقة وإخطار الزوجة بالزواج الجديد (انظر مايل صفحة) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه : إذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى إثبات الطلاق ، وكان ما خلص اليه في هذا الشأن يتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية ، فلا يعيبه ما أورده من تقريرات مخالفة ايا كان وجه الرأي فيها . (نقض مدني ١٩٧٥/١١/٥ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني - فقرة ٢٧٠) كما قضت بأنه : إذ كانت عدة المطلقة من وقت اخبار الزوج او إقراره بالطلاق لا من وقت الاسناد ، وكان تعديل جعل المدة من وقت الإقرار هو خشية تهمة المواضعة فانه ينبغي ان يتحرى محلها ويرجع الى الناس الذين هم مظانها ، فان كان واقع الحال يتجاف عن مظنة هذه التهمة أو قامت على صحة تاريخ الطلاق ببيئة شرعية هي وليس الإقرار سنده ، فانه ينبغي الاعتداد بتاريخ الإسناد واتخاذ بدءاً للطلاق ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد بنى قضاءه على ان بيئة شرعية لم تقم على إيقاع الزوج الطلاق في الزمان الماضي الذي أسنده إليه مما خفاه قيام مظنة تهمة المواضعة ، وكان واقع الحال في الدعوى لا ينفيها فانه يكون قد أصاب صحيح القانون . (نقض مدني ١٩٧٧/٥/٢٥ المرجع السابق - فقرة ٣٩٨) وقضت بأن الفتوى ان الأصل في الطلاق المضاف الى الماضي أن يكون من وقت الإقرار به من الزوج مطلقاً وسواء أصدقته الزوجة فيه أو كذبت اذا ادعت جهلها به نفياً لتهمة المواضعة مخافة ان يكون اتفاقاً على الطلاق وانقضاء العدة توصلوا إلى تصحيح إقرار الزوج المريض لها بالدين أو ليحل له الزواج بأختها أو أربع سواها ، ولا تعدو مصادقة الزوجة زوجها المقرر في إسناد طلاقها الى تاريخ سابق إلا إسقاطاً لحقها هي في النفقة وما اليها ، دون ان يعمل بهذه المصادقة فيما هو من حقوق الله تعالى . (نقض مدني ١٩٧٧/٥/٢٥ المرجع السابق - فقرة ٢٩٩) وقضت بأن : المقرر في فقه الحنفية ان إسناد الطلاق في زمن ماض يقع من الزوج اذا كان أهلاً لإيقاعه وقت إنشائه متى كانت المرأة محللاً في ذلك الوقت الذي أضيف اليه ، ويعتبر إنشاء الطلاق وليس اخباراً عنه لأن الزوج اذا لا يمكنه إنشاء الطلاق في الماضي فقد أمكن اعتباره تنجيذاً في الحال . (نقض مدني ١٩٧٧/٥/٢٥ المرجع السابق فقرة ٤٠٠) كما ذهبت محكمة النقض إلى انه لا يشترط لإيقاع الطلاق حضور الزوجة لأن الشارع جعله حقاً للزوج يستقل بإيقاعه من غير توقف على رضاها به . (نقض مدني ١٩٧٦/٤/٢٨ المرجع السابق فقرة ٢٨٤)

٢ - الشقاق بين الزوجين والتطليق للضرر

مادة ٦ - إذا ادعت الزوجة اضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما يجوز لها أن تطلب من القاضي التفريق وحينئذ يطلقها القاضي طلاقاً بائناً إذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما فإذا رفض الطلب

كما ذهبت محكمة النقض إلى أن : المنصوص عليه شرعاً أن الإقرار بالطلاق كاذباً يقع قضاء لا ديانة ، وأن الرجل إذا سئل عن زوجته فقال أنا طلقتها وعديت عنها ، والحال أنه لم يطلقها ، بل أخبر كاذباً ، فإنه لا يصدق قضاء - في ادعائه أنه أخبر كاذباً - ويدين فيما بينه وبين الله تعالى . (نقض مدني ١٩٧٤/٣/٢٠ المرجع السابق بقعة ٣٦١) كما ذهبت محكمة النقض إلى أن : الطلاق على مال هو يمين من جانب الزوج ومعارضة من جانب الزوجة لا يتم إلا بإيجاب وقبول من الجانبين ، وإذا كانت عبارة الإقرار الصادر من الزوجة إنما تتضمن ابرائها لزوجها من مؤخر صداقها ونفقتها وجميع الحقوق الزوجية المترتبة لها بموجب عقد الزواج مقابل حصولها على الطلاق ، وقد خلت مما يفيد إيقاع الزوج يمين الطلاق على زوجته مقابل هذا العوض ، فإن هذه العبارة بمجردها لا تعدو أن تكون مجرد إيجاب من الزوجة بعرض العوض على الزوج مقابل حصولها على الطلاق لم يصادفه قبول منه بإيقاع الطلاق فعلاً ، ومن ثم فلا يتحقق فيها وصف الطلاق على مال وشروطه وبالتالي لا يترتب عليها أثره المقرر شرعاً . (نقض مدني ١٩٦٣/١١/١٣ المرجع السابق - بقعة ٣٤٨) كما قضت بأنه : يختلف فقهاء الشريعة الإسلامية في اشتراط الإشهاد على الطلاق فبينما أوجب بعض ذهب الغالبية إلى أنه ليس شرطاً لوقوعه لأن الأمر في قوله تعالى (فإذا بلغن أجلهن فأمسكوهن بمعروف أو فارقوهن بمعروف وأشهدوا ذوي عدل منكم) هو للندب لا للوجوب غير أن أحداً منهم لم يستلزم لوقوع الطلاق أو ثبوته أن يكون موثقاً لما كان ذلك وكان مانصت عليه المادة الخامسة مكرراً من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المضافة بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ من وجوب مبادرة المطلق إلى توثيق إشهاد طلاقه لدى الموثق المخصص لم يهدف - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - إلى وضع قيد على حق الطلاق الذي أسنده الله تعالى للزوج أو على جواز إثباته قضاء بكافة الطرق وإنما هدفت إلى مجرد عدم سرمان آثاره بالنسبة للزوجة إلا من تاريخ علمها به فإنه لا على محكمة الموضوع إذا استمعت إثباتاً للطلاق المدعى به إلى غير الشهود الموقعين على الوثيقة المحررة عنه . لما كان ما تقدم وكان للقاضي وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - السلطة التامة في الترجيح بين البيئات وإستظهار واقع الحال ووجه الحق فيها إذا اعتمد بما شهد به

ثم تكررت الشكوى ولم يثبت الضرر بعث القاضي حكمين وقضى على الوجه المبين بالمواد (٧ و ٨ و ٩ و ١٠ و ١١) (١) .

شاهدنا المطعون عليها من أن زوجها الطاعن طلقها على الإبراء وأطرح ما ساقه الطاعن عليه في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقرير الدليل ولا تقبل إثارته أمام محكمة النقض ويكون النعى على غير أساس (نقض مدني ١٩٨٢/١١/٢٢ مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٢٨٢) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه : إذ كان التطبيق للضرر الذي تحكمه المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ مستقى من مذهب الملكية . وكان المشرع لم يعرف المقصود بالأجراء المشار اليه فيها . واقتصر على وصفه بأنه مما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثاليهما وكان المقرر أنه إذا أطلق النص في التشريع وجب الرجوع الى مأخذه وكانت مضارة الزوج وفق هذا المذهب تتمثل في كل إيذاء للزوجة بالقول أو بالفعل ، بحيث تعد معاملة الرجل في العرف معاملة شاذة ضارة تشكو منها المرأة أو لا تطبق الصبر عليها فهي بهذه المثابة كثيرة الأسباب متعددة المناحي متروك تقديرها لقاضي الموضوع مناطها أن تبلغ المضارة حداً يحمل المرأة على طلب الفرقة . (نقض مدني ١٩٧٩/٢/٢١ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني - فقرة ٤١٢) كما قضت بأن الاضرار الذي تعنيه المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يشترط فيه أن يكون مقصوراً من الزوج ومتعمداً سواء كان الاضرار إيجابياً أو سلبياً . (نقض مدني ١٩٧٩/٢/٢١ المرجع السابق - فقرة ٤١٢) كما قضت بأن النص في المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على أنه « إذا ادعت الزوجة اضرار الزوج بها مما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثاليهما يجوز لها أن تطلب من القاضي التفريق وحينئذ يطلقها القاضي طلاقاً بائناً إذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما ... » يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الشارع اشترط للحكم بالتطليق في هذه الحالة ثبوت الضرر بما لا يستطاع معه دوام العشرة وأوجب على القاضي أن يعمل على الإصلاح بين الزوجين قبل الفصل في الدعوى ، ولما كان البين من مدونات الحكمين الابتدائي والاستئنافي ومحاضر جلسات محكمة أول درجة ومحكمة الاستئناف أنها خلت مما يفيد بذل أية محاولة للتوفيق بين الزوجين أو عرض الصلح عليهما ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى رغم ذلك بالتطليق يكون قد خالف القانون . (نقض مدني ١٩٧٩/٢/٢١ المرجع السابق - فقرة ٤١١) كما ذهبت محكمة النقض إلى أنه : اشترط الشارع للقضاء

بالتطبيق ثبوت الضرر بما لا يستطاع معه دوام العشرة وعجز القاضى عن الإصلاح بين الزوجين . وإذا كان يبين من الحكم ومحضر الجلسة أن المحكمة ناقشت الطرفين وعجزت عن الإصلاح بينهما وأصرت الزوجة على طلب التطلاق وثبت لدى المحكمة استمرار الزوج بزواجه أضرارا لا يستطاع معه دوام العشرة واستدل على ذلك بأدلة سائفة مما يستقل بتقديره قاضى الموضوع فإنه لا يكون قد خالف القانون . (نقض مدنى ١٨/٤/١٩٦٢ المرجع السابق - فقرة ٢٢٥) وقضت بأن : المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن معيار الضرر الذى لا يستطاع معه دوام العشرة بين الزوجين فى معنى المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ معيار شخصى وليس ماديا . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استخلص قيام حالة الشقاق بين الزوجين وأنه لا يرجى زوالها بأسباب مؤدية لها مأخذها ، واستقاما من فارق السن بينهما ومن مركزها الاجتماعى دون تحقق الضرر بإيذاء الزوج زوجته بالقول والفعل بما لا يلىق بأمثالها وهو ما تستقل به محكمة الموضوع طالما كان استخلاصها سائفا ، فإن ما يسوقه الطاعن من استلزام أن تكون الحالة ميؤوسا منها لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل غير مقبول . (نقض مدنى ١٠/٥/١٩٧٨ المرجع السابق - فقرة ٤٠٨) كما ذهبت محكمة النقض إلى أن : مؤدى نص المادة السادسة من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية ، وأن الشارع أوجب كى يحكم القاضى بالتطلاق أن يكون الضرر أو الأذى واقعان من الزوج دون الزوجة ، وأن تصبح العشرة بين الزوجين مستحيلة بين أمثالهما ، ويقصد بالضرر فى هذا المجال إيذاء الزوج زوجته بالقول أو بالفعل إيذاء لا يلىق بمثلها بحيث تعتبر معاملة الزوج لزوجته فى العرف معاملة شاذة ضارة تشكو منها المرأة ولا ترى الصبر عليها ، ومعيار الضرر الذى لا يستطاع معه دوام العشرة ، ويجوز التطلاق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو معيار شخصى لا مادى يختلف باختلاف البيئة والثقافة ومكانة المضرور فى المجتمع . (نقض مدنى ٩/١١/١٩٧٧ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثانى - فقرة ٤٠٣) . كما قضت بأنه : من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن مؤدى نص المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أنه كى يحكم للقاضى بالتطلاق للضرر لابد من توافر امرين : الأول أن يكون الضرر أو الأذى واقعان من الزوج دون الزوجة ، والثانى أن تصبح العشرة بين الزوجين مستحيلة بين أمثالهما . والضرر هو إيذاء الزوج زوجته بالقول أو بالفعل إيذاء لا يلىق بمثلها . بمعنى أن معيار الضرر هنا شخصى وليس ماديا . (نقض مدنى ١٢/١١/١٩٧٥ المرجع السابق - فقرة ٢٧٤) كما قضت بأن إتيان الزوج زوجته فى غير موضع الحرث يشكل ضررا لا تستقيم به الحياة الزوجية ويوجب التفريق عند ثبوته فى معنى المادة السادسة

من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، وهذا الفعل ينطوي على اضرار المَطْعُون عليها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما . (نقض مدنى ١١/٣/١٩٦٧ المرجع السابق - فقرة ٢٨٧) وقضت بأنه . يشترط للحكم بالتطبيق للضرر وفق المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بواقر وقوع الضرر أو الأذى من جانب الزوج دون الزوجة ، وإن تصبح العشرة مستحيلة بين أمثالهما ، ولما كان الضرر هو إيذاء الزوج لزوجته بالقول أو بالفعل ويدخل في ذلك التشهير بارتكاب احدى الجرائم ، وكان البين أن محكمة الموضوع ذهبت إلى أن الطاعن تسرع في التبليغ ضد المَطْعُون عليها بمقارفة جريمة الاجهاض وأنه لم يثبت من التحقيقات التي أجريت انها كانت حاملا وتخلصت من حملها ، وأن تقرير مفتش الصحة لا يفيد الجزم بحدوث اجهاض لما قرره من أن الظواهر التي أسفر عنها الكشف توجد في سائر السيدات اللاتي سبق لهن الولادة ، واستخلص من ذلك أن الطاعن كان يستهدف الاضرار بالمطعون عليها بحيث لا تدوم العشرة بينهما وكان لهذا القول مأخذه من الاوراق ، فان هذا الاستخلاص يقوم على أسباب سائفة . ويكون النعى على الحكم على غير أساس . (نقض مدنى ١٩٧٦/١١/٢٤ المرجع السابق فقرة ٢٨٩)

كما قضت بأن الاضرار الذى تعنيه المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض احكام الاحوال الشخصية يشترط فيه أن يكون الزوج قد قصده وتعمده سواء كان ضرا ايجابيا من قبيل الايذاء بالقول أو الفعل ، أو ضرا سلبيا يتمثل في هجر الزوج لزوجته ومنعها مما تدعو اليه الحاجة الجنسية على أن يكون ذلك باختياره لا قهرا عنه ، يؤيد ذلك أن المشرع استعمل لفظ « الاضرار » لا الضرر ، كما يؤيده أن مذهب المالكية مأخذ هذا النص يبيع للزوجة طلب التفريق اذا ما ضارها الزوج بأى نوع من أنواع الايذاء التى يتمخض كلها في أن للزوج دخلا فيها وإرادة محكمة في اتخاذها . والعنة النفسية لا يمكن عدها بهذه المثابة من قبيل الاضرار في معنى المادة السادسة سالفه الإشارة لأن الحيلولة دون ممارسة الحياة الزوجية بسببها لا يد للزوج فيها بل هى تحصل رغما عنه وبغير ارادته . (نقض مدنى ١٩/١١/١٩٧٥ المرجع السابق فقرة ٢٧٥) وقضت بأن : النص في المادة السادسة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ على انه « اذا ادعت الزوجة اضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما يجوز لها أن تطلب من القاضي التفريق وحينئذ يطلقها القاضي طلاقه بائنة اذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما .. » يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن الشارع اشترط للحكم بالتطبيق في هذه الحالة ثبوت الضرر بما لا يستطاع معه دوام العشرة وعجز القاضي عن الإصلاح بين الزوجين ، ولما كان البين من الحكم المَطْعُون فيه ومن محضر جلسة

١٩٧٤/٢/١٠ أمام محكمة أول درجة ان الطاعن استأجل الدعوى للصلح فأجابته المحكمة الى طلبه وفي الجلسة التالية انكرت المطعون عليها قوله واصرت على طلب الطلاق ، ومضى الطاعن في دفاعه طالبا رفض الدعوى ، فان هذا يكفي في ثبوت عجز المحكمة عن الاصلاح بين الزوجين . (نقض مدنى ١٩٧٦/١١/٢ المرجع السابق فقرة ٢٨٨) كما قضت بأنه : اذ كان البين في صحيفة الدعوى الابتدائية ان المطعون عليها وان ساقط فيها بعض صور سوء المعاملة التى تلقاها من الطاعن ، وضربت على ذلك امثلة من قبيل الهجر والامتناع عن الانفاق والامانة على مسمع من الزملاء إلا أنها في طلباتها الختامية اقتصرت على الحكم بتطليقها باثنا بالتطبيق لاحكام المادة السادسة أنفة الإشارة ، مما مفاده أنها جعلت من الاضرار سببا للتفريق بينهما ، ومن ثم فلا تثريب على محكمة الموضوع أن هى ضربت صفحا عن الاسئلة التى عدتها المطعون عليها طالما وجدت من وقائع الدعوى عناصر يتحقق بها الشقاق وفق حكم المادة التى اقيمت الدعوى بالاستناد اليها . (نقض مدنى ١٩٧٧/١١/٩ المرجع السابق فقرة ٤٠٢) كما قضت بأن مفاد نص المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ انه اذا كررت الزوجة شكواها طالبة التطلاق لاضرار الزوج بها بعد رفض طلبها بالتفريق ولم تثبت ما تشكو منه ، فانه يتعين ان يبعث القاضى حكمين على النحو المبين بالمواد من ٧ الى ١١ من القانون المذكور ، وهو حكم مأخوذ من مذهب الامام مالك في احكام الشقاق بين الزوجين . ولما كان الثابت ان المطعون عليها اقامت دعواها الاولى طالبة التطلاق للضرر ، وقضى برفضها نهائيا لمجزؤها على الإثبات ثم اقامت دعواها الحالية بنفس الطلبات وقضى فيها ابتدائيا بالتطلاق ، ولما كانت محكمة الاستئناف بعد ان الغت حكم محكمة أول درجة بالتطلاق ، لعدم الاطمئنان الى اقوال شهود المطعون عليها - قد مضت في نظر الدعوى وقضت ببعث الحكمين تطبيقا لما يوجبها القانون على النحوسالف البيان ، فان التنى على الحكم يكون في غير محله . (نقض مدنى ١٩٧٤/٢/٢٠ المرجع السابق فقرة ٢٥٨) وقضت بأنه : اذا كان الطاعن لم يتمسك امام محكمة الموضوع - بنزول المطعون عليها ضمنا عن الحق في اقامة دعواها بالتطلاق للضرر . فليس له ان يثيره لأول مرة امام محكمة النقض لقيامه على واقع كان يجب عرضه على محكمة الموضوع . (نقض مدنى ١٩٧٥/١١/١٢ المرجع السابق فقرة ٢٧٢) كما قضت بان النص في المادة « السادسة » من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض احكام الأحوال الشخصية . يدل على أن من حق الزوجة ان ترفع دعوى جديدة تطلب فيها التطلاق لذات السبب وهو الضرر . على أن تستند في ذلك الى وقائع مغايرة لتلك التى رفعت الدعوى الاولى على أساسها . (نقض مدنى ١٩٧٤/٢/٢٠ المرجع السابق - فقرة ٢٥٧) وقضت

بأن البين من مدونات الحكم الابتدائي أن المحكمة بجلسة .. عرضت الصلح على الطرفين فقبله الزوج وأبته الزوجة ، وفي هذا ما يكفي لإثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بينهما على ما تشترطه المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ - (نقض مدنى ١٩٧٩/٣/٢١ - المرجع السابق - فقرة ٤١٥) وقضت بأنه : إذ كان الواقع في الدعوى أن المطعون عليها اقامتها طالبة للتطليق للضرر وفق المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي والحكم المطعون فيه المؤيد له انهما بنيا قضاةهما بالتطليق لهذا السبب على سند مما لحقها من مضارة مردها الى تعمد الطاعن عدم ايفائها معجل صداقها رغم انه مثبت بالعقد بقائه في ذمته رغم اقراره بذلك عند استجوابه امام محكمة اول درجة ثم في صحيفة الاستئناف وانه بذلك قد تركها معلقة رغم انها شابة يخشى عليها من الفتنة ، وأنه لو كان يريد لها حقاً لبادر بدفع الصداق المستحق لها ، وكان هجر الزوج لزوجته من أشد ضروب الضرر الذي ينال منها سواء كان ناجماً عن فعل ايجابي منه أو بفعل سلبي بالامتناع عن الوفاء بالتزاماته نحوها ، فيكون واقعاً بسبب منه لا منها وكان لا مسأغ لما يذهب اليه الطاعن من ابداء استداده امام محكمة الموضوع لدفع معجل صداق جديد رغم ادعائه بسداده الحال منه المثبت في وثيقة الزواج خلافاً لما انتهى اليه الحكم لان المناط في التطليق بسبب الضرر هو تحقق وقوعه ، ولا يمنع منه زواله أو محاولة دفعه طالما قد وقع فعلاً . (نقض مدنى ١٩٧٩/٢/٢١ المرجع السابق فقرة ٤١٠) كما قضت بأنه : إذ كان البين من تقارير الحكم المطعون فيه انه استقى من أقوال شاهدى المطعون عليها ومن أقوال أحد شاهدى الطاعن نفسه ، انه على الرغم من مرور زهاء أربع سنوات على إبرام الزواج ، إلا ان الطاعن لم يدخل بها ، أو يمكنها من الاستقرار في حياة زوجية ، بما ترتب عليه ضرر محقق بها ، وانه غير سائل لتعلل الزوج بعدم العثور على مسكن مناسب طيلة هذه السنين ، إذ هو أمر لا دخل لها فيه . ومن واجبه توفير المسكن الشرعى ، وكان التراخى عمداً في اتمام الزوجية بسبب من الزوج يعد ضرباً من ضروب الهجر ، لان استطلاته تنال من الزوجية وتصيبها بأبلغ الضرر ، ومن شأنه ان يجعلها كالمعلقة فلا هي ذات فعل ولا هي معلقة . وكان المناط في التطليق قد صادف الضرر محله وحقاً بالزوجة معقباته ، وكان الثابت من الأوراق ان زواج الطاعن بالمطعون عليها أبرم في ١٩٧٢/٩/٢١ وانها اقامت دعواها في ١٩٧٥/١/١٨ فانه لا يغنى الطاعن التذرع باستتجاره شقة بتاربخ لاحق لتحقيق الضرر وشكوى الزوجة منه . (نقض مدنى ١٩٧٩/٣/٢١ المرجع السابق فقرة ٤١٤) وقضت بأنه : تختلف دعوى الطاعة في موضوعها وفي سببها عن دعوى التطليق للضرر إذ تقوم الأولى على الهجر واختلال الزوجية بواجب الإقامة المشتركة والقرار

في منزل الزوجية بينما تقوم الثانية على ادعاء الزوجة اضرار الزوج بها بما لا يستطيع معه دوام العشرة ، ومن ثم فإن الحكم الصادر في دعوى الطاعة لا يمنع من دعوى التطليق وجواز نظرها لاختلاف المناط في كل منهما . واذا لم يعمل الحكم المطعون فيه على الدفع بعدم جواز نظر دعوى الطلاق لسبق الفصل فيها بالحكم الصادر في دعوى الطاعة فإنه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه ، وقضاؤه بالتطليق يعتبر رفضاً ضمئياً لهذا الدفع . (نقض مدنى ١٩٦٧/٢/٢٩ المرجع السابق فقرة ٢٥٢) وقضت بأنه : لأن كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن دعوى الطاعة تختلف في موضوعها وفي سببها عن دعوى التطليق للضرر بحيث لا يمنع الحكم الصادر في دعوى الطاعة من جواز نظر دعوى التطليق لاختلاف المناط في كل منهما ، إلا أنه لا تثريب على محكمة الموضوع وهي بصدد بحث الضرر في دعوى التطليق أن تستعين بما تبين لها من وقائع متصلة به في دعوى الطاعة . وإذا كان أساس الدعوى المائلة هو طلب الطاعن تطليق المطعون عليها للضرر واستحكام النفور بسبب هجرها إياه ، وكان الحكم المطعون فيه وهو بسبيل تقصى دواعي الهجر قد استدل بما ثبت في دعوى الطاعة من أن مرده الى اخلال الطاعن بواجبه وتقاعسه عن اعداد المسكن الشرعى ، وكان ذلك من مسائل الواقع التى يستقل قاضى الموضوع ببحث دلالتها والموازنة بينها ولرجيح ما يطمئن اليه منها واستخلاص ما يقتنع به مادام يقيم حكمه على أسباب سائفة من شأنها أن تؤدي الى النتيجة التى ينتهى اليها . (نقض مدنى ١٩٧٥/١١/٥ المرجع السابق فقرة ٣٧٢) وقضت بأن المناط في دعوى الطاعة هو هجر الزوجة زوجها واخلالها بواجب الاقامة المشتركة والقرار في منزل الزوجية ، وسبب وجوب نفقة الزوجة ما يترتب على الزوجية الصحيحة من حق الزوج في احتباس الزوجة لاجله ودخولها طاعته ، فإذا فوتته المرأة على الرجل بغير حق فلا نفقة لها وتعد ناشزا ، لما كان ذلك وكان يشترط لصحة الاقارار شرعياً وجوب أن يفيد ثبوت الحق المقرر به على سبيل اليقين والجزم ، فلو شابته مظنة أو اعتوره شك في بواعث صدوره فلا يؤاخذ به صاحبه ، ولا يعتبر من قبيل الاقرار بمعناه ، لما كان ما تقدم وكان ماصرحت به المطعون عليها في دعوى الطاعة المرعدة بينها وبين الطاعن من ابداء استدعائها للاقامة مع زوجها في المسكن الشرعى الذى يعده ، قد يحمل على استهدافها أن تدرا عن نفسها وصف النشوز وبالتالي الحرمان من النفقة ، وهو بهذه المثابة ليس الا وسيلة دفاع تفرضها طبيعة الدعوى التى صدر فيها ولا يدل بذاته على أن العشرة بينها وبين زوجها ليست مستحيلة ، ولا ينطوى على اقرار بذلك ، فلا على الحكم أن هو التقت عما يتمسك به الطاعن في هذا الخصوص . (نقض مدنى ١٩٧٨/٥/١٠ المرجع السابق فقرة ٤٠٧) وقضت بأنه : لما كان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد اقام قضاؤه على

اساس من البينة الشرعية . وكانت هذه الدعامة وحدها كافية لحمل قضاء الحكم استنادا الى توجيه الفاظ سباب للمطعون عليها وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة انه لا تثريب على محكمة الموضوع اذا هي استندت الى وقائع سبقت رفع الدعوى او استجدت بعدها لاثبات التطبيق للضرر لما تنم عنه من استمرار الخلاف بين الزوجين واتساع هوته بما لا يستطاع معه الإبقاء على الحياة الزوجية فان ما يثيره الطاعن بسبب النعى في ان الحكم اقام قضاءه بالتطبيق استنادا الى وقائع لاحقة لتاريخ رفع الدعوى - يكون على غير اساس . (نقض مدنى ١٢/٢/١٩٧٥ المرجع السابق - فقرة ٢٦٧) كما قضت بأنه : يجوز للمحكمة استخلاص عنصر الضرر من وقائع ومستندات غير الشهادة . انه وان كان الراجع في فقه الحنفية الواجب الرجوع اليه في نطاق الدعوى عملا بنص المادة ٢٨٠ من لائحة المحاكم الشرعية وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان شهادة التسامع لا تقبل الا في بعض الاحوال وليس منها التطبيق للضرر ، ومن ثم تكون البينة فيه بشهادة أصلية من رجلين عدلين او برجل وامرأتين عدول ولئن كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ان اقوال الشاهد الثانى من شاهدى المطعون عليها جاءت سماعية فلا تكون مقبولة ولا يتوافر بها نصاب الشهادة المقررة فقها الا انه لما كانت الطاعنة قد سالت بالاضافة الى واقعة تشهير الطاعن بها وقائع أخرى يتوافر بها عنصر الاضرار الموجب للتطبيق واستندت عليها بما قدمته من مستندات وكان الحكم المطعون فيه اعتمد بها واخذ بدلائلها وكانت هذه الوقائع والمستندات تكفى لاثبات اضرار الطاعن بزوجه بما لا يستطاع معه دوام العشرة بينهما فانه لا يكون منتجا النعى على الحكم بصدد اعتداده بالبينة التي اقيمت على واقعة التشهير بالمطعون عليها ويكون النعى عليه بالفساد في الاستدلال على غير اساس . (نقض مدنى ٢٥/٤/١٩٧٩ المرجع السابق فقرة ٤١٧) وبأن : المقرر في قضاء محكمة النقض ان المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بشأن بعض احكام الاحوال الشخصية وإن إستمدت أحكامها فيما يتعلق بدعوى التطبيق للضرر من مذهب الإمام مالك إلا أنها إذ لم تتضمن قواعد خاصة بطرق إثبات عناصرها فيتعين الرجوع في شأنها إلى أرجح الأقوال في مذهب أبى حنيفة عملا بنص المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية التى أحالت إليها المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمجالس المالية ومن ثم يتعين لثبوت الضرر الموجب للتطبيق قيام البينة عليه من رجلين أو رجل وامرأتين . (نقض مدنى ٢/٤/١٩٨٠ مدونتنا الذهبية - العدد الاول - فقرة ٩٤) كما ذهبت محكمة النقض إلى أن . النص في المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الاحوال الشخصية على انه ، اذا ادعت الزوجة إضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام

العشرة بين أمثالهما يجوز لها أن تطلب التفريق. وحينئذ يطلقها القاضى ملقة بآنة إذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما .. يدل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - على أن المقصود بالضرر في هذا المجال هو إيذاء الزوج زوجته بالقول أو الفعل إيذاء لا يليق بمثلها بحيث تعتبر معاملته لها في العرف معاملة ضارة تشكو منها المرأة ولا ترى الصبر عليها وكانت المطعون ضدها قد أقامت دعواها بالتطليق إستنادا إلى أن الطاعن أضر بها مما مفاده أنها إتخذت من حكم المادة المشار إليها أساسا لدعواها وجعلت من الأضرار سببا لطلب التفريق بينهما فيكون لها أن تستند إلى جميع صور المعاملة التي تلقاها من الطاعن ولو لم تكن عدتها في صحيفة الدعوى ومن ثم فإن شهادة شاهديها المتضمنة أن الطاعن قد إعتدى عليها بالضرب والذي لا مراة في أنه من أبلغ صور الضرر الموجب للتفريق تكون موافقة للدعوى ويكون النعى في هذا الصدد على غير أساس (نقض مدنى ١٦/٦/١٩٨١ مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٢٤٩) كما قضت بأنه : لنن كان المقرر في قضاء محكمة النقض أن الأساس الذى تقوم عليه دعوى التطليق للضرر هو إضرار الزوج بزوجته وإسامة معاملتها بما لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالهما فإنه يكفي لإكمال نصاب الشهادة فيها أن تتفق شهادة الشهود على إيذاء الزوج زوجته على وجه تتضرر منه ولا ترى معه الصبر والإقامة معه دون أن يشترط لذلك أن تنصب شهادتهم على كل من الوقائع التى تشكل هذا الإيذاء بإعتبار أنها ليست بذاتها مقصود الدعوى بل هى تمثل فى مجموعها سلوكا تتضرر منه الزوجة ولا يقره الشارع (نقض مدنى ١٦/٦/١٩٨١ المرجع السابق فقرة ٢٥١) كما قضت بأن : المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن الشهادة التسماع لا تقبل شرعا في إثبات أو نفي وقائع الاضرار المبيحة لتطليق الزوجة على زوجها (نقض مدنى ٨/١٢/١٩٨١. المرجع السابق فقرة ٢٥٥) وقضت بأن : مؤدى نص المادة السادسة من القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ يدل على أن الشارع وإن إشترط للحكم بالتفريق في هذه الحالة شرطين أولهما أن يثبت الضرر المدعى به بما لا يستطيع معه دوام العشرة وثانيهما أن يعجز القاضى عن الإصلاح بين الزوجين المتخاصمين إلا أنه لم يستلزم المبادرة بالقيام بهذا الإصلاح قبل نظر الدعوى وسماع الشهود فيها أو معاودة القيام به. في كل مرحلة من مراحل الدعوى لما كان ذلك وكان الإصلاح بين الزوجين يقتضى التعرف على حقيقة النزاع القائم بينهما والظروف والملايسات المحيطة به وذلك حتى يتخير القاضى السبل الناجحة لإنهائه صلحا . وكان الإستئناف وفقاً لنص المادة ٣١٧ من لأئحة ترتيب المحاكم الشرعية يعيد الدعوى إلى الحالة التى كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه الإستئناف فينه لا على محكمة أول درجة أن هى أرجأت محاولة الإصلاح بين الزوجين إلى ملبعد سماعها

البيانات المقدمة في الدعوى ولا على محكمة الاستئناف إذا لم تعاود عرض الصلح على الزوجين بعد أن رأت سلامة ما انتهى إليه الحكم المستأنف من قضاء (نقض مدنى ١٩٨٢/٣/١٦ المرجع السابق فقرة ٢٥٧) وقضت : إنه لما كانت المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض احكام الاحوال الشخصية بما نصت عليه في فقرتها الأولى من أنه إذا ادعت الزوجة الاضرار بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما يجوز لها أن تطلب إلى القاضي التفريق وحينئذ يطلقها القاضي طلاقاً بائناً إذا ثبت الضرر وعجز عن الإصلاح بينهما ، قد خلت من تعديد وسيلة اضرار الزوج بزوجه والذى يخولها الحق في طلب التطلاق ، وكان الشارع قد استقى الحكم المقتن بهذه المادة من مذهب الامام مالك فيتعين الرجوع اليه في هذا الخصوص . لما كان ذلك ، وكان المقرر في فقه المالكية أن للزوجة طلب التطلاق اذا وقع الزوج بها أى نوع من أنواع الإيذاء بالقول أو الفعل الذى لا يكون عادة بين أمثالهما ولا يستطاع معه دوام العشرة بينهما وأنه لا يشترط لإجباتها إلى طلبها وفق المشهور عندهم أن يتكرر إيقاع الأذى بها بل يكفى لذلك أن تثبت أن زوجها أتى معها ما تتضرر منه ولو مرة واحدة . (نقض مدنى ١٩٨١/٣/٣١ المرجع السابق فقرة ٢٤٧) وقضت بأنه : يتعين لصحة الشهادات فيما يشترط فيه التعدد أن تتفق مع بعضها لانه باختلافها لا يوجد إلا شرط الشهادة وهو غير كاف فيما يشترط فيه العدد ، وإذا كان نصاب الشهادة على التضرر الموجب للتطلاق وفقاً للراجع في مذهب أبى حنيفة رجلين عدلين أو رجل وامرأتين عدول ، وكان البين من الأوراق أن الشاهد الثانى من شاهدى المطعون عليها وأن شهد بأن الطاعن تهجم على زوجته المطعون عليها في حضوره حال وجوده في منزلها إلا أنه إذا لم يفصح عن كيفية حصول التهجم المشهود به وما إذا كان قد تم بالقول أو بالفعل حتى يتقف المحكمة على حقيقة ما صدر من الطاعن تجاه المطعون عليها وتقدر مافيه من إساعة لها وتضرر أمثالها منه ، فإن شهادته لا يتوافر بها نصاب الشهادة على المضارة التى شرع للتفريق بين الزوجين بسببها . وإذا أيد الحكم المطعون فيه رغم ذلك ما قضى به الحكم المستأنف من تطلاق المطعون عليها على زوجها الطاعن على سند مما شهد به شاهداها فإنه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون . (نقض مدنى ١٩٨٢/١/١٨ المرجع السابق فقرة ٢٦٠) وقضت بأنه : يشترط للتطلاق للضرر وفق المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ إيذاء الزوج زوجته بالقول أو الفعل إيذاء لا يليق بمثلها بحيث تعتبر معاملته أياها في العرف معاملة « شاذة » ضارة تشكك منها المرأة ولا ترى الصبر عليها ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أسس قضاءه بالتطلاق على قوله « وحيث أنه قد مضى على عقد زواجهما أكثر من خمس سنوات ولم يدخل بها ، بل دب الخلاف بينهما واستحكم عقب العقد مباشرة وامتد

الخلاف المتشعب بينهما الى ساحات المحاكم بدعاوى طلاء ونفقة وغيرها . ترى المحكمة . ان هذه الزيجة لن يكتب لها التوفيق على ماشرع الله الزواج من تواد ورحمة ومودة وأصبحت بذلك الحياة الزوجية مستحيلة بين الطرفين ، وكان هذا الذى خلص اليه الحكم لايفيد استمرار الطاعن بزوجه المطعون عليها على النحو السالف البيان لانه باقامته دعوى الطاعة إنما يستعمل حقا خولته اياه الشريعة مما لا يعتبر بذاته من دواعي الاضرار . (نقض مدنى ٢٢/٢/١٩٨٢ المرجع السابق فقرة ٢٦٦) كما قضت ان المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بشأن احكام الأحوال الشخصية تجيز للزوجة طلب التطلاق إذا أضر بها الزوج بما لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالهما وإذ كانت غيبة الزوج عن بيت الزوجية مع إقامتهما في بلد واحد - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لهذا القانون - تعتبر من أوجه الضرر التى تجيز للزوجة طلب التفريق بينهما وبين زوجها بطلقة بائنة وفقا لنص المادة السادسة سالفة البيان وكان المقرر في قضاء هذه المحكمة ان معيار الضرر الذى لا يستطيع معه دوام العشرة بين الزوجين ويجيز التطلاق هو معيار شخصى لا مادى يختلف باختلاف البيئة والثقافة ومكانة المضرور في المجتمع والظروف المحيطة به فإنه لا مجال لاستلزام استتالة غيبة الزوج إلى أمد معين وإنما يترك تقدير تحقق الضرر من جرائها ومدى احتمال الزوجة المقام مع توافر الضرر بها للقاضى وذلك لما له من سلطة تقدير الواقع . ولا يغير من ذلك أن يكون المشرع قد اشترط لإجابة الزوجة الى طلبها التطلاق لغيبة الزوج عنها بلا عذر مقبول وفقا لنص المادة الثانية عشر من القانون السالف الإشارة ان تمتد الغيبة لمدة سنة على الأقل ذلك ان غياب الزوج في هذه الحالة على ما يبين من المذكرة الإيضاحية هو نتيجة لإقامته في بلد غير بلد الزوجة وهو وضع يختلف عن هجره منزل الزوجية رغم إقامته بذات البلد بما يكشف عن رغبته في إيقاع الأذى بزوجه والإساءة اليها فلا أساس للقول باتحاد الملة في كلتى الحالتين وسريان قيد الزمن المقرر في أولاهما على الثانية . لما كان ذلك . وكان رفض الزوجة مساعى الصلح بينها وبين زوجها لا يؤثر على حقها في طلب التطلاق طالما ثبت للقاضى أضراره بها ضررا لا يستطيع معه دوام العشرة بين أمثالهما ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أقام قضاءه بالتطلاق على سند مما شهد به شاهدا المطعون عليها من أن الطاعن هجر منزل الزوجية رغم إقامته بذات البلد وهو مايتحقق به ركن الضرر وماخلص اليه المحكمة من عدم قدرة المطعون عليها على احتماله والصبر عليه لانها شابة يخفى عليها من الفتنة وهو استخلاص موضوعى سائق له مأخذه من الأوراق ويؤدى الى النتيجة التى أنتهت اليها ولايجوز الجدل فيه أمام محكمة النقض . (نقض مدنى ١٧/٥/١٩٨٣ المرجع السابق فقرة ٢٦٦) وقضت بأنه : لما كان معين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أخذه

بأسباب الحكم المستأنف في ثبوت الضرر الموجب للتطبيق على سند من أقوال شاهدي المظعون عليها اضاف إليها قوله « ولا يقدح في ذلك ما قدمه المستأنف في حافظة مستنداته خاصة الصور الفوتوغرافية لمحضر الجنحة رقم ٢١٥٥ لسنة ١٩٧٨ جنح عسكرية الاسكندرية (٢٢٠٣ سنة ٧٨ جنح عسكرية العطارين) والتي قضى فيها ببراءة المستأنف من تهمة التعدي بالضرب على المستأنف عليها وذلك ان الثابت من أقوال شاهدي المستأنف عليها التي تأخذ بها هذه المحكمة ان تعديا بالضرب والاهانة بالقول قد وقعا من المستأنف على المستأنف عليها بالطريق العام في وقت سابق على الواقعة التي حذر عنها المحضر سالف الذكر مما يتعذر معه دوام العشرة بينهما الأمر الذي يتحقق معه الضرر الذي حاق بالمستأنف عليها ويفضى الحكم المستأنف وقد قام على سند صحيح من الواقع والقانون ويتمين القضاء برفض الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف . وكان هذا الذي أورده الحكم كافيا لحمل قضائه بتأييد الحكم المستأنف ويتضمن الرد المسقط لما ساقه الطاعن من حجج أخرى للنفي . فإنه لا على الحكم المظعون فيه بعد ذلك ان هو لم يتعقب كل حجة منه ويرد عليها استقلالا ويكون النعي عليه بالقصور في هذا الخصوص على غير أساس . (نقض مدنى ١٩٨٤/٢/٢٠ المرجع السابق فقرة ٢٦٨) وقضت . بأن النص في المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية يدل على أن الشارع أوجب كى يحكم القاضى بالتطبيق أن يكون الضرر أو الأذى واقعا من الزوج دون الزوجة وأن تصبح العشرة بين الزوجين مستحيلة بين أمثالهما . وإذ يقصد بالضرر في هذا المجال إيذاء الزوج زوجته بالقول أو بالفعل إيذاء لا يليق بمثلها فإن ما تسوقه الزوجة في صحيفة دعواها من صور لسوء المعاملة التي تلقاها من زوجها لاتعدو أن تكون بيانا لعناصر الضرر الموجب للتطبيق وفقا لحكم المادة المشار إليها فلا تتعدد الدعوى بتعديها بل أنها تندرج في ركن الاضرار الذى هو الأساس في إقامتها ولا على محكمة الموضوع أن هي اجتازت بعض هذه الصور طالما وجدت فيها ما يكتفى لتحقيق الضرر الموجب لتطبيق ولايحول ذلك دون وجوب اعادة النظر في الصور الأخرى لدى طرح النزاع أمام محكمة الإستئناف ذلك أن الاستئناف وفقا لنص المادة ٢١٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية يعيد الدعوى الى الحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف وذلك بالنسبة لما رفع عنه الاستئناف . لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن المظعون عليها اقامت دعواها بطلب التطبيق تأسيسا على إيذاء الطاعن لها بهجره إياها وتعدي عليها بالسب . فإن اقامة الحكم المستأنف قضاءه بالتطبيق على سند من ثبوت الضرر الناجم عن الهجر لا يحول دون وجوب تمحيص صورة الإيذاء الأخرى التي تنسب فيها المظعون عليها الى الطاعن تعدي عليها بالسب بمعركة محكمة الاستئناف

ومن ثم فإن تأييدها الحكم المستأنف على سند من ثبوت الإيذاء بكفتى الصورتين لا يعد إضافة لسبب جديد ويكون النعى على حكمها بمخالفة القانون في هذا الخصوص غير سديد . لما كان ماتقدم . وكان الراجح في فقه الحنفية أن شهادة القرايات بعضهم لبعض عدا شهادة الأصل لقرعه أو الفرع لأصله أو أحد الزوجين لصاحبه تقبل وذلك مالم تتوافر لها أسباب التهمة من جر مغنم أو دفع مغرم ، وكان الثابت من الأوراق أن شاهدى المطعون عليها ليسا أصولها أو فروعا وأنها خلوا من الدليل على قيام أية خصومة دنيوية بين الطاعن وبين الشاهد الأول منهما وأنه لم تعتر شهادته ثمة تناقض في حصول واقعة الهجر المدعى بها ، وكان يكفى لتوافر الشهادة على قيام الضرر الموجب للتطبيق - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن تتفق شهادة الشاهدين على إيذاء الزوج زوجته على وجه معين تتضرر منه ولا ترى معه الصبر والإقامة معه وذلك دون أن يشترط لذلك أن تنصب شهادتهما على كل واقعة من الوقائع التي تشكل هذا الإيذاء ، فإن ما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه من خطأ في تطبيق القانون لقبوله البيينة المقدمة من المطعون عليها يكون على غير أساس . لما كان ماسلف وكانت محكمة أول درجة قد اكتفت في قضائها بالتطبيق بما تحقق لديها من ثبوت واقعة الهجر فإن تأييد الحكم المطعون فيه هذا القضاء لتحقيق الضرر من الهجر ومن التعدى عليه بالسب لا ينطوى على أى تناقض ويكون النعى في هذا الخصوص في غير محله . (نقض مدنى ١٩٨٢/٦/٢٨ المرجع السابق فقرة ٢٦٤) وقضت أنه : لما كان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في الأخذ بما تظمن إليه من الأدلة وإطراح ماعداه دون حاجة للرد استقلالا على مالم تأخذ به منها طالما قام حكمها على أسباب سائغة لها أصلها الثابت في الأوراق وتؤدى الى النتيجة التى انتهى إليها ، وكان يبين من الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن عرض للمستندات المقدمة في الدعوى وأقوال شهود طرفيها أقام قضاءه بتطبيق المطعون عليها على الطاعن على قوله « وحيث أنه .. قد استبان للمحكمة من أوراق الدعوى وشاهدى المدعية والشاهد الثانى من شهود المدعى عليه ومن الحكم الصادر في الدعوى ٢٦٨ لسنة ١٩٧٨ أحوال نفس طوخ المرقق صورته يحافظة المدعية أن المدعى عليه قد هجر المدعية منذ عام ١٩٧٧ حتى الآن .. وقد ذكرت المدعية بصحيفة دعواها أنها في ريعان شبابها وتخشى على نفسها الفتبة وأنه أثر عليها امرأة أخرى ومن ثم فقد ثبت للمحكمة أن المدعى عليه عرض عن زوجته طوال تلك المدة .. بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين أمثالهما .. ومن ثم تعين .. التدخل لرفع ذلك الضرر عن الزوجة ويتعين لذلك إجابة المدعية الى طلبها بطلاقها على زوجها المدعى عليه عملا بالمادة ٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . » كما أورد الحكم المطعون فيه في معرض تأييده للحكم المستأنف قوله « ومن حيث أن شاهدى المستأنف

ضدها، فتشهدا بما يفيد هجر المستأنف لها على نحو ما سبق ذكره وتطمئن هذه المحكمة إلى ماشهدا به .. خاصة وأن الشاهد الثاني من شاهدي المستأنف قد ايدهما .. ومن حيث أن الحكم المستأنف صحيح لما ذكرناه ولا ذكرته محكمة أول درجة من أسباب تقرها هذه المحكمة وتأخذ بها ومن ثم يتعين رفض الاستئناف .. وتأييد الحكم المستأنف .. وكان هذا الذي أورده الحكم استدلالاً سائفاً مما له أصله الثابت بالأوراق على أن الهجر كان من جانب الطاعن وتضررت منه الزوجة بما يكفى لحمل قضائه بالتفريق بينهما لهذا السبب . لما كان ذلك وكان شرط عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين قد تحقق بعدم قبول المطعون عليها للصلح بما يترتب عليه بطريق اللزوم أن يكون قبول الطاعن له دونها غير ذي اثر في الدعوى دون ما حاجة للإشارة إلى ذلك في أسباب الحكم ، فإن النعى عليه بالقصور يكون على غير أساس : (نقض مدنى ١٧/٤/١٩٨٤ المرجع السابق فقرة ٢٧٢) وقضت انه . لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الشهادة بالتسامح لا تقبل شرعاً في إثبات أو نفى وقائع الأضرار الميعة لتطليق الزوجة على زوجها وأن لقاضي الموضوع السلطة التامة في بحث الدلائل والمستندات المقدمة له وفي موازنة بعضها ببعض الآخر وترجيح ما يطمئن اليه منها واستخلاص ما يراه متفقاً مع واقع الدعوى دون رقابة عليه في ذلك من محكمة النقض مادام استخلاصه سائفاً مما له أصل ثابت في الأوراق ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه برفض الدعوى على قوله .. أن الشاهد الثاني لم يشهد واقعة اعتداء المستأنف على المستأنف ضدها وقتذاك وإنما جاءت شهادته سماعية نقلاً عنها عندما أوردت له وهى في طريقها الى القسم للإعلان عن اعتداء وقع عليها من المستأنف . ومن ثم فإن الشهادة التى تقدمت من جانب المستأنف ضدها تكون قاصرة لم تبلغ النصاب المقرر شرعاً . ومن ثم فإن المحكمة لا تعمل على تلك البينة الناقصة وتلتفت عنها . وتكون المستأنف ضدها عاجزة عن اثبات دعواها بهذا الطريق . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن المحكمة لاحظت في المستندات التى قدمت أمام محكمة أول درجة وثبتت تفصيلياً بأسباب حكمها أن المستأنف تقدم بصورة ضوئية لانتذار ملعن للمستأنف ضدها في ١٢/٢/١٩٨٠ يدعوها فيه بالدخول في طاعته بالمسكن المعد لهذا الغرض بناحية وراق الحضر مركز امبابية . ولاشك أن الفترة من وقت العقد الحاصل في ٩/١١/١٩٧٨ حتى الانتذار في ١٢/٢/١٩٨٠ ليست بعيدة الامد إنما تتفق وتعذر وجود المسكن وما يعاينه الافراد من صعوبة في هذا المضمار فضلاً عن أن المستأنف ضدها لم يتعرض على هذا الإنذار .. وكان يبين من هذا الذى أورده الحكم انه واجه دفاع الطاعة فطرح ما قدمته من بينة لعدم توافر نصابها الشرعى واستخلص بأسباب سائفة أن عدم دخول المطعون عليه بها في الفترة التى استغرقها اعداد مسكن

مادة ٧ - (معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥) يشترط في الحكّمين أن يكونا عدلين من أهل الزوجين إن أمكن وإلا فَمَنْ غيرهم ممن لهم خبرة بحالهما وقدرة على الإصلاح بينهما^(١).

مادة ٨ - (معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥) .
(أ) يشتمل قرار بحث الحكّمين على تاريخ بدء وإنهاء مأموريتهما على ألا تتجاوز مدة ستة أشهر وتخطر المحكّمة الحكّمين والخصم بذلك . وعليها تحليف كل من الحكّمين اليمين بأن يقوم بمهمته بعدل وأمانة .

الزوجية كان له ما يبرره وترتب على ذلك قضاءه برفض الدعوى لانتفاء الضرر الموجب للتطبيق ، فإن المحكّمة متى أقامت بذلك الحقيقة للتي استخلصتها على ما يقيمها لتكون بعد ملزمة بأن تتعقب كل حجة وترد عليها استقلالاً ، لأن قيام هذه الحقيقة فيه الرد الضمني المسقط لكل حجة تخالفها . لما كان ذلك فإن النعى على الحكم بالقصور يكون على غير أساس . (نقض مدني ١٣/٢/١٩٨٤ المرجع السابق فقرة ٢٦٧) .
إلى ص ١٠٨

١ - قضت محكمة النقض بأنه : نص المادة السابعة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ يدل على أنه يشترط في الحكّمين أن يكونا عدلين رشدين من أهل الزوجين إن أمكن فإن لم يوجد من اقاربهما من يصلح لهذه المهمة عين القاضي اجنبيين ممن لهم خبرة بحالهما وقدرة على الاصلاح وإزالة الخلاف بينهما . ولما كان من الاصول الفقهية المتواضع عليها أنه إذا اطلق النص في التشريع وجب الرجوع الى ماخذه ، وكان المعول عليه في مذهب المالكية المستند منه هذا النص أنه إذا لم يكن في الاهل أحد يوصف بما يشترق به التحكيم او كان الزوجان ممن لا أهل لهما ، فيختار من هو عدل من غيرهما من المسلمين ، مما مؤداه أنه لا يشترط أن يكون للحكّمين المنتدبين من غير دائرة الاقارب اتصال شخصي بالزوجين قريبين منهما مطلعين على أحوالهما ويكفي أن يكون لهما من الخبرة العامة ما يستطيعان به التوفيق بين الزوجين . لما كان ذلك . وكان البين من الاطلاع على الأوراق أن محكمة اول درجة عينت في البداية حكّمين من أهل الزوجين بناء على ترشيحهما ، غير أن حكم الزوج تعمد عدم القيام بالمهمة فقضت المحكّمة بنسب آخرين اجنبيين ، وكان لم يوجه أى مطعن الى عدالتهم ، فإن الحكم لا يكون قد خالف قواعد الشرع الاسلامي . (نقض مدني ٢٨/٥/١٩٧٥ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني - فقرة ٣٦٨) .

(ب) يجوز للمحكمة أن تعطى للحكمين مهلة أخرى مرة واحدة لا تزيد على ثلاثة أشهر فإن لم يقدموا تقريرهما اعتبرتهما غير متفقين .

مادة ٩ - (معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥) لا يؤثر في سير عمل الحكمين إمتناع أحد الزوجين عن حضور مجلس التحكيم متى تم إخطاره^(٧) . وعلى الحكمين أن يتعرفا أسباب الشقاق بين الزوجين ويبدلا جهدهما في الإصلاح بينهما على أية طريقة ممكنة .

مادة ١٠ - (معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥) إذا عجز الحكمان عن الإصلاح :

- ١ - فإن كانت الإساءة كلها من جانب الزوج اقترح الحكمان التطليق بطلقة بائنة دون مساس بشيء من حقوق الزوجة المترتبة على الزواج والطلاق .
- ٢ - وإذا كانت الإساءة كلها من جانب الزوجة اقترحا التطليق نظير بدل مناسب يقدرانه تلزم به الزوجة .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه : لما كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يشترط لاثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين وفقا لنص المادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ مثولهما بشخصيهما أمامها وإنما يكفي فيه حضور الوكيلين المفوضين بالصلح عنهما أمام محكمة أول درجة وقررا برفضهما الصلح فإن ذلك يكفي لاثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين دون حاجة لاعادة الصلح من جديد أمام محكمة الاستئناف مادام لم يستجد ما يدعو اليه ويكون النعى على غير أساس . (نقض مدنى ١٩٧٩/٤/٢٥ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثانى فقرة ٤١٦) كما قضت بأن : المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ التى تشترط للقضاء بالتطليق ثبوت الضرر بما لا يستطيع معه دوام العشرة وعجز القاضى عن الإصلاح بين الزوجين ، جاءت خلوا من وجوب مثول الزوجين بشخصيهما أمام المحكمة ، وإن كان البين من الصورة الرسمية لحضر جلسة أول أبريل سنة ١٩٧٠ أمام محكمة أول درجة أن كلا من الطاعن والطعون عليه قد أناب عنه وكيله مفوضا بالصلح وإن وكيل الطاعن عليه رفضه على حين قبله وكيل الطاعن ، فإن ذلك يكفي لاثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين . (نقض مدنى ١٩٧٥/٢/١٢ المرجع السابق فقرة ٣٦٦) .

- ٢ - وإذا كانت الإساءة مشتركة إقترحاً بالتطليق دون بدل أو ببذل يتناسب مع نسبة الإساءة .
- ٤ - وإن جهل الحال فلم يعرف المسمى منهما اقترح الحكمان تطليقا دون بدل ^(١) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه : لما كان النص في المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ يدل على أن الشارع إشتراط للحكم بالتطليق في هذه الحالة أن يثبت أضرار الزوج بزوجه بما لا يستطاع معه دوام العشرة وأن يعجز القاضي عن الإصلاح بينهما ، مما مقتضاه وجوب تدخل المحكمة بفرض إزالة أسباب الشقاق بين الزوجين المتخاصمين فإن هي قضت بالتطليق دون أن تحاول التوفيق بينهما كان قصاؤها باطلاً باعتبار أن سعيها للإصلاح قبل الحكم بالتفريق إجراء جوهري أوجب القانون ولصيق بالنظام العام . لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق أن محكمة أول درجة حكمت بتطليق المطعون عليها على الطاعن دون تدخل بعرض الصلح عليها ورغم مثل الأولى أمامها بشخصها وحضور وكيل عن الطاعن ، وهو ما يقترب عليه بطلان حكمها . وكانت محكمة الاستئناف قد أبدت ذلك الحكم رغم ما إعتراه من بطلان . فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أيد حكماً باطلاً مما يبطله هو الآخر ويوجب نقضه . (نقض مدني ١٩٨٤/٣/٢٧ مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٢٦٩) كما قضت بأن النص في المادة الثامنة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بأن « على الحكمن أن يتعرفا أسباب الشقاق بين الزوجين ويبيضا جهدهما في الإصلاح فإن أمكن على طريقة معينة قرراهما » وفي المادة التاسعة بأنه « اذا عجز الحكمان عن الإصلاح وكانت الاساءة من الزوج او منهما او جهل الحال قررا التفريق بطلقة بانئة » وفي المادة الحادية عشرة بأنه « على الحكمن ان يرفعا الى القاضي ما يقررانه وعلى القاضي ان يحكم بمقتضاه » يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن المشرع خول الحكمن ان يتعرفا أسباب الشقاق بين الزوجين ويبيضا جهدهما في الإصلاح فان أمكن على طريقة معينة قرراهما ، واذا عجزا عن الإصلاح وكانت الاساءة من الزوج او من الزوجين معا أو جهل الحال بأن عم عليهما سويا الوقوف على أى من الزوجين كانت منه الاساءة قررا التفريق بينهما بطلقة بانئة . اما إذا كانت الاساءة من الزوجة دون الزوج فلا يكون هناك تفريق تجنباً - طبقاً لما جاء بالذكرة الإيضاحية - لأسباب اغراء الزوجة المشاكسة على فصم عرى الزوجية بلا مبرر . وهذه الأحكام - فيما عدا كون الاساءة من الزوجة - مستمدة من فقه الملكية ومن المنصوص عليه فيه انه إذا اتفق الحكمان على رأى رفعاها الى القاضي الذى عليه ان يتخذ

مادة ١١ - (معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥) على الحكّمين أن يرفعا تقريرهما الى المحكمة مشتملا على الاسباب التي بنى عليها فإن لم يتفقا بعثتهما مع ثالث له خبرة بالحال وقُدرة على الإصلاح وحلفته اليمين المبينة في المادة (٨) وإذا اختلفوا أو لم يقدموا تقريرهم في الميعاد المحدد سارت المحكمة في الاثبات . وإن عجزت المحكمة عن التوفيق بين الزوجين وتبين لهما استحالة العشرة بينهما وأصرت الزوجة على الطلاق قضت المحكمة بالتطليق بينهما بطلقة بائنة مع إسقاط حقوق الزوجة المالية كلها أو بعضها والزامها بالتعويض المناسب إن كان لذلك كله مقتضى (٢) .

ما قرراه دون معارضة أو مناقضة ولو كان حكمهما مخالفا لمذهبه .. (نقض مدني ١٩٧٥/١١/٢٦ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني - فقرة ٢٨٠) يراجع أيضا نقض ١٩٧٥/٥/٢٨ ماسيل في التعليق على المادة ١١ من هذا القانون .

٢ - قضت محكمة النقض بأن : المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الحكّمين طريقهما الحكم لا الشهادة ولا الوكالة وأنه إذا إتفقا على رأي نفذ حكمهما ووجب على الحكام امضاؤه دون تعقيب . (نقض مدني ١٩٧٥/٥/٢٨ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني - فقرة ٣٦٩) وقضت بأن . مؤدى نصوص المواد الثامنة والتاسعة والعاشر والحادية عشر من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أن المشرع خول الحكّمين أن يتعرفا أسباب الشقاق بين الزوجين . وبذل جهدهما في الإصلاح وكانت الاساءة من الزوج أو الزوجين معا أو جهل الحال ولم يعرف من أى جانب وكانت الاساءة قررا التفريق بينهما بطلقة بائنة وإذا اختلف الحكمان أمرهما القاضي بمعاودة البحث ، فإن استمر الخلاف بينهما حكم غيرهما ، وعلى الحكّمين أن يرفعا الى القاضي ما يقرران ، وعلى القاضي أن يحكم بمقتضاه ، وهذه الاحكام مستمدة من فقه المالكية . (نقض مدني ١٩٧٤/٢/٢٠ المرجع السابق فقرة ٢٥٩) وقضت بأنه : متى كان ما قرره الحكم يتفق ومبني على الحكّمين الذي لم ينسب فيه إساءة ما الى الزوج المطعون عليه في ذات الوقت الذي قررا فيه فشلها في اقناع الطاعة في الاستجابة لطلبهما العدول عن أصرارها على فك عروة الزوجية رعاية لابنائهما ، وبهذه المثابة فلا يكون ما خلص إليه الحكمان مجهلا للحال لأن رأيهما قد اجتمع على التعرف على المسئ من الزوجين وأنه من الطاعة دون المطعون عليه ، وكانت الاساءة من الزوجة وحدها لا تبرر التفريق ، فإن قضاء الحكم برفض الدعوى لا مخالفة فيه للقانون . (نقض مدني ١٩٧٥/١١/٢٦ المرجع السابق فقرة ٣٧٩) وقضت بأن : نص المادة السابقة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩

مادة ١١ مكرراً - (مضيفة بالقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨٥) وعلى الزوج أن يقر في وثيقة الزواج بحالته الاجتماعية، فإذا كان متزوجاً فعليه أن يبين في الإقرار اسم الزوجة أو الزوجات اللاتي في عصمته ومحال إقامتهن، وعلى الموثق إخطارهن بالزواج الجديد بكتاب مسجل مقرون يعلم الوصول.

ويجوز للزوجة التي تزوج عليها زوجها أن تطلب الطلاق منه إذا لحقها ضرر مادي أو معنوي يتعذر معه دوام العشرة بين أمثالهما ولو لم تكن قد اشترطت عليه في العقد ألا يتزوج عليها.

فإذا عجز القاضي عن الإصلاح بينهما طلقها عليه طلاقاً بائناً، ويسقط حق الزوجة في طلب التلطيق لهذا السبب تمضي سنة من تاريخ علمها بالزواج بأخرى، إلا إذا كانت قد رخصت بذلك صراحة أو ضمناً، ويتجدد حقها في طلب التلطيق كلما تزوج بأخرى.

وإذا كانت الزوجة الجديدة لم تعلم أنه متزوج بسواها ثم ظهر أنه متزوج فلها أن تطلب التلطيق كذلك (١).

بعض أحكام الأحوال الشخصية يدل على أن المشرع رأى أن الزوجة إذا ادعت على زوجها إضراره بها بذي نوع من أنواع الضرر الذي لا يستلزم معه دوام العشرة بين أمثالهما ومن هنا في طبيعتها وطلبت من القاضي تطلقها منه وثبت الضرر الذي ادعته ولم يفلح القاضي في التوفيق بينهما طلقها منه. وإن عجزت للزوجة عن إثبات الضرر رفض مدعاها، فإذا جاءت مكررة شكواها لطلبة التلطيق للاضطرار ولم تثبت للمرة الثانية لم تشكوتها كان على القاضي أن يسمي الحكمين بمعنى أن هناك اتخاذ إجراءات التحكيم المنصوص عليها في المواد من ٧ - ١٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ أن تكون الدعوى القائمة للتطيق حتى دعوى ثانية سيقطها دعوى أولي يطلب التلطيق للضرر ولم يثبت للمحكمة في الدعوى هذا الضرر المدعى به. (نقض مدني ١٩٧٥/٤/٢٨ ص -

١٩٦٨/٨/٢٢) وفي هذا الصدد، يلاحظ أن المادة ١١ مكرراً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ على أنه: "يجوز إضراره بالزوجة لقران زوجها بأخرى بغير رضاها ولو لم تكن قد اشترطت عليه في عقد زواجها". وعليها بذلك أن لا تخاف للزوج على روحته

مادة ١١ مكرراً ثانياً - (مضافة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٥) إذا امتنعت الزوجة عن طاعة الزوج دون حق توقف نفقة الزوجة من تاريخ الامتناع .
وتعتبر ممتنعة دون حق إذا لم تعد لمنزل الزوجية بعد دعوة الزوج إليها للعودة بإعلان على يد محضر لشخصها أو من ينوب عنها ، وعليه أن يبين في هذا الإعلان المسكن .

الجديدة أنه متزوج بسواها . ويسقط حق الروجة في طلب التلقيق بمضي سنة من تاريخ علمها بقيام السبب الموجب للضرر مالم تكن قد رضيت بذلك صراحة أو ضمناً . يدل على أن مجرد إتمام الزواج الجديد يعتبر ضرراً يجيز للزوجة الأولى أن تلجأ إلى القضاء طالبة التلقيق من زوجها دون حاجة إلى اثبات قصد الأضرار لدى الزوج أو السماح له بإثبات أن ضرراً ما لم يلحق بالزوجة ذلك . إن الضرر في هذه الحالة مفترض بحكم القانون ولا يقبل إثبات العكس . لما كان ذلك فإن ما أثاره الطاعن في هذا الخصوص من دفاع يكون غير منتج (نقض مدني ١٩٨٢/٥/٢٤ مدونتنا الذببية - العدد الثاني فقرة ٢١٢) كما قضت بأنه : إذ كان الشارع قد اشترط للحكم بالتلقيق طبقاً للمادة السادسة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أن تثبت الزوجة أضرار الزوج بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة ، وإن يعجز القاضي عن الإصلاح بينهما . وكان الثابت بمحضر جلسة ١٩٧٩/٦/٩ أن محكمة أول درجة قد عرضت الصلح على الطرفين فرفضه الحاضر عن المطعون ضدها ووافق عليه الطاعن وهو ما يكفي - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لاثبات عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين ، دون حاجة لإعادة عرض الصلح من جديد أمام محكمة الاستئناف مادام لم يستجد مايدعو إليه . ولكن لا يغير من ذلك رفض محكمة أول درجة القضاء بالتلقيق طالما أن الاستئناف وفقاً لنص المادة ٣١٧ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية يعيد الدعوى إلى الحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المستأنف بالنسبة لما رفع عنه . بما لا يكون معه ثمة موجب لإعادة عرض الصلح من جديد أمام المحكمة الاستئنافية ، فإن النفي على الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون يكون على غير أساس . (نقض مدني ١٩٨١/٣/٢٩ المرجع السابق فقرة ٢٧٦) كما ذهبت محكمة النقض إلى أن : إلزام القاضي بالتوفيق بين الزوجين قبل للقضاء بالتفريق غايته إزالة أسباب الشقاق . تحقق الضرر نتيجة إقتران الزوج بأخرى ولو إنتهت الزيجة الجديدة بالطلاق . اثره عدم جدوى التفريق بينهما . (نقض مدني ١٩٨٢/٥/٢٤ الملحق رقم ٢٠ لسنة ٥٢ ق ٦) .

وللزوجة الاعتراض على هذا أمام المحكمة الابتدائية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ هذا الإعلان . وعليها أن تبين في صحيفة الاعتراض الأوجه الشرعية التي تستند إليها في امتناعها عن طاعته وإلا حكم بعدم قبول اعتراضها .
ويعتد بوقف نفقتها من تاريخ انتهاء ميعاد الاعتراض إذا لم تتقدم به في الميعاد .

وعلى المحكمة عند نظر الاعتراض ، أو بناء على طلب أحد الزوجين ، التدخل لإنهاء النزاع بينهما صلحاً باستمرار الزوجية وحسن المعاشرة ، فإذا بان لها أن الخلاف مستحکم وطلبت الزوجة التطلاق اتخذت المحكمة إجراءات التحكيم الموضحة في المواد من ٧ الى ١١ من هذا القانون ^(٢) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن : تمسك الطاعة بعدم شرعية مسكن الطاعة لوجود جار غير مسلم ، وعدم تقديمها الدليل على ذلك ، يستتبع ، عدم قبول الطعن . (نقض ١٩٨٥/١/٢٢ الطعن رقم ٨ لسنة ٥٤ ق - أحوال شخصية) . وقضت بأن : إنهاء محكمة الموضوع باستدلال سائب إلى شرعية مسكن الطاعة من سلطاتها في تقدير الدليل : عدم جواز إثارته أمام محكمة النقض (نقض ١٩٨٥/١/٢٢ الطعن رقم ٨ لسنة ٥٤ ق - أحوال شخصية) . وقضت بأن : دعوى إعتراض الزوجة على دعوى زوجها بالدخول في طاعته من دعاوى الزوجية حال قيامها . تطليق الزوجة بحكم نهائي . أثره : عدم الإعتداد بإعلانها بالدخول في الطاعة . (نقض ١٩٨٥/٣/١٩ الطعن رقم ٦٧ لسنة ٥٤ ق - أحوال شخصية) . كما قضت بأن : دعوى إعتراض الزوجة على إعلان زوجها لها بطاعته في المسكن المهد لذلك ، وجوب تدخل المحكمة لإنهاء النزاع بينهما صلحاً . الفقرة الأخيرة من المادة ٦ مكرراً ثانياً ق ٢٥ لسنة ١٩٢٩ معدل . بالقانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ . إغفالها ذلك . أثره . بطلان الحكم . (نقض ١٩٨٤/٢/٣١ الطعن رقم ٥٢ لسنة ٥٢ ق - أحوال شخصية) . وقضت بأن الإجماع على أن أداء المهر واجب شرعاً للزوجة على زوجها إثباته لشرف المحل وإن صح النكاح بدونه بحيث يجوز لها أن تمتنع عن أن تزف إلى زوجها والدخول في طاعته حتى تستوفى الحال من صداقها الذي إتفقاً على تعجيله . ولا تعد بهذا الإمتناع ناشراً عن طاعته . (نقض مدني ١٩٧٩/٢/٢١ ص ٥٨٨) . وقضت بأن : المناط في دعوى الطاعة هو هجر الزوجة زوجها وإخلالها بواجب الإقامة المشتركة والقرار في منزل الزوجية ، وسبب وجوب نفقة الزوجية ما يترتب على الزوجية الصحيحة من حق الزوج في إحتباس الزوجة لأجله ودخولها طاعته

٣ - التطلق لغيبه الزوج .

أو لحبسه .

مادة ١٢ - إذا غاب الزوج سنة فأكثر بلا عذر مقبول جاز لزوجته أن تطلب إلى

فيذا فوتته المرأة على الرجل بغير حق فلا نفقة لها وتعد ناشزا . لما كان ذلك وكان يشترط لصحة الإقرار شرعا وجوب أن يفيذ ثبوت الحق المقر به على سبيل اليقين والجزم . فلو شباهت مظنة أو اعتوره شك في بواحي مصدره فلا يؤاخذ به صاحبه . ولا يعتبر من قبيل الإقرار بمعناه . لما كان ما تقدم وكان ما صرح به المعلن عليها في دعوى الطاعة المرددة بينها وبين الطاعن من إبداء إستعدادها للإقامة مع زوجها في المسكن السرمعي الذي يعده . قد يحمل على إستهدافها أن تدرا عن نفسها وصف النشور وبالتالي الحرمان من النفقة . وهو بهذه المثابة ليس إلا وسيلة دفاع تعرضها طبيعة الدعوى التي صدر فيها . ولا يدل بذاته على أن العشرة بينها وبين زوجها ليست مستحيلة . فلا على الحكم أن هو التفت عما يتمسك به الطاعن في هذا الخصوص . (نقض مدني ١٠/٥/١٩٧٨ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني - فقرة ٤٠٧) كما ذهبت محكمة النقض إلى أن النشور لا يمنع من نظر دعوى التطلق . (نقض مدني ٢٩/٣/١٩٦٧ المرجع السابق فقرة ٣٥٥) وقضت بأن تقدير الدليل - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - لا يجوز قوة الأمر المقضي . ولا تثريب على المحكمة أن هي أخذت في دعوى الطلاق بشهادة من سمعته هي وكانت المحكمة الجزئية قد تشككت في صحة شهادته في دعوى طاعة (نقض مدني ٢٩/٣/١٩٦٧ المرجع السابق فقرة ٣٥٤) وقضت بأن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن دعوى الطاعة تختلف في موضوعها وسببها عن دعوى التطلق . إذ تقوم الأولى على الهجر وإخلال الزوجة بواجب الإقامة المشتركة والقرار في منزل الزوجية . بينما تقوم الثانية على إغناء الزوجة إضرار الزوج بما لا يستطاع دوام العشرة . وإن النشور ليس بمنع يفرض حصوله من نظر دعوى التطلق والفصل فيها لما كان ذلك فانه لا تثريب على محكمة الموضوع إذ هي رفضت الإستجابة لطلب الطاعن - الزوج - تقديم حكم الطاعة وأبت التعويل على دلالتها لإختلاف المناط في كل منهما . (نقض مدني ٢٤/١١/١٩٧٦ المرجع السابق فقرة ٣٩٤) كما قضت بأن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن دعوى الطاعة تختلف في موضوعها وسببها عن دعوى التطلق للضرورة إذ تقوم الأولى على إخلال الزوجة بواجب الإقامة المشتركة والقرار في منزل الزوجية بينما تقوم الثانية على ادعاء الزوجة أضرار بها بما لا يستطاع معه دوام العشرة بينهما . وإن النشور ليس بمنع يفرض حصوله من نظر دعوى التطلق والفصل فيها لإختلاف المناط في كل . وكان الحكم المعلن فيه قد أقام قضاءه بالتفريق على سند

القاضي تطبيقها بأننا إذا تضررت من بعده عنها ولو كان له مال تستطيع الإنفاق منه^(١).

من أن الهجر كان من جانب الطاعن المبرأ بالمتعوز عليها بقعده طردها من منزل الزوجية ، فإنه لا ترتيب على محكمة الموضوع مدامت قد اقتضت بهذه الحقيقة وأوردت دليلها عليها إذا هي أطرحت ما قد يكون لعكس الطاعة والنفوس من دلالة مغايرة . ويكون التعي على حكم بالمتعوز في هذا الخصيص على غير أسس (نقص مدى ٨ ، ١٩٨٤ مدينتنا الذهبية - العدد التالي - مقرة ٢٧٢)

١ - قضت محكمة النقض بأنه لما كان لمحكمة الموضوع السلطة التامة في الأحكام بما تضمن اليه من الأدلة وإجراءات ماعداه دون حاجة للرد استقلالاً عن ماله تأخذ به منها طالما قام حكمها على أسباب سائغة لها أصلها الثابت في الأوراق وتؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها . وكان يبين من الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن عرض للمستندات المقدمة في الدعوى وأقوال شهود طرمها أقام قضاءه بتطبيق المطعون عليها على الطاعن على قوله . وحيث أنه قد استعان للمحكمة من أوراق الدعوى وشاهدتي المدعى والشاهد الثاني من شهود المدعى عليه ومن الحكم الصادر في الدعوى ٢٦٨ لسنة ١٩٧٨ أحوال نفس طوخ المرفق صورته بحاشية المدعية أن المدعى عليه قد هجر المدعية منذ عام ١٩٦٧ حتى الآن . وقد ذكرت المدعية بصحيفة دعواها أنها في ريعان شبابها وتخشي على نفسها الفتنة وأنه أتر عليها امرأة أخرى ومن ثم فقد تبت للمحكمة أن المدعى عليه عرض عن زوجته طوال تلك المدة . بما لا يستطاع معه دوام العشرة بين اثنتين . ومن ثم تعين التدخل لرفع ذلك الضرر عن الزوجة وتعين لذلك إجابة المدعية إلى طلبها بطلاقها على زوجها المدعى عليه عملاً بالمادة ٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . كما أورد الحكم المطعون فيه و معرض تأييده للحكم المستأنف قوله . ومن حيث أن شهادتي المستأنف صدها قد شهدا بما يقيد هجر المستأنف لها على نحو ما سبق ذكره وتضمن هذه المحكمة إلى ما شهدا به . خاصة وأن الشاهد الثاني من شهادتي المستأنف قد أيدهما . ومن حيث أن الحكم المستأنف صحيح لما ذكرناه وما ذكرت محكمة أول درجة من أسباب ثبوتها هذه المحكمة وتأخذ بها ومن ثم يتعين رفض الاستئناف . . وتأييد الحكم المستأنف . . وكان هذا الذي أورده الحكم استدللاً سانعاً مما له أصله الثابت بالأوراق على أن الهجر كان من جانب الطاعن وتضررت منه الزوجة بما يكفي لقتل قضائه بالتفريق بينهما لهذا السبب . لما كان ذلك وكان شرط عجز المحكمة عن الإصلاح بين الزوجين قد تحقق بعدم قبول المطعون عليها للصلح بما يترتب

قاعدة ١٣ - إن أمكن وصول الرسائل الى الغائب ضرب له القاضي أجلاً وأعذر اليه بأنه يطلقها عليه إن لم يحضر للاقامة معها أو ينقلها إليه أو يطلقها .

عليه بطريق اللزوم ان يكون قبول الطاعن له دونها غير ذى اثر في الدعوى دون ما حاجة للإشارة إلى ذلك في أسباب الحكم . فأن النعى عليه بالقصور يكون على غير اساس . (نقض مدنى ١٧/٤/١٩٨٤ مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٢٧٢) كما قضت بأنه : لما كان اعمال نص المادة ٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض احكام الأحوال الشخصية يختلف في مجالته عن نطاق اعمال المادة ١٢ منه ذلك ان هجر الزوج لزوجته المعتبر من صور الأضرار الموجب التفريق وفقاً لنص المادة السادسة - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية - هو الذى يتمثل في غيبته عن بيت الزوجية مع الإقامة في بلد واحد أما إن غاب عنها بإقامته في بلد آخر غير بلدها فإن لها ان تطلب التطلاق إذا استمرت الغيبة مدة سنة فأكثر بلا عذر مقبول وذلك وفقاً لنص المادة الثانية عشر ويسرى في شأنه عندئذ حكم المادة التالية رقم ١٢ والتي توجب على القاضي ان امكن وصول الرسائل إلى الغائب أن يضرب له أجلاً مع الأعدار إليه بتطبيق زوجته عليه ان هو لم يحضر للإقامة معها أو ينقلها اليه أو يطلقها فإذا إنقضى الاجل ولم يفعل ولم يبد عذراً مقبولاً فرق القاضي بينهما بتطبيقه بانه وإن لم يمكن وصول الرسائل إلى الغائب طلقها القاضي عليه بلا إذار وضرب اجل . (نقض مدنى ١٥/٢/١٩٨٣ الطعن رقم ١١ لسنة ٥٢ ق) وقضت بأن : المقصود بغيبة الزوج عن زوجته في حكم المادة ١٢ من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ان تكون الغيبة لاقامة الزوج في بلد آخر غير الذى تقيم فيه زوجته ، أما الغيبة كسبب من أسباب الضرر الذى يبيح التطلاق طبقاً لنص المادة السادسة من هذا القانون فهى - على ما بينته المذكرة الإيضاحية للقانون وجرى به قضاء محكمة النقض - غيبة الزوج عن بيت الزوجية مع إقامته في البلد الذى تقيم فيه زوجته ويكون الضرر في هذه الحالة هجراً قصد به الأذى فيفرق بينهما لأجله . إذ كان ذلك . وكان الحكم المطعون فيه قد اقام قضاءه على أنه رغم إقامة الزوجين في بلد واحد فإن الطاعن عمد أثر زواجه بأخرى إلى الإعراض عن زوجته المطعون ضدها وهجر الإقامة معها وأنه لا يمكنها البقاء على هذا الحال دون ضرر . وهو ما يشكل حالة من حالات الأضرار التى تبيح التفريق بينهما وفقاً لنص المادة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ، فإنه لا يكون مخطئاً في القانون بعدم إعماله نص المادتين ١٢ ، ١٣ من المرسوم بقانون المشار إليه اللتين يقتصر الحكم فيهما على حالات التطلاق للغبية ، ويكون النعى عليه بعدم اتباع الإجراءات المنصوص عليها فيهما على غير اساس . (نقض مدنى ٢٠/١٢/١٩٨٠ مدونتنا الذهبية - العدد الأول - فقرة ١٠١) .

فإذا انقضى الأجل ولم يفعل ولم يبدِ عذراً مقبولاً ففرق القاضي بينهما بتطبيق
بأنه .

وإن لم يمكن وصول الرسائل إلى الغائب طلقها القاضي عليه بلا عذار
وضرب أجل^(١) .

مادة ١٤ - لزوجة المحبوس المحكوم عليه نهائياً بعقوبة مقيدة للحرية مدة
ثلاث سنين فأكثر أن تطالب إلى القاضي بعد مضي سنة من حبسه التطلاق عليه
بأننا للضرر ولو كان له مال تستطيع الانفاق منه .

٤ - دعوى النسب

مادة ١٥ - لا تسمع عند الإنكار دعوى النسب لولد زوجة ثبت عدم التلاقى
بينها وبين زوجها من حين العقد ولا لولد زوجة أتت به بعد سنة من غيبة الزوج
عنها ولا لولد المطلقة والمتوفى عنها زوجها إذا أتت به لأكثر من سنة من وقت
الطلاق أو الوفاة^(٢) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن مفاد المادة ١٣ من المرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص
ببعض أحكام الأحوال الشخصية أن المشرع جعل الماضى واجباً لبيان الزوج الغائب
فترة من الزمن من إعداده هو إمكانية وصول الرسائل إليه إن له له بعد وسيلة إعلان
بما يقرره القاضي في هذا الشأن . وإذا كانت مدة الأمهال المخصوص عليها في هذه المادة
ليست من قبيل مواعيد المرافعات التي يتعين مراعاتها عند القيام بالإجراء المطلوب وإنما
هي مجرد مهلة يقصد بها حث الزوج الغائب على العودة للإقامة مع زوجته أو نقلها إليه
بجهة إقامته بحيث إذا فعل ذلك بعد انقضاء المهلة أو في أي مرحلة من مراحل الدعوى
انتهى موجب التطلاق . فإنه يكفي لتحقيق شرط الإمهال أو الإعذار في حق الزوج الغائب
أن يصل إلى علمه ما يقرره القاضي في هذا الشأن . لما كان ذلك وكان البين من مدونات
الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أن الخائن مثل بوكيل عنه بالجلسة
المعددة بقرار الإمهال والإعذار المعلن إليه ما يظنه يعلمه به فإنه لا محل لما ينفي به
على إجراءات إعلانته بهذا القرار ويكون النفي بهذا السبب على غير أساس (نقض
مدني ١٩٨٠/١/٢٠ بموئنتا الذميمة - العدد الثاني - فقرة ٢٧٤)
إلى ص ١١٧ .

١ - قضت محكمة النقض بأن : دعوى النسب لا تزال باقية على حكمها المقرر في الشريعة

الاسلامية ويجوز اثباتها بالبينة . (نقض مدني ١٩٦٦/١٢/٧ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني - فقرة ٢٤٨) كما قضت بأن الاصل في دعوى النسب أنها تسلم ولو كانت مجردة وليست ضمن حق آخر متى كان المدعي عليه بالنسب حيا وليس فيها تحميل النسب على الغير . (نقض مدني ١٩٦٦/٣/٢٠ المرجع السابق فقرة ٢٥٠) وقضت بأن النسب في جانب المرأة يثبت بالولادة ولا يرد لها وهو إذا ثبت يلزم ولا يحتمل النفي أصلا . وفي جانب الرجل يثبت بالفراش وبالاقرار وبالبينة وهو بعد الاقرار به لا يحتمل النفي لان النفي يكون انكارا بعد الاقرار فلا يسمع . (نقض مدني ١٩٦٦/٣/٢٠ المرجع السابق فقرة ٢٤٩) وقضت بأن ثبوت النسب وإن كان حقا أصليا للام لتدفع عن نفسها تهمة الزنا او لانها تعبر بولد ليس له أب معروف . إلا أنه في نفس الوقت حق أصلي للولد لأنه يرتب له حقوقا بينها المشرع والقوانين الوضعية ، كحق النفقة والرضاع والحضانة والأثر . ويتعلق به أيضا حق الله تعالى لاتصاله بحقوق وحرمان أوجب الله رعايتها فلا تملك الأم إسقاط حقوق ولدها او المسلس بحقوق الله تعالى ، فإذا كانت المطعون عليها قد تركت الخصومة في دعوى ثبوت النسب نزولا منها عن حقها فيه ، فلا ينصرف هذا النزول الى حق الصغير أو حق الله . (نقض مدني ١٩٦٧/١١/٨ - المرجع السابق - فقرة ٢٥٣) وقضت بأن النص في المادة ٩٠٦ من قانون المرافعات على أنه : يتبع في قبول دعوى انكار النسب وإثباتها والمواعيد التي ترفع فيها والاثار التي تنترتب عليها القواعد والاحكام التي يقررها قانون البطلان الواجب التطبيق - وتوجه الدعوى الى الأب أو الأم على حسب الأحوال وإلى الولد الذي أنكر نسبته فإذا كان قاصرا تعين أن يقام وصي خصومة - يدل على أن المشروع رأى أن ثبوت النسب كما هو حق أصلي للابن لأنه يرتب له حقوقا بينتها القوانين والشرائع كحق النفقة والحضانة والأثر . فانه حق أصلي أيضا للام لتدفع عن نفسها تهمة الزنا ، ولأنه تعبر بولد ليس له أب معروف ، والحقان في هذا المجال متساويان متكاملان لا يجزئ أحدهما عن الآخر : فلا تملك الأم إسقاط حقوق ولدها كما لا يؤثر موقف ذلك الآخر على ما تدعيه الأم . (نقض مدني ١٩٧٥/٢/٢٦ المرجع السابق فقرة ٢٥٨) وقضت بأنه : من المقرر وفقا لنحكم المادة ١٥ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . الا تخضع عند الإنكار دعوى النسب لولد المطلقة إذا أتت به لأكثر من سنة من وقت الطلاق وإن كان الثابت من الحكم المطعون أن الطاعن قد ولد في سنة ١٩٥٠ أي بعد ست سنوات من الطلاق . وقد أنكره مورث المطعون عليهم حال حياته . كما أنكر قيام أية علاقة زوجية جديدة بينه وبين والده الطاعن بعد الطلاق . وكان الحكم قد دال على عدم قيام الزوجية بعد الطلاق على أسباب سائفة . فمن التعمي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير لسايس . (نقض)

مدنى ١٩٧٠/١/٢٩ (المرجع السابق فقرة ٢٥٧) وقضت بأنه من الاصول المقررة في فقه الشريعة الإسلامية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - ان النسب لا يثبت مالم يثبت سببه بالحجة . لأن ثبوت الحكم يتبني على ثبوت السبب وأنه . كما يثبت بالفراش حال تحقق شروطه فإنه يثبت بالأقرار به ويثبت عند الإنكار بإقامة البينة عليه (نقض مدنى ١٩٧٥/٢/٢٦ المرجع السابق فقرة ٢٥٩) كما قضت بأنه - متى كان الواقع في الدعوى ان المطعون عليه الأول اقامها منكراً نسب ابنة الطاعنة إليه فدفعتها هذه الأخيرة بأنها رزقت بها منه على فراش زوجية حرر بها عقد عرق فقد منها ولما كان الدفع في اصطلاح الفقهاء هو دعوى من قبل المدعى عليه أو ممن ينتصب المدعى عليه خصماً عنه يخلص بها دفع الخصومة عنه أو إبطال دعوى المدعى . بمعنى ان المدعى عليه يصير مدعياً إذا أتى بدفع ويعود المدعى الأول مدعياً ثانياً عند دفع الدفع . فإن ما جرى عليه الحكم المطعون فيه من التحقق من ثبوت الزوجية بالفراش ومن تكليف الطاعنة إثباته توفيقاً لثبوت النسب باعتبارها مدعية فيه مع ان الدعوى مقامة أصلاً بإنكار النسب من المطعون عليه الأول . يتفق مع المنهج الشرعى السليم (نقض مدنى ١٩٧٥/٢/٢٦ المرجع السابق - فقرة ٢٦٠) وقضت بأن المقرر في قضاء هذه المحكمة ان الأصل في دعوى النسب . النظر الى النسب المتنازع فيه فلو كان مما يصح إقرار المدعى عليه به ويثبت باعترافه وليس فيه تحميل النسب على الغير كالأبوة والبنوة فإنها تسمع مجردة أو ضمن حق آخر سواء ادعى لنفسه حقاً أو لم يدع . ويفتقر فيها التناقض لأن مقصودها الأصل هو النسب . والنسب يفترض فيه التناقض للخفاء الحاصل فيه . أما لو كان مما لا يصح إقرار المدعى عليه به ولا يثبت باعترافه وفيه تحميل النسب على الغير كالأبوة والعمومة فلا تسمع الى ان يدعى حقاً من أرث أو نفقة ويكون هو المقصود الأول فيها ولا يفترض فيها التناقض لأنه تناقض في دعوى مال لا في دعوى نسب (نقض مدنى ١٩٧٥ / ١ / ١٥ المرجع السابق فقرة ٢٦٢) وقضت بأنه اذا كانت الأقوال التي ادلى بها الطاعن الأول في تحقیقات نيابة الأحوال الشخصية . تعد اقراراً فيه تحميل النسب على الغير ابتداءً . ثم يتعدى الى المقر نفسه . وإن كان لا يصلح في الأصل سبباً لثبوت النسب . إلا ان المقر يعامل باقراره من ناحية الميراث وغيره من الحقوق التي ترشح إليه لأن للشر ولاية التصرف في مال نفسه (نقض مدنى ١٩٧٥ / ١ / ١٥ المرجع السابق فقرة ٢٦٢) كما قضت بأنه يشترط لصحة الاقرار - بالنسب - بوجه عام الا يكتب ظاهر الحال في اقراره ولا يكون المقر به محالاً عقلاً أو شرعاً والقول المعزى عليه ان الإقرار بما يتفرع عن أصل النسب وهو الإقرار بغير الأبوة والبنوة . لا يثبت به نسب أصلاً ولا بد اما من تصديق من حمل عليه النسب أو إثباته بالبينة لأن الإقرار في هذه

الحالة يقتضى تحميل النسب على غير المقر والإقرار بذاته حجة قاصرة . (نقض مدنى ١٩٧٥/٦/٢٥ المرجع السابق فقرة ٢٦٨) وقضت بأن النسب كما يثبت بالفراش والاقرار يثبت بالبينة ، فإذا ادعت امرأة على رجل أنها ولدت منه ولم تكن فراشا له فلها إثبات مدعاها بالبينة الكاملة أى بشهادة رجلين عدلين أو رجل وامرأتين عدول والبينة في هذا المجال أقوى من مجرد الدعوى أو الاقرار ، والشهادة المنصبة على النسب لا يشترط فيها معاينة واقعة الولادة أو حضور مجلس العقد أن كان . (نقض مدنى ١٩٧٦/١٢/٢٩ المرجع السابق فقرة ٢٨١) وقضت بأنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن التناقض مانع من سماع الدعوى بالنسب مالم يكن في موضع خفاء فيكون عفوا وهو لا يفترق إذا كان فيه تحميل للنسب على الغير كالأخوة والعمومة باعتباره غير مقصود لذاته بل يستهدف حقا لا يتوصل إليه إلا بإثبات النسب فيكون تناقضا في دعوى مال لا في دعوى نسب . (نقض مدنى ١٩٧٥/٦/٢٥ المرجع السابق فقرة ٢٦٩) وقضت بأنه ، إذا تبين من الرجوع الى الملف الاستئناف المنضم أن الطاعن تبسك في صحيفة الاستئناف والمذكرات المقدمة منه لمحكمة الاستئناف أن موثره لم يحضر أمام المحكمة الابتدائية - في الدعوى التي أقامها الطعون عليه بثبوت نسبه بوصفه ابنا لمورث الطاعن - وإنما حضر آخر انتحل شخصيته وأجاب زورا على الدعوى باقرارها ، وضم الطاعن مستندات يستدل بها على صحة هذا الدفاع الذى مؤداه أن الحكم صدر في الحقيقة غيابيا لا يبدأ ميعاد استئنافه طبقا للمادة ٣٠٨ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ المشتمل على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من اليوم الذى تصير فيه المعارضة غير جائزة ، وإذا وصف الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائى - الصادر في ١٩٥٩/٢/٢٨ - بأنه حضورى وقضى برفض الاستئناف لرفعه بعد الميعاد - إذ رفع في ١٩٧٠/١/٢٠ - دون أن يعرض لدفاع الطاعن السالف بيانه ويرد عليه ، وهو دفاع جوهرى قد يتغير به وجه الراى في الدعوى فإنه يكون متبوا بالقصور . (نقض مدنى ١٩٧٥/٤/٢ المرجع السابق فقرة ٢٧٠) كما قضت بأنه ان كان النسب يثبت بالفراش وكان البين من الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بثبوت نسب الصغير الى الطاعن على سند من اقراره بالتحقيقات الإدارية المقدمة صورتها الرسمية بقبوله الزواج من المطعون عليها عرفيا ودفعه مهرا لها ثم دفعه لها مؤخر صداقها عن شهرين سابقين على تقديم الشكوى وهو إقرار صريح يفيد قيام الزوجية بينه وبين المطعون عليها بعقد صحيح شرعا في التاريخ الذى حددته وإلى عدم ثبوت قيام المانع من الدخول وبثبوت تمام الوضع لأكثر من ستة أشهر من عقد الزواج ، وكانت هذه الأسباب تكفى لحمل هذا القضاء فإن النعى على الحكم المطعون فيه يصدد

ما ساقه من قرينة مساندة استخلصها من الإقرار - الصادر من المظنون عليها - يكون غير منتج . (نقض مدني ١٩٧٦/٥/١٢ المرجع السابق فقرة ٢٧٢) وقضت بأنه . متى كان الطاعن قد رأى أن يثبت المظنون عليه في تقرير الطعن بالنقض باسمه الوارد في شهادة ميلاده ، وكذلك باسمه الذي تسعى به في الدعوى - وهي دعوى ثبوت نسب - فإن الطعن بالنقض يكون قد وجه الى ذات المستأنف عليه الذي كان طرفا في الحكم المظنون فيه ، ويتمين لذلك رفض الدفع بعدم قبول الطعن لرفعه على غير ذي صفة . (نقض مدني ١٩٧٥/٤/٢ المرجع السابق فقرة ٢٧١) كما قضت بأنه : لنن كان الاصل في الشهادة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه لا يجوز للشاهد أن يشهد بشيء لم يعاينه بالعين أو بالسمع بنفسه ، إلا أن فقهاء الحنفية استثنوا من ذلك مسائل منها ما هو باجماع كالنسب فأجازوا فيه الشهادة بالتسامع بين الناس استحسانا وأن لم يعاينه بنفسه ، ومع ذلك لم يجوزوا للشاهد أن يشهد تسماعا إلا إذا كان ما يشهد به أمرا متواترا سمعه من جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب ويشتهر ويستفيض ويتوافر به الأخبار ويقع في قلبه صدقه ، لأن الثابت بالتواتر والمحسوس سواء ، أو يخبر به - وبدون استشهاد - رجلا ن عدلان أو رجل وامرأتان عدول فيصبح له نوع من العلم الميسر في حق المتهود به . والمتون قاطعة - والنقل المعتمدة - أطلقت القول بأن الشاهد إذا فسر للقاضي ردت شهادته ولا تقبل في جميع المواضع التي يجوز للشاهد الشهادة فيها بالتسامع ، وإذا كان الثابت أن الشاهد الذي استبعدت محكمة الموضوع شهادته ، ذهب إلى أنه علم بسلسلة النسب نقلا عن زوج عمته ، وكان هذا التحديد فيه لا يتوافر به التواتر الذي لا يصح بغيره شرعا اعتبار أقواله تسماعا فضلا عن أنه ينبرئ عن معنى التفسير ويكشف عن المصدر الذي أستقى منه شهادته . وكان الحكم قد رد شهادة هذا الشاهد ولم يعول عليها فانه لا يكون قد خالف فقه الحنفية والراجح في المذهب في هذا الخصوص . (نقض مدني ١٩٧٦/٦/٩ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني - فقرة ٢٧٤) وقضت بأنه : إذ كان التناقض في ادعاء الزوجية والفراش الصحيح لا يقتضي إذ هو ليس محل خفاء ، فانه لا محل لاستناد الطاعنة الى ما هو مقرر من أن أي تناقض في النسب عقو مفتر وتجاوز فيه الشهاد بالسمع لأن التناقض هنا واقع في دعوى الفراش الصحيح الذي يراد به إثبات النسب (نقض مدني ١٩٧٦/٢/٢ المرجع السابق فقرة ٢٧٥) وقضت أنه وإن كان يشترط لضحة الإقرار بالأبوة أن يكون الولد المقرر له مجهول النسب . فإن كان معروفا نسبه من غير المقرر لا يثبت نسبه منه ، إذ لا يتصور التثبت من اثنين في وقت واحد ولا يصح القول بانتفاء النسب من الأول وثبوته من الثاني لأن النسب متى ثبت لا يقبل النقض والانتقال ، ولأن

اختلفت الأقوال في مذهب الحنفية حول متى يعتبر الشخص مجهول النسب فذهب البعض إلى أنه من لا يعلم له أب في البلد الذي ولد فيه وقرر البعض الآخر أنه الذي لا يعلم له أب في البلد الذي يوجد به إلا أن القول على أنه يراعى في الحكم بجهالة النسب عدم معرفة الأب في البلدين معا دفعا للحرص وتحوطا في إثبات الأساس (نقض مدني ١٠/٢/١٩٧٦ المرجع السابق فقرة ٢٨٠) وقضت بأن النسب كما يثبت بالفراش الصحيح يثبت بالإقرار وبالبينة . غير أن الفراش فيه ليس طريقا من طرق إثباته محسوب بل يعتبر سببا منشئا له ، أما البينة والإقرار فهما أمران كاسفان له يظهران أن النسب كان ثابتا من وقت الحمل بسبب من الفراش الصحيح أو بسببه (نقض مدني ٤/٢/١٩٧٦ المرجع السابق فقرة ٢٧٦) وقضت بأنه لنز كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر مجرد مساكنة المطعون عليها للطاعن دليلا على الفراش وتبوت النكاح بينهما واعتد بها كسهادة عيانية بالارتباط الزوجي . وكان في ذلك مخالفا للقواعد الشرعية إلا أنه لما كان يبين من أدواته أنه استند فيما استند إليه من قضائه بدوت نسب الصغير إلى انسية السريعة وكان الحكم المطعون فيه في نطاق سلطته الوضوعية و الترجيح بين البينات واستظهار واقع الحال ووجه الحق فيها قد انتهى بأسباب سائغة أو ترجيح بينة المطعون عليها على بيبة الطاعن ثم ساندتها بقرينة استمدها من وجود الولد مع الطاعن والمطعون عليها . وكانت هذه الدعامة تكفي وحدها لحمل قضاء الحكم فإبه لا يعيبه ما تزيد فيه من إثبات النسب بالفراش . (نقض مدني ٢٩/١٢/١٩٧٦ المرجع السابق فقرة ٢٨٢) وقضت بأنه استثنى فقهاء الأحناف من الأصل الفقهي ألا ينسب سائت قول بعض مسائل جعلوا السكوت فيها بمثابة الإقرار . ليس من بيها السكوت عند نسبة الحمل الحاصل قبل الزواج وولادته لأقل من إحدى فترة الحمل (نقض مدني ٣/١١/١٩٧٦ المرجع السابق فقرة ٢٨٥) وقضت بأن الإقرار كما يكون باللفظ الصريح يجوز - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن يستعاد من دلالة التعبير ، أو من السكوت في بعض المواضع التي يعتبر السكوت فيها مقرا بالحق بسكوته استثناء من قاعدة ألا ينسب لبيات قول ومنها سكوت الوالد بعد تهمة الناس له بالولد بعد ولادته . ثم اعتبر سكوته في هذه الحالة إقرارا منه بأنه ابنه فليس له أن يفيقه بعد ذلك . وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في مقام التدليل على تبوت نسب المطعون عليها من أمها المتوفاة يتفق وصحيح القواعد الشرعية المعمول بها في فقه الحنفية ذلك أنه حصل في ظروف قيد ميلادها باعتبارها ابنة المتوفاة . وتقديم الأخيرة طلبها لاستخراج صورة من هذا القيد في اليوم التالي لأجرانه وتسلمها المستخرج موضحا به إنها والدة البنت المقيمة وعدم اعتراضها على ذلك وإقرار المتوفاة بأمويتها للمطعون عليها . وهو تحصيل صحيح

شرعاً لجواز الاستدلال على ثبوت البتوة بالسكوت المفصح عن الإقرار به . (نقض مدني ١٩٧٨/٢/٢٢ المرجع السابق فقرة ٢٨٦) كما قضت بأن نسب الولد يثبت من المرأة التي تقر بأنومتها له متى لم تكن له أم معروفة . وإن يكون بمن يولد مثله لمثلها وإن يصادقها المقر على إقرارها أن كان في سن التمييز دون توقف على شيء آخر ودون حاجة إلى اثبات ، سواء كانت الولادة من رواج صحيح أو فاسد ، أو من غير رواج شرعي كالسفاح والدخول بالزنا بشبهة . إذ ولد الزنا يثبت نسبه من الأم بخلاف الأب طالما لم تكن المرأة ذات زوج أو معتدة ، ويجب لثبوت نسبه من زوجها أو مطلقها أن يصادقها على إقرارها أو أن تثبت أن هذا الولد جاء على فراش الزوجية . وحينئذ يثبت نسبه منها فإذا تحققت هذه الشروط في إقرار الأم نفذ عليها وتبت النسب به وتعين معاملة المقر بإقراره والمصادق بمصادقته . ولا يجوز الرجوع عن هذا الإقرار بعد صحته .

ويتربط عليه جميع الحقوق والأحكام الثابتة بين الإبناء والآباء . (نقض مدني ١٩٧٨/٢/٢٢ المرجع السابق فقرة ٢٨٧) كما قضت بأن معاد نصر المادة الخامسة عشرة من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام الأحوال الشخصية . أن المشرع الوصعي منع سماع دعوى النسب لأي معتدة من طلاق إن جاءت بولد لأكثر من سنة شمسية من وقت الطلاق اخذاً بأن الطلب الشرعي - وعلى ما أورده المذكرة الإيضاحية - يعتبر أقصى مدة للحمل ٢٦٥ يوماً حتى تشمل جميع الأحوال النادرة لما كان ما تقدم وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه على أن المطعون عليها أقرت بما يفيد أنها ظهرت من الوضع وأنها أصبحت حدثاً لزوجها وصالحة لمعاشرته بعده ، وإنها إذ طلقت طلاقاً رجعي في ١٢/٧/١٩٧٠ دون أن تقر بإقصاء عدتها منه . وكانت ولادتها للصغيرة ثابتة الوقوع في ١٢/٨/١٩٧١ أي لأقل من سنة - وقت الطلاق الرجعي ، ورتب على ذلك أن نسبة الصغيرة للطاعن تكون ثابتة . فإن هذا الذي خلص إليه الحكم لا ينطوي على مخالفة القانون لاجتماع أن بدء الحمل كان قبل الطلاق والمطعون عليها على عصمته أو أنه كان بعده وهي في عدته . (نقض مدني ١٩٧٨/٢/٢٨٨ المرجع السابق فقرة ٢٨٨) وقضت بأن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن محكمة الموضوع غير ملزمة بإجابة طلب الخصم بنديه خبير في الدعوى متى وجدت فيها ما يكفي لتكوين عقيدتها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى ثبوت نسب الصغيرة من الطاعن على ما استخلصه من البينة الشرعية وما حصله من أوراق الدعوى وكان لهذا التحصيل مأخذه ، وكانت أسبابه كافية لحمل قضائه فلا تشريب على المحكمة أن هي التفتت عن إجابة طلب تحليل دميه ودم الصغير للمقارنة بينهما إذ الأمر في الاستجابة له متروك لتقديرها . (نقض مدني ١٩٧٨/٢/١ المرجع السابق فقرة

(٢٨٩) وقضت بأن : من الأصول المقررة في فقه الشريعة الإسلامية أن النسب يثبت بالفراش الصحيح . وهو الزواج الصحيح وملك اليمين وما يلحق به وهو المخالطة بناء على عقد فاسد أو شبهة وأن الوعد والاستيعاد لا يتعقد بهما زواج باعتبار أن الزواج لا يصح تعليقه بالشرط ولا إضافته بالمستقبل : (نقض مدني ١٩٧٨/٥/٣١ المرجع السابق فقرة ٢٩٠) وقضت بأن التناقض يمنع من سماع الدعوى ومن صحتها فيما لا يخفى سببه مادام باقيا لم يرتفع . فإذا ارتفع بإمكان التوفيق بين الكلامين لم يمنع من سماع الدعوى وهو يتحقق متى كان الكلامان قد صدرتا من شخص واحد في مجلس القاضي يستوى في ذلك أن يكون التناقض من المدعى أو منه ومن شهوده أو من المدعى عليه . (نقض مدني ١٩٧٨/٥/٣١ المرجع السابق فقرة ٢٩١) كما قضت بأن لما كانت الدعوى التي ترفع ببطلان الأشهاد بالورثة تنطوي في حقيقة الواقع على ادعاء بالارث وبالصلة التي تربط مدعى الإرث بالميت بحيث يكون موضع النسب قائما فيها باعتباره سببها ويتبعها وجودا وعدما فإن الحكم الذي صدر في صحة نسب المطعون عليها للمتوفاة وأصبح نهائيا يخوز حجية في دعوى بطلان اعلام شرعي ويكون الحكم الذي اعتبر الدعويين متحدتين موضوعا وسببا وخصوما وقضى بعدم جواز نظرهما لسبق الفصل فيها قد التزم صحيح القانون . (نقض مدني ١٩٧٩/٣/١٤ المرجع السابق فقرة ٢٩٢) وقضت بأنه : إذ كان الحكم المطعون فيه عول في قضائه بثبوت نسب الصغيرة الى الطاعن رغم انكار ولادتها على ماتضمنه تقرير الطبيب المنتدب من أن المطعون عليها ليست عقيما وأنه سبق لها الحمل والولادة وما أورده طبيب الوحدة الصحية في تقريره من أن المذكورة كانت خاملا وظلت تتردد على الوحدة للعلاج حتى تاريخ الوضع وما جاء بالشهادة الادارية الموقع عليها من بعض رجال الادارة تأييدا لما تضمنه تقرير طبيب الوحدة الصحية ، وهي مجرد قرائن أن صلحت لاثبات حمل المطعون عليها إلا أنها لا تقوم بها الحجة الشرعية على ولادتها الصغيرة المدعى نسبها فإن الحكم المطعون فيه اذ اكتفى بهذه القرائن لاثبات الولادة المتنازع فيها دون أن تتوافر عليها البينة الشرعية يكون قد اخطأ في تطبيق القانون . (نقض مدني ١٩٨٢/١١/٣١ مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٢٤٠) .

وقضت بأنه اذ كان النسب في جانب الرجل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بالفراش وبالبينة يثبت بالاقرار ، ويشترط لصحة الاقرار بالبينة أن يكون الولد مجهول النسب لا يعرف له أب ، وهو بعد الاقرار به لا يحتمل النفي ولا مجال ، كما أن الاقرار يتعلق به حق المقر له في أن يثبت نسبه من المقر وينتفى به كونه من الزنا - لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن استند ضمن ما استند عليه في قضائه

بشئوت نسب المورث من والده .. الى اقرار الآخر ببنيته في دعوى قيده بدمائر المواليه .. وكان هذا الاقرار بالبينة قد تعلق به حق المورث في أن يثبت نسبه من والده المشار اليه ولا يبطله أن يكون تاريخ وثيقة زواج والديه لاحقاً على تاريخ ميلاده التقديري . أو أن يسبق التاريخ الأخير اقرار والدته بانقضاء عدتها من طلاقها رجعيًا من زوج سابق طالما لم يدع المذكور بنوته . لا يقدح في ذلك أن تنقض الاقرار المرأة بانقضاء العدة لأنها ليست بحامل ، وإن عدة الحامل لا تنقضي إلا بوضع الحمل ، وإن الولد الذي تأتي به بعد ذلك لا يلزم اسناده الى حمل حادث بعد الاقرار ، لأن مفاد ما خلص اليه الحكم أنه طالما تصادق الزوجان على نسبة المورث لهما بقيده في دفتر المواليه فإن اقرار والدة المورث بانقضاء عدتها من مطلقها يسند الى ما قبل الولادة ، ورتب على ذلك أن المورث ولد على اقرار من زوجية صحبة بالزوج الثاني ، ونسب موصول بهذا الآخر ، وهو استخلاص موضوعي سائق للدالة الاقرار يستقل به قاضي الموضوع . (نقض مدني ١٩٧٩/٢/٧ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني - فقرة ٢٩٤) كما ذهبت محكمة النقض إلى أن المقرر في فقه الحنفية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن النسب كما يثبت في جانب الرجل بالفراس والبينة فإنه يثبت بالاقرار وأنه متى صدر الاقرار مستوفيا شرائطه فإنه لا يحتمل النفي ولا ينكح بحال سواء أكان المقر صادقاً في الواقع أم كاذباً . (نقض مدني ١٩٨٢/٥/١٨ مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٢٣٩) وقضت بأنه . إذ يبين مما قرره الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بنفي النسب على قرائن استخلصها من واقع الأوراق والمستندات الرسمية ، وهي تقديرات موضوعية سائغة لها سندها الثابت ، ولما كان إجماع الفقهاء على أن القاضي لا يقف مع ظواهر البيّنات ولا يتقيد بشهادة من تحملوا الشهادة على الحق إذا ثبت له من طريق آخر ، اعتباراً بأن القضاء فهم ومن القرائن ما لا يسوغ تعطيل شهادته . إذ منها ما هو أقوى من البينة والاقرار وهما خبران يطبق اليهما الصدق والكذب . وكانت هذه الدعامة بمجردها كافية لحمل قضاء الحكم ، فإن تعيب الحكم في اعتداده بشهادة وحيدة لمواطن المطعون عليه الأولى - وهو أحد شهود الطاعة - وأطراح أقوال باقي شهودها والقول بعدم استكمال نصاب الشهادة - أياً كان وجه الرأي فيه - يكون غير منتج . (نقض مدني ١٩٧٥/٢/٢٦ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني - فقرة ٢٦١) وبأن النص في المادة ٩٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٢٦ على أنه « لا تسمع عند الإنكار دعوى الوصية أو الإيضاء أو الرجوع عنها أو العتق أو الاقرار بواجبة منها وكذلك الاقرار بالنسب أو الشهادة على الاقرار به بعد وفاة الموصي أو العتق أو المورث في الحوادث السابقة على سنة ألف وتسعمائة وأحدى عشر الهجرية إلا

٥ - النفقة (١) والعدة

مادة ١٦ - (معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥) تقدر نفقة الزوجة بحسب حال الزوج وقت استحقاقها يسرا أو عسرا على ألا تقل النفقة في حالة العسر عن القدر الذي يفي بحاجتها الضرورية .

وعلى القاضي في حالة قيام سبب استحقاق النفقة . وتوفير شروطه أن يفرض للزوجة وإصغارها منه في مدى أسبوعين على الأكثر من تاريخ رفع الدعوى نفقة مؤقتة (تفي بحاجتها الضرورية) بحكم غير مسبب واجب النفاذ فوراً إلى حين الحكم بالنفقة بحكم واجب النفاذ .

إذا وجدت أوراق خالية من شبهة التصنع تدل على صحة الدعوى . وأما الحوادث الواقعة في سنة ألف وتسعمائة وأحدى عشر الأفريقية فلا تسمع فيها دعوى ما ذكر بعد وفاة الموصى أو المعتق أو المورث إلا إذا وجدت أوراق رسمية مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها أمضاء كذلك تدل على ما ذكر . وإن كان يواجه الحالات الواردة به التي يكون الإدعاء فيها بعد وفاة المنسوب إليه الحادثة فيتوقف سماع الدعوى بها على مسوغ كتابي يختلف باختلاف الحوادث السابقة على سنة ١٩٦١ وتلك التالية لها ، تقديراً من المشرع بأن من يحلون محل المنسوبة إليه الحادثة بعد وفاته قد لا يحسنون الدفاع عن مصالحهم ، إلا أنه في خصوص النسب فإن المادة قصرت عدم السماع على حالتى الإقرار به من الشخص المتوفى أو الشهادة على الإقرار ، فلا يستطيل إلى الدعوى بالنسب التي لا تعتمد على أى من الحالتين . ويخضع الحكم فيها للقواعد العامة المقررة في التشريعة الإسلامية لخروجها عن ذلك القيد . فيثبت النسب فيها بالفراش حال تحقق شروطه ، كما يثبت عند الإنكار بإقامة البينة عليه وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه - في الدعوى بالنسب - أنه حصل من أقوال الشهود ثبوت نسب المطعون عليه لوالدة المتوفى بالفراش ، فإن ذلك ينطوى على خروج على القانون . (نقض مدني ١٩٧٦/٤/٧ المرجع السابق فقرة ٢٨٤) وقضت بأن دعوى اثبات النسب وحجبتها . يكفى لسماعها في المذهب الحنفي وجود عقد زواج استوفى أركانه وسائر شروط صحته شرعاً سواء وثق رسمياً أو أثبت بمحرر عرفي أو كان غير مكتوب . (نقض مدني ١٩٨٢/٣/١٦ مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٢٢٨)

١ - صدر القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦ بشأن تعديل أحكام بعض النفقات (انظر مايل
٢٨٤ .

للزواج أن يجري المقتصة بين ما آداه من النفقة المؤقتة وبين النفقة المحكوم بها عليه نهائيا ، بحيث لا يقل ما تقبضه الزوجة وصغارها عن القدر الذى يلزم بحاجتهم الضرورية (٢) .

مادة ١٢ - لا تسمع الدعوى لنفقة عدة لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق .

٢ - قضت محكمة النقض بأن الحكم الصادر بالنفقة يحوز حجية مؤقتة فيرد عليه التغيير والتبديل كما يرد عليه الاسقاط بسبب تغيير دواعيها . فاذا كان الثابت من الأوراق انه مع اعتناق الطائفة (الزوج) الإسلام لم يعد لحكم النفقة السابق صدوره قبله من المجلس الملى وجود فيما جاوز مدة السنة بعد ايقاعه الطلاق وكان الثابت ايضا ان المطعون عليها (الزوجة) قد استوفت حقها في هذا الخصوص فانه لا يكون لها بعد ذلك ان تتحدى بقيام حكم النفقة سالف الذكر كسبب لطلبها التعويض عن طلاقها ، واذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر ان ايقاع الطائفة للطلاق كان قد قصد به تحقيق مصلحة غير مشروعة وهى اسقاط حكم النفقة فانه يكون قد خالف القانون . (نقض مدنى ١٩٦٣/١/٣٠ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثانى - فقرة ٣٤٣) كما قضت بأن الاصل فى الاحكام الصادرة بالنفقة انها ذات حجية مؤقتة لانها مما يقبل التغيير والتبديل وترد عليها الزيادة والنقصان بسبب تغير الظروف كما يرد عليها الاسقاط بسبب تغير دواعيها - إلا ان هذه الحجية المؤقتة تظل باقية طالما ان دواعى النفقة وظروف الحكم بها لم تتغير - فالحكم الذى ينكر هذه الحجية يكون قد خالف القانون ويجوز الطعن فيه بالنقض عملا بالمادة ٤٢٦ من قانون المرافعات . فاذا كان بين من الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه ان محكمة الدرجة الأولى إنما رددت فى استنباط حكمها المراحل التى انتهت بصدر حكم المجلس الملى العام - الذى قضى برفض دخول الطالعة فى طاعة زوجها وقضى لها بالنفقة - ولم تستند فى القضاء باسقاطها الى سبب استجد بعد صدور ذلك الحكم وإنما استندت الى ذات الظروف التى قضى المجلس الملى العام رعم قيامها بوجوب النفقة فان الحكم المطعون فيه ان قضى باسقاط النفقة تأسيسا على التشنؤ يكون قد خالف القانون بانكاره حجية حكم النفقة السابق ولانه صدر على خلاف ذلك الحكم على الرغم من انه لم يحصل تغيير مادى او قانونى و مركز للطرفين ينشوخ الحكم باسقاط النفقة . (نقض مدنى ١٩٦٣/١٠/٢٧ المرجع السابق فقرة ٢٢٣) .

كما أنه لا تسمع عند الانكار دعوى الإرث بسبب الزوجية المطلقة توفى زوجها بعد سنة من تاريخ الطلاق (٢).

٣ - قضت محكمة النقض بأنه : يشترط لسماع الدعوى بنفقة عدة الا تزيد المدة المطلوبة بهذه النفقة عنها على سنة من تاريخ الطلاق وهو ما تنص عليه الفقرة الاولى من المادة ١٧ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ من أنه : لا تسمع الدعوى لنفقة عدة لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق . ويشترط لسماع تلك الدعوى فوق ذلك الا يكون قد مضى على هذه السنة ثلاث سنوات نهايتها تاريخ رفع الدعوى وذلك عملاً بحكم الفقرة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بالأنحة ترتيب المحاكم الشرعية التي تنص على أنه : لا تسمع دعوى النفقة عن مدة ماضية لأكثر من ثلاث سنوات نهايتها تاريخ رفع الدعوى . ولا محل للقول بأن هذا النص مقصور على نفقة الزوجية دون نفقة العدة ذلك لأن لفظ النفقة جاء عاماً مطلقاً فيشمل نفقة الزوجية ونفقة العدة على السواء ، ولأن نفقة العدة هي في حقيقتها نفقة زوجة على زوجها . (نقض مدنى ١٩٧٤/٥/٢٢ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثانى - فقرة ٣٦٢) وقضت بأن المطلقة في ظل الأحكام التي كان معمولاً بها بمقتضى القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ كانت تستطيع أن تحصل على نفقة عدة بغير حق لمدة طويلة مما أثار الشكوى من تلاعب المطلقات واحتيالهن ، ودعا المشرع الى إصدار القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ مقررأ في الفقرة الاولى من المادة ١٧ منه أنه : لا تسمع الدعوى لنفقة عدة لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق . ونظراً لأن احكام النفقة تصدر من غير تحديد مدة فقد روى من اللازم إستكمالاً للنص المشار إليه ومسايرة لحكمه ان يوضع حد للعدة التي تستطيع الزوجة المحكوم لها بنفقة زوجية ان تحصل خلالها على النفقة إذا ما طلقها زوجها المحكوم عليه بعد صدور الحكم المشار اليه فنص المشرع في الفقرة الاولى من المادة ١٨ على أنه : لا يجوز تنفيذ حكم بنفقة صادر بعد العمل بهذا القانون لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق . ومع أن المشرع قد إستهل النص بعبارة لاجوز تنفيذ مما قد يبعث على الإعتقاد بأن الخطاب فيه موجه إلى القانونين على التنفيذ ، إلا أن المشرع قد قصد منه تحديد حق الزوجة في إقتضاء نفقة زوجية بموجب حكم صادر لها إبان قيام الزوجية - إذا ما طلقها زوجها بعد صدور الحكم - بعدة سنة من تاريخ الطلاق فإذا تجاوزت المطلقة هذا الحق كان لمطلقها ان يحتج قبلها بحكم المادة المشار إليها وسبيله في ذلك هو الدفع به فيما ترفعه ضده من دعاوى او الاستشكال في التنفيذ او الإلتجاء الى القضاء بالطلب لإستصدار حكم بكف يد مطلقته عن التنفيذ بحكم النفقة او إبطال المقرر لها ، ويكون الحكم الصادر بذلك سنداً له في منع التنفيذ بحكم النفقة كما يكون أيضاً - بعد إعلانه لجهة الإدارة - القائمة على

مادة ١٨ - لا يجوز تنفيذ حكم بنفقة صادر بعد العمل بهذا القانون لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق ولا يجوز تنفيذ حكم صادر قبل العمل بهذا القانون لمدة سنة بعد صدوره إلا بمقدار ما يكمل سنة من تاريخ الطلاق^(١).

مادة ١٨ مكررا - (مضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥) الزوجة المدخول بها في زواج صحيح إذا طلقها زوجها دون رضاها ولا بسبب من قبلها تستحق فوق نفقة عدتها متعة تقدر بنفقة سنتين على الأقل وبمراعاة حال المطلق يسرا وعسرا وظروف الطلاق ومدة الزوجية ، ويجوز أن يرخص للمطلق في سداد هذه المتعة على أقساط^(١).

تنفيذ حكم النفقة إذا لم يكن قد صدر في مواجهتها - سند لتلك الجهة في الإمتناع عن إقتضاء النفقة للمطلقة ، وبغير ذلك لا يتأتى للمحكوم عليه بالنفقة أن يجبر جهة الإدارة المنوط بها تنفيذ الحكم على وقف تنفيذه لما في ذلك من إهدار للصحية الواجبة للأحكام القضائية وتعليق مصيرها على مشيئة القائم على إستقطاع النفقة من مرتب الزوج وتقديره توافر شروط إعمال هذا النص أو تخلفها ، وإن خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فأقام قضاءه على أن مفاد نص المادة ١٨ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أن حكم النفقة يفقد قوته كسند تنفيذي بإنقضاء سنة من تاريخ الطلاق دون حاجة إلى إستصدار حكم بذلك وإن خطب المشرع فيه إلى الكافة بما فيهم المحكوم لها والقانونون على التنفيذ وللحجوز تحت يدهم ورثب على إستمرار الطاعن الثاني في تنفيذ حكم النفقة بعد إنقضاء سنة من تاريخ الطلاق تحقق الخطأ الذي يدخل في عداد الفعل غير المشروع في جانبه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتاويله . (نقض مدني ١٩٧٨/٣/١ - ص ٦٣٩) -

٤ - يراجع نقض مدني ١٩٧٨/٣/١ في التعليق على المادة السابقة .

١ - قضت محكمة النقض بأن : إستحقاق المطلقة بعد الدخول للمتعة لا عبء فيه ببقاء الملك وعدم زوال الحل خلال العدة من الطلاق الرجعي لأن ذلك إنما تتعلق به حقوق وأحكام خاصة وليس منها متعة الزوجة وإنما العبء في إستحقاقها من الطلاق ذاته أيا كان نوعه باعتبارها الواقعة القانونية المنشئة للإلتزام الزوج بها . (نقض ١٩٨٥/١/٢٩ الطعن رقم ٢٩ لسنة ٥٤ ق - أحوال شخصية) .

مادة ١٨ مكرراً ثانياً - (مضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥) إذا لم يكن للصغير مال، نفقتته على أبيه.

وتستمر نفقة الأولاد على أبيهم إلى أن يتزوج البنت أو تكسب ما يكفي نفقتها وإلى أن يتم الإبن الخامسة عشرة من عمره قادراً على الكسب المناسب، فإن أتمها عاجزاً عن الكسب لآفة بدنية أو عقلية أو بسبب طلب العلم الملائم لأمثاله ولاستعداده، أو بسبب عدم تيسر هذا الكسب استمرت نفقتته على أبيه. ويلتزم الأب بنفقة أولاده وتوفير المسكن لهم بقدر يساره وبما يكفل للأولاد العيش في المستوى اللائق بأمثالهم.

وتستحق نفقة الأولاد على أبيهم من تاريخ امتناعه عن الانفاق عليهم (٢).

٢ - قضت محكمة النقض بأن - علة وجوب النفقة بالقرابة هو سد حاجة القريب ومعه من السؤال صلة لرحمه، والسبب فيها هو قرابة الرحم المحرمة مع الاهلية للميراث ومن ثم فإن موضوع النسب يكون قائماً في الدعوى بطلب نفقة القريب بإعتباره سبب الإلتزام بما لا تنجى إلى المدعى عليه إلا به، فيكون حائلاً فيها وملزماً لها وتتبعه وجوباً أو عدماً (نقض مدني ١٩٧٩/٣/٧ الطعن رقم ٢٩ لسنة ٤٦ ق) وقضت بأن - المادة ٢/٢٦٩ من قانون المرافعات رقم ١٢ لسنة ١٩٦٨ لا تحتم على المحكمة التي تحال إليها الدعوى بعد نقض الحكم فيها إلا أن تتبع في قضائها حكم محكمة للنقض في المسألة القانونية التي فصلت فيها هذه المحكمة، فيكون لها مطلق الحرية في الفصل فيما تراه في كل ما يتعلق بالموضوع. ولما كانت محكمة النقض قد نقضت الحكم الاستئنائي الأول في خصوص نفقة الصغير لأنه أمام قضاؤه بتعديل النفقة المحكوم بها ابتدائياً على أن الحكم الابتدائي جاء مشوباً بالغلالة، وإن المحكمة رأت أن مبلغ ثلاثين جنيهاً فيه الكفاية لمواجهة متطلباته، وإنتهت محكمة النقض إلى أن هذا يدل على أن ذلك الحكم إلتفت في تقدير قيمة نفقة الصغير عن حالة أبيه عسراً أو يسراً طبقاً للقانون الأردني الواجب التطبيق والذي لم يحدده الطاعن ولما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أشار إلى نص المادة ٦٥/ج من قانون العائلة الأردني رقم ٤٩٢ لسنة ١٩٥١ أورد المستندات التي قدمها كل من الطرفين للتدليل على يسار الأب أو إعساره، وبعد أن استعرض حالة الطاعن المالية قدر نفقة الصغير وفقاً لحكم المادة ٦٥/ج من قانون العائلة الأردني، وهو القانون الواجب التطبيق حسيماً تقضي به قاعدة الإسناد المصوص عليها في المادة ١٥ من القانون المدني، لما كان ذلك فلا يعيب الحكم المطعون

مادة ١٨ مكرراً نقلاً - (مضافاً بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥) على الزوج المطلق أن يهيئ لإصغاره من مطلقته وإحاضنتهم المسكن المستقل المناسب فإذا لم يفعل خلال مدة العدة، إستمروا في شغل مسكن الزوجية المؤجر دون المطلق مدة الحضانة.

وإذا كان مسكن الزوجية غير مؤجر كان من حق الزوج المطلق أن يستقل به إذا هيا لهم المسكن المستقل المناسب بعد انقضاء مدة العدة.

ويخير القاضي الحاضنة بين الاستقلال بمسكن الزوجية وبين أن يقدر لها أجر مسكن مناسب للمحضونين ولها.

فإذا انتهت مدة الحضانة فللمطلق أن يعود للمسكن مع أولاده إذا كان من حقه ابتداء الاحتفاظ به قانوناً.

وللنيابة العامة أن تصدر قراراً فيما يثور من منازعات بشأن حيازة مسكن الزوجية المشار إليه حتى تفصل المحكمة فيها (٢).

فيه أنه خالف الحكم السابق نقضه في التقدير . ولا يعدو أن يكون النعي بهذا الخصوص جدلاً موضوعياً في تقدير نفقة الصغير لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . (نقض مدني ٢٢/٥/١٩٧٤ الطعن رقم ٢٧ لسنة ٢٩ ق) وقضت بأن . في الدعوى يطلب نفقة الصغير يكون موضوع النسب قائماً باعتباره سبب الإلزام بالنفقة لا تتجه الدعى عليه إلا بعد أن يكون قائماً فياً وملزماً لها وتتبعه وجوباً وعدمياً وعلى ذلك فمضى . كان الحكم المطعون فيه قد قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر دعوى نسب الصغير إستناداً إلى أن موضوعها يختلف عن موضوع دعوى النفقة فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه . (الطعن رقم ١٩ س ٢٢ ق شيعية جلسة ١٩٦٥/١/٢٠ مج ١٩ ص ٦٨).

٢ - قضت محكمة النقض بأنه : لئن كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ إذ مكن المطعون ضدّها من شقّة النزاع تغليباً لحقّها كحاضنة على حق الطاعن كمستأجر مع أن قوانين الأحوال الشخصية المعمول بها وقت صدور الحكم المطعون فيه لا تزم المطلق بالتخلّي عن مسكن الزوجية لمطلقته الحاضنة ، إلا أنه لما كان القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية قد نصّ على أن : للمطلقة الحاضنة بعد طلاقها

٦ - المهر

مادة ١٩- إذا اختلف الزوجان في مقدار المهر فالبينة على الزوجة فيل عجزت كان القول للزوج بيمينه الا اذا ادعى ما لا يصح أن يكون مهرًا لمثلها عرفا فيحكم بمهر المثل .

وكذلك الحكم عند الاختلاف بين أحد الزوجين وورثة الآخر أو بين ورثتهما (١) .

الاستقلال مع صغيرها بمسكن الزوجية المزجر مالم يهين لها المطلق مسكنا آخر مناسباً ، وكان هذا النص - والغاية منه رعاية جانب الصغار حماية للأسرة - متعلقا بالنظام العام ، فينطبق على واقعة الدعوى بأثر فوري ، لما كان ذلك وكان الطاعن لم يتحد بأنه هيا للحاضنة المطعون ضدها مسكنا ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتسليم شقة النزاع اليها يكون قد اتفق مع نص المادة المذكورة مما يضمنى معه الطعن غير منتج . (نقض مدنى ١٩٨٢/١/٤ مدونتنا الذهبية - العدد الثامن - فقرة ٢٨٠) وقضت بأنه : ولئن كان لعقد إيجار المسكن طابع عائلى يتعاقد فيه رب الأسرة ليقيم مع باقى افراد أسرته إلا أن رب الأسرة المتعاقد يبقى دون أفراد أسرته المقيمين معه هو الطرف الاصيل في العقد ، وكان مفاد نص المادة ٢٩ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المقابلة للمادة ٢١ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ أن المشرع لم يعتبر المستأجر نائبا عن الأشخاص الذين أوردهم النص في إستئجار العين ولذلك نص على إستمرار عقد الإيجار لمصلحة من يكون مقيما منهم مع المستأجر عند وفاته أو تركه العين ، وما كان بحاجة لإيراد أسرته ، لما كان ذلك فإن الطاعنة ولئن كانت زوجة للمستأجر الاصيل أبان التعاقد ، فإن وجودها بالعين ، منذ بدء الإيجار لا يجعل منها مستأجرة لها ، وكان الواقع في الدعوى أن زوج الطاعنة قد إتفق مع المطعون عليها - المؤجرة - على إنهاء العقد ، وأعقب ذلك طلاقها لها ، فإن هذا الإنهاء وقد صدر منه بصفته الطرف الاصيل في العقد يسرى في حق الطاعنة وليس لها من سند للبقاء في العين . (نقض مدنى ١٩٨١/١/١٧ مجلة القضاة ٥ عدد سنة ٨٤ - ص ٣٠١) .

١ - قضت محكمة النقض بأن : الاجماع على أن أداء المهر واجب شرعا للزوجة على زوجها وأن صح النكاح بدونه بحيث يجوز لها أن تمتنع عن أن تزف إلى زوجها والدخول في طاعته حتى تستوفى الحال من صداقها الذى اتفقا على تعجيله . ولا تعد بهذا الامتناع ناشزا عن طاعته . (نقض مدنى ١٩٧٩/٢/٢١ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثانى - فقرة ٢١٧) كما قضت بأنه : متى كانت محكمة الاستئناف قد نفت في حدود سلطتها

٧ - سن الحضانة

مادة ٢٠ - (معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥) ينتهى حق حضانة النساء ببلوغ الصغير سن العاشرة وبلوغ الصغيرة سن اثنتى عشرة سنة ، ويجوز للقاضى بعد هذه السن إبقاء الصغير حتى سن الخامسة عشرة والصغيرة حتى تتزوج فى يد الحاضنة دون أجر حضانة إذا تبين أن مصلحتهما تقتضى ذلك .

ولكل من الأبوين الحق فى رؤية الصغير أو الصغيرة وللأجداد مثل ذلك عند عدم وجود الأبوين .

وإذا تعذر تنظيم الرؤية إتفاقاً ، نظمها القاضى على أن تتم فى مكان لا يضر بالصغير أو الصغيرة نفسها .

ولا ينفذ حكم الرؤية قهراً ، ولكن إذا امتنع من بيده الصغير عن تنفيذ الحكم بغير عذر أئذره القاضى فإن تكرر منه ذلك جاز للقاضى بحكم واجب النفاذ نقل الحضانة مؤقتاً إلى من يليه من أصحاب الحق فيها لمدة يقررها .

ويثبت الحق فى الحضانة للأم ثم للمحارم من النساء ، مقدماً فيه من يدلى بالأم على من يدلى بالأب ، ومعتبراً فيه الأقرب من الجهتين على الترتيب التالى :

الأم ، فأم الأم وإن علت ، فأم الأب وإن علت ، فالأخوات الشقيقات ، فالأخوات لأم ، فالأخوات لأب ، فبنت الأخت الشقيقة ، فبنت الأخت لأم ، فالخالات بالترتيب المتقدم فى الأخوات ، فبنت الأخت لأب ، فبنت الأخ بالترتيب

التقديرية قيام المانع الادبى الذى يحول دون الحصول على دليل كتابى وإستلزمات فى إثبات دفع مبلغ المهر هذا الدليل الكتابى فقد كان هذا حسبها لتأسيس قضائه برفض الدعوى بالنسبة لهذا المبلغ مادام أن الطاعن لم يقدم ذلك الدليل ولم يكن على المحكمة بعد ذلك أن تناقش أقوال الشهود التى أستند إليها الحكم الإبتدائى الذى قضت بإلغائه ، ويعتبر كل ما ورد فى الحكم المطعون فيه فى شأن هذه الأقوال زائداً على حاجة الدعوى لم يكن يقتضيه الفصل فيها ويستقيم الحكم بدون . (نقض مدنى ١٩٦٣/١٠/٢٤ الطعن رقم ٢٠٢ س ٢٨ ق) .

المذكور ، فالعمات بالترتيب المذكور : فحالات الأم بالترتيب المذكور ، فحالات الأب بالترتيب المذكور ، فعمات الأم بالترتيب المذكور ، فعمات الأب بالترتيب المذكور .

فإذا لم توجد حاضنة من هؤلاء النساء ، أو لم يكن منهن إهل للحضانة ، أو انقضت مدة حضانة النساء ، انتقل الحق في الحضانة إلى العصابات من الرجال بحسب ترتيب الاستحقاق في الإرث ، مع مراعاة تقديم الجد الصحيح على الإخوة .

فإذا لم يوجد أحد من هؤلاء ، انتقل الحق في الحضانة إلى محارم الصغير من الرجال غير العصابات على الترتيب الآتي :

الجد لأم ، ثم الأخ لأم ، ثم ابن الأخ لأم ، ثم العم ثم الخال الشقيق .
فالخال لأب ، فالخال لأم ^(١) .

١ - قضت محكمة النقض بأن الأصل في الأحكام الصادرة في دعاوى الحضانة أنها ذات حجية مؤقتة لأنها مما تقبل التغيير والتبديل بسبب تغير دواعيها ، إلا أن هذه الحجية المؤقتة تنزل باقية طالما أن دواعي الحضانة وظروف الحكم بها لم تتغير ، والحكم الذي ينكر هذه الحجية يكون قد خالف القانون ويجوز الطعن فيه بالنقض عملاً بالمادة ٢٤٩ من قانون المرافعات متى كان الحكم قد حاز قوة الأمر المقضي . (نقض مدني ١٩٨٠/٤/٣٠ مدونتنا الذهبية - العدد الأول - فقرة ٩٦) كما ذهبت محكمة النقض إلى أنه إذا كان يبين من الحكم السابق أن المطعون عليه أقام الدعوى ضد الطاعة بطلب ضم الصغيرة إليه لبلوغها أقصى سن للحضانة وأنها استغنت عن خدمة النساء فنقض الحكم برفض الدعوى إستناداً إلى أنه ثبت من الكشف الطبية أن الصغيرة مصابة بمرض التبول اللا إرادي مما يجعلها في حاجة لخدمة النساء ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه لم يستند في قضائه إلى سبب إستجد بعد صدور الحكم ، وإنما إستند إلى مجرد إهدار الدليل الذي أقام الحكم السابق قضاءه عليه دون أن تتغير الدواعي والظروف التي أدت إلى إصداره ، فإنه يكون قد ناقض قضاء الحكم السابق الذي صدر في نزاع بين الخصوم أنفسهم وتعلق بذات الحق محللاً وسبباً وحاز قوة الأمر المقضي . وهو ما يجيز الطعن فيه بالنقض رغم صدور من محكمة ابتدائية بهيئة إستئنافية عملاً بالمادة ٢٤٩ من قانون المرافعات . (نقض مدني ١٩٨٠/٤/٣٠ مدونتنا

٨ - المفقود

مادة ٣١ - (معدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨)

يحكم بموت المفقود الذى يغلب عليه الهلاك بعد أربع سنين من تاريخ فقدده على أنه بالنسبة إلى المفقودين من أفراد القوات المسلحة أثناء العمليات الحربية يصدر وزير الحربية قراراً باعتبارهم موتى بعد مضي الأربع سنوات ، ويقوم هذا القرار مقام الحكم .

وأما في جميع الأحوال الأخرى فيفوض أمر المدة التى يحكم بموت المفقود بعدها الى القاضى وذلك كله بعد التحرى عنه بجميع الطرق الممكنة الموصلة إلى معرفة إن كان المفقود حياً أو ميتاً .

مادة ٣٢ - (معدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٥٨)

بعد الحكم بموت المفقود أو صدور قرار وزير الحربية باعتباره ميتاً على الوجه المبين في المادة السابقة تعدد زوجته عدة الوفاة وتقسم تركته بين ورثته الموجهين وقت صدور الحكم أو القرار .

٩ - احكام عامة

مادة ٣٣ - المراد بالسنة في المواد من (١٢ الى ١٨) هى السنة التى عدد

ايامها ٣٦٥ يوماً .

مادة ٣٤ مكرراً - (مضافة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥) يعاقب المطلق

بالحبس مدة لا تتجاوز ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه أو بإحدى

التهبية - العدد الاول - فقرة ٩٧) وقضت بأن : لمحكمة الموضوع ان تصدر قراراً مؤقتاً بشأن حضانة الطفل لحين الفصل في دعوى التطلق ولها ان تعدل عن هذا القرار وان تستيقية وفقاً لما يترأى لها عند الفصل في الدعوى وعلى ماهو مستفاد من الفقرتين الثانية والخامسة من المادة ٢٢٨ من القانون المدنى الفرنسى . (نقض ١٩٥٨/٣/٢٧ الطعن رقم ٢٨ سنة ٢٦ من أحوال شخصية س ٩ ص ٢٥٩) وقضت بأنه : متى كان الحكم قد نفى في أسباب سائفة عن الأم اهليتها لحضانة ولدها فإن الجدل في ذلك لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الحكم لمقتضيات حرمان الأم من الحضانة مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض (نقض ١٩٥٨/٣/٢٧ سالف الإشارة) .

هاتين العقوبتين إذا خالف أيا من الأحكام المنصوص عليها في المادة (٥ مكررا) من هذا القانون .

كما يعاقب الزوج بالعقوبة ذاتها إذا أدلى للموثق ببيانات غير صحيحة عن حالته الاجتماعية أو مجال إقامة زوجته أو زوجاته أو مطلقته على خلاف ما هو مقرر في المادة (١١ مكررا) .

ويعاقب الموثق بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تجاوز خمسين جنيتها إذا أخل بأى من الالتزامات التى فرضها عليه القانون . ويجوز أيضا الحكم بعزله أو وقفه عن عمله لمدة لا تجاوز سنة .

مادة ٢٤ - تلغى المواد (٣ و ٧ و ١٢) من القانون نمرة ٢٥ سنة ١٩٢٠ التى تتضمن أحكاما بشأن النفقة ومسائل أخرى متعلقة بالأحوال الشخصية .

مادة ٢٥ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠

خاص باحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية

نحن سلطان مصر

بعد الاطلاع على لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها الصادر بها الامران العاليان الرقيمان ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٢٧ (١٠ ديسمبر سنة ١٩٠٩) و ٢٦ جمادى الثانية سنة ١٣٢٨ (٢ يولييه سنة ١٩١٠) .

وبعد الاطلاع على القانون نمرة ٢٤ الصادر فى هذا اليوم .

وبعد الاطلاع على ما اتفقت عليه اللجنة المؤلفة من حضرات أصحاب الفضيلة شيخ الجامع الأزهر وشيخ المالكية ورئيس المحكمة العليا الشرعية ومفتى الديار المصرية ونائب السادة المالكية وغيرهم من العلماء : وبناء على ما عرضه علينا وزير الحقانية وبعد موافقة رأى مجلس الوزراء : رسمنا بما هو ات :

الباب الأول

فى النفقة (١)

القسم الأول

فى النفقة والعدة

مادة ١ - (معدلة بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥) تجب النفقة للزوجة على زوجها من تاريخ العقد الصحيح إذا سلمت نفسها إليه ولو حكما حتى لو كانت موسرة أو مختلفة معه فى الدين .

١ - صدر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بشأن تعديل أحكام بعض النفقات (انظر مابلى من ٢٨٤) .

ولا يمنع مرض الزوجة من استحقاقها للنفقة .
وتشمل النفقة الغذاء والكسوة والسكن ومصاريف العلاج وغير ذلك مما
يقضى به الشرع .
ولا تجب النفقة للزوجة إذا ارتدت ، أو امتنعت مختارة عن تسليم نفسها
دون حق ، أو اضطرت إلى ذلك بسبب ليس من قبل الزوج ، أو خرجت دون إذن
زوجها .

ولا يعتبر سببا لسقوط نفقة الزوجة خروجها من مسكن الزوجية - دون إذن
زوجها في الأحوال التي يباح فيها ذلك بحكم الشرع مما ورد به نص أو جرى به
عرف أو قضت به ضرورة . ولا خروجها للعمل المشروع ما لم يظهر أن
استعمالها لهذا الحق المشروع مشوب بإساءة استعمال الحق ، أو مناف
لمصلحة الأسرة وطلب منها الزوج الامتناع عنه .

وتعتبر نفقة الزوجة ديناً على الزوج من تاريخ امتناعه عن الإنفاق مع
وجوبه ، ولا تسقط إلا بالاداء أو الإبراء .

ولا تسمع دعوى النفقة عن مدة ماضية لأكثر من سنة نهايتها تاريخ رفع
الدعوى .

ولا يقبل من الزوج التمسك بالمقاصة بين نفقة الزوجة وبين دين له عليها إلا
فيما يزيد على مايفى بحاجتها الضرورية .

ويكون لدين نفقة الزوجة امتياز على جميع أموال الزوج . ويتقدم في مرتبة
على ديون النفقة الأخرى (١) .

١ - قضت محكمة النقض بأن : الأصل في الأحكام الصادرة بالنفقة - وعلى ما جرى به
نصاء هذه المحكمة أنها ذات حجية مؤقتة لأنها مما تقبل التعديل والتعديل ونرد عليها
الزيادة والنقصان بسبب تغير الظروف كما يرد عليها الإسقاط بسبب تغير دواعيها .
(نقض مدنى ١٩٧٢/٥٠٢٤ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٢ من ١٠٠٢) كما
قضت بأن الحكم الصادر بالنفقة يحوز حجية مؤقتة فيرد عليه التعديل والتعديل كما يرد
عنه الإسقاط بسبب تغير دواعيها فإذا كان الثابت من الأوراق أنه مع إلتحاق القاعن

مادة ٢ - المطلقه التي تستحق النفقة تعتبر نفقتها ديناً كما في المادة السابقة من تاريخ الطلاق (١).

مادة ٣ - (ألغيت بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩)

(الزوج) الإسلام لم يعد لحكم النفقة السابق صدوره قبله من المجلس الملى وجود فيما جاوز مدة السنة بعد إيقاعه الطلاق وكان الثابت أيضاً ان المطعون عليها (الزوجة) قد استوفت حقها في هذا الخصوص فإنه لا يكون لها بعد ذلك أن تتحدى بقيام حكم النفقة سالف الذكر كسبب لطليها التعويض عن طلاقها وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واعتبر ان إيقاع الطلاق كان قد قصد به تحقيق مصلحة غير مشروعة وهى إسقاط حكم النفقة فإنه يكون قد خالف القانون . (نقض مدنى ١٩٦٢/١/٣٠ - المرجع السابق - السنة ١٤ ص ١٨٩) كما ذهبت محكمة النقض إلى ان الأصل في الأحكام الصادرة بالنفقة انها ذات حجية مؤقتة لأنها مما يقبل التغيير والتبديل وترد عليها الزيادة والنقصان بسبب تغير الظروف كما يرد عليها الإسقاط بسبب تغير دواعيها إلا ان هذه الحجية المؤقتة تظل باقية طالما ان دواعى النفقة وظروف الحكم بها لم تتغير فالحكم الذى ينكر هذه الحجية يكون قد خالف القانون ويجوز الطعن فيه بالنقض عملاً بالمادة ٢٦٦ من قانون المرافعات فإذا كان يبين من الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ان محكمة الدرجة الأولى إنما رددت في أسباب حكمها المراحل التى إنتهت بصدور حكم المجلس الملى العام الذى قضى برفض دخول الطاعنة في طاعة زوجها وقضى لها بالنفقة ولم تستند في القضاء بإسقاطها الى سبب إستجد بعد صدور ذلك الحكم وإنما إستندت إلى ذات الظروف التى قضى المجلس الملى العام رغم قيامها بوجوب النفقة فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإسقاط النفقة تأسيماً على الشورى يكون قد خالف القانون بإنكاره حجية حكم النفقة السابق ولأنه صدر على خلاف ذلك الحكم على الرغم من انه لم يحصل تغيير مادى او قانونى في مركز الطرفين يسوغ الحكم بإسقاط النفقة (نقض مدنى ١٩٦٠/١٠/٢٧ - المرجع السابق - السنة ١١ ص ٥٤٠) كما ذهبت محكمة النقض إلى ان الحكم الصادر من محكمة أول درجة برفض الدفع بعدم سماع الدعوى يجوز إستئنافه طبقاً للمادة ٢٠٥ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية وعلى محكمة الإستئناف . وقد إستأنفت وزارة الأوقاف والنيابة العامة الحكم أن تفصل في الإستئناف دون أن تعيد الدعوى إلى محكمة أول درجة (نقض مدنى ١٩٧٢/٤/١٩ - المرجع السابق - السنة ٢٤ ص ٧٢٠)

١- لم تكن محكمة النقض تباين يشترط لسماع الدعوى بنفقة العدة الا تزيم أدلة المطالب

القسم الثاني

في العجز عن النفقة

مادة ٤ - إذا امتنع الزوج عن الاتفاق على زوجته فإن كان له مال ظاهر نفذ

بهذه النفقة عنها على سنة من تاريخ الطلاق وهو ماتنص عليه الفقرة الأولى فإن المادة ١٨٧ من المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ من أنه . لا تسمع الدعوى لنفقة عدة لمدة تزيد على سنة من تاريخ الطلاق . ويشترط لسماع تلك الدعوى فوق ذلك . ألا يكون قد مضى على هذه السنة ثلاث سنوات نهايتها تاريخ رفع الدعوى . وذلك عملاً بحكم الفقرة السادسة من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٢١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية التي تنص على أنه . لا تسمع دعوى النفقة عن مدة ماضية لأكثر من ثلاث سنوات نهايتها تاريخ رفع الدعوى . ولا محل للقول بأن هذا النص مقصور على نفقة الزوجية ونفقة العدة على سواء . ولأن نفقة العدة هي في حقيقتها نفقة زوجة على زوجها . (نقض مدني ١٩٧٤/٥/٢٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني فقرة ٣٦٢) وقضت بأن : لفظ النفقة يشمل نفقة الزوجية ونفقة العدة وإن إقامة المطعون عليها الدعوى بطلب نفقة زوجية والقضاء لها في الاستئناف بنفقة عدة من تاريخ الحكم بالتطبيق . لا يعتبر طلباً جديداً . (نقض مدني ١٩٨٤/٤/٢٤ الطعن رقم ٢٢ لسنة ٥٢) وقضت بأن المفتي به في مذهب الحنفية أن حد آياس المرأة خمس وخمسون سنة - وقبل الفتوى على خمسين - وشرطه أن ينقطع الدم عنها لمدة طويلة وهي ستة أشهر في الأصح . سواء كان الانقطاع قبل مدة الإياس أو بعد مدته فإن هي بلغت الحد إستوفت الشرط حكم بإيأسها واعتدت بثلاثة أشهر فإن عاودها الدم على جاری عاداتها قبل تمام هذه المدة انقضت عدة الأشهر وإستأنفت العدة بالأقراء وأن القول في انقضاء عدة المرأة هو قولها بإنقضائها في مدة يحتمل الإنقضاء في مثلهما وهو ما إختارته لجنة وضع قانون الأحوال الشخصية حيث نصت في البند الثالث من الفقرة ج من المادة ١٦٥ من مشروع القانون على أن . من بلغت الخمسين فأنها تعتد بثلاثة أشهر إن كان الحيض قد إنقطع عنها ستة أشهر قبل الخمسين أو بعدها . (نقض مدني ١٩٧١/١/٦ - مجموعة المكتب الفني - السنة ٢٣ ص ٢٧) كما ذهبت محكمة النقض إلى أن : الجدل في أن المطعون عليها من ذوات الحيض المنتظم هو جدل موضوعي لا يتسع له نطاق الطعن بطريق النقض . (نقض مدني ١٩٦٧/٢/٢٩ - المرجع السابق - السنة ١٨ ص ٦٢٢) وقد ذهبت المحكمة الإدارية العليا إلى أنه : من المقرر شرعاً أن الطلاق الرجعي لا يرفع قيد الزوجية ولايزيل ملكاً ولاحلاً مادامت العدة قائمة فلا يجعل المطلقة محرمة على مطلقها فيحل له الاستمتاع بها طالما هي في العدة ويصح بذلك مراجعها لها وإذا مات أحدهما قبل انقضاء

الحكم عليه بالنفقة في ماله فإن لم يكن له مال ظاهر ولم يقل أنه منحصر أو مؤسر ولكن أصر على عدم الاتفاق طلق عليه القاضي في الحال . وإن ادعى العجز فإن لم يثبت طلق عليه حالاً وإن أثبت أهله مدة لا تزيد على شهر . فإن لم ينفق طلق عليه بعد ذلك (٢٧) .

العدة ورثه الآخر ونفقت واجبة عليه ولذلك فإن الزوجية بعد الطلاق الرجعي تظل قائمة حكماً حتى تاريخ إنقضاء العدة (الإدارية العليا ١٩٧٢/٢/١٤ المرجع السابق فقرة ٧١) كما ذهبت محكمة النقض إلى أنه : إذا كان اليقين من الإطلاق على دعوى النفقة أن الطاعة أقامت بطالب فرض نفقة زوجية على المطعون عليه بأنواعها الثلاثة ، وأنه على الرغم من أنها أوردت بصحيفتها أنها حامل من المطعون عليه في شهرها الثاني ثم قررت بالجلسة أنها أنجبت من زوجها الوليد المدعى بنسبه وطلبت فرض نفقة له ، إلا أن الحكم الصادر برفض دعوى النفقة لم يعرض لهذا الطلب ولم يناقشه أو يفصل فيه بعد إذ قرر المطعون عليه نفسه بالجلسة ، أن ذلك الموضوع خارج من نطاق الطلبات المطروحة ، فإن ذلك الحكم يكون ولا مساس له بأى حق يتصل بالصغير المطلوب ثبوت نسبه بالدعوى الراهنة ولا يجوز حجية قبله . لا يغير من ذلك القول بأن هذا القضاء قد فصل في مسألة كلية شاملة قطع فيها بفصم العلاقة الزوجية ، اعتباراً بأن الزوجية القائمة هي الموجبة للنفقة وأن الفرائش الذى تدعيه الطاعة سبباً للنسب يستلزم قيام الزوجية ، لأنه بالإضافة إلى أنه لا يحتج بذلك إلا على الخصوم الذين كانوا محتكين في الدعوى التى صدر فيها الحكم أعمالاً لقاعدة نسبية أثر الأحكام . والصغير لم يكن خصماً في الدعوى بالنفقة على ما سلف القول . فإن الرجعة التى تدعيها الطاعة في الدعوى الثالثة لم تثر على الإطلاق في دعوى النفقة - لما كان ما تقدم . فإن الحكم المطعون فيه إذا اتخذ مما فصل فيه الحكم الصادر في دعوى النفقة من انتهاء العلاقة الزوجية بالطلاق وإنقضاء العدة حجة في نفي الفرائش الموجب للنسب في الدعوى الحالية . يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . (نقض مدنى ١٩٧٥/١١/٣١ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثانى - فقرة ٢٠٦) كما ذهبت محكمة النقض إلى أن : الطلاق والرجعة مما يستقل به الزوج إن شاء راجع وإن شاء فارق . أما العدة فمن أنواعها وأحوال الخروج منها وانتقالها ما تنفرد به الزوجة وانتمتها الشرع عليه . (نقض مدنى ١٩٦٧/٥/٢٢ المرجع السابق فقرة ٢٢٧) .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أنه : لما كانت الطاعة قد ألفت دعواها ضد المطعون عليه بطالب تطبيقاً منه طاعة يائنة للضرر عملاً بحكم المادة السادسة من المرسوم بقانون

قاعدة ٥ - إذا كان الزوج غائبا غيبة قريبة فإن كان له مال ظاهر ينفق الحكم عليه بالنفقة في ماله وإن لم يكن له مال ظاهر أعذر إليه القاضي بالطرق المعروفة. وضرب له إطلا فان لم يرسل ما تنفق منه زوجته على نفسها أو لم يحضر للاتفاق عليها طلق عليه القاضي بعد مضي الأجل .

فإن كان بعيد الغيبة لا يسهل الوصول إليه أو كان مجهول المحل أو كان مفقودا وثبت أنه لا مال له تنفق منه الزوجة طلق عليه القاضي .
وتسرى أحكام هذه المادة على المسجون الذي يعسر بالنفقة .

رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ . وكان ما اضافته الطاعة امام محكمة الاستئناف من ان المطعون عليه امتنع عن الاتفاق عليها بعد أن تزوجها . يعد طلبا جديدا - يختلف في موضوعه عن الطلب الأول . لان الطلاق بسبب عدم الاتفاق يقع رجعيا وله أحكام مختلفة أوردتها المواد ٤ ، ٥ ، ٦ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ وبالتالي فلا يجوز قبول هذا الطلب الجديد أمام محكمة الاستئناف . عملا بما تقضي به المادة ٢٢١ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية من أنه لايجوز للخصوم ان يقدموا في الاستئناف طلبات بدعاوى جديدة غير الدعاوى الأصلية . إلا بطريق الرفع للدعوى الأصلية . وهي من المواد التي ابقى عليها القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ . لما كان ذلك فان النعوى على الحكم المطعون فيه بأنه لم يرد على طلب التطلاق لعدم الاتفاق يكون غير منتج . (نقض مدني ١٩٧٤/٦٥ المرجع السابق فقرة ٢٦٢) كما ذهبت محكمة النقض إلى ان : النعوى بمخالفة الحكم المطعون فيه للقانون والخطأ في تطبيقه لانه قبل الدعوى بشهادة شاهد واحد مع أنها دعوى تطلق لعدم الاتفاق تحكمها قواعد الشريعة الإسلامية والرأى أراجيح في مذهب أبي حنيفة تطبيقها للمادة ٦ من القانون رقم ٤٦٢ سنة ١٩٥٥ ومن قبلها المادة ٢٨ من اللائحة الشرعية . وإن القول الوحيد فيه في مرتبة الشهادة على الزواج والطلاق هو أن نصاب الشهادة رجلان أو رجل وامرأتان وأنه لا يوجد في مذهب الاحناف من يقول بكفاية شاهد واحد . مردود ذلك أنه لما كان التطلاق للغبية ولعدم الاتفاق لا يقوم أصلا على رأى في مذهب أبي حنيفة إذ لا يقر الاحناف التطلاق لأى من هذين السببين وإنما يقوم هذا التطلاق على رأى الاثنية الآخرين وهم الذين نقل عنهم المشرع عندما أجاز القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ التطلاق لعدم الاتفاق أو للغبية . فانه يكون من غير المقبول التحدى برأى الامام أبي حنيفة في اثبات أمر لا يجيزه . ومن ثم يكون هذا النعوى في غير محله متعجزا للقضاء . (نقض مدني ١٩٦٠/٢١٨ المرجع السابق فقرة ٢٢٨)

مادة ٦ - تطليق القاضى لعدم الاتفاق يقع زوجيا وللزوج أن يراجع زوجته اذا ثبت يساره واستعد للانفاق فى اثناء العدة فان لم يثبت يساره ولم يستعد للانفاق لم تصح الرجعة .

الباب الثانى

فى المفقود

مادة ٧ - (الغيت بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩)

مادة ٨ - اذا جاء المفقود او لم يجرى وتبين انه حى فزوجته له ما لم يتمتع الثانى بها غير عالم بحياة الأول فان تمتع بها الثانى غير عالم بحياته كانت للثانى مالم يكن عقده فى عدة وفاة الأول .

الباب الثالث

فى التفريق بالعيب

مادة ٩ - للزوجة أن تطلب التفريق بينها وبين زوجها اذا وجدت به عيبا مستحكما لا يمكن البرء منه أو يمكن بعد زمن طويل ولا يمكنها المقام معه الا بضرر كالجنون والجذام والبرص سواء كان ذلك العيب بالزوج قبل العقد ولم تعلم به أم حدث بعد العقد ولم ترض به فان تزوجته علما بالعيب أو حدث العيب بعد العقد ورضيت به صراحة أو دلالة بعد علمها فلا يجوز التفريق (١) .

١ - قضيت محكمة التقدير بأن زعماد نص المادتين التاسعة والحادية عشر من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ بشأن أحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة على أن المشرع جعل للزوجة حق طلب التفريق من الزوج إن ثبت به عيب مستحکم لا يمكن البرء منه أصلاً أو يمكن البرء منه بعد زمن طويل بحيث لا يسنين معها الإقامة معه إلا بضرر شديد ، وأنه توسع في الغيوب المبيحة للفوق فلم يذكرها على سبيل الحصر ، مخول الاستعانة بأهل الخبرة لإبيان مدى استحكام المرض ومدى الضرر الناتج عن الإقامة مع وجوده ، كل ذلك شريطة ألا تكون الزوجة قد رضيت

ملحة ١٠ - الفرقة بالعيب طلاق بائن -

بالزوج مع علمها بعيبه صراحة أو دلالة ولما كانت المذكرة الإيضاحية للقانون قد أوضحت أن التفريق للعيب في الرجل إسمان قسيم كان معمولاً به بمقتضى مذهب أبي حنيفة وهو التفريق للعيوب التي تتصل بقربان الرجل لأهله وهي عيوب العنة والخصاء ، وقسم جاء به القانون وزاده على ما كان معمولاً به وهو التفريق لكل عيب مستحكم لا تعيش الزوجة معه إلا بضرر ، وكان ما نصت عليه المادة ١١ سائلة الذكر من الاستعانة بأهل الخبرة من الأطباء يقصد به تعرف العيب وما إذا كان متحققاً فيه الأوصاف التي أشارت إليها ، ومدى الضرر المتوقع من المرض وإمكان البرء منه والمدة التي يتسنى فيها ذلك ، وما إذا كان مسوغاً لطلب التطلاق أو لا ، وكان القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ قد سكت عن التعرض للإجراء الواجب على القاضي اتباعه للوصول إلى الحكم بالفرقة ، فلم يعين الزمن الطويل الذي لا يمكن بعد فواته البرء من المرض ، أو يبين ما يرتبه على تقارير أهل الخبرة من الأطباء عند ثبوت وجود العنة من الحكم بالفرقة في الحال أو بعد التأجيل مما يوجب الأخذ بأوجه الأقوال من مذهب الحنفية طبقاً للمادة ٢٧٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية . إذا كان ذلك ، وكان المقرر في هذا المذهب أنه إذا ادعت الزوجة على زوجها أنه عقيم وأنه لم يستطع مباشرتها بسبب هذا العيب وثبت أنها لازالت بكرًا . وصادقها الزوج على أنه لم يصل إليها ، فيؤجله القاضي سنة ليبين بمرور الفصول الأربعة المختلفة ما إذا كان عجزه عن مباشرة النساء لعارض يزول أو لعيب مستحكم ، وبدء السنة من يوم الخصومة إلا إذا كان الزوج مريضاً أو به مانع شرعى أو طبيعى كالاحرام والمرض فتبدأ من حين زوال المانع ولا يحسب من هذه السنة أيام غيبتها أو مرضها أو مرضه أن كان مريضاً لا يستطاع معه الوقاع ، فإن مضت السنة وعادت الزوجة إلى القاضي مصرة على طلبها لأنه لم يصل إليها طلق منه . لما كان ماتقدم ، وكان البين من تقرير الطبيب الشرعى أن المَطعون عليها مازالت بكرًا تحتفظ بمظاهر العذرية التي يفتقى معها القول بحدوث معاشرة ، وإن الطاعن وإن خلا من أسباب العنة العضوية الدائمة إلا أنها قد تنتج عن عوامل نفسية وعندها تكون مؤقتة ويمكن زوالها بزوال بواعثها مما يمهّد للشفاء واسترجاع القدرة على الجماع ، فإن الحكم إذ قضى بالتفريق على سند من ثبوت قيام عيب العنة النفسية به دون إهمال يكون قد خالف القانون ، لا يشفع في ذلك تقريره أن عجز الطاعن من الوصول إلى زوجته المَطعون عليها استمر لأكثر من سنة قبل رفع الدعوى ، لأن مناط تحقق عيب العنة للمسوغ للفرقة عند الحنفية ليس بمجرد ثبوت عجز الزوج من الوصول إلى زوجته بل استمرار هذا العجز طيلة السنة التي يؤجل القاضي الدعوى إليها وبالشروط السابق

مادة ١١ - يستعان بأهل الخبرة في العيوب التي يطلب فسخ الزواج من أجلها (١).

الباب الرابع

في أحكام متفرقة

مادة ١٢ - (ألغيت بالقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩) .

مادة ١٣ - على وزير الحفانية تنفيذ هذا القانون ويسرى العمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الإشارة إليها . (نقض مدنى ١١/٢/١٩٧٦ المرجع السابق فقرة ٤٩١) كما ذهبت محكمة النقض إلى أن : تقرير وجود العيب المستحكم بالزوج الذى لا يرجى زواله أو لا يمكن البرء منه إلا بعد زمن طويل بحيث لا تعيش الزوجة معه إلا بضرب ومدى علم الزوجة به ورضاها بالزوج مع وجود العيب به صراحة أو دلالة من سلطة محكمة الموضوع دون رقابة من محكمة النقض متى كان قضاؤها يقوم على أسباب سائفة (نقض مدنى ١٨/٥/١٩٨٢ مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٢٥٩) كما ذهبت إلى أنه : إذا كانت العملية الجراحية التى أجريت للطاعن وإن أصبح معها قادراً على إتيان زوجته بما ينفى عنه عيب العنة إلا أنها أصابته بعيب آخر من شأنه أن يجعل الواقع شاذاً لا يتحقق به أحد مقصضى النكاح ويلحق بالزوجة إلاما عصبية ونفسية فضلاً عن أنه يعرضها للإصابة بأمراض عصبية وجنسية أبان عنها الخبير المنتدب وكان من شأن هذا التدخل الجراحى استقرار حالة العيب لدى الطاعن بما يجعله عيباً مستحكماً لا يمكن البرء منه وينتفى موجب التأجيل الذى إشتراطه الحنفية للحكم بالتطليق لعيب العنة . (نقض مدنى ٢٢/٦/١٩٨١ المرجع السابق فقرة ٢٥٣) كما قضت بأنه : إذا كان الحكم المطعون فيه قد إنتهى صحيحاً إلى ثبوت قيام العيب المستحكم الموجب للتطريق فليس بضائره بعد ذلك خطؤه في وصف هذا العيب بالعنة . (نقض مدنى ٢٢/٣/١٩٨١ الطعن رقم ١٢ لسنة ٥٠ ق) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن : مؤدى نص المادتين التاسعة والحادية عشرة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ بأحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية أن المشرع جعل للزوجة حق طلب التطريق من الرجل بأن تثبت به عيب مستحكم لا يمكن البرء منه أصلاً أو بعد زمن طويل بحيث لا يتسنى للزوجة الإقامة مع زوجها المعب إلا بضرب

المرسوم بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٢

بتقرير حالات لمطالبة الولاية على النفس^(١)

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المادتين ٤١ و ٥٥ من الدستور :

وعلى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٤٩ باصدار قانون نظام القضاء ،

وعلى القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ باضافة كتاب رابع الى قانون المرافعات المدنية والتجارية في الاجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية :
وبناء على ما عرضه وزير العدل :

شديد . وتوسع القانون في العيوب المبيحة للفرقة فلم يذكرها على سبيل الحصر مخولا الاستعانة بأهل الخبرة لبيان مدى استحكام المرض ومدى الضرر الناجم عن الإقامة مع وجوده كل ذلك على شريطة ألا تكون الزوجة قد رضيت بالزوج مع علمها بعيبه صراحة أو دلالة . (نقض مدني ١٢/١١/١٩٧٥ موسوعتنا للذهبية - الجزء الثاني - فقرة ٢٧٨) كما ذهبت محكمة النقض إلى أن : (مفاد نص المادتين ٩ و ١١ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ بشأن أحكام النفقة وبعض مسائل الأحوال الشخصية - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - يدل على أن المشرع توسع في العيوب التي تبيح للزوجة طلب الفرقة فلم يقتصر على ما أخذ به منها فقهاء الحنفية وهي عيوب العنة والجب والخصاء وإنما أباح لها طلب التفريق إن ثبت بالزوج أي عيب مستحكم لا يمكن البرء منه أصلاً أو يمكن البرء منه بعد زمن طويل بحيث لا يتسنى لها الإقامة معه إلا بضرر شديد وإن ماورد ذكره من عيوب في هذا النص كان على سبيل المثال لا الحصر وأنه رأى الاستعانة بأهل الخبرة لبيان مدى استحكام العيب ومدى الضرر الناجم عن الإقامة مع وجوده (نقض مدني ٢٣/٦/١٩٨١ مدونتنا للذهبية - العدد الثاني - فقرة ٢٥٤) .

١ - تراجع المواد من ٩٢٢ إلى ٩٢٣ من قانون المرافعات المدنية والتجارية (ما سبق الجزء الثاني) .

رسم بما هو :

مادة ١- فيما عدا الأحوال الأخرى التى ينص عليها قانون الأحوال الشخصية لسلب الولاية أو الحد منها أو وقفها تتبع الأحكام الآتية :

مادة ٢- تسلب الولاية ويسقط كل ما يترتب عليها من حقوق عن :
 (١) من حكم عليه لجريمة الاغتصاب أو هتك العرض أو لجريمة معاً نص عليه فى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة إذا وقعت الجريمة على أحد من تشملهم الولاية .

(٢) من حكم عليه لجناية وقعت على نفس أحد من تشملهم الولاية أو حكم عليه لجناية وقعت من أحد هؤلاء .

(٣) من حكم عليه أكثر من مرة لجريمة مما نص عليه فى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة .

ويترتب على سلب الولاية بالنسبة الى صغير سلبها بالنسبة الى كل من تشملهم ولاية الولي من الصغار الآخرين فيما عدا الحالتين المشار اليهما فى البند ٢ إذا كان هؤلاء الصغار من فروع المحكوم بسلب ولايته وذلك مالم تأمر المحكمة بسلبها بالنسبة إليهم أيضاً .

مادة ٣- يجوز أن تسلب أو توقف كل أو بعض حقوق الولاية بالنسبة إلى كل أو بعض من تشملهم الولاية فى الأحوال الآتية :

(١) إذا حكم على الولي بالاشتغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة .

(٢) إذا حكم على الولي لجريمة اغتصاب أو هتك عرض أو لجريمة معاً نص عليه القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥١ بشأن مكافحة الدعارة .

(٣) إذا حكم على الولي أكثر من مرة لجريمة تعريض الأطفال للخطر أو الحبس بغير وجه حق أو لاعتداء جسيم متى وقعت الجريمة على أحد من تشملهم الولاية .

(٤) إذ حكم بإيداع أحد المشمولين بالولاية داراً من دور الاستصلاح وفقاً للمادة ٦٧ من قانون العقوبات أو طبقاً لنصوص قانون الأحداث المتشردين .

(٥) إذا عرض الولي للخطر صحة أحد من تشملهم الولاية أو سلامته أو أخلاقه أو تربيته بسبب سوء المعاملة أو سوء القدوة نتيجة الاشتهار بفساد السيرة أو الاذعان على الشراب أو المخدرات أو بسبب عدم العناية أو التوجيه ولا يشترط في هذه الحالة أن يصدر ضد الولي حكم بسبب تلك الأفعال .
الى ص ١٤٥

مادة ٤ - يحكم بسلب الولاية ولو كانت الأسباب التي اقتضت سلبها سابقة لقيام الولاية أو لقيام سببها .

مادة ٥ - إذا قضت المحكمة بسلب الولاية أو بوقفها عهدت بالصغير إلى من يلي المحكوم عليه فيها قانوناً فإن إمتنع أو لم تتوافر فيه أسباب الصلاحية لذلك جاز للمحكمة أن تعهد بالصغير إلى أى شخص آخر ولو لم يكن قريباً له متى كان معروفاً بحسن السمعة وصالحاً للقيام على تربيته أو أن تعهد به لأحد المعاهد أو المؤسسات الاجتماعية المعدة لهذا الغرض . وفي هذه الحالة يجوز للمحكمة أن تفوض من عهدت إليه بالصغير بمباشرة كل أو بعض حقوق الولاية .

- وإذا قضت المحكمة بالحد من الولاية فوضت مباشرة الحقوق التي حرمت الولي منها إلى أحد الأقارب أو إلى أى شخص مؤتمن أو إلى معهد أو مؤسسة مما ذكر على حسب الأحوال .

مادة ٦ - تقدر المحكمة نفقة للصغير على من تلزمه النفقة .

مادة ٧ - إذا وقعت جريمة على صغير أو منه مما يوجب أو يجيز سلب الولاية جاز لسلطة التحقيق أو الحكم أن تعهد بالصغير إلى شخص مؤتمن يتعهد بملاحظته والحفاظة عليه أو إلى معهد خيرى معترف به من وزارة الشؤون الاجتماعية حتى يفصل في الجريمة وفي شأن الولاية .

مادة ٨ - يجوز للمحكمة الجنائية حين تقضى بالعقوبة على الولي في الحالات المنصوص عليها في المادة الثانية وفي البتود الأربعة الأولى من المادة الثالثة أن تحكم أيضاً بسلب الولاية أو الحد منها . أما ما يترتب على ذلك من تدابير وأثار فتحكم فيه المحكمة المختصة بناء على طلب النيابة .
هذا القانون ولقانون المرافعات المدنية والتجارية

مادة ٩ - في الأحوال المنصوص عليها في البندين ٤ و ٥ من المادة ٣ يجوز للمحكمة بدلا من الحكم بسلب الولاية أو وقفها أن تعهد إلى وزارة الشؤون الاجتماعية بالإشراف على تربية الصغير أو تعليمه إذا رأت في ذلك مصلحة له وللوزارة المذكورة أن تفوض في ذلك أحد المعاهد أو المؤسسات الاجتماعية المعدة لهذا الغرض .

وإذا لم تتحقق الفائدة من هذا الإشراف لسبب يرجع إلى الولي جاز رفع الأمر للمحكمة للنظر في سلب ولايته أو وقفها .

مادة ١٠ - يترتب على سلب الولاية على النفس سقوطها عن المال ولا يجوز أن يقام الولي الذي حكم بسلب ولايته وصيا أو مشرفا أو قима ، كما لا يجوز أن يختار وصيا .

مادة ١١ - يجوز للأولياء الذين سلبت ولايتهم وفقا للبند ٢ أو ٣ من المادة الثانية أو سلبت ولايتهم أو بعض حقوقهم فيها وفقا للبند ١ أو ٢ أو ٣ من المادة الثالثة أن يطلبوا استرداد الحقوق التي سلبت منهم إذا رد اعتبارهم . ويجوز لهم ذلك أيضا في الأحوال المنصوص عليها في البندين ٤ و ٥ من المادة الثالثة إذا إنقضت ثلاث سنوات من تاريخ صدور الحكم بسلب الولاية .

مادة ١٢ - يقصد بالولي في تطبيق أحكام هذا القانون الأب والجد والأم والوصى وكل شخص ضم إليه الصغير بقرار أو حكم من جهة الاختصاص .

مادة ١٣ - على وزيرى العدل والشئون الاجتماعية تنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يخصه ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :
صدر بديوان الرئاسة في ٨ ذى القعدة سنة ١٣٧١ (٣٠ يولييه سنة ١٩٥٢)

قانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥

بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - (انظر تعديلات القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩) .

مادة ٢ - (انظر تعديلات القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩) .

مادة ٣ - (انظر تعديلات القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩) .

مادة ٤ - على المحاكم الجزئية أن تحيل دون رسوم ومن تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص المحاكم الابتدائية بمقتضى أحكام هذا القانون وذلك بالحالة التى تكون عليها .

وفى حالة غياب أحد الخصوم يعلن قلم الكتاب أمر الاحالة إليه مع تكليفه بالحضور فى المواعيد العادية أمام المحكمة التى أحيلت إليها الدعوى .

ولا تسرى أحكام الفقرة السابقة على الدعاوى المحكوم فيها ، وتبقى خاضعة لأحكام النصوص السارية قبل العمل بهذا القانون .

مادة ٥ - يلغى كل ما يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٦ - على وزير العدل أن يصدر القرار اللازم لتنفيذ هذا القانون خلال شهرين من تاريخ صدوره ^(١) .

١ - صدر قرار وزير العدل رقم ٣٢٦٩ لسنة ١٩٨٥ بشأن اوضاع واجراءات إعلان وتسليم إشهاد الطلاق إلى المطلقة وإخطار الزوجة بالزواج الجديد تنفيذاً للرسم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض أحكام الأحوال الشخصية المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ (ما يلى من ٣٧٤) .

مادة ٧ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشر الحكم الصادر من المحكمة الدستورية العليا بعلم بهتورية القرار بقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ ، وذلك عدا حكم المادة (٢٢ مكرراً) فيسرى حكمها من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية في ١٦ شوال سنة ١٤٠٥ (٣ يولييه سنة ١٩٨٥) .
حسنى مبارك

قرار وزير العدل

بلائحة الموثقين المنتخبين

وزير العدل

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق المعدل بالقانون رقم ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ .

وعلى المرسوم الصادر في ٢ نوفمبر سنة ١٩٤٧ باللائحة التنفيذية للتوثيق :
وعلى مآرئته مجلس الدولة ^(١)

قرر :

تعيين الموثقين المنتخبين ونقلهم

مادة ١ - تحدد الجهات التي يعين فيها موثق منتدب بقرار من وزير العدل ويجوز أن يكون لكل جهة موثق منتدب أو أكثر .

مادة ٢ - تختص دائرة الأحوال الشخصية بالمحكمة الابتدائية بالنظر في المسائل الآتية :

(١) تحديد اختصاص الموثقين المنتخبين بدائرتها .

١ - قضت محكمة النقض بأن مؤدى نص المادة الثالثة من قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بعد تعديلها بالقانون ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع انتزع عملية توثيق الزواج عند الطوائف المسيحية من رجال الدين الذين يقومون بطقوسه وأعطاهم المكاتب التوثيق بالنسبة للمصريين غير المسلمين عند اختلاف الملة أو الطائفة ، وخولها لموثق منتدب له امام بالاحكام الدينية للجهة التي يتولى التوثيق بها بالنسبة للمصريين غير المسلمين متحدى الطائفة والملة ، دون أن يجعل من التوثيق شرطاً لازماً لصحة العقد ، واقتصر على جعله من قبيل اعداد الدليل لاثبات الزواج ، بمعنى أن عدم توثيق عقد الزواج أصلاً أو عدم مراعاة الاجراءات الصحيحة فيه أو التراخي في توثيقه لا اثر له في صحة الزواج ، اعتباراً بأن التوثيق اجراء لاحق على انعقاد العقد وليس من أركانه الشكلية أو الموضوعية (نقض أحوال شخصية ١٧/١١/١٩٧٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٢ فقرة ٤٢٥) .

- (ب) ضمن أعمال موثق منتدب إلى آخر .
- (ج) تعيين الموثقين المنتدبين وقبول استقالتهم .
- (د) تأديبهم .

مادة ٢ - يشترط فيمن يعين موثقاً منتدباً :

- (أ) أن يكون مصرياً متمتعاً بالأهلية المدنية الكاملة .
- (ب) ألا تقل سنه عن ٢١ سنة ميلادية .
- (ج) أن يكون قلماً بأحكام شريعة الجهة الدينية التي يتولى توثيق عقود الزواج بها .
- (د) أن يكون حسن السمعة ولا يكون قد صدرت ضده أحكام قضائية أو تأديبية ماسة بالشرف أو بالنزاهة .
- (هـ) أن يكون لائقاً طبياً للقيام بأعمال وظيفته وتثبت هذه اللياقة بشهادة من طبيب موظف بالحكومة .

مادة ٤ - يقدم طلب الترشيح لوظيفة موثق منتدب الى المحكمة الجزئية التابع لها الجهة التي يرغب فيها المرشح ويرفق الطلب :

- (أ) شهادة الميلاد .
 - (ب) شهادة دالة على جنسيته المصرية وحسن سيرته موقعاً عليها من إثنين من موظفي الحكومة الدائمين لا يقل راتب كل منهما عن عشرين جنيهاً أو من العمدة أو نائبه وإثنين من أعيان الجهة ويكون مصدقاً عليها من المصلحة أو الجهة الإدارية التابعين لها .
 - (ج) بيان عن مؤهلاته .
 - (د) صحيفة السوابق .
- وإذا مضى على شهادة حسن السيرة وصحيفة السوابق سنة ولم يصدر قرار بالتعيين وجب تجديدهما .
- (هـ) شهادة المعاملة بأداء الخدمة العسكرية أو بالإعفاء منها لمن تقل سنه عن ٢٠ سنة .

وإذا كان المرشح من رجال الدين يكفي أن يقدم شهادة من الجهة الدينية

التي يتبعها بأنه ممن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة ٥ - على قلم كتاب المحكمة الجزئية أن يقيد في دفتر يعد لذلك جميع طلبات الترشيح برقم متتابع ابتداء من كل سنة قضائية ويكلف المرشح تقديم أوراقه مستوفاة ثم ترسل الأوراق إلى المحكمة الكلية .

مادة ٦ - يكون امتحان المرشحين في الأحكام الدينية للجهة المرشح للتوثيق فيها وفي لائحة الموثقين المنتدبين والإملاء والحساب .

ويخطر المرشح بالمواد التي سيتمحن فيها بكتاب موصى عليه قبل الموعد المحدد للامتحان بشهر على الأقل .
ويعفى من تأدية الامتحان رجال الدين .

مادة ٧ - توضع أسئلة الامتحان بطريقة سرية .
ويؤدى الامتحان أمام الدائرة أو أمام من تندبه لذلك من أعضائها .
وتكون النهاية الكبرى للدرجات في الأحكام الدينية ٤٠ والنهاية الصغرى ٢٠ والنهاية الكبرى للائحة الموثقين المنتدبين والإملاء والحساب ٣٠ والصغرى ١٥ .

مادة ٨ - لمن رسب في مادة أو أكثر أن يتقدم للامتحان فيما رسب فيه بعد مضي ستة أشهر وقبل مضي سنة إلا إذا تقدم قبل انقضاء هذه المدة مرشح آخر فعليه أن يتقدم للامتحان معه في جميع المواد .

مادة ٩ - بعد استيفاء جميع الإجراءات تصدر الدائرة قرارا بتعيين من تتوافر فيهم الشروط من المرشحين ولا يكون قرارها نافذا إلا بعد تصديق الوزير عليه .

في حالة تعدد من تتوافر فيهم الشروط يفضل الحائز على درجات أكثر في الامتحان الخاص بالأحكام الدينية .

مادة ١٠ - لا يجوز الجمع بين وظيفة موثق منتدب وإى عمل آخر يمنع الموثق المنتدب من مزاولة عمله عن الوجه المرضي .

مادة ١١ - (معذلق بالقرار الصادر في ١١/٩/١٩٦١) يجب على الموثق المنتدب أن يقدم الى المحكمة التابع لها قبل مباشرة عمله ضمانا قيمته مئة جنيه طبقا للاحكام المنصوص عليها في لائحة صندوق التأمين الحكومي المصدق عليها من مجلس الوزراء بتاريخ ٨ من فبراير سنة ١٩٥٠ .

مادة ١٢ - إذا توفى الموثق المنتدب أو فضل أو أوقف عن عمله أو مرض أو غاب فلقاض المحكمة الجزئية التابع لها إحالة أعماله إلى أقرب موثق منتدب للجهة وذلك حتى يعين بدله أو يعود الموثق المنتدب إلى عمله .

وإذا طلب الأهالي إحالة أعمال التوثيق الى موثق منتدب بجهة أخرى أورات المحكمة الجزئية ذلك لأسباب تبرره فيعرض الأمر على الدائرة المنصوص عليها بالمادة الثانية لتصدر قرارا بما تراه .

مادة ١٣ - عند إحالة عمل موثق منتدب إلى آخر إحالة مؤقتة تسلم إليه دفاتر التوثيق الخاصة بالجهة المحالة إليها لاستعمالها .

فإن كانت الإحالة بسبب الضم يلغى ما يكون موجودا من القسائم البيضاء في دفاتر الجهة المضمومة .

مادة ١٤ - تعد المحكمة الجزئية المختصة ملفا لكل موثق منتدب يحتوى على طلبات الإجازة والترخيص بها وإخطارات الغياب وقرارات الإحالة المؤقتة والإخطارات الواردة من المحكمة الابتدائية في شأن الشكاوى والتحقيقات وما تم فيها وقرارات الوقف التأديبية الصادرة ضده .

اختصاص الموثقين المنتدبين

مادة ١٥ - لا يجوز للموثق المنتدب أن يوثق غير عقود الزواج والرجعة والطلاق والتصادق على ذلك الخاصة بالأشخاص المصريين المتحدى الطائفة والملة التابعين للجهة الدينيّة التي يقوم بالتوثيق بها .

مادة ١٦ - إذا اختلف محل إقامة الزوجين كان المختص بتوثيق العقد الموثق المنتدب بالجهة التي بها محل إقامة الزوجة وله أن ينتقل لتوثيق عقد زواجها في غير دائرته ومع ذلك يجوز للطرفين أن يتفقا على أن يوثق العقد موثق منتدب

آخر. وفي هذه الحالة يشترط لقيام هذا الأخير بعملية التوثيق عدم وجود مانع شرعى أو قانونى يمنع من الزواج ، وإذا لم يكن للزوجة محل إقامة ثابت جاز أن يتولى توثيق العقد الموثق المنتدب بالجهة التى تكون بها الزوجة وقت طلب توثيق العقد .

والموثق المنتدب المختص بقيد الطلاق هو موثق الجهة التى يقيم بها المطلق إلا إذا اتفق الطرفان على قيده بمعرفة موثق منتدب آخر .

وأجبات عامة

مادة ١٧ - (معدلة بالقرار الصادر في ١٦/٤/١٩٥٦) على الموثق المنتدب أن يتخذ له مقرا ثابتا في الجهة التى عين فيها وليس له أن يغيب عن هذه الجهة لأكثر من أسبوع إلا بعد الترخيص له من قاضى المحكمة الجزئية التابع لها وفي هذه الحالة يجب عليه تسليم دفاتره للمحكمة لتسليمها لمن تحال عليه أعمال الدائرة إذا لم يكن في الدائرة موثق منتدب آخر يقوم بالعمل .

وإذا غاب أكثر من أسبوع بدون ترخيص عرض أمره على الدائرة المنصوص عليها في المادة الثانية للنظر في شأنه .

مادة ١٨ - يكون لدى كل موثق منتدب دفتران أحدهما لقيد الزواج والمصادقة عليه وما يتعلق بكل ذلك والآخر لقيد الطلاق ويتسلم هذين الدفترين من المحكمة التابع لها وبعد إنتهاء أى الدفترين يسلمه إلى المحكمة فوراً بإيصال .

ويجوز عند الاقتضاء إعطاؤه دفترأ آخر قبل إنتهاء الدفتر الذى بيده على ألا يستعمل الدفتر الجديد قبل إنتهاء الدفتر الأول ولا يجوز استعمال الدفتر لأكثر من خمس سنوات .

مادة ١٩ - إذا لم يكن بالمحكمة دفاتر معدة لتوثيق عقود الزواج والإشهادات فللقاضى أن ياذن في إجرائها لدى موثق منتدب لجهة أخرى .

مادة ٢٠ - (معدلة بالقرار الصادر في ٢٥/١٢/١٩٦١) على الموثق المنتدب أن يحرر الوثيقة في نفس المجلس ويكون ذلك من أصل وثلاث صور لكل من

الزوجين صورة والثالثة لأمين السجل المدني ويبقى الأصل محفوظاً بالدفتر وعليه أن يقدم تأييده من الوثائق والإشهادات إلى أمين السجل الذي حدثت بذائرتة الواقعة خلال ثلاثة أيام من تاريخ إبرامها وذلك لقيدها في السجل الخاص وختمها والتأشير عليها برقم القيد .

ولا يسلم الموثق المنتدب إلى الزوجين الصورتين الخاصتين بهما إلا بعد إتمام هذه الإجراءات ، ويجب أن يأخذ بالتسليم إيصالاً على الأصل الباقي في الدفتر .

.. وإذا لم يتم تسليم صاحب الشأن الصورة الخاصة به في يوم استرداد الوثائق من مكتب السجل المدني وجب على الموثق المنتدب أن يرسل هذه الصورة في اليوم التالي على الأكثر إلى المحكمة لترسلها إليه بكتاب موصى عليه يعلم الوصول إن كان يقيم في الجمهورية العربية المتحدة أو بواسطة وزارة الخارجية إن كان يقيم في بلد أجنبي .

مادة ٢١ - (معدلة بالقرار الصادر في ١٩٦١/١٢/٢٥) يجب أن يوقع أصحاب الشأن والشهود على أصل وصور الوثائق بإمضاءاتهم فإن كان أحدهم يجهل القراءة والكتابة وجب أن يوقع بخاتمه وبصمة إيهامه .

ويجوز بالنسبة إلى الأشخاص التابعين لجهات : غربية والواحات البحرية والقصير ومحافظات سيناء والصحراء الجنوبية والغربية الاكتفاء بالتوقيع ببصمة الإيهام عند عدم وجود الخاتم .

مادة ٢٢ - على الموثق المنتدب أن يحرر الوثائق بنفسه بالمداد الأسود ويخط واضح بلا محو أو شطب أو تحشير .

وإذا وقع خطأ بالزيادة في الكتابة وجب أن يؤشر على الكلمات الزائدة ويشير إلى الغائتها في الهامش أو في نهاية الوثيقة مع بيان عدد الكلمات المألغة والسطر الموجودة فيه .

وإذا كن الخطأ بالنقص يزداد ما تلتزم زيادته كذلك .
ويوقع الموثق المنتدب على جميع ما ذكره هو ومن وقع على العقد ، وعلى الموثق المنتدب أن يعنى بالمحافظة على دفاتره .

مادة ٢٣ - يسلم إلى الموثق المنتدب جداول يدون فيها رقم كل قسيمة، تم تحريرها بالدفاتر وأسماء أطرافها وموضوع التصرف باختصار ويقوم بتحرير هذه الجداول من أصل وصورة من واقع الدفاتر يوما فيوما ويبلغ الأصل إلى المحكمة.

مادة ٢٤ - إذا فقدت الوثيقة الموجودة بالدفتر تطلب الصورة الخاصة بأحد أصحاب الشأن لتوضع في الدفتر بدلا من الصورة المفقودة على أن تسلم له صورة طبق الأصل بدون رسم.

وإذا لم توجد الوثائق تؤخذ البيانات من الجداول المقدمة من الموثق المنتدب وتفيد في ورقة عادية تختم بخاتم المحكمة ويوقعها القاضي وال كاتب ويؤشر عليها بأن ما فيها كان أصل عقد وتلصق بالدفتر.

وإذا فقد الدفتر بأكمله تجتمع الوثائق الخاصة بأصحاب الشأن منهم كما وجدت أن تجمع البيانات بما دون في هذا الدفتر من الجداول طبقا لما هو مبين بالفقرة السابقة وتجلد وتحفظ مكان الدفتر وتسلم صور لأصحابها بدون رسم.

مادة ٢٥ - على الموثق المنتدب في القرى أن يورد الرسوم إلى المحكمة التابع لها أو إلى صراف الجهة الواقع في دائرتها اختصاصه أو إلى أقرب مكتب للبريد.

وعلى الموثق المنتدب في البلد التي بها محاكم أن يورد الرسوم إلى المحكمة التابع لها ويكون توريد الرسوم كل خمسة عشر يوما إلا إذا بلغت عشرة جنيهات فإنها تورد في الحال.

أما الموثقون المنتدبون لجهات : عنينة والقصير والواحات البحرية ومحافظات سيناء والصحراء الجنوبية والغربية فانهم يوردون الرسوم كل ثلاثة أشهر إلا إذا بلغت عشرة جنيهات فإنها تورد في الحال.

مادة ٢٦ - (معدلة بالقرار الصادر في ١٦/٤/١٩٥٦) على الموثق المنتدب أن يقدم كل شهر دفترى الزواج والطلاق إلى المحكمة الجزئية التابع لها وفي حالة ما إذا لم يعمل بالدفتر يكتفى بإخطار المحكمة بذلك ويقدم الدفتر للمراجعة كل ثلاثة شهور.

وتعين المحكمة الأيام التي يحضر فيها الموثق المنتدب للمراجعة . أما الموثقون المنتدبون للذين يوردون كل ثلاثة أشهر فإنهم يقدمون دفاترهم للمراجعة في نهاية هذه المدة .

مادة ٢٧ - (معدلة بالقرار الصادر في ١٩٦٦/١٢/٢٥) على الموثق المنتدب . قبل توثيق العقد أن يتحقق من شخصية الزوجين بالاطلاع على البطاقة الشخصية أو العائلية وإن لم يكن للزوجة بطاقة يجب أن تكون شخصيتها ثابتة بمستند رسمي أو بشهادة شاهدين لكل منهما بطاقة .

وعليه أن يتحقق من خلو الزوجين من جميع التوانع الشرعية والقانونية . وأن يعتمد على ما تضمنته البطاقة من بيانات الحالة المدنية ، ويثبت بالوثيقة رقم بطاقة الزوج وجهة صدورهما كما يثبت ذلك بالنسبة إلى الزوجة إن كانت لها بطاقة . وعليه إثبات جهة ورقم قيد كل من الزوجين بالسجل المدني إن كان ذلك معلوما لهما .

مادة ٢٨ - (معدلة بالقرار الصادر في ١٩٦٢/١١/٥) لا يجوز توثيق عقد الزواج إذا كان سن الزوج أقل من ١٨ سنة وبن الزوجة أقل من ١٦ سنة ويعتمد الموثق المنتدب في معرفة بلوغ أحد الزوجين السن القانونية على شهادة الميلاد أو أى مستند رسمي آخر يثبت فيه تاريخ الميلاد على وجه اليقين أو شهادة طبية يقدر فيها السن ويبين فيها تاريخ الميلاد الاعتباري وذلك إلا إذا كان طالب الزواج بحال تؤكد بلوغه السن القانونية .

ويشترط في الشهادة الطبية أن تكون صادرة من تفتيش الصحة أو المجموعة الصحية أو المركز الاجتماعي وأن تصلق بها صورة شمسية لطالب الزواج يوقع عليها وعلى الشهادة بخاتم الجهة الرسمية التي صدرت عنها وبإمضاء الطبيب الذي أجرى تقدير السن ويصمم على الشهادة بإبهاام اليد اليمنى للطالب .

أما بالنسبة إلى أهالي النوبة ومحافظات الوادي الجديد والبحر الأحمر ومرسى مطروح وسيناء فيكتفى بتقديم شهادة بلوغ السن القانونية من اثنين من الأقارب مصدقاً عليها من العمدة أو نائبه .

مادة ٢٩ - لا يجوز توثيق عقود زواج أحد من العساكر وضباط الصف

والكونسقبالات والصولات التابعين لمصلحة السواحل أو مصلحة الجنود أو مصلحة السجون أو الذين قد خدما الجيش إلا بترخيص من المصلحة التابع لها الزوج وكذلك لا يجوز توثيق عقود زواج السجانيين والمرضى بمصلحة السجون ذكورا وإناثا إلا بترخيص من المصلحة المذكورة .

ولكل من هؤلاء أن يراجع المصلحة رجعا بدون ترخيص .

ولا يجوز توثيق عقود زواج أحد من العساكر وضباط الصف والكونسقبالات والصولات التابعين للبوليس والخبراء النظاميين بالسكة الحديد وعساكر الخفر السيارة إلا بترخيص من المصلحة التابع لها الزوج وذلك في حالة الاقتران بزوجة ثانية .

مادة ٢٠ - لا يجوز للموثق المنتدب أن يوثق عقد زواج مطلقة بنزع آخر إلا بعد الاطلاع على إشهاد الطلاق أو على حكم نهائي به .

فإذا لم يقدم للموثق المنتدب شيء من ذلك وجب عليه رفع الأمر إلى القاضي التابع له والعمل بما يأمر به .

ويذكر في العقد تاريخ الطلاق ورقم وثيقته والجهة التي حصل أمامها أو تاريخ الترخيص الصادر بتوثيق العقد .

وإشهاد الطلاق الصادر من جهة أجنبية يجب أن يكون مصدقا عليه من وزارة العدل .

مادة ٢١ - لا يجوز توثيق عقود القاصرات اليتيمات اللاتي لهن معاش أو مرتب في الحكومة أو لهن مال يزيد على مائتي جنيه إلا بعد صدور تصريح من محكمة الأحوال الشخصية المختصة ويجب إخطار الجهة التي تتولى صرف المرتب أو المعاش بالعقد .

مادة ٢٢ - لا يجوز للموثق المنتدب أن يوثق عقد زواج من توفي عنها زوجها إلا إذا قدمت مستندا رسميا دالا على الوفاة فإن لم تقدم إمتنع عن العقد إلا باذن من القاضي ويذكر في الحالة الأولى تاريخ الوفاة وفي الحالة الثانية تاريخ الإذن ولا تعتبر تراخيص الدفن مستندا في إثبات الوفاة .

وأوراق الوفاة الصادرة من جهات أجنبية يجب التصديق عليها من وزارة العدل .

مادة ٣٣ - على الموثق المنتدب أن يخطر العمدية أو المديرية أو المحافظة بما يتم على يده من عقود الزواج خلال سبعة أيام من تاريخ حصولها .

واجبات الموثقين المنتدبين الخاصة بشهادات الطلاق

مادة ٣٤ - (معدلة بالقرار الصادر في ١٩٦١/١٢/٢٥) في الأحوال التي تسمح بها شريعة الجهة الدينية التي يتبعها الموثق بإجراء الطلاق على الموثق المنتدب أن يتحقق من شخصية طالب الطلاق بالإطلاع على البطاقة الشخصية أو العائلية ، وإذا كان الطالب زوجة لا بطاقة لها يجب أن تكون شخصيتها ثابتة بمستند رسمي أو بشهادة شاهدين لكل منهما بطاقة .

وعليه أن يثبت بالإشهاد رقم بطاقة المطلق وجهة صدورها كما يثبت ذلك بالنسبة إلى المطلقة الحاضرة إن كانت لها بطاقة ، ويثبت الطلاق بنفس الألفاظ التي صدرت من المطلق بدون تغيير فيها .

وإذا كان الطلاق على الإبراء يجب على الموثق المنتدب أن يدون بالإشهاد كل ما اتفق عليه أمامه في شأن العوض عن الطلاق .

مادة ٣٥ - لا يجوز للموثق المنتدب أن يقيد الطلاق إلا بعد الإطلاع على وثيقة الزواج أو حكم نهائي يتضمنه أو محضر دعوى ثبت فيها تصادق الطرفين على الزوجية وإذا كانت الوثيقة أو الحكم أو المحضر صادرا أمام سلطة أجنبية وجب التصديق عليه من الجهة المختصة .

وعلى الموثق المنتدب أن يذكر في إشهاد الطلاق تاريخ عقد الزواج ورقمه والجهة التي صدر فيها واسم من تم على يديه الزواج أو تاريخ الحكم أو المحضر ورقم الدعوى واسم المحكمة .

وإذا لم يقدم للموثق المنتدب شيء مما ذكر وجب عمل تصادق على الزوجية قبل إثبات الطلاق .

مادة ٣٦ - إذا حصل الطلاق عن زواج تم توثيقه بمعرفة الموثق المنتدب نفسه وكان دفتر الزواج عنده يؤشر بالطلاق في أصل وثيقة الزواج وإن لم يكن من توثيقه أو كان الدفتر غير موجود عنده يخطر المحكمة لتؤشر في الدفتر أو لتخطر الجهة التي يكون بها العقد لإجراء التأشير أو لتخابر وزارة الخارجية بوساطة وزارة العدل - إخطار قناصل جمهورية مصر بالطلاق إن كان العقد من توثيقهم لإجراء التأشير .

تأديب الموثقين المنتدبين

مادة ٣٧ - العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على الموثقين المنتدبين لخالفتهم واجبات وظيفتهم هي :

- ١ - الإنذار
- ٢ - الوقف عن العمل مدة لا تقل عن شهر ولا تزيد على ستة أشهر .
- ٣ - الإبعاد عن عملية التوثيق .

مادة ٣٨ - لرئيس الدائرة المنصوص عليها في المادة الثانية أن ينذر الموثق المنتدب بسبب مايقع منه من مخالفات فإذا رأى أن ما وقع منه يستوجب عقوبة أشد أحال الأمر الى الدائرة .

وعلى الدائرة إخطار الموثق المنتدب للحضور أمامها لسماع أقواله والإطلاع على التحقيقات والملف المشار إليه في المادة الرابعة عشرة ولها أن تأمر بإجراء أى تحقيق عند الاقتضاء وتندب لذلك أحد أعضائها أو أى موظف ببنابة الأحوال الشخصية ، كما لها أن تقر وقف الموثق المنتدب عن عمله حتى تنتهى محاكمته تأديبياً .

ولها أن توقع عليه أية عقوبة من العقوبات المنصوص عليها في المادة السابقة .

ولا يجوز توقيع عقوبة الإنذار لأكثر من ثلاث مرات .

ولا تقبل استقالة الموثق المنتدب أثناء التحقيق معه أو محاكمته .

مادة ٣٩ - إذا اتهم الموثق المنتدب في جناية أو جنحة مخلة بالشرف عرض

أمره على الدائرة المنصوص عليها في المادة الثانية للنظر في وقفه عن العمل حتى يفصل في التهم الموجهة إليه .

مادة ٤٠ - القرارات الصادرة بغير الإبعاد عن عملية التوثيق نهائية أما قرار الإبعاد فيعرض على وزير العدل للتصديق عليه وله أن يعدله أو يلغيه ويبقى الموثق المنتدب موقوفا عن عمله إلى أن يصدر قرار الوزير .

حكم وقضى

مادة ٤١ - استثناء من أحكام المواد من ١ إلى ٨ تعد الرئاسة الدينية لكل طائفة من الطوائف غير الإسلامية كشفا بأسماء رجال الدين أو غيرهم الذين يرغبون الترشيح في وظيفة موثق منتدب ويبلغ هذا الكشف لوزارة العدل في ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ هذا القرار مع بيان الجهة التي يرغب كل منهم في الترشيح فيها وبعد اعتماد التعيين من الوزير يبلغ قرار الوزير إلى المحكمة المختصة لقيده في الدفاتر .

مادة ٤٢ - يعمل بهذا القرار من أول يناير سنة ١٩٥٦ .
تحريرا في ١٢ جمادى الأولى سن ١٣٧٥ (٦ ديسمبر سنة ١٩٥٥) .

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٣٢٦٩ لسنة ١٩٨٥

بشأن اوضاع واجراءات اعلان وتسليم اشهاد الطلاق الى المطلقة
واخطار الزوجة بالزواج الجديد تنفيذا للمرسوم بقانون
رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض احكام الاحوال الشخصية
المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض احكام
قوانين الاحوال الشخصية

وزير العدل

بعد الاطلاع على المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ الخاص ببعض احكام
الاحوال الشخصية المعدل بالقانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض احكام
قوانين الاحوال الشخصية :

وعلى المادة ٣٨١ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٢١ بشأن لائحة
ترتيب المحاكم الشرعية والاجراءات المتعلقة بها :

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بشأن التوثيق ولائحته التنفيذية :
وعلى قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم (١٣) لسنة
١٩٦٨ :

وعلى لائحة المأذونين الصادرة بقرار وزير العدل المؤرخ ٤ يناير سنة
١٩٥٥ :

وعلى لائحة الموثقين المنتدبين الصادرة بقرار وزير العدل المؤرخ ٢٦ من
ديسمبر سنة ١٩٥٥ :

قصر :

مادة ١ - على الموثق المختص بتوثيق إشهاد الطلاق أن يثبت فيه بياناً واضحاً
عن محل إقامة المطلقة . ويكون اثبات هذا البيان بإرشادها في حالة حضورها
توثيق الاشهاد وإبرشاد المطلق في حالة عدم حضورها .

ويجب على الموثق المختص في جميع الأحوال إثبات محل إقامة المطلق في إشهاد المطلق...

مادة ٢ - يجب على الموثق خلال سبعة أيام من تاريخ توثيق إشهاد المطلق إعلان المطلقة لشخصها على يد محضر بوقوع الطلاق وذلك في حالة عدم حضورها توثيق إشهادها .

مادة ٣ - يجب أن يتضمن الاعلان المشار إليه في المادة السابقة البيانات الآتية :

- ١ - تاريخ وقوع الطلاق .
- ٢ - اسم الموثق الذي وثق إشهاد المطلق ومقر عمله .
- ٣ - رقم إشهاد المطلق .
- ٤ - بيان الطلاق الذي تضمنه الإشهاد .
- ٥ - أخطار المطلقة باستلام نسخة إشهاد الطلاق الخاصة بها من الموثق المختص خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الاعلان .

مادة ٤ - فيما عدا ما تقدم تطبق القواعد والاجراءات المقررة في قانون المرافعات المدنية والتجارية على الاعلان بوقوع الطلاق .

مادة ٥ - على الموثق تسليم المطلقة أو من تنبيه عنها نسخة إشهاد المطلق الخاصة بها بعد أخذ إيصال بذلك يرفق بأصل الإشهاد ، فإذا لم تحضر المطلقة أو نائبها لدى الموثق لاستلام نسخة الإشهاد الخاصة بها يجب على الموثق تسليم هذه النسخة الى المحكمة التابع لها بعد انقضاء ثلاثين يوما من تاريخ التوثيق بمقتضى إيصال يفيد ذلك وعلى المحكمة في هذه الحالة إرسالها الى المطلقة بكتاب مسجل بعلم الوصول ان كانت تقيم في مصر أو بواسطة وزارة الخارجية ان كانت تقيم في الخارج .

مادة ٦ - على الموظف المختص بالمحكمة قيد نسخ إشهادات الطلاق التي تسلم اليه فور استلامها في سجل خاص يبين فيه رقم الإشهاد وتاريخ وأسم الموثق وأسمى المطلق والمطلقة ومحل إقامة كل منهما وبيان الطلاق الوارد بالإشهاد وتاريخ استلامه نسخة الإشهاد الخاصة بالمطلقة وعليه إرسالها في

اليوم التالي لاستلامها إلى المصلحة. وفقا لأحكام المادة السابقة مع اثبات تاريخ ورقم الإرسال في السجل المشار إليه ، والتأشير فيه بعد ذلك بما تم نحوه تسليم النسخة إلى المصلحة .

مادة ٧ - إذا أعيدت نسخة الأشهاد الخاصة بالطلاق إلى المحكمة بعد إرسالها إليها لتعذر تسليمها ، فعلى الموظف المختص بالمحكمة حفظها في ملف خاص والتأشير بذلك في السجل المشار إليه في المادة السابقة .

مادة ٨ - على الموثق المختص بتوثيق وثيقة الزواج أن يثبت في الوثيقة بيانا واضحا عن حالة الزوج الاجتماعية فإذا كان متزوجا فيجب أن يتضمن هذا البيان اسم الزوجة أو الزوجات اللاتي في عصمة الزوج ومحال إقامتهن ويثبت هذا البيان من واقع اقرار الزوج .

مادة ٩ - على الموثق اخطار الزوجة أو الزوجات اللاتي في عصمة الزوج بالزواج الجديد خلال سبعة أيام من تاريخ توثيق الزواج وذلك بكتاب مسجل مقرون بعلم الوصول أن كانت الزوجة تقيم في مصر أو بالطريق الذي رسمه قانون المرافعات المدنية والتجارية إن كانت تقيم في الخارج .

مادة ١٠ - يلغى قرار وزير العدل رقم ٢٤٤٥ لسنة ١٩٧٩ كما يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القرار .

مادة ١١ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ؛

صدر في ١٧/٧/١٩٨٥

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٦١

في شأن الاعتراف بما تحصل عليه جمعية الهلال الأحمر بالجمهورية العربية المتحدة من الشهادات الواردة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر الخاصة بمسائل الأحوال الشخصية وإثبات تاريخ الميلاد والوفاة بالنسبة لرعايا المناطق العربية المحتلة المقيمين بالجمهورية^(١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت :

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة :

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يعتد بما تحصل عليه جمعية الهلال الأحمر بالجمهورية العربية المتحدة من الشهادات الواردة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر متضمنة البيانات المدونة بأصل الوثائق والشهادات بالمناطق العربية المحتلة والخاصة بمسائل الأحوال الشخصية وإثبات تاريخ الميلاد والوفاة بالنسبة للمسائل الخاصة برعايا هذه المناطق المقيمين بالجمهورية العربية المتحدة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية :

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ جمادى الآخرة سنة ١٣٨١ (٣٠ نوفمبر سنة ١٩٦١) .

١ - الجريدة الرسمية في ٧ ديسمبر سنة ١٩٦١ - العدد ٢٨٢ .

الفروع الثلث بالنسبة لغير المسلمين

لائحة الأحوال الشخصية

للأقباط الأرثوذكسيين (١)

التي أقرها المجلس الملى العام بجلسته المنعقدة في أول بشنس سنة ١٦٥٤
الموافق ٩ مايو سنة ١٩٣٨

ويعمل بها اعتبارا من يوم أول أبيب سنة ١٦٥٤ للشهداء
الموافق ٨ يوليو سنة ١٩٣٨ ميلادية

الباب الأول

في الزواج وما يتعلق به

الفصل الأول

في الخطبة

مادة ١ - الخطبة عقد يتفق به رجل وامرأة على الزواج ببعضهما في أجل

محدد .

١ - قضت محكمة النقض بأن مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس التي أقرها المجلس الملى العام في ١٩٣٨/٥/٩ وعمل بها من ١٩٣٨/٧/٨ بعد تجميعها من مصادرها واضطردت المجالس المالية على تطبيقها هي الواجبة التطبيق ، وأنه لا محل للتحدى بأحكام مجموعة سنة ١٩٥٥ إذ لم يصدر بهذه الأخيرة تشريع من الدولة بحيث يجوز القول بأن التنظيم اللاحق يلغى التنظيم السابق (نقض مدنى ١٩٧٢/٦/٦ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٤ من ٨٧٠) -

مادة ٢ - لا تجوز الخطبة إلا بين من لا يوجد مانع شرعى من زواجهما طبقا لما نص عليه في الفصل الثالث من هذا الباب .

مادة ٣ - لا تجوز الخطبة إلا إذا بلغ سن الخاطب سبع عشرة سنة والمخطوبة خمس عشرة سنة ميلادية كاملة .

مادة ٤ - تقع الخطبة بين الخطيبين بإيجاب من أحدهما وقبول من الآخر . فإذا كان أحدهما قاصرا وجب أيضا موافقة وليه في ذلك .

مادة ٥ - تثبت الخطبة في وثيقة يحوزها كاهن من كهنة الكنيسة القبطية الأرثوذكسية مرخص له بمباشرة عقد الزواج وتشتمل هذه الوثيقة على مايتأتى :

(١) اسم كل من الخاطب والمخطوبة ولقبه وسنه وصناعته ومحل إقامته .

(٢) اسم كل من والدى الخطيبين ولقبه وصناعته ومحل إقامته ، وكذلك اسم

ولى القاصر من الخطابين ولقبه وصناعته ومحل إقامته .

(٣) إثبات حضور كل من الخطابين بنفسه وحضور الولى إن كان بينهما

قاصر ورضاء كل من الطرفين بالزواج .

(٤) إثبات حضور شاهدين على الأقل مسيحيين راشدين وذكر اسم كل من

الشهود وسنه وصناعته ومحل إقامته .

(٥) إثبات التحقق من خلو الخطابين من موانع الزواج الشرعية المنصوص

عليها في الفصل الثالث .

(٦) الميعاد الذى يحدد لعقد الزواج .

(٧) قيمة المهر وشروط وفاته إذا حصل الاتفاق على مهر .

ويوقع على هذه الوثيقة من كل من الخاطب والمخطوبة وولى القاصر منهما

والشهود ومن الكاهن الذى حصلت على يده الخطبة ثم يتلها الكاهن على

الحاضرين وتحفظ بعد ذلك في مجلد خاص بدار البطريركية أو المطرانية أو

الأسقفية التى حصلت الخطبة في دائرتها (١) .

١ - قضت محكمة النقض بأن إتمام الخطبة أو إبرام عقد الزواج وفقط لتفويض للطائفة التى

ينتمى إليها أحد الزوجين لا يسوغ له التحدى بانضمام الزوج الآخر الى ذات الطائفة

مادة ٦ - يجب على الكاهن قبل تحرير عقد الخطبة أن يتحقق :

- (أولا) من شخصية الخطيبين ورضائهما بالزواج .
- (ثانيا) من عدم وجود ما يمنع شرعا من زواجهما سواء من جهة القرابة أو الدين . أو المرض أو وجود رابطة زواج سابق .
- (ثالثا) من أنهما سيبلغان في الميعاد المحدد لزواجهما السن التي يباح فيها الزواج شرعا .

مادة ٧ - يجوز باتفاق الطرفين تعديل الميعاد المحدد للزواج في عقد الخطبة مع مراعاة السن التي يباح فيها الزواج . ويؤشر بهذا التعديل في ذيل عقد الخطبة ويوقع عليه من الطرفين ومن الكاهن .

مادة ٨ - يحذر الكاهن الذي يشر عقد الخطبة ملخصا منه في ظرف ثلاثة أيام من تاريخ حصوله ويعلقه على كنيسة ، وإذا كان الخاطبان أو أحدهما مقيمين خارج دائرة هذه الكنيسة ترسل نسخة منه إلى كاهن الكنيسة التي يقيم كل من الخاطبين في دائرتها ليعلقه على بابها . ويبقى الملخص معلقا قبل الزواج مدة عشرة أيام تشتمل على يومى أحد .

مادة ٩ - إذا لم يتم الزواج في خلال سنة من تاريخ انقضاء ميعاد العشرة الأيام المنصوص عليه في المادة السابقة فلا يجوز حصوله إلا بعد تعليق جديد يعمل بالطريقة المتقدم ذكرها .

مادة ١٠ - يجوز لأسباب خطيرة للرئيس الدينى (الاسقف أو المطران) في الجهة التي حصلت الخطبة في دائرتها ين يعفى من التطبيق المنصوص عليه في المادتين السابق ذكرهما .

التي تمت الخطبة أو إبرام الزواج على أساسها ، ولا ينهض بذاته دليلا على تغيير طائفته أو مذهبه لأنه قد يكون المراد به مجرد تيسير توثيق العقد دون مساس بالملة أو المذهب الذى يدين به . وبالتالي فإن رضاء الطمعون عليها إجراء الخطبة وعقد الزواج وفقا لشريعة الاقباط الارثوذكس التى ينتمى إليها الطاعن وقبولها اتباع طقوسها لايفيد بذاته تغيير طائفته وانضمامها الى طائفة الطاعن (نقض أحوال شخصية ١٩٧٦/١٢/٢٩

مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٧ ص ١٨٥٩) .

مادة ١١ - تنسخ الخطبة إذا وجد سبب من الأسباب المانعة من الزواج أو إذا اعتنق أحد الخاطبين الرهبنة .

مادة ١٢ - يجوز الرجوع في الخطبة باتفاق الطرفين أو بإرادة أحدهما فقط ، ويصير إثبات ذلك في محضر يحضره الكاهن ويضم إلى عقد الخطبة .

مادة ١٣ - إذا عدل الخاطب عن الخطبة بغير مقتض فلا حق له في استرداد ما يكون قد قدمه من مهر أو هدايا .

وإذا عدلت المخطوبة عن الخطبة بغير مقتض فللخاطب أن يسترد ما قدمه لها من المهر أو الهدايا غير المستهلكة .

هذا فضلا عما لكل من الخاطبين من الحق في مطالبة الآخر أمام المجلس الملى بتعويض عن الضرر الذي لحقه من جراء عدوله عن الخطبة .

مادة ١٤ - إذا توفي الخاطب قبل الزواج فلورثته استرداد المهر أو ما اشترى به من جهاز .

وإذا توفيت المخطوبة فللخاطب أن يسترد المهر أو ما اشترى به من جهاز . أما الهدايا فلا ترد في الحالتين .

غير أنه إذا لم يحصل الاتفاق على مهر وإنما قدمت هدية لتقوم مقام المهر فيكون حكمها حكم المهر .

الفصل الثاني

في أركان الزواج وشروطه

مادة ١٥ - الزواج سر مقدس يثبت بعقد يرتبط به رجل وامرأة ارتباطا عليا طبقا لطقوس الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بقصد تكوين أسرة جديدة والتعاون على شؤون الحياة ^(١) .

١ - انقضت محكمة النقض بأن النص في المادة ١٥ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية للقباط الأرثوذكس الصادرة في سنة ١٩٢٨ على أن « الزواج سر مقدس يثبت بعقد

مادة ١٦ - لا يجوز زواج الرجل قبل بلوغه ثلثي عشرة سنة ميلادية كاملة ولا زواج المرأة قبل بلوغها ستة عشرة سنة ميلادية كاملة (٧).

مادة ١٧ - لا زواج إلا برضا الزوجين .

مادة ١٨ - ينفذ زواج الأخرس بإشارته إذا كانت معلومة ومؤدية إلى فهم مقصوده .

مادة ١٩ - يجوز لمن بلغ سنه إحدى وعشرين سنة ميلادية كاملة رجلا كان أو امرأة أن يزوج نفسه بنفسه .

مادة ٢٠ - إذا كان سن الزوج أو الزوجة دون الحادية والعشرين فيشترط لصحة الزواج رضا وليه المنصوص عليه في المادة ١٦٠ .

فإذا امتنع ولي القاصر عن تزويجه فيرفع طالب الزواج الأمر إلى المجلس الملي للفصل فيه .

الفصل الثالث

في موانع الزواج الشرعية

مادة ٢١ - تمنع القرابة من الزواج :

يرتبط به رجل وامرأة ارتباطاً علنياً طبقاً للطقوس الكنيسة القبطية الارثوذكسية بقصد تكوين أسرة جديدة والتعاون على شئون الحياة ، يدل على أن الزواج في شريعة الاقباط الارثوذكس نظام ديني لا يكفي لانعقاده توافر الشروط الموضوعية من حيث الاهلية والرضا وانتفاه الموانع دائماً وإنما يلزم أن يتم الزواج علناً وفقاً للطقوس الدينية المرسومة وبعد صلاة الاكليل اعتباراً بأن الصلاة هي التي تحل النساء للرجال والنساء للنساء وإلا كان الزواج باطلاً . (نقض أحوال شخصية ١٩٧٦/١١/١٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٢ فقرة ٤٢٤) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن إخفاء حقيقة سن أحد الزوجين - في حالة تجاوز الحد الأدنى الذي لا يصبح الزواج قبل بلوغه عملاً بالمادة ١٦ - لا يترتب عليه بطلان الزواج . (نقض أحوال شخصية ١٩٧٦/٤/٢٨ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٢ فقرة ٤٢٢) .

(أ) بالاصول وإن علوا والفروع وإن سفلوا .

(ب) بالآخوة والأخوات ونسلهم .

(جـ) بالأعمام والعَمَّات والأخوال والخالات دون نسلهم . فيحرم على الرجل أن يتزوج من أمه وجدته وإن علت ، وبينته وبينته وبينته وإن سفلت ، وأخته وبينت أخته وبينت أخيه وإن سفلت ، وعمته وعمة أصوله وخالته وخالة أصوله ، وتحل له بنات الإعمام والعَمَّات وبنات الأخوال والخالات . وكما يحرم على الرجل أن يتزوج بمن ذكر يحرم على المرأة التزوج . بنظيره من الرجال . ويحل للمرأة أبناء الأعمام والعَمَّات وأبناء الأخوال والخالات .

مادة ٢٢ - تمنع المصاهرة من زواج الرجل :

(أ) بأصول زوجته وفروعها . فلا يجوز له بعد وفاة زوجته أن يتزوج بأمها أو

جدتها وإن علت ولا بينتها التي رزقت بها من زوج آخر أو بنت ابنها أو بنت بينتها وإن سفلت .

(ب) بزوجات أصوله وزوجات فروعهم وأصول أولئك الزوجات وفروعهم ، فلا يجوز له أن يتزوج بزوجة والده أو جده أو أمها أو جدتها أو بنتها أو بنت ابنها أو بنت بينتها ولا بزوجة ابنه أو حفيده أو أمها أو جدتها أو بنتها أو بنت ابنها أو بنت بينتها .

(جـ) بأخت زوجته ونسلها وبينت أخيها ونسلها .

(د) بزوجة أخيه وأصولها وفروعها .

(هـ) بعمة زوجته وزوجة عمها وخالتها وزوجة خالها .

(و) بأخت زوجة والده وأخت زوج والدته وأخت زوجة إبنه وأخت زوج بنته . وما يحرم على الرجل يحرم على المرأة .

مادة ٢٣ - لا يجوز الزواج :

(أ) بين المتبني والمتبني وفروع هذا الأخير .

(ب) بين المتبني وأولاد المتبني الذين تزوج بهم بعد التبني .

(جـ) بين الأولاد الذين تبناهم شخص واحد .

(د) بين المتبني وزوج المتبني وكذلك بين المتبني وزوج المتبني .

مادة ٢٤ - لا يجوز الزواج لدى الكنيسة القبطية الأرثوذكسية إلا بين

مسيحيين أرثوذكسين .

مادة ٢٥ - لا يجوز لأحد الزوجين أن يتخذ زوجاً ثانياً مادام الزواج قائماً (١) .

مادة ٢٦ - ليس للمرأة التي حلت زوجها أو فسخ زواجها أن تعقد زوجاً ثانياً إلا بعد انقضاء عشرة أشهر ميلادية كاملة من تاريخ الوفاة أو الفسخ . ولكن يبطل هذا الميعاد إذا وضعت المرأة بعد وفاة زوجها أو بعد فسخ عقد الزواج . ويجوز للمجلس الملى أن يأذن بتتقيص هذا الميعاد متى ثبت له بصفة قاطعة من ظروف الأحوال أن الزوج السابق لم يعاشر زوجته منذ عشرة شهور .

مادة ٢٧ - لا يجوز الزواج أيضاً في الأحوال الآتية :

(١) إذا كان لدى أحد طالبى الزواج مانع طبيعى أو عرضى لايرجى زواله يمنعه من الاتصال الجنى كالعنة والخنثى . والخصاء .

١ - قضت محكمة النقض بأنه إذا كان الإجماع أخذاً بروح الإنجيل وفكرة الجسد الواحد وعفة الزواج المسيحى على أن الوحدة في الزواج تعتبر من المبادئ التى تمسكت بها المسيحية من مستهل بذوغها وكان من خصائص الزواج المسيحى أنه علاقة فردية لايمكن أن تنشأ إلا بين رجل واحد وامرأة واحدة فلا يجوز للرجل أن يتزوج بأكثر من امرأة واحدة في نفس الوقت . ولايجوز للمرأة أن تجمع أكثر من زوج في وقت واحد ، وكان حظر تعدد الزوجات وتعدد الأزواج على حد سواء يعد من المبادئ التى سادت المسيحية طوال العشرين قرناً الماضية ولم تكن إطلاقاً موضع خلاف على الرغم من انقسام الكنيسة الى شرقية وغربية وإلى أرثوذكسية وكاثوليكية وبروتستانتية ، حتى أصبحت شريعة الزواج الواحد لها سمة وعليها علماً ، مما مؤداه أن هذا المبدأ - وإن لم يرق الى مرتبة النظام العام على ماسبق بيانه - يعتبر من القواعد الاصلية في المسيحية على اختلاف مللها وخطها وطوائفها ومذاهبها المتعلقة بصميم العقيدة الدينية والواجبة الاحترام والخليفة بالانصياع فيما بين المسيحيين بحيث أنه في نطاق التعدد المعاصر للزيجات - بخلاف الزيجات المتعاقبة - يعتبر الزواج الثانى المعقود حال قيام الزوجة الاولى باطلا ولو رضى به الزوجان ويكون لهما ولكل ذى شأن حق الطعن فيه . (نقض أحوال شخصية ١٧/ ١٩٧٩ - مسودتنا الذهبية - الجزء ٢ - فقرة ١ - ع ٤) .

- (ب) إذا كان أحدهما مجنوناً .
(ج) إذا كان مصاباً بمرض قاتل كالسل المتقدم والسرطان والجذام (١) .

مادة ٢٨ - أما إذا كان طالب الزواج مصاباً بمرض قابل للشفاء ولكن يخشى منه سلامة الزوج الآخر كالسل في بدايته والأمراض السرية فلا يجوز الزواج حتى يشفى المريض .

١ - قضت محكمة النقض بأنه لما كان النص في المادة ٢٧ من مجموعة سنة ١٩٢٨ للاقياط الارثوذكس التي طبقها الحكم المطعون فيه على أنه « لا يجوز الزواج إذا كان لدى أحد طالبى الزواج مانع طبيعى أو عرضى لا يرجى زواله يمنعه من الاتصال الجنى كالعنة .. » وفي المادة ٤١ منها على أنه « كل عقد يقع مخالفاً لأحكام المواد .. ٢٧ يعتبر باطلاً .. مفاده .. وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه إذا كانت حالة العجز الجنى سابقة على الزواج ومحقة وقت قيامه فإنها تعتبر مانعاً من موانع انعقاده ويكون العقد باطلاً باطلاً مطلقاً بشرط ثبوت أن العجز لا يرجى زواله ولا يمكن البرء منه ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى وما أثبتته تقرير الطب الشرعى من أن المطعون عليه ليس مصاباً بجنة عضوية دائمة وإنما بجنة مؤقتة تزول بزوال بواعثها أسس قضاؤه برفض الدعوى على قوله « .. ومؤدى ذلك أن حالة المستأنف يرجى شفاؤها مع الاطمئنان والتحكم والتدريب والعلاج ، وإذ كانت المستأنف عليها لم تمكث في منزل الزوجية على حد قولها سوى أربعة شهور وهي مدة غير كافية للاطمئنان والتحكم والتدريب والعلاج النفسى والطبى ومن ثم فهي غير كافية للحكم على مدى قدرة المستأنف على الانتصاب والإيلاج وبذلك تكون المستأنف عليها هي التي فوتت على المستأنف بفعلها ومغادرتها منزل الزوجية بعد عشرة قصيرة نسبياً الفرصة الكافية للتمكن من جماعها على الوجه الصحيح وسعت الى نقض العقد قبل أن تتحقق مبررات هذا النقض على وجه يقينى فإن سعيها يكون مردوداً عليها » وكان هذا الذى أوردته الحكم تطبيقاً صحيحاً للقانون على ما حصله من فهم الواقع في الدعوى بأسباب سائفة تؤدي الى النتيجة التي انتهى اليها ، فإن النعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون يكون على غير أساس . (نقض أحوال شخصية ١٩٨٤/٣/٢٠ - مدويتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٢٩٥) - وقضت بأنه إذ كان البين من الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه إنه استند في قضائه بإبطال عقد الزواج الى مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للاقياط الارثوذكس التي اطربت المجالس المالية على تطبيقها وكان ماساقه استهلالاً على عدم قابلية العجز الجنى للشفاء بمضى سنة يتتابع فيها الفصول الأربعة إستهداء بقواعد

الفصل الرابع

في المعارضة في الزواج

مادة ٢٩ - يكون للأشخاص الآتي ذكرهم حق المعارضة في الزواج :

- (أ) من يكون زوجاً لأحد المتعاقدين .
- (ب) الأب ، وعند عدمه أو عدم إمكانه إبداء رغبته يكون حق المعارضة للجد الصحيح ثم للام ثم للجد لام ثم لباقي الأقارب المنصوص عليهم في

الشريعة الإسلامية ، إنما جاء تزييداً ولم يكن له من أثر في قضائه ، فإنه لا يصح النعي عليه بالانحراف عن تطبيق الشريعة الواجبة التطبيق (نقض أحوال شخصية ١٩٧٧/١/٢٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٢ فقرة ٤٢٩) - وقضت بأنه إذا كانت حالة العجز الجنسي سابقة على الزواج ومتحققة وقت قيامه فإنها تعتبر مانعاً من موانع انعقاده ، لاتصالها بأمر واقع يتعلق بالشخص ويجعله غير صالح له بحكم الحق الطبيعي ، فيكون العقد باطلاً بطلاناً مطلقاً - بشرط ثبوت أن العجز لا يرجي زواله ولا يمكن البرء منه ، فإذا برئ الشخص منه ولو بعملية جراحية فلا يعد العجز مانعاً مبطلاً لعقد الزواج ، وتقدير ما إذا كان العجز الجنسي قد برئ منه الشخص أم لا يدخل في سلطة محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض متى كان قضاؤها يقوم على أسباب سائفة . (نقض أحوال شخصية ١٩٧٩/٥/٢٢ - مدونتنا الذهبية العدد الاول فقرة ١٢٦١) - وقضت بأنه إذ كان تقدير قيام المانع الطبيعي أو العرضي الذي لا يرجي زواله ويحول دون مباشرة العلاقة الزوجية هو مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض متى قام قضاؤها على أسباب سائفة وكان ما أفصح عنه الحكم من أن دوام العلاقة الزوجية أكثر من عامين، والزوجة على فراش الزوجية لا تفارق زوجها طوالها ، تعطيه طواعية واختياراً المكث لتدارك ما فاتة حريصة على الإبقاء على عروة الزوجية ، ومع ذلك ظلت عذراء ، بل وقطع تقرير الطبيب الشرعي أن المعاشرة الزوجية الصحيحة لم تتم بينهما على صورة ما وأن ما ادعاه الزوج من حصول الوقاع كاملاً مرة واحدة منذ بدء الحياة الزوجية غير صحيح ، وكان ذلك كله يتوافره للتدليل المقنع على عنة الطاعن وإنها غير قابلة للزوال ، فإن ما ينعاه الطاعن ، لا يعدو في حقيقته أن يكون مجادلة في تقدير الدليل لمحكمة الموضوع لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض . (نقض أحوال شخصية ١٩٧٧/١/٢٦ - مجموعة المكث الفنى السنة ٢٨ ص ٣٠٢) .

المادة ١٦٠ - بحسب الترتيب الوارد فيها وتقبل المعارضة ولو تجاوز المتعاقد سن الرشد .
(ج) - الولي الذي يعينه المجلس الملى طبقا للمادة ١٦٠ .

مادة ٢٠ - تحصل المعارضة في ظرف العشرة الايام المنصوص عليها في المادة الثامنة بتقرير يقدم إلى الرئيس الدينى المختص ويجب أن يشتمل على اسم المعارض وصفته والمحل الذى اختاره بالجهة المزمع عقد الزواج فيها والاسباب التى يبنى معارضته عليها والتى يجب أن لا تخرج عن الموانع المنصوص عليها في الفصل الثالث من هذا الباب وإلا كانت المعارضة لاغية .

مادة ٢١ - ترفع المعارضة إلى المجلس الملى المختص في خلال ثلاثة ايام من تاريخ وصولها للفصل فيها بطريق الاستعجال .
ولا يجوز عقد الزواج إلا إذا قضى في المعارضة برفضها انتهازيا .

الفصل الخامس

في إجراءات عقد الزواج

مادة ٢٢ - قبل مباشرة عقد الزواج يستصدر الكاهن ترخيصا بإتمام العقد من الرئيس الدينى المختص بعد تقديم محضر الخطبة إليه ^(١) .

١ - قضت محكمة النقض بأن مؤدى نص المادة الثالثة من قانون التوثيق رقم ٦٨ لسنة ١٩٤٧ بعد تعديلها بالقانون ٦٢٩ لسنة ١٩٥٥ أن المشرع انتزعه عملية توثيق الزواج عند الطوائف المسيحية من رجال الدين الذين يقومون بطقوسه وأعطاهم لمكاتب التوثيق بالنسبة للمصريين غير المسلمين عند اختلاف الملة أو الطائفة ، وخولها لوثق منتدب له امام بالأحكام الدينية للجهة التى يتولى التوثيق بها بالنسبة للمصريين غير المسلمين متحدى الطائفة والملة ، دون أن يجعل من التوثيق شرطا لازما لصحة العقد ، واقتصر على جعله من قبيل اعداد الدليل لاثبات الزواج ، بمعنى أن عدم توثيق عقد الزواج أصلا أو عدم مراعاة الاجراءات الصحيحة فيه ، أو التراخي في توثيقه لا اثر له في صحة الزواج ، اعتبارا بأن التوثيق اجراء لاحق على انعقاد العقد وليس من أركانه الشكلية أو

مادة ٣٣ - يثبت الزواج في عقد يخبره الكاهن بعد حصوله على الترخيص المنصوص عليه في المادة السابقة . ويشتمل عقد الزواج على البيانات الآتية :

١ - اسم كل من الزوجين ولقبه وصناعته ومحل إقامته وتاريخ ميلاده من واقع شهادة الميلاد أو مايقوم مقامها .

٢ - اسم كل من والدي الزوجين ولقبه وصناعته ومحل إقامته وكذلك اسم ولي القاصر من الزوجين ولقبه وصناعته ومحل إقامته .

٣ - إثبات حضور الزوجين وحضور ولي القاصر إن كان بينهما قاصر .

٤ - أسماء الشهود والقابهم وأعمارهم وصناعاتهم ومحال إقامتهم .

٥ - حصول الإعلان المنوه عنه في المادة الثامنة .

٦ - حصول المعارضة في الزواج إذا كانت حصلت معارضة وماتم فيها .

٧ - إثبات رضا الزوجين وولي القاصر منهما .

٨ - إثبات حصول صلاة الإكليل طبقا للطقوس الدينية ^(١) .

مادة ٣٤ - يكون لدى رئيس كل كنيسة دفتر قيد عقود للزواج أوراقه منمرة ومختومة بختم البطريركية أو المطرانية أو الأسقفية وكل ورقة منه تشتمل على أصل ثابت وثلاث قسائم وبعد تحرير العقد وإثباته على الوجه المتقدم ذكره في المادة السابقة يتلى على جمهور الحاضرين بمعرفة الكاهن الذي حرره .

الموضوعية (نقض أحوال شخصية ١٧/١١/١٩٧٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٢
فقرة ٤٣٥) .

١ - قضت محكمة النقض بأن ما توجبه الشرائع المسيحية في مصر من تحرير الكاهن عقود الزواج بعد القيام بالمراسيم الدينية وقيدتها في سجلات خاصة ، هي اجراءات لاحقة على انعقاد العقد وليست من شروطه الموضوعية أو الشكلية اللازمة لانعقاده ، بل هي من قبيل اعداد الدليل لإثبات الزواج ، فلا يترتب على اغفالها بطلانه . (نقض أحوال شخصية ١٥/١١/١٩٧٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٢ فقرة ٤٢٥) .

ويوقع على الأصل والقصائم جميعاً من الكاهن الذي باشر العقد. ومن الكاهن الذي قام بالاكليلا. إذا كان غيره ، وتسلم أحد القصائم الثلاث إلى الزوج والثانية إلى الزوجة وترسل الثالثة إلى الجهة الدينية الرئيسية « البطريركية أو المطرانية أو الأسقفية » لحفظها بها بعد قيدها في السجل المعد لذلك ويبقى الأصل الثابت بالدفتر عند الكاهن لحفظه .

مادة ٢٥ - على كل مطرانية أو أسقفية أن ترسل إلى البطريركية في آخر كل شهر كشفاً بعبود الزواج التي تمت في دائرتها .

مادة ٢٦ - كل قبطي أرثوذكسي تزوج خارج القطر المصري طبقاً لقوانين البلد الذي تم فيه الزواج يجب عليه في خلال ستة شهور من تاريخ عودته إلى القطر المصري أن يتقدم إلى الرئيس الديني المختص لإتمام الإجراءات اللازمة طبقاً لقوانين وطقوس الكنيسة القبطية الأرثوذكسية .

الفصل السادس

في بطلان عقد الزواج

مادة ٢٧ - إذا عقد الزواج بغير رضا الزوجين أو لحددهما رضاء صادرا عن حرية واختيار فلا يجوز الطعن فيه إلا من الزوجين أو من الزوج الذي لم يكن حراً في رضائه . وإذا وقع غش في شخص أحد الزوجين فلا يجوز الطعن في الزواج إلا من الزوج الذي وقع عليه الغش . وكذلك الحكم فيما إذا وقع غش في شأن بكاراة النوجة بأن ادعت أنها بكر وثبت أن بكارتها أزيلت بسبب سوء سلوكها أو في خلوها من الحمل وثبت أنها حامل (٢) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك في دفاعه بأن المطعون عليها لم تكن بكرأ بسبب لا يرجع إلى فعله واستدل على ذلك بأنها إعتزت في الأقوار المؤرخ ١٩٦٧/٢/٦ بأن آخر أزال بكارتها وكان الحكم المطعون فيه قد اكتفى رداً على هذا الدفاع بأن الطاعن لم يثبت أن بكاراة المطعون عليها أزيلت بسبب سوء سلوكها رغم إخالة الدعوى إلى التحقيق ، دون أن يتحدث الحكم بشيء عن الإقرار سالف الذكر ، مع ما قد يكون لهذا المستند من الدلالة في هذا الخصوص فاته يكون قد

مادة ٢٨ - لا تقبل دعوى البطلان في الأحوال المنصوص عليها في المادة السابقة إلا إذا قدم الطالب في ظرف شهر من وقت أن أصبح الزوج متمتعاً

عاره قصور يطله . (نقض أحوال شخصية ١٩٧٢/٥/٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٢ فقرة ٤٢٢) وقضت بأن مفاد نص المادة ٢٧ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكسيين الصادرة في ١٩٢٨/٥/٩ أن العيب الذي يشوب الإرادة ويكون من شأنه بطلان عقد الزواج في شريعة الأقباط الأرثوذكس هو وقوع غلط في شخص المتعاقدين بالنسبة لأي من الزوجين ، أو وقوع غلط في صفة جوهرية متعلقة بالزوجة فقط وبالنسبة لصفتين بالذات هما البكارة والخلو من الحمل دون ما اعتداد بالصفات الجوهرية الأخرى ، مما مفاده أن إخفاء حقيقة سن أحد الزوجين - في حالة تجاوز الحد الأدنى الذي لا يصح الزواج قبل بلوغه عملاً بالمادة ١٦ من المجموعة سالفة الذكر - لا يترتب عليه بطلان الزواج ، لا يغير من ذلك ما تنص عليه المادة ٢٢ منها من أنه « يثبت الزواج في عقد يحرره الكاهن بعد حصوله على الترخيص المنصوص عليه في المادة السابقة ، ويشتمل عقد الزواج على البيانات الآتية : اسم كل من الزوجين ولقبه وصناعته ومحل إقامته وتاريخ ميلاده من واقع شهادة الميلاد أو ما يقوم مقامها .. » لأن هذه المادة - طبقاً لصريح نصها - إنما يقصد بها مجرد أعداد الدلائل لإثبات حصول الزواج ، وليس من شأن التحريف في بعض هذه البيانات إبطال عقد الزواج الذي تواجهه المادة ٢٧ على ما سلف بيانه . (نقض أحوال شخصية ١٩٧٦/٤/٢٨ - المرجع السابق فقرة ٤٢٢) - وقضت بأن مفاد المادة ٢٦ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس الصادرة في سنة ١٩٥٥ والمقابلة للمادة ٢٧ من مجموعة سنة ١٩٢٨ وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة أن الغش في بكارة الزوجة يجيز إبطال الزواج على أساس أنه غلط في صفة جوهرية يعيب الإرادة ، وهو يتوافر بمجرد ادعاء الزوجة أنها بكر على خلاف الحقيقة ، ثم يتبين فيما بعد أنها لم تكن بكرًا ولم يكن الزوج على علم بذلك من قبل ، شريطة أن يثبت هو أن بكارتها قد أزيلت بسبب سوء سلوكها (نقض أحوال شخصية ١٩٧٥/١١/١٩ - المرجع السابق فقرة ٤٢١) - وقضت أيضاً بأن النص في المادة ٢٧ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس الصادرة في سنة ١٩٢٨ على أنه « ... إذا وقع غش في شخص أحد الزوجين فلا يجوز الطعن في الزواج إلا من الزوج الذي وقع عليه الغش . كذلك الحكم فيما إذا وقع غش في شأن بكارة الزوجة يزن ادعت بأنها بكر ويثبت أن بكارتها أزيلت بسبب سوء سلوكها أو في خلوها من الحمل ويثبت أنها حامل » يدل - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - على أن الغش في بكارة الزوجة يجيز إبطال الزواج على أساس أنه غلط في صفة جوهرية يعيب

بكامل حرية أو من وقت أن علم بالفش وبشروط أن لا يكون حصل اختلاط زوجي من ذلك الوقت (٣).

مادة ٢٩ - إذا عقد زواج القاصر بغير إذن وليه فلا يجوز الطعن فيه إلا من الولي أو من القاصر .

مادة ٣٠ - ومع ذلك لا تقبل دعوى البطلان من الزوج ولا من الولي متى كان الولي قد أقر الزواج صراحة أو ضمناً أو كان قد مضى شهر على علمه بالزواج .

الارادة وهو يتوافر بمجرد ادعاء الزوجة أنها بكر على خلاف الحقيقة ثم يثبت فيما بعد أنها لم تكن بكراً، وأن الزوج لم يكن على علم بذلك من قبل ، شريطة أن يثبت هو أن بكارتها أزيلت نتيجة سوء سلوكها (نقض أحوال شخصية ١٩٧٦/١٢/١٥ - المرجع السابق فقرة ٤٣٦) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادتين ٢٧ ، ٢٨ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية للاقباط الأرثوذكس الصادرة في سنة ١٩٢٨ التي طبقها الحكم ، أن الفش في بكاره الزوجة يجيز إبطال الزواج على أساس أنه غلط في صفة جوهرية يعيب الإرادة ، ويشترط أن يرفع الزوج دعوى البطلان في ظرف شهر من وقت علمه بالفش ، على ألا يكون قد حصل اختلاط زوجي بين الطرفين بعد هذا العلم لأن ذلك يعتبر إجازة ضمنية للعقد . (نقض أحوال شخصية ١٩٧٤/٦/١٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني فقرة ٤٢٨) - كما قضت بأن النص في المادة ٢٨ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية للاقباط الأرثوذكس الصادرة في سنة ١٩٢٨ على أنه لا تقبل دعوى البطلان في الأحوال المنصوص عليها في المادة السابقة إلا إذا قدم الطلب في ظرف شهر من وقت أن أصبح الزوج متمتعاً بكامل حريته أو من وقت أن علم بالفش وبشروط ألا يكون قد حصل اختلاط زوجي من ذلك الوقت ، يدل على أن - بطلان الزواج بسبب الفش في بكاره الزوجة أو الفش في شخص أحد الزوجين أو خلو الزوجة من الحمل - بطلان نسبي يزول بالإجازة اللاحقة من الزوج الذي وقع في الغلط بما وقع فيه ويعتبر الاختلاط الزوجي بعد اكتشاف الغلط من قبيل الإقرار اللاحق ، لما كان ذلك وكان الحكم قد إتخذ من تاريخ اقرار الطاعة بتحقيقات النيابة العامة من ١٩٧٣/٤/١٠ تاريخاً لحكم الزوج اليقيني بالفش المدعى به ، وقضى بقبول الدعوى لرفعها خلال شهر من تاريخ هذا العلم ، وكان ما خلص إليه الحكم في هذا الصدد متأنق وله مأخذ من التحقيقات ، فإن النعمى عليه يكون على غير أساس (نقض أحوال شخصية ١٩٧٦/١٢/١٥ - المرجع السابق - فقرة ٤٣٧) .

ولا تقبل الدعوى أيضاً من الزوج بعد مضي شهر من بلوغه سن الرشد .

مادة ٤١ - كل عقد يقع مخالفاً لأحكام المواد ١٥، ١٦، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧ يعتبر باطلاً ولو رضى به الزوجان أو اذن به ولي القاصر ، وللزوجين وكل ذى شأن حق الطعن فيه ^(١) .

مادة ٤٢ - ومع ذلك فالزواج الذى يعقد بين زوجين لم يبلغ أحدهما أو كلاهما السن المقررة في المادة ١٦ لا يجوز الطعن فيه إذا كان مضي شهر من وقت بلوغ الزوج أو الزوجين السن القانونية أو إذا حملت الزوجة ولو قبل انقضاء هذا الاجل .

مادة ٤٣ - لا يثبت الزواج وما يترتب عليه من الحقوق إلا بتقديم صورة رسمية من عقد الزواج ، وفي حالة ثبوت ضياع أصل العقد أو إتلافه يجوز إثباته بكافة طرق الإثبات بما فيها البيئة .

مادة ٤٤ - الزواج الذى حكم ببطلانه يترتب عليه مع ذلك آثاره القانونية بالنسبة للزوجين وذريتهما إذا ثبت أن كليهما حسن النية أى كان يجهل وقت الزواج سبب البطلان الذى يشوب العقد .

أما إذا لم يتوفر حسن النية إلا من جانب أحد الزوجين دون الآخر فالزواج لا يترتب عليه آثاره إلا بالنسبة لهذا الزوج ولأولاده المزوجين له من ذلك الزواج .

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد المادتين ٢٧ ، ٤١ من مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس الصادرة في سنة ١٩٢٨ أن العنة وهى انعدام المقدرة الجنسية انعداماً كاملاً تعتبر مانعاً من موانع انعقاد الزواج إذا كانت سابقة عليه ومتحققة وقت قيامه سواء كان العجز الجنسى نتيجة عنة عضوية أو مرده إلى بواغث نفسية لأن هذا المانع يتصل بأمر واقع يتعلق بالشخص ويجعله غير صالح للزواج فيكون عقد الزواج باطلاً بطلاناً مطلقاً (نقض أحوال شخصية ١٩٨٢/١٢/٢١ - مدونتنا الذهبية - العدد الثامن فقرة ٢٩٤) .

الفصل السابع

في حقوق الزوجين وواجباتهما

مادة ٤٥ - يجب لكل من الزوجين على الآخر الأمانة والمعاونة على المعيشة والمؤاساة عند المرض .

مادة ٤٦ - يجب على الزوج حماية زوجته ومعلمتها بالمعروف ومعلمتها بالحسنى ، ويجب على المرأة إطاعة زوجها فيما يأمرها به من حقوق الزوجية .

مادة ٤٧ - يجب على المرأة أن تسكن مع زوجها وأن تتبعه أينما سار لقيمته معه في أى محل لائق يختاره لإقامته . وعليها أن تحافظ على ماله وتقوم بخدمته والعناية بأولاده وملاحظة شئون بيته .

ويجب على الزوج أن يسكن زوجته في منزله وأن يقوم بما تحتاجه من طعام وكسوة على قدر طاقته .

مادة ٤٨ - الارتباط الزوجي لا يوجب اختلاط الحقوق المالية بل تظل أموال كل من الزوجين مملوكة له دون الآخر .

الفصل الثامن

في فسخ الزواج

مادة ٤٩ - يفسخ الزواج بأحد أمرين :

الأول : وفاة أحد الزوجين .

الثاني : الطلاق (التخليق) (١) .

١ - قضت محكمة النقض بأن بطلان الزواج هو الجزاء المترتب على عدم استجماع شروط انشائه الموضوعية منها أو الشكلية وهو ينسحب على الماضي بحيث يعتبر أن الزواج لم يتم أصلاً بخلاف أسباب انحلال الزواج من طلاق أو فسخ والتي تعتبر إنهاء له بالنسبة للمستقبل مع الاعتراف بكافة آثاره في الماضي . (نقض أحوال شخصية ١٦/١١/١٩٧٥ - مجموعة المكتب الفني السنة ٢٦ من ١٤٤٤) .

الكتاب الثاني

في الطلاق

الفصل الأول

في أسباب الطلاق

مادة ٥٠ - يجوز لكل من الزوجين أن يطلب الطلاق لعة الزنا .

مادة ٥١ - إذا خرج أحد الزوجين عن الدين المسيحي وانقطع الأمل من رجوعه إليه جاز الطلاق بناء على طلب الزوج الآخر .

مادة ٥٢ - إذا غاب أحد الزوجين خمس سنوات متوالية بحيث لا يعلم مقره ولا تعلم حياته من وفاته وصدر حكم بإثبات غيبته جاز للزوج الآخر أن يطلب الطلاق .

مادة ٥٣ - الحكم على أحد الزوجين بعقوبة الاشغال الشاقة أو السجن أو الحبس لمدة سبع سنوات فأكثر يسوغ للزوج الآخر طلب الطلاق .

مادة ٥٤ - إذا أصيب أحد الزوجين بجنون مطبق أو بمرض معد يخشى منه على سلامة الآخر يجوز للزوج الآخر أن يطلب الطلاق إذا كان قد مضى ثلاث سنوات على الجنون أو المرض وثبت أنه غير قابل للشفاء .

ويجوز أيضا للزوجة أن تطلب الطلاق لإصابة زوجها بمرض العنة إذا مضى على إصابته به ثلاث سنوات وثبت أنه غير قابل للشفاء وكانت الزوجة في سن يخشى فيه عليها من الفتنة ^(١) .

١ - قضت محكمة النقض بأن العقم طالما كان مستقلا بذاته لا يعتبر سببا للتطبيق في شريعة الأقباط الأرثوذكس لأن قواعدها لم تنص عليه من بين أسبابه واكتفت بذكر الموانع التي تحول دون الاتصال الجنسي مما مفاده أنه لا يمكن الربط بين التطبيق وبين عدم تحقيق الغاية من الزواج . ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدعوى ، لا يكون قد خالف القانون لأنه حصل بما له من سلطة فهم الواقع في الدعوى وفي حدود سلطته

ملحق ٥٥ - إذا اعتدى أحد الزوجين على حياة الآخر أو اعتاد إيذاؤه جسدياً يعرض صحته للخطر جاز للزوج المجنى عليه أن يطلب الطلاق (٢) .

التقديرية أن أساس طلب التطلق يرجع الى عقم الطعون عليها وإن القرعة بينها وبين زوجها الطاعن نجت عن هذا السبب الذي لا يد لها فيه وأنه ليس من خطأ مرده اليها الامر الذي ينتفى معه اشتراك الزوجين في الخطأ . لما كان ذلك فإن ما يثيره الطاعن - الزوج - لا يبدو أن يكون مجادلة في سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل لا تجوز اثرتها أمام محكمة النقض (نقض أحوال شخصية ١٩٧٦/١١/١٠ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٢ فقرة ٤٦٦) - وقضت بأن مؤدى نص المواد ٢٧ ، ٤١ ، ٥٤/٢ من مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس الصادرة في سنة ١٩٢٨ أنها فرقت بالنسبة للعنة وهو العجز الكامل الذي يكون بانعدام المقدرة الجنسية انداماً كاملاً بحيث لا يستطيع أحد الطرفين الاتصال بالآخر على الوجه العادي ، بين حالة ما إذا كانت سابقة على الزواج ومتحققة وقت قيامه فتعتبر مانعاً من موانع انعقاده يتصل بأمر واقع يتعلق بالشخص ويجعله غير صالح له بحكم الحق الطبيعي ، فيكون العقد باطلاً بطلاناً مطلقاً ، بشرط ثبوت أن العجز لا يرجى زواله ولا يمكن البرء منه . وبين حالة ما إذا كانت اصابة الزوج بالعنة لاحقة للزواج فهي لا تؤثر في صحته طالما إنعقد في الأصل صحيحاً ، فيجوز للزوجة طلب التطلق متى مضى على الاصابة ثلاث سنوات وثبت عدم قابليتها للشفاء وكانت الزوجة في سن يخشى عليها من الفتنة ، وكان ما استدل عليه الحكم الطعون فيه من أن عنة الطاعن مصاحبة لانعقاد الزواج إنما هو تطبيق سليم لتوافر شرائط المادة ٢٧ المشار اليها وله مأخذه من الاوراق ، إذ لا يهم مع ثبوت العجز الجنسي أن يكون نتيجة عنه عضوية أو مرده إلى بواعث نفسية ، ولا يصح مسامية الطاعن في القول بوجوب مضى مدة السنوات الثلاث لانها متعلقة بالعنة الحاصلة بعد الزواج لا قبله (نقض أحوال شخصية - ١٩٧٧/١/٢٦ - المرجع السابق فقرة ٤٧٥) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه وإن كانت المادة ٥٥ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس تنص على أنه : إذا اعتدى أحد الزوجين على حياة الآخر أو اعتاد إيذاؤه جسدياً يعرض صحته للخطر جاز للزوج المجنى عليه أن يطلب الطلاق ، .. وهو ما مفاده أن الاعتداء الذي يبرر التطلق لدى هذه الطائفة هو الذي يصل الى حد محاولة القتل ويكفي فيه مرة واحدة أو الذي لا يصل إلى هذا الحد ولكنه يبلغ من الجسامة بحيث يترتب عليه تعريض صحة الزوج المعتدى عليه للخطر وفي هذه الحالة

مادة ٥٦ - إذا ساء سلوك أحد الزوجين وفسدت أخلاقه وانغمس في حماة الزنيلة ولم يجد في إصلاحه توبيح الرئيس الديني ونصائحه فللزواج الآخر أن يطلب الطلاق (٣) .

يشترط تكرار الاعتداء بحيث يصبح عادة لدى الزوج المعتدى ويستوى في الحالتين أن يكون الزوج قاعلا أصليا أو شريكا في الاعتداء ولكن لا يشترط أن يتحقق فيه موجب توبيع العقوبة الجنائية وذلك لأن الأمر لا يرجع إلى التقرير بترتيب اثر على إرتكاب الجريمة بحيث يتعين إعماله متى توافرت فيها أركانها المقررة في قانون العقوبات وإنما مرده إلى إخلال الزوج بما يلقيه عليه ميثاق الزوجية المقدس من واجب التعاون مع الزوج الآخر على شؤون الحياة فضلا عن إخلاصه له وإحسان معاشرته وهو مايكفي لتحقيق مساهمة الزوج بأي صورة في التعدي على زوجته ولو لم يبلغ فعله مبلغ الجريمة . (نقض أحوال شخصية ١٩٨١/٢/٢٤ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني فقرة ٢٩٩) - وقضت بأنه لئن كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن مايدعيه الطاعن من تحريض زوجته المطعون ضدها أهلها على الاعتداء عليه ، كان بقصد تأديبه لا قتله ، وقد خلت الأوراق مما يدل على ما يخالف ذلك أو إعتياد زوجته إتيان هذا الفعل ، فانه على فرض ثبوت واقعة التحريض هذه ، فانه لا يتوافر بها موجب التطبيق المنصوص عليه في المادة ٥٥ من مجموعة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس ، ومن ثم يكون النعي بهذا السبب غير منتج (نقض ١٩٨١/٢/٢٤ - المرجع السابق فقرة ٢٩٠) .

٣ - قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ٥٦ من مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس على أنه « إذا ساء سلوك أحد الزوجين وفسدت أخلاقه وانغمس في حماة الزنيلة ولم يجد في إصلاحه توبيح الرئيس الديني ونصائحه ، فللزواج الآخر أن يطلب الطلاق » يدل على أنه يجوز الحكم بالتطليق إذا أتى أحد الزوجين أفعالا تنطوى على إخلال جسيم بواجب الإخلاص نحو الزوج الآخر ، دون أن تصل إلى حد الزنا وأن يعتاد على ذلك بصورة لا يبرح فيها إصلاحه ، على أنه لا محل لاشتراط توبيع الرئيس الديني مادام قد ثبت اعتياد الزوج على السلوك السيء (نقض أحوال شخصية ١٩٧٢/٦/٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٢ فقرة ٤٦٠) - كما قضت بأنه إذ كانت مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس الصادرة سنة ١٩٢٨ بعد أن نصت على التطليق لعل الزنا في المادة ٥٠ منها أخذت بسوء السلوك - وهو ما يعرف بالزنا الحكمي - كسبب آخر من أسباب التطليق بالنص عليه في المادة ٥٦ بقولها « إذا ساء سلوك أحد الزوجين وفسدت أخلاقه وانغمس في حماة الزنيلة ولم يجد

- مادة ٥٧ -** يجوز أيضا طلب الطلاق إذا إهين أحد الزوجين معاشرة الآخر أو اخل بواجباته نحوه إخلالاً جسيماً مما أدى إلى استحكام النفور بينهما وانتهى الأمر بافتراقهما عن بعضهما واستمرت الفرقة ثلاث سنين متوالية (١).
- مادة ٥٨ -** كذلك يجوز الطلاق إذا ترهب الزوجان أو ترهب أحدهما برضاء الآخر.

في اصلاحه توبيخ للنئيس الدين ونصائحه جاز للزوج الآخر ان يطلب الطلاق . فمفاد ذلك أن التطلاق كما يكون لعة الزنا يكون أيضا لسوء السلوك الذي لايرقى الى هذا الحد . لما كان ذلك وكان سوء السلوك مسألة نسبية تختلف من مكان إلى آخر ومن زمان إلى آخر ، فإن تقدير ما إذا كانت الافعال المكونة لسوء السلوك بلغت من الخطورة بحيث تخل بما يجب من إخلاص بين الزوجين أو يحتمل معها أن تؤدي إلى الزنا مرجعه إلى محكمة الموضوع تستخلصه من ظروف الدعوى بغير معقب عليها من محكمة النقض مادام إستخلاصها سائفاً ، وهي غير مقيدة في ذلك بما تضمنه النص من أن يوبخ الرئيس الديني الزوج سوء السلوك فلا يرتدع ، إذ هذا التوبيخ لايمد شرطاً للتطبيق بل هو من قبيل الزجر الديني وليس إجراء قانونياً يقتضيه تطبيق النص . (نقض أحوال شخصية ١٢/٣٠ / ١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية - العدد الأول فقرة ١٠٩) .

- ١ - قضت محكمة النقض بأن المقرر في قضاء هذه المحكمة - أن استحكام النفور بين الزوجين الذي تجيز المادة ٥٧ من مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للاقباط الأرثوذكس الصادرة في سنة ١٩٢٨ طلب الحكم بالتطلاق بسببه ، يجب أن يكون نتيجة إساءة أحد الزوجين معاشرة الآخر وإخلاله بواجباته نحوه وألا يكون ذلك الخطأ من جانب طالب التطلاق حتى لاستئقيد من خطئه وأن ينتهي الأمر بإفتراقهما ثلاث سنوات متوالية (نقض أحوال شخصية ١٥/١٢/١٩٨١ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني فقرة ٢٩٢) - وقضت أيضاً بأنه إذا لم يدع الطاعن أن النفور الحادث بينه وبين زوجته نتيجة اعتداء أهلها عليه وعلى أفراد أسرته قد أدى إلى إفتراقهما المدة المذكورة فإنه لايتوافر به موجب التطلاق ويكون النعي على الحكم المطعون فيه في خصوص عدم اعتداده بهذا السبب على غير أساس (نقض أحوال شخصية ٢٤/٢/١٩٨١ - المرجع السابق - فقرة ٢٨٩) - وقضت بأن مفاد نص المادة ٥٧ من مجموعة سنة ١٩٢٨ الخاصة بالأحوال الشخصية للاقباط الأرثوذكس أن استحكام النفور بين الزوجين الذي يجيز الحكم بالتطلاق ، يجب أن يكون نتيجة إساءة أحد الزوجين معاشرة الآخر أو إخلاله بواجباته نحوه إخلالاً جسيماً ، بحيث تصبح الحياة الزوجية مستحيلة ، على ألا

الفصل الثاني

في إجراءات دعوى الطلاق

مادة ٥٩ - تقدم عريضة الدعوى من طالب الطلاق شخصياً إلى رئيس المجلس الملى القرعى ، وإذا تعذر حضور الطالب بنفسه ينتقل الرئيس لو من ينتدبه من الأعضاء إلى محله .

وبعد أن يسمع الرئيس أو العضو المنتدب أقوال طالب الطلاق يعطيه ما يقتضيه الحال من النصائح ، فإن لم يقبلها يحدد للزوجين ميعاداً لا يقل عن ثمانية أيام كاملة للحضور أمامه بنفسيهما في مقر المجلس ، فإذا تعذر لأحدهما الحضور أمامه يعين لهما المكان الذى يستطيعان الحضور فيه . وفي اليوم المحدد يسمع أقوال الزوجين ويسعى في الصلح بينهما . فإن لم ينجح في مسعاه يأمر بإحالة الدعوى إلى المجلس ويحدد لها ميعاداً لا يتجاوز شهراً^(٢) .

يكون ذلك الخطأ من جانب طالب التطلاق حتى لا يستفيد من خطئه ، فإذا كان الخطأ راجعاً إلى كل من الزوجين واستحالت الحياة بينهما ، فإنه يجوز التطلاق في هذه الحالة أيضاً لتحقيق ذات السبب وهو تصدع الحياة الزوجية بما لايسطاع معه دوام العشرة (نقض أحوال شخصية ١٩٧٢/٥/١٠ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٢ فقرة ٤٥٥) - كما قضت بأن المستقر في قضاء هذه المحكمة أن المادة ٥٧ من مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس الصادرة في سنة ١٩٢٨ تجيز طلب الطلاق إذا أساء أحد الزوجين معاشرة الآخر أو أخل بواجباته نحوه إخلالاً جسيماً أدى إلى استحكام النفور بينهما وانتهى الأمر بافتراقهما ثلاث سنوات متواليات ، ولما كان يتعين للقول باستحكام النفور بين الزوجين أن تقوم الجفوة بينهما بما يجعل حياتهما المشتركة أمراً غير محتمل وكان إثبات الخطأ بهذه المثابة مسألة لازمة سابقة على التحقق من استحكام النفور باعتباره نتيجة لتوافر سوء المعاشرة أو الإخلال بواجب من الواجبات التى يفرضها عقد الزواج وكان التطلاق في هذه الحالة عقابى يستهدف توقيع الجزاء على الزوج الذى أخل بواجباته الزوجية أو أدى إلى استحكام النفور والفرقة فإنه لا محل لأعمال حكم هذه المادة متى كانت الفرقة أو واقعة الهجر المنسوبة لأحد الزوجين مردّها إلى إخلال الزوج طالب التطلاق بواجباته الجوهرية . (نقض أحوال شخصية ١٩٧٩/٢/١٤ - المرجع السابق فقرة ٤٧٨) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن محاولة التوفيق بين الزوجين وعرض الصلح عليهما المشار إليه

مادة ٦٥ - يبدأ المجلس قبل النظر في موضوع الدعوى بعرض الصلح على الزوجين فإن لم يقبله ينظر في الترخيص لطلب الطلاق بأن يقيم بصفة مؤقتة أثناء رفع الدعوى بمعدل من الزوج الآخر مع تعيين المكان الذي تقيم فيه الزوجة إذا كانت هي طالبة الطلاق كما ينظر في تقرير نفقة لها على الزوج وفي حضانة الأولاد أثناء نظر الدعوى وفي تسليم الجهاز والأمتعة الخاصة . وحكم المجلس في هذه الأمور يكون مشمولاً بالنفاذ المؤقت من غير كفالة وقابلاً للاستئناف في ظرف ثمانية أيام من تاريخ صدوره .

مادة ٦٦ - يجوز لكل من الزوجين أن يوكل من يختاره من المحامين أو من أقاربه لغاية الدرجة الرابعة للمرافعة عنه وإنما يلزم أن يكون حاضراً مع وكيله في الجلسة مالم يمنعه مانع من الحضور .

مادة ٦٧ - تنظر الدعوى وتحقق بالطرق المعتادة .

مادة ٦٨ - لا يؤخذ باقرار المدعى عليه من الزوجين بما هو منسوب إليه مالم يكن مؤيداً بالقرائن أو شهادة الشهود ، ولا تعتبر القرابة أو أية صلة أخرى مانعة من الشهادة غير أنه لا يسوغ سماع شهادة أولاد الزوجين أو أولاد أولادهم .

مادة ٦٩ - لا تقبل دعوى الطلاق إذا حصل صلح بين الزوجين سواء بعد حدوث الوقائع المدعاة في الطلب أو بعد تقديم هذا الطلب . ومع ذلك يجوز للطالب أن يرفع دعوى أخرى لسبب طرا أو اكتشف بعد الصلح وله أن يستند إلى الأسباب القديمة في تأييد دعواه الجديدة .

في المادتين ٥٩ و ٦٠ من مجموعة قواعد الأحوال الشخصية الخاصة بالاقباط الأرثوذكس الصادرة في ١٩٢٨ لا مجال للأخذ بها بعد إلغاء المجالس المالية بمقتضى القانون رقم ٤١٢ لسنة ١٩٥٥ لأن المادتين وردتا في باب إجراءات الطلاق ولا تعتبران من القواعد الموضوعية المتعلقة بأسبابه (نقض أحوال شخصية ١٩٧٧/٢/٢٢ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٨ ص ٧٦٨) .

مادة ٦٥ - تنقضى دعوى الطلاق بوفاة أحد الزوجين قبل صدور الحكم النهائي بالطلاق .

مادة ٦٦ - يجوز الطعن في الأحكام للصابرة في دعاوى الطلاق بالطرق والأوضاع المقررة لغيرها من الدعاوى ولكن تقبل المعارضة في الحكم الغيابي في ظرف خمسة عشر يوماً من تاريخ إعلانه .

ويجب أن تعرض دعاوى الطلاق على المجلس الملى العام ولو لم تستأنف أحكامها للنظر في التصديق على هذه الأحكام من عدمه ، ولا ينفذ الحكم القاضي بالطلاق إلا بعد صدور الحكم النهائي به من المجلس الملى العام وبعد استنفاد جميع طرق الطعن بما فيها الإلتماس .

مادة ٦٧ - يسجل الحكم النهائي القاضي بالطلاق في السجل المعد لذلك بدأر البطريركية ويؤشر بمضمونه على أصل عقد الزواج بالسجل المحفوظ لدى الكاهن وعلى القسيمة المحفوظة لدى الرئاسة الدينية وعلى القسيمة الموجودة لدى الزوج الذى صدر حكم الطلاق بناء على طلبه .

الفصل الثالث

في الآثار المترتبة على الطلاق

مادة ٦٨ - يترتب على الطلاق إنحلال رابطة الزوجية من تاريخ الحكم النهائي الصادر به ، فتزول حقوق كل من الزوجين وواجباته قبل الآخر ولا يرث أحدهما الآخر عند موته ^(١) .

١ - قضت محكمة النقض بأن بطلان الزواج هو الجزء على عدم استجماع الزواج شروط قيامه وهو ينسحب على الماضى بحيث يعتبر الزواج لم يقم أصلاً وهو بهذه المثابة يفترق عن إنحلال الزواج بالتطليق الذى يفترض قيام الزواج صحيحاً مستوفياً أركانه وشرايطه القانونية فيعد انتهاء للزواج بالنسبة للمستقبل مع الاعتراف بكافة آثاره في الماضى . (نقض أحوال شخصية ١٥/١٢/١٩٧٦ - مجموعة المكتب الفنى السنة ٢٧ ص ١٧٤٨) .

مادة ٦٩ - يجوز لكل من الزوجين بعد الحكم بالطلاق أن يتزوج من شخص آخر إلا إذا نص الحكم على حرمان أحدهما أو كليهما من الزواج . وفي هذه الحالة لا يجوز لمن قضى بحرمانه أن يتزوج إلا بتصريح من المجلس .

مادة ٧٠ - يجوز لمن وقع بينهما طلاق الرجوع لبعضهما بقرار يصدر من المجلس الملى العام بعد استيفاء الإجراءات الدينية التى تقتضيها قوانين الكنيسة .

مادة ٧١ - يجوز الحكم بنفقة أو تعويض لمن حكم له بالطلاق على الزوج الآخر .

مادة ٧٢ - حضانة الأولاد تكون للزوج الذى صدر حكم الطلاق لمصلحته ما لم يأمر المجلس بحضانة الأولاد أو بعضهم للزوج الآخر أو لمن له حق الحضانة بعده .

ومع ذلك يحتفظ كل من الأبوين بعد الطلاق بحقه فى ملاحظة أولاده لتربيتهم ايا كان الشخص الذى عهد إليه بحضانتهم .

مادة ٧٣ - لا يؤثر حكم الطلاق على ما للأولاد من الحقوق قبل والديهم .

الباب الثالث

فى المهر والجهاز

التصل الأول

فى المهر

مادة ٧٤ - ليس المهر من أركان الزواج ، فكما يجوز أن يكون بمهر يجوز أن يكون بغير مهر .

مادة ٧٥ - يجب المهر المسمى فى عقد الخطبة للزوجة بمجرد الإكليل فى الزواج الصحيح .

مادة ٧٦ - المرأة الرشيدة تقبض مهرها بنفسها ، فلا يجوز لغيرها قبض المهر الا بتوكيل منها وللولي أو الوصي أن يقبض مهر القاصر .

مادة ٧٧ - المهر ملك المرأة تتصرف فيه كيف شاعت إن كانت رشيدة .

مادة ٧٨ - في حالة الحكم ببطالان الزواج إذا كان السبب أتياً من قبل الرجل وكانت المرأة تعلم به فلا مهر لها ، وإن كانت لا تعلم به فلها مهرها .

وإذا كان السبب أتياً من قبل المرأة والرجل يعلم به فلها أن تستولى على مهرها ، وإن لم يكن علماً به فلا حق لها في المهر .

مادة ٧٩ - في حالة الحكم بالطلاق إذا كان سبب الفسخ قهرياً أى لا دخل لإرادة أحد من الزوجين فيه فيكون للمرأة حق الاستيلاء على مهرها .

أما إذا كان سبب الفسخ غير قهري فإن كان أتياً من قبل الرجل فللمرأة الحق في أخذ مهرها ، وإن كان أتياً من قبل المرأة فلا حق لها في المهر .

الفصل الخامس

في الجهاز

مادة ٨٠ - لا تجبر المرأة على تجهيز منزل الزوجية من مهرها ولا من غيره ، فلوزفت بجهاز قليل لا يليق بالمهر الذي دفعه الزوج أو بلا جهاز أصلاً فليس له مطالبتها ولا مطالبة أبيها بشيء منه ولا تنقيص شيء من مقدار المهر الذي تراضيا عليه .

مادة ٨١ - إذا تبرع الأب وجّه ابنته للرشيدة من ماله فإن سلمها الجهاز في حال حياتها ملكته بالقبض وليس لأبيها بعد ذلك ولا لورثته استرداد شيء منه ، وإن لم يسلمه إليها فلا حق لها ولا لزوجها فيه .

مادة ٨٢ - إذا اشترى الأب من ماله في حال حياتها جهاز ابنته القاصر ملكته بمجرد شرائه وليس له ولا لورثته أخذ شيء منه .

مادة ٨٣ - إذا جهز الأب ابنته من مهرها وبقي عنده شيء منه فلها مطالبة

به .

مادة ٨٤ - الجهاز ملك المرأة وحدها فلا حق للزوج في شيء منه وإنما له الانتفاع بما يوضع منه في بيته ، وإذا اغتصب شيئاً منه حال قيام الزوجية أو بعدها قلها مطالبته به أو بقيمته إن هلك أو استهلك عنده .

مادة ٨٥ - إذا اختلف الزوجان حال قيام الزواج أو بعد الفسخ في متاع موضوع في البيت الذي يسكنان فيه فما يصلح للنساء عادة فهو للمرأة إلى أن يقيم الزوج البيعة على أنه له وما يصلح للرجال أو يكون صالحاً لهما فهو للزوج مالم تقم المرأة البيعة على أنه لها .

مادة ٨٦ - إذا مات أحد الزوجين ووقع نزاع في متاع بالبيت بين الحي وورثة الميت ، فما يصلح للرجل والمرأة يكون للحي منهما عند عدم البيعة .

الباب الرابع

في ثبوت النسب

الفصل الأول

في ثبوت نسب الأولاد المولودين حال قيام الزواج

مادة ٨٧ - أقل مدة الحمل ستة أشهر وأكثرها عشرة أشهر بحساب الشهر ثلاثين يوماً .

مادة ٨٨ - إذا ولدت الزوجة ولداً لتعام ستة أشهر فصاعداً من حين الزواج ثبت نسبه من الزوج .

مادة ٨٩ - ومع ذلك يكون للزوج أن ينفي الولد إذا أثبت أنه في الفترة بين اليوم السابق على الولادة بعشرة أشهر واليوم السابق عليها بستة أشهر كان يستحيل عليه مادياً أن يتصل بزوجه بسبب بعد المسافة بينهما أو بسبب وجوده في السجن أو بسبب حادث من الحوادث .

مادة ٩٠ - للزوج أن ينفي الولد لعله الزنا إذا كانت الزوجة قد أخفت عنه الحمل ، والولادة ، ولكن ليس له أن ينفيه بادعائه عدم المقدرة على الاتصال الجنسي .

مادة ٩١ - ليس للزوج أن ينفي الولد المولود قبل مضي ستة أشهر من تاريخ الزواج في الأحوال الآتية :

أولاً - إذا كان يعلم أن زوجته كانت حاملاً قبل الزواج .

ثانياً - إذا بلغ عن الولادة أو حضر التبليغ عنها .

ثالثاً - إذا ولد الولد ميتاً أو غير قابل للحياة .

مادة ٩٢ - في حالة رفع دعوى الطلاق يجوز للزوج أن ينفي نسب الولد الذي يولد بعد مضي عشرة أشهر من تاريخ القرار الصادر بالتخصيص للزوجة بالإقامة في مسكن منفصل أو قبل مضي ستة أشهر من تاريخ رفض الدعوى أو الصلح . على أن دعوى النفي هذه لا تقبل إذا ثبت في الواقع حصول اجتماع بين الزوجين .

مادة ٩٣ - يجوز نفي الولد إذا ولد بعد مضي عشرة أشهر من تاريخ وفاة الزوج أو من تاريخ حكم الطلاق .

مادة ٩٤ - في الأحوال التي يجوز فيها للزوج نفي الولد يجب عليه أن يرفع دعواه في ظرف شهر من تاريخ الولادة إذا كان حاضراً وقتها أو من تاريخ عودته إذا كان غائباً أو من تاريخ علمه بها إذا كانت أخفيت عنه .

مادة ٩٥ - إذا توفي الزوج قبل انقضاء المواعيد المبينة بالمادة السابقة دون أن يرفع دعواه فلورثته الحق في نفي الولد في ظرف شهر من تاريخ وضع يده هو أو وليه على أعيان التركة أو من تاريخ منازعته لهم في وضع يدهم عليها .

مادة ٩٦ - تثبت البنوة الشرعية بشهادة مستخرجة من دفتر قيد المواليد . وإذا لم توجد شهادة فيكفي لإثباتها حيازة الصفة . وهي تنتج من اجتماع وقائع تكفي للدلالة على وجود رابطة البنوة بين شخص وآخر . ومن هذه

الوقائع : ان الشخص كان يعمل دليلاً اسم الوالد الذي يعطى بوثته له ، وان هذا الوالد كان يعامله كأبن له وكان يقوم على هذا الاعتبار بتربيته وحضانته ونفقته وأنه كان معروفاً كأب له في الهيئة الاجتماعية وكان معترفاً به من العائلة كأب فإذا لم توجد شهادة ولا حيازة فيمكن إثبات البنوة بشهادة الشهود المؤيدة بقرائن الأحوال .

الفصل الثاني

في ثبوت نسب الأولاد غير الشرعيين

الفرع الأول

في تصحيح النسب

مادة ٩٧ - الأولاد المولودون قبل الزواج عدا أولاد الزنا وأولاد المحارم يعتبرون شرعيين بزواج أبويهم وإقرارهما أمام الكاهن المختص بينوتهم إما قبل الزواج أو حين حصوله . وفي هذه الحالة الأخيرة يثبت الكاهن الذي يباشر عقد الزواج إقرار الوالدين بالبنوة في وثيقة منفصلة .

مادة ٩٨ - يجوز تصحيح النسب على الوجه المبين في المادة السابقة لمصلحة أولاد توفوا عن ذرية وفي هذه الحالة يستفيد ذرية أولئك الأولاد من تصحيح نسبهم .

مادة ٩٩ - الأولاد الذين اعتبروا شرعيين بالزواج اللاحق لولادتهم يكون لهم من الحقوق وعليهم من الواجبات كما لو كانوا مولودين من هذا الزواج .

الفرع الثاني

في الإقرار بالنسب والادعاء به

مادة ١٠٠ - إذا أقر الرشيد العاقل ببنوة ولد مجهول النسب وكان في السن بحيث يولد مثله لئله يثبت نسبه منه وتلزمه نفقته وتربيته .

مادة ١٠١ - إذا أقر ولد مجهول النسب بالأبوة أو بالأمومة لامرأة وكان يولد مثله لئله المقر له - وصدقه فقد ثبتت أبوتهم له ويكون عليه ما للأبوين من

الحقوق وله عليهما ما للأبناء من النفقة والحضانة والتربية .

مادة ١٠٢ - اقرار الأب بالبنوة دون اقرار الأم لا تأثير له إلا على الأب والعكس بالعكس .

مادة ١٠٣ - اقرار أحد الزوجين في أثناء الزواج ببنوة ولد غير شرعى رزق به قبل الزواج من شخص آخر غير زوجه لا يجوز له أن يضر بهذا الزواج ولا بالأولاد المولودين من ذلك الزواج .

مادة ١٠٤ - يثبت الأقرار بالنسب بغقد رسمى يحرر أمام الكاهن مالم يكن ثابتاً من شهادة الميلاد .

مادة ١٠٥ - يجوز لكل ذى شأن أن ينازع في اقرار الأب أو الأم بالبنوة وفي ادعاء الولد لها .

مادة ١٠٦ - يجوز الحكم بثبوت نسب الأولاد غير الشرعيين من أبيهم ::
أولاً - في حالة الخطف أو الاغتصاب إذا كان زمن حصولهما يرجع إلى زمن الحمل .

ثانياً - في حالة الاغواء بطريق الاحتيال أو باستعمال السلطة والوعد بالزواج .

ثالثاً - في حالة وجود خطابات أو محررات أخرى صادرة من الأب المدعى عليه تتضمن اعترافه بالأبوة اعترافاً صريحاً .

رابعاً - إذا كان الأب المدعى عليه والأم قد عاشا معاً في مدة الحمل وعاشرا بعضهما بصفة ظاهرة .

خامساً - إذا كان الأب المدعى عليه قام بتربية الولد والانفاق عليه أو اشترك في ذلك بصفته والداً له ^(١) .

١ - قضت محكمة النقض بأن دعوى الإرث بالنسبة لغير المسلمين من المصريين كانت - وإلى ما قبل صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ - من اختصاص القاضى الشرعى يجرى فيها وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية . مالم يتفق الورثة - في حكم الشريعة الإسلامية ،

مادة ١٠٧ - لا تقبل دعوى ثبوت الأمومة :

أولاً - إذا كانت الأم في أثناء مدة الحمل مشهورة بسوء السلوك أو كانت لها علاقة غرامية برجل آخر .
ثانياً - إذا كان الأب المدعى به في أثناء المدة يستحيل عليه مادياً سواء بسبب بعد أو بسبب حادث من الحوادث أن يكون والد الطفل .

مادة ١٠٨ - لا يملك رفع دعوى ثبوت الأمومة غير الولد أو الأم إذا كان الولد قاصراً ويجب أن ترفع الدعوى في مدى سنتين من تاريخ الوضع وإلا سقط الحق فيها .

غير أنه في الحالتين الرابعة والخامسة المنصوص عليهما في المادة ١٠٦ يجوز رفع الدعوى إلى حين انقضاء السنتين التاليتين لانتهاء المعيشة المشتركة أو لانقطاع الأب المدعى به عن تربية الولد والإنفاق عليه . وإذا لم ترفع الدعوى في أثناء قصر الولد فيجوز له رفعها في مدى السنة التالية لبلوغه سن الرشد .

مادة ١٠٩ - يجوز طلب الحكم بثبوت الأمومة . وعلى الذى يطلب ثبوت نسبه من أمه أن يثبت أنه هو نفس الولد الذى وضعته . وله أن يثبت ذلك بشهادة الشهود .

وقوانين الميراث والوصية - على أن يكون التوريث طبقاً لشرعية المتولى ، ومايجرى على دعوى الإرث يجرى على دعوى النسب باعتباره سبباً للتوريث ولا فرق . والنص في المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ على أن « تصدر الأحكام في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية والوقف التى كانت أصلاً من إختصاص المحاكم الشرعية طبقاً لما هو مقرر في المادة ٨٢٠ من لائحة ترتيب المحاكم المذكورة ، أما بالنسبة للمنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين والمتحدى الطائفة والملة الذين لهم جهات قضائية ملية منتظمة وقت صدور هذا القانون فتصدر الأحكام - في نطاق النظام العام - طبقاً لشريعتهم » لم يغير من هذه القواعد (نقض ١٩٦٧/٢/٨ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٩ فقرة ٧٢٢) .

الفصل الثالث

في التبني

مادة ١١٠ - التبني جائز للرجل والمرأة متزوجين كانا أو غير متزوجين بمرأعة الشروط المنصوص عليها في المواد التالية :

مادة ١١١ - يشترط في المتبني :

- (١) أن يكون تجاوز سن الأربعين .
- (٢) أن لا يكون له أولاد ولا فروع شرعيين وقت التبني .
- (٣) أن يكون حسن السمعة .

مادة ١١٢ - يجوز أن يكون المتبني ذكراً أو أنثى بالغاً أو قاصراً ولكن يشترط أن يكون أصغر سناً من المتبني بخمس عشرة سنة ميلادية على الأقل .

مادة ١١٣ - لا يجوز أن يتبنى الولد أكثر من شخص واحد ما لم يكن التبني حاصلًا من زوجين .

مادة ١١٤ - لا يجوز التبني إلا إذا وجدت أسباب تبرره وكانت تغود منه فائدة على المتبني .

مادة ١١٥ - إذا كان الولد المراد تبنيه قاصراً وكان والداه على قيد الحياة فلا يجوز التبني إلا برضاء الوالدين . فإذا كان أحدهما متوفياً أو غير قادر على إبداء رايه فيكفي قبول الآخر وإذا كان قد صدر حكم بالطلاق فيكفي قبول من صدر الحكم لمصلحته أو عهد إليه بحضانة الولد منهما .

أما إذا كان القاصر قد فقد والديه أو كان الوالدان غير قادرين على إبداء رأيهما فيجب الحصول على قبول وليه . وكذلك يكون الحكم إذا كان القاصر ولداً غير شرعي لما يقر أحد بينوته أو توفي والداه أو أصبحا غير قادرين على إبداء رأيهما بعد الإقرار بينوته .

مادة ١١٦ - لا يجوز لأحد الزوجين أن يتبنى أو يتبني إلا برضاء الزوج الآخر ما لم يكن هذا الأخير غير قادر على إبداء رايه .

مادة ١١٧ - يحصل التبني بعقد رسمي يحرره كاهن الجهة التي يتم فيها رغب التبني ويثبت به حضور الطرفين وقبيلهما المتبني أمامه ، فإذا كان الولد المراد تبنيه قاصراً قام والداه أو وليه مقامه .

مادة ١١٨ - يجب على الكاهن الذي حرر عقد التبني أن يرفعه في المجلس الملي الذي يباشر عمله في دائرته للنظر في التصديق عليه بعد التحقق من توافر الشروط التي يتطلبها القانون . وفي حالة الرفض يجوز لكل من الطرفين استئناف الحكم أمام المجلس الملي العام طبقاً للأوضاع العادية .
ويسجل الحكم النهائي القاضي بالتصديق على التبني في دفتر يعد لذلك في الجهة الرئيسية الدينية .

مادة ١١٩ - يدخل التبني الحق للمتبنين أن يلقب بلقب المتبني وذلك بإضافة اللقب إلى اسمه الأصلي .

مادة ١٢٠ - التبني لا يخرج المتبني من عائلته الأصلية ولا يحرمه من حقوقه فيها ومع ذلك يكون للمتبنين وعده حق تأديب المتبني وتربيته وحق الموافقة على زواجه إن كان قاصراً .

مادة ١٢١ - يجب على المتبني نفقة المتبني أن كان فقيراً كما أنه يجب على المتبني نفقة المتبني الفقير . ويبقى المتبني ملزماً بنفقة والديه الأصليين ولكن والديه لا يلزمان بنفقته إلا إذا لم يمكنه الحصول عليها من المتبني .

مادة ١٢٢ - لا يرث المتبني في تركة المتبني بغير وصية منه .

مادة ١٢٣ - كذلك لا يرث المتبني في تركة المتبني إلا بوصية .

الباب الخامس

فيما يجب على الولد لوالديه
وما يجب له عليهما

الفصل الأول

في السلطة الأبوية

مادة ١٢٤ - يجب على الولد في أى سن كان أن يحترم والديه ويحسم معاملتهما .

مادة ١٢٥ - يحقّ الولد تحت سلطة والديه إلى أن يبلغ سن الرشد ولا يسمح له بمغادرة منزل والده بغير رضائه إلا بسبب اللجوء .

مادة ١٢٦ - يطلب من الوالد أن يعنى بتأديب ولده وتربيته وتعليمه ما هو ميسر له من علم أو حرفة وحفظ ماله والقيام بنفقته كما سيجيء في الباب السادس .
ويطلب من الوالدة الاعتناء بشأن ولدها .

الفصل الثاني

في الحضانة

مادة ١٢٧ - الأم أحق بحضانة الولد وتربيته حال قيام الزوجية وبعدها .
وبعد الأم تكون الحضانة للجدّة لأم ثم للجدّة لأب ثم لآخوات الصغير وتقدم الأخت الشقيقة ثم الأخت لأم ثم الأخت لأب ثم لبنات الآخوات بتقديم بنت الأخ لأبوين ثم لأم ثم لأب ثم لبنات الأخ كذلك ثم لآلات الصغير وتقدم الخالة لأبوين ثم الخالة لأم ثم لعمات الصغير كذلك ثم لبنات الخالات والآخوال ثم لبنات العمات والأعمام ثم لخالة الأم ثم لخالة الأب ثم لعمة الأم ولعمة الأب بهذا الترتيب .

مادة ١٢٨ - إذا لم يوجد للصغير قريبة من النساء أهل للحضانة تنتقل إلى الأقارب الذكور ويقدم الأب ثم الجد لأب ثم الجد لأم ثم الأخ الشقيق ثم الأخ

لاب ثم الاخ لام ثم بنو الاخ الشقيق ثم بنو الاخ لاب ثم بنو الاخ لام ثم العم الشقيق ثم العم لاب ثم العم لام ثم الخال لابوين ثم الخال لاب ثم الخال لام ثم اولاد من ذكرُوا بهذا الترتيب .

مادة ١٢٩ - يشترط في الحاضنة أن تكون قد تجاوزت سن السادسة عشرة وفي الحاضن أن يكون قد تجاوز سن الثامنة عشرة ويشترط في كليهما أن يكون مسيحياً عاقلاً أميناً قادراً على تربية الصغير وصيغته وأن لا يكون مطلقاً لسبب راجع إليه ولا متزوجاً بغير محرم للصغير .

مادة ١٣٠ - إذا قام لدى الحاضن أو الحاضنة سبب يمنع من الحضانة سقط حقه فيها وانتقل إلى من يليه في الاستحقاق .

ومتى زال المانع يعود حق الحضانة إلى من سقط حقه فيها .

مادة ١٣١ - إذا تساوى المستحقون للحضانة في درجة واحدة يقدم أصلهم للقيام بشئون الصغير .

مادة ١٣٢ - إذا حصل نزاع على أهلية الحاضنة أو الحاضن فللمجلس أن يعين من يراه أصلح من غيره لحضانة الصغير بدون تقيد بالترتيب المنوه عنه في المادتين ١٢٧ و ١٢٨ . ويكون له ذلك أيضاً كلما رأى أن مصلحة الصغير تقتضى تخلى الأقرب إلى من دونه في الاستحقاق .

مادة ١٣٣ - إذا لم يوجد مستحق أهل للحضانة أو وجد وامتنع عنها فيعرض الأمر على المجلس ليعين امرأة ثقة أمينة لهذا الغرض من أقارب الصغير أو من غيرهم .

مادة ١٣٤ - أجره الحضانة غير النفقة وهي تلزم أبا الصغير إن لم يكن له مال .

مادة ١٣٥ - لا تستحق الأم أجره على حضانة طفلها حال قيام الزوجية ، ولها الحق في الأجرة إن كانت مطلقة .

وإذا احتاج المحضون إلى خادم أو موضع ولكن أبوه موسراً يلزم بأجرته .

وغير الأم من الحاضنات لها الاجرة .

مادة ١٣٦ - يمنع الأب من إخراج الولد من بلد أمه بلا رضاها مادامت حضانتها .

مادة ١٣٧ - ليس للأم المحكوم بطلاقها أن تسافر بالولد الحاضنة له من محل حضانتها من غير إذن أبيه إلا إذا كان انتقالها إلى محل إقامة أهلها وبشرط أن لا يكون خارج القطر المصرى .

مادة ١٣٨ - غير الأم من الحاضنات لا يسوغ لها في أى حال أن تنقل الولد من محل حضانتها إلا بأذن أبيه أو وليه .

مادة ١٣٩ - تنتهى مدة الحضانة ببلوغ الصبي سبع سنين وبلوغ الصبية تسع سنين . وحينئذ يسلم الصغير إلى أبيه أو عند عدمه إلى من له الولاية على نفسه .

فإن لم يكن له ولى يترك الصغير عند الحاضنة إلى أن يرى المجلس من هو اولى منها باستلامه .

الباب السادس

في النفقات

مادة ١٤٠ - النفقة هى كل مايلزم للقيام بأود شخص في حالة الاحتياج من طعام وكسوة وسكنى .

مادة ١٤١ - النفقة واجبة :

- (١) بين الزوجين .
- (٢) بين الآباء والأبناء .
- (٣) بين الأقارب .

مادة ١٤٢ - تقدر النفقة بقدر حاجة من يطلبها ويسار من يجب عليه أدائها .

مادة ١٤٣ - النفقة المقررة لا تبقى بحالة واحدة بعد تقديرها ، بل تتغير تبعاً

لتغيير أحوال الطرفين ، فإذا أصبح الشخص المزم بالنفقة في حالة لا يستطيع معها أداؤها أو أصبح من يتقاضى النفقة في غير حاجة لكل ما قدر له أو بعضه جاز طلب إسقاط النفقة أو تخفيض قيمتها ، كما أنه إذا زاد يسار للشخص المزم بالنفقة أو زادت حاجة المقضى له جاز الحكم بزيادة قيمتها .

مادة ١٤٤ - إذا أثبت الشخص المزم بالنفقة أنه لا يستطيع دفعها نقداً فللمجلس أن يأمره بأن يسكن في منزله من تجب نفقته عليه وإن يقدم له ما يحتاجه من طعام وكسوة .

مادة ١٤٥ - حق النفقة شخصي فلا يجوز لورثة من تقررت له النفقة المطالبة بالمخجم منها .

الفصل الأول

في النفقة بين الزوجين

مادة ١٤٦ - تجب النفقة على الزوج لزوجته من حين العقد الصحيح (١) .

مادة ١٤٧ - يسقط حق الزوجة في النفقة إذا تركت منزل زوجها بغير مسوغ شرعي أو أبت السفر معه إلى الجهة التي نقل إليها محل إقامته بدون سبب مقبول .

مادة ١٤٨ - للزوج أن يباشر الإنفاق بنفسه على زوجته حال قيام الزواج ، إذا اشتكت مطلّة في الإنفاق عليها وثبت ذلك تقدر وتعطى لها لتتفق على نفسها .

١ - قضت محكمة النقض بأن دعوى النفقة تختلف في موضوعها وسببها عن دعوى التطلق للفرقة في شريعة الأقباط الأرثوذكس لإختلاف المناط في كل منهما ، فبينما تقوم الأولى على سند من احتباس الزوجة لزوجها وقصرها عليه لحقه ومنفعته بحيث لا يحق لها أن تنشر عن طاعته إلا بحق ، إذ بالتأنيّة تؤسس على الاسامة وإستحكام النفقة والفرقة بين الزوجين . (تنظر أحوال شخصية ١٩٧٦/٤/٢٨ - مجموعة المكتب الفني السنة ٢٧ من ١٠٢٨) .

مادة ١٤٩- يجب على الزوج أن يسكن مع زوجته في مسكن على حدته به المرافق الشرعية بحيث يكون متناسبا مع حالة الزوجين .

ولا تجبر الزوجة على إسكان أحد معها من أهل زوجها سوى أولاده من غيرها ما لم يأمر المجلس بغير ذلك في الحالة المنصوص عليها في المادة ١٤٤ .
وليس للزوجة أن تسكن معها في بيت الزوج أحداً من أهلها إلا برضائه (٧) .

مادة ١٥٠- تفرض النفقة لزوج الغائب من ماله إن كان له مال .

مادة ١٥١- تجب النفقة على الزوجة لزوجها المعسر إذا لم يكن يستطيع الكسب وكانت هي قادرة على الإنفاق عليه .

الفصل الثاني

في النفقة بين الآباء والأبناء والنفقة بين الأقارب

مادة ١٥٢- تجب النفقة بأنواعها الثلاثة على الأب لولده الصغير الذي ليس له مال سواء أكان ذكراً أو أنثى إلى أن يبلغ الذكر حد الكسب ويقدر عليه وتتزوج الأنثى .

مادة ١٥٣- يجب على الأب نفقة ولده الكبير الفقير الذي لا يستطيع الكسب ونفقة الأنثى الكبيرة الفقيرة وما لم تتزوج .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه إذ كان مفاد المادة ١٤٩ من مجموعة القواعد الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس الصادرة في سنة ١٩٢٨ - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أنه يتمين على الزوج إعداد المسكن المناسب ومن حق الزوجة التمسك بالإقامة في مسكن مستقل لا يشاركها فيه أحد من أقارب زوجها سوى أولاده من غيرها أن وجدوا فإن الفرقة التي جعلها الحكم المطعون فيه عمدته لم تلجأ إليها الطاعة إلا نتيجة لخلل الزوج المطعون عليه بواجب من واجبات الزوجية الملقاة على عاتقه وأصراره على إقامتها في منزل أهله رغم استتجال النزاع بينها وبين أهله الأمر الذي ينطوي على خطأ في تطبيق القانون (نقض أحوال شخصية ١٩٧٩/٢/١٤ - موسوعتنا الذهبية - ٩ - الجزء ٢ فقرة ٤٧٧) .

مادة ١٥٤ - إذا كان الأب معسراً أو معسراً تجب النفقة على الأم إذا كانت موسرة وإذا كان الأبوان معسرين أو معسرين تجب النفقة على الجد والجدة لأب ثم الجد والجدة لأم . وعند عدم وجود الأصول أو عسارهم تجب النفقة على الأقارب كما سيجيء بعد .

مادة ١٥٥ - إذا اشتكت الأم من عدم إنفاق الأب أو مقتيره على الولد يفرض المجلس له النفقة ويأمر بأعطائها لأمه لتنفق عليه .

مادة ١٥٦ - يجب على الولد الموسر كبيراً كان أو صغيراً ، ذكراً كان أو أنثى نفقة والديه وأجداده وجداته الفقراء ولو كانوا قادرين على الكسب .

مادة ١٥٧ - إذا لم يكن مستحق النفقة أصول ولا فروع قادرون على الإنفاق عليه فتجب نفقته على أقاربه على الترتيب الآتي : الإخوة والأخوات لأبوين ثم الإخوة والأخوات لأب ثم الأعمام والعمات ثم الأخوال والخالات ثم أبناء الأعمام والعمات ثم أبناء الأخوال والخالات .

مادة ١٥٨ - لا عبرة بالارث في النفقة بين الآباء والأبناء ولا بين الأقارب ، بل تعتبر درجة القرابة بتقديم الأقرب فالأقرب ويراعى الترتيب الوارد في المادتين ١٥٤ و ١٥٧ فإذا اتحد الأقارب في الدرجة تكون النفقة عليهم بنسبة يسار كل منهم . وإذا كان من تجب عليه النفقة معسراً أو غير قادر على إيفائها بتعامها فيلزم بها أو بتكاملتها من يليه في الترتيب .

الباب السابع

في الولاية الشرعية

مادة ١٥٩ - الولاية هي قيام شخص رشيد عاقل بشئون القاصر أو من في حكمه سواء ما كان منها متعلقاً بنفسه أو بماله .

مادة ١٦٠ - الولاية على نفس القاصر شرعاً هي للأب ثم لمن يوليه الأب بنفسه قبل موته . فإن لم يول الأب أحدًا فالولاية بعده للجد الصحيح ثم للأم مادامت

لم تتزوج ثم للجد لأم ثم للأرشد من الأخوة الأشقاء ثم من الإخوة لأب ثم من الأخوة لأم ثم من الأعمام ثم من الأخوال ثم من أبناء الأعمام ثم أبناء الأخوال ثم من أبناء العمات ثم من أبناء الخالات. فإذا لم يوجد ولى من الأشخاص المتقدم ذكرهم يعين المجلس ولياً من باقى الأقارب أو من غيرهم .

مادة ١٦١ - والولاية في المال هي أيضاً للأب ثم للوصى الذى اختاره فان مات الأب ولم يوص فالولاية من بعده تكون للجد الصحيح ثم للأم مادامت لم تتزوج . فان لم يوجد أحد من هؤلاء الأولياء فالولاية في المال تكون للوصى الذى تعينه الجهة المختصة .

مادة ١٦٢ - يشترط في الولى ان يكون مسيحياً أرثوذكسياً عاقلاً رشيداً غير محجور عليه ولا محكوم عليه في جريمة ماسة بالشرف أو النزاهة :

مادة ١٦٣ - يجب على الولى أن يقوم للقاصر :

أولاً : بما يعود بالفائدة على نفسه من تربية وتعليم .
ثانياً : بالمحافظة على ماله من الضياع أو التلف .

مادة ١٦٤ - يجب على الولى أن يقدم للمجلس الملى الذى يقيم القاصر في دائرته قائمة جرد من نسختين موقعاً عليها منه بما آل للقاصر من منقول وعقار وسندات ونقود وذلك في ظرف شهر من التاريخ الذى آلت فيه هذه الاموال إليه . وتحفظ هذه القائمة في محفوظات المجلس بعد التأشير عليها من سكرتيه ويلحق بها بيان بما يزيد أو ينقص من اموال القاصر موقع عليه أيضاً من الولى ومؤشر عليه من السكرتير .

ويجب على الولى أن يودع نقود القاصر باسمه في المصرف الذى يعينه المجلس ، ولا يجوز له أن يسحب شيئاً من أصلها إلا باذن المجلس .

مادة ١٦٥ - ويجب عليه أيضاً أن يقدم للمجلس حساباً سنوياً مفصلاً ومؤيداً بالمستندات عن إيراد ومصروفات القاصر ، وعلى المجلس مراجعته والتصديق عليه إذا ثبت له صحته .

وللمجلس أن يعفى الولى من تقديم الحساب سنوياً إذا لم يرض لزوماً لذلك .

مادة ١٦٦ - يجب على الولي الحصول على إذن من المجلس الملى لمباشرة أحد التصرفات الآتية في أموال القاصر :
 أولا - شراء العقارات أو بيعها، أو رهنها أو استبدالها أو قسمتها أو ترتيب حقوق عينية عليها .
 ثانيا - بيع أو رهن السندات المالية .
 ثالثا - التنازل عن كل أو بعض التأمينات المقررة لمنفعة القاصر أو أى حق من حقوقه .
 رابعا - إقراض أموال القاصر أو الاقتراض لحسابه .

مادة ١٦٧ - تسلب الولاية بناء على طلب كل ذى شأن في طلب كل ذى شأن في الأحوال الآتية :
 أو : إذا أساء الولي معاملة القاصر إساءة تعرض صحتة للخطر وأهمل تعليمه وتربيته .
 ثانيا - إذا كان مبدراً متلفاً مال القاصر غير أمين على حفظه .
 ثالثا - إذا حجر على الولي أو حكم عليه في جريمة ماسة بالشرف أو النزاهة أو اعتنق ديناً غير الدين المسيحي أو مذهباً غير المذهب الأرثوذكسي .
 رابعا - إذا أصبح طاعناً في السن أو أصيب بمرض أو عاهة تمنعه عن القيام بعمله .

مادة ١٦٨ - يجوز للمجلس أن يعيد الولاية إلى من سلبت منه لسبب من الأسباب المبينة في الوجهين الثالث والرابع من المادة السابقة إذا زال السبب الذي أوجب سلب الولاية .

مادة ١٦٩ - تنتهى الولاية متى بلغ القاصر من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية إلا إذا قرر المجلس استمرارها .

مادة ١٧٠ - إذا بلغ الولد معتوها أو مجنوناً تستمر الولاية عليه في النفس وفي المال . وإذا بلغ عاقلاً ثم عته أو جن عادت عليه الولاية .

الباب الثامن

في الغيبة

مادة ١٧١ - الغائب هو من لا يدري مكانه ولا تعلم حياته من وفاته .

مادة ١٧٢ - إذا غاب شخص عن موطنه أو محل إقامته وانقطعت أخباره منذ أربع سنوات لذوى الشأن أن يطلبوا من المجلس الملى الحكم بإثبات غيبته .
ويجب على المجلس قبل الحكم بإثبات الغيبة أن يأمر بعمل تحقيق في دائرة المركز الذى به موطن الغائب والمركز الذى به محل إقامته إن كانا مختلفين .
وعلى المجلس عند الحكم فى الطلب أن يراعى أسباب الغياب والظروف التى منعت من الحصول على أخبار عن الشخص الغائب .

مادة ١٧٣ - يجب إعلان الحكم التحضيرى القاضى بالتحقيق والحكم النهائى القاضى بإثبات الغيبة ونشرهما بالطرق الإدارية .

مادة ١٧٤ - يجب أن لا يصدر الحكم بإثبات الغيبة إلا بعد مضي سنة من تاريخ الحكم القاضى بالتحقيق .

مادة ١٧٥ - الغائب يعتبر حياً فى حق الأحكام التى تضره وهى التى تتوقف على ثبوت موته فلا يتزوج زوجه أحد حتى يصدر حكم نهائى بالطلاق ولا يقسم ماله على ورثته .

مادة ١٧٦ - الغائب يعتبر ميتاً فى حق الأحكام التى تنفعه وتضر غيره وهى المتوقفة على ثبوت حياته فلا يرث من غيره ولا يحكم باستحقاقه للوصية إذا أوصى له بوصية ، بل يوقف نصيبه فى الإرث وقسطه فى الوصية إلى ظهور حياته أو الحكم بوفاته .

مادة ١٧٧ - يجوز الحكم بوفاة الغائب بعد مضي ثلاثين سنة من الحكم بإثبات غيبته أو مضي تسعين سنة من حين ولادته .

مادة ١٧٨ - متى حكم بموت الغائب يقسم ماله بين ورثته الموجودين وقت صدور الحكم بموته ويرد نصيبه في الميراث إلى من يرث مورثه عند موته ويرد الموصى له به إن كانت له وصية إلى ورثة الموصى ويجوز لزوجته أن تتزوج .

مادة ١٧٩ - إذا علمت حياة الغائب أو حضر حياً في وقت من الاوقات بعد الحكم بوفاته فإنه يرث من مات قبل ذلك من أقاربه وله أن يسترد الباقي من ماله في أيد ورثته وليس له أن يطلبهم بما ذهب .

الباب التاسع

في الهبة

الفصل الأول

في أركان الهبة وشروطها

مادة ١٨٠ - الهبة تملك المال بلا عوض حال حياة الواهب .

مادة ١٨١ - تتعقد الهبة بإيجاب من الواهب وقبول من الموهوب له ويجوز بكتابة وبغير كتابة مع مراعاة الشروط المبينة في القانون .

مادة ١٨٢ - يجوز أن تكون الهبة معلقة على شرط ويجوز أن تكون مضافة إلى زمن مستقبل ، فإذا كان التملك مضافاً إلى مابعد الموت أعتبر وصية .

مادة ١٨٣ - يجوز أن تكون الهبة بعوض متى كان العوض أقل من قيمة الموهوب .

مادة ١٨٤ - لا تصح الهبة إلا من بالغ عاقل مختار غير محجور عليه .

مادة ١٨٥ - لا يجوز للولي أو الوصى أو القيم أو الوكيل عن الغائب أن يهب شيئاً من مال القاصر أو المحجور عليه أو الغائب .

مادة ١٨٦ - يجوز لكل مالك إذا كان أهلاً للتبرع أن يهب ماله كله أو بقله

لمن يشاء سواء اكان اصلا له او فرعاً او قريباً او اجنبياً منه . . .

مادة ١٨٧ - يشترط في الموهوب له أن يكون موجوداً حقيقة وقت الهبة فإذا وهب لابن فلان ولم يكن له ابن أو كان موجوداً حكماً كالحمل المستكن كانت الهبة باطلة . ويشترط أن يكون الموهوب له معلوماً فإن كان مجهولاً تكون الهبة باطلة .

مادة ١٨٨ - تجوز الهبة ولو كان الموهوب له صغيراً أو مجنوناً ويصح قبولها عندئذ من الولي أو الوصي أو القيم .

مادة ١٨٩ - لا تتم الهبة إلا إذا قبلها الموهوب له أو ورثته إذا كان قد توفي قبل القبول ، وكما يجوز أن يكون القبول صريحاً يجوز أن يكون ضمناً .

مادة ١٩٠ - تبطل الهبة بموت الواهب أو بفقد أهليته للتصرف قبل قبول الموهوب له .

مادة ١٩١ - تصح هبة العقارات والمنقولات المادية كما تصح هبة الحقوق سواء اكانت عينية مثل حق الانتفاع أو حق الارتفاق أم شخصية كالدين .

مادة ١٩٢ - يشترط في الشيء الموهوب أن يكون موجوداً وقت الهبة وأن يكون معيناً . فلا تصح هبة المعلوم ، فإذا ظهر أن الشيء هلك قبل العقد أو وقت التعاقد فإن الهبة لا تنفذ . ولا تصح هبة المجهول ، فلا يجوز أن يهب شخص بعض ماله من غير تعيين .

مادة ١٩٣ - يصح أن يكون الموهوب شيئاً مستقبلاً كمحصول السنة القادمة أو موجوداً حكماً كحمل دابة أو موجوداً ضمن غيره كدقيق في حنطة أو زبد لبن أو دهن في سمس .

مادة ١٩٤ - تصح هبة المشاع سواء كان يقبل القسمة أم لا يقبلها .

مادة ١٩٥ - تصح الهبة ولو كان الشيء الموهوب متصلاً بغيره .

مادة ١٩٦ - تصح هبة الدين سواء كلنت للدين أم لغيره .

الفصل الثالث

في قبض الهبة

مادة ١٩٧ - يجوز للواهب الرجوع في هبته كلها أو بعضها ولو أسقط حقه في الأحوال الآتية :

أولاً - إذا حصلت الهبة في وقت لم يكن للواهب ولد ثم رزق بعد ذلك بولد .

ثانياً - إذا أدخل الموهوب له بالشروط التي حصلت بها الهبة .

ثالثاً - إذا اعتدى الموهوب له على حياة الواهب أو عامله بقسوة زائدة أو كبده خسارة عظيمة أو رقص الإنفاق عليه .

مادة ١٩٨ - في الأحوال التي يجوز فيها الرجوع في الهبة يكون للواهب الحق في استرجاع الشيء الموهوب بعينه إن كان لا يزال موجوداً على حاله ولم يخرج من ملك الموهوب له وإلا فله حق المطالبة بقيمته .

مادة ١٩٩ - يمنع الرجوع في الهبة في الأحوال الآتية :

أولاً - إذا مات الواهب أو الموهوب له بعد قبض الهبة .

ثانياً - إذا هلكت العين الموهوبة في يد الموهوب له أو استهلكته فان استهلك البعض فللواهب أن يرجع بالباقي .

ثالثاً - إذا كانت الهبة يعوض قبضه الواهب . فإن كان الواهب قد عوض عن بعض الهبة فله الرجوع فيما لم يعوض عنه وليس له الرجوع فيما عوض .

مادة ٢٠٠ - إذا زادت العين الموهوبة زيادة متصلة بحيث يترتب على استرجاعها ضرر للموهوب له في ماله فليس للواهب استرجاع الموهوب بذاته بل له المطالبة بقيمته .

الباب العاشر

في الوصية

الفصل الأول

في تعريف الوصية وشروطها

مادة ٢٠١ - الوصية تملك مضاف إلى ما بعد الموت بطريق التبرع ويجوز الرجوع فيه .

مادة ٢٠٢ - يشترط في الموصى أن يكون عاقلاً بالغاً مختاراً أهلاً للتبرع . فلا تصح وصية القاصر ولا المحجور عليه ولومات رشيداً أو غير محجور عليه إلا أن يجددها .

مادة ٢٠٣ - تجوز وصية الأعمى كما تجوز وصية الأبكم الأصم إذا أمكنه الكتابة .

مادة ٢٠٤ - يشترط في الموصى له أن يكون حياً تحقيقاً أو تقديرأً وقت وفاة الموصى .

مادة ٢٠٥ - يجوز أن يوصى للحامل دون حملها ولحملها دونها ويكفى لصحة الوصية وجود الحمل وقت وفاة الموصى . ولكنها لا تنفذ إلا إذا ولد حياً .

مادة ٢٠٦ - إذا أوصى لحمل فولدت المرأة طفلين قسم الموصى به بينهما بالتساوي ، فإن ولد أحدهما حياً والآخر ميتاً فالكل للحي .

وإذا عين الموصى في وصيته ذكراً فجاء أنثى لا تنفذ الوصية والعكس .

مادة ٢٠٧ - تجوز الوصية للكنائس والملاجيء والمستشفيات والمدارس والجمعيات الخيرية والفقراء وغير ذلك من أعمال البر .

مادة ٢٠٨ - تجوز الوصية لوارث ولغير وارث في الحدود المبينة في الفصل الثاني من هذا الباب .

مادة ٢٠٩ - لا تجوز الوصية لمن ارتد عن الدين المسيحي مالم يعد إليه قبل وفاة الموصي .

مادة ٢١٠ - لا تجوز الوصية لقاتل الموصي أو لمن شرع في قتله عمداً أو اشتراك في إحدى هاتين الجنايتين سواء أكان ذلك قبل الإيصاء أو بعده . ولا يحرم المتسبب في القتل خطأ من الوصية .

مادة ٢١١ - تصح الوصية بالأعيان متقولة كانت أو ثابتة وبمنافعها مقيدة بمدة معلومة أو مؤبدة . لكن يشترط لصحتها أن يكون الموصي به قابلاً للتمليك بعد موت الموصي . فلو أوصى شخص بغلة أرضه أو بثمرة نخيله في مدة معينة أو أبداً صحت الوصية . ولو قال أوصيت بثلاث مالى لفلان أستحق الموصي له ثلث مال الموصي عند وفاته سواء أكان مملوكاً له وقت الوصية أو ملكه بعدها .

الفصل الثاني

في الوصية بالمنافع

مادة ٢١٢ - إذا أوصى شخص لأحد بسكنى داره أو بأجرتها ونص على الأبد أو أطلق الوصية ولم يقيد بها بوقت فللموصي له السكنى أو الاجرة مدة حياته . وبعد موته ترد إلى ورثة الموصي وإن قيدت الوصية بمدة معينة فله الانتفاع بها إلى إنقضاء هذه المدة . وإن مات الموصي له بالمنفعة قبل انتهاء المدة فلا يرثها وارثه بل ترد إلى ورثة الموصي .

مادة ٢١٣ - الموصي له بالسكنى لا تجوز له الإجارة والموصي له بالإجارة لا تجوز له السكنى .

مادة ٢١٤ - إذا أوصى شخص بغلة أرضه لأحد فللموصي له الغلة القائمة بها وقت موت الموصي والغلة التي تحدث بها في المستقبل سواء نص على الأبد في الوصية أو أطلقها .

مادة ٢١٥ - إذا أوصى شخص بثمرة أرض أو بستانه فإن أطلق الوصية فللموصي له الثمرة القائمة وقت موت الموصي دون غيرها مما يحدث من الثمار

بعدماء . وإن نص على الأبد فله الثمرة للقائمة وقت موته والثمرة التي تتجدد بعده ، وكذلك الحكم إذا لم يكن في العين الموصى بها ثمار وقت وفاته .

مادة ٣٦٦ - إذا أوصى شخص لأحد بالقلعة ولاجر بالأرض تجاوزت الوصيتين وتكون الضرائب وما يلزم من المصاريف لإصلاح الأرض على صاحب القلعة في صورة ما إذا كان بها شيء يستغل وإلا فهي على الموصى له بالعين .

الفصل الثالث

في حدود الوصية

مادة ٣٦٧ - لا تنفذ وصية من له ورثة إلا من ثلاثة أرباع ماله مالم يكن بين الورثة فرع وارث ، فإن كان له ولد واحد أو ولد ولد وإن سفل ، فلا تنفذ وصيته إلا من النصف وإن كان له ولدان أو ولدا ولد أو أكثر فلا تنفذ وصيته إلا من الربع . وتبطل الوصية فيما زاد على ذلك إلا إن أجازها الورثة ، فإذا لم يكن له ورثة مطلقاً كانت وصيته صحيحة ولو استغرقت كل تركته .

مادة ٣٦٨ - إذا أوصى لأحد الورثة ببعض المال أخذه فوق نصيبه بشرط أن يكون داخلاً ضمن النصاب الذي يجوز الإيصاء به .

الفصل الرابع

في إثبات الوصية وتسجيلها

مادة ٣٦٩ - تثبت الوصية في وثيقة تحرر لدى الرئيس الديني أو نائبه بحضور شاهدين أو أكثر أهلاً للشهادة وتشمل على بيان أسماء الموصى والموصى لهم والشئ الموصى به وتاريخ الوصية ويوقع عليها من الموصى ومن الرئيس الديني والشهود ثم تقيد بالسجل المعد للوصايا بالدار البطريركية ويصم عليها بختم المجلس الملي ^(١) .

١ - قضت محكمة النقض بأن الوصايا الواجب قيدها بالسجل المعد لذلك بالبطريركخانه وختمها بختم المجلس الملي ، طبقاً للمادة ١٦ من لائحة ترتيب المجلس الملي للاقباط

مادة ٣٢٠ - إذا أثار الموصي جعل وصيته سرية فعليه أن يحررها في وثيقة يوقع عليها بإمضاءه أو ختمه ثم يطويها ويختم عليها بالشمع الأحمر ويقدمها مطوية ومختومة إلى الرئيس الديني ويشهده على نفسه بأنها تشتمل على كتاب وصيته . وعلى الرئيس الديني أن يحرر محضراً بذلك على الوثيقة نفسها وهي مطوية ومختومة أو على المظروف الذي يحتويها يوقع عليه منه ومن الموصي ثم يقيد هذا المحضر بالسجل المعد للوصايا بالدار البطريكية ، ومتى بقيت الوثيقة على الحالة التي حررت بها بدون تغيير فيها لما بعد وفاة الوصي نفذ مضمونها .

الفصل الخامس

في قبول الوصية وردها والرجوع

فيها وفي الاسباب الموجبة

لإبطالها أو تعديلها

مادة ٣٢١ - لا تتم الوصية ويملك الموصي به إلا بقبولها صراحة أو دلالة بعد وفاة الموصي . فإن مات الموصي له بعد الموصي وقبل قبول الوصية أو ردها يعتبر أنه قبلها .

مادة ٣٢٢ - للموصي له أن يرد الوصية بعد وفاة الموصي ولو كان قد قبلها في حال حياته إذ لا عبرة بالقبول أو الرد في حال حياة الموصي .

مادة ٣٢٣ - يجوز للموصي الرجوع في الوصية إما بإقرار صريح يثبت في ورقة تحرر لدى الرئيس الديني أو نائبه على الوجه المقرر في الفصل السابق أو بفعل يزيل اسم الموصي به ويغير معظم صفاته ومنافعه أو يوجب فيه زيادة لا يمكن تسليمه إلا بها أو تصرف من التصرفات التي تخرجه عن ملكه وكذا إذا خلطه الموصي بغيره بحيث لا يمكن تمييزه .

الارثوكس الصادر بها الأمر العالي في ١٤ من مايو سنة ١٨٨٢ هي الوصايا الصريحة لا الوصايا المستورة الموصوفة التي تخضع لتقدير القضاء العادي . أي المحاكم المدنية .
(نقش ١٩٤٤/١١/٩ - موضوعتنا القبطية - الجزء ٩ - فقرة ١٠٨٤) .

مادة ٣٢٤ - لا يعد رجوعاً مبطلاً للوصية ترميم الدار الموصى بها ولا هدمها .

مادة ٣٢٥ - يجوز للموصى بعد عمل الوصية أن يعدل فيها بمحضر يحرر لدى الرئيس الدينى أو نائبه على الوجه المبين في الفصل السابق ويقيد في السجل المعد للوصايا بالدار البطريركية .

كما أن للموصى أن يحرز وصية أخرى ينقض فيها وصيته الأولى ويضمنها رأيه الأخير . ويجب إثبات هذه الوصية الجديدة في وثيقة تحرر وتسجل على الوجه المقرر في الفصل السابق .

مادة ٣٢٦ - إذا أوصى بشئ لشخص ثم أوصى به في وصية أخرى لشخص آخر ولم ينص في الثانية على إبطال الأولى فإن الموصى به يكون للشخصين معاً .

مادة ٣٢٧ - تبطل الوصية إذا وجد سبب من الأسباب الآتية :

أولاً - إذا أقدم الموصى له على قتل الموصى أو شرع في قتله عمداً أو اشترك في إحدى هاتين الجنايتين بإحدى طرق الاشتراك القانونية .
ثانياً - إذا اعتنق الموصى له ديناً غير الدين المسيحى وظل كذلك إلى حين وفاة الموصى .

ثالثاً - إذا مات الموصى له قبل موت الموصى .
فإذا كان الموصى قد اشترط في وصيته أن تكون للموصى له ولورثته من بعده لو مات الموصى له قبله صح ذلك ونفذت الوصية .

مادة ٣٢٨ - إذا كان لشخص ولد غائب وبلغه أنه مات فأوصى بماله لغيره ثم ظهر أن الولد حي فلولد ميراثه دون الموصى له .

مادة ٣٢٩ - إذا لم يكن للموصى عند عمل الوصية فروع فأوصى بماله الى غير فروعه ثم رزق بعد الوصية بولد أو ولد وإن سفل بطلت الوصية وانتقل الميراث إلى الفروع الذين رزق بهم .

مادة ٣٣٠ - وإن كانت الوصية لفروع موجود وقت عملها فمن يولد بعد ذلك من الفروع بثلاثاء أقرانه بالمساواة فيما بينهم . فإن كان المستجدون أقارب غير

فروع وكانت الوصية لغرياء فللمستجدين النصف وللموصى لهم من قبل النصف الآخر . لما إذا كانت الوصية لأقارب متساوين في القرابة مع المستجدين . فالقسمة تكون بينهم جميعا بالتساوى . . .

الباب الحادى عشر

فى الميراث

الفصل الأول

أحكام عمومية

مادة ٢٢١ - الميراث هو انتقال تركة شخص بعد وفاته إلى من تؤول إليهم بحكم القانون ^(١) .

مادة ٢٢٢ - شروط الميراث هى :
(أولا) موت المورث حقيقة أو حكما كمن حكم بموته لغيبته غيبة منقطعة .
(ثانيا) تحقق حياة الوارث بعد موت المورث أو إلحاقه بالأحياء تقديرا كالجنين بشرط أن يولد حياً .

مادة ٢٢٣ - إذا مات شخصان أو أكثر فى حادث واحد كالغرقى والحرقى والهدمى والقتلى وكان بينهم من يرث بعضهم بعضا وتعذر إقامة الدليل على من مات منهم أولا فلا يرث أحد منهم الآخر بل تنتقل تركة كل منهم إلى ورثته .

١ - قضت محكمة النقض بأن البطيركية ليست جهة حكم ولا جهة لضبط مال من لم يظهر له وارث ، بل ذلك من خصائص وزارة المالية بصفتها بيت المال ، فتصرف البطيركية بتنازل النقود وتسليم التركة الى مطلق المتوفاه الذى لا يرثها بخال ليسلمه لذى الحق فيه هو تصرف غير مشروع من أساسه ولا يدخل إطلاقا فى حدود سلطتها باعتبارها شخصا معنويا من أشخاص القانون الخاص - (نقض مدنى ١٩٢٦/٤/٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٤ فقرة ٥) .

مادة ٣٣٤ - أسباب الإرث هي الزوجية والقرابة الطبيعية الشرعية ، فالذين لا تربطهم بالتبني رابطة زواج كنزوح الأم وامرأة الأب ولا قرابة طبيعية كالمتبني لا يرثون ولا يأخذون شيئاً من التركة بغير وصية . كذلك الأولاد والأقارب المولودون من زيجات أو اجتماعات غير شرعية لا يرثون ولا يأخذون شيئاً من التركة بغير وصية تصدر من المورث .

مادة ٣٣٥ - لا يكون أهلاً للإرث :

(أولاً) من قتل مورثه أو شرع في قتله عمداً أو اشترك في إحدى هاتين الجنايتين بأية صورة من صور الإشتراك القانوني وثبت عليه ذلك بحكم قضائي .

(ثانياً) من اعتنق ديناً غير الدين المسيحي وظل كذلك حتى وفاة المورث .

مادة ٣٣٦ - تنتقل التركة إلى الورثة بما لها من الحقوق وما عليها من الديون . فلا يحق لدائني الوارث أن يستوفوا منها ديونهم عليه إلا بعد دائني التركة . كما أن الوارث لا يلتزم بشيء من الديون المتعلقة بالتركة إلا بمقدار ما وصل إليه منها .

مادة ٣٣٧ - يتعلق بمال الميت حقوق أربعة مقدم بعضها على بعض حسب الترتيب الآتي :

- (أولاً) يبدأ من التركة بما يصرف في تكفين الميت ودفنه وجنازته .
- (ثانياً) قضاء ما وجب في الذمة من الديون من جميع مابقى من ماله .
- (ثالثاً) تنفيذ ما أوصى به المورث من النصاب الذي يجوز الإيصاء به .
- (رابعاً) قسمة الباقي بين الورثة عند تعددهم .

الفصل الثاني

في تركات الأساقفة والرهبان

مادة ٣٣٨ - لكل ما يقنتيه البطريرك من إيرادات رتبته يؤول بعد وفاته إلى الدار البطريركية . وما يقنتيه المطارنة والأساقفة من طريق رتبته يؤول إلى الكنييسة ولا يعتبر ملكاً لهم . فلا يحق لهم أن يوصوا بشيء منه كما لا يجوز أن يرثهم فيه أحد من أقاربهم أما ما كان لهم قبل ارتقاؤهم إلى رتبة الرئاسة أو حصلوا عليه

لا من إيراد الرتبة بل من طريق إخوة كميوات أو وصية فهو ملك لهم يتصرفون فيه كيفما يشاؤون. بالوصية وغيرها وينتقل بعد الوفاة إلى الورثة الطبيعيين .

مادة ٣٣٩ - الأموال التي يكتسبها الراهب أو رئيس الدير من طريق الرهبنة تؤل بعد وفاته إلى جماعة الرهبان الذين ينتسب إلى ديرهم ولا يرثه أحد من أقاربه في هذه الأموال ولا يحق له أن يتصرف فيها بوصية ولا بغيرها .
أما الأموال التي يكون قد حصل عليها من غير طريق الرهبنة فهي تركة تؤل بعد وفاته إلى ورثته فإن كان له وارث طبيعي ورثه راهباً كان أو غير راهب . وإلا يرثه جماعة الرهبان الذين ينتسب إلى ديرهم .

الفصل الثالث

في أنواع الورثة واستحقاق كل منهم في الميراث

مادة ٣٤٠ - الورثة قسمان : قسم يأخذ سهماً معيناً من التركة في أحوال معينة ، ويشمل الزوج والزوجة ، وقسم يأخذ كل التركة أو يأخذ ما بقي منها بعد فرض الزوج أو الزوجة ، ويشمل الفروع والوالدين والإخوة والأجداد والحواشي .

الفرع الأول

في استحقاق الزوج والزوجة

مادة ٣٤١ - للزوج في ميراث زوجته أحوال ثلاث :
الحالة الأولى : نصف التركة إذا لم يكن للزوجة فرع وارث مطلقاً .
الحالة الثانية : الربع إذا كان للزوجة ثلاثة أولاد أو أقل ذكراً كانوا أو إناثاً .
أما إذا كان لها أكثر من ثلاثة أولاد فله حصة مساوية لحصة واحد منهم ، ويعد من الأولاد من توفي منهم وله فرع وارث .
الحالة الثالثة : كل التركة إذا لم يكن للزوجة وارث من الفروع أو الأصول أو الحواشي .

مادة ٣٤٢ - وحكم الزوجة في ميراث زوجها كحكم الزوج سواء بسواء .

الفروع الثلاثة

في التورثة الذين يأخذون كل التركة أو مابقي منها

بعد فرض الزوج أو الزوجة

مادة ٢٤٢ - التورثة الذين يأخذون كل التركة أو مابقي منها بعد استيفاء فرض الزوج أو الزوجة هم سبع طبقات مقدم بعضها على بعض كالترتيب الآتي :

- الأولى : طبقة الفروع .
- الثانية : طبقة الوالدين .
- الثالثة : طبقة الإخوة .
- الرابعة : طبقة الأجداد .
- الخامسة : طبقة الأعمام والأخوال .
- السادسة : طبقة آباء الأجداد .
- السابعة : طبقة أعمام الأبوين وأخوالهما .

فإن لم يوجد أحد من أفراد هذه الطبقات السبع تؤول التركة كلها للزوج أو الزوجة فإن لم يوجد أحد من هؤلاء ولا أولئك تؤول التركة إلى دار البطركية .

مادة ٢٤٤ - فالتركة تؤول شرعاً إلى أقرب اقارب المتوفى مع زوجه بحيث أن كل طبقة تحجب الطبقة التي بعدها . فطبقة البنوة تحجب طبقة الأبوة وطبقة الأبوة تحجب طبقة الإخوة وهذه تحجب طبقة الأجداد وهكذا على أن كل طبقة من هذه الطبقات استحققت الإرث تأخذ مابقي من التركة بعد استيفاء الفرض المقرر للزوج المورث إذا كان له زوج على قيد الحياة أما إذا كان الزوج قد توفى من قبل فتأخذ التركة كلها .

الطبقة الأولى - الفروع

مادة ٢٤٥ - فروع المورث مقدمون على غيرهم من الأقارب في الميراث فيأخذون كل التركة أو مابقي منها بعد استيفاء نصيب الزوج أو الزوجة . فإذا تعددت الفروع وكانوا من درجة واحدة قسمت التركة فيما بينهم أنصبة متساوية لا فرق في ذلك بين الذكر والأنثى فإذا ترك المورث ابناً وبناتاً أخذ كل منهما النصف وإذا ترك ثلاثة من أبناء الدرجة الثانية كابن وابن بنت وابن بنت

أخذ كل منهم الثلث ، أما إذا كانوا من درجات مختلفة وكان بعضهم يدلى إلى المورث بشخص على قيد الحياة حجبهم ذلك الشخص . فإذا مات شخص عن ابن وعن ابن لئلك الابن ورث الابن وبحدّه دون ابنه .

أما إذا كان بعضهم يدلى إلى المورث بشخص مات قبله فأنهم يحلون محل ذلك الشخص المتوفى ويأخذون النصيب الذي كان يؤول إليه لو كان حيا . فإذا مات المورث عن ابن على قيد الحياة وأولاد ابن مات من قبله قسمت التركة إلى نصفين أحدهما للابن الحى يرثه بصفته هذه والثانى لأولاد الابن المتوفى يرثونه بطريق النيابة عن أبيهم المتوفى .

والإرث بالنيابة يتعدى من فرع إلى آخر فلا يقف عند حد وهو راجع إلى المبدأ المتقدم ذكره في الفقرة السابقة وهو أن الفرع لا يحجبه إلا أصله الموجود على قيد الحياة . فإذا خلف شخص ولدين مرقس وبطرس فبقى مرقص على قيد الحياة وتوفى بطرس تاركاً ولدين بولس وحنا ثم توفى حنا عن ولد أو عدة أولاد ومات المورث بعد ذلك فإن التركة تقسم أولاً إلى نصفين أحدهما يأخذه مرقص والثاني يؤول إلى فروع بطرس المتوفى ثم يقسم نصيب بطرس إلى قسمين أحدهما يأخذه بولس الباقي على قيد الحياة والثاني يأخذه ابن أو أبناء حنا المتوفى .

الطبقة الثانية - الولدان

مادة ٢٤٦ - إذا لم يكن للمورث فرع يرثه فإن باقى التركة بعد استيفاء نصيب الزوج أو الزوجة يؤول إلى أبيه وأمه : الأب بحق الثلثين والأم بحق الثلث . فإن كان أحدهما ميتاً يقسم نصيبه على أولاده الذين هم إخوة وأخوات المورث بالتساوى فيما بينهم . وإن كان أحد هؤلاء الإخوة أو الأخوات متوفى تؤول حصته إلى أولاده .

الطبقة الثالثة - الأخوة وفروعهم

مادة ٢٤٧ - إذا لم يكن للمورث فرع ولا أب ولا أم فإن صافي تركته بعد استيفاء نصيب الزوج أو الزوجة يؤول إلى إخوته وأخواته ويُقسم بينهم حصصاً متساوية متى كانوا متحدّين في القوة بأن كانوا كلهم إخوة أشقاء أو إخوة لأب أو لأم لا فرق في ذلك بين الأخ والأخت .

فإذا اختلف الإخوة في القوة بأن كان بعضهم أشقاء وبعضهم إخوة لأب أو إخوة لأم فإن صافي التركة يقسم بينهم بحيث يكون لكل من الإخوة الأشقاء ثلاثة أسهم ولكل من الإخوة لأب سهمان ولكل من الإخوة لأم سهم واحد . فإذا كان للمورث مثلاً أخ شقيق أو أخت شقيقة وأخ أو أخت لأب وأخ أو أخت لأم فيقسم صافي التركة على ستة أسهم فيكون للشقيق أو للشقيقة ثلاثة أسهم أى النصف ولأخيه أو أخته من أبيه سهمان أى الثلث ولأخيه أو أخته من أمه منهم سهم واحد أى السدس .

وإن كان للمورث ثلاثة إخوة أشقاء واثنان لأب وأخ لأم فلكل من الأشقاء ثلاثة أسهم فيكون للثلاثة تسعة أسهم ولكل من الأختين لأب سهمان فيكون للأخين أربعة أسهم وللأخ لأم سهم واحد . أى أن صافي التركة يقسم في هذه الحالة إلى أربعة عشر سهماً .

وإذا لم يكن للمورث أخ شقيق بل كان له مثلاً أخ لأب وأخ لأم فللأخ لأب الثلثان وللأخ لأم الثلث وقس على ذلك . وإذا كان بين الإخوة أو الأخوات المذكورين من توفى قبل المورث فإن حصته تؤول إلى أولاده بالتساوى بدون تفرقة بين الذكر والأنثى ثم تؤول حصة كل من الأولاد بعد وفاته إلى فروعه طبقه بعد طبقة مهما نزلوا . وتسرى على فروع الإخوة الأحكام المبينة في المادة ٢٤٥ فيما يختص بالإرث بالنيابة وبأن الفرع لا يحجب إلا أصله الموجود على قيد الحياة .

الطبقة الرابعة - الأجداد

مادة ٢٤٨ - وإذا لم يوجد أحد من إخوة المورث وأخواته ونسلهم فإن الميراث بعد فرض الزوج أو الزوجة ينتقل إلى أجداده الثلثان للجد والجدة للأب بالتساوى فيما بينهما والثلث للجد والجدة لأم بالتساوى أيضاً . وأى الأجداد توفى تؤول حصته إلى أولاده فإن لم يكن له نسل يرث الجد الآخر نصيبه .

الطبقة الخامسة - الأعمام والأخوال وفروعهم

مادة ٢٤٩ - إذا لم يكن للمورث أحد ممن ذكرنا قبل تؤول التركة بعد فرض الزوج أو الزوجة إلى الأعمام والعمات والأخوال والخالات الثلثان للأعمام والعمات والثلث للأخوال والخالات ويراعى في التقسيم بين الأشقاء والمتنسين

إلى الأب فقط أو إلى الأم فقط ما نص عليه في المادة ٢٤٧ بالنسبة للإخوة ومن كان منهم قد توفى تزول حصته إلى أولاده . وكذلك حكم نسلهم من بعدهم طبقاً بعد طبقاً .

الطبقة السادسة - آباء الإجداد

مادة ٢٥٠ - إذا لم يوجد أحد ممن ذكروا تزول الثروة بعد فرض الزوج أو الزوجة إلى آباء الجدود والجذات الثلاث لوالدي الجد ووالدي الجدة لأب بالتساوي فيما بينهم والثالث لوالدي الجد ووالدي الجدة لأم بالتساوي أيضاً . ومن كان منهم قد توفى ورث أولاده نصيبه .

الطبقة السابعة - أعمام الأبوان وأخوالهما

مادة ٢٥١ - إذا لم يوجد أحد ممن ذكروا فالثلاثان لأعمام وعمات الأبوين بالتساوي فيما بينهم والثالث لأخوال وأخالات الأبوين . ومن كان منهم قد توفى ورث أولاده نصيبه . وكذلك حكم نسلهم من بعدهم طبقاً بعد طبقاً .

الفصل الثالث

تشريعات الولاية على المال

مرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢

بأحكام الولاية على المال (١) - (٧)

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المادتين ٤١ و ٥٥ من الدستور .

وعلى القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ بإصدار قانون المحاكم الحسبية .

وعلى القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ بإضافة كتاب رابع إلى قانون المرافعات المدنية والتجارية في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية .

وبناء على ما عرضه وزير العدل :

رسم بما هو أت

مادة ١ - يعمل في مسائل الولاية على المال بالنصوص المرافقة لهذا القانون فيما عدا أحكام المادة ١٦ بالنسبة للأموال التي ألت للقاصر قبل العمل بهذا القانون .

مادة ٢ - يلغى الكتاب الأول من قانون المحاكم الحسبية الصادر بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ وكذلك يلغى كل ما كان مخالفاً للأحكام المقررة في النصوص المرافقة لهذا القانون .

مادة ٣ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية :

١ - صدر بديوان الرئاسة في ٨ ذى القعدة سنة ١٣٧١ (٢٠ يوليه سنة ١٩٥٢) .

٢ - يراجع الباب الرابع من قانون المرافعات المواد من ٩٦٩ الى ١٠٣٢ (ماسبق الجزء الثاني صفحة ٦٦٢ وما بعدها) .

الباب الأول

في القاصر

الفصل الأول

في الولاية

مادة ١- للاب ثم للجد الصحيح إذا لم يكن الاب قد أختار وصياً للولاية على مال القاصر وعليه القيام بها ولا يجوز له أن يتنحى عنها إلا بإذن المحكمة (٣).

٢ - قضت محكمة النقض بأنه : لما كانت المادة الأولى من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال تنص على أن الولاية للاب ثم للجد الصحيح إذا لم يكن الاب قد أختار وصياً على الولاية على مال القاصر وعليه القيام بها ولا يجوز له أن يتنحى عنها إلا بإذن المحكمة ، وكان يبين من هذا النص أن الولاية واجبة في الأصل ولكن يجوز للولي أن يتنحى عن ولايته بإذن من المحكمة لظروف تتطلب ذلك ، مما يقتضيه أنه إذا تغيرت الظروف التي دعت الولي إلى طلب التنحي أو زالت وكان قادراً على تحمل أعبائها فله أن يطلب من المحكمة رد الولاية إليه ، وهو ما يستفاد مما جاء في المذكرة الإيضاحية للقانون تعليقاً على هذه المادة بقولها : وقد نصت هذه المادة على أنه لا يجوز للولي أن يتنحى عن ولايته إلا بإذن من المحكمة فالولاية واجبة في الأصل ولكن يجوز للولي أن يطلب إقالته منها إذا كان في ظروفه ما يقتضي ذلك - وقد جعل التنحي معقوداً بإذن المحكمة حتى تتخذ في هذه المناسبة من الإجراءات ما يكفل مصالح من تشمله الولاية ، ولما كان تقدير الظروف التي تبرر رد الولاية إلى الولي بعد الإذن له بالتنحي بما يجعله قادراً على تحمل أعبائها هو مما يستقل به قاضي الموضوع بلا رقابة عليه من محكمة النقض متى أقام قضائه على أسباب سائفة ، وكان يبين من القرار المطعون فيه أنه قضى برد ولاية المطعون عليه على حفيده تأسيساً على ماقرره من أن الثابت من الأوراق ومن محضر تحقيق السيد المعاون المؤرخ ٢٠/٤/٦٦ أن اللواء جد القاصر - المستأنف - المطعون عليه - قرر أنه نظراً لضعف صحته وكبر سنه إذ يبلغ من العمر ٨١ سنة أنه لا يستطيع القيام بأعباء الولاية على حفيده القاصر وأنه يتنازل عن ولايته الشرعية على حفيده وشرح والده القاصر الطاعة لتكون وصية عليه وكذلك رشع عم القاصر الدكتور مهندس مشرفاً عليها .. وأن الثابت من المستندات المقدمة من المستأنف أنه قام بأداء فريضة الحج في عام ٦٧ - كما أن الثابت من

مادة ٢ - لا يجوز للولي مباشرة حق من حقوق الولاية إلا إذا توافرت له الأملية اللازمة لمباشرة هذا الحق فيما يتعلق بماله هو .

مادة ٣ - لا يدخل في الولاية ما يؤول للقاصر من مال بطريق التبرع إذا اشترط المتبرع ذلك ^(١) .

الشهادة الطبية المقدمة منه أنه سليم البنية خال من الأمراض مكتمل القوى العقلية وإن ذاكرته سليمة ويدرك إدراكاً صحيحاً لكل ما يدور حوله من أحداث ومناقشات ويرد على كل ما يوجه إليه من أسئلة رداً منطقياً سليماً ومن ثم تكون الأسباب التي دعت إلى سلب ولاية المستأنف قد زالت وأصبح قادراً على القيام بأعباء الولاية على حفيده القاصر ولما كان يبين مما أورده الحكم أنه استخلص من وقائع الدعوى والمستندات المقدمة فيها أن المطعون عليه أصبح قادراً على القيام بما تتطلبه رعاية أموال القاصر من واجبات والتزامات مما يتعين معه رد الولاية إليه ، واستند الحكم في ذلك إلى اعتبارات سائفة تؤدي إلى النتيجة التي إنتهى إليها ، لما كان ذلك ، فإن القرار المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون أو شابه فساداً في الاستدلال ويكون النعي عليه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا يجوز قبوله أمام محكمة النقض ، ولا يؤثر في سلامة قضائه استناده خطأ إلى المادة ٢٣ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ٥٢ الخاصة باسترداد الولاية إذا زالت الأسباب التي دعت إلى سلبها أو لحد منها أو وقفها والتي أوردها المواد من ٢٠ إلى ٢٢ من المرسوم بقانون سالف الذكر . (نقض مدني ١٩٧٤/١/٢٣ - مدونتنا في القوانين الخاصة - المجلد الأول - الموضوع رقم ٣ فقرة ٥٥) كما قضت بأن : تقدير الظروف التي تبرر رد الولاية إلى الولي ، بعد الآن له بالتقصي ، بما يجعله قادراً على تحمل أعبائها ، هو ما يستقل به قاضي الموضوع بلا رقابة عليه من محكمة النقض ، متى أقام قضاؤه على أسباب سائفة : (نقض مدني ١٩٧٤/١/٢٣ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني - فقرة ٥٢١) .

١ - قضت محكمة النقض بأن : الدفع ببطلان التصرف الصادر من الولي فيما يملكه القاصر من مال متبرع له به لعدم دخوله ضمن الأموال المشمولة بالولاية وفقاً للمادة الثامنة من قانون المحاكم الحمائية رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ (يقابلها المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بلحكم الولاية على المال) هو دفع جوهري يتغير به وجه الرأي في الدعوى ، ويتعين على المحكمة أن تتناوله بالبحث والتحصيص وإلا كان حكمها قاصراً (نقض مدني ١٩٥٢/٣/٥ مجموعة القواعد القانونية جـ ١ ص ٣١٦ قاعدة ١٧) .

مادة ٤ - يقوم الولي على رعاية أموال القاصر وله إدارتها وولاية التصرف فيها مع مراعاة الأحكام المقررة في هذا القانون (١).

مادة ٥ - لا يجوز للولي التبرع بمال القاصر إلا لأداء واجب إنساني أو عائلي وبإذن المحكمة .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه : لما كانت المادة الرابعة من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ تنص بأن يقوم الولي على رعاية أموال القاصر وأن له إدارة هذه الأموال والتصرف فيها مع مراعاة الأحكام المقررة في القانون المذكور ، وكانت المادة ١٢ من قرار وزير الخزانة رقم ٧٤ لسنة ١٩٦٥ الذي أصدره تنفيذاً لقانون التأمين والمعاشات رقم ٥٠ لسنة ١٩٦٢ تنص على أنه : تصرف مبالغ التأمين والمعاشات المستحقة للقصر إلى والدتهم دون حاجة إلى صدور قرار وصاية . فإذا لم توجد والدة فإلى الولي الشرعي فإذا لم يوجد فإلى متولى شئون القصر الذي يثبت صفته بشهادة إدارية وإذا زادت قيمة المبلغ المستحق للقصر عن ٣٠٠ جنيه يؤشر على الشيكات بعدم التصرف إلا بإذن من نيابة الأحوال الشخصية ، وعلى جهات الصرف أن تخطر نيابة الأحوال الشخصية بقيمة المعاش ومبلغ التأمين ومن يصرف إليه وعنوانه ودرجة قرابته للقصر - فإذا قررت المحكمة أن يصرف المعاش لشخص آخر فعلى الجهة تنفيذ ذلك اعتباراً من معاش الشهر التالي لإخطار الجهة بالقرار المشار إليه ، وكان المستفاد من هذه المادة أنها خاصة بتحديد من يصرف إليه معاش القاصر وتضمنت النص على صراحة لوالدته التي تقوم بحضائنه وذلك إلى أن يعرض الأمر على محكمة الأحوال الشخصية وتصدر قرارها في هذا الخصوص بما تراه متفقاً مع مصلحة القاصر ، دون أن يدخل النص تغييراً في أحكام المرسوم بقانون سالف الذكر فيطلب الجد الصحيح ووليته في شأن معاش القاصر ويضيفها على والدته ، بل لازال هذا الجد هو المسئول عن أموال القاصر بما فيها معاشه ، وعليه تقديم حساب مؤيد بالمستندات عن إدارتها طبقاً لما تنص عليه المادتان ٢٦ و ٤٥ من المرسوم بقانون المشار إليه . يؤكد هذا النظر ما نصت عليه المادة ١٢ سالف الذكر من أن للمحكمة أن تقرر صرف المعاش لشخص آخر ، لما كان ذلك فإنه يكون من حق الولي الجد مراقبة الصرف على القاصر والالتجاء إلى محكمة الأحوال الشخصية لتحديد نفقة مناسبة له وإنداع ما يتبقى من المعاش لحسابه في أحد المصارف ، وإذ التزم القرار المطعون فيه هذا النظر فإن النعمى عليه بمخالفة القانون يكون على غير أساس . (نقض مدني ١٩٧٢/١/٣ - مودنتا في القوانين الخاصة - المجلد الأول - الموضوع رقم ٣ فقرة ٥١) .

مادة ٦ - لا يجوز للولي أن يتصرف في عقار القاصر لنفسه أو لزوج أو لأقاربه أو لأقاربها إلى الدرجة الرابعة إلا بإذن المحكمة ولا يجوز له أن يرهن عقار القاصر لدين على نفسه (٣) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه : إذ أورد المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الذي نظم أحكام الولاية على المال في المواد ٦ ، ٧ ، ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ قيوداً يرد بعضها على حق الولي في التصرف في مال القاصر ويرد البعض الآخر على حقه في إدارة هذا المال وذلك حماية لمصالح الصغير ، وكانت المادة السادسة قد نصت على أنه « لا يجوز للولي أن يتصرف في عقار القاصر لنفسه أو لزوج أو لأقاربه أو لأقاربها إلى الدرجة الرابعة إلا بإذن المحكمة ولا يجوز له أن يرهن عقار القاصر لدين على نفسه » ، ونصت المادة الثالثة عشرة على أنه « لا تسرى القيود المنصوص عليها في هذا القانون على ما آل إلى القاصر من مال بطريق التبرع من أبيه صريحاً كان التبرع أو مستتراً ولا يلزم الأب بتقديم حساب عن هذا المال » . وكان قد جاء بالمذكرة الإيضاحية لهذا المرسوم بقانون تعليقا على هذه المادة أنه « قد رؤى من الإسراف إخضاع الولي للقيود المتقدم ذكرها فيما يتعلق بالتصرف في المال الذي يكون الولي نفسه قد تبرع به للقاصر سواء أكان التبرع سافراً أم مستتراً فنصت المادة الثالثة عشرة على أن القيود المنصوص عليها في هذا القانون لا تسرى على ما آل إلى القاصر من مال بطريق التبرع من أبيه صريحاً كان التصرف أو مستتراً وأن الأب لا يلزم بتقديم حساب عن هذا المال ، والمقصود بهذا النص إعفاء الولي من إجراءات الحصول على إذن من المحكمة حيث تشترط الإذن لجواز التصرف وإعفائه كذلك من الأحكام الخاصة بالإلتزام بالجرد وتقديم الحساب والمسئولية عند التجهيل » . وإذ ورد نص المادة الثالثة عشرة سألقة البيان عاماً مطلقاً من أي تحديد ولم يخص القيود التي نص على عدم سريانها ولم يقصرها على قيود الإشراف والرقابة وأعطى الأب - على ماورد في المذكرة الإيضاحية في تفسيرها هذا النص - من الإلتزام بتقديم الحساب ومن الإلتزام بالجرد في الحالة التي يكون فيها المال قد آل إلى القاصر بطريق التبرع من أبيه ، فإن مفاد ذلك كله أن جميع القيود الواردة في المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ على حق الولي في التصرف في مال القاصر أو في إدارة هذا المال سواء كانت هذه القيود قيود إشراف ورقابة أو قيود حظر موضوعية لا تسرى على ما يكون الولي الأب قد تبرع به من مال القاصر صريحاً كان هذا التبرع أو مستتراً ويكون للولي التصرف في هذا المال بجميع التصرفات ومنها رهنه في دين على الولي نفسه وذلك دون أي قيد على سلطته في هذا الخصوص . (نقض مدني ١٩٦٨/١٢/٣١ مدونتنا في القوانين الخاصة - المجلد الأول - الموضوع رقم ٣ فقرة ٣٨) .

مادة ٧ - لا يجوز للأب أن يتصرف في العقار أو المحل التجاري أو الأوراق المالية إذا زادت قيمتها على ثلثمائة جنيه إلا بإذن المحكمة .

ولا يجوز للمحكمة أن ترفض الإذن إلا إذا كان التصرف من شأنه جعل أموال القاصر في خطر أو كان فيه غبن يزيد على خمس القيمة ^(١) .

مادة ٨ - إذا كان مورث القاصر قد أوصى بأن لا يتصرف عليه في المال الموروث فلا يجوز للولي أن يتصرف فيه إلا بإذن المحكمة وتحت إشرافها .

مادة ٩ - لا يجوز للولي إقراض مال الصغير ولا اقتراضه إلا بإذن المحكمة .

مادة ١٠ - لا يجوز للولي بغير إذن المحكمة تأجير عقار القاصر لمدة تمتد إلى ما بعد بلوغه سن الرشد بسنة .

٤ - قضت محكمة النقض بأن النص في المادة السابعة من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ في فقرتها الثانية على أنه « لا يجوز للمحكمة أن ترفض الإذن إلا إذا كان التصرف من شأنه جعل أموال القاصر في خطر أو كان فيه غبن يزيد على خمس القيمة » قاصر على التصرفات الخاضعة لإستئذان المحكمة ، وإذا كان عقد البيع الصادر من الولي الشرعي يبيع أطيان النزاع - التي ألت للقاصر بطريق التبرع من أبيه - إلى المطعون ضدها الأول غير مقيد بصدد إذن من المحكمة بإبرامه ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بصحته ونفاذه لا يكون قد خالف القانون أو أخطأ في تطبيقه . (نقض مدنى ١٩٨٠/٥/١٩ - مدونتنا الذهبية - العدد الأول - فقرة ١٢٥) كما قضت : أن المحكمة - وعلى ما هو ثابت من الحكم المطعون فيه - قد وقفت عند حد البحث فيما إذا كان ثمن حصة القصر في أرض وبناء العمارة قد دفع من مالهم أم من مال الولي تبرعاً منه . وإذا خلصت إلى ثبوت هذا التبرع وبالتالي عدم تقيده بإستئذان المحكمة في بيع هذه الحصة فقد قضت برفض طلب سلب ولايته ، وذلك دون أن تعرض لما تمسكت به الطاعة من أن هذا التصرف فيه غبن فاحش ومن شأنه الاضرار بأموال القصر أو تستظهر أثر ذلك على مدى أمانته وحسن تدبيره وحرصه على صيانة مال القصر وهو ما قد يتغير به وجه الرأي في الدغوى . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شاب القصور مما يوجب نقضه . (نقض مدنى ١٩٨٣/٣/٢٩ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٢٠٩) .

مادة ١١ - لا يجوز للولي أن يستمر في تجارة ألت للقاصر إلا بإذن من المحكمة وفي حدود هذا الإذن .

مادة ١٢ - لا يجوز للولي أن يقبل هبة أو وصية للصغير مضلة بالتزامات معينة إلا بإذن المحكمة .

مادة ١٣ - لا تسرى القيود المنصوص عليها في هذا القانون على ما آل إلى القاصر من مال بطريق التبرع من أبيه صريحاً كان التبرع أو مستتراً ولا يلزم الأب بتقديم حساب عن هذا المال ^(١) .

١ - قضت محكمة النقض : أن المادة ١٣ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال إذ نصت على أنه لا تسرى القيود المنصوص عليها في هذا القانون على ما آل إلى القاصر من مال بطريق التبرع من أبيه صريحاً كان التبرع أو مستتراً ، ولا يلزم الأب بتقديم حساب عن هذا المال فقد دلت على إعفاء الولي الشرعي من كافة القيود الواردة في القانون سواء كانت قيود حظر موضوعية ، أو قيود متعلقة بالإدارة أو التصرف بالنسبة للمال الذي آل منه للقاصر بطريق التبرع فيعفى من إجراءات الحصول على إذن من المحكمة حيث يشترط الإذن لجواز التصرف ، كما يعفى من الأحكام الخاصة بالالتزام بالجرد وتقديم الحساب . (نقض مدني ١٩/٥/١٩٨٠ - مدونتنا الذهبية - العدد الأول - فقرة ١٢٢) كما قضت بأن : تصرف الأب بالبيع المنجز في عقار يملكه إلى ابنه القاصر يعتبر تصرفاً صحيحاً وناظراً سواء كان في حقيقته بيعاً أو هبة مستترة في صورة عقد بيع ، ويتسجله تنتقل ملكية العقار المبيع إلى القاصر ، ولا يترتب على ثبوت صورةية الثمن سوى إعفاء الأب من تقديم حساب عن هذا العقار ومن الحصول على إذن من محكمة الأحوال الشخصية عند تصرفه فيه بصفته وأياً شرعياً على ابنه القاصر وذلك بالتطبيق لنص المادة ١٣ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن الولاية على المال . (نقض مدني ١٩/٥/١٩٨٠ المرجع السابق فقرة ١٢٦) وقضت بأن : المرسوم بقانون رقم ١١٩ سنة ١٩٥٢ بشأن الولاية على المال في الفصل الأول منه الخاص بالولاية خص الأب وحده دون الجد بالاستثناء المنصوص عليه في المادة ١٢ منه والتي تنص على أنه لا تسرى القيود المنصوص عليها في هذا القانون على ما آل للقاصر من مال بطريق التبرع من أبيه صريحاً كان التبرع أو مستتراً ولا يلزم الأب بتقديم حساب عن هذا المال ولو أراد المشرع تطبيق هذا الحكم على الجد لنص على ذلك صراحة كما نص عليه للأب ولا خص الجد بما نص عليه في المادة ١٥ منه

مادة ١٤ - للأب أن يتعاهد مع نفسه باسم القاصر سواء أكان ذلك لحسابه أو لم لحساب شخص آخر إلا إذا نص القانون على غير ذلك .

مادة ١٥ - لا يجوز للجدّ بغير إذن المحكمة التصرف في مال القاصر ولا الصلح عليه ولا التنازل عن التأمينات أو إضعافها .

مادة ١٦ - على الولي أن يحرر قائمة بما يكون للقاصر من مال أو ما يؤول إليه وأن يودع هذه القائمة قلم كتاب المحكمة التي يقع بدائرتها موطنه في مدى شهرين من بدم الولاية أو من أيلولة هذا المال إلى الصغير .

ويجوز للمحكمة اعتبار عدم تقديم هذه القائمة أو التأخير في تقديمها تعريضاً لمال القاصر للخطر (٢) .

على أنه لا يجوز للجدّ بغير إذن المحكمة التصرف في مال القاصر ولا الصلح عليه ولا التنازل عن التأمينات أو إضعافها ، فجاء نصه في ذلك صريحاً وواضحاً وشاملاً مال القاصر كله دون إستثناء مما لا محل معه لقياس حالة الجد على حالة الأب ولا موجب للرجوع إلى أحكام تناقض أحكام القانون وتتعارض معها (نقض مدني ١٩٨٢/١/٢ - مودنتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٢٠٦) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه : إذ كان الطاعن لم يدع أمام محكمة الموضوع بأن مهلة الشهرين المحددة لتحديد قائمة بمال القاصر لم تكن قد إنقضت منذ تاريخ أيلولة المال إليه فلا يجوز له إثارة هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض لما يخالف من واقع كان يتعين عرضه على محكمة الموضوع . (أظعن رقم ٣١ لسنة ٤٤ ق . جلسة ١٩٧٦/١٢/٨ من ٢٧ من ١٣٧١) كما قضت بأن مفاد نص المادتان ١٦ ، ٢٠ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال أن المشرع ألزم الولي أن يحرر قائمة بما يكون للقاصر من مال أو ما يؤول إليه وأن يودع هذه القائمة قلم كتاب المحكمة التي يقع بدائرتها موطنه في مدى شهرين من تاريخ بدم الولاية أو من تاريخ أيلولة المال إلى الصغير وذلك إبتغاء الحد من أعمال الأحكام المقررة في شأن موت الولي جهلاً . فطالما قيد القانون من حرية الولي في التصرف وشروط إذن المحكمة لإتمام العديد من التصرفات فإن ذلك يستلزم بداهة أن تكون أموال القاصر معلومة لدى المحكمة . وهو إلزام قرره القانون على الولي من تلقاء نفسه دون توقف على تكليف بذلك من النيابة أو

مادة ١٧- للولي أن ينفق على من يجب على الصغير نفقته .

مادة ١٨- تنتهى الولاية ببلوغ القاصر إحدى وعشرين سنة مالم تحكم المحكمة قبل بلوغه هذه السن باستمرار الولاية عليه (٢) .

المحكمة وتكفلت المادة ببيان الجزاء عند عدم القيام بهذا التكليف فأجازت إعتبار عدم تقديم القائمة أو التأخير في تقديمها بمثابة تعريض مال القاصر للخطر ، وأقامت قرينة غير قاطعة يكون للمحكمة كامل السلطان في تقديرها ، بحيث إذا رقت اثرها وقدرت الاخذ بها بمناسبة ملايسات التخلف أو التأخير كان لها أن تعتبر ذلك الفعل من الولي تعريضاً لمال القاصر للخطر ويكون لها بالتالى سلب ولايته أو الحد منها . (الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٤ ق جلسة ١٩٧٦/١٢/٨ ص ٢٧ من ١٧٢١) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن : مؤدى نص المادتين ١٨ ، ٤٧ من المرسوم بقانون ١١٩ سنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال أنه متى بلغ القاصر إحدى وعشرين سنة دون أن يحكم قبل بلوغه هذا السن باستمرار الوصاية عليه أصبح رشيداً وثبتت له الأهلية كاملة بحكم القانون دون ما حاجة إلى حكم من المحكمة بذلك . (نقض مدنى ١٢/٣/١٩٨١ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٣٠١) كما قضت بأنه : تنص المادة ٢٩٤ من قانون المرافعات السابق - الواجبة التطبيق على واقعة الدعوى - على أن « ينقطع سير الخصومة بحكم القانون ب وفاة أحد الخصوم أو بفقده أهلية الخصومة أو بزوال صفة من كان يباشر الخصومة عنه من النائبين » ومفاد ذلك - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - أن مجرد وفاة الخصم أو فقده أهلية الخصومة يترتب عليه لذاته إنقطاع سير الخصومة أما بلوغ سن الرشد فإنه لا يؤدي بذاته إلى انقطاع سير الخصومة وإنما يحصل هذا الإنقطاع بسبب ما يترتب على البلوغ من زوال صفة من كان يباشر الخصومة عن القاصر . ولما كان الثابت من الأوراق أن الدعوى رفعت ابتداء ضد والد الطاعن بصفته ولياً عليه واستمرت إجراءات التقاضى أمام المحكمة الابتدائية على هذا النحودون أن ينيب الطاعن أو والده المحكمة إلى التغير الذى طرأ على حالته لبلوغه سن الرشد وترك والده يحضر عنه بعد البلوغ حتى صدور الحكم الابتدائى فاستأنفه والد الطاعن بصفته هذه ، كما إختصم بهذه الصفة في الاستئناف الآخر الذى رفعه المظنون عليه الثالث وحضر أمام محكمة الاستئناف وبأشهر إجراءات التقاضى إلى أن صدر الحكم المظنون فيه فإن حضور الوالد أمام محكمة أول درجة وإقامته للإستئناف وحضوره فيه يكون في هذه الحالة بقبول الطاعن ورضائه وتظل صفة والده قائمة في تمثيله في الخصومة بعد بلوغه

مادة ١٩ - إذا انتهت الولاية على شخص فلا تعود إلا إذا قام به سبب من أسباب الحجر .

مادة ٢٠ - إذا أصبحت أموال القاصر في خطر بسبب سوء تصرف الولي أو لأي سبب آخر فللمحكمة أن تسلب ولايته أو تحد منها ^(١) .

سن الرشد وينتج هذا التمثيل كل آثاره القانونية ويكون الحكم الصادر في الدعوى ابتدائياً وإستثنائياً كما لو كان الطاعن قد باشر بنفسه الخصومة بعد بلوغه ، ولا ينقطع سير الخصومة في هذه الحالة لأنه إنما ينقطع بزوال صفة النائب في تمثيل الأصل ، وهي لم تنزل هنا بل تغيرت فقط فأصبحت نيابة إتفاقية بعد أن كانت نيابة قانونية (الطعن رقم ٢٩٧ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٨/٦/٢٠ س ٢٩ ص ١٥٠٠) .

٤ - قضت محكمة النقض بأنه : متى كان الحكم إذ قضى بسلب ولاية جد القصر أقام قضاؤه على أنه لم يكن حريصاً على أموالهم بقدر حرصه على أموال بناته وغلى ماله الشخصى ولم يقدم حساباً مؤيداً بالمستندات ولم يحضر محضر الحصر في مدى شهرين وأنه جاوز الثمانين من عمره وسجل على نفسه عجزه عن الاضطلاع بشئون الولاية وأن ذلك كله من شأنه تعريض مال القصر للخطر ، فإن هذا الذى أسس عليه الحكم قضاءً صحيح في القانون . (نقض مدنى ١٩٥٥/١٢/٨ - مدونتنا في القوانين الخاصة - المجلد الأول - الموضوع رقم ٣ ، فقرة ٢) وقضت بأنه : ترك المشرع للمحكمة مطلق الحرية في تقدير أى سبب تتبينه يؤدي إلى تعريض أموال القاصر للخطر دون إستلزام بلوغ هذا السبب مبلغ الجريمة أو وجوب تعليق الفصل في سلب الولاية على الفصل في الدعوى الجنائية إذا كانت قد أقيمت فعلاً (نقض ١٩٧٦/١٢/٢٩ طعن رقم ٢٤ س ٤٥ ق) كما قضت بأن : مفاد نص المادة ١٠٢٥ من قانون المرافعات المضافة بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ معدلة بالمرسوم بقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٥٢ أن الشارع - وعلى ما يبين من المذكرة الإيضاحية - قد قصد الحد من جواز الطعن بالنقض في مسائل الولاية على المال ، فلا يتناول إلا القرارات التي تصدر في المسائل الواردة بذاتها في هذه المادة على سبيل الحصر ، ولما كان قضاء الحكم المطعون في شق الثاني بتعيين المطعون عليها الثالثة وصية ليس من بين موارد تلك المادة ، فإن الطعن بالنقض فيها يكون غير جائز . لا يفي من ذلك أن أقرار تعيين الوصى مترتبة على قرار سلب الولاية وهو ضمن المواد التي يجوز الطعن فيها بطريق النقض طبقاً للمادة المشار إليها ، وأن نقض الحكم المطعون فيه في علاقة الخاص بسلب ولاية الطاعن قد يتعارض مع القضاء بعدم جواز الطعن بالنقض

مادة ٢١ - تحكم المحكمة بوقف الولاية إذا اعتبر الولي غائباً أو اعتقل بتهيداً لحكم بعقوبة جنائية أن بالحبس مدة تزيد على سنة .

في قرار تعيين المطعون عليها وصية ، إذ يترتب على نقض ذلك الحكم طبعاً ما تقضى به المادة ٢٧١ من قانون المرافعات إلغاء جميع الأحكام أيا كانت الجهة التي أصدرتها ، والأعمال اللاحقة للحكم المنقوض متى كان ذلك الحكم أساساً لها ، كما يترتب على نقض جزء من الحكم زوال أجزاء الحكم الأخرى المعتمدة عليه ومن ذلك إقامة المطعون عليها وصية على أولادها القصر باعتباره أمراً لاحقاً مترتباً على سلب ولاية الطاعن على أحفاده ويُدور معه وجوداً وعدمًا . (نقض مدني ١٩٧٦/٦/٢ الطعن رقم ١٤ س ٤٢ ق ص ٢٢٦٢) وقضت بأنه : إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بسلب ولاية الطاعن على ابنه القاصر على ما ثبت من تخلفه عن تحرير قائمة بأموال القاصر واحتفاظه بهذه الأموال في حساب بإسمه الشخصي وعدم إيداعها بإسم القاصر إلا بعد تقديم طلب سلب الولاية ، وإتخذ من ذلك قرينة على تعريضه أموال القاصر للخطر تخول له سلب ولايته ، وكان لا مجال للتدبر في هذا النطاق بالمادة ٢٤ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ التي تعرض لمسئولية الأب عن التعويضات عن أعمال الولاية وتقصيرها على حالة الخطأ الجسيم لما يهيئ الأب والإبن من روابط ينبغي أن تكون شفيعة في يسر الخطأ ، لأنها منبئة الصلة بما للمحكمة من مطلق الحرية في تقدير ما تستلزمه مصلحة القاصر من سلب الولاية أو الحد منها تبعاً لسوء تصرف الولي أو لأي سبب آخر يجعل أموال القاصر في خطر ، إذ أن الولاية منوطة بالمصلحة فعنى إنتلفت وجب أن تزول . (نقض مدني ١٩٧٦/١٢/٨ الطعن رقم ٣١ لسنة ٤٤ ق ص ٢٧ س ١٧٢١) كما قضت بأن : ولاية الأب تعم النفس والمال ، وهي مقيدة بالنظر والمصلحة وليس من النظر أن يتمتع عن الإنفاق على أولاده أو أن يسمى إليهم أو أن يهمل شؤونهم ويقتل عن تربيتهم فيكون للقاضي - بما له من الولاية العامة - أن يسقط عنه هذه الولاية ، وهو ما نصت عليه الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من المرسوم بقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٥٢ بقولها أنه : يجوز أن تسلب أو توقف كل أو بعض حقوق الولاية بالنسبة إلى كل أو بعض من تشملهم الولاية إذا عرض الولي للخطر صحة أحد من تشملهم الولاية أو سلامته أو أخلاقه أو تربيته بسبب سوء المعاملة أو سوء القدوة نتيجة الإشتهار بفساد السيرة أو الإدمان على الخمر أو المخدرات أو بسبب عدم العناية أو سوء التوجيه - - وإن جرى الحكم المطعون فيه على أن : حالات سلب الولاية على النفس أو الحد منها أو وقفها حددها الشارع في المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ وليس من بينها حالات إمتناع الزوج عن الإنفاق على زوجته وأولاده أو غضبه مع زوجته وتركه منزل الزوجية وليس في

مادة ٢٢ - يترتب على الحكم بسلب الولاية على نفس الصغير أو وقفها بالنسبة إلى المال (٥) .

مادة ٢٣ - إذا سلبت الولاية أو أحد منها أو أوقفت فلا تعود إلا بقرار من المحكمة بعد التثبت من زوال الأسباب التي دعت إلى سلبها أو الحد منها أو وقفها .

ومع ذلك لا يقبل طلب استرداد الولاية الذي سبق رفضه إلا بعد انقضاء سنتين من تاريخ الحكم النهائي بالرفض .

مادة ٢٤ - لا يسأل الأب إلا عن خطئه الجسيم أما الجد فيسأل مسئولية الوصي .

مادة ٢٥ - على الولي أو ورثته رد أموال القاصر إليه عند بلوغه ، ويسأل هو أو ورثته عن قيمة ما تصرف فيه باعتبار القيمة وقت التصرف .
ولا يحاسب الأب على ما تصرف فيه من ريع مال القاصر ، ومع ذلك يحاسب عن ريع المال الذي وهب للقاصر لغرض معين كالتهنئة أو القيام بحرفة أو مهنة .

مسلكه هذا ما يعرض صحة أولاده أو سلامتهم أو أخلاقهم أو تربيتهم للخطر ، وهي قرارات قانونية خاطئة تجب بها عن تحقيق ما نسيته الطاعة إلى المظنون عليه من أمور لو صححت لكان من شأنها سلب ولاية أو الحد منها أو وقفها ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وجاء مشوهاً بالقصور . (نقض مدني ١٩٦٦/١/٢٧ - مدونتنا في القوانين الخاصة - المجلد الأول - الموضوع رقم ٢ - فقرة ٢) .

٥ - قضت محكمة النقض بأنه : يلزم لقبول الدعوى أن تكون للمدعى عليه صفة عند رفعها عليه ، وإذا كان الطاعن الأول قد دفع بعدم قبول الدعوى لأنه اختصم فيها بصفته ولياً على أولاده القصر مع أن صفة قد زالت بسلب ولايته وكان التثبت أن الطاعن الأول قد سلب ولايته على أولاده القصر قبل رفع الدعوى عليه فإن الحكم المظنون فيه إذ قضى برفض هذا الدفع وبإلزام الطاعن الأول بصفته ولياً على أولاده القصر بأن يدفع للمظنون عليها المبلغ المطالب به ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . (نقض مدني ١٩٧٧/١/٢١ المرجع السابق - فقرة ٦٧) .

مادة ٣٦ - تسرى على الجد الأحكام المقررة في هذا القانون في شأن الحساب .

الفصل الخامس

في الوصاية^(١)

أولا - في تعيين الأوصياء

مادة ٣٧ - يجب أن يكون الوصي عدلا كفؤا ذا أهلية كاملة ولا يجوز بوجه خاص أن يعين وصياً :

(١ - المحكوم عليه في جريمة من الجرائم المخلة بالأداب أو الماسة بالشرف أو النزاهة ومع ذلك إذا انقضت على تنفيذ العقوبة مدة تزيد على خمس سنوات جاز عند الضرورة التجاوز عن هذا الشرط .

٢ - من حكم عليه لجريمة كانت تقتضي قانوناً سلب ولايته على نفس القاصر لو أنه كان في ولايته .

١ - قضت محكمة النقض بأن الوصاية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - نوع من أنواع النيابة القانونية تحل بها إرادة الوصي محل إرادة القاصر مع إنضراف الأثر القانوني إلى ذلك الآخر ، ولئن كانت المادة ٣٩ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال ، قد تضمنت بياناً بالتصرفات التي لايجوز للوصي أن يباشرها إلا بإذن من محكمة الأحوال الشخصية ومن بينها التنازل عن الحقوق والصلح إلا فيما قل عن مائة جنيه مما يتصل بأعمال الإدارة ، إلا أن إستصدار هذا الإذن في الحالات التي يوجب فيها القانون ذلك ، ليس بشرط للتعاقد أو التصرف وإنما قصد به رعاية حقوق ناقصة الأهلية والمحافظة على أموالهم بالنسبة لتصرفات معينة إرتأى الشارع لخطورتها ، ألا يستقل الوصي بالرأى فيها ، فنصب من محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال رقياً عليه في صددها ، وهو بهذه المثابة يعد إجراء "شرح مصلحة القصر دون غيرهم فيحق لهم بعد بلوغهم سن الرشد ، التمسك ببطان ما يصدر من الوصي عنهم من تصرفات خالفت بشأنها ما تقتضيه المادة ٣٩ سالفه الذكر ، لما كان الحكم المطعون فيه قد إلتزم هذا النظر ، فإنه يكون قد إلتزم صحيح

٢ - من كان مشهوراً بسوء السيرة أو من لم يكن له وسيلة مشروعة للتعيش .

٤ - المحكوم بإفلاسه إلى أن يحكم برد اعتباره .

٥ - من سبق أن سلبت ولايته أو عزل من الوصاية على قاصر آخر .

٦ - من قرر الأب قبل وفاته حرمانه من التعيين متى بنى هذا الحرمان على أسباب قوية ترى المحكمة بعد تحقيقها أنها تبرر ذلك ويثبت الحرمان بوثيقة رسمية أو عرفية مصدقة على إمضاء الأب فيها أو مكتوبة بخطه وموقعة بإمضائه .

٧ - من كان بينه هو أو أحد أصوله أو فروعه أو زوجه وبين القاصر نزاع قضائي أو من كان بينه وبين القاصر أو عائلته عداوة إذا كان يخشى من ذلك كله على مصلحة القاصر .

ويجب على كل حال أن يكون الوصي من طائفة القاصر فإن لم يكن فمن أهل مذهبه وإلا فمن أهل دينه .

القانون . (نقض مدنى ١٩٨٢/١٢/٢٢ الطعن رقم ٥١ لسنة ٤٩ ق) وقضت بأن : الوصاية نوع من أنواع النيابة القانونية ، تحل بها إرادة الوصى محل إرادة القاصر مع انصراف الأثر القانونى الى ذلك الآخر ، ولئن كانت المادة ٢٩ من القانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاصة بأحكام الولاية على المال قد تضمنت بياناً بالتصرفات التى لايجوز أن يباشرها الوصى إلا بإذن من محكمة الأحوال الشخصية ، ومن بينها التحكيم الذى أنزلته الفقرة الثالثة منها منزلة أعمال التصرف اعتباراً بأنه يتطوى على التزامات متبادلة بالنزول على حكم المحكمين ، إلا أن استصدار هذا الإذن في الحالات التى يوجب فيها القانون ذلك ليس بشرط للتعاقد أو التصرف ، وإنما قصد به - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - الى رعاية حقوق ناقصة الأهلية والحفاظة على أموالهم بالنسبة لتصرفات معينة ارتأى الشارع لخطورتها ألا يستقل الوصى بالرأى فيها ، فنصب من محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال رقياً عليه في صددها ، وهو بهذه المثابة يعد إجراء شرع لمصلحة القصر دون غيرهم . (نقض مدنى ١٩٧١/٢/١٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزم الثاني - فقرة ٥٢١) .

مادة ٢٨ - يجوز للأب أن يقيم وصياً مختاراً لولده القاصر أو للحمل المستكن ويجوز ذلك أيضاً للمتبرع في الحالة المنصوص عليها في المادة ٢٠ -

ويشترط أن يثبت الاختيار بورقة رسمية أو عرفية مصدق على توقيع الأب أو المتبرع فيها أو مكتوبة بخطه وموقعة بمضائه .

ويجوز للأب والمتبرع بطريق الوصية في أي وقت أن يعدلا عن إختيارهما .
وتعرض الوصاية على المحكمة لتثبيتها .

مادة ٢٩ - إذا لم يكن للقاصر أو للحمل المستكن وصي مختار تعين المحكمة وصياً . ويبقى وصي الحمل المستكن وصياً على المولود مالم تعين المحكمة غيره .

مادة ٣٠ - يجوز عند الضرورة تعيين أكثر من وصي واحد وفي هذه الحالة لا يجوز لأحدهم الانفراد إلا إذا كانت المحكمة قد بينت اختصاصاً لكل منهم في قرار تعيينه أو في قرار لاحق ومع ذلك لكل من الأوصياء اتخاذ الإجراءات الضرورية أو المستعجلة أو المتحضنة لنفع القاصر .

وعند الاختلاف بين الأوصياء يرفع الأمر إلى المحكمة لتأمر بما يتبع .

مادة ٣١ - تقيم المحكمة وصياً خاصاً تحدد مهمته وذلك في الأحوال الآتية :
(أ) إذا تعارضت مصلحة القاصر مع مصلحة الولي أو مع مصلحة قاصر آخر مشمول بولايته .

(ب) إذا تعارضت مصلحة القاصر مع مصلحة الولي أو زوجه أو أحد أصوله أو فروعه أو مع من يملكه الوصي .

(ج) إبرام عقد من عقود المفاوضة أو تعديله أو فسخه أو إبطاله أو إلغاؤه بين القاصر وبين الوصي أو أحد من المذكورين في البند (ب) .

(د) إذا آل إلى القاصر بطريق التبرع وبشرط المتبرع ألا يتولى الولي إدارة المال .

(هـ) إذا استلزمت الظروف نراية خاصة لأداء بعض الأعمال

(و) إذا كان الولي غير أهل لمباشرة حق من حقوق الولاية (١) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه : متى كان تعيين الوصي الخاص قد تم من الجهة صاحبة

مادة ٣٣ - تقيم المحكمة وصياً مؤقتاً إذا حكم بوقف الولاية ولم يكن للقاصر ولي آخر . وكذلك إذا وقف الوصي أو حالت ظروف مؤقتة دون أدائه لواجباته .

مادة ٣٤ - يجوز للمحكمة أن تقيم وصي خضومة ولو لم يكن للقاصر مال (١) .

مادة ٣٥ - تسرى على الوصي الخاص والوصي المؤقت وصي الخصومة أحكام الوصاية الواردة في هذا القانون مع مراعاة ما تقتضيه طبيقة مهمة كل منهم .

مادة ٣٥ - تنتهى مهمة الوصي الخاص والوصي المؤقت بانتهاء العمل الذى اقيم لمباشرته أو المدة التى اقتضت بها تعيينه .

ثانياً - في واجبات الأوصياء

مادة ٣٦ - يتسلم الوصي أموال القاصر ويقوم على رعايتها وعليه أن يبذل في ذلك من العناية ما يطلب من الوكيل المأجور وفقاً لأحكام القانون المدنى (٢) .

الولاية في تعيينه فلا على الحكم إذا أغفل البحث عن علة صدور هذا القرار وقوماً على وجه التضارب بين مصلحة القاصرين في البيع ومصلحة الوصية عليهما لانعدام جدواه .
(نقض مدنى ١٥/٣/١٩٧٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثالث - فقرة ٥٢٥) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه : لما كان استلزام تمثيل الوالد القاصر بوصي خصومة - في دعوى النسب تطبيقاً للمادة ٩٠٦ مرافعات - قصيد به رعاية حقوق ناقصي الأهلية مخافة تعارض مصالحهم أثناء سير الدعوى مع منكر النسب أو مدعيه ، وكان البين من الاطلاع على الأوراق أن الصغيرة المذكور نسبها مثلت في الدعوى أمام محكمة أول درجة بالمطعون عليه الأخير باعتبارها وصي خصومة إعمالاً لحكم المادة ٩٠٦/٢ من قانون المرافعات ، وإلا استأنفت الطاعة وخدعا الحكم الابتدائي إختصمت وصي الخصومة في مرحلة الاستئناف الذى قدم مذكرة بانضمامه إليها في دفاعها وطلباتها فإن مضئحة الطاعة - الأم - في إقامة الطعن المائل بادية ولا يترتب على عدم مشاركة وصي الخصومة لها في رفعه صيرورة الحكم نهائياً بالنسبة للصغيرة للازدياق الوثيق بين حق الأم وحق الصغير ، ويكون الدفع بعدم قبول الطعن - غير وارد - (نقض مدنى ٢٦/٣/١٩٧٥ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني - فقرة ٥٢٨) .

٣ - قضت محكمة النقض بأن الوصي في قيامه على إدارة أموال القاصر مطالب بأن يراعى

مادة ٢٧ - للمحكمة أن تلزم الوصي بتقديم تأمينات بالقيمة التي تراها ويتكون مصروفات تقديم هذه التأمينات على حساب القاصر .

مادة ٢٨ - لا يجوز للوصي التبرع بمال القاصر إلا لإداء واجب إنساني أو عائلي وبين من المحكمة .

مادة ٢٩ - لا يجوز للوصي مباشرة التصرفات الآتية إلا بإذن من المحكمة :

(أولا) جميع التصرفات التي من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو التبعية أو نقله أو تغييره أو زواله . وكذلك جميع التصرفات المقررة لحق من الحقوق المذكورة .
(ثانيا) التصرف في المنقولات أو الحقوق الشخصية أو الأوراق المالية فيما عدا ما يدخل في أعمال الإدارة .
(ثالثا) الصلح والتحكيم إلا فيما قل عن مائة جنيه مما يتصل بأعمال الإدارة .

(رابعا) حوالة الحقوق والديون وقبول الحوالة .
(خامسا) استثمار الأموال وتصفياتها .
(سادسا) اقتراض المال وإقراضه .
(سابعا) إيجار عقار القاصر لمدة أكثر من ثلاث سنوات في الأراضي الزراعية ولمدة أكثر من سنة في المباني .
(ثامنا) إيجار عقار القاصر لمدة تمتد إلى ما بعد بلوغه سن الرشد لأكثر من سنة .

(تاسعا) قبول التبرعات المقترنة بشرط أو رفضها .
(عاشرا) الإنفاق من مال القاصر على من تجب عليه نفقتهم إلا إذا كانت النفقة مقضياً بها يحكم واجب النفاذ .

هذه الأموال وإن يئذل في ذلك من العناية ما يطلب من الوكيل المتجور في إدارة أموال موكله وفقا لما تنص به المادة ٣٦ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بإحكام الولاية على المال . (نقض مني ١٩٦٧/٥/١٨ من ١٨ من ١٩٥٤) .

(حادى عشر) الوفاء الاختياري بالالتزامات التى تكون على التركة الواصلة للقاصر .

(ثانى عشر) رفع الدعاوى إلا ما يكون فى تأخير رفعه ضرر بالقاصر أو ضياع حق له .

(ثالث عشر) التنازل عن الحقوق والدعاوى وقبول الأحكام القابلة للطعون العادية والتنازل عن هذه الطعون بعد رفعها ورفع الطعون غير العادية فى الأحكام .

(رابع عشر) التنازل عن التأمينات واضعافها .

(خامس عشر) إيجار الوصى أموال القاصر لنفسه أو لزوجه أو لأحد أقاربهما إلى الدرجة الرابعة أو لمن يكون الوصى نائباً عنه .

(سادس عشر) ما يصرف فى تزويج القاصر .

(سابع عشر) تعليم القاصر إذا احتاج للنفقة والإنفاق اللازم لمباشرة القاصر مهنة معينة (١) .

- ١ - قضت محكمة النقض بأنه : لا يستلزم الوصى وفقاً لقانون المجالس الحسبية الصادر فى سنة ١٩٢٥ أن يستأجر أموال القاصر إلا بإذن المجلس الحسبى فإذا كان الإيجار قد إنقضى قبل تنصيبه وصياً فإن التعارض فى المصلحة بين القاصر ووصيه يصدق على مرحلة تنفيذ العقد كما يصدق عليه ابتداء . (نقض مدنى ١٩٥٦/٣/٢٩ - موسوعتنا للذهبية - الجزء الثانى - فقرة ٥٢٨) كما قضت بأنه : للوصى حق رفع الدعاوى والطعن فى الأحكام التى تصدر لغير مصلحة من يقوم على حاله بطرق الطعن العادية وغير العادية ، أما ما ورد فى الفقرتين ١٢ و ١٣ من المادة ٣٩ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام اللوالة على المال من وجوب استئذان محكمة الأحوال الشخصية إذا أراد الوصى رفع دعوى أو إقامة طعن من الطعون غير العادية فهو ليس بشرط لقبول الدعوى أو الطعن وإنما قصد به إلى رعاية حقوق ناقضى الأهلية والمحافظة على أموالهم فهو إجراء مخرج لمصلحة هؤلاء دون خصومهم ومن ثم فلا يصح لهؤلاء الخصوم التمسك به . (نقض مدنى ١٩٥٦/١٠/٢٥ - المجمع السابق - فقرة ٥٤٠) وقضت بأنه : إذا كان الثابت من الرجوع إلى الحكم المطعون فيه أن الوصى على القاصر قد تمسك فى دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن الاتفاق الذى أبرمته الوصية السابقة على القاصر فى شأن تمليك الطعن « كلوكيل » غير ملزم للقاصر - الموكل - لعدم حصولها على إذن من محكمة الأحوال الشخصية بمبرأته وكان يبين من الأوراق أن محكمة الأحوال الشخصية

مادة ٤٠ - على الوصي أن يخضع لنزاهة المحكمة في قسمة ماله القاصر بالتراضي إذا كانت له مصلحة في ذلك فإذا أذنت المحكمة عينت الأساس التي تجرى عليها القسمة والإجراءات الواجبة الاتباع . وعلى الوصي أن يعرض على المحكمة عقد

لم تأذن للوصية بإبرام هذا الاتفاق ولم تقره ، بل قررت حفظ المادة المتعلقة بذلك ، فإن اتفاق الوصية على هذه الصورة لا يكون ملزماً للقاصر ، ولا يمنع المحكمة من إعمال سلطاتها في تقرير أجر الوكيل . (نقض مدني ١٧/٢/١٩٧٢ - المرجع السابق - فقرة ٥٣٢) وقضت بأن : لمحكمة الموضوع ألا تحاسب الوصي على أساس عدد الإيجار الذي يزعم بأنه عقد مع الغير إذا تبين لها أن هذا العقد لم ينفذ وأن الوصي هو الذي أستغل فعلاً لحسابه أطيان عديم الأهمية إنلها في هذه الحالة أن تلزمه بأجر المثل دون الأجر المسمى في العقد . (نقض مدني ٢٩/٣/١٩٥٦ - المرجع السابق - فقرة ٥٢٥) وذهبت إلى : أن الوصية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - نوع من أنواع النيابة القانونية تحل بها إرادة الوصي محل إرادة القاصر مع إنصاف الأثر القانوني إلى ذلك الأخير . ولئن كانت المادة ٣٩ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال ، قد تضمنت بياناً بالتصرفات التي لا يجوز للوصي أن يباشرها إلا بإذن من محكمة الأحوال الشخصية ومن بينها التلذذ عن الحقوق والصلح إلا فيما قل عن مائة جنيه مما يتصل بأعمال الإدارة ، إلا أن استصدار هذا الإذن في الحالات التي يوجب فيها القانون ذلك ، ليس بشرط للتعاقد أو التصرف ، وإنما قصد به رعاية حقوق ناقصة الأهمية والحفاظة على أموالهم بالنسبة لتصرفات معينة أرتأتى للشارع لخطورتها ، ألا يستقل الوصي بالرأي فيها ، فنصب من محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال رقيباً عليه في صددها ، وهو بهذه المثابة يعد إجراء شرع لمصلحة القصر دون غيرهم ، فيحق لهم ، بعد بلوغهم سن الرشد ، التمسك ببطالان ما يصدر من الوصي عليهم من تصرفات خالف بشأنها ما تقتضي به المادة ٣٩ سالفة الذكر ، لما كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون . (نقض مدني ٢٢/١٢/١٩٨٢ - مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٢٠٨) كما قضت بأنه : لما كان النص في المادة ١/١٤٧ من القانون المدني على أن « العقد شريعة المتعاقدين ، فلا يجوز نقضه ولا تعديله إلا باتفاق الطرفين ، أو للأسباب التي يقرها القانون » وفي المادة ٣٩ من المرسوم بقانون رقم ١١٩/١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال أنه « لا يجوز للوصي مباشرة التصرفات الآتية إلا بإذن من المحكمة . أولاً - جميع التصرفات التي من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو التبعية أو نقله أو تغييره أو زواله ، وكذلك جميع التصرفات المقررة لحق من الحقوق المذكورة » - يدل على أن موافقة محكمة

القسمة للتثبت من عدالتها . وللمحكمة في جميع الأحوال أن تقوم باتخاذ إجراءات القسمة القضائية .

الأحوال الشخصية للولاية على المال على ما أبرمه الوصي من بيع عقار القاصر يجعل هذا العقد صحيحاً نافذاً بين طرفيه ، فلا يملك أيهما التخلل منه بإراداته المنفردة ، وإنما يتم انحلاله بإتفاقهما رضاء أو بصور حكم قضائي بينهما بذلك ، ومن ثم لا يكون لقرار محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال من يعد بالعدول عما كانت قد وافقت عليه من أثر على العقد الذي سبق أن انعقد صحيحاً بناء على هذه الموافقة . لما كل ذلك وكان الثابت من أوراق الطعن أن عقد البيع موضوع النزاع عرض على محكمة شبين الكوم الابتدائية للأحوال الشخصية للولاية على المال بالقضية رقم ١٩٧١/٤ وفيها أذنت بجلسة ١٩٧٢/٥/٢ للوصية ببيع نصيب القاصرين في أرض النزاع وبجلسة ١٩٧٢/١٢/٢٠ قضت باعتماد عقد البيع المؤرخ ١٩٧١/٦/١٧ للمتضمن ببيع المطعون ضدها الأولى بصفتها وصية على القاصرين لتسبيبهما في الاطيان المخلفة عن مورثها الموضحة الحدود والمعالم بالعقد المذكور إلى الطاعن الأول بصفته ولياً طبيعياً على ولديه القاصرين لقاء ثمن مقداره ٦٢٥ جنيه للبدان الواحد وفقاً لشرط العقد ، وصرحت للوصية بالتوقيع على عقد البيع النهائي وقبض نصيب القاصرين في باقي الثمن ، لما كان ذلك فإنه يتمتع على الوصية بعد ذلك أن تتحال من هذا البيع بالتقدم بطلب جديد لمحكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال للعدول عن بيع نصيب القاصرين الذي تم صحيحاً طبقاً للقانون وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر على سند من قوله ، وعلى ذلك لا يكون للمحكمة أن تقضي بصحة التعاقد على خلاف حكم محكمة الأحوال الشخصية الاستثنائي في هذا الشأن في خصوص ما قضى به في شأن العدول عن التصريح باتمام البيع موضوع الدعوى ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه . (نقض مدني ١٩٨٢/١١/١٠ - المرجع السابق - فقرة ٣١٠) وقضت بأن الوصاية نوع من أنواع النيابة القانونية ، تحل بها إرادة الوصي محل إرادة القاصر مع إنصراف الأثر القانوني إلى ذلك الأخير ، ولئن كانت المادة ٣٩ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاصة بأحكام الولاية على المال قد تضمنت بياناً بالتصرفات التي لا يجوز أن يباشرها الوصي إلا بإذن من محكمة الأحوال الشخصية ، ومن بينها التحكيم الذي أنزلته الفقرة الثالثة منها منزلة أعمال التصرف إعتباراً بأنه ينطوي على التزامات متبادلة بالنزول على حكم المحكمين ، إلا أن إمتداد هذا الإذن في الحالات التي يوجب فيها القانون ذلك ليس بشرط للتعاقد أو التصرف ، وإنما قصد به - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - إلى رعاية حقوق تقاضي الأهلية والمحافظة على أموالهم بالنسبة لتصرفات

وفي حالة القسمة القضائية تصبح المحكمة الابتدائية التي تتبعها محكمة القسمة على قسمة الأموال إلى حصص .
ولهذه المحكمة عند الاقتضاء أن تدعو الخصوم لسماع أقوالهم في جلسة تحدد لذلك .

معينة إرتأى الشارع لخطورتها ألا يستقل الوصي بالرأى فيها ، فنصب من محكمة الأحوال الشخصية للولاية على المال رقياً عليه في صيدها . وهو بهذه المثابة يعد إجراء شرع لمصلحة القصر دون غيرهم . وإذا كان الأمر في الدعوى الماثلة أن مشاركة التحكيم أبرمت بين الطاعن والمطعون عليها عن نفسها ونياية عن أولادها القصر بعد أن رفضت محكمة الأحوال الشخصية الإذن لها بذلك ، كما رفضت التصديق على حكم المحكمين عقب صدوره ، فإنه لا يكون للطاعن التمسك ببطلان حكم المحكمين ويكون ذلك الحق مقصوراً على المحكمين ناقصي الأهلية الذين صدر حكم المحكمين حال قصرهم ، وذلك بعد بلوغهم من الرشد . (نقض مدني ١٦/٢/١٩٧٢ الطعن رقم ٢٧٥ سنة ٢٦ ق) . وقضت بأنه : لا يجوز للوصي - طبقاً للمادة ٢٩/١١ من قانون الولاية على المال رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ - مباشرة التصرفات التي من شأنها إنشاء حق من الحقوق العينية العقارية الأصلية أو التبعية أو نقله أو تغييره أو زواله ، وكذلك جميع التصرفات المقررة لحق من الحقوق المذكورة إلا بأذن من المحكمة ، ويتربط على مخالفة هذا الحظر - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - بطلان التصرفات المذكورة بطلاقاً نسبياً مقراً لمصلحة القاصر فيمتنع الاحتجاج بها عليه ونفاذاً في حقه ولو تجردت من أي ضرر أو غبن بالقاصر . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد حصل بمدونات أن محكمة الأحوال الشخصية رفضت طلب المطعون ضدها الأولي الإذن لها ببيع حصة القصر المشمولين بوصايتها في عقار النزاع للطاعن بموجب العقد المطلوب الحكم بصحته ونفاذه ، ومن ثم قضى برفض الدعوى في شقها الخاص بصحة ونفاذ بيع تلك الحصة ، فإنه لا يبيح إغفال دفاع الطاعن بأن البيع لم يلحق ضرراً بالقصر وإنما حقق لهم نفعاً ، ولا يبيح أيضاً عدم اجابته إلى طلب الإطلاع على قضية الأحوال الشخصية أو ندب خبير لتحقيق ذلك الدفاع لكونه غير منتج لا يقتضيه وجه الرأى في الدعوى ، كما أنه وإن كان المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يعيب الحكم عدم انفصله عن الأسس القانونية لقضائه أو عدم مناقشة الأسباب المخالفة التي بنى عليها الحكم المستأنف مادام قضاؤه موافقاً لحكم القانون ، إلا أن الحكم المطعون فيه وقد أوضح الأسس القانونية الصحيح لقضائه والذي خلاصه في أنه لا يجوز أن البيع يطل بطلاناً نسبياً مقراً لمصلحة القصر ، فإنه يكون قد صدر ضماً على الانتداب القانوني المخالفة التي استند إليها الحكم المستأنف - ويكون النقض على الحكم

وإذا رفضت التصديق تعين عليها أن تقسم الأموال إلى حصص على الأشخاص التي تراها صالحة بعد دعوة الخصوم .
ويقوم مقام التصديق الحكيم الذي تصدره المحكمة بوصفها محكمة استئنافية بتكوين الحصص (٢٧) .

مادة ٤١ - إذا رفعت دعوى على القاصر أو المحجور عليه أو الغائب من وارث آخر جاز للمحكمة بناء على طلب من يتوب عنه أو بناء على طلب النيابة العامة أن توقف القسمة مدة لا تتجاوز خمس سنوات إذا ثبت لها أن في التعجيل بها ضرراً جسيماً .

مادة ٤٢ - يجب على الوصي أن يعرض على المحكمة بغير تأخر ما يرفع على القاصر من دعاوى وما يتخذ قبله من إجراءات التنفيذ وأن يتبع في شأنها ما تأمر به المحكمة .

مادة ٤٣ - على الوصي أن يودع باسم القاصر إحدى خزائن المحكمة أو أحد المصارف حسبما تشير به المحكمة كل ما يحصله من نقود بعد استبعاد النفقة المقررة والمبلغ الذي تقدره المحكمة إجمالياً لحساب مصروفات الإدارة وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمه .

بسيبي الطعن على غير أساس . (نقض مدني ١٩٨٤/٢/٢٩ - مدونتتا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٢١٩) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه : حظرت المادة ٤٠ من المرسوم بقانون رقم ١٠١٩ لسنة ١٩٥٢ - في شأن الولاية على المال - على الوصي إجراء القسمة بغير الحصول على إذن من محكمة الأحوال الشخصية فإذا لم يصدر هذا الإذن إمتنع الإحتجاج بعقد القسمة على القصر ولما كان الأمر يتعلق بمصلحة هؤلاء القصر وحمايتهم فإن قول الحكم بأنه ليس للوصي أن يستفيد من تقصيره في تنفيذ تعهده بالحصول على هذا الإذن لا يصادف محلاً ولا يصلح رداً على دفاع الطاعنين بعدم جواز الإحتجاج بعقد القسمة على القصر منهم .
(نقض مدني ١٩٦٦/٥/١٢ - نقض مدني ١٩٦٤/١/٢٢ - نقض مدني ١٩٦٥/١/٢١ - مدونتتا الذهبية في القوانين الخاصة - الجلد الأول - الموضوع رقم ٢ فقرة ٢٥) .

ولا يجوز أن يسحب شيئاً من المال المدع إلا بإذن من المحكمة .

مادة ٤٤ - على الوصى أن يودع باسم القاصر المصرف الذى تشير به المحكمة مائتري لزوماً لإيداعه من أرزاق مالية ومجوهرات ومحتويات وغيرها ، وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تسلمها .

وليس له أن يسحب شيئاً منها يقرب إنن المحكمة .

مادة ٤٥ - على الوصى أن يقدم حساباً مؤيداً بالمستندات عن إدارته قبل أول يناير من كل سنة .

ويعفى الوصى من تقديم الحساب السنوى إذا كانت أموال القاصر لاتزيد على خمسمائة جنيه مالم تر المحكمة غير ذلك .

وفى جميع الأحوال يجب على الوصى الذى يستبدل به غيره أن يقدم حساباً خلال ثلاثين يوماً من تاريخ انتهاء وصايته .

مادة ٤٦ - تكون الوصاية بغير أجر إلا إذا رأت المحكمة بناء على طلب الوصى أن تعين له أجراً أو أن تمنحه مكافأة عن عمل معين .

ثالثاً - فى انتهاء الوصاية

مادة ٤٧ - تنتهى مهمة الوصى :

١ - ببلوغ القاصر إحدى وعشرين سنة إلا إذا تقرر استمرار الوصاية عليه .

٢ - بعودة الولاية للولى .

٣ - بعزله أو قبول استقالته .

٤ - بفقد اهليته أو ثبوت غيبته أو موته أو موت القاصر (١) .

١ - قضت محكمة النقض بأن مؤدى نص المادتين ١٨ و ٤٧ من المرسوم بقانون ١١٩ سنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال أنه متى بلغ القاصر إحدى وعشرين سنة دون أن يحكم قبل بلوغه هذا السن باستمرار الوصاية عليه أصبح رشيداً وتثبت له الأهلية كاملة بحكم القانون دون ما حاجة إلى حكم من المحكمة ببلوغه . (نقض مدنى ١٢/٣/١٩٨٦ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٣٠١) .

مادة ٤٨ - إذا توافرت أسباب سجدية تدعو للنظر في عزل الوصى أو في قيام عارض من العوارض التي تزيل أهليته، نصرت المحكمة بوقفه .

مادة ٤٩ - يحكم بعزل الوصى في الحالات الآتية :

- ١ - إذا قام به سبب من أسباب عدم الصلاحية للوصاية وفقاً للمادة ٢٧ ولو كان هذا السبب قائماً وقت تعيينه .
- ٢ - إذا أساء الإدارة أو أهمل فيها أو أصبح في بقائه خطر على مصلحة القاصر (٤٩).

مادة ٥٠ - على الوصى خلال الثلاثين يوماً التالية لإنهاء الوصاية أن يسلم

٢ - قضت محكمة النقض بأنه : متى كانت المادة ٤٩ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الواردة بشأن عزل الأوصياء والتي تسرى في حق القامة وفقاً لنص المادة ٧٨ منه قد حصرت أسباب العزل في سببين أولهما أن يقوم بالوصى سبب من أسباب عدم الصلاحية المبينة بالمادة ٢٧ ولو كان هذا السبب قائماً وقت التعيين وثانيهما أن يسيء الإدارة أو يهمل فيها أو يصبح في بقائه خطر على مصلحة القاصر ، وكانت المادة ٦٨ من ذات القانون وأن أوردت بياناً بأولوية الصالحين للقوامة فنصت على أن « تكون القوامة للأبن البالغ ثم للأب ثم للجد ثم لمن تختاره المحكمة » إلا أن هذا الترتيب لا يدعو أن يكون قيداً على المحكمة في الاختيار - وقت التعيين فلا يستقيم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - سبباً لعزل القيم إذا ظهر فيما بعد وجود من له الأولوية في التعيين لأن الأمر في هذه الحالة لا يتعلق بإختيار من يصلح للقوامة وإنما يرتبط بعزل القيم الذي تم تعيينه بالفعل وهو مالا يقاتى إلا إذا توافر فيه سبب من أسباب العزل المنصوص عليها في المادة ٤٩ بمخالفة البيان ، وإذا كان البين من الأوراق أن المطعون عليه الثاني أسس طلب تعيينه فيما على المحجور عليه بدلاً من الطاعة على ما ينال من صلاحيتها للإستمرار في القوامة وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه بتأييد قرار عزل الطاعة على مجرد أولوية المطعون عليه للثاني بالقوامة عملاً بنص المادة ٦٨ من المرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ أو دون أن يستظهر قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية للقوامة بالطاعة أو أنها أساءت الإدارة أو أهملت فيها أو أصبح في بقائها خطر على مصلحة المحجور عليه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (نقض مدني ١٩٨٢/١/٨ - مدونتنا في القوانين الخاصة - المجلد الأول - موضوع رقم ٣ - فقرة ٨٠) .

الاموال التي في عهده بمحضر إلى القاصر متى بلغ سن الرشيد أو إلى ورثته أو إلى الولي أو الوصي أو للوصي المؤقت على حسب الأحوال وعليه أن يودع قلم الكتاب في الميعاد المذكور صورة من الحساب ومحضر تسليم الأموال^(٣).

مادة ٥١ - إذا مات الوصي أو حجر عليه أو اعتبر غائبا التزم ورثته أو من ينوب عنه على حسب الأحوال تسلم أموال القاصر وتقديم الحساب.

مادة ٥٢ - يكون قابلا للإبطال كل تعهد أو مخالصة تصدر لمصلحة الوصي ممن كان في وصايته وبلغ سن الرشيد إذا صدرت المخالصة أو التعهد خلال سنة من تاريخ تقديم الحساب المشار إليه في المادة ٤٥.

مادة ٥٣ - (١) كل دعوى للقاصر على وصيه أو للمحجور عليه على قيمة تكون متعلقة بأمور الوصاية أو القوامة تسقط بمضي خمس سنوات على تاريخ بلوغ القاصر سن الرشيد أو رفع الحجر أو موت القاصر أو المحجور عليه.

٢ - قضت محكمة النقض بأن مهمة المشرف - على ما فصحت عنه المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ ، بإحكام الولاية على المال . فيما أورده تعليقا على المادة ٨١ في فقرتها الأولى - تنحصر في الرقابة والتوجيه دون أن تجاوز هذه الحدود إلى الاشتراك في الإدارة ، فلا تنطبق عليه المادة ٥٠ من هذا المرسوم بقانون التي توجب على الوصي خلال الثلاثين يوما التالية لانتهاه الوصاية تسليم الأموال التي في عهده بمحضر إلى القاصر متى بلغ سن الرشيد ، ولا كان التثبت من وقائع الدعوى كما حصلها الحكم المطعون فيه . إن الطاعن (المشرف) لم يضع يده على أطياف القاصر إلا بصفته مستنجرا لها ، فإن الحكم إذا انتهى في قضائه إلى أن امتناع الطاعن عن تسليم الأطياف التي تحت يده إلى القاصر عند رفع الوصاية عنه يعتبر إخلال منه بالالتزامات التي فرضها عليه المرسوم بقانون المذكور بوصفه مشرفا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن العلاقة التي تربط المشرف بالوصية وبالقاصر والناشئة عن استثماره لأطياف هذا الأخير لا تعدو أن تكون علاقة مدنية محضة يحكمها عقد الإيجار وليس في استمرار وضع يده على هذه الأطياف طبقا للعقد المبرم بينه وبين الوصية وتمسكه بحقه المستمد منه ما يعرضه للمسئولية الجنائية . (نقض جنائي ١٩٦٦/٢/١ - مودقتا في القوانين الخاصة - المجلد الأول - الموضوع رقم ٣ فقرة ٢٢) .

(٢٤) ومع ذلك فإن المقتضى الوصفي أو القوامة بالفعل أو بالاستقالة أو الموت فلا تبدأ مدة التقادم المذكورة إلا من تاريخ تقديم الحساب الخاص بالوصاية أو القوامة (٢٥).

مادة ٥٤ - للولي أن يأذن للقاصر الذي بلغ الثامنة عشرة في تسلم أمواله كلها أو بعضها لإدارتها ويكون ذلك بإشهاد لدى الموثق وله أن يسحب هذا الإذن أو يحد منه بإشهاد آخر مع مراعاة حكم المادة ١٠٢٧ من قانون المرافعات .

مادة ٥٥ - يجوز للمحكمة بعد سماع أقوال الوصي أن تأذن للقاصر الذي بلغ الثامنة عشرة في تسلم أمواله كلها أو بعضها لإدارتها وإذا رفضت المحكمة الإذن فلا يجوز تجديد طلبه قبل مضي ستة من تاريخ صدور القرار النهائي بالرفض .

٤ - قضت محكمة النقض بأن : كانت المادة ٣٦ من قانون المحاكم الحسبية رقم ٩٩ لسنة ١٩٤٧ تنص على أن « كل دعوى للقاصر على وصيه أو للمحجور عليه على قيمة تكون متعلقة بأمور الوصاية أو القوامة تسقط بمضي خمس سنوات من التاريخ الذي انتهت فيه الوصاية أو القوامة » . ولا كانت هذه المادة تتناول ما يكون للقاصر أو المحجور عليه من الدعاوى الشخصية الناشئة عن أمور الوصاية أو القوامة بعد انتهائها فإنه تتدرج فيها دعاوى طلب الحساب إذا لم يكن الوصي أو القيم قد قدمه إلى المحكمة الحسبية . ويؤكد ذلك أن المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ للخاص بأحكام الولاية على المال في تعليقها على نص المادة ٥٢ من القانون المذكور المطابق لنص المادة ٣٦ سالفة الذكر ، قد أوردت دعاوى المطالبة بتقديم الحساب عن الوصاية أو القوامة ضمن الأنظمة التي ضربتها للدعاوى التي يسرى عليها التقادم الخمسي المنصوص عليه في المادة ٥٢ المذكورة : (نقض مدني ١٤/٤/١٩٦٦ المرجع السابق فقرة ٢٢) وقضت بأنه : لا يعتبر وارث المحجور عليه في رفعه دعوى الحساب على القيم بعد وفاة المحجور عليه من الغير وإنما يعد خلفا عاما فلا يملك من الحقوق أكثر مما كان لخالفه ومن ثم فإن هذه الدعوى تسقط بمضي خمس سنوات من التاريخ الذي إنتهت فيه القوامة بوفاته للمحجور عليه - (نقض مدني ١٤/٤/١٩٦٦ الطعن رقم ٢٤٨ سنة ٢١

مادة ٥٦ - للقاصر المأذون أن يباشر أعمال الإدارة وله أن يقضى ويستوفى الديون المترتبة على هذه الأعمال ولكن لا يجوز له أن يزوج الأراضى الزراعية والمباني لمدة تزيد على سنة ولا أن يقضى الديون الأخرى ولو كانت ثابتة يحكم واجب النفاذ أو سند تنفيذى آخر إلا بإذن خاص من المحكمة أو الوصى فيما يملكه من ذلك .

ولا يجوز للقاصر أن يتصرف فى صاقي دخله إلا بالقدر اللازم لسد نفقاته ومن تلزمه نفقتهم قانوناً .

مادة ٥٧ - لا يجوز للقاصر سواء كان مشغولاً بالولاية أو بالوصاية أن يتجر إلا إذا بلغ الثامنة عشر من عمره وأذنت المحكمة فى ذلك إذناً مطلقاً أو مقيداً .

مادة ٥٨ - على المأذون له فى الإدارة أن يقدم حساباً سنوياً يؤخذ عند النظر فيه رأى الوصى والمحكمة أن تأمر بإيداع المتوفر من دخله إحدى خزائن الحكومة أو أحد المصارف ولا يجوز سحب شيء منه إلا بإذن منها .

مادة ٥٩ - إذا قصر المأذون له فى الإدارة فى تنفيذ ما قضت به المادة السابقة أو أساء التصرف فى إدارته أو قامت أسباب يخشى معها من بقاء الأموال فى يده جاز للمحكمة من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة العامة أو أحد ذوى الشأن أن تحد من الإذن أو تسلب القاصر إياه بعد سماع أقواله .

مادة ٦٠ - إذا أذنت المحكمة فى زواج القاصر للذى له مال كان ذلك إذناً له فى التصرف فى المهر والنفقة مالم تأمر المحكمة بغير ذلك عند الإذن أو فى قرار لاحق .

مادة ٦١ - للقاصر أهلية التصرف فيما يسلم له أو يوضع تحت تصرفه عادة من مال لأغراض نفقته ويصبح التزامه المتعلق بهذه الأغراض فى حدود هذا المال فقط .

مادة ٦٢ - للقاصر أن يبرم عقد العمل الفردى وفقاً لأحكام القانون والمحكمة بناء على طلب الوصى أو ذى شأن إنهاء العقد رعاية لمصلحة القاصر أو مستقبله أو لمصلحة أخرى ظاهرة .

مادة ٦٣ - يكون القاصر الذي بلغ السادسة عشرة أهلاً للتصرف فيما يكتسبه من عمله من أجر أو غيره ولا يجوز أن يتعدى أثر التزام القاصر حدود المال الذي يكتسبه من مهنته أو صناعته .

ومع ذلك فللمحكمة إذا اقتضت المصلحة أن تقيد حق القاصر في التصرف في ماله المذكور وعندئذ تجرى أحكام الولاية والوصاية .

مادة ٦٤ - يعتبر القاصر المأذون من قبل وليه أو المحكمة أو نص القانون كامل الأهلية فيما أذن له فيه وفي التقاضى فيه .

الباب الثاني

في الحجر والمساعدة القضائية والغيبة

الفصل الأول

في الحجر

مادة ٦٥ - يحكم بالحجر على البالغ للجنون أو للعتة أو للسفه أو للخفلة ولا يرفع الحجر إلا بحكم وتقييم المحكمة على من يحجر عليه قيماً لإدارة أموره وفقاً للأحكام المقررة في هذا القانون ^(١) .

١ - قضت محكمة النقض بأن : السفه والخفلة بوجه عام يشتركان في معنى واحد هو ضعف بعض الملكات الضابطة في النفس إلا أن الصفة المميزة للسفه هي أنها تعتري الإنسان فتجعله على تمييز المال وإنفاقه على خلاف مقتضى العقل والشرع . أما الخفلة فيؤنها تعتبر معوزة من صور ضعف بعض الملكات النفسية ترد على حسن الإدارة والتقدير . (نقض عدنى ١٩٥٨/٥/١٥ - مدونتنا في القوانين الخاصة - المجلد الأول - الموضوع ٣ فقرة ١٢) كما قضت بأن : الخفلة لا تظل بالعقل من الناحية الطبيعية وإنما تقوم على فساد التقدير وترد على حسن الإدارة والتقدير ، وهي على هذا الوصف وإن كان يرجع في إثباتها أو نفيها لذات التصرفات التي تصدر من الشخص إلا أنه ليس ثمة ما يمنع من أن تستند محكمة الموضوع أيضاً للدليل إثباتاً ونقياً من أقوال المطلوب الحجر عليه في التحقيقات ومن مناقشتها له فهذا ما كشفت هذه الأقوال عن سلامة الإدراك والتقدير

امكن الاستدلال بها على انتفاء حالة الغفلة دون ان يؤخذ علم هذا الاستدلال الخطأ في مفهومها أو في تطبيق هذا المفهوم . (نقض مدنى ١٩٥٨/١/٩ - المرجع السابق - فقرة ٦٠) وقضت أيضاً بأن : الشك هو تذبذب المال وإتلافه فيما لا يعده العقلاء من أهل الديانة غرضاً صحيحاً وهو فكرة معيارية تبنى بوجه علم على أساسة استعمال الحقوق ومن ضوابطه أنه خفة متعري الإنسان فتحمله على العمل على خلاف مقتضى العقل والشرع . وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على تقارير ليس فيها ما ينبىء عن إنفاق المال وإتلافه على غير ما يقتضيه العقل والشرع ولا يتحقق بها مقتضاه إذ هي لا تنطوى على خفة وإساءة استعمال الحقوق بل تكشف عن خصومة يتدافعها طالب الحجر والمطلوب الجبر عليها ولم يكن طلب الحجر إلا حلقة منها ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه . (نقض مدنى ١٩٦٦/٥/١٨ ، ١٩٦٦/٦/٢ ، ١٩٦٧/٦/٢ - المرجع السابق - فقرة ٢٦) كما ذهبت إلى : أن العتة آفة تصيب العقل فتعيبه وتنقص من كماله . والمراجع في ذلك - وعلى ما أورده المذكرة الإيضاحية للمرسوم بالقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بأحكام الولاية على المال - هو خبرة المختصين في الآفات العقلية وتشوهد الكمال ولما كان ما يعنى محكمة الولاية على المال وهى بسبيل بحث طلب الحجر هو التيقن من قيام عارض من عوارض الأهلية يستوجب ، ويثبت حالة نسبة العتة إلى شخص بعينه ، وتنحصر مهمتها في تمحيص مدى تأثير هذا المرض على أهليته بما لا يمكنه معه من أن يستبين وجه المصلحة فيما يبرمه من تصرفات وفي إدارته لأمواله وفي فهمه للمسائل المالية الخاصة به ، وهى في هذا الشأن لها مطلق الحرية في تقدير قيام حالة العتة باعتبارها تتعلق بفهم الواقع في الدعوى فلا تخضع في قضائها هذا لرقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سائفاً ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استند في قيام حالة العتة لدى الطاعن بما جاء بتقرير الطب الشرعى فلا يعاب عليه أن هو لم يأخذ أولم يرد على بعض ما يسوقه الطاعن من قرائن مناقضة ، إذ ليس على الحكم أن يفند كل قرينة مادام أنه انتهى إلى قيام حالة العتة بدليل يحمل قضاؤه . لأن أخذ هذا الدليل يتضمن الرد المسقط لما يخالفه ، لما كان ما تقدم وكان الحبور للعتة لا يقصد منه توقيع عقوبة على من إعتراه هذا العارض من عوارض الأهلية ، وإذا سيهدف المشروع حماية أمواله بأن يندأ عنه ما قد تؤدي إليه حالته فيصبح عالاً على المجتمع . ومن ثم فليس ، بل لازم أن يعلق توقيع الحجر على ثبوت حصول تصرفات للطاعن تدل على فساد لتدبير طاملاً بتحقيق موجب الحجر بقيام حالة العتة لديه . (نقض مدنى ١٩٧٧/١/٥ - المرجع السابق فقرة ١٦) كما قضت : أن العتة وإن كان يشترك مع الجنون في أنه عارض من عوارض الأهلية المؤثرة في العقل وفكاهما

أفة تعميمه وتتبع منته ، إلا أن المرجع في ذلك - وعلى ما لزمته المذكرة الإيضاحية للمرسوم جنانق رقم ٢١٩ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالحكام الولاية على المال - هو خبرة المختصين في الأوقات وشواهد الحال . ولئن لم يجع فقهاء الشريعة الإسلامية على تعريف محدود للعتة ، ولكن المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الطبيب ليس هو الذي يعطى الوصف القانوني للحالة المرضية التي يشاهدها في المطلوب الحجر عليه ، بل الشأن في ذلك لقاضي الذنوى في ضوء ما يديه الطبيب ، إلا أن ما يهني محكمة الولاية على المال وهي بسبيل بحث طلب الحجر هو التحقق من قيام عارض من عوارض الأهلية يستوجب ، وفي حالة نسبة العتة الى شخص بعينه - تنحصر مهمتها في تحييص مدى تأثير هذا المرض على أهليته بما لا يمكن له معه أن يستبين وجه المصلحة فيما يبرمه من تصرفات وفي إدارته لأمواله وفي فهمه للمسائل المالية الخاصة به ، وفي هذا الشأن لها مطلق الحرية في تقدير قيام حالة العتة باعتبارها تتعلق بفهم الواقع في الدعوى فلا تخضع في قضائها لرقابة محكمة النقض متى كان استخلاصها سائفا . (نقض مدنى ١٩٧١/٤/٢١ - المرجع السابق - فقرة ٦٢) وقضت أيضا بأن : تقدير حالة العتة لدى أحد المتعاقمين مما يستقل به قاضي الموضوع لتعلقه بفهم الواقع في الدعوى والنسب على الحكم في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض كما أن للقضاء بصحة التصرفات السابقة على الحكم الصادر بتوقيع الحجر للعتة لا يعتبر إخلالا بحجيته ، إذ أنه فضلا عن أن ذلك الحكم لم يقطع بقيام حالة العتة لدى المورث وقت حصول التعاقد ، فإنه لتعلقه بحالة الإنسان وأهليته يعتبر من الأحكام المنشئة التي لا تنسحب آثارها على الوقائع السابقة عليه . (نقض مدنى ١٩٧١/١/٢٠ - المرجع السابق - فقرة ٤٥) وذهبت إلى : أن المحكمة ليست ملزمة بإجابة طلب الحجر بتدب طبيب الأمراض العقلية لتوقيع الكشف الطبى على المطلوب للحجر عليها متى رأت في أوراق الدعوى ما يكفي لتكوين عقيدتها دون أن يعد ذلك إخلالا بحق الدفاع . ذلك لأن تقدير حالة العتة هو مما يتعلق بفهم الواقع . وإذا استخلصت المحكمة من أقوال الطاعن ومن مناقشة المطعون عليها في محضر تحقيق النيابة سلامة عقل المطعون عليها فأنها تكون قد أصحلت سلطاتها في فهم هذا الواقع . (نقض مدنى ١٩٧٥/٥/٢٨ - المرجع السابق - فقرة ٦٢) وقضت بأنه : لما كان بين من الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتوقيع الحجر على الطاعن قد اكتفى بسرد التصرفات للصادرة منه ، نسيما لوردها المطعون عليه في طلب الحجر ، وساق عبارة مجملة دون أن يناقش هيئة التصرفات . ويبين الوقائع التي تنبئ عن اتفاق المال وتلافاه على غير ما يقتضيه العقل والشرع ، وعن الفهم الذي لحق الطاعن من هذه التصرفات ، واستدل

الحكم في قبضائه بتوقيع الحجر على ما جاء بأقوال الطاعن في التحقيقات فهو أن يورد هذه الأقوال ويكشف عن دلالتها على السفه والغفلة سؤكّن الطاعن قد تصسك في دفاعه أمام محكمة الاستئناف بأن القدر الذي باعه الى مرهون وإن البيع لم يشمل وأنه أخذ على المشتري ورقة ضد هذا المعنى ، قدم صورة منها ضمن مستنداته ، غير أن الحكم التفت عن تحقيق هذا الدفاع الجوهري ولم يتناوله بأي رد : لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور . (نقض مدنى ١٩٧٤ / ٢ / ٢٧ - المرجع السابق - فقرة ٥٩) وقضت أيضاً بأن : الغفلة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - وهى ضعف بعض الملكات الضابطة في النفس ترد على حسن الإدارة والتقدير ، ويترتب على قيامها بالشخص أن يغبى في معاملاته مع الغير ، وقد يستقل عليها بإقبال الشخص على التصرفات دون أن يهتدى إلى الرايح منها أو يقبوله فاحش الغبن في تصرفاته عادة أو بإيسر وسائل الانخداع على وجه يهدد المال بضطر الضياع - وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتوقيع الحجر على الطاعن للغفلة مستنداً في ذلك إلى قيامه بالتوقيع بخته على أوراق بيضاء لكاتب عمومي استغلها في بيع أملاك الطاعن ، وتوقيعه بخته على إيصالين بإستلام أجرة عين يملكها دون أن يكون قد حل موعد إستحقاقها ، وإذا كانت هذه التصرفات التى تضمنتها تقارير الحكم ، ليس فيها أى مظهر من مظاهر الإضطراب أو دليل على الانقياد وعدم الإمراك وأن الطاعن يتخذ في تصرفاته ومعاملاته بإيسر وسائل الانخداع على وجه يهدد ماله بالضياع ، وهى لا تدبو أن تكون صادرة عن مجرد إعمال أو سهو في التعامل مما يقع فيه الرجل العادى - ولما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه . (نقض مدنى ١٩٧٢ / ١٠ / ٢٥ - المرجع السابق - فقرة ٥٢) كما قضت بأن : الرهينة - على ما جرى به قضاء محكمة النقض - نظام متبع لدى بعض الطوائف المسيحية في مصر ، وقد اعترفت به الحكومة إذ منحت الرهبان بعض المزايا فأعفنتهم من الخدمة العسكرية ومن الرسوم الجمركية ، وقد صرح الأمر العالى الصادر في ١٤ / ٥ / ١٨٨٢ بترتيب المجلس الملى لطائفة الأقباط الأرثوذكس وتحديد اختصاصاته بأن للرهبنة نظاماً خاصاً يجب احترامه والعمل على نفاذ الأحكام المقررة له . ووفقاً لهذه الأحكام لا تعدم الرهينة شخصية الواهب ولا تمس أهلية وجوبه . إذ يظل صالحاً لاكتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات ، وإنما يعتبر كل ما يقتنيه الواهب بعد انخراطه في سلك الرهينة ملكاً للبيعة التى كرس حياته لخدمتها لأنه يعتبر طبقاً للأحكام الكنسية نائباً عن البيعة في تملك هذه الأموال إذ الأصل أن الراهب يدخل الدين فقيراً مجزداً عن كل مال كى يتقشف ويربى وفقاً لأحكام الدين على حصول الدين وفور كفى بالنظام الكنسى

القلي بأن كل ما يصيبه من رزق يعتبر أصلاً ملكاً للكنيسة ولم يثبت عكس ذلك . وهذا الذى جرى عليه العرف الكنسي ليس فيه ما يخالف أحكام القانون أو مبادئ النظام العام . (نقض مدني ١٩٦٦/٥/٢١ - المرجع السابق - فقرة ٢٨) وقضت أيضاً بأنه : لأن كان نظام الرهينة لدى طائفة الأقباط الأرثوذكس - وهو على ما جرى به قضاء هذه المحكمة معترف به في مصر - يقضى بأن كل ما يفتنيه الراهب بعد انخراطه في سلك الرهينة من غير طريق الميراث أو الوصية يعتبر ملكاً للبيعة التي كرس حياته لخدمتها فإن ذلك لا يرجع إلى انعدام شخصية أو أهلية الراهب وإنما إلى أنه يعتبر طبقاً لقوانين الكنيسة تابعاً عن البيعة في تملكه لهذه الأموال وعلى ذلك يكون للراهب الحق في أن يتعاقده باسمه أو باسم البيعة التي ينتمي إليها ويكون للبيعة في الحالة الأولى أن تتمسك بانصراف أثر العقد إليها ولا يكون للمتعاقد مع الراهب شأن في ذلك مادام للعقد قد انعقد صحيحاً مرتباً لكل آثاره . (نقض مدني ١٩٦٨/٦/٢٠ - المرجع السابق - فقرة ٢٤) وقضت أيضاً بأنه : ليس في خروج الإنسان عن ماله لزوجه ولولادة الصغار ما يبيح عن استئثار أو تسلط لأن تصرفه لهم أمر تملية العاطفة وتدفع إليه الغريزة . كما أن تصرفاته التبرعية لهم لا يمكن أن يوصف معها بالغفلة لأن الغفلة هي ضعف بعض الملكات الضابطة في النفس ترد على حساب الإرادة والتقدير ويترتب على قيامها بالشخص أن يغيب في معاملاته مع الغير . (نقض مدني ١٩٥٧/٦/٢٠ - المرجع السابق - فقرة ٩) كما قضت بأن : ما يلزم محكمة الأحوال الشخصية عند الفصل في طلب حجر للسف هو التحقق من قيام حالة السفه التي تعتري الإنسان فتحمله على تبذير ماله وإتلافه على خلاف مقتضى العقل والشرع - وإن كانت كيدية طلب الحجر وعدم كيدية لا أثر لها في قيام هذه الحالة ، فإن بحث المحكمة لهذه الكيدية يكون بحثاً غير لازم لقضائها وبالتالي يكون رافداً على حاجة الدعوى التي فصل فيها ذلك الحكم وغير متصل بمنطوقه لأنه يقوم بدور هذه الأسباب الزائدة . ومن ثم فإنها لا تحوز قوة الأمر المقضى لأن هذه الفقرة لا تلحق إلا بمنطوق الحكم وما يكون متصلاً بهذا المنطوق من الأسباب اتصالاً وثيقاً وحتمياً بحيث لا تكون له قائمة إلا بها . (نقض مدني ١٩٦٩/٢/٢٠ - المرجع السابق - فقرة ٤٠) وقضت بأنه : لما كانت المادة ٥٥١ من القانون المدني لا تجيز الصلح في المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية فإن التنازل عن طلب الحجر يكون عديم الأثر قانوناً . (نقض مدني ١٩٦٢/١٢/٢٧ - المرجع السابق - فقرة ٢١) وذهب إلى أن : قرار الحجر للسف وإن لم يكن له أثر في ظل القانون المدني القديم إلا من تاريخ صدور هذه القرار ، غير أن التصرفات السابقة - على ما استقر عليه قضاء محكمة النقض - تبطل أو تكون قابلة للإبطال إذا كانت نتيجة غش أو تواطؤ معه

في معامه لتقويت آثار حجر متوقع مما توافر معه عناصر الاحتمال على القانون . (نقض مدني ١٩٥٧/٤/٢١ - المرجع السابق - فقرة ٨) وقضت بأن : مجرد ثبوت تحرير العقدين في الفترة مابين تاريخ تقديم طلب الحجر وتاريخ صدور القرار بتوقيعه لا يكفي بذاته لترتيب البطلان بل يلزم أيضا إثبات أن التصرف كان نتيجة استقلال أو توافق . (نقض مدني ١٩٦٢/٢/١٥ - المرجع السابق - فقرة ١٧) كما قضت بأن : المقصود بالاستقلال - في حكم للفقرة الثانية من المادة ١١٥ من القانون المدني - أن يقتصر الغير فرصة سفه شخص أو غفلة فيستصدر منه تصرفات يستغل بها ويثرى من أمواله . فإذا أثبت الحكم المطعون فيه في حدود سلطة المحكمة الموضوعية أن الطاعنين قد استغلا سفه المطلوب الحجر عليه وشدة حاجته إلى المال فاستصدرا منه التصرف المحكوم ببطلانه بمقابل يقل كثيرا عما تساويه الأرض المبيعة وذلك إرضاء لشهوة الإغتهاء لديهما فإن الحكم بذلك يكون قد أثبت أن التصرف الصادر إلى الطاعنين كان نتيجة استقلال وبالتالي يكون هذا التصرف باطلا وقد صدر قبل تسجيل طلب الحجر أو تسجيل قرار الحجر . (نقض مدني ١٩٦٨/١١/١٤ - المرجع السابق - فقرة ٣٦) وقضت أيضا بأنه : يكفي وفقا للفقرة الثانية من المادة ١١٥ من القانون المدني لإبطال التصرف الصادر من السفه قبل تسجيل قرار الحجر أن يكون نتيجة استقلال أو توافق ، فلا يشترط - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - اجتماع هذين الأمرين بل يكفي توافر أحدهما . والمقصود بالاستقلال أن يعلم الغير بسفه شخص فيستغل هذه الحالة ويستصدر منه تصرفات لا تتعامل فيها التزاماته مع ما يحصل عليه من فائدة . أما التوافق فيكون عندما يتوقع السفه الحجر عليه فيعتمد إلى التصرف في أمواله إلى من يتواطأ معه على ذلك بقصد تقويت آثار الحجر المرتقب . (نقض مدني ١٩٦٩/١/٢٨ ، نقض مدني ١٩٦٥/٦/٢٤ - المرجع السابق - فقرة ٣٩) وقضت بأن : الرأي في المذهب الحنفي أنه إذا زوج المقتوه نفسه أو زوجه وليه الأبعد مع وجوه الأقرب ، فإن عقد الزواج يكون موقوفا على إجازة الولي الأقرب ، فإن إجازة نفذ والا بطل ، والإجازة تثبت بالمصريح والضرورة وبالدلالة قولاً وبفعلاً . (نقض مدني ١٩٧٢/٢/١٤ موسوعتنا الذهبية - الجزء الثاني - فقرة ٥٧٣) كما قضت بأن : المجنون في فقه الشريعة الإسلامية من أصيب باختلال في العقل يفقد الإدراك تماما وتكون حالته حالة اضطراب ، وحكمه أن تصرفاته القولية تكون باطلة بطلانا كلياً فلا تصح له عبارة أصلاً ولا يبنى عليها أي حكم من الأحكام . (نقض مدني ١٩٨١/٦/٢٣ مدونتنا الذهبية - العدد الثاني - فقرة ٣٠٤) وقضت أيضا بأنه : إذا كان الطاعنان لم ينازعا في صحة البيانات الخاصة بتاريخ تقديم طلب الحجر التي صدر الحكم الابتدائي على أساسها ولم

يطعننا في صحتها أمام محكمة الإيستئناف فإنه لا يجوز لها التلبيط على عدم صحة هذه البيانات أمام محكمة النقض بمقتضى ما يسبق عرضه على محكمة الموضوع . (نقض مدنى ١٤/١٦٨/١٩٦٨) - مدونتنا في القوانين الخاصة - المجلد الأول - الموضوع ٢ فقرة ٢٥) وقضيت بأنه : في حالة عجز مبدور قوائم حقوق الحجر على شخص - للعتة - بسبب وفاته أثناء تحقيق طلب الحجر - فإن ذلك لا يعول دون الطعن - من جانب بعض ورثته - ببطالان التصرفات الصادرة منه إلى بقية الورثة - ويكون الحكم بالبطالان سليما متى ركن إلى أدلة سائغة في القضية بالبطالان تأسيسا على أن المورث كان في حالة من ضعف الإرادة لا تتوافر معها صحة الرضاء بالعقود الصادرة منه . (نقض مدنى ١٢/٩٤٤/١٩٥٤ - المرجع السابق - فقرة ٢) وقضت أيضا بأنه : متى كان القرار المنصى ببطالانه صادرا في مادة حجر من محكمة ابتدائية فإن عدم إيداع أسبابه في ظرف الخصبة عشر يوما المنصوص عليها في المادة ١٠١٨ مرافعات لا يتوجب عليه بطلان ذلك القرار . ذلك لأن المشرع قد رأى في هذا الخصوص عدم الأخذ بحكم المادة ٢/٢٤٦ مرافعات الخاص ببطالان الأحكام إذا لم تودع مسوداتها في المواعيد المحددة لذلك ولم يرد بالمادة ١٠١٨ نص على جزاء البطلان مماثل للنص الوارد في المادة ٢٤٦ سائلة الذكر . (نقض مدنى ١٥/٥/١٩٥٨ - المرجع السابق - فقرة ١١) كما قضت بأنه : لما كان النزاع في مواد الولاية على المال ذاتية مستقلة تنطوي على معنى الحسبة حفاظا على أموال ناقص الأهلية أو عديمها وليست بخصومة حقيقية ، وكان طلب الحجر يستهدف مصلحة خاصة ومصالح عامة ترجع كلها إلى حفظ مال من لا يستطيع المحافظة على ماله فهو بهذه المثابة طلب شخصي لصيق بإنسان موجود على قيد الحياة هو المطلوب الحجر عليه تستدعي حالته اتخاذ تدابير معينة لحمايته من نفسه ومن الغر بقرض القوامة عليه واخضاعه لإشراف محكمة الولاية على المال يوجه إلى شخص المطلوب الحجر عليه ولا يجوز توجيهه إلى خلفه العام ، ولذلك نأطت المادة ٩٦٩ من قانون المرافعات بالنيابة العامة وحدها رعاية مصالحه والتحفيز على أمواله والإشراف على إدارتها ، وخولت لها في هذا السبيل سلطة التحقيق في حالة المطلوب للحجر عليه وقيام أسباب الحجر التي جدها القانون واقتراح التدابير التي يرى اتخاذها للمحافظة على أمواله . لما كان ذلك وكانت المادة ٤٧ من القانون المدنى تنص على أنه : يخضع فاقد الأهلية وناتقصوها بحسب الأصل لأحكام الولاية أو الوصاية أو القوامة بالشروط وفقا للقواعد المقررة في القانون ، وتنص المادة ٤٧ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بأحكام الولاية على المال على أنه : تنتهى مهمة الوصى - بفقد أهليته أو ثبوت فقته أو موته أو موت القاصر - وتنص المادة ٧٨ منه على أنه : يسرى على القوامة والموكالة عن الغائبين

الأحكام المقررة في شأن الوصاية على القصر ، ويضرب عن القامة والتوكلاء عن الغائبين الأحكام المقررة في شأن الأوصياء ، كما تنص المادة ٩٧٠ من الكتاب الرابع من قانون المرافعات المضاف بالقانون رقم ٢٢٦ لسنة ١٩٥٤ والوزارة في باب الاجراءات الخاصة بالولاية على المال على أنه : لا تتبع الاجراءات والأحكام المقررة في هذا الباب إذا انتهت الولاية على المال ، ومع ذلك تظل المحكمة المرفوعة اليها المادة مختصة بالفصل في الحساب الذي قدم لها وفي تسليم الاموال وفقا للاجراءات والأحكام المذكورة ، فإن مؤدى هذه المواد مجتمعة أنه إذا مات المطلب الحجر عليه قبل صدور حكم في الطلب المقدم فإنه ينتهي الحق فيه وتنقضي ولاية محكمة الحجر بنظره لهلاك الشخص المراد إخضاعه للحجر والقائمة تبعا لاستحالة أن يقضى بعد الموت بقيد ينصب على شخص المطلب الحجر عليه أو بالتحفظ على ماله . يؤكد هذا النظر أن المشرع بموجب المادة ٧٨ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ السابقة الاشارة أجرى الأحكام المقررة في شأن الوصاية على القوامه ، وقصد بذلك - وعلى ما جله بالمذكرة الإيضاحية - أن القواعد الخاصة بالوصاية تسرى على القوامه بالقدر الذي تتلائم في حدود أحكامها مع طبيعتها مما مفاده أنه إذا تولى المطلب الحجر عليه فقد طلب الحجر محله وموضوعه واستحال قانونا أن تمضي المحكمة في نظره . وأكد المشرع هذا المعنى في المادة ٩٧٠ من قانون المرافعات السابقة الذكر باستيعاده إتياع الاجراءات والأحكام الخاصة بالولاية على المال ومنها توقيع الحجر ورفع وتعيين القائمة ومراقبة أعمالهم وحساباتهم إذا انتهت الولاية على المال فيما عدا حالات الفصل في الحساب السابق تقديمه للمحكمة وتسليم الاموال لورثة ناقصي الأهلية ، أو عديميها اعتبارا بأن الولاية مشروطة بإقامة موجبها فإذا إنعدم الموجب زالت الولاية . وجاء بالمذكرة الإيضاحية لقانون المرافعات تعليقا على تلك المادة : وأوردت المادة ٩٧٠ قاعدة عامة في مدى تطبيق أحكام هذا الباب من حيث الزمن على أنه إذا انتهت الولاية القضائية على المال لأي سبب من أسباب انتهائها كموته الأب إلى ولاية أو زوال سبب عدم الأهلية أو وفاة عديم الأهلية وعودة الغائب أو ثبوت موته لا تتبع الاجراءات والأحكام المذكورة إلا في تسليم الاموال من النائب عن عديم الأهلية أو وكيل الغائب وفي الفصل في الحساب المقدم للمحكمة فعلا أما ما عدا ذلك من المسائل ولو اتصل بادرارة الاموال فتتبع في الدعوى به الاجراءات العادية وتخضع لقواعد الاختصاص العامة . وما مؤداه أنه يستحيل على المحكمة أن تقرر بتعيين قيم على شخص ليس على قيد الحياة لتتفرغ ذلك مع طبيعة الحجر ذاته ، أو أن تعهد اليه بتسليم أمواله أو تتولى ادارتها وحفظها لأن الموت لا يبق له على حال بعد أن انتقل بمجرد الوفاة بقوة القانون للوارث لو الموصى له . فينقضي بالتالي الطلب المقدم بالحجر ويصبح بسبب

ملحق ٣ - النقطة الثالثة لللائحة العضلية بالنحجور - عليه مقدمة على ما عداها -

الموت غير ذي موضوع . لما كان ماتقدم وكان النص في المادة ٦٥ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ على أنه : يحكم بالحجر على البالغ للجفون أو للعتة أو للسففة أو للغة ، ولا يرفع الحجر إلا بحكم ، يدل على أن المشروع ذهب إلى أن توقيع الحجر ورفعه لا يكون الا بمقتضى حكم ، خلافا لما تواضع عليه فقهاء الشرع الاسلامى من أن الحجر يكون بقيام موجب ورفعه يكون بزوال هذا الموجب دون حاجة الى صدور حكم به ، مما مؤداه ان نشوء الحالة القانونية المترتبة على توقيع الحجر أو رفعه يتوقف على صدور الحكم بهما ، وكان للحكم الصادر من المحكمة الابتدائية برفض الحجر - بهذه المثابة - قوته بالنسبة لاهلية المطلوب الحجر عليه ، اعتبارا بأن عارضا من عوارض الاهلية لم يلحقه فيظل متمتعا بأهليته كما يترتب على رفع الاستئناف طبقا لنص المادة ٢٢٢ من قانون المرافعات نقل موضوع النزاع في حدود طلبات المستأنف الى محكمة الدرجة الثانية واعادة طرحه عليها بكل ما اشتمل عليه من لبلة ودفوع وأوجه دفاع لتقول كلمتها فيه بقضاء مسيب يواجه عناصر النزاع الواقعية والقانونية على السواء ، وعليه فمن شأن استئناف الحكم الابتدائي القاضي برفض طلب الحجر اعاده عرضه امام محكمة الاستئناف لتدلى برأيها فيه على ضوء ما أبدى من أسباب مبررة وبذلك يعود الوضع بالنسبة له الى ما كان عليه قبل صدور الحكم الابتدائي فتنتفي ولاية المحكمة بنظر الطلب متى تولى الشخص المراد إخضاعه للحجر والقوامة قبل اصدارها للحكم في الاستئناف المرفوع اليها على ما سلف بيانه . ولا يبقى اختصاص المحاكم المدنية بشأن المنازعة في صحة التصرف ، ولا تعارض بين هذا القول وبين ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة من أنه لا تأثير لوفاء المحجور عليه في نظر الطعن بالنقض بعد أن أصبحت الدعوى مهية للحكم امامها ، لأن وظيفة محكمة النقض الأساسية هي الفطر في الطعون التي ترفع اليها في الاحكام النهائية لنقض ما فسد فيها وتقويم ما يقع فيها من أخطاء قانونية ، فهي تعرض لحالة انشائها الحكم المطعون فيه وتحاكمه بشأنها ، وظل فيها المطلوب الحجر عليه على قيد الحياة حتى استكملت الدعوى مقوماتها وبالقالي فلا تأثير لوفاته بعد ذلك . لما كان مسلف وكان ثابت أن المطلوب الحجر عليه ثور قبل الفصل في الاستئناف المرفوع عن الحكم الابتدائي القاضي برفض طلب الحجر مما كنى يتعين معه القضاء بإلغاء الحكم المستأنف ولتدلى المحكمة بالحكم . وكان الحكمان المطعون فيهما لم يترزما هذا المنظر ونقض لهما برفض طلب الحجر برفعه الدعوى والثاني باعتبار المطلوب الحجر عليه ذا غلة لاستئنافه قبل وفاته بعد صدور الحكم الابتدائي لا تؤثر على استمرار رفع الدعوى ووجوب التعرض لسبب الحجر المطروح باعتباره حالة قانونية

مادة ٦٧ - يجوز للمحجور عليه للسفاهة أو الغفلة بلهث من المحكمة أن يتعلم أمواله كلها أو بعضها لإدارتها وفي هذه الحالة تسرى عليه الأحكام التي تسرى في شأن القاصر المأذون .

مادة ٦٨ - تكون القوامة للابن البالغ ثم للاب ثم للجد ثم لمن تختاره المحكمة (١)

لاتقوم ولا تنقضى إلا بالفصل فيها ، فأنهما يكونان قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضهما . (نقض مدني ١٩٧٧/٥/٢٥ - المرجع السابق - فقرة ٦٥) كما قضت بأنه : إذا كان الطاعنان قد تمسكا أمام محكمة الاستئناف بأن الحالة العقلية للمتوفاة تطورت إلى حالة جنون أفقدتها الإدراك تماما قبل واقعة أسلامها ادعى به مما لا يصح معه أسلامها بقولها وهي على هذه الحالة ، وطلبا تحقيق ذلك بمعرفة أهل الخبرة واستدلا عليه بما قدماه من شهادات طبية وشهادة بمحذور قرار مجلس مراقبة الأمراض العقلية في ١٩٤٦/١٢/٢٠ بحجز المورثة بالمستشفى لانطباق حالتها العقلية على أحكام المادة الرابعة من القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٤ التي تقضي بعدم جواز حجز المصاب بمرض في قواه العقلية إلا إذا كان من شأن هذا المرض أن يخل بالأمن أو النظام العام أو يخشى منه على سلامة المريض أو سلامة الغير ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه على أن المورثة كانت مصابة بحالة عنه فحسب دون أن يعرض للشهادات الطبية المقدمة من الطاعنين وقرار مجلس مراقبة الأمراض العقلية ومالها من دلالة في شأن إصابة المورثة بالجنون ويحقق دفاعهما من أنها كانت على هذه الحالة العقلية وقت أن أسلمت بقولها طبقا للبيئة المقدمة من المطعون ضده الأول ، فإنه إذ أغفل تحقيق هذا الدفاع الجوهرى مع أنه من شأنه - أن يصح - أن يتغير به وجه الرأي في الدعوى فيكون مشويا بالقصور . (نقض مدني ١٩٨٦/٦/٢٣ - مدونتنا الذخيرية - العدد الثاني - فقرة ٦١٢) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه : تنص المادة ٦٨ من قانون الولاية على المال الصادر بالمرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ على أن تكون القوامة للابن البالغ ثم للاب ثم للجد ثم لمن تختاره المحكمة ، وتقضي المادة ٦٩ من هذا القانون بأنه يشترط في القيم ما يشترط في الرضى وفقا لما نصت عليه المادة ٢٧ ، ويتعين تطبيقا للفقرة الأولى من هذه المادة الأخيرة أن يكون القيم عدلا كقوا ذا أهلية كلمة . والمفهوم من اصطلاح الكفاية بشأن القيم - وعلى ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية للقانون بالنسبة للنوصي - هو أن يكون أهلا للقيام على شئون المحجور عليه ، وتجزئ للفقرة السابعة من المادة ٢٧ سאלفة الذكر إستناد

مادة ٦٩ - يشترط في القيم ما يشترط في الوصي وفقاً للمادة ٢٧ ومع ذلك

القوامة الى من يوجد بينه وبين المحجور عليه نزاع قضائي . اذا إتضح أن النزاع ليس من شأنه أن يعرض مصالحه للخطر ، وتوافرت في هذا الموضع سائر أسباب الصلاحية . (نقض مدني ١٩٧٢/٢/٢٢ - موسوعةنا الذهبية - الجزء الثاني - فقرة ٥٠٠) وقضت بأن : إختيار من يصلح للقوامة في حالة عدم وجود الإبن أو الأب أو الجد وهم أصحاب الأولوية فيها ، أو عدم صلاحية أحد من هؤلاء ، هو مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع التقديرية بلا رقابة عليه من محكمة النقض متى أقام قضاؤه على أسباب سائفة . لما كان ذلك وكانت محكمة الإستئناف قد إشتربت فيمن تختاره قيما على المحجور عليه ، الخبرة والتمرس بأعمال التجارة لأنه من المشتغلين بتجارة الأجهزة والأدوات الكهربائية ، ويملك عقارات ، وهو شرط لا مخالفة فيه للقانون ، بل تطبيق لما تقضى به المادة ٢٧ التي أحالت اليها المادة ٦٩ من المرسوم بقانون سالف الفكر من أن يكون القيم كفؤا ذا قدرة على إدارة شؤون المحجور عليه ، ثم رأت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية تحية الطاعة وهي زوجة المحجور عليه من القوامة ، لأنه لا تتوافر فيها الخبرة لإدارة محلاته واستغلال عقاراته وأن أسباب الصلاحية إنما تتوافر في خاله ، وكانت الإعتبارات التي إستندت إليها المحكمة سائفة وتؤدي الى النتيجة التي إنتهت إليها ، فإذن ما تنعاه الطاعة على الحكم ، لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا لا يجوز قبوله أمام محكمة النقض . (نقض مدني ١٩٧٢/٢/٢٢ الطعن رقم ٣٠٨ لسنة ٤٢ في) كما قضت بأنه : لما كان البين من الأوراق أن المطعون عليه أسس طلبه عزل الطاعن من القوامة ، على أساسه معاملة وأدته واستيلائه على أموالها ، وكان الطاعن قد رد على ذلك بين طالب العزل بلغ سن الرشد منذ عشرين عاما لم يحاول فيها الاتصال بوالدته ، وطلب إحالة الدعوى الى التحقيق ، وكان يبين من القرار المطعون فيه أنه بنى قضاؤه بعزل القيم على أن الابن أحق برعاية والدته وأحرص على مالها مستهدية في ذلك بما نصت عليه المادة ٦٨ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ من أن القوامة تكون للابن ثم للجد ثم لمن تختاره المحكمة . وكان مفهوم ذلك أن نظر المحكمة إنما تعلق فقط بالترتيب الذي وضعه المشرع عند تعيين القيم ، وقعد عن الإحاطة بمقطع النزاع في القضية ، وهو يمدى إخلال الطاعن بواجباته وما اذا كانت توافرت أسباب جدية تدعو للنظر في عزله مما نص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن الوصي والتي تنص في حق القيم بنص المادة ٧٨ من ذات القانون ، لما كان ذلك فإن هذا القرار يكون قد شابه قصور منبأه للخطأ في فهم القانون . (نقض مدني ١٩٧٥/١/١ مدونتنا في القوانين الخاصة - المجلد الأول - الموضوع ٢ فقرة ٦٢)

لا يحول قيلم أحد السبيين المنصوص عليهما في البندين ١ و ٤ من المادة المذكورة دون تعيين الإبن أو الأب أو الجد إذا رأت المحكمة مصلحة في ذلك (٧).

الفصل الثاني

في المساعدة القضائية

مادة ٧٠. - إذا كان الشخص أصم أبكم أو أعمى أصم أو أعمى أبكم وتعذر عليه بسبب ذلك التعبير عن إرادته جاز للمحكمة أن تعين له مساعداً قضائياً

٢ - قضت محكمة النقض بأن : مؤدى نصي المادتين ٢٧ ، ٦٩ من قانون الولاية على المال رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ أنه لا يجوز إسناد القوامة الى من كان بينه وبين المحجور عليه نزاع قضائي من شأنه أن يعرض مصالحه للخطر . (نقض مدني ١٩٨٢/٤/١٣ مدونتنا في القوانين الخاصة - المجلد الأول - الموضوع ٢ فقرة ٧٩) وقضت أيضاً بأنه : متى كانت المادة ٤٩ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ الواردة بشأن عزل الاوصياء والتي تسري في حق القامة وفقاً لنص المادة ٧٨ منه قد حصرت أسباب العزل في سببين أولهما أن يقوم بالوصى سبب من أسباب عدم الصلاحية المبينة بالمادة ٢٧ ولو كان هذا السبب قائماً وقت التعيين وثانيهما أن يسيء الإدارة أو يهمل فيها أو يصبح في بقلته خطر على مصلحة القاصر ، وكانت المادة ٦٨ من ذات القانون وإن أوردت بياناً بأولوية الصالحين للقوامة فنصت على أن : تكون القوامة للأبن البالغ ثم للأب ثم للجد ثم لمن تختاره المحكمة ، إلا أن هذا الترتيب لا يعدو أن يكون قيداً على المحكمة في الاختيار - وقت التعيين فلا يستقيم - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - سبباً لعزل القيم إذا ظهر فيما بعد وجود من له الأولوية في التعيين لأن الأمر في هذه الحالة لا يتعلق بإختيار من يصلح للقوامة وإنما يرتبط بعزل القيم الذي تم تعيينه بالفعل وهو ما لا يتأتى إلا إذا توافر فيه سبب من أسباب العزل المنصوص عليها في المادة ٤٩ سالفة البيان ، وإذا كان البين من الأوراق أن المطعون عليه الثاني اسس طلب تعيينه قياً على المحجور عليه بدلا من الطاعة على ما ينال من صلاحيتها للاستمرار في القوامة ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاؤه بتأييد قرار عزل الطاعة على مجرد أولوية المطعون عليه الثاني بالقوامة عملاً بنص المادة ٦٨ من المرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ ودون أن يستظهر قيام سبب من أسباب عدم الصلاحية للقوامة بالطاعة أو أنها إسبات الإدارة أو أهملت فيها أو أصبح في بقائه خطر على مصلحة المحجور عليه ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . (نقض مدني ١٩٨٢/٦/٨ مدونتنا الإذنية - العدد الثاني - فقرة ٢١٦) .

يعاونه في التصرفات المنصوص عليها في المادة ٤٩ .
ويجوز لها ذلك أيضاً إذا كان يخشى من انفراد الشخص بمباشرة التصرف في ماله بسبب عجز جسماني شديد .

مادة ٧١ - يشترك المساعد القضائي في التصرفات المشار إليها في المادة السابقة .

وإذا إمتنع عن الإشتراك في تصرف جاز رفع الامر للمحكمة فإن رأت أن الإمتناع في غير محله أذنت للمحكمة بمساعدته بالانفراد في إبرامه أو عينت شخصاً آخر للمساعدة في إبرامه وفقاً للتوجيهات التي تبينها في قرارها .
وإذا كان عدم قيام الشخص الذي تقررت مساعدته قضائياً بتصرف معين يعرض أمواله للخطر جاز للمساعد رفع الامر للمحكمة ولها أن تأمر بعد التحقيق بانفراد المساعد بإجراء هذا التصرف .

مادة ٧٢ - يسرى على المساعد القضائي حكم المادة ٥٠ من هذا القانون .

مادة ٧٣ - يعتبر المساعد القضائي في حكم النائب في تطبيق أحكام المواد ١٠٨ و ٢٨٢ و ٤٧٩ من القانون المدني^(١) .

الفصل الثالث

في الغيبة

مادة ٧٤ - تقيم المحكمة وكيلاً عن الغائب كامل الأهلية في الأحوال الآتية متى كانت قد انقضت مدة سنة أو أكثر على غيابه وترتب على ذلك تعطيل مصالحه .

(أولاً) إذا كان مفقوداً لا تعرف حيلته أو معاته .
(ثانياً) إذا لم يكن له محل إقامة ولا موطن معلوم أو كان له محل إقامة أو موطن معلوم خارج المملكة المصرية . واستحال عليه أن يتولى شؤونه بنفسه أو
بواسطة غيره .

١-راجع بشأن المادة ٨٨ من القانون المدني ما سبق - الجزء الأول - صفحة ٢٩٣ .

أن يشرف على من ينييه في إدارتها.

مادة ٧٥ - إذا ترك الغائب وكيلًا عاملًا تحكم المحكمة بتعيينه متى توافرت فيه الشروط الواجب توافرها في الوصي وإلا عينت غيره.

مادة ٧٦ - تنتهي الغيبة بركال سببها أو بموت الغائب أو بالحكم من جهة الأحوال الشخصية باعتباره ميتاً.

الباب الثالث

أحكام عامة

الفصل الأول

أحكام مشتركة في الوصاية والقوامة والغيبة

مادة ٧٧ - تحسب المدد المنصوص عليها في هذا القانون بالتقويم الميلادي.

مادة ٧٨ - يسرى على القوامة والوكالة عن الغائبين الأحكام المقررة في شأن الوصاية على القصر ويسرى على القامة والوكالة عن الغائبين الأحكام المقررة في شأن الأوصياء.

مادة ٧٩ - يسرى في شأن قسمة مال الغائب والمحجور عليه ما يسرى في شأن قسمة مال القاصر من أحكام.

الفصل الثاني

في المشرف

مادة ٨٠ - يجوز تعيين مشرف مع الوصي ولو كان مختاراً وكذلك مع القيم والوكيل عن الغائب.

مادة ٨١ - يراقب المشرف النائب عن عديم الأهلية أو الوكيل عن الغائب في إدارته وعليه إبلاغ المحكمة أو النيابة كل أمر يقتضي المصلحة رفعه إليهما.

وعلى النائب أو الوكيل إجابة المشرف إلى كل ما يطلبه من إيضاح عن إدارة

الأموال وتمكينه من فحص الأوراق والمستندات الخاصة بهذه الأموال .
ويجب على المشرف إذا خلا مكان النائب أو الوكيل أن يطلب إلى المحكمة إقامة نائب أو وكيل جديد. وإلى أن يباشر هذا عمله يقوم المشرف من تلقاء نفسه بالأعمال التي يكون في تلجيلها ضرر^(١).

مادة ٨٢ - يسرى على المشرف فيما يتعلق بتعيينه وعزله وقبول استقالته وأجره عن أعماله ومسئوليته عن تقصيره ما يسرى من أحكام على النائب أو الوكيل على حسب الأحوال.

مادة ٨٣ - تقرر المحكمة إنتهاء الإشراف إذا رأت زوال داعيه .

الفصل الثالث

في الجزاءات

مادة ٨٤ - إذا قصر الوصى في الواجبات المفروضة عليه بمقتضى هذا القانون

١ - قضت محكمة النقض بأن : مهمة المشرف - على ما افصحت عنه المذكرة الإيضاحية للمرسوم بقانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٢ ، بأحكام الولاية على المال . فيما أوردته تعليقاً على المادة ٨١ في فقرتها الأولى - تنحصر في الرقابة والتوجيه دون أن تتجاوز هذه الحدود إلى الاشتراك في الإدارة ، فلا تنطبق عليه المادة ٥٠ من هذا المرسوم بقانون التي توجب على الوصى خلال الثلاثين يوماً التالية لانتهاه الوصاية تسليم الأموال التي في عهده بمحضر إلى القاصر متى بلغ من الرشيد - وليا كان النائب من وقائع الدعوى كما حصلها الحكم المطعون فيه أن الطاعن (المشرف) لم يضع يده على اطيان القاصر إلا بصفته مستأجراً لها ، فإن الحكم إذ انتهى في قضائه إلى أن امتناع الطاعن عن تسليم الاطيان التي تحت يده إلى القاصر عند رفع الوصاية عنه يعتبر إخلالاً منه بالالتزامات التي فرضها عليه المرسوم بقانون المذكور بوصفه مشرفاً يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أن العلاقة التي تربط المشرف بالوصية وبالقاصر والناشئة عن استئنائه لاقتيان هذا الأخير ، لا تعدو أن تكون علاقة مدنية محضة يحكمها عقد الإيجار وليس في استمرار وضع يده على هذه الاطيان طبقاً للعقد المبرم بينه وبين الوصية وتسكبه بحقه المستند منه ما يعرضه للمسئولية الجنائية . (نقض جنائي ١٩٦٦/٢/١ - مدوّنتا في القوانين الخاصة - المجلد الأول - الموضع ٢ ، فقرة ٢٢) .

أو أوقف تنفيذ القرايات التي تصدرها المحكمة جاز لها أن تحكم عليه بغرامة لا تزيد على مائة جنيه وحرمانه من أجره كله أو بعضه أو عزله أو يأخذ هذه الجزاءات .

ويجوز للمحكمة أن تمنح القاصر هذه للفرقة أو جزم منها . . . ويجوز إعفاء الوصي من الجزاء المالي كله أو بعضه إذا نفذ الأمر الذي تترتب عليه الحكم أو قدم اعتذاراً تقبلها المحكمة .

مادة ٨٥ - إذا نفذ على ممتلكات النائب المحكوم عليه بالغرامة ثم صدر حكم بإقالته منها فلا حق له في استرداد ما حصل من التنفيذ .

أما إذا رسا المزداد على قلم الكتاب فلا يكون للمحكوم عليه إلا استرداد العين بعد دفع مصروفات التنفيذ ما لم يكن هناك مانع فإذا وجد فلا يكون له إلا استرداد الثمن الذي رسا به للزاد على قلم الكتاب بعد خصم كامل المصروفات .

مادة ٨٦ - إذا أخل النائب بواجب من الواجبات المفروضة عليه بمقتضى هذا القانون كان مسئولاً عما يلحق القاصر من ضرر بسبب ذلك وعلى كل حال يسأل مسئولية الوكيل بأجر .

مادة ٨٧ - تسرى أحكام المواد السابقة على القيم والمساعد القضائي والوكيل عن الغائب والوصي الخاص والوصي المؤقت .

مادة ٨٨ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وغرامة لا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل وصي أو قيم أو وكيل انتهت نيابته إذا كان يقصد الإساءة قد امتنع عن تسليم أموال القاصر أو المحجور عليه أو الغائب أو أوراقه لمن حل محله في الوصاية أو القوامة أو الوكالة وذلك ما لم ينص القانون على عقوبة أشد (١) .

١ - يراجع مانصت عليه المادة ٢٢٨ من قانون العقوبات (ما سبق للجزء الثالث) . وقد قضت محكمة النقض في شأن المادة المذكورة بأن الشارع قصد بالمادة ٢٢٨ من قانون

الفصل الرابع

تشريعات الوصية والمواريث

القانون رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٤٤

بيان القانون الواجب التطبيق في مسائل المواريث والوصايا

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه .

مادة ١ - قوانين الميراث والوصية وأحكام الشريعة الإسلامية فيهما هي قانون البلد فيما يتعلق بالمواريث والوصايا على أنه إذا كان المورث غير مسلم جاز لورثته في حكم الشريعة الإسلامية وقوانين الميراث والوصية أن يتفقوا على أن يكون التوريث طبقا لشريعة المتوفى (١) .

العقوبات حماية القصر من طمع كل من تحدثه نفسه بأن يستغل شهراتهم وهوى أنفسهم وينتهز فرصة ضعفهم وعدم خبرتهم فيحصل منهم على كتابات أو سندات ضارة بمصالحهم من قبيل ماهر منصوح عليه في تلك المادة ومقتضى عموم النص أن يدخل في متناول هذه الحماية كل قاصر لم يبلغ الحادية والعشرين أو بلغها ومدت الوصاية عليه ، فلا يخرج من متناولها القاصر الذي يتسلم أمواله بعد بلوغه الثماني عشرة سنة ليقوم بإدارتها ، فإنه ليس له أن يباشر إلا أعمال الإدارة الواردة على سبيل الحصر في المادة ٢٩ من قانون المجالس الحسبية على أن يقدم عنها حسابا للمجلس الحسبي وإذا كان الإنتراض غير وارد ضمن ما أجاز لهذا القاصر مباشرته ، ولم كان محظورا عليه كما هو محظور على الوصي بمقتضى نصوص القانون المذكور ، فإن المادة ٢٢٨ من قانون العقوبات تكون منطبقة على من يستغل ضعفه ويحصل منه على سند بدين ولا يغير من وجه الجريمة أن يتفق على وضع تاريخ لاحق للتصرف بحيث يقع في سن البلوغ ، وإثبات التاريخ الحقيقي يكون بكافة طرق الإثبات ونص المادة ٢٢٨ المذكورة لا يحمي سوى القصر دون غيرهم من العاجزين كالمحجور عليهم لسفه أو عته أو جنون . (نقض جنائي ١٩٤٢/١٩ - مجموعة القواعد القانونية ج ٥ رقم ٤٤٤ ص ٩٦٢) .

١ - قضت محكمة النقض بأن الشارع إذ أخضع دعوى الحقوق للقانون المدني وجعلها من اختصاص المحاكم المدنية قد أبقى المواريث خاضعة للشريعة الإسلامية تقضى فيها

مادة ٢ - على وزير العدل تخفيف هذا القانون، أو يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

الفصل الأول

تشريعات الوصية

القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦

بإصدار قانون الوصية

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يعمل في المسائل والمنازعات المتعلقة بالوصية بالأحكام المرافقة لهذا القانون^(١)

المحاكم الشرعية بصفة أصلية طبقا لأرجح الأقوال في مذهب الحنفية ، فإن تعرضت لها المحاكم المدنية بصفة فرعية كان عليها أن تتبع نفس المنهج . ثم صدر للقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٢ مقننا أحكام الإرث في الشريعة الإسلامية فلم يغير الوضع السابق بل أكد . وأعقبه القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤ تنص صراحة على أن « قوانين الموارث والوصية وأحكام الشريعة الإسلامية فيهما هي قانون البلد فيما يتعلق بالموارث والوصايا بالنسبة إلى المصريين كافة من مسلمين وغير مسلمين على أنه إذا كان المتوفى غير مسلم جاز لورثته طبقا لأحكام الشريعة الفراء الاتفاق على أن يكون التوريث طبقا لشريعة المتوفى » .

وإذا كان الرجوع إلى الشريعة الإسلامية بوجه عام وإلى أرجح الآراء في فقه الحنفية بوجه خاص متعبنا بالنسبة إلى حقوق الورثة في التركة المدنية ومدى تأثيرها بحقوق دائني المورث باعتبار ذلك من أخص مسائل الموارث ، فإن القانون المدني إذ يقرر حكم تصرف الورث في التركة المدنية ، باعتبار هذا التصرف عقدا من العقود ، إنما يقر ذلك على أساس ما خولته الشريعة للورث من حقوق . (نقض مدني ٢٧/٤/١٩٤٧ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٩ فقرة ٩٥٢) .

١ - قضت محكمة النقض بأن الوصية بطبيعتها تصرف مشافف إلى حايده الموت فلا يكون لها وجود قانوني إلا بعد حصول الوفاة وفوات الموصي منحصرا عليها ، وتكون منكممة

أحكام الوصية

الباب الأول

في أحكام عامة

الفصل الأول

تعريف الوصية وركنها وشروطها

مادة ١ - الوصية تصرف في التركة مضاف إلى ما بعد الموت (٢).

بالقانون الساري وقت الوفاة لا وقت تحرير الوصية . وإن لم يمتى كان المورث قد تولى في وقت سريان قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ تعين خضوع وصيته لحكم هذا القانون (نقض مدني ١٩٥٦/٢/٢٢ - موسوعتنا الذهبية - العدد ٩ فقرة ٩٦٧) . وقضت أيضا بأنه متى كان الثابت أن الموصي تولى سنة ١٩٤٤ كان وصيته لا يحكمها قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ وإنما يحكمها - أخرج الآراء في مذهب أبي حنيفة على ما تنفي به المادتان ٥٥ من القانون المدني القديم و ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية (نقض مدني ١٩٦٧/١١/٢٠ - المرجع السابق - فقرة ٩٦١) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن الوصية يجوز صغورها في حال الصحة كما يجوز في حال المرض . فإذا طعن في تصرف بأنه وصية فالحكمة في تكليفه هي بما اتواء المتصرف وقصد إليه . وإلغى الموضوع ، في سبيل استظهار هذا للقصد أن يعدل عن الدلول الظاهر لصيغة التصرف إلى ما يتضح له من الظروف والملازمات . (نقض مدني ١٩٤٢/٤/١ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٩ فقرة ١٠٠٢) ، وأنه متى كانت محكمة الموضوع إذ اعتبر العقد المبرم في صيغة عقد بيع وصية قد حصلت ذلك مما ثبت لديها من أن المتصرف إليه لم يدفع ثمنه ، وإن العقد وجد في خزنة المتصرف بعد وفاته ، وأنه كان يقبض أرباح السندات التي استحققت بعد صدوره منه ، فإنها تكون قد حصلت فيهم الواقع في الدعوى من إبرة مقبولة عقلا من شأنها أن تؤدي إليه (نقض مدني ١٩٤٤/١١/٩ - المرجع السابق - فقرة ١٠١٦) وأنه لا تبرير على المحكمة ، إذ هي استخلصت من عدم تسجيل العقد المتنازع عليه قرينة لها وزنها في الاستدلال على أن نية المورث كانت منصرفة إلى الإيصال لا البيع ، كما أن استخلاص نية الإيصال من زمن

قاعدة ٢ - تنعقد الوصية بالعبارة أو بالكتابة فإذا كان الموصي عاجزا عنها
إنعقدت الوصية بإشارته الكفمية.

ولا تسمع عند الإنكار دعوى الوصية أو الرجوع القولى عنها بعد وفاة
الموصي في الحوادث السابقة على سنة ألف وتسعمائة وإحدى عشرة الأقرنية
إلا إذا وجدت أوراق خالية من شبهة التصنع تدل على صحة الدعوى .

المورث بعض الاطيان التسابق بيعها منه لاولاده بعد ان كان قد استلجها منهم لمدة
سنة ، هو استخلاص سائق . كذلك يصح استنتاج هذه النية من تأجير الارض محل هذا
العقد من المصادر منه العقد الى غير من صدر له العقد وضمانه المستاجر منه في سلفيات
زراعية عن هذه الارض بتوقيعه استمارة السلفة التي لم يثبت تزوير توقيعها . (نقض
مدنى ١٩٥٠/٣/٢ - المرجع السابق - فقرة ١٠١٧) وانه متى كان الحكم ان قضى
باعتبار عقد البيع الصادر من مورثة الخصوم الى زوجها مورث الطاعتين انها إنما
تخفى وصية فهي باطلة وانها ليست هيبة مستترة في صورة عقد بيع لانها منجزة ، قد
اقام قضاءه على ما استخلصه من بقاء هذه العقود بغير تسجيل زما طويلا بعد تجريها
بصفة رسمية ومن استمرار وضع يد المورثة على الاعيان المبيعة وظهورها بغير المالك
لها لغاية وفاتها ، ومن علاقة الزوجية وعدم وجود نفقة لدى المورثة عند وفاتها ، الامر
الدال على عدم دفع ثمن خصوصا وقد ذكر في العقود ان الثمن يدفع خارج مجلس العقد
ومن ان العقود صدرت متتابعة من المورثة الى زوجها وتناولت كل ما تملكه المورثة - متى
كان الحكم قد اقام قضاءه على ذلك فان هذا منه تكييفه صحيح ، (نقض مدنى
١٩٥٠/١٢/٧ - المرجع السابق - فقرة ٩٠٢) وانه لما كان مجرد ايداع مبلغ من
النقد باسم شخص معين لا يقطع في وجود نية الهبة عند المودع فان الايداع لا يفيد
حبثا للهبة بل يجب الزوج في تعرف اساس الايداع الى نية المودع ولا يكون الحكم قد
خالف القانون ان قضى باعتبار ايداع مبلغ صندوق التوفير باسم شخص آخر غير المودع
انما كان على سبيل الوصية لا على سبيل الهبة متى اقام قضاءه على اصابته سائفة
(نقض مدنى ١٩٥٦/١/٢٦ - المرجع السابق - فقرة ٩١٤) . وانه اذا كان الواقع في
الدعوى ان الطاعتين طعنتا في العقد موضوع النزاع بانه وان كان ظاهره البيع الا انه
ينطوى في حقيقته على وصية لوارث منه تحكمه تصرفات المورثتين ٩٩٦ - ٩٩٧ من التقنين
المدنى واستدلنا على ذلك بقرائن معينة منها شكل العقد وبيئته وتاريخه وعدم دفع
المطعون عليها شيئا من الثمن المسمى فيه لغيرها وطاعة على ضبط الاحكام احواله
الدعوى الى التصديق بالاعتبار صورية العقد وشكله الوصية ، وكان الحكم المطعون فيه قد

وأما الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة وإحدى عشرة الأفرنجية فلا تسمع فيها دعوى ما ذكر بعد وفاة الموصى إلا إذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها إمضاءه كذلك تدل على ما ذكر أو كانت ورقة الوصية أو الرجوع عنها مصدقا على توقيع الموصى عليها (٣).

رد على ذلك بقوله أن العقد في صياغته عقد منجز ، فإن هذا الذي أورده الحكم لا يصلح ردا على دفاع الطاعتين ولا يكفي لدفعه ، ذلك أن جدية العقد التي استشفقتها المحكمة من ظاهر صياغته ومضمون عباراته هي بذاتها موضوع الطعن بعدم جديته وأنه يستر وصية لوارث ، ومتى كان نك وكانت المحكمة لم تلق بالا إلى دفاع الطاعتين في جوهره ولم تواجهه على حقيقته وتعنى بتمحيصه وهو دفاع جوهري لو صح لتغير معه وجه الرأي في الدعوى فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه (نقض مدني ١٩٥٩/١١/١٢ - المرجع السابق فقرة ١٠٠١) . كما قضت محكمة للنقض بأن الدفع بطلان عقد البيع على أساس أنه يستر وصية وأن وصف بأنه دفع بالبطلان ، إلا أنه في حقيقته وبحسب المقصود منه إنما هو دفع بصورية هذا العقد بصورية نسبية بطريق التستر ، لا يسقط بالتقادم لأن ما يطلبه المتمسك بهذا الدفع إنما هو تحديد طبيعة التصرف الذي قصده الماعدان وترتيب الآثار القانونية التي يجب أن تترتب على النية الحقيقية لهما ، واعتبار العقد الظاهر لا وجود له ، وهذه حالة واقعية قائمة ومستمرة لا تنزل بالتقادم ، فلا يمكن لذلك أن ينقلب العقد الصوري صحيحا مهما طال الزمن (نقض مدني ١٩٧٢/٤/١٠ - المرجع السابق - فقرة ٩٨٠) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه متى كان الحكم المطعون فيه ، إذ انتهى في قضائه إلى أن الورقة العرفية المتنازع عليها لا تعتبر إثمهادا بوقف ولا الإطيان المذكورة بها موقوفة سواء كان عدم صدور الإثمهاد الأمر واقع عن المتوفى أو من غيره ، قد قرر أن فورقة الطاعتين تتمسك في دفاعها بأن هذا المحرر أن لم يكن إثمهادا بوقف فهو وصية ورد على هذا الدفاع بأن المادة الثانية من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ تشترط في الوصية أن يصدر بها إثمهاد رسمي أو يحرره عقد عرق يصدق فيه على أعضاء الموصى بخطه وموقع عليها بإمضاءه فإذا لم تتم الوصية على هذا الوجه كانت باطلة ولم يتحقق شيء من ذلك ولم تقدم المدعية بما يدل على وجود وصية ، فإن الحكم يكون قد خالف ما نصت عليه الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من قانون الوصية بقولها : وأما الحوادث الواقعة من سنة ألف وتسعمائة وإحدى عشرة الأفرنجية فلا تسمع فيها دعوى ما ذكر بعد وفاة الموصى إلا إذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها

امضاؤه كذلك قبل على ما ذكر، أو كتبت ورقة الوصية أو الرجوع عنها مصدقا على توقيع الموصي عليها، وقد تجب بهذه المخالفة عن مواجهة دفاع الطاعن من أن المجرى المتنازع عليه مكتوب جميعه بخط المتوفى وعليه امضاؤه وتحقيقه وهو دفاع جوهرى من شأنه لو صح أن يتغير به وجه الراى فى الدعوى ومن ثم يكون مشوبا بالقصور بما يستوجب نقضه (نقض مدنى ٢٠/٢/١٩٦٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٩ فقرة ٩٩٢)، وأن القص فى المادة ٩٨ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية والمادة ٢/٢ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ على أنه « لا يسمع عند الإنكار دعوى الوصية أو الرجوع عنها بعد وفاة الموصي فى الحوادث الواقعة منذ سنة ١٩١٦ إلا إذا وجدت أوراق رسمية أو مكتوبة جميعها بخط المتوفى وعليها امضاؤه كذلك تدل على ما ذكر - فؤاده أن الوصية إذا كانت غير مشكورة سمعت الدعوى بها . والإنكار الذى عنه الشارع هو الإنكار المطلق سواء فى مجلس القضاة أو قبل قيام الخصومة . فإذا أقر المدعى عليه بالوصية بكتابة عليها امضاؤه أو أتم قاض فى مجلس قضاء قبل رفع الدعوى انتفى الإنكار وتبين سماعها (نقض مدنى ١٨/١/١٩٧٠ - المرجع السابق فقرة ١٠٧١) ، وأن الوصية وفقا للفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٩ « تنعقد بالعبارة أو بالكتابة ، فإذا كان الموصي عاجزا عنها ، انعقدت الوصية بإشارته المفهمة . أما الكتابة المنصوص عليها فى الفقرتين الثانية والثالثة من هذه المادة ، فهي مطلوبة لجواز سماع الدعوى بالوصية عند الإنكار ، وليست ركنا فيها ، فلو أقر الورثة بالوصية ، أو وجهت اليهم اليمين فنكلوا ، سمعت الدعوى وقضى بالوصية (نقض مدنى ٢١/١١/١٩٧٢ - المرجع السابق فقرة ١٠٦٩) . كما قضت بأن مؤدى نص المادة الثانية من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ أن المشرع فرق بين انعقاد الوصية وبين شرط سماع الدعوى بها ، فاعتبرها تصرفا ينشأ بإرادة منفردة . تنعقد بتحقيق وجود ما يدل على إرادة الشخص لتصرف أو التزام معين يتوقف عليه تحمل تركته بدوفاته بحق من الحقوق - ولا يشترط فى الإيجاب الفاظ مخصوصة بل يصح بكل ما يفصح عنه ، سواء كان صيغته بالعبارة المفقولة أو بالكتابة أو بالإشارة الدالة عليه . وما شرعه النص من وجوب أن تتخذ الوصية الواقعة بعد سنة ١٩١١ شكلا معينا بأن تحرر بها ورقة عرفية مكتوبة كلها بخط الموصي وموقع عليها بامضائه . مطلوب لجواز سماع الدعوى بالوصية عند الإنكار ، وليس ركنا فى الوصية ولا صلة له بالانعقادها . (نقض مدنى ٢١/٢/١٩٧٩ - المرجع السابق فقرة ١٠٦٤) وإنه لما كان القانون لم يشترط لانعقاد الوصية أن يصدر بها إشهاد رسمي من الموصي وإنما اعتبر الكتابة من صيغ الوصية مساهما بين أن تكون بخط الموصي أو خط سواه . وكانت الشهادة الربيمية المشار

مادة ٢٠٠ - يفتقر في صفة الوصية إلا تكون بمقتضى ولا يكون الباعث عليها متافيا لمقتضى الشارح (١) .
 وإذا كان الموصى غير مسلم صحت الوصية إلا إذا كانت محرمة في شريعته وفي الشريعة الإسلامية .

اليها والصفة الواردة بها تظهر إرادة الموصي وتبين مقصوده منها وتوضح الموصى اليه والموصى به وقدره ، فإن الحكم اذ خلص إلى أنها كما تكفى مسوغا لسماع الدعى تقوم سندا أيضا على صحة صدور الوصية فانه لا يكون قد خالف القانون (نقض مدنى ١٩٧٩/٢/٢١ - المرجع السابق - فقرة ١٠٦٦) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه اذا حررت زوجة لزوجها عقد بيع بجميع املاكها على أن يمتلكها اذا ماتت قبله وحذر هذا الزوج لزوجته مثل هذا العقد لتمتلكه هي ماله في حالة وفاته قبلها فإن التكليف الصحيح الواضح لتصرفهما هذا انه تبادل منفعة مطلق على الخطم والضرر ، وإنه اتفاق مقصود به حرمان ورثة كل منهما من حقوقه الشرعية فهو اتفاق باطل أما التبرع المحض الذى هو قوام الوصية وعمادها فلا وجود له فيه . ويتبين هذا التصرف أن يكون من قبيل ولاء المولاة ، ولكن في غير موطنه المشروع هو فيه مادام لكل من المتعاقدين ورثة آخرون ، بل هو من قبيل الرقى المحرمة شرعا (نقض مدنى ١٩٢٤/٦/١٤ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٩ - فقرة ٩٥٠) : وقضت أيضا بأن الوارث لا يعتبر في حكم الغير بالنسبة للتصرف الصادر من المورث إلى وارث آخر إلا إذا كان طعنه على هذا التصرف هو أنه وإن كان في ظاهره بيعا منجزا إلا أنه في حقيقته وصية اضاراء بحقه في الميراث أو أنه صنّف في مرض عوّث المورث فيعتبر اذ ذاك في حكم الوصية . لأن في هاتين الصورتين يستمد المورث حقه من القانون مباشرة حماية له من تصرفات مورثه التي قصد بها التحايل على قواعد الإرث . أما اذا كان معنى الطعن في العقد أنه صوري صورية مطلقه فإن حق الوارث في الطعن في التصرف في هذه الحالة إنما يستمد من مورثه وليس من القانون ، ومن ثم فلا يجوز له اثبات طعنه إلا بقا كان يجوز كونه من طرق الاثبات (نقض مدنى ١٩٦٤/٤/٢٩ - المرجع السابق - فقرة ٨٢٢) : وأنه متى كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى أن التصرف لم يكن منجزا وأنه يكتفى وصية فلا يكون لتسجيل العقد حال حياة الباعث أى الرضى الصحيح التصرف أو نقل الملكية لأن التسجيل لا يصح عقد باطلا كما أنه لا يعمل دون الطعن في العقد بأنه يفتى وصية (نقض مدنى ١٩٧٤/١/٩ - المرجع السابق - فقرة ٨١٢) .

مادة ٤ - مع مراعاة أحكام المادة الثالثة تصح الوصية بالإضافة أو للعلقة بالشرط أو المقترنة به ، وإن كان الشرط صحيحا وجبت مراعاته مادامت المصلحة فيه قائمة . ولا يراعى الشرط إن كان غير صحيح أو زالت المصلحة المقصودة منه .

والشرط الصحيح هو ما كان فيه مصلحة للموصى أو الموصى له أو لغيرهما ولم يكن منهيًا عنه ولا منافيا لمقاصد الشريعة .

مادة ٥ - يشترط في الموصى أن يكون أهلا للتبرع قانونا (٢) على أنه إذا كان محجورا عليه لسفه أو غفلة أو بلغ من العمر ثمانى عشرة سنة شمسية جازت وصيته بإذن المجلس الحسبى .

مادة ٦ - يشترط في الموصى له :

(١) أن يكون معلوما .

(٢) أن يكون موجودا عند الوصية إن كان معينا .

فإن لم يكن معينا لا يشترط أن يكون موجودا عند الوصية ولا وقت موت الموصى وذلك مع مزاعة ما نص عليه في المادة ٢٠ .

٢ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة الخامسة من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ أنه يشترط في الموصى أن يكون أهلا للتبرع بأن يكون بالغا عاقلًا رشيدًا راضيًا فلا تصح وصية المجنون والمعتوه إذ لا إرادة لهما وإذا كان العقل شرطًا لصحة الوصية عند انشائها فهو شرط أيضًا لبقائها وذلك إذا جن الموصى جنونًا مهلبًا واتصل الجنون بالموت فإن الوصية تبطل ، لأن للموصى أن يرجع عن وصيته ملأى حيا فإذا أصيب بجنون مطبق واتصل به الموت لم يثبت أنه مات مصرا عليها أما إذا لم يتصل به الموت لم تبطل الوصية لأنه إذا أفاق قبل موته كانت لديه فرصة الرجوع ولم يرجع ، فكان ذلك دليلا على الإصرار ، والمراد بالجنون على ما أوضحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون الوصية تطبيقا على المادة الرابعة عشرة ما يشمل العته وبالمطبق ما يمكث شهرا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وقرر أن العته لا يبطل الوصية وإنما الذى يبطلها هو الجنون المطبق الذى يتصل بالموت ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (نقض مدنى ١٩٧٥/٤/١ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٩ - فقرة ٩٧٣) .

مادة ٧ - تصح الوصية لأماكن العبادة والمؤسسات الخيرية وغيرها من جهات البر والمؤسسات العلمية والمصالح العامة وتصرف على عمارتها ومصالحها وفقرائها وغير ذلك من شؤونها مالم يهتم الموصي بعرف أو دلالة ، وتصح الوصية لله تعالى ولاعمال البر بدون تعيين جهة وتصرف في وجوه الخير .

مادة ٨ - تصح الوصية لجهة معينة من جهات البر ستوجد مستقبلا فإن تعذر وجودها بطلت الوصية .

مادة ٩ - تصح الوصية مع اختلاف الدين والملة ^(١) وتصح مع اختلاف الدارين مالم يكن الموصي تابعا لبلد إسلامي والموصى له غير مسلم تابع لبلد غير إسلامي تمنع شريعته من الوصية للمثل الموصى .

مادة ١٠ - يشترط في الموصى به :

(١) أن يكون مما يجرى فيه الإرث أو يصح أن يكون محلا للتعاقد حال حياة الموصى .

(٢) أن يكون متقوما عند الموصى إن كان مالا .

(٣) أن يكون موجودا عند الوصية في ملك الموصى إن كان معينا بالذات .

مادة ١١ - تصح الوصية بالخلو وبالحقوق التي تنتقل بالارث ومنها حق المنفعة بالعين المستأجرة بعد وفاة المستأجر .

مادة ١٢ - تصح الوصية بإقراض الموصى له قدرا معلوما من المال ولا تنفذ فيما زاد عن هذا المقدار على ثلث التركة إلا بأجازة الورثة .

١ - قضت محكمة النقض بأن وصية غير المسلم - كوصية المسلم - لا تصح إلا لوجود حقيقة أو حكما ولا تجوز لأكثر من الثلث ولا تجوز لوارث إلا بإجازة باقي الورثة (نقض مدنى ١٩٢٤/٢/٢٦ - موسوعة الفقهية - الجزء ٩ - فقرة ١٠٨٢) ، وقضت أيضا بأن الموارث عموما ، ومنها الوصية هي وحدة واحدة وتسمى الأحكام المتعلقة بها على جميع المصريين ، مسلمين كانوا أو غير مسلمين ، وفق قواعد الشريعة الإسلامية باعتبارها الشريعة القائمة (نقض مدنى ١٩٤٣/٤/١ - المرجع السابق - فقرة ٧٣٦) .

مادة ١٣-5 - تصح الوصية بقسمة إعيان التركة على ورثة الموصي بحيث يعين لكل وارث أو لبعض الورثة قدر نصيبه وتكون لازمة بوفاء الموصي فان زادت قيمة ما عين لأحدهم عن استحقاقه في التركة كانت الزيادة وصية^(١).

مادة ١٤ - تبطل الوصية بجنون الموصي جنونا مطبقا إذا إتصل بالموت . وكذلك تبطل بالنسبة للموصي له إذا مات قبل موت الموصي .

مادة ١٥ - تبطل الوصية إن أرا كان الموصي به معينا وذلك قبل قبول الموصي له .

مادة ٢١ - لا تبطل الوصية بالحجر على الموصي للسفه أو الغفلة .

مادة ١٧ - يمنع من استحقاق الوصية الاختيارية أو الوصية الواجبة قتل الموصي أو المورث عمدا سواء أكان القاتل فاعلا أصليا أم شريكا أم كان شاهدا زور أدت شهادته إلى الحكم بالإعدام على الموصي وتنفيذه وذلك إذا كان القتل بلا حق ولا عذر وكان القاتل عاقلا بالغا من العمر خمس عشرة سنة . ويعد من الأعداء تجاوز حق الدفاع الشرعى .

الفصل الثاني

الرجوع عن الوصية

مادة ١٨ - يجوز للموصي الرجوع عن الوصية كلها أو بعضها صراحة أو دالة .

١ - قضت محكمة النقض بأن النص في المادة ٦٠٨ من القانون المدني على أن « تصح الوصية بقسمة إعيان التركة على ورثة الموصي بحيث يعين لكل وارث أو لبعض الورثة قدر نصيبه » فإذا زادت قيمة ما عين لأحدهم عن استحقاقه في التركة كانت الزيادة وصية ، لا يفيد أن الوارث يكتسب ملكية نصيبه في التركة بل لا ينافي هذا لموصيه بالمورث بما يعادل هذا النصيب ، ذلك أن النص المذكور إنما يعرض إلى القسمة التي يجريها المورث في تركته بين ورثته حال حياته . وتكون في تصفية وصية (نقض مدنى ١٩٧٤/١٢/٢١ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٩ - فقرة ١٠٣٢) .

ويعتبر رجوعاً عن الوصية كل فعل أو تصرف يدل بقرينة أو عرف على الرجوع عنها .

ومن الرجوع دلالة كل تصرف يزيل ملك الموصى عن الموصى به (١) .

مادة ١٩ - لا يعتبر رجوعاً عن الوصية جرد إلغاء بناء العين الموصى بها ولا الفعل الذي يزيل اسم الموصى به أو يغير معظم صفاته ولا الفعل الذي يوجب

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادتين ٢ ، ١٨ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ : أن الوصية بحسب الأصل تصرف غير لازم لا تنفذ إلا بعد الوفاة . ولا يترتب عليها أى حق قبلها . فيجوز من ثم للموصى الرجوع صراحة أو دلالة عنها كلها أو بعضها ما دام أن الرجوع الصحيح يكون بأى عبارة ينطقها الموصى أو يكتبها تدل بوضوح على أنه غير راغب في الإبقاء على الوصية ، وهو وحده الذى شرط المشرع لسماح التصرف بعد ثبوته بورقة رسمية أو عرفية كتبت كلها بخط المتوفى وعليها امضاءه أو مصدق على توقيعها عليها في الحوادث الواقعة من سنة ١٩١١ الميلادية . لأن الموصى إنما يقصد الرجوع ابتداء ويسعى إليه مما يحظره إلى تحرير شفه باثباته ، أما الرجوع دلالة فيصح بأى فعل أو تصرف يصدر من الموصى بعد الوصية ينهى عنه ويقدم القرينة أو العرف على أنه أراد بالفعل نقض الوصية أو يتضمن الفعل من تلقاء نفسه نقضها ، ولا يحتاج في إثباته بعد وفاة الموصى إلى ما يحظره في الرجوع الصريح لأنه ينصب على حوادث مادية لا حصر لها يجوز اثباتها بكافة سبل الإثبات (نقض مدنى ١٩٧٧/٢/٢٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٩ فقرة ١٠٢٦) ، وقضت أيضاً بأن مؤدى نص المادتين ١٨ و ٢٠ من قانون الوصية أن وجود الموصى به المعين في ملكية الموصى يجب أن يستمر من وقت صدور الوصية إلى وقت قبولها ، لأن الوصية عقد غير لازم ، فما يكون شرطاً لانئاشه ، يكون شرطاً لحقيقته ، حتى يتقرر ويلزم بالقبول بعد الوفاة ، فإذا تصرف الموصى حال حياته في بعض ما أوصى به كان ذلك منه رجوعاً عن بعض الوصية ، فلا تنفذ إلا فيما تبقى مما أوصى به من مال . وإذا كان الثابت في الأوراق أن الموصى قد أوصى للمطعون عليهم الثلاثة الأول بمبلغ ستة آلاف جنيه من مال المودع بنك الاسكندرية بقرعيه ، وإن ما خلفه بعد وفاته من مال في هذين النوعين لا يتجاوز وكان دلالة ذلك رجوع الموصى عن بعض الوصية . فإن الحكم المطعون فيه بتأييده قضاء الحكم الابتدائي بنقل الوصية فيما تضمنته من إعطاء الموصى للمطعون عليهم الثلاثة الأول بمبلغ ... يكون قد خالف القانون ، وأخطأ في تطبيقه (نقض حضى ١٩٧٦/٥/٢٤ - المرجع المطبق - فقرة ١٠٢٥)

فيه زيادة لا يمكن تسليمه إلا بها إذا دلت قرينة أو عرف على أن الموصى يقصد بذلك الرجوع عن الوصية .

الفصل الثالث

قبول الوصية وردها

مادة ٢٠ - تلزم الوصية بقبولها من الموصى له صراحة أو دلالة بعد وفاة الموصى (٢) فإذا كان الموصى له جنيناً أو قاصراً أو محجوراً عليه يكون قبول الوصية أو ردها ممن له الولاية على ما له بعد إذن المجلس الحسبي .
ويكون القبول عن الجهات والمؤسسات والمنشآت ممن يمثلها قانوناً فإن لم يكن لها من يمثلها لزمّت الوصية بدوّن توقف على القبول .

مادة ٢١ - إذا مات الموصى له قبل قبول الوصية ، وردها قلم ورثته مقامه في ذلك .

مادة ٢٢ - لا يشترط في القبول ولا في الرفض أن يكون فور الموت . ومع ذلك تبطل الوصية إذا أبلغ الوارث أو من له تنفيذ الوصية الموصى له بإعلان رسمي مشتمل على بيان كاف عن الوصية وطلب منه قبولها أو ردها وعضى على علمه بذلك ثلاثون يوماً كاملة بخلاف مواعيد المسافة القانونية ولم يجب بالقبول أو الرد كتابة دون أن يكون له عذر مقبول .

مادة ٢٣ - إذا قبل الموصى له بعض الوصية ورد البعض الآخر لزمّت الوصية فيما قبل وبطلت فيما رد وإذا قبلها بعض الموصى لهم وردها الباقي لزمّت بالنسبة لمن قبلوا وبطلت بالنسبة لمن ردوا .

٢ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادتين ٢٠ ، ٢٢ من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ باصدار قانون الوصية أن المشرع أخذ بالرأى المولى عليه فيذهب الحنفى من أن وقت قبول الموصى له الوصية إنما يجب أن يكون بعد وفاة الموصى حتى يثبت للعوصى له ذلك ، وأن رد الوصية إنما يقتصر على ما ردت فيه دون غيره من الأموال الموصى بها والتي قبلها الموصى له (نقض مدنى ١٩٧٢/٢/١٥ - المرجع السابق - فقرة ١٠٤٠) .

مادة ٢٤ - لا تبطل الوصية بوجدها قبل موت الموصى .

فإذا رد الموصى له الوصية كلها أو بعضها بعد الموت وقبل القبول بطلت فيما رد وإذا ردها كلها أو بعضها بعد الموت والقبول وقبل منه ذلك أحد من الورثة إنقضت الوصية وإن لم يقبل منه ذلك أحد منهم بطل رده .

مادة ٢٥ - إذا كان الموصى له موجوداً عند موت الموصى استحق الموصى به من حصة الموت مالم يفد نص الوصية مثبت الاستحقاق في وقت معين بعد الموت . وتكون زوائد الموصى به من حين الملك إلى القبول للموصى له ولا تعتبر وصية ، وعلى الموصى له نفقة الموصى به في تلك المدة .

الباب الثاني

أحكام الوصية

الفصل الأول

في الموصى له

مادة ٢٦ - تصح الوصية بالأعيان للمعذور ولما يشمل الموجود والمعدوم ممن يحصون فإن لم يوجد أحد من الموصى لهم وقت موت الموصى كانت الغلة لورثته وعند اليأس من وجود أحد من الموصى لهم تكون العين الموصى بها ملكاً لورثة الموصى .

وإن وجد أحد من الموصى لهم عند موت الموصى ولو بعده كانت الغلة له إلى أن يوجد غيره فيشارك معه فيها وكل من يوجد منهم يشترك فيها مع من يكون موجوداً وقت ظهور الغلة إلى حين اليأس من وجود مستحق آخر فتكون العين والغلة للموصى لهم جميعاً ويكون نصيب من مات منهم تركه عنه .

مادة ٢٧ - إذا كانت الوصية لمن ذكروا في المادة السابقة بالمنافع وحدها ولم يوجد منهم أحد عند وفاة الموصى كانت ثورثة الموصى .

وإن وجد مستحق حين وفاة الموصى أو بعدها نبتت المنفعة له ولكل من يوجد

بعده من المستحقين إلى حين انقراضهم فتكون التبعة لورثة الموصي وعند اليأس من وجود غيرهم من الموصي لهم ورثة العين لورثة الموصي.

مادة ٢٨ - إذا لم يوجد من الموصي لهم غير واحد انفرد بالغة أو العين الموصي بها إلا إذا دلت عبارة الموصي أو قاطت قرينة على أنه قصد التعدد ففي هذه الحالة يصرف للموصي له حصصه من الغلة ويعطى للعقب الورثة الموصي وتقسم العين بين الموصي له وبين ورثة الموصي عنه ليس من وجوه مستحق آخر.

مادة ٢٩ - إذا كانت الوصية بالمنافع لأكثر من طبقتين لا تصح إلا للطبقتين الأوليتين فإذا كانت الوصية مرتبة الطبقات يكون استحقاق الطبقة الثانية عند اليأس من وجود أحد من أهل الطبقة الأولى أو انقراضهم واليأس من وجود غيرهم مع مراعاة الأحكام الواردة في الموطأ السابقتين.

وإذا انقرضت الطبقتان كانت العين تركة إلا إذا كان قد أوصى بها أو ببعضها لغيرهم.

مادة ٣٠ - تصح الوصية لمن لا يحصى ويختص بها المحتاجون منهم ويترك أمر توزيعها بينهم لاجتهاد من له تنفيذ الوصية دون التقيد بالتعميم أو المساواة.

ومن له تنفيذ الوصية هو الموصي المختار فإن لم يوجد فهية التصرفات أو من تعينه لذلك.

مادة ٣١ - إذا كانت الوصية لقوم محصورين يلفظ يتناولهم ولم يعينوا بأسمائهم وكان بعضهم غير أهل للوصية وقت وفاة الموصي كان جميع ما أوصى به مستحقاً للآخرين مع مراعاة أحكام المواد ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩.

مادة ٣٢ - إذا كانت الوصية مشتركة بين معينين وجماعة أو جهة أو بين جماعة وجهة أو بينهم جميعاً كان لكل معين ولكل فرد من أفراد الجماعة المحصورة ولكل جماعة غير محصورة ولكل جهة سهم من الموصي به.

مادة ٣٣ - إذا كانت الوصية للمعنيين عاد إلى تركة الموصي ما أوصى به لمن

كأن غير أهله للوصية حين الوفاة .

مادة ٢٤ - إذا بطلت الوصية لعين أو لجماعة عاد إلى تركه الميت ما أوصى به اليه^(١) ويخاص الوزرة به أرباب الوصايا الباقية إذا ضاق عنها فتحل الوصية .

مادة ٢٥ - تصح الوصية للحمل في الأحوال الآتية :

(١) إذا أقر الموصى بوجود الحمل وقت الوصية وولد حياً لخمسة وستين وثلاثمائة يوم فأقل من وقت الوصية .

(٢) إذا لم يقر الموصى بوجود الحمل وولد حياً لسبعين ومائتى يوم على الأكثر من وقت الوصية مالم تكن الحامل وقت الوصية معتدة لوفاة أو فرقة بانئة فتصح الوصية إذا ولد حياً لخمسة وستين وثلاثمائة يوم فأقل من وقت الموت أو الفرقة البانئة .

وإذا كانت الوصية لحمل من معين اشترط لصحة الوصية مع ما تقدم ثبوت نسبه من ذلك المعين .

وتوقف غلة الموصى به إلى أن يتفصل الحمل حياً فتكون له .

مادة ٢٦ - إذا جاءت الحامل في وقت واحد أو في وقتين بيتهما أقل من ستة أشهر بولدين حين أو أكثر كانت الوصية بينهم بالتساوى إلا إذا نصت الوصية على خلاف ذلك .

وإن انفصل أحدهم غير حى استحق الحى منهم كل الوصية .

وإن مات أحد الأولاد بعد الولادة كانت حصته بين ورثته في الوصية بالأعيان وتكون لورثة الموصى في الوصية بالنافع .

الفصل الخامس

الموصى به

مادة ٢٧ - تصح للوصية بالثلث^(٢) للوارث وغيره من غير إجازة الورثة .

(١) قضت محكمة النقض بأن قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ الذي يحكم واقعة

وتصح بما زاد على الثلث ولا تنفذ في الزيادة إلا إذا أجازها الورثة بعد وفاة الموصى وكانوا من أهل التبرع عالمين بما يجيزونه .
وتنفذ وصية من لا دين عليه ولا وارث له بكل ماله أو بعضه من غير توقف على أجازة الخزانة العامة .

مادة ٢٨ - تصح وصية المدين المستغرق ماله بالدين ولا تنفذ إلا ببراءة ذمته منه فإن برئت ذمته من بعضه أو كان الدين غير مستغرق نفذت الوصية في الباقي بعد وفاء الدين .

الدعوى ينص على أن الوصية لا تنفذ من غير أجازة الورثة إلا في حدود ثلث تركه الموصى بعد سداد جميع دينه ، ولم يتعرض هذا القانون صراحة للوقت الذي تقوم فيه التركة ويتحدد ثلثها ، إلا أن الراجح في مذهب أبي حنيفة أن يكون تقدير الثلث الذي تخرج منه الوصية بقيمت وقت القسمة والقبض لأنه هو وقت استقرار الملك وتنفيذ الوصية وإعطاء كل ذي حق حقه وحتى لا يكون هناك غبن على أي واحد من الورثة أو الموصى له فيها بعبء ورتبوا على ذلك أن كل ما يحدث في الفترة ما بين وفاة الموصى والقسمة من نقص في قيمة التركة أو هلاك في بعض أعيانها يكون على الورثة والموصى له ، وكل زيادة تطرأ على التركة في هذه الفترة تكون للجميع (نقض مدني ١٩٧٧/١٢/٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٩ فقرة ١٠٣٣) ، وأنه لا يغير من هذا النظر أن تكون الوصية بنقود مرسلة مطلقة غير مقيدة بعين من أعيان التركة ذلك أن حق الموصى له - يمثل هذه الوصية - يتعلق بجميع التركة ويكون ثلثها على الشروع محلاً للتنفيذ والعبرة في تقدير الثلث في هذا النوع من الوصايا هي أيضا بقيمة الثلث عند القسمة والتنفيذ (نقض مدني ١٩٦٧/١١/٢٠ - المرجع السابق - فقرة ١٠٣٤) . وقضت أيضا بأنه لا تكون الوصية لازمة إلا بوفاة الموصى ومن حقه الرجوع فيها كلها أو بعضها حال حياته ، ولا تتحدد شروط الوصية - بصفة نهائية - إلا وقت وفاة الموصى لا وقت صدور الإرادة منه ومن ثم تخضع الوصية للقانون الساري وقت وفاة الموصى لا وقت صدور الوصية منه وبالتالي يسري القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالوصية على كل وصية صدرت من موصى تولى بعد العمل بإحكام هذا القانون ولو كان تاريخ صدورها سابقا عليه (نقض مدني ١٩٦٢/٦/٢١ - المرجع السابق - فقرة ٩٦٦) ، وأنه متى كان العقد وصية لم يجزها الورثة فهو باطل على كل حال ، رسميا كان أم غير رسمي (نقض مدني ١٩٤٨/١١/١٨ - المرجع السابق فقرة ١٠٢٥) . وقضت كذلك بأنه لا يمكن المبلغ

مادة ٣٩ - إذا كان الدين غير مستغرق وإستوفى كله أو بعضه من الموصى به كان للموصى له أن يزجج بقدر الدين الذي إستوفى في ثلث الباقي من التركة بعد وفاء الدين .

مادة ٤٠ - إذا كانت الوصية بمثل نصيب وارث معين من ورثة الموصى استحق الموصى له قدر نصيب هذا الوارث زائداً على الفريضة .

مادة ٤١ - إذا كانت الوصية بنصيب وارث غير معين من ورثة الموصى أو بمثل نصيبه استحق الموصى له نصيب أحدهم زائداً على الفريضة إن كان الورثة متساويين في الميراث وقدر نصيب أقلهم ميراثاً زائداً على الفريضة إن كانوا متفاضلين .

مادة ٤٢ - إذا كانت الوصية بسهم شائب في التركة ونصيب أحد ورثة الموصى أو بمثل نصيبه سواء أعين الموصى الوارث أم لم يعينه قدرت حصة الموصى له بنصيب الوارث على اعتبار أنه لا وصية غيرها . ويقسم الثلث بينهما بالخاصة إذا ضاق عن الوصيتين وإذا كانت الوصية بقدر محدد من النقود أو بعين من أعيان التركة بدل السهم الشائع قدر الموصى به بما يساويه من سهام التركة .

مادة ٤٣ - إذا كانت الوصية بقدر محدد من النقود أو بعين وكان في التركة دين أو مال غائب فإن خرج الموصى به من ثلث الحاضر من التركة استحق الموصى له وإلا استحق منه بقدر هذا الثلث وكان الباقي للورثة وكلما حضر شيء استحق الموصى له ثلثه حتى يستوفي حقه .

الموصى به يستحق على التركة من تاريخ وفاة الوصية وينفذ في ثلث ماله ، فإن الوارث الذي يتأخر في الوفاء به للموصى له يكون ملزماً بهذه الصفة - من مال التركة - بفوائد التأخير عنه من تاريخ المطالبة الرسمية (م ١٢٤ من القانون المدني القديم) ولا يمنع من ذلك أن تكون التركة التي يتخذ المبلغ المحكوم به من ثلثها غير مطومة المقدار على وجه قاطع لأن الفوائد مرسطة بمقدار ما ينفذ من هذا المبلغ في ثلث التركة وتلتزم بها التركة ولو جازمت بالفوائد مرسطة إلى مبلغ الوصية هذا الثلث إذ تعد الفوائد - في هذه الصورة - تعويضاً عن عدم الوفاء بالمبلغ الموصى به والذي يستحق فعلاً للموصى له بوفاء الموصى - (نقض محض ١٩٩٢/٦/٢١ - المرجع السابق - فقرة ١٠٢٠) .

مادة ٤٤ - إذا كانت الوصية بسهم شائع في التركة وكان فيها سهم أو مال غائب استحق الموصى له سهمه في الحاضر منها ، وكلما خسر شيء استحق سهمه فيه .

مادة ٤٥ - إذا كانت الوصية بسهم شائع في نوع من التركة وكان فيها دين أو مال غائب استحق للموصى له سهمه في الحاضر من هذا النوع . إن كان هذا السهم يخرج من ثلث الحاضر من التركة وإلا استحق الموصى له من سهمه بقدر هذا الثلث ويكون الباقي للورثة وكلما خسر شيء استحق الموصى له بقدر ثلثه من النوع الموصى بسهم فيه على ألا يضر ذلك بالورثة فإن كان يضر بهم أخذ الموصى له قيمة ما بقي من سهمه في النوع الموصى به من ثلث ما يحضر حتى يستوفى حقه .

مادة ٤٦ - في جميع الأحوال المبينة في المواد السابقة إذا اشتملت التركة على دين مستحق الأداء على أحد الورثة وكان هذا الدين من جنس الحاضر من التركة كلها أو بعضها وقعت المقاصة فيه بقدر نصيب الوارث فيما هو من جنسه واعتبر بذلك مالا حاضرا .

وإذا كان الدين المستحق الأداء على الوارث من غير جنس الحاضر فلا تقع المقاصة ويعتبر هذا الدين مالا حاضرا إن كان مساويا لنصيب الوارث في الحاضر من التركة أو أقل . فإن كان أكثر منه اعتبر ما يساوي هذا النصيب مالا حاضرا .

وفي هذه الحالة لا يستولى الوارث على نصيبه في المال الحاضر إلا إذا أدى ما عليه من الدين ، فإن لم يؤده باعه القاضي ووفى الدين من ثمنه .
وتعتبر أنواع التقدر وأوراقه جنسا واحدا .

مادة ٤٧ - إذا كانت الوصية بعين من التركة أو بغير نوع من أنواعها فهلك الموصى به أو استحق فلا شيء للموصى له وإذا هلك بعضها أو استحق أخذ الموصى له ما بقي منه إن كان يخرج من ثلث التركة وإلا كان له فيه بقدر الثلث .

مادة ٤٨ - إذا كانت الوصية بجنسية شائعة في معين فهلك أو استحق فلا شيء

للموصى له - وإذا هلك البعض أو استحق أحد الموصى له جميع وصيته من الباقي إن وسعها وكانت تخرج من ثلث المال وإلا أخذ الباقي جميعه إن كان يخرج من الثلث أو علق منه بمقدار ما يخرج من الثلث .

مادة ٤٩ - إذا كانت الوصية بخصه شائعة في نوع من أموال الموصى فهلك أو استحق فلا شيء للموصى له وإن هلك بعضها أو استحق فليس له إلا حصته في الباقي إن خرجت من ثلث المال وإلا أخذ منه بقدر الثلث .

وتكون الوصية بعدد شائع في نوع من الأموال ، كالوصية بخصه شائعة فيه .

الفصل الثالث

في الوصية بالمنافع (١)

مادة ٥٠ - إذا كانت الوصية بالمنفعة لعين مدة معلومة المبدأ والنهائية يستحق الموصى له الانتفعة في هذه المدة فإذا انقضت المدة قبل وفاة الموصى اعتبرت الوصية كأن لم تكن وإذا انقضت بعضها استحق الموصى له المنفعة في باقيها . وإذا كانت المدة معينة القدر غير معلومة المبدأ بدأت من وقت وفاة الموصى .

مادة ٥١ - إذا منع أحد الورثة الموصى له من الانتفاع بالعين كل المدة أو بعضها ضمن له بدل المنفعة ما لم يرث الورثة كلهم أن يعرضه للانتفاع مدة أخرى .

١ - قضت محكمة النقض بأن الوصية بالمنافع جائزة في الشريعة الإسلامية باتفاق الأئمة الأربعة - وتعتبر صحيحة وفقاً لأحكام القانون المدني وقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ ، ولا يدخل في نطاق مخالفة النظام العام مجرد اختلاف أحكام القانونين الإجنبيين عن أحكام القانون الوطني في تحديد القدر الذي تجوز فيه الوصية لغير المسلمين أو طريقة الانتفاع بالموصى به . أو ترتيب الموصى لهم بحق الانتفاع (نقض مدني ١٩٧٧/١/١٩ - موسوعةنا الفقهية - الجزء ٩ - فقرة ٩٠٥)

وإذا كان المنع من جميع المورثة كان الموصى له بالخيار بين الانتفاع بالعين مدة أخرى وتضمينهم بدل المنفعة .

وإذا كان المنع من الانتفاع من جهة للموصى أو لغذر حال بين الموصى له والانتفاع وجبت له مدة أخرى من وقت زوال المنع .

مادة ٥٢ - إذا كانت الوصية بالمنفعة لقوم غير محصورين لا يظن انقطاعهم أو لجهة من جهات البر وكانت مؤبدة أو مطلقة استحق الموصى لهم المنفعة على وجه التأبيد .

فإذا كانت الوصية مؤبدة أو مطلقة لقوم غير محصورين يظن انقطاعهم استحق الموصى لهم المنفعة إلى انقراضهم .

ويجب مراعاة أحكام المادتين السابقتين إذا كانت الوصية بمدة معلومة المبدأ والنهاية أو بمدة معينة القدر غير معلومة المبدأ والنهاية .

مادة ٥٣ - إذا كانت الوصية بالمنفعة بمدة معينة ولقوم محصورين ثم بعدهم لمن لا يظن انقطاعهم أو لجهة من جهات البر ولم يوجد أحد من المحصورين في خلال ثلاث وثلاثين سنة من وفاة الموصى أو في خلال المدة المعينة للمنفعة أو وجد في خلال هذه المدة وإنقضى قبل نهايتها . كانت المنفعة في المدة كلها أو بعضها على حسب الأحوال لما هو أعم نفعاً من جهات البر .

مادة ٥٤ - إذا كانت العين الموصى بمنفعتها تحتل الانتفاع أو الاستغلال على وجه غير الذى أوصى به جاز للموصى له أن ينتفع بها أو يستغلها على الوجه الذى يراه بشرط عدم الإضرار بالعين الموصى بمنفعتها .

مادة ٥٥ - إذا كانت الوصية بالغلة أو الثمرة للموصى له الغلة أو الثمرة القائمة وقت موت الموصى وما يستجد منها مستقبلاً مالم تدل قوبلة على خلاف ذلك .

مادة ٥٦ - إذا كانت الوصية ببيع العين للموصى له بثمن معين أو بتأجيرها له لمدة معينة وبأجرة مسماة وكان الثمن أو الأجرة أقل من المثل بفحين فاجش يخرج من الثلث أو بفحين يسير نفذت الوصية .

وإن كان الغبن الفاحش لا يخرج من الثلث ولم يجز الورثة الزيادة فلا تنفذ الوصية إلا إذا قبل الموصى له نفع هذه الزيادة .

مادة ٥٧ - تستوفى المنفعة بقسمة الغلة أو الثمرة بين الموصى له وورثة الموصى بنسبة ما يخص كل فريق أو بالتهايز زماناً أو مكاناً أو بقسمة العين إذا كانت تحتل القسمة من غير ضرر .

مادة ٥٨ - إذا كانت الوصية لعين بالمنفعة والآخر بالرقبة فإن ما يفرض على العين من الضرائب وما يلزم لاستيفاء منفعتها يكون على الموصى له بالمنفعة .

مادة ٥٩ - تسقط الوصية بالمنفعة بوفاة الموصى له قبل استيفاء المنفعة الموصى بها كلها أو بعضها وبشراء الموصى له العين التي أوصى له بمنفعتها وبإسقاط حقه فيها لورثة الموصى بعوض أو بغير عوض وباستحقاق العين .

مادة ٦٠ - يجوز لورثة الموصى بيع تصيبهم في العين الموصى بمنفعتها بغير حاجة إلى إجازة الموصى له .

مادة ٦١ - إذا كانت الوصية بالمنفعة لعين مؤبدة أو لمدة حياته أو مطلقة استحق الموصى له المنفعة مدة حياته بشرط أن ينشأ استحقاقه للمنفعة في مدى ثلاث وثلاثين سنة من وفاة الموصى .

مادة ٦٢ - إذا كانت الوصية بكل منافع العين أو ببعضها وكانت مؤبدة أو مطلقة أو لمدة حياة الموصى له أو لمدة تزيد على عشر سنين قدرت بقيمة العين الموصى بكل منافعها أو ببعضها .

فإذا كانت الوصية لمدة لا تزيد على عشر سنين قدرت بقيمة المنفعة الموصى بها في هذه المدة .

مادة ٦٣ - إذا كانت الوصية بحق من الحقوق قدرت بالفرق بين قيمة العين محملة بالحق للموصى به وقيمتها بدون .

عندئذ لا ينفذ الوصية إلا بقدر ما بقي من المال بعد دفع ديون الموصي
الفصل الرابع

الوصية بالمرتب

مادة ٦٤ - تصح الوصية بالمرتب من رأس المال لمدة معينة ويوقف من مال الموصى ما يضمن تنفيذ الوصية على وجه لا يضر بالورثة.

فإذا زاد ما أوقف لضمان تنفيذ الوصية على ثلث التركة ولم يجز الورثة للزيادة يوقف منه بقدر الثلث وتنفذ الوصية فيه وفي غلته إلى أن يستوفى الموصى له قيمة ثلث التركة حين الوفاة أو إلى أن تنتهي المدة أو يموت الموصى له.

مادة ٦٥ - إذا كانت الوصية بمرتب من غلة التركة أو من غلة عين مثلاً لمدة معينة تقوم التركة أو العين محملة بالمرتب الموصى به وتغير محملة به ويكون الفرق بين القيمتين هو القدر الموصى به فإن خرج من ثلث المال نفذت الوصية وإن زاد عليه ولم يجز الورثة الزيادة نفذ منها بقدر الثلث وكان الزائد من المربط وما يقابله من التركة أو العين لورثة الموصى.

مادة ٦٦ - إذا كانت الوصية لمعين بمرتب من رأس المال أو الغلة مطلقة أو مؤبدة أو مدة حياة الموصى الموصى له يقدم الأطباء حياته ويوقف من مال الموصى ما يضمن تنفيذ الوصية على الوجه المبين في المادة ٦٤ إن كانت الوصية بمرتب من رأس المال ويوقف ما يقل المربط الموصى به على الوجه المبين في المادة ٦٥ إن كانت الوصية بمرتب من الغلة.

فإذا مات الموصى له قبل المدة التي قدرها الأطباء كان الباقي من الوصية لمن يستحقه من الورثة أو من أوصى له بعده ، وإذا نفذ المال الموقوف لتنفيذ الوصية أو علس الموصى له أكثر من المدة التي قدرها الأطباء فليس له الرجوع على الورثة.

مادة ٦٧ - إذا لم تف غلة الموقوف من التركة لتنفيذ الوصية بمرتب من رأس المال بيع منه ما يفي بالمرتب وإذا زادت الغلة عن المربط ردت الزيادة إلى الورثة الموصى.

ويوقف ما يزيد من الغلة عن المربط الموصى به في الغلة حتى تنتهي مدة الانتفاع فإذا لم يغل الموقوف من التركة ما يكفي لتنفيذ الوصية في إحدى

السنوات يستوفى للموصى لنفسه من القلة الزائدة .
 فبذلك كانت الوصية تنفذ على أن المرتبة يستوفى سبعة أضعاف أو قامت قرينة على ذلك ردت الزيادة السنوية لورثة الموصى .

مادة ٦٨ - إذا كانت الوصية بالمرتبات لجهة لها حصة المذموم مطلقة أو مؤبدة يوقف من ماله الموصى ما تكفل من غلته بتنفيذ الوصية ولا يوقف ما يزيد على الثلث إلا بأجازة الورثة .

وإذا أغل الموقوف أكثر من المرتب الموصى به استجفت الجهة الموصى لها وإذا نقصت القلة عن المرتب فليس لها الرجوع على ورثة الموصى .

مادة ٦٩ - في الأحوال المبينة في المواد ٦٤ الى ٦٧ يجوز لورثة الموصى الاستيلاء على الموقوف لتنفيذ الوصية بالمرتب أو التصرف فيه بشرط أن يهدعوا في جهة يرضاها الموصى له أو يعينها القاضي جميع المرتبات نقداً ويخصيص المبلغ المودع لتنفيذ الوصية فإذا مات الموصى له قبل نفاذ المبلغ المودع رد الباقي لورثة الموصى .

وينزل كل حق للموصى له في التركة بالإيداع والتخصيص .

مادة ٧٠ - لا تصح الوصية بالمرتبات من رأس المال أو من القلة لغير الموجودين من الطبقتين الأوليين من الموصى لهم وقت موت الموصى ويقدر الأطباء حياة الموجودين وتنفيذ الوصايا بمراعاة الأحكام المبينة في الوصايا للمعينين .

الفصل الخامس

أحكام الزيادة في الموصى به

مادة ٧١ - إذا غير الموصى معالم العين الموصى بها أو زاد في عمارتها شيئاً مما لا يستقبل بنفسه كالمزينة والتخصيص كانت العين كلها وصية .

وإن كانت الزيادة مما يستقبل بنفسه كالغراس والبناء شارك الورثة الموصى له في كل العين بقيمة الزيادة قائمة .

مادة ٧٢ - إذا هدم الموصى العين الموصى بها أعاد بناءها على نفقاته الأولى .

ولو مع تغيير معالمها كانت العين بحالتها الجديدة وصية .
وإن أعاد البناء على وجه آخر اشترك الورثة بقيمته مع الموصى له في جميع العين .

مادة ٧٢ - إذا هبم الموصى العين الموصى بها وضم الأرض إلى أرض مملوكة له وبني فيها اشترك الموصى له مع الورثة في جميع الأرض والبناء بقيمة أرضه .

مادة ٧٤ - استثناء من أحكام المواد ٧١ فقرة ثانية و٧٢ فقرة ثانية و٧٣ إذا كان ما دفعه الموصى أو زاده في العين يتسامح في مثله عادة ألحقت الزيادة بالوصية وكذلك تلحق الزيادة التي لا يتسامح فيها إذا وجد ما يدل على أن الموصى قصد إلحاقها بها .

مادة ٧٥ - إذا جعل الموصى من بناء العين الموصى بها ومن بناء عين مملوكة له وحده لا يمكن معها تسليم الموصى به منفردا اشترك الموصى له مع الورثة بقدر قيمة وصيته .

الفصل السادس

الوصية الواجبة

مادة ٧٦ - إذا لم يوص الميت لفرع ولده الذي مات في حياته أو مات معه ولو حكما بمثل ما كان يستحقه هذا الولد ميراثا في تركته لو كان حيا عند موته وجبت للفرع في التركة وصية بقدر هذا النصيب في حدود الثلث بشرط أن يكون غير وارث والا يكون الميت قد أعطاه بغير عوض من طريق تصرف آخر قدر ما يجب له وإن كان ما أعطاه أقل منه وجبت له وصية بقدر ما يكمله (١)

١ - قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة ٧٦ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ ، أن المشرع قرر وصية واجبة في حيزه ثلث التركة للأحفاد الذين يموت أبائهم في حياة أحد والديهم ، طالما لم يوصي الجد لفرع ولده المتوفى بمثل نصيب ذلك الولد ، بشرط أن يكونوا غير وارثين والا يكون الميت قد أعطاهم بغير عوض ما يساوي الوصية الواجبة ، فإن أعطاهم أقل من نصيب أصلهم كل لهم بالوصية الواجبة ذلك النصيب ، مما مفاده

وتكون هذه الوصية لأهل الطبقة الأولى من أولاد البنات ولأولاد الأبناء من أولاد الظهور وإن نزلوا على ما يجب كل أهل فرعه دون فرع غيره وأن يقسم نصيب كل أصل على فرعه وإن نزل قسمة الميراث كما لو كان أصله أو أصله الذين يدلي بهم إلى الميت ماتوا بعده وكان موتهم مرتباً بترتيب الطبقات .

مادة ٧٧ - إذا أوصى الميت لمن وجبت له الوصية بأكثر من نصيبه كانت الزيادة وصية إختيارية وإن أوصى له بأقل من نصيبه وجب له ما يكمله . وإن أوصى لبعض من وجبت لهم الوصية دون البعض الآخر وجب لمن لم يوص له قدر نصيبه .

ويؤخذ نصيب من لم يوص له ويؤلف نصيب من أوصى له بأقل مما يجب من باقى الثلث فإن ضاق عن ذلك فمعه ومما هو مشغول بالوصية الاختيارية .

مادة ٧٨ - الوصية الواجبة مقدمة على غيرها من الوصايا .

فإذا لم يوص الميت لمن وجبت لهم الوصية وأوصى لغيرهم استحق كل من وجبت له الوصية قدر نصيبه من باقى ثلث التركة إن وفى وإلا فمعه ومما أوصى به لغيرهم .

مادة ٧٩ - فى جميع الأحوال المبينة فى المادتين السابقتين يقسم ما يبقى من الوصية الاختيارية بين مستحقيها بالمحاصة مع مراعاة أحكام الوصية الاختيارية .

ان تحديد قدر التركة التى خلفها المتوفى لا يكون له محل الا إذا تم الايصاء او الاعطاء بغير عرض للفرع ليتسنى التحقق مما اذا كان ذلك التصرف فى حدود ثلث التركة وما إذا كان مشاوباً لنصيب الولد المتوفى قبل والده أم لا (نقض ١٩٧٦/٣/٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٩ - فقرة ١٠٢٨) .

الفصل السابع

في تزاحم الوصايا

مادة ٨٠ - إذا زادك الوصايا على ثلث التركة وأجازها الورثة وكانت التركة لا تفي بالوصايا أو لم يجبروها وكان الثلث لا يفي بها قسمت التركة أو الثلث على حسب الأحوال بين الوصايا بالمخاصة ، وذلك مع مراعاة ألا يستوفى للموصى له بعين نصيبه إلا من هذه العين .

مادة ٨١ - إذا كانت للوصية بالقريل ولم يف بها ما تنفذ فيه الوصية فإن كانت متحدة الدرجات كانت متساوية في الاستحقاق وإن اختلفت درجاتها قدمت الفرائض على الواجبات والواجبات على النوافل .

مادة ٨٢ - إذا تزاحمت الوصايا بالترثيات ومات بعض الموصى لهم أو انقطعت جهة من الجهات الموصى لها بالترتب كان نصيبها لورثة الموصى .

الفرع الثاني

تشريعات المواريث

القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣

بشأن المواريث

نحن فاروق الاول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يعمل في المسائل والمنازعات المتعلقة بالمواريث بالأحكام المرافقة لهذا القانون .

مادة ٢ - على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به بعد شهر من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية (١) .

١ - قضت محكمة النقض بأن المادة ٢٧ من الدستور تقول أنه لا تجرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ نفاذها ولا يترتب عليها أثر فيما وقع قبله ما لم ينص على خلاف

أحكام الموارث

الباب الأول

في أحكام عامة

مادة ١ - يستحق الإرث بموت المورث أو باعتباره ميتا بحكم القاضي .

مادة ٢ - يجب لاستحقاق الإرث تحقق حياة الوارث وقت موت المورث أو وقت الحكم باعتباره ميتا .

ويكزن الحمل مستحقا للإرث إذا توافر فيه مانع عليه في المادة ٤٣ .

مادة ٣ - إذا مات اثنان ولم يعلم أيهما مات أولا فلا استحقاق لأحدهما في شركة الآخر سواء اكان موتهما في حادث واحد أم لا .

مادة ٤ - يؤدي من الشركة بحسب الترتيب الآتي (١)

ذلك ينص خاص . فإذا كان عقد البيع الذي رآى فيه الحكم وهرية مستورة لم ينشأ في ظل قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ فلا تسري عليه أحكام هذا القانون الذي لم ينص فيه على انسحاب أحكامه على الماضي . ولا عبرة بأن المنازعة في هذا العقد كانت لازال قائمة وقت صدور قانون الوصية . فإن المنازعات في معنى هذا القانون هي المتعلقة بالوصايا الصادرة تحت سلطانه دون الوصايا التي تكون صدرت من قبل (نقض مدنى ١٩٤٨/٤/٢٩ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٩ فقرة ٩٦٩)

١- قضت محكمة النقض بأن النص في المادة الرابعة من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ على أنه "يؤدي من الشركة بحسب الآتي أولا - ما يكفي لتجهيز الميت ومن تلزمه نفقة من الموت إلى الحق - ثانيا - دين الميت - ثالثا - ما أوصى به في الحد الذي تنفذ فيه الوصية . ويوزع مابقى بعد ذلك على الورثة " يدل على أن الشركة تنفصل عن الميراث بوفاته ولا تؤجل بصفته نهائية إلى الورثة إلا بعد أداء مصاريف تجهيزه وتجهيز من تلزمه نفقة وما عليه من دين للعباد وما تنفذ من وصاياه . ومن هذا كانت قاعدة لا شركة إلا بعد سداد الدين وموداعه من لقلال الشركة المشغلة بمجرد الوفاة بحق عيني

(أولا) ما يكفى لتجهيز الميت ومن تلزمه نفقته من الموت الى الدفن .
(ثانيا) ديون الميت (٣) .

١١٣

يعنى لدائى المتوفى يخلوهم يتبعها لاستيفاء ديونهم منها (نقض مدنى ١٩٧٧/٢/٢٣ - موسوعةنا الذهبية - الجزء ٩ فقرة ٧٢٨) .

٢ - قضت محكمة النقض بأنه يتعين الرجوع الى الشريعة الاسلامية بوجه عام ، والى ارجح الآراء فى فقه الحنفية بوجه خاص بالنسبة الى حقوق الورثة فى التركة المدينية ، ومدى تأثيرها بحقوق دائى المورث . والتركه مستغرقة كانت او غير مستغرقة - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - تتشغل بمجرد الوفاة بحق عيني لدائى المتوفى يخلوهم تتبعها لاستيفاء ديونهم منها بالتقدم على سواهم ممن تصرف لهم الوارث او من دائنيه (نقض مدنى ١٩٧٢/٢/١٦ - المرجع السابق - فقرة ٧٩٧) . وانضت ايضا بأن شخصية الوارث - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة تعتبر مستقلة عن شخصية المورث وتتعلق ديون المورث بتركته ، لا بذمة ورثته ، ولا يقال بأن التزامات المورث تنتقل الى ذمة الوارث لمجرد كونه وارثا ، الا إذا أصبح للوارث مسؤولا شخصيا عن التزامات المورث كنتيجة لاستفادته من التركة ، وتبعاً لذلك لا يعتبر الوارث الذى خلصت له ملكية اعيان التركة او جزء منها قبل وفاة مورثه مسؤولا عن التزامات هذا الاخير قبل من تعامل معه بشأنها ولم تنتقل اليه ملكيتها بعد ويعتبر هذا الوارث شأنه شأن الغير فى هذا الخصوص (نقض مدنى ١٩٧٤/١٠/١٥ - المرجع السابق فقرة ٨٨٥) ، وانضت كذلك فى حكم آخر بأن مفاد نص الفقرة الاولى والثانية للمادة ١٢ من قانون تنظيم الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ أن المشرع لم يجعل شهر حق الارث شرطا لانتقال الحقوق العينية العقارية الى الورثة ، حتى لا تبقى هذه الحقوق بغير مالك لحين شهر حق الارث وإنما تؤول هذه الحقوق للورثة من وقت وفاة المورث باعتبار أن انتقال ملكية اعيان التركة بما فيها الحقوق العينية العقارية من المورث الى الوارث اثر يقترب على واقعة الوفاة . واكتفى المشرع فى مقام تحديد الجزاء على عدم شهر حق الارث بمنع شهر أى تصرف يصدر من الوارث فى أى عقار من عقارات التركة دون منع التصرف ذاته (نقض مدنى ١٩٦٦/١١/١ - المرجع السابق - فقرة ٧٧٩) ، ولأن حق دائى التركة فى تتبع العين المباعة منها لا يشترط له - لكى ينفذ فى حق المشتري - أن يكون الدين مسجلا او مشهرا (نقض مدنى ١٩٤٦/١/٢٤ - المرجع السابق - فقرة ٩٥٤) ، وإن التركة عند الحنفية مستغرقة كانت او غير مستغرقة ، تتشغل بمجرد الوفاة بحق عيني لدائى المتوفى يخلو لهم تتبعها واستيفاء ديونهم منها بالتقدم على سواهم ممن تصرف لهم الوارث او من

(ثالثاً) ما وصى به فيما زاد على الحد الذي تنفذ فيه الوصية .

دائني . وهذا هو القانون الواجب على المحاكم المدنية تطبيقه إذا ما تعرضت للفصل في مسائل الموارث بصفة فرعية . ولا يحول دون ثبوت هذا الحق العيني لدائن التركة التعلل بأن الحقوق العينية في القانون المدني وردت على سبيل الحصر ويأن حق الدائن هذا من نوع الزمن القانوني الذي لم يرد في التشريع الوضعي ، وذلك لأن عينية الحق مقررة في الشريعة الإسلامية ، وهي - على ما سبق للقول - القانون في الموارث . وإن كان المحكم الذي ينفي حق الدائن في تتبع أعيان تركه مدينة تحت يد من اشتراها ولو كان المشتري حسن النية وعقده مسجلاً يكون مخالفاً للقانون (نقض مدني ١٩٤٧/٢/٢٧ - المرجع السابق - فقرة ٩٥٥) ، وإن الدين ، وإن كان مستغرقاً للتركة ، لا يمنع إنتقالها لورثة الدين عند موته . وهذا يتفرع عليه أن إيراد التركة ونتاجها يكون حقا خالصا للورثة فلا يتعلق بحقهم بالأصل فقط . وقد قال بهذا الرأي فريق من فقهاء الشريعة الإسلامية في تفسير قاعدة « لا تركه إلا بعد وفاء الدين » وهو قول يتفق وأحكام القانون المدني . فادعاء الحائز لأعيان التركة بدين كبير على التركة مستغرق لها لا يصح الاستناد اليه في التمسك بقاعدة « لا تركه إلا بعد وفاء الدين » في وجه الوارث الذي يطلب إيراد نصيبه في التركة ، مادام الدين غير ثابت ومحل نزاع غير جدي (نقض مدني ١٩٤٤/١٢/٧ - المرجع السابق - فقرة ٩٥١) ، وإن الدين - المستحق على التركة غير قابلة للانقسام في مواجهة الورثة فيلتزم كل منهم بإدائها كاملة إلى الدائنين طالما كان قد آل إليه من التركة ما يكفي للسداد فإن كان دون ذلك فلا يلزم إلا في حدود ما آل إليه من التركة ، لأن الوارث لا يثبت دين المورث وله الرجوع على باقي الورثة بما يخصهم في الدين الذي وفاه كل بقدر نصيبه (نقض مدني ١٩٧٧/٢/٢٣ - المرجع السابق - فقرة ٩١٥) ، وقضت أيضاً بأن للوارث الرجوع على باقي الورثة بما يخصهم من الدين الذي وفاه - عن التركة - كل بقدر نصيبه بدعوى الطول أو بالدعوى الشخصية ، فإن كان رجوعه بدعوى الطول فإنه يحل محل الدائن في نفس الدين الذي أداه بحيث يكون له حقه بما لهذا الحق من خصائص وما يلحقه من توابع وما يكفله من تأمينات وما يرد عليه من دفع عملاً بالمادة ٢٢٩ من القانون المدني فإذا كانت الفائدة المقررة للدين ٢٪ فلا يسع أن يطالب بأكثر من تلك ، وإن كان رجوعه بالدعوى الشخصية فيكون على أساس الفضالة أو الأثر بغير سبب فإن أثر الرجوع بدعوى الأثر بلا سبب فله أقل قيمته الأثر الذي له مفعلاً مقدراً بوقت الحكم والأثر الذي أصاب المدعى عليه وقت حصوله فإذا طلب فائدة عملاً أنفق استحق الفائدة القانونية من وقت تحديد المبالغ المستحق بحكم نهائي . أما أن رجوع بدعوى الفضالة فيستحق طبقاً للمادة ١٩٥ من القانون المدني

ويوزع مابقى بعد ذلك على الورثة^(١).

فإذا لم يوجد أحد من هؤلاء ألت التركة أو مابقى منها الى الخزنة العامة^(٢).

النفقات الضرورية والنافعة التي سوتحتها الظروف مضافا اليها قوائدها من يوم دفعها اى من وقت الاتفاق (نقض مدنى ١٩٣٣/٢١٣٧ - المرجع السابق - فقرة ١٠٩) . ومن قضاء محكمة النقض ايضا ان النص في المادة الرابعة من قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٤ على انه "يؤدى من التركة بحسب الترتيب الآتى : أولا ما يكفى لتجهيز الميت ومن تلزمه نفقته من الموت الى الدفن . ثانيا : ديون الميت . ثالثا : ما اوصى به في الحد الذى تنقل فيه الوصية . ويوزع ما يبقى بعد ذلك على الورثة . " يدل على ان التركة تنفصل عن المورث بوفاته ولا تؤول بصفة نهائية الى الورثة إلا بعد اداء مصاريف تجهيزه وتجهيز من تلزمه نفقته وما عليه من ديون للعياد وما يتخذ من وصاياه . ومن هنا كانت قاعدة لا تركة إلا بعد سداد الدين . ومؤداه ان تنقل التركة منشغلة بمجرد الوفاة بحق عيني تبعي لادائى المتوفى يخولهم تتبعها لاستيفاء ديونهم . وتكون هذه الديون غير قابلة للانقسام في مواجهة الورثة يلتزم كل منهم بدائها كاملة الى الدائنين طالما كان قد ال اليه من التركة ما يكفى للسداد فان كان دون ذلك فلا يلزم الا في حدود ما ال اليه من التركة لان الوارث لا يرث دين المورث وله الرجوع على باقى الورثة بما يخصهم في الدين الذى وفاه كل بقدر نصيبه في حدود ما ال اليه من التركة بدعوى الحلول أو بالدعوى الشخصية . ما كان ذلك . وكان الثابت من الاوراق ان الطاعنين من دون باقى ورثة المرحومة انعام توفيق هما اللذان سلما امام محكمة الموضوع بدرجتهما بطلبات المطعون ضده الثالث . واقرارهما هذا حجة قاصرة عليهما وحدهما ولا يؤخذ به غيرهما من الورثة . فانه لا ترتيب على الحكم المطعون فيه اذ الزمهما بأن يدفعوا من تركة مورثتهما كامل الدين المطالب به (نقض مدنى ١٩٨١/٢/٢٥ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٢٢٨٨) .

١ - قضت محكمة النقض بأن القانون المصرى قد خلا من النص على حكم خيار العيب وخيار الشرط وخيار التمين وخيار الاسترداد الوراثى وخيار المدين دفع ثمن الدين المبيع لمشتريه . وكذلك قد خلا قانون الشفعة من النص على حكم خيار الشفعين هل ينتقل للورثة أو لا ينتقل . والصحيح في هذه الخيارات انها جميعا تنتقل قانونا الى ورثة من له الخيار . لانها حقوق مالية يجرى فيها للتوارث مجراء في المال . ولا يغير من ذلك ان الشريعة الإسلامية في مذهب أبى حنيفة - لا تجيز انتقال خيار الشفعة الى وارث الشفعين (نقض ١٩٣٩/٦/٨ - المرجع السابق فقرة ٧٤٥)

قوله فيسبى الموانع الزينة كل المورث عمدا سواء كان القاتل قاعلا أصليا أم شريكا أم كان شاهد زور أدت شهادته الى الحكم بالإعدام وتقليده إذا كان القتل بلا حق ولا عذر وكان القاتل **معتلا بالظن** العاشر من العمر خمس عشرة سنة . ويعد من الاعذار تجاوز حي الدفام الشرعى .

مادة ٦ - لا توارث بين مسلم وغير مسلم (٩)

ويتوارث غير المسلمين بعضهم من بعض .

واختلاف الدارين لا يمنح من الإرث بين المسلمين .

١ - قضت محكمة النقض بأن بيت المال وإن عد مستحقاً للتركات التي لا مستحق لها ، فإنه لا يعتبر وارثاً في نظر المشرع . ولذلك فهو لا يصلح خصماً في دعوى الوراثة (نقض مدني ١٩٣٣/٥/٧٦ - موسوعته الذهبية - الجزء ٩ بند ٩٤٧) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن أحكام المواريث الأساسية التي تستند الىصوص قاطعة في الشريعة والتي اعتمدها قانون المواريث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٤ تعتبر في حق المخطئين من النظام العام لصلتها الوثيقة بالنظام القانوني والاجتماعي المستقرة في ضمير الجماعة، ولما كانت وفاة المرحومة مسلمة يقتضي ان تتبعها في دينها لينتها الصغيرة التي شاركت في الطعن بالنقض ممثلة بوليها الشرعي مما مؤداه ان تصفهم في الارث بالخلف عن والدتها، وكان للحكم المطعون فينقد خالف هذا النظر وحصر الارث في اخوة المتوفاة لاب المسلمين دون لبناتها، للصلة فيما لها قاطعة بتعين خصمه (نقض مدني ١٩٧٩/١/٢٩ - موسوعتنا الذهبية - الجمعية فقرة ٤٦٠) وقضت ايضا بأن الردة - وبغير الجوع عن الاسلام - من موانع الارث، واجماع الفقهاء على ان لجرئت لا يرث من مسلم ولا من غير مسلم ولا من غير مسلم ولا من غير مسلم، ولا يغير من هذا النظر خلق قانون المواريث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٤ من النقص على حكم آرث المرتد من غيره وارث غيره منه اذ ان هذا القانون لم يتضمن جميع المسائل المتعلقة بالمواريث بل افعالها لم يتصل عليه قطعا الى أرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة عملا بالمادة ٢٨٠ من اللائحة المحاكم الشرعية الصادر بها المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣٦ وهو ما لا يجوز معه القول بأن سكوت القانون - أو تحوله من النص على حكم في مسألة من هذه المسائل - ومنها آرث المرتد من غير، إنما اثره الشارع ان يخالف نصا في القرآن أو السنة الصحيحة أو حكما اتفق عليه فقهاء المسلمين (نقض مدني ١٩٦٦/١/١٩ - المرجع السابق - فقرة ٧٤٨) -

ولا يمنع بين غير المسلمين إلا إذا كانت شريعة الدار الأجنبية تمنع من توريث الأجنبي عنها .

الباب الثاني

في أسباب الإرث وأنواعه (٣)

مادة ٧ - أسباب الإرث : الزوجية (٤) والقربة والعصوبة السببية .

يكون الإرث بالنزوجة بطريق الفرض .
ويكون الإرث بالقربة بطريق الفرض أو التعصيب أو بهما معا ، أو بالرحم مع مراعاة قواعد الحجب والرد .

٣ - قضت محكمة النقض بأن التحليل الممنوع على أحكام الإرث - لتعلق الإرث بالنظام العام - هو ما كان متصلا بقواعد التوريث وأحكامه المعتبرة شرعا كاعتبار شخص وارثا وهو في الحقيقة غير وارث أو العكس ، وكذلك ما يتفرع عن هذا الأصل من التعامل في التركات المستقبلية كإيجاد حصة قبل وفاة المورث غير من لهم حق الميراث شرعا ، أو الزيادة أو النقص في حصصهم الشرعية ويترتب على هذا أن التصرفات المنجزة الصادرة من المورث في حالة صحته لأحد ورثته تكون صحيحة ولو كان للمورث قد قصد بها إلى حرمان بعض ورثته ، لأن التوريث لا يقوم إلا على ما يخلفه المورث وقت وفاته ، أما ما يكون قد خرج من ملكه حال حياته فلا حق للورثة فيه (نقض مدنى ١٩٦٤/٤/٩ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٩ فقرة ٩٢٧) ، كما قضت بأنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الاتفاق الذى ينطوى على التصرف في حق الإرث قبل انفتاحه لصاحبه واستحقاقه إياه أو يؤدى إلى المساس بحق الإرث في كون الإنسان وارثا أو غير وارث ويكونه مستقل بالإرث أم يشاركه فيه غيره هو إتفاق مخالف للنظام العام إذ يعد تحايلا على قواعد الميراث فيقع باطلا بطلانا مطلقا لا تلحقه الإجازة ويباح إثباته بكافة الطرق ولو كان الوارث طرفا في الاتفاق . (نقض مدنى ١٩٧٥/١١/١١ - المرجع السابق - فقرة ٧٧٦) .

٤ - قضت محكمة النقض بأن الطلاق البائن بينونة صغرى يستوى مع الطلاق البائن بينونة كبرى في المنع من الميراث شرعا . (نقض مدنى ١٩٦٢/١١/١٢ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٩ فقرة ٧٤٩) .

فلذلك كل من لوارث جهتا إرث ورث بهما معا مع مراعاة أحكام المادتين ١٤ و ٣٧ .

القسم الاول

في الإرث بالفرض

مادة ٨ - الفرض سهم مقدر للوارث في التركة ، ويبدأ في التوريث بأصحاب الفروض وهم :

الأب ، الجد الصحيح وإن علا ، الأخ لام ، الأخت لام ، الزوج ، الزوجة ، البنات ، بنات الابن وإن نزل ، الأخوات لأب وأم ، الأخوات لأب ، الأم ، الجدة الصحيحة وإن علت .

مادة ٩ - مع مراعاة حكم المادة ٢١ للأب فرض السدس إذا وجد للميت ولد أو ولد ابن وإن نزل .

والجد الصحيح هو الذي لا يدخل في نسبته إلى الميت أنثى . وله فرض السدس على الوجه المبين في الفقرة السابقة .

مادة ١٠ - لأولاد الأم فرض السدس للواحد ، والثلث للآخرين فأكثر ، ذكورهم وإناثهم . في القسمة سواء ، وفي الحالة الثانية إذا استقررت الفروض التركة يشارك أولاد الأم الأخ الشقيق أو الأخوة الأشقاء بالانفراد أو مع أخت شقيقة أو أكثر ، ويقسم الثلث بينهم جميعا على الوجه المتقدم .

مادة ١١ - للزوج فرض النصف عند عدم الولد وولد الابن وإن نزل (١) ، والرابع مع الولد أو ولد الابن وإن نزل .

١ - قضت محكمة النقض بأن اذ كانت مواد الموارث من مسائل الاحوال الشخصية التي استند الشارع النصوص الخاصة بها من أحكام الشريعة التي يرجع اليها في بيان الورثة وتحديد انصبتهم ، وكان الثابت من تقرير الخبير انه اعتمد في شأن حصروتحديد انصبة ورثة المرحومة ... الى الحكم رقم ... وانحصار لورثها في والديها ... للطعن ضدها الاولى - وشقيقتها ... وزوجها ... للطعن ضده الآخر - ثم

والزوجة أو كلت مطلقاً جميعاً، فإن مات الزوج ولم في العدة أو الزوجة لم
فرض الربع عند عدم الولد وولد الابن وإن نزل ، والثلث مع الولد أو ولد الابن
وإن نزل .

وتعتبر المطلقة بائناً في مرض الموت حتى يحكم الزوجة إذا لم ترض بالطلاق ومات
المطلق في ذلك المرض وهي في عدة شهر .

مادة ١٢ - مع مراعاة حكم المادة ١٩ :

تضمن منطوقه أن الأم تستحق الثلث في التركة أي ثمانية قرايط من أربعة وعشرين
قيراطاً والأخت تستحق النصف أي اثني عشر قيراطاً من أربعة وعشرين قيراطاً تنقسم
اليها التركة ويبين من ذلك أن هذا الحكم المتعلق بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية
باعتباره دليلاً يخضع من ناحية صحته وقوته وأثره القانوني - وعلى ما جرى به قضاء
هذه المحكمة - لأحكام الشريعة الإسلامية ومقتضاها أنه إذا خالف الحكم نصاً من
القرآن أو السنة أو خالف الإجماع فإنه يبطل ، وإذا عرض على من أصدره بطله وإذا
عرض على غيره أهدره ولم يعمل لأنه لا يجوز قوة الأمر المقضي إلا إذا اتصل به قضاء في
محل مجتهد فيه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم الصادر في الدعوى رقم ... أحوال شخصية
كلي ... أشار إليه قد خالف نص المادة ١٦ فقرة أولى من قانون التوارث رقم ٧٧
لسنة ١٩٤٢ - التي تنص على أن "للزوج فرض النصف عند عدم الولد وولد الابن وإن
نزل ، - عملاً بقوله تعالى في سورة النساء - ولكم نصف ما ترك أزواجكم إن لم يكن لهن
ولد ، بأن خص والدة المتوفاة - المطعون ضدها الأولى - بمقدار ٨ ط من ٢٤ ط تنقسم
اليها التركة والأخت الحقيقية بمقدار ١٢ ط من ٢٤ ط من التركة ولم يحدد نصيباً للزوج
إذ لم يظن إلى أنه باحتساب نصيب الزوج فعول المسألة ويكون نصيب الأم - المطعون
ضدها - ٨ ط من ٢٢ ط تنقسم اليها التركة وليس من ٢٤ قيراطاً وترتب على ذلك أن
الحكم المذكور قد اقتات على النصيب الشرعي للزوج - المطعون ضده الأخير - فيخرج
على النص وما انتهى إليه الإجماع في حالة العول بعد ثبوت انتفاء شبهة المخالفة عن ابن
عباس فيما ينقضه وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فتجب نفسه عن بحث
ما يترتب على إهدار الحكم رقم ... أحوال شخصية كلي ... بيان النصيب الشرعي
مقارناً لأطراف الخصومة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون - نقص مدني
١٩٧٥/٦/٢٢ موضوعات الذهبية - الجزء ٩ فقرة ٩١٢ ، وقضت أيضاً بأنه لما كان
المقرر وفقاً لنص الفقرة الثالثة من المادة ١١ من قانون التوارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٢ أن

(٤) للواحدة من المرات المرض النصف والآخرين فأكثر الثلثان .
(ب) وأما من الإخوة المرض المتقدم ذكره عند عدم وجود شقيقية أو عند
منه زوجة ، ولهن واحدة أو أكثر السدس مع البنت أو بنت الابن بالأقل
درجة .

قاعدة ١٢ - مع مراعاة حكم المادتين ١٩ و ٢٠ .

(أ) للواحدة من الأخوات الشقيقات فرض النصف والآخرين فأكثر الثلثان .
(ب) وللأخوات لأب الفرض المتقدم ذكره عند عدم وجود أخت شقيقة ، ولهن
واحدة أو أكثر السدس مع الأخت الشقيقة .

قاعدة ١٣ - للأم فرض السدس مع الولد أو ولد الابن وإن نزل أو مع الثلثان أو
أكثر من الإخوة والأخوات ، ولها الثلث في غير هذه الأحوال . غير أنها إذا

المطلقة بانثا في مرض الموت تكون في حكم الزوجة إذا لم ترض بالطلاق ومات المطلق في
ذلك المرض وهي في عتته ، وكان المقصود بمرض الموت في فقه الشريعة الإسلامية - وفق
أرجح الأقوال - هو المرض الذي يعجز صاحبه عن القيام بمصلحه وقضاء حاجاته
خارج المنزل إن كان رجلا ودخله إن كان امرأة ويغلب فيه الهلاك ويتصل به الموت ولو
بسبب آخر غير المرض . وكان الثابت من الأوراق أن الطاعة طلقت الطلقتين الثانية
والثالثة في يومين متتاليين بتاريخ ٢٥ ، ٢٦ أبريل سنة ١٩٧٨ أى قبل وفاة المطلق
ببضعة أيام ، وأنه في مجال إثبات إيقاعه الطلاق عليها وهو في مرض الموت تضمنت
الدعوى ثلاث شهادات أحدهما صادرة في مكتب صحة الدقى في ١٩٧٨/٦/١ وتتضمن
أنه توفي بمسبب شقى الدقى بتاريخ ١٩٧٨/٥/١١ وأن سبب الوفاة « سكتة قلبية حيوطة
شديدة يوظائف الكلى بوليفيا ورم خبيث بالأمعاء » والثانية صادرة من أحد الأطباء
المعالجين له وتفيد أنه كان مصابا بخلة بوليفيا في الدم ورم خبيث بالأمعاء ، وتفيد الثالثة
ترده على مستشفى مجدى للعلاج من هذا المرض اعتبارا من أول عام ١٩٧٦ وسفره
للخاوج عدة مرات بسببه . لما كان ذلك ، فإن الحكم المعلن فيه أن لم يتناول هذه
المستندات بالبحث والفراسة وأغلظ ملها من دلالة على أن المتوفى كان قبل وفاته مصابا
بمرض خبيث في أمعائه ، واقتصر في قضائه على مجرد افتراس ما قدمت الطاعة من تقارير
طبية أخرى لتقريرها بقعة أخيرة دون إرفاق ترجمة رسمية لها ، فإنه يكون معيبا
بالقصور في التسبب بما يوجب تأخذه (نقل من مضم ١٧/٥/١٩٨٢ - مذكرة الذميمة -
العدد الثمانى - فقرة - ٢٤٠٠) .

اجتمعت مع أحد الزوجين والاب فقط كان لها ثلث مابقى بعد فرض الزوج .
والجدة الصحيحة (١) هي أم أحد الأباوين أو الجد الصحيح وإن علت ،
والجدة أو الجدات السدس ، ويقسم بينهما على السواء لافرق بين ذات قرابة
وذات قرابتين .

مادة ١٥ - إذا زادت انصبااء أصحاب الفروض على التركة قسمت بينهم
بنسبة انصبااءهم في الإرث .

القسم الثاني

في الإرث بالتعصيب

مادة ١٦ - إذا لم يوجد أحد من ذوي الفروض أو وجد ولم تستغرق الفروض
التركة كانت التركة أو مابقى منها بعد الفروض للعصبة من النسب .
والعصبة من النسب ثلاثة أنواع :

(١) عصبة بالنفس .

(٢) عصبة بالقرير .

(٣) عصبة مع الغير .

مادة ١٧ - للعصبة بالنفس جهات أربع بعضها على بعض في الإرث على
الترتيب الآتي :

١ - قضت محكمة النقض بأن مؤدى نص المادتين ١٤/٢ ، ٢ ، ٢٥ من قانون المواريث رقم
٧٧ لسنة ١٩٤٢ أن الجدة الصحيحة ، وهي التي لا يتوسط بينها وبين الميت جد غير
صحيح ، ترث السدس فرضاً تنفرد به الواحدة ويشترك فيه الأكثر من واحدة ، وأن
الاب عند وجوده يحجب الجدة لآب دون الجدة لأم أخذاً بالقاعدة الشرعية بأن من أدلى
إلى الميت بوارث يحجب عند وجود هذا الوارث . وإم الاب قد أدلت بالآب ولكن أم الأم لم
تدل به وبأخذ هذا النص المذهب الحنفى إذ كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه
أن المطعون عليها جدة المتوفى لأمه التي توفيت قبله ، فإنها ترث في تركته ولا يحجبها عن
ذلك وجود الطاعن باعتباره أب المتوفى ، وإذا التزم الحكم هذا النظر وقضى بتوريث
المطعون عليها للسدس فرضاً في تركة المتوفى ، فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه
الصحيح (نقض مدني ١٢/٣ / ١٩٧٥ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٩ فقرة ٧٥١) .

- (١) البنوة^(٣) وتشمل الأبناء وأبناء الابن وإن نزل .
 (٢) الأبوة ، وتشمل الأب والجد الصحيح وإن علا .
 (٣) الإخوة ، وتشمل الإخوة لأبوين والإخوة لأب وأبناء الأخ لأبوين وأبناء الأخ لأب وإن نزل كل منهما
 (٤) العمومة ، وتشمل أعمام الميت وأعمام أبيه وأعمام جده الصحيح وإن علا سواء أكانوا لأبوين لم لأب وأبناء من ذكروا وأبناء أبنائهم وإن نزلوا .

مادة ١٨ - إذا اتحدت العصبية بالنفس في الجهة كان المستحق للإرث أقربهم درجة إلى الميت ، فإذا اتحدوا في الجهة وللدرجة كان التقديم بالقوة . فمن كان ذا قرابتين للميت قدم على من كان ذا قرابة واحدة . فلذا اتحدوا في الجهة والدرجة والقوة كان الإرث بينهم على السواء .

مادة ١٩ - العصبية بالغير هن :

- (١) البنات مع الأبناء .
 (٢) بنات الابن وإن نزل مع أبناء الابن وإن نزل إذا كانوا في درجتهم مطلقا أو كانوا أنزل منهم إذا لم ترثن بغير ذلك .

١ - قضت محكمة النقض بأنه إذا كانت دعوى المطعون عليه هي دعوى إرث بسبب البنوة - وهي بذلك متميزة عن دعوى إثبات الزوجية أو إثبات حق من الحقوق التي تكون الزوجية سببا مباشرا لها - فإن إثبات البنوة الذي هو سبب الإرث لا يخضع لما أورده المشرع في المادة ٩٩ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية من قيد على سماع دعوى الزوجية أو الإقرار بها حيث نهى في الفقرة الرابعة من تلك المادة عن سماع تلك الدعوى إلا إذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية في الحوادث الواقعة من أول أغسطس سنة ١٩٣٦ - إذ لا تأثير لهذا المنع من السماع - على دعوى النسب سواء كان النسب مقصودا لذاته أو كان وسيلة لدعوى المال - فإن هذه الدعوى ملقبة على جديها المقرر حتى ولو كان النسب مبنيا الزوجية الصحيحة . ولما كان إثبات البنوة وهي سبب الإرث في النزاع الراهن - بالبنية - جائزا قانونا فلم يكن على المحكم المطعون فيه أن يعرض لغير ما هو مقصود أو مطلوب بالدعوى ومن ثم يكون النعي عليه باطلا في القانون وتصور التعقيب لأجازته الأبحاث بالبنية وإثباته ذكر السبب الذي يرد إليه النسب في غير محله . (نقض مدني ١٩٦٠/٥/٥ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٩ فقرة ٩٤٠)

(٣) الأخوات لأبوين مع الإخوة لأبوين والأخوات لأب مع الإخوة لأب .
ويكون الإرث بينهم في هذه الأحوال للذكر مثل حظ الأنثيين .

مادة ٢٠ - العصبية مع الغير من :

الأخوات لأبوين أو لأب مع البنات أو بنات الإبن وإن نزل ، ويكون لهن
البقي من التركة بعد للفروض .

وفي هذه الحالة يعتبرن بالنسبة لباقي العصبية كالأخوة لأبوين أو لأب
ويأخذن أحكامهم في التقديم بالجهة والدرجة والقوة .

مادة ٢١ - إذا اجتمع الأب أو الجد مع البنت أو بنت الإبن وإن نزل استحق
السدس فرضاً والباقي بطريق التعصيب .

مادة ٢٢ - إذا اجتمع الجد مع الإخوة والأخوات لأبوين أو لأب كانت له
حالتان :

الأولى - أن يقاسمهم كأخ إن كانوا ذكورا فقط أو ذكورا وإناثا أو إناثا
عصبين مع الفرع الوارث من الإناث .

الثانية - أن يأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض بطريق التعصيب إذا كان
مع أخوات لم يعصبن بالذكر أو مع الفرع الوارث من الإناث .

على أنه إذا كانت المقاسمة أو الإرث بالتعصيب على الوجه المتقدم تحرم الحد
من الإرث أو تنقصه عن السدس اعتبر صاحب فرض بالسدس .

ولا يعتبر في المقاسمة من كان محجوباً من الإخوة أو الأخوات لأب .

الباب الثالث

في الحجب

مادة ٢٣ - الحجب هو أن يكون لشخص أهلية الإرث ولكنه لا يرث بسبب
وجود وارث آخر ، والمحجوب يحجب غيره .

مادة ٢٤ - المحروم من الإرث لمنع من موانعه لا يحجب أحداً من الورثة .

مادة ٢٥ - تحجب الأم الجدة الصحيحة مطلقاً وتحجب الجدة القريبة الجدة البعيدة ، ويحجب الأب الجدة لأب ، كما يحجب الجد الصحيح الجدة إذا كانت أصلاً له .

مادة ٢٦ - يحجب أولاد الأم كل من الأب والجد الصحيح وإن علا والولد وولد الابن وإن نزل .

مادة ٢٧ - يحجب كل من الابن وابن الابن وإن نزل بنت الابن التي تكون أنزل منه درجة ، ويحجبها أيضاً بنتان أو بنتا لبن أعلى منها درجة مالم يكن معها من يعصبها طبقاً لحكم المادة ١٩ .

مادة ٢٨ - يحجب الأخت لأبوين كل من الابن وابن الابن وإن نزل والأب .

مادة ٢٩ - يحجب الأخت لأب كل من الأب وابن الابن وإن نزل ، كما يحجبها الأخ لأبوين والأخت لأبوين إذا كانت عصبية مع غيرها ، طبقاً لحكم المادة ٢٠ والاختان لأبوين إذا لم يوجد أخ لأب .

الباب الرابع

في الرد

مادة ٣٠ - إذا لم تستغرق الفروض التركة ولم توجد عصبية من النسب رد الباقي على غير الزوجين من أصحاب الفروض بنسبة قروضهم . ويرد باقى التركة إلى أحد الزوجين إذا لم يوجد عصبية من النسب أو أحد أصحاب الفروض النسبية أو أحد ذوى الأرحام .

الباب الخامس

في إرث ذوى الأرحام

مادة ٣١ - إذا لم يوجد أحد من العصبية بالنسب ولا أحد من ذوى القروض النسبية كانت التركة أو الباقي منها لذوى الأرحام .

وذوو الأرحام أربعة أصناف مقدم بعضها على بعض في الإرث على الترتيب الآتي :

الصنف الأول - أولاد البنات وإن نزلوا ، وأولاد بنات الابن وإن نزل
الصنف الثاني - الجد غير الصحيح وإن علا ، والجدة غير الصحيحة وإن
علت .

الصنف الثالث - أبناء الإخوة لأم وأولادهم وإن نزلوا ، وأولاد الأخوات
لأبوين أو لأحدهما وإن نزلوا ، وبنات الإخوة لأبوين أو لأحدهما وأولادهم وإن
نزلوا ، وبنات أبناء الإخوة لأبوين أو لأب وإن نزلوا ، وأولادهم وإن نزلوا .
الصنف الرابع - يشمل ست طوائف مقدم بعضها على بعض في الإرث على
الترتيب الآتي :

الأولى - أعمام الميت لأم وعماته وأخواله وخالاته لأبوين أو لأحدهما .
الثانية - أولاد من ذكروا في الفقرة السابقة وإن نزلوا ، وبنات أعمام الميت
لأبوين أو لأب ، وبنات أبنائهم وإن نزلوا ، وأولاد من ذكروا ، وإن نزلوا .
الثالثة - أعمام أبي الميت لأم وعماته وأخواله وخالاته لأبوين أو لأحدهما
وأعمام أم الميت وعماتها وأخوالها وخالاتها لأبوين أو لأحدهما .

الرابعة - أولاد من ذكروا في الفقرة السابقة وإن نزلوا ، وبنات أعمام أب
الميت لأبوين أو لأب وبنات أبنائه وإن نزلوا وأولاد من ذكروا وإن نزلوا .

الخامسة - أعمام أب أب الميت لأم ، وأعمام أب أم الميت وعماتها
وأخوالهما وخالاتهما لأبوين أو لأحدهما ، وأعمام أم أم الميت وأم أبيه وعماتها
وأخوالهما وخالاتهما لأبوين أو لأحدهما .

السادسة - أولاد من ذكروا في الفقرة السابقة وإن نزلوا ، وبنات أعمام أب
أب الميت لأبوين أو لأب ، وبنات أبنائهم وإن نزلوا ، وأولاد من ذكروا وإن
نزلوا . وهكذا .

مادة ٢٢ - الصنف الأول من ذوى الأرحام أولاهم بالميراث أقربهم إلى الميت
درجة ، فإن استوتوا في الدرجة فولد صاحب الفرض أولى من ولده ذوى الرحم .

وإن استووا في الدرجة ولم يكن فيهم ولد صاحب فرض أو كانوا كلهم يدلون بصاحب فرض اشتركوا في الإرث .

مادة ٣٣ - الصنف الثاني من ذوى الأرحام أولاهم بالميراث أقربهم إلى الميت درجة ، فإن استووا في الدرجة قدم من كان يدل بصاحب فرض . وإن استووا في الدرجة وليس فيهم من يدل بصاحب فرض فإن اتحدوا في حيز القرابة اشتركوا في الإرث ، وإن اختلفوا في الحيز فالثلثان لقرابة الأب والثلث لقرابة الأم .

مادة ٣٤ - الصنف الثالث من ذوى الأرحام أولاهم بالميراث أقربهم إلى الميت درجة ، فإن استووا في الدرجة وكان فيهم ولد عاصب فهو أولى من ولد ذى الرحم ، وإلا قدم أقوام قرابة للميت ، فمن كان أصله لأبوين فهو أولى ممن كان أصله لأب ، ومن كان أصله لأب فهو أولى ممن كان أصله لأم . فإن اتحدوا في الدرجة وقوة القرابة اشتركوا في الإرث .

مادة ٣٥ - في الطائفة الأولى من طوائف الصنف الرابع المبينة بالمادة ٣١ إذا انفرد فريق الأب وهم أعمام الميت لأم وعماته ، أو فريق الأم وهم أخواله وخالاته قدم أقوام قرابة ، فمن كان لأبوين فهو أولى ممن كان لأب ، ومن كان لأب فهو أولى ممن كان لأم ، وإن تسلاوا في القرابة اشتركوا في الإرث . وعند اجتماع الفريقين يكون الثلثان لقرابة الأب والثلث لقرابة الأم ويقسم نصيب كل فريق على النحو المتقدم .

وتطبق أحكام الفقرتين السابقتين على الطائفتين الثالثة والخامسة .

مادة ٣٦ - في الطائفة الثانية يقدم الأقرب منهم درجة على الأبعد ولو من غير حيزه ، وعند الاستواء واتحاد الحيز ، يقدم الأقوى في القرابة إن كانوا أولاد عاصب أو أولاد ذى رحم .

فإن كانوا مختلفين قدم ولد العاصب على ولد ذى الرحم ، وعند اختلاف الحيز يكون الثلثان لقرابة الأب والثلث لقرابة الأم ، وما أصاب كل فريق يقسم عليه بالطريقة المتقدمة .

وتطبق أحكام الفترتين السابقتين على الطائفتين الرابعة والسادسة .

مادة ٣٧ - لا اعتبار لتعدد جهات القرابة في وارث من ذوى الأرحام إلا عند

اختلاف المصير .

مادة ٣٨ - في إرث ذوى الأرحام يكون للذكر مثل حظ الأنثيين .

الباب السادس

في الإرث

بالعصوبة السببية

مادة ٣٩ - العاصب السببي يشمل :

(١) مولى العتاقة ومن اعتقه أو اعتق من اعتقه .

(٢) عصبه المعتق أو عصبه من اعتقه أو اعتق من اعتقه .

(٣) من له الولاء على مورث أمة غير حرة الأصل بواسطة أبيه ، سواء أكان

بطريق الجز أم بغيره ، أو بواسطة جده بدون جر .

مادة ٤٠ - يرث المولى ذكرا كان أو أنثى معتقه على أى وجه كان العتق ، وعند

عدمه يقوم مقامه عصبته بالنفس على ترتيبهم المبين بالمادة ١٧ على ألا ينقص

نصيب الجد عن السدس ، وعند عدمه ينتقل الإرث إلى معتق المولى ذكرا كان أو

أنثى ، ثم إلى عصبته بالنفس ، وهكذا .

وكذلك يرث على الترتيب السابق من له الولاء على أب الميت ، ثم من له الولاء

على جده وهكذا .

الباب السابع

في استحقاق التركة

بغير إرث في المقر له بالنسب .

مادة ٤١ - إذا أقر الميت بالنسب على غيره استحق المقر له التركة إذا كان

مجهول النسب ولم يتثبت نسبه من الغير ولم يرجع المقر عن إقراره .
ويشترط في هذه الحالة أن يكون المقر له حيا وقت موت المقر أو وقت الحكم
باعتباره ميتا ، والا يقوم به مانع من موانع الإرث .

الباب الثامن

في أحكام متنوعة

القسم الأول

في الحمل

مادة ٤٢ - يوقف للحمل من تركة المتوفى أوفر النصيبين على تقدير أنه ذكرا
أو أنثى

مادة ٤٣ - إذا توفى الرجل عن زوجته أو معتدته فلا يرثه حملها إلا إذا ولد
حيا لخمسة وستين وثلاثمائة يوم على الأكثر من تاريخ الوفاة أو الفقرة .

ولا يرث الحمل غير أبيه إلا في الحالتين الآتيتين :

الأولى - أن يولد حيا لخمسة وستين وثلاثمائة يوم على الأكثر من تاريخ الموت
أو الفقرة إن كانت أمه معتدة موت أو فرقة ، ومات المورث أثناء العدة .

الثانية - أن يولد حيا لسبعين ومائتي يوم على الأكثر من تاريخ وفاة المورث
إن كان من زوجية قائمة وقت الوفاة .

مادة ٤٤ - إذا نقص الموقوف للحمل عما يستحقه يرجع بالباقي على من
دخلت الزيادة في نصيبه من الورثة ، وإذا زاد الموقوف للحمل عما يستحقه رد
الزائد على من يستحقه من الورثة .

القسم الثاني

في المفقود

مادة ٤٥ - يوقف للمفقود من تركة مورثه نصيبه فيها . فإن ظهر حيا أخذه
وإن حكم بموته رد نصيبه إلى من يستحقه من الورثة وقت موت مورثه ، فإن

ظهر حيا بعد الحكم بموته أخذ مابقى من نصيبه بأيدي الورثة .

القسم الثالث

في الخنثى

مادة ٤٦ - للخنثى المشكل وهو الذى لايعرف أنكر أم أنثى أقل النصيبين ومابقى من التركة يعطى لباقى الورثة .

القسم الرابع

في ولد الزنا وولد اللعان

مادة ٤٧ - مع مراعاة المدة المبينة بالفقرة الأخيرة من المادة ٤٣ يرث ولد الزنا وولد اللعان من الأم وقرابتها ، وترثهما الأم وقرابتها .

القسم الخامس

في التخارج (١)

مادة ٤٨ - التخارج هو أن يتصالح الورثة على إخراج بعضهم من الميراث على شيء معلوم ، فإذا تخارج أحد الورثة مع آخر منهم استحق نصيبه وحل محله في التركة ، وإذا تخارج أحد الورثة مع باقيهم فإن كان المدفوع له من التركة قسم نصيبه بينهم بنسبة أنصبتهم فيها ، وإن كان المدفوع من مالهم ولم ينص عقد التخارج على طريقة قسمة نصيب المتخارج قسم عليهم بالسوية بينهم .

١ - قضت محكمة النقض بأن التخارج هو أن يتصالح الورثة على إخراج بعضهم من الميراث على شيء معلوم ، فإذا تضمنت الورثة اتفاقاً بين الإخوة على اختصاص كل منهم بعين من تركة أبيهم ، فهي لا تعتبر تخارجاً ، بل هي اتفاق على قسمة . وكل من وقعها فهو مجبور بها وإن لم يسجل عقدها إذ القسمة كاشفة للحق مقررة له ، لا نافذة ولا منقضة له ، فتسجيلها غير لازم إلا للاحتجاج بها على غير العاقدين (نقض مدنى ١٩٤٧/٦/٥ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٩ فقرة ٩٤٦) .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢

بشأن التركات الشاغرة التي تختلف عن المتوفين

من غير وارث (١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت :

وعلى الدكرينو الصادر في ١٩ نوفمبر سنة ١٨٩٦ بتنظيم أعمال بيت المال :

وعلى القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٢٧ بإصدار قانون العقوبات :

وعلى القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٢٩ الخاص بضريبة الاطيان والقوانين

المعدلة له :

وعلى القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بأحكام المواريث :

وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٤٤ في شأن رسم الايلولة والقوانين المعدلة

له :

وعلى القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقاري :

وعلى القانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨ بإصدار القانون المدني :

وعلى القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١ بإضافة كتاب رابع إلى قانون المرافعات

المدنية والتجارية في الإجراءات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية .

وعلى القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن الضريبة على العقارات المبنية

والقوانين المعدلة له .

وعلى القوانين رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بشأن فرض مقابل تحسين على

العقارات التي يطرا عليها تحسين بسبب أعمال المنفعة العامة :

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ بإصدار قانون نظام الإدارة المحلية :
وعلى ما أبرته مجلس الدولة ،
قرر القانون الآتى :

مادة ١ - تؤول إلى الدولة ملكية التركات الشاغرة الكائنة بالجمهورية العربية المتحدة والتي يخلفها المتوفون من غير وارث أيا كانت جنسيتهم وذلك من تاريخ وفاتهم .

وتعد الإدارة العامة لبيت المال بوزارة الخزانة ^(١) قوائم عن العقارات التى تتضمنها هذه التركات وتشهر بدون رسم .

مادة ٢ - (معدلة بالقانون رقم ٢١ لسنة ١٩٧١) ينقضى كل حق يتعلق

١ - نصت المادة الأولى من القرار الجمهورى رقم ٢٩٣٧ لسنة ١٩٧١ على أن تضم الإدارة العامة لبيت المال الى الهيئة العامة لبنك ناصر الإجتماعى ، وتؤول إلى الهيئة كافة مالهها من حقوق وأموال وموجودات وما عليها من التزامات ، وتتولى مباشرة اختصاصاتها على النحو المبين بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ (الجريدة الرسمية فى ١٢/٢/١٩٧١ - العدد ٤٨) . ومن أحكام محكمة النقض أن بيت المال وإن عد مستحقا للتركات التى لا مستحق لها ، فإنه لا يعتبر وارثا فى نظر الشرع . ولذلك فهو لا يصلح خصما فى دعوى الوراثة (نقض مدنى ١٩٣٢/٥/٢٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٩ فقرة ٩٤٧) وأنه لما كان نص المادة الأولى من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ قد جرى على أن تؤول الى الدولة ملكية التركات الشاغرة الكائنة بالجمهورية العربية المتحدة والتي يخلفها المتوفون من غير وارث أيا كانت جنسيتهم وذلك من تاريخ وفاتهم ، وتعد الإدارة العامة لبيت المال بوزارة الخزانة قوائم على العقارات التى تتضمنها هذه التركات ، كما نصت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٩٣٧ لسنة ١٩٧١ بشأن ضم الإدارة العامة لبيت المال الى الهيئة العامة لبنك ناصر على أن « تضم الإدارة العامة لبيت المال الى الهيئة العامة لبنك ناصر وتؤول الى الهيئة كافة مالهها من حقوق وأموال وموجودات وما عليها من التزامات وتتولى مباشرة اختصاصها على النحو المبين بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ » فان مؤدى ذلك أن مناط وجوب اختصاص بيت المال بالهيئة العامة لبنك ناصر « أن تتعلق الدعوى بتركة شاغرة (نقض مدنى ١٩٨٤/٦/٢١ - مدونتنا الذهبية - العدد الثانى - فقرة ٢٢٠٣) .

بالتركة ولو كان سويه لليراث يمضى ١٥ سنة تبدأ من تاريخ النشر المنصوص عليه في المادة الرابعة من هذا القانون ، بللم يتخلل هذه المدة سبب من أسباب وقف التقادم أو انقطاعه . وذلك مع عدم الإخلال بلحكام القوانين التى تقضى بمدد تقادم أقل .

وإذا كان التصرف قد تم فى أصول التركة كلها أو بعضها قبل أن يتقرر حق ذوى الشأن فيها انتقل حقهم فى هذه الأصول إلى صانئ ثمنها .

وعلى كل من ثبت له حق فى هذه التركة أن يؤدى كافة المصروفات والضرائب والرسوم المنصوص عليها فى هذا القانون بنسبة النصيب الذى آل إليه .

ولا تبدأ مدة التقادم فى شأن من تثبت لهم حقوق فى هذه التركات بالنسبة للمصروفات والضرائب والرسوم التى يلتزمون بإدائها إلا من تاريخ ثبوت حقهم فيها .

مادة ٣ - على مالكى ومؤجرى المساكن والأماكن التى يتوفى بها من لا وارث له والمقيمين مع المتوفى وخدمه وعلى رجال الإدارة المختصين ومديرى المستشفيات والمصحات والملاجئ أن يبلغوا الجهات التى يعينها وزير الخزانة بقرار يصدر منه عن الوفاة خلال أربع وعشرين ساعة من وقت علمهم بها .

مادة ٤ - (مستبدلة بالقانون ٢١ لسنة ١٩٧١) على الإدارة العامة لبيت المال أن تتخذ الإجراءات القانونية اللازمة للحفاظ على الأموال الظاهرة للمتوفى وأن تقوم على وجه الاستعجال بإجراء التحريات الإدارية للتثبت من صحة هذا البلاغ ، فإذا ظهر من هذه التحريات أن البلاغ غير صحيح ألغيت إجراءات التحفظ على التركة ولا قامت بإجراء الحصر والجرد والتقييم ، فإذا تبين لها أن قيمة عناصر التركة تزيد على مائتى جنيه أصدرت بيانا باسم المتوفى من غير وارث ظاهر .

ويجب نشر هذا البيان مرة فى صحيفة يومية واسعة الانتشار ، وإذا زادت قيمة عناصر التركة عن خمسمائة جنيه يجب نشر البيان مرتين فى صحيفتين يوميتين وأسعنى الانتشار ، على أن تمضى بين النشرة الأولى والنشرة الثانية مدة لاتزيد عن خمسة أيام .

مادة ٥ - على المديرين والمشرفين والحائزين بأية صفة كانت لأى مال من أموال الشركات المشار إليها في المادة الأولى ، وعلى المدينين بها أن يقدموا بياناً عنها على النموذج المعد لذلك إلى صندوق الإدارة العامة ليثبت المال خلال ثلاثين يوماً من تاريخ النشرة الثانية .

مادة ٦ - تشكل بقرار من وزير الخزانة لجان تكون مهمتها حصر هذه التركات وجردها ويكون لها الحق في دخول مسكن المتوفى وأملكه الأخرى والأماكن التي تكون بها أموال منقولة مملوكة له وذلك لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للمحافظة على هذه الأموال .

وإذا كان المتوفى أجنبياً تعين على اللجنة المختصة أن تخطر بوقت كاف ، قنصل الدولة التي ينتمى إليها لحضور عمليتي الحصر والجرد فإن لم يحضر كان لها أن تباشر عملها في غيابه .

مادة ٧ - تقوم اللجنة المشار إليها في المادة السابقة بتقويم عناصر التركة وعليها أن تودع النقود خزانة المحافظة لحساب التركة .

وإذا كان بين موجودات التركة أوراق مالية أو مصوغات أو مجوهرات أو تحف أو أشياء ذات أهمية خاصة أو يتعذر تقدير قيمتها محلياً كان عليها أن ترسلها لوزارة الخزانة للتحفظ عليها بعد تقدير قيمتها بمعرفتها أو بواسطة من ترى الاستعانة بهم من الخبراء القنيين .

مادة ٨ - تسلم الأراضي الزراعية للإدارة العامة للأموال وطرح النهر ، أما العقارات البنينة والأراضي القضاء المخصصة للبناء فتسلم لوزارة الإسكان والمرافق العامة لإدارتها لحساب التركة حتى تتم تصفياتها أو يقرر تسليمها لصاحب الحق فيها ^(١) .

١ - صدر قرار وزير الخزانة رقم ١٨ لسنة ١٩٧٠ بشأن تنظيم الإدارة والتصرف في العقارات المستردة والتركات الشاغرة (انظر ما يلي ص ٥٢٩) . كما صدر قرار وزير الإسكان والمرافق رقم ١٥٦٥ لسنة ١٩٦٥ بالتفويض في بعض الاختصاصات المتعلقة

وتصنف من تاريخ الوفاة جميع أنواع النشاط التجارى أو المهنى التى كان يزاولها المتوفى .

مادة ٩ - تصفى كافة عناصر التركة على وجه السرعة ويودع صافي ثمنها بالخزانة العامة لحساب التركة حتى يتقرر حق ذوى الشأن فيها أو تنتهى المدة المنصوص عليها بالمادة الثانية .

ويجوز بالنسبة إلى العناصر التى يقوم بشأنها نزاع جدى إرجاء تصفيتها إلى أن يتم الفصل نهائيا فى هذا النزاع .

مادة ١٠ - تعفى أموال التركات المنصوص عليها فى المادة الأولى من جميع الضرائب والرسوم التى تستحق للحكومة ومجالس المحافظات والمدن والقرى . ويسرى هذا الإعفاء فى شأن من تثبت لهم حقوق فى هذه التركات .

مادة ١١ - فى حالة ظهور مستحق للتركة يخصم من نصيبه رسم قدره ١٠٪ من إجمالى الإيراد نظير أعمال الإدارة و ٥٪ من إجمالى الثمن نظير إجراءات التصفية كما يخصم منه سائر المصروفات الفعلية الأخرى .

مادة ١٢ - يكون للرسوم المستحقة للخزانة العامة ونفقات الحصر والجرد والتقدير والإدارة والتصفية وأجور أهل الخبرة وغيرها من المصروفات التى تؤديها الخزانة حق الامتياز فى مرتبة المصروفات القضائية ويحتج بها على كل من استفاد من هذه الإجراءات .

مادة ١٣ - يعاقب كل من يخالف أحكام المادة ٢ بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات كما يعاقب كل من أخفى بسوء نية مالا منقولاً أو مستندات تتعلق بأموال التركة بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تتجاوز ٥٠٠ جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

بإشراف الوزارة فى إدارة العقارات المبنية والأراضى القضاء المخصصة للبناء فى التركات الشاغرة التى تتخلف عن المتوفين من غير وارث (مائيل ص ٥٢٧) .

مادة ١٤ - يلغى كل نص يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١٥ - ينشر هذا القرار بقانون في الجريدة الرسمية ، ويصدر وزير الخزانة القرارات اللازمة لتنفيذه ^(١) .
صدر برئاسة الجمهورية في ١٤ شوال سنة ١٣٨١ (٢٠ مارس سنة ١٩٦٢)

١ - صدر قرار وزير التأمينات رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٣ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ المعدل بالقانون ٣١ لسنة ١٩٧١ وبإلغاء قرار وزير الخزانة رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ باللائحة التنفيذية للقانون ٧١ لسنة ١٩٦٢ (انظر مايلى ٥٣١) .

قرار وزير الاسكان والمرافق

رقم ١٥٦٥ لسنة ١٩٦٥

بالتفويض في بعض الاختصاصات المتعلقة بإشراف الوزارة
في إدارة العقارات المبنية والأراضي الفضاء المخصصة للبناء
في التراكات الشاغرة التي تتخلف عن المتوفين من غير وارث^(١)
وزير الاسكان والمرافق

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠
باصدار قانون نظام الادارة المحلية ولائحته التنفيذية والقوانين المعدلة له ؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ بشأن التراكات
الشاغرة التي تتخلف عن المتوفين من غير وارث ؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٧١٩ لسنة ١٩٦٢ في إسناد أعمال التراكات
الشاغرة للمتوفين من غير وارث الى الإدارة العامة لأملك الحكومة الاميرية
والمستردة والتراكات الشاغرة ؛
وعلى مذكرة وكيل الوزارة لشئون الأملاك والرخص ؛

قرر

- مادة ١-** يفوض المحافظون بعد موافقة مجالس المحافظات في اختصاصات
وزارة الاسكان والمرافق المتعلقة بالعقارات المبنية والأراضي الفضاء المخصصة
للبناء للتراكات الشاغرة التي تتخلف عن المتوفين من غير وارث ، وتشمل :
- (١) البيع بالمزاد أو الممارسة إلى الأفراد أو الهيئات العامة طبقاً لما نص عليه
قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ .
- (٢) تقدير الثمن في حالة البيع وتقدير القيمة الإيجارية في حالة التأجير .

مادة ٢ - يفوض المحافظون في اختصاصات وزارة الإسكان والمرافق المتعلقة بالعقارات المبينة في المادة السابقة وتشمل :

- (١) أعمال الإدارة الخاصة بالعقارات المذكورة كالتأجير وتحصيل المستحقات ومباشرة المنازعات القضائية ومنع التعدي وإزالته والتخصيص في حدود ما يقضى به القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٦٢ .
- (٢) إجراء جميع التصرفات القانونية بنقل ملكة الأملاك المبيعة والتوقيع على العقود .

مادة ٣ - يجب الحصول مقدماً على موافقة الوزارة قبل الشروع في تنفيذ الاختصاصات المبينة بالفقرة ١ من المادة ١ من هذا القرار .

مادة ٤ - يجب إخطار الوزارة (الإدارة العامة لأموال الحكومة الاميرية والمستردة والتركات الشاغرة) أولاً بأول ببيان العقارات التي مضى عليها خمس عشرة سنة من تاريخ وفاة المتوفى التي خلفها ، وتلك التي يتقرر تسليمها لصاحب الحق فيها ، طبقاً لأحكام القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ للتأشير بالسجلات .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ؛
تحريراً في ٢٠ شعبان سنة ١٣٨٥ (١٣ ديسمبر سنة ١٩٦٥)

قرار وزير الخزانة

رقم ١٨ لسنة ١٩٧٠

بشأن تنظيم الإدارة والتصرف في العقارات المستردة
والتركت الشاغرة، وبإلغاء القرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٤
بشأن تفويض السادة المحافظين في إدارة العقارات المستردة
كل في نطاق محافظته^(١)

وزير الخزانة

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن تحويل وزارة الخزانة
سلطة التصرف في الاموال المستردة واضافة ريعها وحصيله التصرف فيها الى
الايرادات العامة للدولة ؛

وعلى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ بشأن التركات الشاغرة عن المتوفين بغير
وارث ؛

وعلى القرار الجمهوري رقم ٤٤١٥ لسنة ١٩٦٥ بمسئوليات وتنظيم وزارة
الاسكان والمرافق ؛

وعلى قرار وزير الخزانة رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٤ بشأن تفويض السادة
المحافظين في ادارة العقارات المستردة كل في نطاق محافظته ؛

وعلى قرار وزير الاسكان والمرافق رقم ١٥٩٥ لسنة ١٩٦٥ بالتفويض في
بعض الاختصاصات المتعلقة باشراف الوزارة في ادارة للعقارات المبنية
والاراضى الفضاء المخصصة للبناء في التركات الشاغرة التي تتخلف عن المتوفين
من غير وارث ؛

قرر :

مادة ١ - تتولى وزارة الاسكان والمرافق ادارة العقارات والاراضى الفضاء

المستردة والتركات الشاغرة المسلمة اليها وكذا التصرف فيها طبقا لقواعد التصرف الصادرة من تلك الوزارة والاتفاقات التي تتيبها وزارة الخزانة مع بنك الائتمان العقاري وتسدد إيراداتها وأثمان بيعها لحساب وزارة الخزانة .

مادة ٢ - تشكل لجنة من :

- (أ) مندوب عن وزارة الاسكان والمرافق .
- (ب) مندوب عن وزارة الخزانة (الإدارة العامة لبيت المال والأموال المستردة) .
- (ج) مندوب عن المحافظة المختصة .

وتتولى هذه اللجنة تسليم عقارات التركات الشاغرة بالمحافظة الى وزارة الاسكان والمرافق لاتخاذ اللازم بشأنها طبقا لأحكام للقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه .

مادة ٣ - تتولى الادارة العامة لبيت المال والأموال المستردة متابعة حصيلة هذه العقارات .

مادة ٤ - يلغى القرار الوزاري رقم ١٠٩ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

مادة ٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ويعمل به من تاريخ نشره ؛

تحريرا في ١٩ ذى القعدة سنة ١٣٨٩ (٢٧ يناير سنة ١٩٧٠)

قرار وزير التأمينات

رقم ٩٥ لسنة ١٩٧٣

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ بشأن التركات الشاغرة التي

تتخلف عن المتوفين من غير وارث

المعدل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧١ وبإلغاء القرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢^(١)

وزير التأمينات

بعد الاطلاع على القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ بشأن التركات الشاغرة التي

تتخلف عن المتوفين من غير وارث المعدل بالقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧١ :

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة عامة باسم بنك ناصر

الاجتماعى :

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٩٢٧ لسنة ١٩٧١ بشأن ضم

الإدارة العامة لبيت المال إلى الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعى :

وعلى القرار رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٣ بإصدار لائحة المناقصات والمزايدات

والقرارات المعدلة له .

وعلى القرار رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧١ لسنة

١٩٦٢ :

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعى فى

١٩٧٢/٧/٣١ فى شأن إصدار لائحة جديدة للقانون المشار إليه :

قرر :

مادة ١- على الأشخاص المنصوص عليهم فى المادة (٣) من القانون رقم ٧١

لسنة ١٩٦٢ المشار إليه وهم مالكي ومؤجرو المساكن والأماكن التى يتوفى بها

من لا وارث له والمقيمين مع المتوفى وخدمه ورجال الإدارة المختصين ومديرى المستشفيات والمصحات والملاجيء أن يبلغوا بنك ناصر الاجتماعى أو أحد فروع أو مندوبياته أو مكاتبه بالمحافظة التى حدثت بدائرتها وفاة من لا وارث له وذلك خلال أربع وعشرين ساعة من وقت علمهم بها .

وفي حالة حدوث الوفاة خارج جمهورية مصر العربية ، فعلى القنصلية المصرية التى تحدث بدائرة اختصاصها وفاة من لا وارث له إبلاغ المركز الرئيسى لبنك ناصر الاجتماعى بذلك .

ويتضمن البلاغ المشار اليه اسم المتوفى وجنسيته ومهنته ومحل إقامته ومكان وفاته ومحل عمله وكافة المعلومات المتعلقة بعناصر التركة .

مادة ٢ - تقوم الإدارة العامة لبنت المال لبنك ناصر الاجتماعى أو أحد فروع أو مندوبياته أو مكاتبه فور وصول البلاغ المشار اليه بإثبات البيانات الواردة فيه فى السجل الخاص بذلك واتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للتحفظ على أموال المتوفى بحضور مأمور الضرائب المختص وأحد ضباط أو أمناء الشرطة وتحرر محاضر بهذه الإجراءات ترفق نسخة منها بملف التركة ويثبت إجراء التحفظ بالسجل المشار إليه .

فإذا ظهر من التحريات عدم صحة البلاغ المشار اليه تلغى إجراءات التحفظ على أموال التركة وذلك بقرار من مدير عام الإدارة العامة لبنت المال بالبنك إذا كانت عناصر التركة غير معلومة أو كانت قيمتها لا تجاوز ١٠٠٠ جنيه (ألف جنيه) فإذا زادت عناصر التركة على هذا القدر يكون الإعفاء بقرار من مدير عام هيئة بنك ناصر الاجتماعى .

مادة ٣ - تقوم الإدارة العامة لبنت المال بالبنك بعد التحقق من صحة البلاغ المشار إليه بإجراء الحصر والجرد والتقييم لعناصر التركة مع نشر بيان باسم المتوفى من غير وارث ظاهر والمعلومات التى ترشد عن شخصيته فى صحيفة يومية واسعة الانتشار مرة واحدة إذا كانت عناصر التركة تزيد على مائتى جنيه ، وإذا زادت على خمسمائة جنيه ينشر البيان فى صحيفتين يوميتين واسعتى الانتشار على أن يضى بين كل نشرة مدة لاتزيد على خمسة أيام .

يتكلم هذه الإدارة العامة أو أحد فروع البنك الذى يقع مكان الوفلة في دائرة اختصاصه بنشر صورة هذا البيان بمقره ، وفي حالة حدوث الوفاة خارج جمهورية مصر العربية فإن النشر يتم بمقر المركز الرئيسى للإدارة العامة لبيت المال بالبنك .

مادة ٤ - على الأشخاص المنصوص عليهم بالمادة الخامسة من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ المشار اليه والحائزين بأية صفة كانت لأى مال من أموال التركات الشاغرة الكائنة بجمهورية مصر العربية والتي يخلفوا المتوفون من غير وارث أيا كانت جنسياتهم أن يقدموا بياناً عنها إلى الإدارة العامة لبيت المال بالبنك أو أحد فروع أو مندوبياته أو مكاتبه خلال ثلاثين يوماً من النشر للمرة الثانية .

مادة ٥ - مستبذلة بقرار وزير الشؤون الاجتماعية رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٧ (تشكل لجان التحفظ والحصر والجرد والتقييم والتصفية المنصوص عليها في المادتين الخامسة والسادسة من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ على الوجه الآتى :

- (١) عضو قانونى
- (٢) عضو مالى من العاملين بالبنك وتكون الرئاسة لأقدمهما .
- (٣) مأمور ضرائب .
- (٤) أحد ضباط أو أمناء الشرطة .

ويضم إلى هذه اللجان عضو فنى مختص يختاره رئيس بنك ناصر الاجتماعى وذلك إذا كان ضمن عناصر التركة أراضى زراعية أو عقارات مبنية أو أراضى مخصصة للبناء ^(١) .

١- اجتمعت المادة الثانية من قرار وزير الشؤون والتأمينات الاجتماعية رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٧ على ألا يكون انعقاد اللجنة المنصوص عليها في المادة الخامسة من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ صحيحاً إلا بحضور عضوين من تشكيلها بينهما رئيس اللجنة (الوقائع المصرية في ٢٢/٥/١٩٧٧ - العدد ١٤٠) .

مادة ٦- يكون للجان المذكورة بالمادة السابقة الحق في دخول سكن المتوفى وأماكنه الأخرى والأماكن التي يكون فيها أموال منقولة مملوكة له واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للحصص والجرد والتقييم والبيع والمحافظة على أموال الشركة .

ويتعين على اللجنة إذا كان المتوفى أجنبيا أن تخطر قبل إجراء الحصر بالجرد بوقت كاف قنصل الدولة التي ينتمي إليها فإن لم يحضر كان لها أن تباشر عملها في غيابه .

مادة ٧- تقوم الإدارة العامة لبيت المال بالبنك أو أحد فروع أو مندوبياته بدعوة اللجنة المذكورة لمباشرة مهمتها فور الانتهاء من إجراءات التحفظ أو النشر .

ولا يكون انعقاد اللجنة صحيحا إلا بحضور رئيس اللجنة ومندوب الإدارة العامة لبيت المال بالبنك .

وعلى اللجنة أن تثبت أعمالها في محاضر مستوفاة وتشتمل على بيان عناصر الشركة تفصيلا مع وصفها وصفا دقيقا .

وإذا ثبت أن المتوفى كان يباشر نشاطا تجاريا أو مهنيا فعلى اللجنة أن تثبت في محضرها حالة الدفاتر والسجلات المتعلقة بهذا النشاط وتقوم بترقيم صفحاتها ووضع خطوط مميزة على الأجزاء البيضاء من الصفحات المكتوبة والتأشير على جميع الصفحات بتوقيعات أعضاء اللجنة .

ويجوز للجنة في هذه الحالة أن تستعين بعضوفنى تختاره من بين المشتغلين بنشاط مماثل أو بمندوب من الغرفة التجارية بالمحافظة .

وتجرى تصفية كافة عناصر الشركات الشاغرة عن طريق الإدارة العامة لبيت المال بالبيع بالمراد العلنى أو المظاريف المقلقة أو المعارسة أو بالطريق المباشر أو بأى شكل يقتضيه صالح الشركة وذلك بقرار من مدير عام الإدارة العامة لبيت المال .

ويصدر رئيس مجلس إدارة بنك ناصر الاجتماعى التعليمات التي يجب اتباعها في هذا الشأن ، كما يجوز له أن ينوب إحدى الجهات المختصة في مزاولة

الأعمال والتصرفات العقارية نظير عوثة يتفق عليها .

مادة ٨ - على لجان الحصر والجرد والتقييم موافاة الإدارة العامة لبيت المال بالبنك فور الانتهاء من مهمتها بصورة من محاضرها وإذا كان من بين موجودات التركة أوراق مالية أو مصنوعات أو مجوهرات أو تحف أو أشياء ذات أهمية خلصة أو أشياء يتعذر تقييمها مجليا يتعين عليها إثبات هذه الأشياء تفصيليا في محضر مستقل وعمل الأحراز اللازمة لها وإرسالها إلى الإدارة العامة لبيت المال ببنك ناصر الاجتماعي لتقييمها والحفظ عليها بمعرفتها .

كما تقوم هذه اللجان بموافاة الإدارة العامة لبيت المال ببنك ناصر الاجتماعي بأذن إيداع النقود بأحد فروع بنك ناصر الاجتماعي أو البنوك التجارية باسم الهيئة العامة لبنك ناصر الاجتماعي (الإدارة العامة لبيت المال) .

مادة ٩ - تعد الإدارة العامة لبيت المال بالبنك السجلات اللازمة لقيد الإخطارات التي ترد إليها عن التركات الشاغرة وقيد ملخص عناصر التركات المشار إليها والإجراءات التي اتخذت بشأنها وكذلك المطالبات المتعلقة بها التي تقطع التقادم .

مادة ١٠ - تعد الإدارة العامة لبيت المال بالبنك سجلا خاصا بالتركات الشاغرة الكائنة بجمهورية مصر العربية والتي يخلفها المتوفون من غير وارث أيا كانت جنسياتهم يثبت فيه جميع عناصر هذه التركات من ثابت ومنقول وقيمتها وكافة الإجراءات التي تتخذ وذلك من تاريخ الإخطار عن الوفاة حتى تاريخ التصفية النهائية .

كما تعد سجلات خاصة بالعقارات المتعلقة بالتركات الشاغرة تثبت فيه كافة البيانات اللازمة كأوصافها ومواقعها وأثمانها والقيمة الإيجارية لكل وحدة سكنية والتحصيلات وإجراءات الشهر والتصفية والتسليم .

مادة ١١ - تقوم الإدارة العامة لبيت المال بالبنك بإمسك حساب خاص لكل تركة وتقوم بسداد ما قد يكون مستحقا على المتوفى من ضرائب أو رسوم أو ديون مما تتحمل به التركة في قيمة صافي ما آل إلى الإدارة العامة لبيت المال ببنك ناصر الاجتماعي من أموال المتوفى بعد خصم المصروفات المستحقة لها على أن

يراعى في هذا الشأن ما ينص عليه القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ من إنقضاء كل حق يتعلق بالتركة لو كان بسبب الميراث بمضى ١٥ سنة من تاريخ الوفاة مع عدم الإخلال بأحكام القوانين التي تقضى بعدم تقادم أقل .

مادة ١٢ - تسلم إلى من يثبت حقه في الإرث خلال مدة التقادم المنصوص عليها في المادة السابقة أصول التركة أو ثمنها وذلك بصدر قرار الإفراج على النحو الموضح بالمادة الثانية من هذه اللائحة وذلك بعد خصم ما يأتى :
(١) كافة الضرائب والرسوم المستحقة على المتوفى وعلى التركة حتى تاريخ التسليم .

(٢) يخصم من نصيب المستحق في التركة ١٠٪ من إجمالى الإيراد نظير أعمال الإدارة ، ٥٪ من إجمالى الثمن نظير إجراءات التصفية ، كما يخصم منه كافة المصروفات الفعلية .

ويراعى في هذا الشأن ما نصت عليه المادة (١٢) من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ من امتياز الضرائب والرسوم المستحقة للخزانة والبنك ونفقات الحصر والجرد والتقييم والإدارة والتصفية وغيرها من أجور أهل الخبرة والمصروفات الأخرى .

مادة ١٣ - يجوز لمدير عام بيت المال إرجاء تصفية عناصر التركات التى يقوم بشأنها نزاع جدى الى أن يتم الفصل النهائى في هذا النزاع .

مادة ١٤ - يلغى القرار الوزارى رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٢ الصادر باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٢ .

مادة ١٥ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية . ويعمل به من تاريخ نشره ؛
تحريرا في ٩ رجب سنة ١٣٩٢ (٨ أغسطس سنة ١٩٧٢)

التصاريح التشريعية للوزير

م	النص المقترح	مكان التشريع ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعليقات التشريعية الموضحة

م	النص المقطع	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التحريات التشريعية الموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر ص	اداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المعدل	مكان النشر من	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

أحوال مدنية

أحوال مدنية

- القسم الأول - القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ بشأن المواليد والوفيات ولائحته التنفيذية .
- القسم الثاني - القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية ولائحته التنفيذية .
- القسم الثالث - مكاتب السجل المدني وتحديد دوائر اختصاصها .

القسم الأول

القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ بشأن المواليد والوفيات
ولاحته التنفيذية

قانون ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ خاص بالمواليد والوفيات^(١)

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه ، وقد صدقنا عليه
وأصدرناه :

مادة ١ - يجب التبليغ عن المواليد والوفيات وقيدهما في الدفاتر المعدة لذلك طبقاً
لأحكام هذا القانون وذلك مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢
الصادر بوضع نظام الأسرة المالكة^(٢) .

١ - نصت المادة ٦٤ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية على أن
يلغى ما يخالف أحكام هذا القانون من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ .

٢ - قضت محكمة النقض بأن القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ الخاص بالمواليد والوفيات (وقد
حل محله القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦) وإن كان قد نص إجمالاً في المادة الأولى منه
على وجوب التبليغ عن المواليد وقيدهما في الدفاتر المخصصة لذلك إلا أنه قد أوجب
صراحة في مواد الأخرى أن يكون هذا التبليغ متضمناً اسم ولقب وصناعة وجنسية
وديانة ومحل إقامة الوالد والوالدة أو الوالدة فقط إذا كان الوالد غير معروف إلخ .
كما أنه عين من وكل إليه القيام بالتبليغ ، وفرض عليه أن يوقع بإمضائه أو بختمه أو
بإبهاام يده اليمنى على القيد وعلى كل ما يحصل في أثناء القيد من إضافة أو شطب أو
تصحیح . ثم أجاز له أن يحصل مجاناً على صورة من القيد مصدق عليها ممن في
عهنته الدفتر بمطابقتها للأصل ، كما أنه رخص لكل شخص أن يأخذ صورة رسمية من
القيد . وفي هذا كله ما يدل على أن دفاتر المواليد ليست معدة لقيد واقعة الولادة مجردة
عن شخصية المولود والديه المنتسب في الحقيقة إليهما ، إذ أن إثبات الولادة وحدها
بغير تعيين المولود والديه لا يمكن بداهة أن يكون وافياً بالغرض المقصود من القيد
وهو استخراج صور منه لاستخدامها في مواد الإثبات المختلفة . وبناء على ذلك إذا
تعهد المبلغ بتغيير الحقيقة في شيء مما هو مطلوب منه ، وأجرى للقيد على خلاف

مادة ٢ - تعدد مكاتب الصحة ويمركز المعد في البلاد التي ليست بها مكاتب صحة ومكاتب القسطنطينية المصرية في الخارج دفاتر قيد المواليد وأخرى لقيد الوفيات .

ويجوز بقرار من وزير الصحة العمومية إنشاء دفاتر مواليد ووفيات خاصة للعزب والكفور والنجوع والقبائل وينص القرار على تعيين الشخص الذي تكون هذه الدفاتر في عهده .

مادة ٣ - تكون دفاتر المواليد والوفيات من نسختين أصليتين وفقاً للنموذج الذي يصدر به قرار من وزير الصحة العمومية ويجب أن تكون صفحاتها مرقومة ومختومة بخاتم وزارة الصحة العمومية ويكون القيد فيها منوطاً بالموظفين والأشخاص الذين يعينون بقرار وزارى يصدر لهذا الغرض .

مادة ٤ - يجب إجراء القيد عقب التبليغ عن الولادة أو الوفاة مباشرة ويجوز للمنوط به القيد أن يطلب إلى المبلغ إثبات شخصيته قبل إجرائه .

مادة ٥ - يؤرخ القيد يوم حصوله بالتاريخين الهجرى والميلادى ويدون فيه اسم المبلغ ولقبه وسنه وصناعته ومحل إقامته وصفته في التبليغ .

ويوقع على القيد من المبلغ ومن المنوط به القيد . فإذا امتنع المبلغ عن التوقيع أثبت إمتناعه في الدفاتر .

الحقيقة بناء على ما بلغ به فإنه يعد مرتكبا لجناية التزوير في أوراق أميرية . ولا يمكن أن يغير من ذلك ما جاء بلائحة المحاكم الشرعية من أحكام خاصة بمواد ثبوت النسب التي ترفع إلى هذه المحاكم فإن الحكم بثبوت النسب من هذه الجهة على مقتضى قواعد وأصول معينة لا ينفي إمكان الاستشهاد بالنسب من واقع القيد على قدر ما لهذا القيد في الدفاتر الرسمية من احترام وثقة . على أن هذا القيد إن لم يكن بذاته دليلاً على الحقيقة فهو قرينة ولو في الظاهر على صحة النسب للولد فيه . ثم أنه إن كانت قوته لدى المحاكم الشرعية في الإثبات في مواد النسب محدودة ، أو حتى معدومة ، فإن مجرد إمكان الاستشهاد به لدى غير هاتين الجهات في سائر المواد المختلفة يستوجب العمل على ما يكتل سلامته من العبث به بمطابقته من يقوم على إصلاحه بتغيير الحقيقة فيه .

(نقض جنائى ١٩٤١/٢/٣ - مجموعة المكتب القنى ١١ قاعدة ٦٥) .

مادة ٦ - لا يترك بياض أثناء القيد ولا تستعمل فيه كلمات مختصرة وتكتب التاريخ بالحروف الكاملة وما يحصل من الإضافة أو الشطب أو التصحيح أثناء القيد يجب أن يؤثر به على الهامش ويصدق على التأشير من المبلغ ومن المنوط به القيد .

مادة ٧ - على طبيب الصحة في الجهات التي بها مكاتب صحة وعلى العمدة في الجهات الأخرى مراجعة دفاتر المواليد والوفيات مرة في الشهر على الأقل والتوقيع عليها بذلك .

مادة ٨ - تحفظ دفاتر المواليد والوفيات بعد انتهاء العمل بها وتتبع في تسلمها وفي حفظها الإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير الصحة العمومية .

مادة ٩ - يعطى المبلغ صورة من قيد الميلاد عقب حصوله . وللمبلغ عن الوفاة أن يحصل على صورة من القيد خلوا من ذكر سبب الوفاة إذا طلب ذلك في نفس يوم التبليغ وفي هاتين الحالتين لا يحصل أى رسم عن إعطاء الصورة (١) .

مادة ١٠ - (معدلة بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٨) يجوز لكل ذى شأن أن يحصل في أى وقت على صورة طبق الأصل من القيد في دفاتر المواليد كما يجوز لأى شخص أن يحصل على مستخرج من دفاتر المواليد والوفيات يقتصر فيه على بيان اسم المولود أو المتوفى ولقبه وتاريخ وجه الميلاد أو الوفاة ويكون إعطاء الصورة أو المستخرج مقابل رسم يحدده وزير الصحة العمومية بقرار يصدر لذلك .

ويجوز الاعفاء من سداد الرسم المشار إليه في الفقرة الأولى وتحدد حالات الإعفاء بقرار من وزير الصحة العمومية .

١ - قضت محكمة النقض بأنه متى كانت المحكمة قد أخذت بشهادة الوفاة الصادرة من الحالمخلفة بعد أن تبين من الشهادات المطلوبة التي قدمت خلو السجلات الرسمية المعدة لإثبات الوفاة من أى بيان مخالف لما ورد بها ، فإنها لم تخطئ ، ذلك أن المادة ٣٠ من القانون المدني وقوانين المواليد والوفيات افترضت إمكان السكوت عن التبليغ عن الولادة أو الوفاة لعدة أو لأخرى (نقض جنائي ١٩٥٧/١/٢٢ - موسوعتنا للذهبية - ج ١ فترة ١٩١٧) .

مادة ١١ - يجب أن يكون التبليغ عن الموليد بالمملكة المصرية إلى المنوط به التقيد في الجهة التي حصلت فيها الولادة في ميعاد لا يتجاوز ثمانية أيام من يوم الولادة وإذا حصلت الولادة أثناء السفر بالمملكة المصرية يكون التبليغ عنها في جهة الوصول في ميعاد لا يتجاوز ثمانية أيام من تاريخ الوصول .

مادة ١٢ - الأشخاص المكلفون بالتبليغ عن الولادة هم :

(أولاً) والد الطفل إذا كان حاضراً .

(ثانياً) من حضر الولادة من الأقارب البالغين سواء أكانوا ذكوراً أم إناثاً .

(ثالثاً) من يقطن من الأشخاص البالغين مع الوالدة في سكن واحد .

(رابعاً) المولدة أو القابلة أو الطبيب الذي حضر الولادة أو المستشفى أو المستوصف الذي حصلت فيه أو بواسطته الولادة .

(خامساً) شيخ الحارة أو شيخ الناحية أو العمدة .

ولا يقبل التبليغ من غير المكلفين به . ولا تقع مسئولية عدم التبليغ عن أحد من الفئات المتقدمة إلا في حالة عدم وجود أحد من الفئات التي تسبقها في الترتيب .

مادة ١٣ - يجب أن يشمل التبليغ البيانات الآتية (١) :

(١) يوم الولادة وساعتها ومحلها .

١ - قضت محكمة النقض بأن نصوص المواد الأولى والسادسة والسابعة والثانية عشرة والثالثة عشرة من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ المعدل بالقانونين ٦٣٧ لسنة ١٩٥٣ ، ١٢٣ لسنة ١٩٥٧ الخاص بالمواليد والوفيات يؤخذ منها مجتمعة أن دفاتر المواليد ليست معدة لتقيد واقعة الولادة مجردة عن شخصية المولود واسمى والوالدين المنتسب إليهما حقيقة ، ذلك أن مجرد إثبات الميلاد دون بيان اسم المولود والديه لا يمكن أن يجرى في بيان واقعة الميلاد على وجه واضح لا تعتريه شبهة وحتى يكون صالحاً للاستشهاد به في مقام إثبات النسب - فإذا تعدد المبلغ تغيير الحقيقة في شيء مما هو مطلوب منه وأجرى التقيد على خلاف الحقيقة بناء على ما بلغ به فإنه يعد مرتكباً لجناية التزوير في محرر رسمي (نقض جنائي ١٠/٢٦٦ - ١٩٥٩/١ - موسوعة الزهبي - ج ١ - فترة ١٩١٨) .

- (٢) نوع الطفل (ذكر أو أنثى) والاسم واللقب اللذين وضعاً له .
 (٣) اسم الوالد ولقبه وجنسيته وديانته ومهنته ومحل إقامته . واسم الوالدة ولقبها وجنسيته وديانته ومحل إقامتها .

وعلى العنق به القيد أن يدون البيانات المتقدم ذكرها في دفتر المواليد .

ولا يجوز إضافة ألقاب الشرف أو الرتب إلى الاسم الذي يعطى للطفل (١) .

مادة ١٤ - إذا ولد طفل مصرى أثناء الإقامة أو السفر خارج المملكة المصرية يكون التبليغ عنه إلى القنصلية المصرية التي حصلت بدائرتها الولادة في ميعاد لا يتجاوز ثمانية أيام من يوم الولادة أو من يوم الوصول إلى الجهة المقصودة . وإذا حصلت في جهة بعيدة عن مقر القنصلية جاز التبليغ عنها بطريق البريد المسجل . ولا يقبل هذا التبليغ إلا إذا كان مصدقاً فيه على توقيع المبلغ أو كان مصحوباً بشهادة الميلاد من السلطة المختصة في الجهة التي حصلت فيها الولادة . ويجب أن يتضمن التبليغ البيانات المنصوص عليها في المادة السابقة وتتبع القنصلية في قيد الطفل وإعطاء الصور والممخرجات أحكام المواد من ١ إلى ١٠ .

ومع ذلك يجوز لوزير الصحة العمومية بقرار يصدره أن يعهد إلى الموظفين الصحيين المرافقين للحجاج بتلقى التبليغات عن الولادة إذا حصلت أثناء الحج . وعلى هؤلاء الموظفين تبليغها في هذه الحالة إلى قنصلية جدة أو إلى مكتب صحة أول ميناء مصرية يعود إليها الحجاج بحسب الحالة .

٢ - قضت محكمة النقض بأن دفتر المواليد معد لبيان اسم المبلغ ويوم الولادة ومساكنها ومحلها ونوع الطفل ذكر أو أنثى والاسم واللقب اللذين وضعاً له واسم الوالد واسم الوالدة ولقب كل منهما وصناعته وجنسيته وديانته ومحل إقامته . فإذا حصل تغيير الحقيقة في أحد هذه البيانات حق العقاب على المتهم متى توافرت باقي عناصر جريمة التزوير . ومن ثم فإذا عمد شخص إلى تغيير الحقيقة في دفتر المواليد في بيان لا يتصل بنسب المولود فإنه - بصرف النظر عن حقيقة نسب الطفل - يعاقب على جريمة التزوير ملابم البيان الذي غيرت الحقيقة فيه مما أعد الدفتر لإثباته (نقض جنائي ١٩٤٠/١/٢٩ - مجموعة المكتب الفني السنة ١٠ قاعدة ٤٢٢) .

وإذا حصلت الولادة في جهة لا تدخل في دائرة اختصاص إحدى القنصليات المصرية في الخارج يكون التبليغ عن الميلاد إلى مكتب الصحة في محل إقامة أهل الطفل في مصر في ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ الميلاد ، على أن يرسل بطريق البريد المسجل ، على أن يكون التبليغ مصدقاً فيه على توقيع المبلغ أو يكون مصحوباً بشهادة الميلاد أو مستخرج رسمي من السلطة المختصة في الجهة التي حصلت فيها الولادة .

مادة ١٥ - في حالة الولادة أثناء السفر على ظهر سفينة أو طائرة مصرية خارج المملكة المصرية يكون التبليغ عنها فوراً إلى ربان السفينة أو قائد الطائرة ويقوم ربان السفينة أو قائد الطائرة بقيد الولادة في دفتر السفينة أو الطائرة بمجرد التبليغ عنها وعليه التبليغ عن المواليد التي حصلت أثناء السفر إلى مكتب صحة أول ميناء مصرية ترسو فيها السفينة أو الطائرة وذلك في ميعاد لا يتجاوز ٤٨ ساعة من تاريخ الوصول وعليه التأشير بإتمام هذا التبليغ وتاريخه في هامش القيد بدفتر السفينة أو الطائرة .

مادة ١٦ - يجب على كل من عثر على طفل حديث الولادة أن يسلمه فوراً بما يكون عليه من ملابس أو معه من أشياء إلى القسم أو المركز في المدن وإلى العمدة أو الشيخ في القرى وأن يذكر الملابس التي وجد فيها والزمان والمكان ويكتب محضراً بهذا التبليغ يبين فيه اليوم والساعة اللذان حصل فيهما تسليم الطفل واسم ولقب ومن وصناعة ومحل إقامة الشخص الذي وجدته إذا لم يعارض في ذلك كما يدون فيه نوع الطفل (ذكر أو أنثى) ومنه حسب الظاهر والاسم واللقب اللذان يطلقان عليه .

ويوقع على هذا المحضر من الموظف الذي حرره ومن الشخص الذي وجد الطفل إذا رضى أن يذكر اسمه فيه ويرسل المحضر خلال ٢٤ ساعة إلى المنوط به القيد ويقيّد الطفل في دفاتر المواليد بناء على هذا المحضر .

مادة ١٧ - يجب أن يكون التبليغ عن الوفيات بالمملكة المصرية بما فيها الأطفال الذين يولدون أمواتاً بعد الشهر السادس من الحمل سواء أكانت وفاتهم قبل الوضع أم أثناءه إلى المنوط به القيد في الجهة التي حصلت فيها الوفاة وذلك خلال

٢٤ ملحة من حصول الوفاة أو الوضع :-

وإذا حصلت الوفاة أثناء السفر بالمملكة المصرية يكون التبليغ عنها إلى أقرب جهة إدارية أو مكتب صحة .

مادة ١٨ - الأشخاص المكلفون بالتبليغ عن الوفيات هم :

(أولاً) من حضر الوفاة من أقارب وأهل المتوفى البالغين ذكوراً أو إناثاً .
(ثانياً) من يقطن من الأشخاص البالغين مع المتوفى في سكن واحد ذكوراً
كانوا أو إناثاً .

(ثالثاً) صاحب المحل أو مديره أو الشخص القائم بإدارته إذا حدثت الوفاة في
مستشفى أو محل معد للتمريض أو ملجأ أو فندق أو مدرسة أو كنيسة أو
سجن أو أي محل آخر .

(رابعاً) الطبيب أو المندوب الصحي الذي أثبت الوفاة .
(خامساً) شيخ الحارة أو شيخ البلد أو العمدة .

ولا يقبل التبليغ من غير المكلفين به . ولا تقع مسئولية عدم التبليغ على أحد
من街坊ات المتقدم ذكرها إلا في حالة عدم وجود أحد من街坊ات التي تسبقها في
الترتيب .

مادة ١٩ - يجب أن يشمل التبليغ البيانات الآتية .

(١) يوم الوفاة وساعتها ومحلها .

(٢) اسم المتوفى ولقبه ونوعه (ذكراً أو أنثى) .

(٣) سن المتوفى ومحل ولادته وصناعته وجنسيته وديانته ومحل إقامته
واسم ولقب والده ووالدته إن كان ذلك معروفاً للمبلغ .

ولا يتم القيد في دفتر الوفيات إلا بعد تقديم شهادة بالوفاة ومنبها صادرة من
طبيب مصرح له بمزاولة مهنة الطب بالمملكة المصرية وفي حالة عدم وجود
شهادة طبية يقوم طبيب الصحة في المدن التي فيها مكاتب صحة أو مندوب
الصحة في القرى بإجراء الكشف على الجثة^(١) .

١ - يراجع نقض جنائي في ١١٣٠ من ٥ في ١٣/٥/١٩٣٥ - إذ جاء به :

وعلى الصنوط به التقيّد أن يكون البيانات المتقدم ذكرها في دفتر الوفيات كما عليه أن يذكر في الخانة المخصصة لذلك نوع المرض الذي أصبته الوفاة أو أي سبب آخر نشأت عنه الوفاة طبقاً للشهادة المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

مادة ٢٠ - إذا توفي مصري أثناء الإقامة أو السفر خارج المملكة المصرية يكون التبليغ عنه بالذات أو بالبريد المسجل إلى القنصلية المصرية التي حصلت بدائرتها الوفاة في ميعاد لا يتجاوز ثمانية أيام من تاريخ الوفاة ويجب أن يكون التبليغ مصحوباً بشهادة الوفاة من السلطة المختصة في الجهة التي حصلت فيها الوفاة ومتضمناً البيانات المنصوص عليها في المادة السابقة وتتبع القنصلية في قيد الوفاة وإعطاء الصور والمستخرجات أحكام المواد من ١ إلى ١٠ .

ومع ذلك يجوز لوزير الصحة العمومية بقرار يصدره أن يعهد إلى الموظفين الصحيين المرافقين للحجاج بتلقي البلاغات عن الوفيات إذا حصلت أثناء الحج وعلى هؤلاء الموظفين تبليغها إلى قنصلية جدة أو إلى مكتب صحة أول ميناء مصرية يعود إليها الحجاج حسب الحالة .

وإذا حصلت الوفاة في جهة لا تدخل في دائرة اختصاص إحدى القنصليات المصرية في الخارج يكون التبليغ عنها إلى مكتب الصحة بمحل إقامة أهل المتوفي في مصر في ميعاد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً من تاريخ الوفاة على أن يرسل بطريق البريد المسجل على أن يكون البلاغ مصدقاً فيه على توقيع المبلغ أو مصحوباً بشهادة الوفاة أو مستخرج رسمي من السلطة المختصة في الجهة التي حصلت فيها الوفاة .

مادة ٢١ - في حالة الوفاة أثناء السفر على ظهر سفينة أو طائرة مصرية خارج المملكة المصرية يكون التبليغ عنها فوراً إلى ريان السفينة أو قائد الطائرة ويقوم

«أن الشهادة التي يحررها حلاق الصحة ليثبت فيها أنه كشف على الميت وأن هذا الميت توفي بمرض العادة في تاريخ كذا هي ورقة معاينة مما يختص هو بتحريرها بمقتضى المادة السادسة عشرة من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ الخاص بالمواليد والوفيات . فكل تزوير يقع فيها منه يعد تزويراً في ورقة رسمية معاقباً عليه بمقتضى أحكام قانون العقوبات » .

ربان السفينة أو قائد الطائرة بناء على هذا البلاغ أو من تلقاء نفسه بقيد الوفاة في دفتر السفينة أو الطائرة ويثبت الإجراءات التي اتخذت ضحو الجثة .

وعليه التبليغ عن الوفيات التي حصلت أثناء السفر إلى مكتب صحة أول ميناء مصرية ترسو فيها السفينة أو الطائرة وذلك في ميعاد لا يتجاوز ٤٨ ساعة من تاريخ الوصول وعليه التأشير بإتمام هذا التبليغ وتاريخه في هامش القيد بدفتر السفينة أو الطائرة .

مادة ٢٢ - يجب على كل من عثر على جثة إنسان التبليغ عنها إلى المركز أو القسم في المدن وإلى العمدة أو الشيخ في القرى .

مادة ٢٣ - إذا لم يعلم اسم المتوفى أو محل إقامته أو بلد الأصل يكشف عليه بمعرفة طبيب الصحة في المدن التي بها مكاتب صحة أو بمعرفة مندوب الصحة في القرى ويحرر البوليس محضراً تنكر فيه أو صاف المتوفى والملابس التي وجد فيها والزمان والمكان وغير ذلك من البيانات المفيدة ويرسل هذا المحضر إلى النيابة ولايجوز الدفن في هذه الحالة إلا بأمر منها ويتم القيد في دفتر الوفيات بناء على هذا المحضر .

مادة ٢٤ - لايجوز دفن جثة بغير إذن من طبيب الصحة في المدن التي بها مكاتب صحة ومن مندوب الصحة في القرى ولا يعطى هذا الإذن إلا بعد القيد في دفتر الوفيات .

مادة ٢٥ - إذا وجدت علامات تدل على أن الوفاة جنائية أو ظروف أخرى تدعو إلى الاشتباه فيها لا يؤذن بالدفن إلا بعد إبلاغ النيابة المختصة والحصول منها على إذن بالدفن .

مادة ٢٦ - (الفقرة الثالثة مضافة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٦) لايجوز دفن الجثة قبل مضي ثماني ساعات على الوفاة في الصيف وعشر ساعات في الشتاء ويجب على كل حال دفنها قبل مضي ٢٤ ساعة من وقت الوفاة ومع ذلك يجوز لطبيب الصحة الاعفاء من التقيد بهذه المواعيد إذا كلفت هناك أسباب قوية تستدعي ذلك .

ويجوز لمفتش صحة المحافظة أو المديرية أن يأذن بعدم دفن الجثة بناء على طلب إحدى الجهات الصحية أو الجامعية للاحتفاظ بها لديها لأغراض علمية وذلك بعد موافقة جميع نوى الشأن من أقارب المتوفى .

وفي الحالة المبينة في المادة ٢٣ يجوز لمدير مديرية الشؤون الصحية بالمحافظة بعد صدور أمر النيابة العامة بالدفن أن يأذن بتسليم الجثة إلى إحدى الجهات الصحية أو الجامعية إذا لم يتعرف عليها أحد خلال سبعة أيام من تاريخ إيداعها أحد الأماكن المعدة لحفظ الجثث .

مادة ٢٧ - المكلفون بالحصول على إذن الدفن هم الأشخاص المكلفون بالتبليغ عن الوفاة بحسب الترتيب المبين بالمادة ١٨ .

ويجب على الحانوتي وعلى الشخص المكلف بملاحظة نقل الجثة التحقق من وجود إذن الدفن وعلى حارس الجبانة أو التربي في حالة عدم وجود حارس أن يتسلم الإذن المذكور قبل الشروع في الدفن .

مادة ٢٨ - لا تقيد المواليد والوفيات التي لم تكن قد بلغ عنها خلال السنة التالية للولادة أو الوفاة في الدفاتر المخصصة لذلك إلا بعد أن يقدم صاحب الشأن طلباً بذلك إلى المديرية أو المحافظة التي حصلت فيها الولادة أو الوفاة .

ويجب أن يشتمل الطلب عدا البيانات اللازمة للقيود على الأدلة التي تثبت صحة الطلب وتتبع في شأنه الإجراءات المبينة في المواد ٣١ و ٣٢ و ٣٣ .

مادة ٢٩ - (الفقرة الثانية مضافة بالقانون ١٢٣ لسنة ١٩٥٧) على كل شخص يرغب في إجراء أي تغيير في البيانات الخاصة باسمه أو لقبه الواردة في دفاتر المواليد استناداً إلى ما اشتهر به أو إلى أي سبب آخر أن يقدم إلى المديرية أو المحافظة التي ولد بدائرتها طلباً بذلك مرفقاً به صورة من شهادة ميلاده ، ويجب أن يشتمل هذا الطلب عدا البيانات اللازمة لإجراء التغيير على الأوراق والأدلة التي تؤيد طلبه .

ويؤدي عند تقديم الطلب رسم قدره ٥٠٠ ل.م .

مادة ٣٠ - (الفقرة الثانية مضافة بالقانون ١٢٣ لسنة ١٩٥٧) على كل ذي شأن يرغب في إجراء تغيير في البيانات الخاصة باسم أحد المتوفين أو بلقبه الواردة في دفاتر الوفيات استناداً إلى ما اشتهر به المتوفى أو إلى أى سبب آخر أن يقدم طلباً بذلك إلى المديرية أو المحافظة التي توفي بدائرتها الشخص المطلوب تغيير اسمه مرفقاً به صورة من شهادة الوفاة ويجب أن يشتمل هذا الطلب عدا البيانات اللازمة لإجراء التغيير على الأوراق والأدلة التي تؤيد طلبه .

ويؤدى عند تقديم الطلب رسم قدره ٥٠٠ ملهم .

مادة ٣١ - يجرى المدير أو المحافظ في الأحوال المنصوص عليها في الثلاث المواد السابقة تحقيقاً في شأن الطلب وعندما تجتمع لديه المعلومات الكافية ترسل الأوراق إلى وزارة الصحة العمومية ، ويجوز لهذه الوزارة أن تطلب إجراء تحقيق تكميلي في حالة عدم كفاية المعلومات التي ورنحت إليها أو لأى سبب آخر .

مادة ٣٢ - (معدلة بالقانون رقم ٦٣٧ لسنة ١٩٥٣) إذا رأت وزارة الصحة العمومية أن الطلب جائز القبول تنشر عنه بتعليق إعلان به لمدة خمسة عشر يوماً على باب القسم أو المركز أو على باب منزل العمدة في الجهة التي حصلت فيها الولادة أو الوفاة ويكلف الطالب بنشر الإعلان في إحدى الجرائد اليومية .

فإذا لم تقدم معارضة في الطلب خلال الخمسة عشر يوماً التالية للنشر على الوجه المتقدم أو قدمت معارضة ورأت الوزارة بعد التحقيق عدم صحتها يعرض الموضوع على لجنة مشكلة من مدير القسم المختص بوزارة الصحة العمومية وأحد وكلاء النائب العام وعضو من الشعية المختصة بمجلس الدولة ، فإذا وافقت اللجنة على قبول الطلب ، أجرى قيد الميلاد أو الوفاة في الدفاتر أو قيد البيانات المقترحة على هامش دفتر المواليد أو الوفيات حسبما تقرره هذه اللجنة .

مادة ٣٣ - إذا تضمن الطلب في الأحوال المنصوص عليها في المواد ٢٨ و ٢٩ و ٣٠ مسألة بنوة أو أية مسألة تتعلق بالأحوال الشخصية لا يتم القيد في دفاتر المواليد أو الوفيات إلا بعد الاطلاع على الحكم الصادر من قاضى الأحوال الشخصية المختص .

مادة ٣٤ - لا يجوز إجرام أي تصحيح أو تعديل في بيانات القيد الواردة بدفاتر المواليد والوفيات بسبب حصول خطأ أثناء القيد إلا بموجب قرار من اللجنة المنصوص عنها في المادة ٣٢ (١).

مادة ٣٥ - كل مخالفة لأحكام المادة ٢٤ يعاقب مرتكبها بالسجن مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات .

مادة ٣٦ - مع عدم الإخلال بأحكام المواد ٢٨ و ٣١ و ٣٢ و ٣٣ يتم القيد في حالة رفع الدعوى لعدم التبليغ عن الولادة أو الوفاة بعد الاطلاع على الحكم النهائي القاضي بالعقوبة ويتم القيد بعد الاطلاع على أمر الحفظ الصادر من النيابة إذا لم ترفع الدعوى وعلى النيابة أن ترسل للجهة المختصة في الحال صورة من الحكم أو من أمر الحفظ الصادر في هذا الشأن .

مادة ٣٧ - يستمر وجوب التبليغ عن المواليد والوفيات لغاية يوم تمام إجراء القيد (٢) .

١ - قضت محكمة النقض بأنه متى كان المطعون في انتخابه اتبع الإجراءات التي نص عليها القانون رقم ١٣٠ سنة ١٩٤٦ في شأن تصحيح قيد بدفاتر المواليد وأقرت اللجنة طلبه وأمرت بتصحيح تاريخ ميلاده ، وكان الطاعن لم يدع في طعنه أن أياً من الإجراءات التي استهدف بها الشارع شهر التصحيح والتعديل على النحو الذي رسمه لم يستوف ، فإنه يكون لهذا القرار الذي أصدرته الجهة المختصة بإصداره - طبقاً للقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ - حجته في إثبات السن ويتمين اعتباره والأخذ بما فيه (نقض جنائي ١٩٥٢/٢/١٦ - موسوعتنا الذهبية - الجزء ٣ فقرة ١٢٨) .

٢ - قضت محكمة النقض بأن جريمة التخلف عن الإبلاغ عن الميلاد أو الوفاة في الميعاد المحدد من الجرائم المستمرة استمراراً تجديداً ، وذلك أخذاً من جهة بمقومات الجريمة السلبية - وهي حالة تتجدد بتدخل إرادة الجاني ، وإيجاباً من جهة أخرى لمصريح نص المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ والمادة ٣٧ من القانون رقم ١٣٤ لسنة ١٩٤٦ ، وبظل المتهم مرتكباً للجريمة في كل وقت ، وتقع جريمته تحت طائلة العقاب مادامت حالة الاستمرار قائمة لم تنته ، ولا تبدأ مدة التقادم مادام الامتناع عن التبليغ

مادة ٣٨ - يلغى القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩١٢ بشأن المواليد والوفيات وكل حكم مخالف لهذا القانون .

مادة ٣٩ - على وزرائنا كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به بعد انقضاء ثلاثين يوماً من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .
ولوزير الصحة العمومية أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه ^(١) .

قائماً ، ومتى كان المتهم لم يحكم في ظل القانون السابق فإن القانون الجديد يكون هو الواجب التطبيق . (نقض جنائي ١١/٢٩ / ١٩٦٠ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الأول - فقرة ١٩١٩) .

١ - صدر قرار السيد وزير الصحة بتاريخ ١٦/١٠/١٩٤٦ بشأن تنفيذ قانون المواليد والوفيات (مايلي ص -) .

قرار وزير الصحة العمومية بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩٤٦ بشأن تنفيذ قانون المواليد والوفيات

وزير الصحة العمومية :

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالمواليد والوفيات .

قرر ما يأتي :

مادة ١ - تكون الدفاتر المعدة لتقيد المواليد والوفيات في عهدة كاتب الصحة وذلك في أقسام المحافظات والبنادر والمر اكز والقرى الموجود بها مكاتب صحة ولما كانت هذه الدفاتر من نسختين أصليتين فيجب حفظ نسخة منهما في مكتب مفتش الصحة أو الطبيب والأخرى في مكتب الكاتب حتى يمكن بذلك تفادي خطر فقدما فداً تاماً - أما النواحي غير الموجود بها مكاتب الصحة فينأط بالقيد في إحدى نسختي الدفتر إلى العمدة أو نائبه أو شيخ الناحية وإلى الصراف في النسخة الأخرى على أن تحفظ كل من النسختين في مكان مأمون حتى لا تكون عرضة لتضياع أو التلف أما في القنصليات فتحفظ نسخة في مكتب للقنصل والثانية في مكتب الموظف القائم بعمل القيد .

مادة ٢ - تحفظ دفاتر المواليد والوفيات بعد انتهاء العمل بها المدد المبينة بعد ونسلم بالكيفية الموضحة فيما يلي :

(أولاً) في الجهة التي تستخدم الدفاتر :

(أ) دفاتر بنادر المديرية والمحافظات والمدن التي يطبق عليها قانون التحصين ضد الدفتريا : سنة ونصف من تاريخ انتهاء العمل بها ليتمنى ملء الخانة الخاصة بالتطعيم ضد الجدري والدفتريا .

(ب) دفاتر القرى والنواحي : ستة شهور بعد تاريخ انتهاء العمل بها ليتمنى ملء الخانة الخاصة بالتطعيم ضد الجدري .

(ج) الدفاتر المستعملة بالقنصليات : تبتدىء مدة الحفظ من تاريخ انتهاء العمل

فى المسائل المتعلقة بها الدفاتر وإتمام جميع التفتيشات بشأن التطعيم بالنسبة إلى دفاتر قيد المواليد .

(ثانياً) كيفية التصرف فى الدفاتر بعد انتهاء المدد المشار إليها تحت البند السابق :

- (أ) العمد والصيارف : تسلم إلى مكتب صحة الجهة التابع لها الناحية .
- (ب) مكتب صحة المركز أو القسم : تسلم لتفتيش صحة المديرية أو المحافظة .
- (جـ) مكاتب صحة القاهرة وضواحيها : تسلم إلى غرفة محفوظات الوزارة بالإدارة العامة .

على أن تسلم النسختان معاً وكذا شهادات الوفاة التى يجب وضعها داخل مظاريق مرتبة بأرقام مسلسلّة حسب الوارد بـدفاتر الوفيات .

(ثالثاً) دفاتر المواليد والوفيات التى تنتقل من جهة إلى أخرى : ترسل بالبريد الموصى عليه أو بواسطة مندوب ويجب أن توضع داخل ملفات محكمة الإغلاق ومختومة بالشمع الأحمر .

(رابعاً) الدفاتر المنتهية التى ترسل إلى تفتيش الصحة يجب فحصها فى الحال فإذا وجدت طبق التعليمات تسلم فوراً إلى غرفة محفوظات المديرية أما إذا وجد فيها أى شىء مخالف للأصول فيعمل التحقيق اللازم مع المسئول وفى حالة عدم الحصول على أعذار مقبولة عن هذه المخالفات يعرض الأمر على الوزارة .

(خامساً) يبين على آخر صفحة من كل دفتر مرغوب تسليمه لحفظه عدد الصفحات المكتوبة به وما يكون قد حصل فيه من الكشط أو حشو بعض الكلمات أو البقع أو التمزيق ونحو ذلك ويوقع على هذا البيان المستخدم المنوط بالعملية بالدفتر ويصنق عليه الرئيس المختص .

ويصق على غلاف كل دفتر ورقة مكتوب عليها بوضوح وعناية اسم المصلحة واسم القسم أو الفروع ونوع العمل (مواليد أو وفيات) وبداية ونهاية المدة التى استمر الدفتر فى العمل فى أثنائها وعند أوقافه والمكتوب منها والأبيض .

(سابعاً) على أمين غرفة الحفظ أن يتحقق من ختاج تاريخ التقيـد بالدفاتر السابقة واللاحقة وإذا وجد أى انقطاع بين التواريخ وجب أن يطلبها فوراً .

وعليه مراجعة الدفاتر دفترأ دفترأ وورقة ورقة ومراجعة البيانات الواردة بالحفاظ للوثوق من صحتها وإذا تحقق له وقوع أى نقص فيها فيطلب من المستخدم المكلف بالتسليم تكملتها .

وعلى أمين غرفة الحفظ أن يحرر محضره بالحالة التي وجد عليها الدفاتر والملفات المسلمة له وينكر بصفة خاصة جميع الشوائب المشار إليها بالفقرة (خامساً) التي تكون قد تكررت في الحواظ أو ظهرت له عند الاستلام ثم يوقع على المحضر منه ومن الكاتب الذى سلمه تلك الدفاتر والأوراق وبعد إجراء ما تقدم يجب على أمين غرفة الحفظ إعطاء الإيصال اللازم عن المحفوظات على إحدى نسخ حواظ التسليم إلى المندوب الذى سلمه إياها وعلى أمين غرفة الحفظ أيضاً بعد أن يستلم بالكيفية السابق ذكرها أن يحتفظ بنسخة من كل من دفاتر المواليد والوفيات ويسلم النسخة الثانية وكذا شهادات الوفاة لدار المحفوظات العمومية .

(سابعاً) على تفاتيش الصحة ملاحظة طلب الدفاتر المنتهى العمل منها إذا لم تسلم فى المواعيد المحددة لها .

مادة ٣ - (معلقة بقرار وزير الصحة فى ١١/١١/١٩٥٧) يحصل رسم قدره تسعون مليماً عن كل مستخرج رسمى بطلب بيان تاريخ الميلاد أو الوفاة وذلك بخلاف رسم النعمة المقرر عن كل من الطلب والمستخرج وفى حالة طلب صورة طبق الأصل شاملة لبيانات قيد المولود أو المتوفى يحصل رسم قدره ٤٣٠ مليماً عن المستخرج علاوة على رسم النعمة المقرر عن الطلب وعن المستخرج . وتخصص ٣٠ مليماً من الرسوم المتحصلة من المستخرجات الخاصة بمواليد ووفيات القاهرة لحساب الإدارة الصحية ببلدية القاهرة للاستعانة بها على توسعة غرف الحفظ بها سواء بالنسبة للأيدى العاملة أو المباني والمعدات .

كما يبرى ذلك على مايتم تحصيله عن المستخرجات الخاصة بمواليد ووفيات الاسكندرية وتخصص للإدارة الصحية بتلك المدينة حصـة قدرها ٣٠ مليماً من الرسوم المتحصلة عن كل مستخرج للأغراض المشار إليها .

أما يلقى بلاد الجمهورية، فتعبر هذه الحصة من الرسوم المقررة على المستخرجات الخاصة بها لحساب وزارة المالية والاقتصاد للأغراض المشار إليها آنفاً .

- ويعنى من هذه الرسوم المبعوثون للرسميون لحكومة اتحاد جنوب أفريقيا بشرط الإقرار بأن الشهادة المطلوبة لأغراض رسمية . وذلك على أساس المعاملة بالمثل (مضافة بقرار وزير الصحة فى ١٩٥٩/٢/٧) .

مادة ٤ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

القسم الثاني

القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية

ولاحته التنفيذية

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠

فى شأن الأحوال المدنية^(١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ الخاص بالمواليد والوفيات والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٦٦ لسنة ١٩٥٤ بإصدار قانون نظام السلكين الدبلوماسى والقنصلى والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٥ بشأن البطاقات الشخصية ؛

وعلى القانون رقم ٣٧٦ لسنة ١٩٥٧ الخاص بنظام تسجيل الأحوال المدنية المعمول به فى الإقليم السورى ؛

وعلى القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بإصدار قانون العمل والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قرارى وزير الغنل الصادرين فى ٤ من يناير سنة ١٩٥٥ بلائحة العاذونين وفى ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٥٥ بلائحة الموثقين المغتربين المعمول بهما فى الإقليم المصرى ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة :

قرر القانون الآتى :

الفصل الأول

أحكام عامة

مادة ١ - تقوم مصلحة الأحوال المدنية فى الإقليم المصرى ومديرية الأحوال المدنية ومكاتب السجل المدنى التابعة لها فى الإقليم السورى بتنفيذ أحكام هذا القانون وتحدد اللائحة التنفيذية أقسام هذه المصلحة وتلك المديرية ونظامها الداخلى .

ويصدر وزير الداخلية فى كل إقليم قراراً بتحديد دائرة اختصاص هذه المكاتب ، كما يجوز له إنشاء مكاتب أخرى فى الجهات التى يعينها .

مادة ٢ - (معدلة بالقانون ١٥٨ لسنة ١٩٨٠) تختص مكاتب الصحة بقيد واقعتى الميلاد والوفاة التى تحدث داخل الجمهورية للمواطنين أو للأجانب الذين يقيمون بها .

وتختص أقلام الكتاب بمحاكم الأحوال الشخصية بقيد واقعتى الزواج والطلاق إذا كان طرفا الواقعة من مواطنى الجمهورية ومتحدى الديانة والملة .

وتختص مكاتب التوثيق بالشهر العقارى بقيد واقعتى الزواج والطلاق إذا كان أحد طرفى العلاقة مصرياً أو كان الطرفان مصريين واختلفا فى الديانة والملة .

وتختص مكاتب السجل المدنى بتسجيل الوقاعات المقدم بيانها فى مجلات الوقاعات المقابلة فى السجل المدنى ، كما تختص بإصدار البطاقات الشخصية والعائلية وذلك على الوجه المبين فى هذا القانون .

وعلى مكاتب الصحة وأقلام الكتاب ومكاتب التوثيق بالشهر العقارى إرسال السجلات التى تم القيد بها خلال العام الحالى إلى مكاتب السجل المدنى المقابلة خلال النصف الأول لشهر يناير من السنة التالية لإجراء القيد، وتنظم اللائحة

التبفيذية قواعد وإجراءات التقيد فى هذه السجلات بعد أخذ رأى وزارة الصحة والعدل .

مادة ٣ - (معدلة بالقانون ١١ لسنة ١٩٦٥) يكون لكل مكتب من مكاتب السجل المدنى أمين يعاونه مساعد أو أكثر كما يكون بكل مديرية أمن بالمحافظة مفتش للأحوال المدنية يتولى الإشراف على المكاتب المنشأة بدانرتها ومراجعة سجلاتها .

ولمفتشى مصلحة الأحوال المدنية فى سبيل تنفيذ أحكام هذا القانون الاطلاع على دفاتر المواليد والوفيات والزواج والطلاق لدى الجهات القائمة بالعمل فيها .

مادة ٤ - (معدلة بالقانون ١١ لسنة ١٩٦٥) يعد فى كل مكتب :

(أ) سجل لإثبات الحالة المدنية (السجل المدنى) .

(ب) سجل لتقيد كل واقعة من واقعات الأحوال المدنية المبينة فى المادة ٢ .

(ج) سجل لتقيد البطاقات الشخصية وآخر للبطاقات العائلية .

وتحدد اللائحة التنفيذية نماذج هذه السجلات وطريقة التقيد فيها .

ولوزير الداخلية بقرار يصدره أن ينشئ سجلات أخرى ويبين فى هذا القرار نماذج هذه السجلات والبيانات التى تدون فيها .

مادة ٥ - (معدلة بالقانون ١٥٨ لسنة ١٩٨٠) يجوز لوزارة الصحة أن يقرر قيد واقعتى الميلاد والوفاة فى سجلات بالجهات التى ليست بها مكاتب صحة .

وينص القرار على تعيين الجهة والشخص الذى تكون السجلات فى عهنته .

مادة ٦ - (معدلة بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥) يمسك مكتب السجل المدنى المختص بالمصلحة سجلات لتقيد واقعات الأحوال المدنية والبطاقات الشخصية والعائلية للمواطنين المقيمين فى الخارج .

وتمسك قنصليات الجمهورية العربية المتحدة دفاتر لتقيد التبليغات عن هذه الواقعات وطلبات الحصول على البطاقات .

وتنظم اللائحة التنفيذية اختصاص هذا المكتب والإجراءات التي تتبع في هذه الأحوال .

مادة ٧ - (معدلة بالقانون ١١ لسنة ١٩٦٥) كل تسجيل لواقعة أحوال مدنية حدثت لأحد مواطني الجمهورية العربية المتحدة في دولة أجنبية يعتبر صحيحاً إذا تم وفقاً لأحكام قوانين تلك الدولة بشرط ألا يتعارض مع قوانين الجمهورية العربية المتحدة .

وعلى المواطن الذي يوجد في الخارج أن يبلغ قنصل الجمهورية العربية المتحدة أو مكتب السجل المدني المختص بالمصلحة في حالة عدم وجود قنصلية عن كل واقعة مدنية في المواعيد وطبقاً للإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٨ - تحدد اللائحة التنفيذية نماذج الوثائق والشهادات والمحركات التي يتطلبها تنفيذ هذا القانون وما يتبع في شأنها .

مادة ٩ - (معدلة بالقانون ١٥٨ لسنة ١٩٨٠) لا يجوز نقل السجلات المنصوص عليها في هذا القانون من المكاتب المختصة . وتعتبر سرية ما تحتويه هذه السجلات من بيانات .

فإذا أصدرت سلطة قضائية أو سلطة تحقيق قراراً بالاطلاع عليها أو بفحصها وجب أن ينتقل القاضي المنتدب أو المحقق للاطلاع وأن يجري الاطلاع والفحص في المكتب المحفوظة به السجلات .

مادة ١٠ - (معدلة بالقانون ١٥٨ لسنة ١٩٨٠) تختص الجهات الصحية وأفلام الكتاب بمحاكم الأحوال الشخصية ومكاتب التوثيق بالم شهر العقارى بإصدار صور قيود الوقائع التي تمت خلال السنة الميلادية التي حدثت فيها الوقائع وتختص مكاتب السجل المدني بإصدار هذه الصور اعتباراً من أول العام التالي ولكل شخص أن يستخرج صورة رسمية طبق الأصل من القيود أو الوثائق المتعلقة به أو بأصوله أو بفروعه أو بأزواجه .

ويجوز للسلطات العامة طلب صورة رسمية من أى قيد أو وثيقة ويجوز

إعطاء هذه الصور لكل من يثبت لوكيل وزارة الصحة أو وكيل وزارة العدل ليشنون المحاكم أو أمين علم الشهر العقارى أو مدير مصلحة الأحوال المدنية أو من ينيبه كل منهم فى حدود اختصاصه أن له مصلحة فيها لغير من تقدم ذكرهم وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات طلب استخراج الصور والرسوم المستحقة عليها .

مادة ١١ - (معدلة بالقانون ١١ لسنة ١٩٦٥) تعتبر السجلات بما تحويه من بيانات والصور الرسمية المستخرجة منها حجة بصحتها ما لم يثبت عكسها أو بطلانها أو تزويرها بحكم .

ويجب على جميع الجهات الحكومية كانت أم غير حكومية الاعتماد فى مسائل الأحوال المدنية على البيانات المقيمة فى هذه السجلات (١) .

مادة ١٢ - (معدلة بالقانون ١٥٨ لسنة ١٩٨٠) لا يجوز للموظف المختص فى الجهات الصحية أو أقلام الكتاب بمحاكم الأحوال الشخصية أو مصلحة الأحوال المدنية أن يقيد أى واقعة أو يباشر أى عمل من أعمال الأحوال المدنية إذا كان الأمر متعلقاً به أو بزوجه أو بأقاربه أو أصهاره حتى الدرجة الرابعة . وفى هذه الحالة يقوم رئيسه المباشر بتسجيل الواقعة .

مادة ١٣ - (معدلة بالقانون ١٥٨ لسنة ١٩٨٠) يجب على الجهات الصحية تلقى التبليغات الخاصة بواقعى الميلاد والوفاة وقيداً بالسجلات الخاصة عقب تلقى التبليغ وإصدار شهادات الميلاد والوفاة وتسليمها لصاحب الشأن فوراً وبغير رسوم .

١ - نصت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٦١ على أن «يعتد بما تحصل عليه جمعية الهلال الأحمر بالجمهورية العربية المتحدة من الشهادات الواردة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر متضمنة البيانات المدونة بأصل الوثائق والشهادات بالمناطق العربية المحتلة والخاصة بمسائل الأحوال الشخصية وإثبات تاريخ الميلاد والوفاة بالنسبة للمسائل الخاصة برعايا هذه المناطق المقيمين بالجمهورية العربية المتحدة» (الجريدة الرسمية فى ١٩٦١/١٢/٧ - العدد ٢٨٢) .

كما يجب على أقلام الكتاب بمحاكم الأحوال الشخصية تلقي عقود الزواج وأشهاد الطلاق أو التصديق عليهما من المصلحة المختصة التي قامت بتوثيق الوقائع ، وفيهذا بالسجلات الخاصة بذلك .

وعلى الجهات الصحية وأقلام الكتاب بمحاكم الأحوال الشخصية إرسال إخطارات أسبوعية إلى مكاتب السجل المدني المقابلة تتضمن جميع البيانات بكل واقعة بما في ذلك بيانات قيد صاحب الواقعة في السجل المدني وذلك خلال ثلاثة أيام من انتهاء الأسبوع الذي سلم فيه التبليغ أو الوثيقة .

ويجب على أمين السجل المدني أو مساعديه القيام فوراً بتسجيل الوقائع التي وردت عنها إخطارات في سجلات الوقائع المقابلة وعليهم أيضاً تسجيل هذه الوقائع بالسجل المدني خلال ثلاثة أيام من تاريخ قيدها أو إخطار مكتب السجل المدني المختص خلال هذه المدة إذا كان إثبات ذلك في السجل المدني ليس من اختصاصهم ، وعلى المكتب المختص تسجيلها من السجل المدني خلال ثلاثة أيام من وصول الإخطار الخاص بها .

ولا يجوز أن يدون في السجل المدني إلا ما هو مدون في السجلات المبينة في المادة ٤ مع مراعاة الإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير الداخلية .

مادة ١٤ - (معدلة بالقانون ١٥٨ لسنة ١٩٨٠) إذا رفض أمين السجل المدني تسجيل أية واقعة يرفع الأمر إلى مصلحة «مديرية عامة» الأحوال المدنية بمذكرة مسببة خلال سبعة أيام وعلى المصلحة «المديرية العامة» أن تبدي رأيها بقرار يعلن به صاحب الشأن بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول خلال ثلاثين يوماً من تاريخ رفع الأمر إليها . وفي حالة رفض القيد يكون لصاحب الشأن أن يرفع الأمر إلى قاضي الأمور الوقفية بالمحكمة الجزئية التي يقع في دائرتها مكتب السجل .

ويسرى حكم الفقرة السابقة في حالة رفض الموظف المختص بالجهات الصحية أو أقلام المكاتب بمحاكم الأحوال الشخصية أو مكاتب التوثيق بالشهر العقاري تسجيل أى واقعة من الوقائع التي تدخل في اختصاصه .

الفصل الثاني

فى المواليد

مادة ١٥ - (معدلة بالقانون ١٥٨ لسنة ١٩٨٠) يجب التبليغ عن المواليد خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ حدوث الولادة ويكون التبليغ على نسختين من النماذج المعدة لذلك .

مادة ١٦ - (معدلة بالقانونين ١١ لسنة ١٩٦٥، ١٥٨ لسنة ١٩٨٠) يكون التبليغ إلى مكتب الصحة فى الجهة التى حدثت فيها الولادة إذا وجد بها مكتب أو إلى الجهة الصحية التى يحددها وزير الصحة بقرار يصدر منه فى الجهات التى ليست بها مكاتب صحة أو إلى العمدة فى غيرها من الجهات .

وعلى العمدة إرسال التبليغات إلى مكتب الصحة أو إلى الجهة الصحية خلال سبعة أيام من تاريخ التبليغ بالولادة .

ويجب على مكتب الصحة أو الجهة الصحية أن تحتفظ بإحدى نسختى التبليغ وترسل الأخرى إلى مكتب السجل المدنى المختص مراقبة للأخطار الأسبوعى عن الوقائع .

مادة ١٧ - (معدلة بالقانون ١١ لسنة ١٩٦٥) الأشخاص المكلفون بالتبليغ عن الولادة هم :

- (أولاً) والد الطفل إذا كان حاضراً .
- (ثانياً) من حضر الولادة من الأقارب البالغين الذكور ثم الإناث . الأقرب درجة بالمولود .
- (ثالثاً) من يقطن مع الوالدة فى مسكن واحد من الأشخاص البالغين الذكور ثم الإناث .
- (رابعاً) العمدة أو المختار .
- (خامساً) مديرو المؤسسات كالمستشفيات ودور الولادة والسجون والمحاجر الصحية وغيرها من الولادات التى تقع فيها .

ولا تقع مسئولية التبليغ على أحد من الفئات المتقدمة إلا فى حالة عدم وجود

أحد من الفئات التي تسبقها في الترتيب . ولا يقبل التبليغ من غير المكلفين به .
وفي جميع الأحوال يجب على الطبيب أو غيره من المرخص لهم بالتوليد إخطار مكتب الصحة أو الجهة الصحية خلال ثلاثة أيام من تاريخ الولادة بما يجرونه من ولادات ومع ذلك لا يكفي ورود هذا الإخطار لإثبات الواقعة في الدفتر الخاص بها .

مادة ١٨ - (معدلة بالقانون ١٥٨ لسنة ١٩٨٠) يجب أن يشمل التبليغ على البيانات الآتية :

- (١) يوم الولادة وتاريخها وساعتها ومحلها .
- (٢) نوع الطفل (ذكر أو أنثى) واسمه ولقبه .
- (٣) اسم الوالدين ولقبهما وجنسيتهما وديانتهما ومحل إقامتهما ومهنتهما .
- (٤) سجل قيد الوالدين بالسجل المدني .

وكذا البيانات الأخرى التي يضيفها وزير الداخلية في كل إقليم بقرار منه بالاتفاق مع وزير الصحة التنفيذي .

مادة ١٩ - (ملغاة بالقانون ١٥٨ لسنة ١٩٨٠) .

مادة ٢٠ - (ملغاة بالقانون ١١ لسنة ١٩٦٥) .

مادة ٢١ - (معدلة بالقانون ١١ لسنة ١٩٦٥) إذا توفي مولود قبل التبليغ عن ولادته ، فيجب التبليغ عن ولادته ثم وفاته .

أما إذا ولد ميتاً بعد الشهر السادس من الحمل فيكون التبليغ مقصوراً على وفاته .

مادة ٢٢ - (معدلة بالقانون ١١ لسنة ١٩٦٥) إذا حصلت ولادة أثناء السفر إلى الخارج وجب التبليغ عنها إلى قنصل الجمهورية العربية المتحدة في الجهة التي يقصدها المسافر أو إلى مكتب السجل المدني المختص طبقاً للمادة ٧ ، وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الوصول .

أما إذا حصلت الولادة أثناء العودة فيكون التبليغ خلال الأجل المتكور إلى مكتب الصحة أو الجهة الصحية في محل الإقامة .

مادة ٢٣ - (معدلة بالقانونين ١١ لسنة ١٩٦٥ ، ١٥٨ لسنة ١٩٨٠) يجب على كل من عثر على طفل حديث الولادة في المدن أن يسلّمه فوراً - بالحالة التي عثر عليه بها - إلى إحدى المؤسسات أو الملاجئ المعدة لاستقبال الأطفال حديثي الولادة أو إلى أقرب جهة شرطة التي عليها أن ترسله إلى إحدى المؤسسات أو الملاجئ ، وفي الحالة الأولى يجب على المؤسسة أو الملجأ إخطار جهة الشرطة المختصة .

.. وفي للقرى يكون التسليم إلى العمدة أو الشيخ بمثابة التسليم إلى جهة الشرطة ، وفي هذه الحالة يقوم العمدة أو الشيخ بتسليم الطفل فوراً إلى المؤسسة أو الملجأ أو جهة الشرطة أيها أقرب .

وفي جميع الحالات ، على جهة الشرطة أن تحرر محضراً يتضمن ما تنص عليه اللائحة التنفيذية للقانون من بيانات خاصة بالطفل ومن عثر عليه ما لم يرفض الأخير ذلك ثم تخطر جهة الشرطة طبيب الجهة الصحية التي عثر في دائرتها على الطفل ليقوم الطبيب بتقدير سنه وتسميته تسمية ثلاثية ، ثم تثبت بياناته في سجل واقعات الميلاد طبقاً للإجراءات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية ، وترسل الجهة الصحية صورة المحضر وغيره من الأوراق إلى مكتب السجل المدني المختص خلال سبعة أيام من تاريخ القيد في سجل واقعات الميلاد .

وعلى أمين مكتب السجل المدني قيد الطفل في سجل واقعات الميلاد المقابل طبقاً للإجراءات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية وإذا تقدم أحد الوالدين إلى جهة الشرطة بإقرار بأبوة أو أمومة للطفل حرر محضر بذلك تثبت فيه البيانات المنصوص عليها في المادة ١٨ ويتبع في شأنه الإجراءات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية .

مادة ٢٤ - (معدلة بالقانون ١١ لسنة ١٩٦٥) يكون قيد الطفل غير الشرعي طبقاً للبيانات التي يدلي بها المبلغ وتحت مسؤوليته عدا إثبات إسمي الوالدين أو أحدهما فيكون بناءً على طلب كتابي صريح ممن يرغب منهما ، وذلك وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية .

ولا يكسب القيد في السجل أو الصّور المستخرجة منه أي حق يتعارض مع القواعد المقررة في شأن الأحوال الشخصية .

مادة ٢٥ - (معدلة بالقانون ١٥٨ لسنة ١٩٨٠) استثناء من حكم للمادة السابقة لا يجوز للموظف بالجهة الصحية ذكر اسم الوالد أو الوالدة أو كليهما معاً وإن طلب إليه ذلك في الحالات التالية :

- (أ) إذا كان الوالدان من المحارم فلا ينكر اسمهما .
- (ب) إذا كانت الوالدة متزوجة وكان المولود من غير زوجها فلا ينكر اسمها .
- (ج) إذا كان الوالد متزوجاً وكان المولود من غير زوجته الشرعية فلا ينكر اسمه إلا إذا كانت الولادة قبل الزواج أو بعد فسخه وذلك فيما عدا الأشخاص الذين يعتنقون ديناً يجيز تعدد الزوجات .

الفصل الثالث

في الزواج والطلاق

مادة ٢٦ - (معدلة بالقانون ١٥٨ لسنة ١٩٨٠) على السلطات المختصة بتوثيق عقد الزواج أو إشهادات الطلاق أو التصديق عليهما أن تقدم ما تيرمه من وثائق إلى قلم الكتاب بمحكمة الأحوال الشخصية الذي حدثت بدائرته الواقعة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبرامها من أربع نسخ وذلك لقيدها بالسجل الخاص وختمها والتأشير عليها برقم القيد .

ويحتفظ قلم الكتاب بنسخة منها ويرسل النسخة الثانية إلى مكتب السجل المدني المختص ويسلم النسختين الباقيتين لأصحابها فوراً .

ويجب على تلك السلطات إثبات رقم بطاقة الزوج وجهة صدورهما وبطاقة الزوجة إن كان لها بطاقة على النسخ الأربعة للوثائق .

مادة ٢٧ - (معدلة بالقانون ١٥٨ لسنة ١٩٨٠) على أقلام الكتاب بالمحكمة قيد الوقائع التي صدر في شأنها أحكام نهائية بالزواج أو بالطلاق أو بالتطليق أو التفريق الجسماني أو البطلان والانسحاق أو إثبات النسب أن تدرج هذه الوقائع في الاخطار الأسبوعي الذي يرسل لمكتب السجل المدني في شأن وقائع الزواج والطلاق .

مادة ٢٨ - يقوم أمين للسجل المدني بعد قيد الزواج أو الطلاق في سجل الواقعات بالتأشير بذلك في السجل المدني إذا كانا مسجلين لديه أما إذا كان الزوجان أو المطلقان أو أحدهما مسجلاً لدى أمين سجل مدني آخر أخطر المكتب المختص خلال ثلاثة أيام ليؤشر بذلك في السجل المدني الخاص بكل منهما .

الفصل الرابع

في الوفيات

مادة ٢٩ - (معدلة بالقانون ١٥٨ لسنة ١٩٨٠) يكون التبليغ عن الوفيات على نسختين من النموذج المعد لذلك إلى مكتب الصحة في الجهة التي حدثت فيها الوفاة أو إلى الجهة الصحية التي يحددها وزير الصحة بقرار منه في الجهات التي ليست بها مكتب صحة أو العدة في غيرها من الجهات وذلك خلال ٢٤ ساعة من وقت حصول الوفاة أو ثبوتها .

وعلى العدة إخطار مكتب الصحة أو الجهة الصحية على حسب الأحوال فور تبليغه بالوفاة .

ويجب أن يكون التبليغ مصحوباً ببطاقة المتوفى إن وجدت أو إقرار من المبلغ بعدم وجودها .

ويقوم مكتب الصحة أو الجهات الصحية بقيد الواقعة بسجل الوفيات ويجب على مكتب الصحة أو الجهة الصحية أن يحتفظ بإحدى نسختي التبليغ ويرسل الأخرى مع بطاقة المتوفى أو الإقرار بعدم وجودها إلى مكتب السجل المدني المختص مراقبة للإخطار الأسبوعي من الواقعات .

مادة ٣٠ - (معدلة بالقانون ١٥٨ لسنة ١٩٨٠) على موظف الجهة الصحية المختص أن يتحقق من شخصية المتوفى قبل قيد الواقعة إذا كان التبليغ إليه غير مصحوب بالبطاقة الشخصية أو العائلية .

إذا تعذر عليه التحقق من شخصيته تعين إرسال الأوراق خلال ٢٤ ساعة من تاريخ إخطاره بالوفاة إلى مكتب السجل المدني المقابل وإذا تعذر عليه كذلك تحقيق شخصية المتوفى خلال ٧ أيام وجب أن يرفع الأمر إلى مصلحة الأحوال المدنية لاتخاذ ما تراه .

مادة ٣١ - الأشخاص المكلفون بالتبليغ عن الوفاة هم :

- (أولاً) أصول أو فروع أو أزواج المتوفى .
- (ثانياً) من حضر الوفاة من أقارب المتوفى البالغين الذكور ثم الإناث الأقرب درجة إلى المتوفى .
- (ثالثاً) من يقطن في مسكن واحد مع المتوفى من الأشخاص البالغين الذكور ثم الإناث إذا حصلت الوفاة في المسكن .
- (رابعاً) العمدة أو المختار .
- (خامساً) الطبيب أو المندوب الصحي المكلف بإثبات الوفاة .
- (سادساً) صاحب المحل أو مديره أو الشخص القائم بإدارته إذا حدثت الوفاة في المستشفى أو محل معد للتمريض أو ملجأ أو فندق أو مدرسة - أو تكتة أو مسجن أو أى محل آخر .

ولا تقع مسؤولية التبليغ على أحد من الفئات المتقدمة إلا في حالة عدم وجود أحد من الفئات التي تسبقها في الترتيب .

مادة ٣٢ - يجب أن يشتمل التبليغ على البيانات الآتية :

- (١) يوم الوفاة وتاريخها وساعتها ومحلها .
- (٢) اسم المتوفى ولقبه ونوعه «ذكر أو أنثى» وجنسيته وديانته وصناعته .
- (٣) سن المتوفى ومحل وتاريخ ولانته ومحل إقامته .
- (٤) اسم ولقب والده ووالدته إن كان ذلك معروفاً للمبلغ .
- (٥) محل قيد المتوفى إذا كان معلوماً للمبلغ ورقم بطاقته إن وجدت .

وكذا البيانات الأخرى التي قد يصدر بها قرار من وزير الداخلية في كل إقليم بالاتفاق مع وزير الصحة للتنفيذ .

مادة ٣٣ - (ملغاة بالقانون ١٥٨ لسنة ١٩٨٠) .

مادة ٣٤ - (معدلة بالقانون ١١ لسنة ١٩٦٥) يسرى على التبليغ عن الوفاة التي تحدث أثناء السفر إلى الخارج أو العودة حكم المادة ٢٢ .

مادة ٣٥ - (معدلة بالقانون ١١ لسنة ١٩٦٥) العسكريون والمندوبون التابعون

لوزارة الحربية أو القوات المسلحة والمتطوعون الذين يتوفون أو يستشهدون داخل أراضي الجمهورية العربية المتحدة أو خارجها تقوم وزارة الحربية أو القوات المسلحة بإخطار مصلحة الأحوال المدنية عنهم لإخطار مكتب السجل المدني المختص بوزارة الصحة .

وتنظم اللائحة التنفيذية الإجراءات التي تتبع في هذه الحالة .

الفصل الخامس

في تصحيح قيود الأحوال المدنية

مادة ٣٦ - (معدلة بالقانون ١١ لسنة ١٩٦٥ ، ١٥٨ لسنة ١٩٨٠) لا يجوز إجراء أى تغيير أو تصحيح في قيود الأحوال المدنية المدونة في سجلات الواقعات والسجل المدني إلا - على قرار يصدر من اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤١ .

واستثناء من حكم الفقرة السابقة يكون إجراء التغيير أو التصحيح في الجنسية أو الديانة أو المهنة أو في قوائم الأحوال المدنية المتعلقة بالزواج أو بطلانه أو التصانق أو الطلاق أو النضج أو التفريق الجسماني أو إثبات النسب بناء على حشد أو وثائق صادرة من جهة الاختصاص دون حاجة إلى استصدار قرار بذلك من اللجنة المشار إليها .

وتنظم اللائحة التنفيذية كيفية تصحيح الأخطاء المادية وإجراءاتها .

مادة ٣٧ - (معدلة بالقانون ١١ لسنة ١٩٦٥) على أمين السجل المدني إخطار دوائر التجنيد بطلبات تصحيح قيد ميلاد الذكور لتبدي رأيها فيها .

مادة ٣٨ - (ملغاة بالقانون ١١ لسنة ١٩٦٥) .

مادة ٣٩ - (معدلة بالقانون ١١ لسنة ١٩٦٥) تقدم طلبات تصحيح قيود الأحوال المدنية المسجلة لدى قناصل الجمهورية العربية المتحدة أمام اللجنة المختصة بمحل القيد .

مادة ٤٠ - (معدلة بالقانون ١١ لسنة ١٩٦٥) تتبع في شأن من يبلغ عن ميلاده أو وفاته بعد الميعاد المحدد لذلك في القانون وقبل نهاية السنة الأولى من تاريخ الميلاد أو الوفاة الإجراءات التي تحدد لذلك في اللائحة التنفيذية ولا تقيد المواليد والوفيات التي بلغ عنها بعد نهاية سنة من تاريخ الميلاد أو الوفاة في السجلات المخصصة لذلك إلا بناء على قرار يصدر من اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤١ .

مادة ٤١ - (معدلة بالقانون ١١ لسنة ١٩٦٥) تشكل في دائرة كل محافظة لجنة من :

رئيس النيابة العامة رئيساً
مدير صحة المحافظة
مفتش الأحوال المدنية
عضوين

وتختص هذه اللجنة بالفصل في طلبات تصحيح قيود الأحوال المدنية في سجلات الواقعات وفي السجل المدني وفي طلبات قيد المواليد والوفيات المنصوص عليها في المادة السابقة .

وتحدد اللائحة التنفيذية الإجراءات الخاصة بتقديم هذه الطلبات والفصل فيها .

الفصل السادس

في محل القيد

مادة ٤٢ - يكون قيد الشخص في مكتب السجل المدني الذي يقيم في دائرته أو المكتب الذي يختاره .

مادة ٤٣ - لكل رب أسرة الحق في نقل قيده من جهة إلى أخرى بعد أداء الرسم المقرر في اللائحة التنفيذية وطبقاً للإجراءات الواردة بها .

الفصل السابع

فى البطاقة الشخصية والبطاقة العائلية

مادة ٤٤ - (معدلة بالقانون ١١ لسنة ١٩٦٥) يجب على كل شخص من مواطنى الجمهورية العربية المتحدة تزيد منه على سنة عشر عاماً أن يحصل من مكتب السجل المدني الذى يقيم فى دائرته على بطاقة شخصية .

وينرى هذا الحكم على الإثاث العاملات - على أنه يجوز لغير العاملات الحصول على بطاقة شخصية بناء على طلبهن .

فإذا أصبح المواطن رب أسرة طبقاً لما تحدده اللائحة التنفيذية وجب عليه أن يسلم بطاقته الشخصية لفكتب السجل المدني الذى يقيم فى دائرته للحصول على بطاقة عائلية .

ويجوز للمقيمين من غير مواطنى الجمهورية العربية المتحدة أن يحصلوا على بطاقة شخصية أو عائلية على حسب الأحوال وذلك بعد موافقة وزير الداخلية أو من ينوبه (١) .

مادة ٤٥ - (معدلة بالقانون ١١ لسنة ١٩٦٥) تبين اللائحة التنفيذية شكل البطاقة الشخصية والبطاقة العائلية والبيانات الواجب إثباتها فيهما وقيمة الرسم الذى يفرض مقابل الحصول على كل منهما أو تجديدهما أو الحصول على بدل فاقد أو تالف من كل منهما على ألا يجاوز الرسم مبلغ عشرون قرشاً أو ليرتين .

١ - صدر قرار وزير الداخلية رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦٥ فى شأن البطاقات الشخصية والعائلية للمقيمين من غير المواطنين (الوقائع المصرية فى ١٢/٢٧ - ١٩٦٥ - العدد ١٠١) وفيما يلى نصه :

مادة ١ - يجوز لغير المواطنين من أصحاب الإقامة الخاصة أو العادية أن يتقدم بطلب الحصول على البطاقة الشخصية أو العائلية إلى دائرة الأحوال المدنية التابع لها محل إقامته على النموذج المعد لذلك ومعه صورة شمسية من بطاقة الإقامة تعتمد من مفتش الدائرة بعد مراجعتها على الأصل .

وينوب مفتش دائرة الأحوال المدنية المختصة عن وزير الداخلية فى الموافقة على هذا الطلب .

ويجوز لوزير الداخلية أو لموكيل الوزارات المعنية من يثبت عدم قدرته على أداء الرسوم المقررة وذلك طبقاً للإجراءات التي تنظمها اللائحة التنفيذية (١).

مادة ٢ - (معدلة بقرار وزير الداخلية ١٢٤٠ لسنة ١٩٦٩) يجوز لغير المواطنين من أصحاب الإقامة المؤقتة الحصول على البطاقات الشخصية أو العائلية بعد التقدم بطلباتهم إلى دائرة الأحوال المدنية التابع لها محل إقامتهم، ويرفق بالطلب صورة شمسية من جواز السفر أو الوثيقة التي تقوم مقامه وأضحاً فيها تأشيرة الإقامة بالخاتم الخاص بذلك، وفي حالة عدم وجود جواز السفر أو الوثيقة التي تقوم مقامه يرفق بالطلب صورة شمسية من بطاقة الإقامة وأضحاً فيها تأشيرة الإقامة، وتعتمد الصورة من مفتش دائرة الأحوال المدنية بعد مراجعتها على الأصل ثم يرفع الطلب برأى المفتش إلى مدير مصلحة الأحوال المدنية.

وينوب مدير مصلحة الأحوال المدنية عن وزير الداخلية في الموافقة على هذا الطلب.

مادة ٣ - وفي جميع الأحوال المشار إليها في المادتين السابقتين تتبع الإجراءات المنصوص عليها في القرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٥

مادة ٤ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية؛ ويعمل به من تاريخ نشره.

تحريراً في ١٣ شعبان سنة ١٣٨٥ (٦ ديسمبر سنة ١٩٦٥).

١ - صدر قرار وزير الداخلية رقم ٢١١ لسنة ١٩٦٥ بتنظيم حالات الإعفاء من بعض الرسوم المقررة بقانون الأحوال المدنية (الوقائع المصرية في ١٥/١١/١٩٦٥ - العدد ٨٠) ونص في مادته الأولى على أن يعفى من أداء الرسوم المقررة على طلبات الحصول على البطاقات الشخصية والعائلية وبديل النفاذ والتألف منها، طلبات قيد ميلاد ساقطى القيد الفئات الآتية:

(أ) نزلاء السجون والليمانات الذين تطلب مصلحة السجون إعفاءهم لما ثبت من إعصارهم.

(ب) المواطنون الذين يحكم عليهم بالقرامة لعدم استخراجهم البطاقات وينفذ عليهم الحكم بالإكراه البننى لعجزهم عن أداء القرامة.

(ج) المواطنون الرحل بالمعاطلة الآتية:

سيناء - البحر الأحمر - الوادى الجديد - مطروح.

مادة ٤٦ - يعين وزير الداخلية في كل إقليم بقرار يصدره نماذج طلب الحصول على البطاقة الشخصية أو البطاقة العائلية وتجديدهما والشهادات والمستندات الواجب إرفاقها والإجراءات التي تتبع للحصول على كل منها .

ويغنى الطالب من أداء رسم الدفعة (الطابع المالي) أو أى رسم مقرر للحصول على هذه الشهادات أو صورها .

ويعتبر طلب الحصول على البطاقة الشخصية أو العائلية بعد قيده بالسجلات من الوثائق التي يمرى عليها حكم المادة ٩ .

مادة ٤٧ - (معدلة بالقانون ٩ لسنة ١٩٦٧) تظل البطاقة العائلية والشخصية صالحة وسارية المفعول إلى أن يصدر قرار من وزير الداخلية بتجديدها مبيناً شروط ذلك التجديد وأحواله وميعاده .

مادة ٤٨ - (معدلة بالقانون ١١ لسنة ١٩٦٥) على صاحب البطاقة أن يبلغ مكتب السجل المدني الذي يقيم في دائرته بكل ما يطرأ من تغيير على البيانات الواردة فيها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ حصول التغيير ، وإذا تناول التغيير محل الإقامة يكون التبليغ إلى المكتب الذي يقع في دائرته المحل الجديد ويصدق عليه من العمدة بالمحل الجديد أو اثنين ممن يحملون بطاقة .

مادة ٤٩ - (معدلة بالقانون ١١ لسنة ١٩٦٥) تقدم طلبات الحصول على البطاقة أو تجديدها أو استخراج بدل فاقد أو تالف بالنسبة إلى المواطنين المقيمين في الخارج إلى قنصليات الجمهورية العربية المتحدة أو إلى مكتب السجل المدني المختص في حالة عثم وجود قنصلية .

وتنظم اللائحة التنفيذية القواعد والإجراءات التي تتبع في هذه الأحوال .

مادة ٥٥ - على صاحب البطاقة في حالة فقدانها أو تلفها أن يخطر مكتب السجل المدني الذي يقيم في دائرته خلال سبعة أيام من تاريخ الفقد أو التلف وعليه أن يطلب بطاقة أخرى طبقاً للنماذج والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية .

مادة ٥١ - تعتبر البطاقة دليلاً على صحة البيانات الواردة فيها (١) ولا يجوز للجهات الحكومية وغير الحكومية الامتناع عن اعتمادها في إثبات شخصية صاحبها .

مادة ٥٢ - لا يجوز أن يحصل المواطن على أكثر من بطاقة واحدة وعليه تقديمها إلى مندوبى السلطات العامة كلما طلب إليه ذلك فلذا رأى المندوب استبقاءها معه وجب عليه تسليم صاحبها إيصالاً يقوم مقامها .

مادة ٥٣ - يجب على كل عامل فى الإقليم المصرى تنطبق عليه أحكام القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه أن يحصل على بطاقة عمل طبقاً للشروط والأوضاع التى يعينها وزير الشؤون الاجتماعية والعمل التنفيذى بقرار يصدره ، فإذا زادت سن العامل على ستة عشر عاماً وجب عليه أن يحصل على بطاقة شخصية أو عائلية على حسب الأحوال بالإضافة إلى بطاقة العمل .

مادة ٥٤ - يقوم مقام البطاقة بالنسبة إلى المجندين فى وقت الحرب بطاقة مرور تصدرها وزارة الحربية طبقاً للشروط والأوضاع التى يعينها وزير الحربية بقرار منه .

مادة ٥٥ - لا يجوز للوزارات أو مصالح الحكومة أو دوائرها أو الجامعات أو المعاهد أو المدارس أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة ولا للشركات أو الجمعيات أو المؤسسات أو الأفراد أن يقبلوا أو يستخدموا أو يستبقوا فى خدمتهم أحداً بصفة موظف أو مستخدم أو عامل أو طالب إلا إذا كان حاصلاً على البطاقة الشخصية أو العائلية المنصوص عليها فى المادة ٤٤ .

مادة ٥٦ - على مديرى الفنادق أو ما يماثلها من الأماكن المفروشة المعدة لإيواء الجمهور أن يثبتوا فى سجلاتهم البيانات الموضحة فى بطاقة كل من ينزل فى تلك الأماكن .

١ - قضت محكمة النقض بأن البطاقة الشخصية الصادرة بالتطبيق لأحكام القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية تعبر ورقة رسمية فلا على المحكمة أن هى ركنت إليها فى إثبات من الطاعن خضوعاً لحكم المادة ٣٢ من القانون رقم ٣١ لسنة

الفصل الثامن

فى العقوبات (١)

مادة ٥٧ - يعاقب على مخالفة أحكام المواد ١٢، ١٥، ١٧، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٩، ٣١، ٣٤ بغرامة لا تقل عن جنيه واحد أو عشرة ليرات ، ولا تجاوز عشرة جنيهات أو مائة ليرة .

مادة ٥٨ - يعاقب على مخالفة أحكام المواد ٤٤، ٥٣، ٥٥، ٥٦، بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن جنيهين أو عشرين ليرة ولا تجاوز خمسين جنيهاً أو خمسمائة ليرة أو بإحدى هاتين العقوبتين .

إذا وقعت المخالفة من صاحب العمل أو مديره كانت العقوبة الغرامة المنصوص عليها فى الفقرة السابقة - وتتعدد الغرامة بتعدد من وقعت المخالفات فى شأنهم .

مادة ٥٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات أو مائة ليرة أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ألقى ببيانات غير صحيحة من البيانات التى يوجبها تنفيذ هذا القانون (٢) .

١٩٧٤ بشأن الأحداث (نقض جنائى ١٩٧٨/٤/٢٤ - موسوعتنا الذهبية - الجزء الأول - فقرة ١٩٢٣) .

١ - صدر قرار وزير العدل رقم ٩١٣ لسنة ١٩٧٣ ونصت المادة الأولى منه على أن يمنح صفة مأمورى الضبط القضائى - كل فى دائرة اختصاصه - ضباط قسم المباحث بمصلحة الأحوال المدنية ، وذلك بالنسبة للجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ فى شأن الأحوال المدنية والقرارات الصادرة تنفيذاً له (الوقائع المصرية فى ١٩٧٣/٨/٢٠ - العدد ١٨٨) .

كما كان قد صدر كذلك قرار وزير العدل فى ١٩٥٨/١٢/٦ بتحويل خبراء ومفتشى مصلحة تحقيق الشخصية أثناء مباشرتهم أعمالهم فى الجرائم التى يندبون لمعاينتها صفة مأمورى الضبط القضائى كل فى دائرة اختصاصه (الوقائع المصرية فى ١٩٥٨/١٢/١١ - العدد ٩٧) .

٢ - جرى قضاء محكمة النقض على أن السجلات والبطاقات وكافة المستندات والوثائق

مادة ٦٠ - كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات أو خمسين ليرة وتتعدد الغرامة بتعدد من وقعت المخالفات في شأنهم .

الفصل التاسع

أحكام انتقالية

مادة ٦١ - (معدلة بالقانون ٦١ لسنة ١٩٦٥) تظل البطاقات الشخصية الصادرة في الإقليم المصري والهويات الشخصية وهويات الأسرة الصادرة في الإقليم السوري سارية إلى أن يتم استبدالها طبقاً للإجراءات وفي المواعيد التي يحددها وزير الداخلية في كل إقليم بقرار منه .

واستثناء من حكم الفقرة الثانية من المادة ٢٦ يكتفى خلال فترة الانتقال التي يحددها وزير الداخلية طبقاً للمادة السابقة بالتحقق من شخصية الزوج الفى ليست لديه بطاقة .

مادة ٦٢ - على كل رب أسرة عند تطبيق هذا القانون في الإقليم المصري أن يتقدم إلى مكتب السجل المدني الذي يقيم في دائرته أو الذي يرغب قيده فيه ببيانات الأحوال المدنية الخاصة بأفراد أسرته خلال الميعاد وطبقاً للإجراءات التي يحددها وزير الداخلية بقرار منه .

والشهادات المتعلقة بتنفيذ القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية تعد أوراقاً رسمية وأن كل تغيير فيها يعتبر تزويراً في أوراق رسمية وانتحال شخصية الغير واستعمال بطاقة ليست لحاملها يخضع للقواعد العامة في قانون العقوبات ويخرج عن نطاق المادة ٥٩ من القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى اعتبار ما وقع من الطاعن من تقديمه إلى مجهول بطاقة عائلية قام بتغيير الحقيقة بوضع اسم الطاعن ولقبه بدلاً من اسم ولقب صاحبها ، اشتراكاً مع مجهول في ارتكاب تزوير في محرر رسمي فإنه يكون قد طبق القانون على وجه الصحيح (نقض جنائي - موسوعتنا الذهبية - الجزء الأول - فقرة ١٩٢٤) .

مادة ٦٣ - (معلقة بالقانون ١١ لسنة ١٩٦٥) تستمر اللجنة المخصوص عليها في المادة ٣٢ من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ ، الخاص بالمواليد والوفيات والقوانين المتعلقة له في نظر طلبات تغيير البيانات الخاصة بالاسم أو اللقب وقيد ساقط قيد الميلاد والوفاة المعروضة عليها عند العمل بالقانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ إلى أن تنتهي منها .

ويقوم أمين السجل المدني المختص بإجراء التغيير في سجلاته بعد الاطلاع على قرار وزير الصحة في كل إقليم المبين في المادة ٣٢ من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ المشار إليه .

الفصل العاشر

أحكام ختامية

مادة ٦٤ - يلغى القانونان رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٥ و ٣٧٦ لسنة ١٩٥٧ المشار إليهما ، كما يلغى ما يخالف أحكام هذا القانون من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ المشار إليه وكل نص يخالف أحكام هذا القانون .

ويستمر العمل بالقرارات المنفذة للقوانين الملغاة إلى أن تصدر القرارات المنفذة لهذا القانون .

مادة ٦٥ - يصدر باللائحة التنفيذية قرار من وزير الداخلية^(١) .

ويصدر وزير الداخلية في كل إقليم القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

مادة ٦٦ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليمي الجمهورية بعد ثلاثة شهور من تاريخ نشره .

صدر بمراسلة الجمهورية في ٢٥ المحرم سنة ١٣٨٠ (١٩ يولية سنة ١٩٦٠) .

١ - صدر قرار وزير الداخلية رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٥ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المنفية (مايلي ص ٥٨٢) .

قرار وزير الداخلية رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٥

باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ للمعدل
بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ في شأن الأحوال المدنية^(١)

وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية
المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ .

وعلى القرار رقم ٧٣ لسنة ١٩٦١ باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٢٦٠
لسنة ١٩٦٠ المشار إليه .

وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر :

الفصل الأول

في تشكيل مصلحة الأحوال المدنية

مادة ١ - يرأس مصلحة الأحوال المدنية مدير عام يكون مسئولاً عن إدارتها
وعن حسن سير العمل فيها ، وله في سبيل ذلك إصدار التعليمات والمنشورات
والكتب الدورية المتعلقة بتطبيق قانون وأنظمة الأحوال المدنية والإشراف على
توزيع العمل بين الموظفين وله بصفة عامة جميع السلطات المقررة لرؤساء
المصالح .

مادة ٢ - يعاون المدير العام وكيل يقوم بالأعمال التي يعهد إليه بها ويحل محله
عند غيابه .

١ - الوقائع المصرية في ١٩ سبتمبر سنة ١٩٦٥ العدد ٧٢ مكرر .

مادة ٣ - يتكون المصلحة من :

- (أ) المركز الرئيسي .
- (ب) دوائر الأحوال المدنية في المحافظات .
- (ج) مكاتب السجل المدني .

مادة ٤ - يتكون البناء التنظيمي للمركز الرئيسي من :

(أولاً) المدير العام : ويشرف إشرافاً عاماً على أجهزة المصلحة كما يشرف مباشرة على الأجهزة الآتية :

(١) قسم الشؤون الفنية والقانونية : ويختص بإعداد البحوث القانونية والفنية الخاصة بالمصلحة ودراسة القضايا والطعون والمنازعات التي تكون طرفاً فيها وإعداد المستندات والمذكرات المؤيدة لوجهة نظرها ودراسة مشروعات القوانين واللوائح والقرارات التي تنصل بأعمال المصلحة وصياغة الكتب الدورية والأوامر والتعليمات وإصدارها .

ويضم هذا القسم وحدة البحوث الفنية ووحدة الشؤون القانونية .

(٢) قسم التخطيط والمتابعة : ويختص بتخطيط السياسة العامة للمصلحة ومتابعة تنفيذها ودراسة نتائجها وكذلك متابعة تنفيذ الخطة الإنتاجية فيما يدخل في اختصاص المصلحة كما يختص بدراسة مشروع ميزانيتها وتقدير احتياجاتها المختلفة من العاملين أو القوات أو المعدات .

ويضم هذا القسم وحدة التخطيط ووحدة المتابعة .

(٣) قسم الشكاوى والتحقيقات : ويختص بفحص الشكاوى الواردة إلى المصلحة ومتابعتها وإجراء التحقيقات الإدارية التي يعهد إليه بها ومتابعة التحقيقات الإدارية الأخرى وإبداء الرأي فيها وكذا بحث التظلمات المقدمة من العاملين بالمصلحة .

ويضم هذا القسم وحدة الشكاوى ووحدة التحقيقات .

(٤) قسم التفتيش : ويختص بإجراء التفتيش الإداري على أعمال المصلحة ودوائر الأحوال المدنية ومكاتب السجل المدني ودراسة تقارير التفتيش الواردة

إلى المصلحة واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها وتنسيق التعاون بين قروع المصلحة ومديريات الأمن التي تعمل بدائرة اختصاصها .

(٥) قسم المباحث^(١) : ويختص بإجراء التحريات في الشكاوى التي يعهد إليه بها وجميع البيانات والمعلومات عن المسائل الدقيقة التي تتصل بسير العمل واتخاذ الإجراءات المناسبة حيالها .

(٦) وحدة الشؤون العامة : وتختص بالتعاون مع إدارة الشؤون العامة بالوزارة في توجيه وسائل الإعلام المختلفة لخدمة أهداف المصلحة والإشراف على الشؤون العامة كالاتماعات والمؤتمرات والزيارات وغيرها وتنسيق الاشتراك فيها .

(ثانياً) الوكيل : ويشرف إشرافاً مباشراً على قسم الإحصاء :

قسم الإحصاء : ويختص بجميع الإحصاءات الخاصة بالمصلحة وتبويبها وتحليلها ومقارنتها وتقديم البيانات الإحصائية التي تطلب منه .

ويضم هذا القسم وحدة الترميز ووحدة التنقيب ووحدة المراجعة ووحدة الإحصاء .

(ثالثاً) الإدارات :

١ - إدارة التسجيل المدني والبطاقات وتتكون من :

(أ) قسم التسجيل المدني ويختص بما يلي :

(١) الإشراف على أعمال القيد في سجلات الأحوال المدنية وأعمال ساقطى قيد الميلاد .

١ - صدر قرار وزير العدل رقم ٩١٣ لسنة ١٩٧٣ ونصت المادة الأولى منه على أن يمنح صفة مأموري الضبط القضائي - كل في دائرة اختصاصه - منباط قسم المباحث بمصلحة الأحوال المدنية ، وذلك بالنسبة للجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية والقرارات الصادرة تنفيذاً له (الوقائع المصرية في ١٩٧٤/٨/٢٠ - العدد ١٨٨) .

(٢) الإشراف على الأعمال المتعلقة بإصدار البطاقات العائلية .
 (٣) النظر في طلبات الحصول على صور القيود والوثائق والمستندات
 وتحرير الصور المطلوبة منها .
 ويضم هذا القسم وحدة المراجعة ووحدة تسجيل الوقائع ووحدة القيود
 والوثائق .

(ب) قسم البطاقات ويختص بما يلي :

(١) الإشراف على الأعمال المتعلقة بإصدار البطاقات الشخصية .
 (٢) إنشاء وترتيب وحفظ الكروت الهجائية بالفهرست العام للبطاقات
 العائلية والشخصية .
 (٣) مراجعة طلبات الحصول على بدل المفقود والتالف من البطاقات
 الشخصية والعائلية .
 ويضم هذا القسم وحدة المراجعة ووحدة الفهارس الشخصية ووحدة الفهارس
 العائلية .

(ج) قسم الوثائق :

ويختص بحفظ الطلبات والمستندات والوثائق التي يتطلبها تنفيذ القانون .
 ويضم هذا القسم وحدة الوثائق الشخصية ووحدة حفظ الوثائق العائلية ووحدة
 البطاقات الشخصية المؤقتة .

(د) مكتب سجل مدنى المركز الرئيسى :

ويختص بتنفيذ أحكام قانون الأحوال المدنية بالنسبة للمواطنين المقيمين فى
 الخارج وكذلك بقيود الأحوال المدنية الخاصة بهم .
 وتكون اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٤١ من القانون بالنسبة لهذا
 المكتب هى لجنة محافظة القاهرة .

٢ = إدارة الشؤون المالية والإدارية وتتكون من :

(أ) قسم الشؤون الإدارية ويختص بما يلي :

- (١) الإشراف على شئون العاملين من نظاميين ومدنيين .
- (٢) الإشراف على أعمال السكرتارية والبريد .
- (٣) تنظيم أعمال المحفوظات .

ويضم هذا القسم وحدة شئون العاملين ووحدة السكرتارية ووحدة الملفات ووحدة البريد .

(ب) قسم الشؤون المالية ويختص بما يلي :

- (١) إعداد مشروع الميزانية ووضع الخطة التنفيذية للسياسة المالية وللمشروعات الجديدة بالتعاون مع قسم التخطيط والمتابعة .
- (٢) الإشراف على شئون التوريدات .
- (٣) تنظم أعمال المخازن والعهد .
- (٤) الإشراف على أعمال الحسابات والمراجعة ومراقبة الصرف وأعمال الخزنة .

ويضم هذا القسم وحدة الميزانية ووحدة التوريدات ووحدة الحسابات ووحدة المخازن والعهد .

(ج) وحدة الخدمات وتختص بترتيب وتنسيق الخدمات .

مادة ٥ - يكون بكل مديرية أمن بالمحافظات دائرة للأحوال المدنية يتبعها عدد من مكاتب السجل المدني بقدر عدد الأقسام والمراكز .

ويشمل اختصاص كل مكتب النطاق الإداري للقسم أو المركز ويجوز إنشاء أكثر من مكتب بدائرة القسم أو المركز ، كما يجوز إنشاء مكاتب بجهات أخرى بقرار يحدد دائرة اختصاصها .

مادة ٦ - يرأس دائرة الأحوال المدنية في كل مديرية أمن بالمحافظة مفتش معاونه وكيل ويحل محله عند غيابه وعدد كاف من الموظفين ويختص المفتش بالإشراف على السجلات والتحقق من سلامة القيد ودقة العمل بها وله في سبيل

ذلك الاطلاع على دفاتر المواليد والزواج والطلاق والوفاة بالجهات القائمة بالعمل فيها وعليه تقديم تقارير عن نتيجة التفتيش والتحقيق فيما يسفر عنه من ملاحظات وفيما ينسب إلى موظفي الدائرة من مخالفات .

كما يرأس مكتب السجل المدني أمين يعاونه أمين مكتب مساعد ويحل محله عند غيابه وعدد كاف من الأمناء المساعدين للسجلات والحفظ ويكون أمين المكتب مسئولاً عن أعماله والإشراف على الموظفين وتوزيع العمل بينهم وتنفيذ التعليمات التي تصدر في شأن تنظيم العمل ويكون تحديد عدد الأمناء المساعدين للسجلات طبقاً لما تقرره المصلحة وفي حالة غياب أمين المكتب ومساعدته يندب المفتش من يقوم بالعمل .

مادة ٧ - لمدير المصلحة بقرار منه أن ينظم دورات تدريبية يحدد منتها ويضع برامجها ويعين من يلحق بها من الموظفين وذلك بالاتفاق مع الجهات المختصة ولا يباشر أحد من هؤلاء الموظفين عمله إلا بعد أن يجتاز دورة التدريب المقررة .

الفصل الثاني

في سجلات ووثائق الأحوال المدنية

مادة ٨ - يعد السجل المدني طبقاً للنموذج المرافق ويخصص لتعدي بيانات أسر المواطنين الذين يشملهم اختصاص كل مكتب وتسجل فيه واقعات الأحوال المدنية وما يتفرع عنها من بيانات نقلاً عن السجلات المبينة بالمادة التالية .

مادة ٩ - تنشأ السجلات الآتية طبقاً للنماذج^(١) المرافقة وهي :

١ - لم تنشر هذه النماذج اكتفاء بنشرها في الوقائع المصرية وهي معلة بقرار وزير الداخلية رقم ٢٢٢٥ لسنة ١٩٨٠ (الوقائع المصرية في ١٧/١/١٩٨١ - العدد ١٤) . وانظر أيضاً قرار وزير الصحة رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٧١ بشأن طلبات ونماذج الحصول على صور قيد ميلاد أو وفاة للواقعات المعقدة قبل أول يناير سنة ١٩٦٢ (الوقائع المصرية في ١٥/٩/١٩٧١ - العدد ٢١١) .

- (١) سجل واقعات الميلاد وتسجل فيه واقعات الميلاد .
- (٢) سجل واقعات الوفاة وتسجل فيه واقعات الوفاة .
- (٣) سجل واقعات الزواج وتسجل فيه واقعات الزواج .
- (٤) سجل واقعات الطلاق وتسجل فيه واقعات الطلاق .
- (٥) سجل البطاقات الشخصية وتسجل فيه البطاقات الشخصية .
- (٦) سجل البطاقات العائلية وتسجل فيه البطاقات العائلية .
- (٧) سجل نقل القيد وتسجل فيه معاملات نقل القيد من سجل مدنى إلى سجل مدنى آخر .
- (٨) سجل تصحيح أو تثبيت أو تغيير أو إبطال القيد وتسجل فيه الأحكام والقرارات والوثائق الموجبة لتصحيح أو تثبيت أو تغيير أو إبطال قيود واقعات الأحوال المدنية وما يتفرع عنها .
- (٩) سجل الجنسية ويسجل فيه من يمنحون جنسية الجمهورية العربية المتحدة ومن يستردونها ومن ترد إليهم ومن تسقط عنهم ومن تسحب منهم .

مادة ١٠ - تنشأ السجلات الآتية وفقاً للنماذج^(١) المرافقة وهى :

- (١) سجل نماذج التوقيعات والاختام وتسجل فيه نماذج توقيعات أمناء المكاتب والأمناء المساعدين ومن يتقرر تسجيل نماذج توقيعاتهم من باقى الموظفين ولتسجيل الاختام المستعملة فى المصلحة ومكاتبها .
- (٢) سجل تغيير محل الإقامة للبطاقات الشخصية وتسجل فيه تبليغات تغيير محل إقامة حاملى البطاقات الشخصية من مكتب سجل مدنى إلى مكتب سجل مدنى آخر .
- (٣) سجل تغيير محل الإقامة للبطاقات العائلية وتسجل فيه تبليغات تغيير

١ - لم تنشر هذه النماذج اكفاء بنشرها بالوقائع المصرية .

محل إقامة حاملي البطاقات العائلية من مكتب سجل مدنى إلى مكتب سجل مدنى آخر .

(٤) سجل البطاقات الشخصية للمقيمين من غير المواطنين وتسجل فيه البطاقات الشخصية التى تصرف لهؤلاء الأشخاص .

(٥) سجل البطاقات العائلية للمقيمين من غير المواطنين وتسجل فيه البطاقات العائلية التى تصرف لهؤلاء الأشخاص .

(٦) سجل تغيير محل الإقامة للبطاقات الشخصية المشار إليها فى البند رقم (٤) .

مادة ١١ - تكون الوثائق والشهادات والمحركات التى يتطلبها تنفيذ القانون طبقاً للنماذج^(١) المرافقة وهى :

- (١) بطاقة شخصية .
- (٢) بطاقة عائلية .
- (٣) بطاقة شخصية للمقيمين من غير المواطنين .
- (٤) بطاقة عائلية للمقيمين من غير المواطنين .
- (٥) دفتر قيد واقعات الميلاد بالقنصلية .
- (٦) دفتر قيد واقعات الوفاة بالقنصلية .
- (٧) دفتر قيد واقعات الزواج بالقنصلية .
- (٨) دفتر قيد واقعات الطلاق بالقنصلية .
- (٩) دفتر قيد ضحايا المواليد ساقطى القيد بالجهات الصحية .

١ - لم تنشر هذه النماذج اكتفاء بنشرها بالوقائع المصرية وهى معلة بقرارات وزير الداخلية رقم ٤٢٦ لسنة ١٩٦٨ (الوقائع المصرية فى ١٩٦٨/٦/٤ - العدد ١٢٥) ورقم ١٤٢٠ لسنة ١٩٦٨ (الوقائع المصرية فى ١٩٦٨/١٢/٣١ - العدد ٢٩٩) ورفع ٢٢٢٥ لسنة ١٩٨٠ (الوقائع المصرية فى ١٩٨١/١/١٧ - العدد ١٤) .

- (١٠) دفتر قيد للمتوفين ساقطى القيد .
- (١١) دفتر قيد طلبات صور القيد والوثائق .
- (١٢) دفتر قيد طلبات الحصول على بطاقة شخصية بدل تالف أو بدل فاقد .
- (١٣) دفتر قيد طلبات الحصول على بطاقة عائلية بدل تالف أو بدل فاقد .
- (١٤) دفتر قيد الجنسية .
- (١٥) دفتر قيد مواليد أحياء (٢) .
- (١٦) دفتر قيد الوفيات والمواليد موتى (٢) .
- (١٧) دفتر قيد طلبات قيد المواليد ساقطى القيد .
- (١٨) دفتر قيد الطلبات التي ليست لها دفاتر خاصة .
- (١٩) طلب الحصول على بطاقة شخصية .
- (٢٠) طلب الحصول على بطاقة شخصية معفى من رسم التمغة .
- (٢١) طلب الحصول على بطاقة عائلية .
- (٢٢) طلب الحصول على بطاقة عائلية معفى من رسم التمغة .
- (٢٣) طلب الحصول على بطاقة شخصية بدل تالف أو بدل فاقد .
- (٢٤) طلب الحصول على بطاقة شخصية بدل تالف أو بدل فاقد معفى من رسم التمغة .
- (٢٥) طلب الحصول على بطاقة عائلية بدل تالف أو بدل فاقد .
- (٢٦) طلب الحصول على بطاقة عائلية بدل تالف أو بدل فاقد معفى من رسم التمغة .

٢ - صدر قرار وزير الداخلية رقم ٢٢٢٥ لسنة ١٩٨٠ ونص في مادته الخامسة على الآتى .

« يلغى النعنوان المنصوص عليهما فى المادة ١١ من قرار وزير الداخلية المشار إليه والمدرجان برقم ١٥ دفتر قيد مواليد أحياء ، دفتر قيد صحى (١) - ويرقم ١٦ دفتر قيد الوفيات والمواليد ، دفتر قيد صحى (٢) .

وتحت رقم ١٦ دفتر قيد الوفيات والمواليد موتى ، دفتر قيد صحى (٢) » .

- (٢٧) طلب الحصول على بطاقة شخصية للمقيمين من غير المواطنين .
- (٢٨) طلب الحصول على بطاقة عائلية للمقيمين من غير المواطنين .
- (٢٩) طلب الحصول على بطاقة شخصية بدل تالف أو بدل فاقد للمقيمين من غير المواطنين .
- (٣٠) طلب الحصول على بطاقة عائلية بدل تالف أو بدل فاقد للمقيمين من غير المواطنين .
- (٣١) طلب قيد ميلاد ساقط قيد .
- (٣٢) طلب قيد ميلاد ساقط قيد معفى من رسم التمتع .
- (٣٣) طلب قيد وفاة ساقط قيد .
- (٣٤) طلب الحصول على صورة قيد أو وثيقة أو مستند .
- (٣٥) طلب نقل قيد .
- (٣٦) طلب تصحيح أو تثبيت أو إبطال .
- (٣٧) طلب تصحيح أو تغيير قيد .
- (٣٨) شهادة ميلاد .
- (٣٩) شهادة وفاة .
- (٤٠) صورة قيد ميلاد كامل البيانات .
- (٤١) صورة قيد وفاة كامل البيانات .
- (٤٢) صورة قيد زواج كامل البيانات .
- (٤٣) صورة قيد طلاق كامل البيانات .
- (٤٤) صورة نقل قيد كامل البيانات .
- (٤٥) صورة تصحيح وتثبيت وإبطال قيد .
- (٤٦) صورة قيد فردى من السجل المدني .
- (٤٧) صورة قيد عائلى من السجل المدني .
- (٤٨) صورة وثيقة أو مستند .
- (٤٩) صورة قيد ميلاد .
- (٥٠) صورة قيد وفاة .

- (٥١) صورة مجانية من قيد واقعة ميلاد .
- (٥٢) صورة قيد ميلاد مجانية من دفاتر الصحة للحصول على بطاقة لموالم
ما قبل ١٩٦٢/١/١ .
- (٥٣) صورة مجانية من قيد واقعة وفاة .
- (٥٤) صورة مجانية من قيد واقعة زواج .
- (٥٥) صورة مجانية من قيد واقعة طلاق .
- (٥٦) بيان ميلاد .
- (٥٧) بيان وفاة .
- (٥٨) بيان زواج .
- (٥٩) بيان طلاق .
- (٦٠) بيان نقل قيد .
- (٦١) بيان تصحيح وثبوت وإبطال قيد .
- (٦٢) بيان قيد عائلى من السجل العدى .
- (٦٣) بيان واقعة زواج من القنصلية .
- (٦٤) بيان واقعة طلاق من القنصلية .
- (٦٥) تبليغ عن ولادة .
- (٦٦) تبليغ عن وفاة .
- (٦٧) تبليغ عن مولود ميت .
- (٦٨) تبليغ عن متوفى مجهول الشخصية .
- (٦٩) تبليغ من المواطن عن تغيير بيان بالبطاقة .
- (٧٠) حافظة تسليم التبليغات والإخطارات عن المواليد / الوفيات من مكتب
صحة إلى مكتب الصحة المختار .
- (٧١) حافظة تسليم التبليغات والإخطارات عن المواليد / الوفيات من مكتب
الصحة المختار إلى مكتب السجل المننى .
- (٧٢) حافظة تسليم الإخطارات عن المواليد / الوفيات من قسم الإحصاء إلى
الإدارة المركزية للإحصاء .

- (٧٣) حافظة تسليم شهادات الميلاد .
- (٧٤) حافظة إرسال .
- (٧٥) إخطار عن تغيير بيان .
- (٧٦) إخطار من طبيب أو مرخص له بالتوليد .
- (٧٧) إخطار للشرطة عن ساقط قيد الميلاد أو الوفاة .
- (٧٨) إخطار عن المواليد أحياء .
- (٧٩) إخطار عن الوفيات والمواليد موتى .
- (٨٠) إخطار الجهة الصحية لإجراء التحريات الصحية عن ساقط قيد وفاة .
- (٨١) إخطار الشرطة لإجراء التحريات الإدارية عن ساقط قيد وفاة .
- (٨٢) إخطار عن تسجيل واقعة للقصلية .
- (٨٣) إخطار عن تغيير محل الإقامة وطلب الاستمارة .
- (٨٤) إخطار من الدائرة عن تصحيح أو تغيير .
- (٨٥) إخطار من مكتب السجل المدني عن تصحيح أو تثبيت أو إبطال .
- (٨٦) إخطار للشرطة من مكتب السجل المدني .
- (٨٧) إخطار من قلم كتاب المحاكم عن حكم .
- (٨٨) إعلان عن ساقط قيد الميلاد والوفاة .
- (٨٩) إعلان عن تصحيح أو تغيير بيان في واقعات الأحوال المدنية .
- (٩٠) نموذج بيانات طفل حديث الولادة معثور عليه .
- (٩١) نموذج بيانات طفل حديث الولادة معثور عليه ميقاً .
- (٩٢) استمارة تعبئة .
- (٩٣) إيصال تقديم طلب .
- (٩٤) كارت أبيض للبطاقة العائلية .
- (٩٥) كارت أحمر للبطاقة الشخصية .
- (٩٦) إخطار أسبوعي عن واقعات الزواج أو التصديق عليها برقم نموذج ٣٨ «ب» (١) .
- (٩٧) إخطار أسبوعي عن واقعات الطلاق أو التصديق عليها برقم نموذج

٣٨ «ج» (١)

(٩٨) إخطار أسبوعي عن الواقعات التي صدرت في شأنها أحكام نهائية بالزواج أو بالطلاق أو التطلق أو التفريق الجسماني أو البطلان أو الإنفصاخ أو إثبات النسب برقم نموذج ٣٨ «د» (١).

الفصل الثالث

في نظام القيد

مادة ١٢ - (معلقة بقرار وزير الداخلية رقم ٢٢٢٥ لسنة ١٩٨٠) ترقم كل ورقة من سجلات الأحوال المدنية برقم مسلسل ويبين في أول صفحة وآخر صفحة عند الأوراق بموجب محضر يوقع عليه من قبل رئيس الجهة المختصة بالقيد أو من يندبه لذلك وتختتم كل صفحة بخاتم الوزارة أو المصلحة التابع لها الجهة المختصة .

مادة ١٣ - يبدأ القيد في السجل المدني برقم مسلسل خاص بكل قرية من قرى المركز وبكل شياخة من شياخات القسم التي تتكون منها دائرة اختصاص مكتب السجل المدني .

فإذا أصبحت القرية أو الشياخة تابعة لمكتب سجل مدني آخر فينقل السجل المدني الخاص بالقرية أو الشياخة إلى المكتب الجديد ويستمر تسلسل القيد .

وتخصص لكل أسرة صفحة بالسجل المدني تسجل فيها بيانات رب الأسرة وأفراد أسرته ويعطى هذا القيد رقماً مسلسلاً ويجوز أن يمتد قيد الأسرة إلى أكثر من صفحة إذا زاد عدد أفرادها .

١ - صدر قرار وزير الداخلية رقم ٢٢٢٥ لسنة ١٩٨٠ (الوقائع المصرية في ١٩٨١/١/١٧ - العدد ١٤) ونص في مادته السادسة على إضافة النماذج المنصوص عليها بأرقام ٩٦، ٩٧، ٩٨ إلى النماذج المرافقة لقراروزير الداخلية رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٥ .

وإذا طرأت على رب الأسرة أو أحد أفرادها واقعة من الواقعات أو تغيير في أحد عناصرها وكان قد سبق استنفاد السطر الخاص بخانة الواقعة في تغييرات سابقة فيعاد قيد من تناول التغيير بياناته في السطر التالي لآخر قيد بالصفحة وتتبّت بيانات الواقعة في الخانة المعدة لها على أن يكون الرقم الخاص هو الرقم الأصلي بصفحة الأسرة لمن تناول التغيير بياناته ونحته رقم مسلسل عن كل تغيير .

مادة ١٤ - (معدلة بقرار وزير الداخلية ٢٢٢٥ لسنة ١٩٨٠) يكون إثبات البيانات في السجلات متتالياً وتحظر الإضافة والكشط والمحو وترك مسافات بيضاء في السجلات والشهادات والوثائق أو في هوامشها وذلك مع مراعاة قواعد التصحيح المنصوص عليها في المادة ٣٦ من القانون ولا تقبل أى شهادة أو وثيقة أو مستند تتضمن تصحيحاً إلا بعد التوقيع عليه من محرره ومن الموقعين باعتماد التصحيح .

وإذا تكرر قيد واقعة ميلاد أو وفاة وكانت بيانات كل تبليغ صحيحة وتطبق بيانات الآخر فيتبع في شأنها ما يأتي :

- ١ - إذا كان أحد التبليغيين من الوالد فيلغى القيد الآخر .
- ٢ - إذا كان التبليغان من غير الوالد فيلغى القيد الثاني .
- ٣ - إذا كان أحد القيدين بجهة صحيحة غير مختصة فيلغى هذا القيد ويخطر مكتب السجل لإلغاء القيد بالسجل المقابل إذا كان قد تم إيلاعه .

أما إذا كان أحد القيدتين صحيحاً والآخر غير صحيح فيتبع في شأنهما ما يأتي :

- ١ - إذا كان القيدان بجهة صحيحة واحدة فيلغى القيد الخاطيء ويخطر مكتب السجل المدني لإلغاء القيد بالسجل المقابل إذا كان قد تم إخطاره .
- ٢ - إذا كان القيدتين بجهتين صحيحتين مختلفتين فيلغى القيدان إذا كان الصحيح منهما بجهة صحيحة غير مختصة ويعاد القيد بالجهة الصحية المختصة ويخطر كل من مكتبى السجل المدني المقابلين للجهتين الصحيحتين لإلغاء القيد بكل

منهما إذا كان قد سبق إيلاغهما ، ثم تخطر الجهة الصحية المختصة لإعادة القيد واتباع الإجراءات المقررة في هذا الصدد .

إذا كانت الجهتان الصحيحتان غير مختصتين بالقيد فيلغى القيدان ويحال التبليغ الصحيح إلى الجهة الصحية المختصة على أن يثبت بخانة الملاحظات اسم الجهة الصحية الوارد منها التبليغ وتلغى شهادات الميلاد أو الوفاة التي صدرت بناء على قيد تم إلغاؤه .

وبالنسبة لوفاعات الزواج والطلاق التي يتم تسجيلها بقلم كتاب أو مكتب توثيق أو سجل مدني غير مختص فيلغى القيد وتلغى أرقامه على جميع صور العقود والشهادات وتحال الأوراق إلى الجهة المختصة لتسجيل الواقعة واتخاذ باقي الإجراءات .

وفي جميع الحالات يؤثر بإلغاء الواقعة بصفحة قيد الأسرة إذا كان القيد بالسجل المدني المقابل وإلا تعين إخطار مكتب سجل مدني قيد الأسرة للتأشير بإلغاء الواقعة .

إذا حدث تكرار في أرقام القيد فيلغى القيد الذي وقع الخطأ في رقمه ويعاد تسجيله على أن يعطى الرقم التالي لآخر رقم قيد في السجل .

وعند سقوط بعض أرقام القيد فيستمر تسلسله دون تصحيح وإذا كان التكرار في أرقام قيد البطاقات فتسحب البطاقة التي تكرر رقمها وتلغى كما يلغى فيها بسجل البطاقات وذلك بالتأشير في خانة الملاحظات بسبب الإلغاء وتحرر بطاقة جديدة تقيد بالسجل عقب آخر قيد به ويؤشر بالرقم الجديد قرين القيد الملغى ويصحح رقم البطاقة بصفحة الأسرة بالسجل المدني إذا كان لصاحبها قيد به وفي جميع الأحوال يعتمد مفتش الدائرة التصحيح أو الإلغاء ويوقع قرينه بخانة الملاحظات مع إخطار الإدارة المركزية للإحصاء بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بحالات الإلغاء .

مادة ١٥ - (معدلة بقرار وزير الداخلية ٢٢٢٥ لسنة ١٩٨٠) ينتهي القيد في سجلات واقعات الأحوال المدنية الميلاد - الزواج - الطلاق - الوفاة في نهاية كل سنة ميلادية ويبدأ القيد بأرقام سلسلة جديدة في أول السنة التالية .

أما السجل المدني وسجلات البطاقات الشخصية والعائلية فيستمر تسلسل أرقام القيد رغم انتهاء العام الميلادي .

وفي جميع الحالات تحرر الجهة القائمة على القيد في نهاية العام محضراً يثبت فيه البيانات الآتية :

- ١ - العدد الفعلي للقيود .
- ٢ - الأرقام التي سقطت أو تكررت أثناء القيد .
- ٣ - عدد الأخطاء المادية التي تم تصحيحها .
- ٤ - عدد القيود التي تم تصحيحها بناء على قرار أو حكم .
- ٥ - عدد القيود التي تم تصحيحها بناء على وثيقة أو مستند .

كما يحرر محضراً بإقفال كل سجل ينتهي العمل به أو يتعذر القيد فيه خلال السنة وتثبت نفس البيانات السابقة عقب آخر قيد بالسجل مع استمرار تسلسل أرقام القيد بالسجل الجديد . وفي جميع الحالات يحرر المحضر في الصفحة الأخيرة عقب آخر قيد .

ويراعى أن يكون القيد في جميع السجلات بالمعاد المعد لذلك .

مادة ١٦ - يكون التبليغ عن واقعات الميلاد والوفاة التي تقع للمواطن المقيم في الخارج إلى قنصلية الجمهورية العربية المتحدة المختصة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ وقوعها بإخطار من المواطن يتضمن جميع البيانات الواردة بنموذج التبليغ المعد لذلك على أن ترفق بالإخطارات المستندات الدالة على صحة الواقعة .

فإذا كان المواطن مقيماً في غير البلد الذي تقع فيه القنصلية أو تعذر عليه الانتقال إلى مقرها فعليه إخطارها بالبريد المسجل الموصى عليه خلال المدة ذاتها .

وحتى يستوفي الإخطار الشكل المقرر للتبليغ تقوم القنصلية بتحرير نماذج تبليغات من واقع البيانات الواردة بالإخطارات عن هذه الواقعات وتعتمد النماذج وتختتم بخاتم القنصلية بعد مراجعتها والتأكد من صحة بيانات المبلغ والواقعة وتمتع صاحبها بجنسية الجمهورية العربية المتحدة .

ثم تقوم القنصلية بقيد جميع الواقعات بالدفاتر الخاصة وإرسال الإخطارات والنماذج إلى مكتب سجل مدنى المركز الرئيسى الذى عليه مراجعتها وتسجيلها بسجلات الواقعات وتحرير شهادة الميلاد أو الوفاة وإرسالها إلى القنصلية لتسليمها إلى أصحاب الشأن فيها واستيفاء قيود الواقعات بدفاتها .

وبالنسبة لواقعات الزواج والطلاق فيكون الإخطار عنها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ الواقعة إلى القنصلية التى تقوم بقيدتها فى الدفاتر الخاصة وتحرير بيان عنها على النموذج المعد لذلك بناء على الوثائق والمستندات المتعلقة بها ويعتمد ويختم بخاتم القنصلية ويُرسل إلى مكتب السجل المدنى بالمركز الرئيسى لقيدها وإرسال بيان عنها إلى القنصلية لاستيفاء القيد بدفاتها .

وفى حالة عدم وجود قنصلية يكون الإخطار مصحوباً بالمستندات والوثائق الصادرة من الجهات الرسمية المختصة إلى مكتب سجل مدنى المركز الرئيسى مباشرة بطريق البريد المسجل خلال المدة المشار إليها ويتبع بالنسبة لهذه الإخطارات النظام المقرر للإخطارات المقدمة إلى القنصلية ويقوم مكتب سجل مدنى المركز الرئيسى بتسجيل كل واقعة فى السجل الخاص بها ويرسل شهادات الميلاد والوفاة إلى أصحاب الشأن فيها .

وفى جميع الأحوال يقوم مكتب سجل مدنى المركز الرئيسى بإخطار مكتب السجل المدنى الذى لديه قيد المواطن على النموذج المعد لذلك لإثبات الواقعة بصفحة قيده .

مادة ١٧ - (معذلة بقرار وزير الداخلية رقم ٢٢٢٥ لسنة ١٩٨٠) تتلقى الجهات الصحية المختصة التبليغات عن المواليد من المكلفين بالتبليغ من نسختين وتقوم بمراجعة بياناتها واعتمادها من الطبيب المختص ثم قيدتها بسجل واقعات الميلاد برقم مسلسل خاص بكل جهة صحية ، ويثبت رقم قيد كل مولود بالخانة المخصصة بكل من نسختي التبليغ .

وتحرر شهادة الميلاد عقب تسجيل الواقعة مباشرة وتسلم لصاحب الشأن فوراً وبغير رسوم .

وعلى الجهة الصحية إثبات ما سجل من واقعات خلال الأسبوع الصحى

بمؤدج الإخطار المعد لذلك وتعتمد الإخطارات من الطبيب المختص بعد مطابقتها على التبليغات .

ثم تحفظ إحدى نسختي التبليغ وترسل الأخرى مرافقة للإخطار الأسبوعي إلى مكتب الصحة المختار خلال ثلاثة أيام من نهاية الأسبوع الصحي .

وعلى طبيب مكتب الصحة المختار مراجعة التبليغات ومطابقة الإخطارات عليها واعتمادها ثم إرسالها إلى مكتب السجل المدني المختص خلال ثلاثة أيام من تاريخ ورودها بمقتضى حافظة تعد لذلك .

وعلى أمين مكتب السجل المدني مراجعة بيانات التبليغات ثم تسجيلها بسجل الميلاد المقابل وحفظ التبليغات طبقاً لأرقام تسجيلها والتأشير بالواقعة بصفحة الأمرة إذا كانت مقيدة بالسجل المدني لديه فإذا كانت مقيدة بمكتب سجل مدني آخر تعين إخطاره ليقوم بقيد المولود بصفحة الأمرة وترسل الإخطارات إلى قسم الإحصاء بالمصلحة خلال ثلاثة أيام من تاريخ ورودها من المكتب المختار لإرسالها إلى الإدارة المركزية للإحصاء بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

وفي جميع الأحوال تقوم الجهة الصحية التي تلقت التبليغ بتحصيل الرسم الإضافي المقرر بالقانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٣ وتورده إلى الجهة التي تحددها وزارة الشؤون الاجتماعية .

مادة ١٨ - (معلقة بقرار وزير الداخلية رقم ٢٢٢٥ لسنة ١٩٨٠) تتبع بالنسبة لواقعات الوفاة ذات الإجراءات المقررة في شأن واقعات الميلاد وتحرر شهادة الوفاة عقب قيد الواقعة مباشرة وتظل بالجهة الصحية حتى تسلم إلى طالبها بعد التحقق من أنه من نوى الشأن فيها .

وإذا كان المتوفى مجهول الشخصية تحرر الشرطة نموذج التبليغ المعد لذلك ومحضر الواقعة (من أصل وصورتين) - ويرسل أصل التبليغ والمحضر إلى النيابة المختصة لإصدار قرارها في شأن تحديد شخصية المتوفى وترسل صورنا التبليغ والمحضر إلى الجهة الصحية المختصة .

وعلى الجهة الصحية إثبات رقم القيد المسلسل بصورتى التبليغ والاقتصار على إثبات عبارة متوفى مجهول الشخصية مضافاً إليها بيانات المحضر وذلك فى حقّ الملاحظات قرين رقم القيد الخاص بالواقعة فى سجل واقعات الوفاة وترك باقى الحقول شاغرة وإرسال إحدى صورتى التبليغ والمحضر ضمن التبليغات مع الإخطار الأسبوعى إلى مكتب السجل المدنى المختص لتسجيل الواقعة بالسجل المقابل وفقاً للإجراءات السابقة .

فإذا أصدرت النيابة المختصة قراراً بتحديد شخصية المتوفى خلال سبعة أيام من تاريخ التبليغ عن الواقعة تعين على كل من الجهة الصحية ومكتب السجل المدنى إدراج بيانات الواقعة بحقول القيد الخاص بها فى سجل واقعات الوفاة .

فإذا انقضت هذه المدة دون أن تصدر النيابة قرارها وجب على أمين السجل المدنى رفع الأمر إلى المصلحة (الأحوال المدنية) لإجراء التحريات اللازمة عن شخصية المتوفى مع الجهات المختصة وإصدار قرارها فى هذا الشأن خلال ثلاثين يوماً من تاريخ رفع الأمر إليها ويبلغ هذا القرار إلى أمين مكتب السجل المدنى لإثبات البيانات وإخطار الجهة الصحية المقابلة لتقوم بدورها بإثبات هذه البيانات .

وفى الحالتين يتعين على أمين مكتب السجل المدنى التأشير بالواقعة قرين قيد أسرة المتوفى إذا كان لها قيد مسجل بالمكتب - أو إخطار المصلحة (إدارة التسجيل المدنى) للبحث بكارنات البطاقات العائلية عن قيد أسرة المتوفى للتعرف على مكتب السجل المدنى المقيد به وإخطاره للتأشير بالواقعة بصفحة الأسرة .

فإذا لم تستدل المصلحة على شخصية المتوفى خلال الثلاثين يوماً تصدر قراراً بعدم صلاحية الواقعة للقيد ويخطر مكتب السجل المدنى لإلغاء القيد الخاص بها والتأشير بمضمون قرار المصلحة فى الحقول الشاغرة للقيد .

ويعتبر المتوفى ساقط قيد وفاة وإذا تم التعرف على شخصيته تعين قيد الواقعة على ضوء أحكام المادة (٣٠) من هذا القرار .

وبالنسبة للطفل الذى يتوفى قبل التبليغ عن ميلاده فيكون التبليغ عن ميلاده ووفاته معاً إلى الجهة الصحية أما إذا ولد ميتاً بعد الشهر السادس من الحمل فيكون

التبليغ عن وفاته فقط ويتخذ في شأنه الإجراءات المقررة .

وعلى أمين السجل المدني عند ورود التبليغ إليه إخطار قسم الإحصاء بالمصلحة .

أما الأشخاص المنصوص عليهم في المادة ٣٥ من القانون فيتبع في شأن قيد وفاتهم ما يأتي :

١ - ينشأ سجل بالجهة التي تحددها وزارة الحربية والقوات المسلحة لقيد واقعات الوفاة للمحاربين والمتطوعين والمدنيين التابعين لوزارة الحربية أو القوات المسلحة الذين يتوفون أو يستشهدون داخل أراضي جمهورية مصر العربية أو خارجها في أماكن تابعة للجهتين أو في أثناء الخدمة .

٢ - يصدر قرار بالتطبيق لنص المادة ٣٥ من القانون بتعيين من ترشحه هاتان الجهتان للقيام بأعمال القيد في هذا السجل .

٣ - وعلى القائم بالقيد اتباع الإجراءات الآتية :

(أ) يتلقى الإخطارات عن واقعات الوفاة من الجهة التي تحدد لذلك بمعرفة وزارة الحربية أو القوات المسلحة .

(ب) يقوم بتسجيل الواقعة في السجل الخاص .

(ج) يحضر شهادة الوفاة وبيان وفاة عن كل واقعة ويرسلها إلى مكتب السجل المدني التابع له محل إقامة المتوفى أو المستشهد لتسليم شهادة الوفاة إلى قوى الشأن فيها والتأشير بالواقعة إن كان بالمكتب قيد أسرة للمتوفى أو المستشهد وفي حالة عدم وجود قيد أسرة به ترسل الأوراق إلى (إدارة التسجيل المدني - البطاقات) للبحث عن قيد أسرة المتوفى وإخطار مكتب سجل مدني قيد الأسرة فإذا لم يتم التعرف على قيد لأسرة المتوفى ترسل الأوراق إلى القائم بقيد الوفاة (السجلات العسكرية) لحفظها بعد اتخاذ الإجراءات المقررة في هذا الشأن بالنسبة للمسئول عن قيد الأسرة .

(د) يكون للتفتيش على أعمال القيد بهذا السجل من يحدده مدير مصلحة

الأحوال المدنية بالاتفاق مع مدير إدارة السجلات العسكرية .

(هـ) تقدم طلبات الحصول على صور القيد من هذا السجل إلى القائم بالتقيد وعليه تحرير الصور المطلوبة وفقاً للقواعد المقررة لذلك بالمادة ١٠ من القانون وتسليمها إلى طالبها .

مادة ١٩ - (معلقة بقرار وزير الداخلية رقم ٢٢٢٥ لسنة ١٩٨٠) عند إخطار جهة الشرطة التابع لها محل العثور على طفل حديث الولادة تقوم بتحرير محضر من أصل وصورتين يتضمن البيانات الآتية :

- ١ - تاريخ وساعة وجهة العثور على الطفل .
- ٢ - اسم ولقب ومن وصناعة من عثر على الطفل مالم يرفض ذلك .
- ٣ - الحالة التي عثر بها على الطفل وأوصافه وما قد يكون به من علامات مميزة .
- ٤ - وصف الملابس والأشياء التي وجدت معه وصفاً دقيقاً .
- ٥ - نوع الطفل (ذكر أو أنثى) .

ويوقع على المحضر ممن عثر على الطفل مالم يكن قد رفض نكر بياناته كما تقوم جهة الشرطة بتحرير النموذج المعد لهذه الحالة من نسختين واتخاذ الإجراءات الآتية :

١ - إبلاغ أقرب جهة صحية تابعة لمكتب الصحة المختار الذي يقع بدائرتة محل العثور على الطفل ليقيم الطبيب المختص بتقدير سنه وتسميته تسمية ثلاثية ونكر اسم ثلاثي للأب وللأم كذلك واتخاذ إجراءات الرعاية الصحية اللازمة للطفل حتى يتم تسليمه إلى مركز رعاية الأمومة والطفولة المختص وإثبات اسم الطفل والأب والأم والسن والنوع بكل من نمبختى النموذج للمرفقين بالمحضر .

٢ - إرسال أصل المحضر إلى النيابة المختصة وصورتيه مع النموذجين إلى الجهة الصحية التي يتبعها محل العثور على الطفل بعد استيفاء باقى بياناته وتعتبر صورتا المحضر والنموذجان بمثابة تبليغ عن ميلاد للطفل .

وعن الجهة الصحية اتخاذ الإجراءات المبينة في الفقرتين الأولى والثانية من المادة ١٧ مع ملاحظة اتباع ما يأتي :

١ - قيد الواقعة طبقاً للبيانات المثبتة بالنموذج فيما عدا العقول الخاصة بالمبلغ فلا يكرر بها إلا عبارة تم التأكيد بناء على المحضر رقم لسنة عثور على طفل حديث الولادة .

٢ - تحرير شهادة الميلاد طبقاً للبيانات التي تم قيدها بسجل الميلاد وإرسالها إلى الجهة المودع بها الطفل .

٣ - تحتفظ الجهة الصحية بإحدى نسختي المحضر والنموذج المعد لذلك وترسل الأخرى من كل منهما إلى مكتب السجل المدني المختص وذلك ضمن التبليغات المرسلة مع الإخطار الأسبوعي لقيد الواقعة طبقاً للبيانات المثبتة بالنموذج في السجل المقابل .

أما إذا كان تسليم الطفل إلى جهة شرطة لا يتبعها محل العثور عليه فيكون الإخطار إلى أقرب جهة صحية تقع في دائرتها وتقوم الشرطة بكافة الإجراءات المقررة للجهة المختصة بمحل العثور على الطفل ثم ترسل جميع الأوراق إلى شرطة محل العثور لقيد المحضر وإرسال أصله إلى النيابة وصورتيه ونسختي النموذج إلى الجهة الصحية المختصة لاتخاذ الإجراءات المقررة .

مادة ٢٠ - (معدلة بقرار وزير الداخلية رقم ٢٢٢٥ لسنة ١٩٨٠) وإذا تقدم أحد الوالدين بإقرار بالأبوة أو الأمومة قبل قيد الواقعة بالجهة الصحية فيقوم بتقديم ذلك الإقرار إلى جهة الشرطة التي قامت بتحرير المحضر بالعثور على الطفل وعليها اتباع ما يأتي :

١ - تحرير محضر من أصل وصورتين ويثبت فيه ما يدلى به صاحب الإقرار من بيانات عن يوم وساعة وتاريخ ومحل ولادة الطفل ونوعه (ذكر أو أنثى) واسم كل من صاحب الإقرار ولقبه وجنسيته وديانته ومحل إقامته ومهنته ومحل قيد أسرته بالسجل المدني كذلك البيانات التي تؤدي إلى التحقق من مطابقة ما يقرره على ما أثبت في محضر العثور على الطفل ولا تثبت بيانات الوالد الآخر ما لم يتقدم بإقرار بصحتها وتظل البيانات التي أثبتتها الطبيب المختص قائمة إلى أن

يتم إقراره

- ٢ - إخطار جهة الصحة لإيقاف إجراءات القيد
- ٣ - إرسال أصل المحضر إلى النيابة للتصرف فيه والبت في أمر تسليم الطفل إلى والديه
- ٤ - إثبات تصرف النيابة على صورتي المحضر

٥ - إذا أمرت النيابة بتسليم الطفل إلى المقر به فترسل صورته المحضر إلى الجهة الصحية المختصة بمحل الميلاد لاتخاذ إجراء التبليغ عن الواقعة طبقاً للقواعد المقررة وتحتفظ الجهة الصحية بإحدى نسختي المحضر وترسل الأخرى إلى مكتب السجل المدني المختص ضمن التبليغات المرسلة مع الإخطار الأسبوعي .

٦ - إذا لم تأمر النيابة بتسليم الطفل إلى المقر به فتخطر جهة الشرطة الجهة الصحية المختصة بمحل العثور عليه للاستمرار في إجراءات القيد وفقاً للبيانات التي أثنيا طبيب الصحة مع إرسال صورتي المحضر إلى الجهة الصحية لحفظ أحدهما مع أوراق الواقعة وإرسال الأخرى إلى مكتب السجل المدني المختص ضمن التبليغات المرسلة مع الإخطار الأسبوعي وعلى ذوي الشأن الالتجاء إلى الإجراءات المقررة قضاء في شأن إثبات النسب .

أما إذا كانت الواقعة قد تم قيدها بسجل المواليد فيتبع في شأنها ما ورد بالفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون .

مادة ٢١ - (معلقة بقرار وزير الداخلية ٢٢٢٥ لسنة ١٩٨٠) إذا توفي الطفل المعثور عليه بعد اتخاذ الإجراءات المقررة لجهة الشرطة أو الجهة الصحية أو مكتب السجل المدني فیتعين السير في باقى الإجراءات حتى يتم قيد ميلاده بسجل الميلاد بالجهة الصحية التي عليها إخطار مكتب السجل لتسجيل الواقعة بالسجل المقابل على أن تقوم الجهة الموجودة لديها الطفل بالتبليغ عن وفاته ويكون قيد الوفاة بنفس الأسماء المختارة لكل طفل ووالديه .

فإذا عثر على الطفل ميتاً يكتفى بقيد وفاته وتتبع في ذلك الإجراءات المقررة على أن يتم إخطار الشرطة للجهة الصحية على النموذج المعد لذلك .

مادة ٢٢ - (معلقة بقرار وزير الداخلية ٢٢٢٥ لسنة ١٩٨٠) إذا ثبت من بيانات التبليغ أن المولود غير شرعي لعدم قيامه بإبادة الزوجية بين الوالدين فينبع في هذه ما يأتي :

(أولاً) بالنسبة للجهات الصحية الوارد إليها التبليغ :

- ١ - لا يعتد ببيانات الوالدين الواردة بالتبليغ .
 - ٢ - إذا رغب أحد الوالدين أو كلاهما في الإقرار بأبوة المولود أو أمومته فيكون ذلك بطلب كتابي صريح يحرر من نسختين ويقم إلى الطبيب المختص للتوقيع عليهما بالنظر بعد إثبات تاريخ التقديم ويختتم بخاتم الجهة الصحية وترفق نسخة بكل صورة من صورتي التبليغ .
 - ٣ - إذا لم يقدم طلب من أي من الوالدين فيقوم الطبيب باختيار اسم له يثبت بالخانة المخصصة لبيانات الطبيب بالتبليغ .
 - ٤ - تثبت بيانات التبليغ بسجل الميلاد بالجهة الصحية مع إثبات اسم من يتقدم من الوالدين بطلب الإقرار بأبوة المولود أو أمومته أو طبقاً للتسمية التي قام بها الطبيب وفي الحالة الأخيرة يثبت في خانة الملاحظات بسجل الميلاد ما يشير إلى اختيار الأسماء بواسطة الطبيب .
- ولا تقبل طلبات بالإقرار بالأبوة أو الأمومة في الحالات التي وردت بنص المادة ٢٥ من القانون ويقوم الطبيب باختيار اسم للوالد أو الوالدة أوهما معاً حسب الأحوال بدلا من الأسماء الواردة بالطلبات مع إثبات الأسماء المختارة بالخانة المخصصة ببيانات الطبيب بالتبليغ ويؤشر بذلك بخانة الملاحظات بسجل الميلاد .

- ٥ - تقيد الواقعة بسجل الميلاد بالجهة الصحية طبقاً لما هو وارد بالتبليغات والطلبات المقدمة عنها على أن يثبت بخانة الملاحظات العبارة الآتية :
- تم اختيار اسم ^{الاب} اليوم أو الوالدين بمعرفة الطبيب ثم يوقع قريين هذه العبارة وترسل التبليغات وأوراقها ضمن التبليغات المرسلة مع الإخطار الأسبوعي .

(ثانياً) بالنسبة لمكتب السجل المدني :

يتلقى مكتب السجل المدني التبليغات والطلبات المقدمة عنها من مكتب الصحة المختار ثم يقوم بتسجيل للواقعات بسجل الميلاد المقابل وفقاً للقواعد المقررة .

مادة ٢٢ مكرر - (مضافة بقرار وزير الداخلية ٢٢٢٥ لسنة ١٩٨٠) على المأذونين والموثقين المنتدبين الذين يقومون بتوثيق عقود الزواج أو شهادات الطلاق أو التصديق عليها أن يقدموا ما يرمونه من وثائق إلى قلم كتاب المحكمة التي حدثت بدائلها الواقعة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إبرامها ويكون ذلك من أربع نسخ .

- يقوم قلم كتاب المحكمة المختصة بتسجيل الواقعة بالسجل الخاص وختمها والتأشير عليها برقم القيد .

- يعيد قلم الكتاب نسختين من الوثيقة إلى المأذون أو الموثق لتسليمها لأصحابها فوراً .

- يحتفظ قلم الكتاب بنسخة من الوثيقة لديه ويرسل نسخة أخرى إلى مكتب السجل المدني المقابل مرافقة للإخطار الأسبوعي لتسجيل الواقعات بسجل الزواج أو الطلاق المقابل .

- أما بالنسبة لمكاتب التوثيق بالشهر العقاري فيقوم بالقيد بسجلين أحدهما للزواج والآخر للطلاق وتسجل بهما الواقعات التي تم توثيقها بالمكتب وكان أحد طرفي العلاقة مصرياً أو كان الطرفان مصريين واختلفا في الديانة أو الملة وتحتفظ مكاتب التوثيق بنسخة من الوثيقة وترسل الأخرى مرافقة للإخطار الأسبوعي إلى مكتب السجل المدني المقابل لتسجيل الواقعات .

- وفي جميع الحالات يتعين على مكتب السجل المدني المقابل التأشير بالواقعة بصفحة الأمرة إذا كانت مقيدة لديه أو إخطار مكتب سجل مدني قيد الأمرة للقيام بهذا الإجراء . وفي جميع حالات التسجيل الخاصة بواقعات الأحوال المدنية من ميلاد وزواج وطلاق ووفاة ترسل الجهة القائمة على التسجيل (مكاتب الصحة وأقلام كتاب محاكم الأحوال الشخصية ومكاتب التوثيق بالشهر العقاري) السجلات التي تم التسجيل بها خلال العام الميلادي إلى مكاتب السجل المدني المقابلة خلال النصف الأول لشهر يناير من السنة التالية لإجراء القيد .

الفصل الرابع

فى استخراج صورة القيد والوثائق

مادة ٢٣ - (معدلة بقرار وزير الداخلية ٢٢٢٥ لسنة ١٩٨٠) يقدم طلب استخراج صورة أى قيد من القيود أو أية صورة من وثيقة أو مستند يكون محفوظاً لدى جهة القيد - إلى الجهة المختصة وهى مصلحة الأحوال المدنية (إدارة التسجيل المدنى) - أو مكاتب السجل المدنى أو الجهات الصحية أو أقلام الكتاب بمحاكم الأحوال الشخصية أو مكاتب التوثيق بالشهر العقارى مرفقاً به النموذج المعد للصورة المطلوبة .

وتصدر الجهات الصحية وأقلام الكتاب بمحاكم الأحوال الشخصية أو مكاتب التوثيق بالشهر العقارى صوراً عن الوقاعات التى تمت خلال السنة الميلادية التى حدثت فيها الوقاعات .

وتختص مكاتب السجل المدنى بإصدار هذه الصور اعتباراً من أول العام التالى للعام الذى تم فيه قيد الوقاعات مع عدم الإخلال باختصاص أقلام كتّاب محاكم الأحوال الشخصية فى إصدار صور وثائق الزواج وإشهادات الطلاق الكاملة البيانات وتصدر إدارة التسجيل المدنى بمصلحة الأحوال المدنية صور الوثائق والمستندات المحفوظة لديها .

وتقيد هذه الطلبات فى الدفتر المعد لذلك ويعرض الطلب على رئيس الجهة التى بها القيد أو الواقعة. وإذا كان صاحب الطلب من المنصوص عليهم فى الفقرتين الأولى والثانية من المادة ١٠ من القانون يؤشر رئيس هذه الجهة بالقبول وبإحالة الطلب إلى الجهة المحفوظ بها الأصل المطلوب صورته كى تحرر الصورة على النموذج المقدم عنها وتختم بخاتم الجمهورية وتسلم إلى طالبها ويحفظ الطلب بالملف الخاص .

أما بالنسبة للطلبات التى تقدم تطبيقاً لنص الفقرة التالية من المادة رقم (١٠) من القانون فتحال إلى الإدارة القانونية المختصة بالشهر العقارى أو بوزارة الصحة أو مصلحة الأحوال المدنية أو رئيس محكمة الأحوال الشخصية لإبداء

الرأى فيها وعرضها على وكيل الوزارة أو مدير المصلحة المختصة أو من ينييه كل منهم فى حدود اختصاصه للتحقق من وجود مصلحة للطلاب إن كان من غير من تقدم نكرم فى المادة (١٠) المذكورة .

وفى حالة طلب جهة أجنبية صورة من القيود أو الوثائق أو المستندات يجب ختم هذه الصورة بخاتم الجهة التى أصدرتها وتعتمد من وكيل وزارة الصحة أو وكيل وزارة العدل لشنون المحاكم أو أمين عام الشهر العقارى أو مدير مصلحة الأحوال المدنية أو من ينييه كل منهم فى حدود اختصاصه .

وفى جميع الأحوال يسلم مقدم الطلب إيصالا مبين فيه رقم قيد وتاريخ تقديم الطلب .

مادة ٢٤ - (معدلة بقرار وزير الداخلية ١٠٨٦ لسنة ١٩٦٨) يحصل رسم مقداره عشرون قرشاً للحصول على إحدى الصور المشار إليها وذلك مع مراعاة ما تقضى به القوانين واللوائح المالية فى شأن الرسوم الأخرى وتتعدد الرسوم بتعدد الصور المطلوبة ولا تستحق أية رسوم عن الطلبات المقدمة من السلطات العامة متى كان الطلب للصالح العام .

مادة ٢٥ - يجوز تقديم الطلب مرافقاً له نموذج الصورة المطلوبة إلى مكتب السجل المدني الذى يقيم الطالب بدائرتة ويسلم إليه إيصال عنه على النموذج المعد لذلك ثم يرسل الطلب والنموذج إلى الجهة المختصة لاتباع الإجراءات المنصوص عليها فى المادة ٢٣ .

بالنسبة للمواطنين المقيمين فى الخارج فتقدم الطلبات إلى قنصلية الجمهورية العربية المتحدة التى يقيم المواطن بدائرتها وتفيد الطلبات فى الدفتر الخاص ويسلم مقدموها إيصالات عنها وعلى القنصلية إرسال الطلبات إلى مكتب السجل المدني بالمركز الرئيسى لتمرير الصورة المطلوبة إذا كان القيد لديه أو إحالة الطلب إلى قسم التسجيل المدني أو مكتب السجل المدني المختص .

ويراعى فى هذه الطلبات الإجراءات المقررة فى المادة ٢٣ ويتولى مكتب سجل مدنى بالمركز الرئيسى إرسال الصورة أو القرائات الصادرة برفض الطلبات إلى القنصليات لتسليمها إلى أصحابها .

كما يتلقى هذا المكتب الطلبات المقدمة من المواطنين في الخارج ممن لا يقيمون بدائرة إحدى قنصليات الجمهورية العربية المتحدة ويتبع في شأنها الإجراءات المشار إليها .

وبالنسبة لواقعات الولادة والزواج والطلاق والوفاة التي تمت قبل تنفيذ هذا القانون تظل الجهات الحالية هي المختصة بتسليم الصور المطلوبة منها .

ويراعى في جميع الأحوال ما تنص به المادة ٤٦ من القانون .

الفصل الخامس

في ساقطى القيد

مادة ٢٦ - (معدلة بقرار وزير الداخلية ٢٢٢٥ لسنة ١٩٨٠) تقدم طلبات قيد ساقطى قيد الميلاد التي لم يبلغ عنها في خلال المدة التي حددها القانون على النموذج المعد لذلك إلى الجهة الصحية التي حدثت الولادة في دائرتها ويقوم رئيس اللجنة الطبية المختصة بما يأتي :

١ - مراجعة بيانات الطلب والتثبت من استيفائه واختصاص الجهة الصحية ثم قيده بالدفتر المعد لذلك بأرقام متسلسلة طبقاً لتاريخ ورودها .

٢ - تقرير من ساقطى القيد بواسطة اللجان الآتية :

(أ) اللجنة الطبية المشكلة بمناطق التجنيد بالنسبة للمواطنين الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ ، ٣٥ سنة أو في حالة الشك في تقدير السن .

(ب) اللجنة الطبية المشكلة بعواصم ومراكز المحافظات بالنسبة للمواطنين من غير المشار إليهم في البند السابق .

(ج) أما المواطن الذي سبق قيد ميلاده ويطلب إعادة القيد لتمزق سجل الميلاد بمكتب التسجيل للمدنى ودفتر المواليد بالجهة الصحية فإنه يعفى من تقدير السن إذا قدم مع الطلب المستندات الرسمية المؤيدة لتاريخ الميلاد مثل شهادة الميلاد الأصلية السابق إصدارها أو صورة رسمية منها أو إحدى الشهادات الدراسية أو خطاب من جهة العمل موضحاً به

بيانات الميلاد الثابتة بملف خدمته ويثبت للسجل بالطلب ويدفتر قيد الطلبات .

٣ - يسلم الطالب إيصالاً على النموذج المعد لذلك .

٤ - يبحث بسجل الميلاد ويدفتر المواليد عن عدم سبق قيد الواقعة بهما وإثبات ذلك بالطلب .

٥ - يرسل الطلب إلى مكتب السجل المدني المقيدة به أسرة الطالب للتأكد من عدم سبق التأشير بميلاده بصفحة الأسرة .

مادة ٢٧ - (معدلة بقرار وزير الداخلية ٣٣٢ لسنة ١٩٦٨) يجب أن يشمل الطلب على البيانات اللازمة للتقيد المنصوص عليها في المادة ١٨ من القانون .

ويقدم مع الطلب شهادة ممن أجرى الولادة بصحة الواقعة ومحل وتاريخ الميلاد أو المستندات الرسمية المؤيدة لذلك - وفي حالة تعذر تقديم هذه الشهادة أو المستندات المشار إليها يقدم إقرار يتضمن صحة هذه البيانات موقع عليه من اثنين من العاملين بالحكومة من الدرجة السابعة على الأقل ومصديق على توقيعهما من الجهة التابعين لها .

مادة ٢٨ - (معدلة بقرار وزير الداخلية ٣٣٢ لسنة ١٩٦٨) يجب على أمين مكتب السجل المدني الذي لديه قيد أسرة ساقط القيد التثبت من عدم وجود بيانات عن الواقعة بصفحة الأسرة .

وإذا كان المكتب مختصاً كذلك بقيد الواقعة فعليه قيد الطلب في الدفتر الخاص والتثبت أيضاً من عدم سبق القيد بسجل الميلاد وإلا فتحال الأوراق إلى مكتب السجل المدني الذي حدثت الولادة في دائرته لتقليم بهذه الإجراءات .

يجب على أمين مكتب السجل المدني المختص بقيد الواقعة الامتناعاً بتحريات الجهات الإدارية والبيانات التي يرجع في شأنها إلى الجهات الحكومية وغيرها للتحقق من محل الميلاد وذلك في حالة ما إذا لم يرفق بالطلب الشهادة أو المستند أو الإقرار المشار إليه في المادة السابقة .

ويجب أن يتم تحريات الجهات الإدارية وأن تثبت نتائجها على الطلب خلال

أسبوع من تاريخ الإخطار

وعند قيام الشك في جنسية طالب قيد الميلاد فترفع الأوراق إلى المصلحة لإبداء الرأي فيها .

مادة ٢٩ - (معدلة بقرار وزير الداخلية ٢٢٢٥ لسنة ١٩٨٠) إذا كان من ساقط القيد أقل من سنة فعلى أمين مكتب السجل المدني المختص إحالة أوراق الطلب بعد استيفاء الإجراءات إلى الجهة الصحية المختصة لتسجيل الواقعة بسجل الميلاد وإثبات رقم قيد الواقعة وتاريخها بالطلب وتحرير شهادة الميلاد وتسليمها لنوى الشأن وإرسال الأوراق ضمن التبليغات مع الإخطار الأسبوعي إلى مكتب الصحة المختار لإرساله خلال المدة المقررة إلى مكتب السجل المدني لقيد الواقعة بالسجل المقابل . أما إذا كانت من ساقط القيد سنة فأكثر فترسل الأوراق إلى مفتش دائرة الأحوال المدنية لإحالتها إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤١ من القانون .

مادة ٣٠ - (معدلة بقرار وزير الداخلية ٢٢٢٥ لسنة ١٩٨٠) تقدم طلبات قيد الوفاة التي لم يبلغ عنها خلال المدة التي حددها القانون على النموذج المعد لذلك إلى الجهة الصحية التي وقعت الوفاة بدائرتها ومعها المستندات المثبتة للواقعة وتفيد هذه الطلبات بأرقام متسلسلة في الدفتر المعد لذلك طبقاً لتاريخ ورودها ويسلم الطالب إيصالاً يبين فيه تاريخ تقديمه وعلى الجهة الصحية التأكد من عدم سبق قيد الواقعة بسجلات الوفاة أو بالدفاتر الصحية حسب تاريخ حدوث الواقعة ثم تثبت نتيجة إجراء التحريات الصحية على الطلب في خلال أسبوع وترسل الأوراق إلى مكتب سجل مدني قيد الأسرة للتثبت من عدم سبق التأشير بالواقعة .

وإذا ثبت عدم سبق قيد الواقعة فتحال الأوراق إلى مفتش دائرة الأحوال المدنية الذي عليه إخطار الشرطة لإجراء التحريات الإدارية .

وتكون التحريات الصحية والإدارية عن صحة الواقعة وتاريخ ومحل الوفاة وتثبت نتيجة التحري على الطلب ويتم ذلك في خلال أسبوع من تاريخ الإخطار .

مادة ٣١ - (معدلة بقرار وزير الداخلية ٢٢٢٥ لسنة ١٩٨٠) على مفتش دائرة الأحوال المدنية التحقق من صحة الواقعة وبياناتها على ضوء ما يرد من تحريات

فإذا لم يكن قد مضى على الواقعة سنة أو أكثر فترسل أوراقها إلى الجهة الصحية المختصة لاتخاذ إجراءات القيد وإرسال أوراق الطلب ضمن التبليغات مع الإخطار الأسبوعي إلى المكتب المختار الذي يقوم بإرسال الإخطار والأوراق إلى مكتب السجل المدني المختص لتسجيل الواقعة بسجل الوفاة المقابل ، أما إذا كان قد مضى على الواقعة سنة فأكثر فتحال الأوراق إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤١ من القانون .

مادة ٣٢ - (معدلة بقرار وزير الداخلية ٢٢٢٥ لسنة ١٩٨٠) يجوز تقديم طلبات قيد ساقطى قيد الميلاد أو الوفاة إلى الجهة الصحية التي يقدم الطلب في دائرتها ويجب على رئيس اللجنة الطبية المختصة اتخاذ الإجراءات المبينة في المادة ٢٦ بالنسبة لطلبات قيد واقعات الميلاد وعلى الجهة الصحية إعطاء مقدم الطلب إيصالاً يبين فيه تاريخ تقديم الطلب واستيفاء الأوراق ثم إحالة الطلب إلى الجهة الصحية المختصة بقيد الواقعة لقيد بدفتر طلبات ساقطى القيد وإتمام باقى الإجراءات .

مادة ٣٣ - يجب على الجهة الصحية المختصة بقيد الواقعة إخطار الشرطة لاتخاذ اللازم قانوناً نحو المسئول عن عدم التبليغ عن واقعة الميلاد أو الوفاة في الميعاد المحدد .

مادة ٣٤ - تجتمع اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤١ من القانون في المواعيد التي يحددها رئيسها للنظر في طلبات قيد الميلاد والوفاة التي مضى عليها سنة فأكثر وللجنة أن تستدعى صاحب الشأن أو مقدم الطلب أو من ترى لزوم استدعائه كما يجوز لها أن تجري تحقيقاً تكميلياً في حالة عدم كفاية المعلومات المتعلقة بالطلب ولها أن تنتدب لذلك أحد أعضائها أو تكلف الجهة الإدارية بإجرائه .

مادة ٣٥ - (معدلة بقرار وزير الداخلية ٣٣٢ لسنة ١٩٦٨) إذا قررت اللجنة قيد الواقعة تعد عنها بياناً يتضمن اسم ساقط القيد وتاريخ وجه الميلاد أو الوفاة وتعلن جهة الإدارة هذا البيان بلسق صورة منه معتمدة من مفتش دائرة الأحوال المدنية على ديوان مديرية الأمن أو المركز أو القسم ونقطة الشرطة ومقر العمدة التابع لها محل الولادة أو الوفاة .

ويجوز للجهة الإدارية أن تعلن هذا البيان عن طريق نشره في الصحف أو إذاعته بالإذاعة اللاسلكية .

مادة ٣٦ - (معدلة بقرار وزير الداخلية ٣٣٢ لسنة ١٩٦٨) إذا لم تقدم معارضة خلال سبعة أيام من تاريخ الإعلان عن الطلب يصبح القرار السابق إصداره نهائياً فإذا قمت معارضة يعاد عرض الطلب على اللجنة في جلستها التالية لفحص أسباب الاعتراض وإصدار قرارها في هذا الشأن ويكون القرار مسبباً ونهائياً .
ويعتبر اليوم والشهر اللذان تم فيهما توقيع الكشف الطبي لتقدير سن ساقط قيد الميلاد هما يوم وشهر ولادته .

مادة ٣٧ - (معدلة بقرار وزير الداخلية ٢٢٢٥ لسنة ١٩٨٠) يكون اسم ساقط قيد الميلاد واسماً والديه وفقاً لما جاء بالطلب فإذا خلا من بيان اسم منهما وتعذر من التحريات الإدارية التعرف عليه فيجب اختيار اسم بدلا منه بمعرفة رئيس اللجنة الطبية المختصة بنظر الطلب وإثباته في خانة بيانات الطبيب إذا كانت سن ساقط القيد أقل من سنة فإذا كانت سنة فأكثر كان اختيار الأسماء بمعرفة اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤١ من القانون وعلى القائم على القيد في هذه الحالة أن يثبت في خانة الملاحظات العبارة التالية :

« تم اختيار اسم الأب أو الأم بمعرفة رئيس اللجنة الطبية المختصة أو اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤١ من القانون » .

ويعتبر محل إقامة ساقط قيد الميلاد أو الوفاة هو محل ولادته أو وفاته إذا كان غير معلوم أو تعذر الاهتداء إليه .

مادة ٣٨ - (معدلة بقرار وزير الداخلية ٢٢٢٥ لسنة ١٩٨٠) يقوم مفتش الأحوال المدنية بالمحافظة بإبلاغ قرارات اللجنة إلى الجهة الصحية المختصة لقيد الواقعة بسجل الميلاد أو الوفاة ثم إرسال القرار ضمن التبليغات مع الإخطار الأسبوعي إلى مكتب الصحة المختار لإرساله إلى مكتب السجل المدني المختص لقيد الواقعة (بالسجل المقابل) وحفظ أوراق الطلب بدلا من التبليغ .

مادة ٣٩ - تقدم طلبات قيد واقعات الميلاد التي حدثت في الخارج ولم يبلغ عنها

فى الموعد المقرر إلى مكتب سجل مدنى المركز الرئيسى مصحوبة بشهادة الميلاد الصادرة من الجهة التى حدثت الولادة على أرضها بالتطبيق لنص الفقرة الأولى من المادة ٧ من القانون .

فإذا كان الطالب مقيماً بالخارج فيقدم الطلب إلى قنصلية الجمهورية العربية المتحدة المقيم بدائرتها وعليها قيده بالدفتر الخاص وإرساله إلى مكتب سجل مدنى المركز الرئيسى لاتباع الإجراءات للمقررة لذلك ، ويراعى بالنسبة لتقدير سن ماقط القيد الاعتداد ببيانات شهادة الميلاد المقدمة مع الطلب ، ويكون الإعلان عنه بالجهات الإدارية المقررة التى يتبعها محل إقامة الطالب المعتاد بالجمهورية .

أما إذا كان الطالب مقيماً بأرض الجمهورية عند تقديم طلبه ولم يكن الطلب مصحوباً بشهادة الميلاد فعليه التقدم بالطلب إلى الجهة الصحية التى يقيم بدائرتها لتقدير سنه وإرسال الأوراق إلى مكتب سجل مدنى المركز الرئيسى لاتباع باقى الإجراءات .

أما بالنسبة لطلبات قيد الوفاة التى لم يبلغ عنها فى الموعد المقرر فتقدم إلى مكتب سجل مدنى المركز الرئيسى مصحوبة بشهادة الوفاة الصادرة من الجهة التى حدثت الوفاة على أرضها أو إلى القنصلية طبقاً لما تقدم .

وتكون التحريات عن الميلاد أو الوفاة بالرجوع إلى الجهات الحكومية صاحبة الشأن .

الفصل السادس

فى تصحيح قيود الأحوال المدنية

مادة ٤٠ - (معدلة بقرار وزير الداخلية ٢٢٢٥ لسنة ١٩٨٠) يكون تقديم طلب التصحيح أو التعبير أو التثبيت فى قيود الأحوال المدنية على النموذج المعد لذلك من صاحب الشأن إلى مكتب السجل المدنى المختص بقيد الواقعة مرافقاً له المستندات المؤيدة للطلب وفى حالة طلب إبطال القيد يقدم الطلب مرافقاً به حكم نهائى صادر من المحكمة المختصة .

وعلى أمين مكتب السجل المدنى قيد الطلب بعد مراجعته والتأكد من

شخصية مقدمه ومن استيفاء بياناته وصحة المستندات وتسليم مقدمه إيصالاً يبين فيه تاريخ ورقم قيد الطلب .

فإن كان البيان المطلوب تصحيحه أو تغييره مما نص عليه في الفقرة الثانية من المادة (٣٦) من القانون فعلى أمين مكتب السجل المدني إثبات الطلب بسجل التصحيح مع إثبات ملخص الحكم ، أو المستند ثم يجرى التصحيح أو التغيير أو التثبيت أو الإبطال بسجل الواقعات مع الإشارة إلى رقم وتاريخ القيد بالسجل الأول ، وعليه أن ينقل بيانات التصحيح وتاريخها إلى السجل المدني والمجلات الأخرى التي تكون بها قيود يتناولها هذا التصحيح .

إذا كان القيد موضوع الطلب غير مدرج بمكتب السجل المدني المقدم إليه الطلب فعلى أمين المكتب إخطار الجهة القائمة على القيد وإخطار مكتب السجل المدني الذي به قيد أسرة من تناول التغيير بياناته إذا لم يكن قيد الأسرة لديه .

أما إذا كان التصحيح أو التغيير من اختصاص اللجنة المنصوص عليها في المادة (٤١) من القانون فيرسل الطلب مع المستندات المقدمة إلى مفتش دائرة الأحوال المدنية لعرضها على اللجنة .

وتقوم اللجنة بفحص أوراق الطلب فإذا أصدرت قراراً بالتصحيح تسرى بشأنه المواعيد والإجراءات المقررة لساقطى قيد الميلاد فإذا لم تقدم معارضة خلال المدة المقررة للإعلان عن الطلب يصبح القرار السابق إصداره نهائياً وإذا قدمت معارضة يعاد عرض الطلب على اللجنة في جلستها التالية لفحص أسباب الاعتراض وإصدار قرار نهائى فى هذا الشأن ثم يرسل مفتش الدائرة الأوراق إلى الجهة القائمة على القيد موضوع الطلب لإجراء التصحيح طبقاً للفقرة الثانية وإخطار صاحب الشأن بما ينتهى إليه طلبه .

وفى جميع الأحوال إذا كان التصحيح أو التغيير فى قيود ثابتة بجهات أخرى فعلى مفتش دائرة الأحوال المدنية إخطار تلك الجهة بإجراء التصحيح أو التغيير فى السجلات القائمة عليها وإخطاره بما يفيد تنفيذ المطلوب ثم إرسال الأوراق إلى مكتب السجل المدني لإتمام باقى الإجراءات .

وعلى أمناء مكاتب السجل المدني إرسال أوراق الطلب مثبتاً عليها رقم الطلب

وتاريخ وجهة قيد كل طلب إلى إدارة التسجيل المدني والبطاقات لمراجعتها وحفظها وإخطار الإدارة المركزية للتعبئة العامة وإدارة التجنيد .

ويختص مكتب سجل مدنى المركز الرئيسى بالمصلحة بتلقى الطلبات التى ترد من المواطنين المقيمين فى الخارج عن طريق القنصليات أو منهم مباشرة فى حالة عدم وجود قنصليات بالجهات التى يقيمون بها فإن كانت الواقعة من اختصاص المكتب فتتبع الإجراءات المبينة فى هذه المادة ، أما إذا كانت الواقعة تتبع مكتب سجل مدنى آخر فتحال الأوراق إليه لاتخاذ الإجراءات المنصوص عليها .

ويكون للجهات الصحية وأقلام الكتاب بمحاكم الأحوال الشخصية ومكاتب التوثيق بالشهر العقارى ومكاتب السجل المدنى تصحيح الأخطاء المادية التى تقع أثناء القيد بمعرفة الموظف المختص والتوقيع عليه واعتماده من رئيس الجهة .

الفصل السابع

فى نقل القيد

مادة ٤١ - على رب الأسرة الذى يرغب فى نقل قيده من مكتب سجل مدنى إلى مكتب سجل مدنى آخر أن يقدم طلباً بذلك إلى مكتب السجل المدنى الذى به قيده وذلك على النموذج^(١) المرافق بعد أداء الرسم ومقداره ٢٠٠ مليم وذلك مع مراعاة ما تنص به القوانين واللوائح المالية فى شأن الرسوم الأخرى .

مادة ٤٢ - يحتفظ أمين السجل المدنى بطلب نقل القيد لديه ويعطى مقدمه أيضاً عنه ثم يسجل الطلب بسجل نقل القيد ثم ينقل بيانات القيد إلى صفحة رب الأسرة بالسجل المدنى ويحرر بياناً عنه وآخر عن بيانات رب الأسرة وأفرادها ويرسلهما إلى أمين مكتب السجل المطلوب نقل القيد إليه .

١ - لم ينشر هذا النموذج اكفاء بنشره بالوقائع المصرية .

مادة ٤٣ - يقوم أمين السجل المدني المنقول إليه القيد بتسجيل بيانات نقل القيد في سجل نقل القيد وتسجيل بيانات رب الأسرة وأفرادها بالسجل المدني ثم يؤشر بسجل نقل القيد برقم قيد الأسرة الجديد بالسجل المدني ويخطر بهذا الرقم أمين السجل المنقول منه القيد للتأشير بذلك في سجل نقل القيد وفي السجل المدني قريين القيد القديم ، كما يخطر برقم القيد الجديد أمين مكتب السجل المدني الذي يقيم المواطن بدائرته .

مادة ٤٤ - يجوز تقديم طلب نقل القيد إلى مكتب السجل المدني الذي يقيم رب الأسرة بدائرته أو إلى المكتب الذي يرغب في نقل القيد إليه وفي هذه الحالة يقوم أمين السجل بعد التحقق من شخصية الطالب بقيد الطلب في دفتر الوارد وإعطاء مقدمه إيصالاً عنه ثم يحوله إلى مكتب السجل المدني الذي به قيد الطالب وتتبع في شأن الطلب الإجراءات السابقة .

الفصل الثامن

في القيد في سجل الجنسية

مادة ٤٥ - على مصلحة الهجرة والجوازات والجنسية أن توافي مصلحة الأحوال المدنية ببيان شامل عن كل شخص يمنح جنسية الجمهورية العربية المتحدة أو يستردها أو ترد إليه أو تسقط عنه أو تسحب منه .

وتقيد هذه البيانات بدفتر خاص بمصلحة الأحوال المدنية ثم يرسل هذا البيان إلى مكتب السجل المدني الذي يقيم الشخص بدائرته .
وعلى أمين السجل المدني قيد هذا البيان بسجل الجنسية .

وفي حالة سقوط الجنسية أو سحبها يقوم أمين مكتب السجل المدني بسحب البطاقة من صاحبها والتأشير بإلغائها وإرسالها مع أوراقها إلى إدارة التسجيل المدني والبطاقات وإخطار الإدارة المركزية للتعنئة العامة ومكتب التجنيد بذلك وعليه أيضاً أن ينقل هذا البيان إلى السجل المدني إذا كان قيد المواطن لديه أو يخطر عنها أمين السجل المدني المختص لإجراء اللازم .

ويجب على كل من يمنح جنسية الجمهورية العربية المتحدة أو يستزدها أو ترد إليه أن يتقدم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إعلانه بالقرار الذى صدر فى شأنه إلى مكتب السجل المدنى الذى يقيم بدائرتة أو الذى يختاره لقيد بياناته وبيانات من يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة من أفراد أسرته والحصول على البطاقات الشخصية أو العائلية على حسب الأحوال .

الفصل التاسع

فى البطاقات الشخصية والعائلية

مادة ٤٦ - (معلة بقرار وزير الداخلية ٢٢٢٥ لسنة ١٩٨٠) يحدد رسم مقداره عشرة قروش للحصول على البطاقة الشخصية أو العائلية أو تجديد أى منهما كما يحدد رسم مقداره عشرون قرشاً للحصول على بدل التالف أو الفاقد منهما^(١) .

مادة ٤٧ - على مصلحة الأحوال المدنية عند الموافقة على الإعفاء من أداء الرسوم المقررة لاستخراج البطاقات الشخصية أو العائلية أو بدل التالف أو الفاقد منها أو رسوم الشهادات اللازمة لذلك طبقاً لنص المادة ٤٥ فقرة ثانية والمادة ٤٦ من القانون اتخاذ الإجراءات عن طريق دوائر الأحوال المدنية لإخطار مكاتب السجل المدنى التابع لها محل إقامة من تقرر إعفاؤهم من أداء الرسوم لصرف الاستثمارات المعدة لذلك إليهم واتباع الإجراءات المقررة لاستخراج البطاقات وتصرف هذه الاستثمارات عن طريق المصلحة إلى الدوائر طبقاً للحاجة إليها ، وتخضع هذه الاستثمارات والمعفاة من الرسوم بالنمبة لحفظها وصرفها للإجراءات التى تتبع فى شأن الأوراق ذات القيمة .

١ - صدر قرار وزير الداخلية رقم ٢١١ لسنة ١٩٦٥ (الوقائع المصرية فى ١٥/١١/١٩٦٥ - العدد ٨٠) بتنظيم حالات الإعفاء من بعض الرسوم المقررة بقانون الأحوال المدنية (نظر التطبيق على نص المادة ٤٥ من القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ ماسبق ص ٥٧٥) .

مادة ٤٨ - (معدلة بقرار وزير الداخلية ٣٢٤ لسنة ١٩٧٤) على كل شخص من مواطني الجمهورية العربية المتحدة أن يتقدم شخصياً خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إكماله السادسة عشرة من عمره إلى مكتب النسخ المدني الذي يقيم في دائرته بطلب الحصول على بطاقة شخصية ومعه النموذج^(١) المرافق المكون من :

استمارة من صورتين إحداها مدموغة لبيانات البطاقة .

استمارة لبيانات التعينة .

استمارة لبيانات التجنيد .

وعليه تحرير بيانات^(١) هذه الاستمارات بخط واضح بالمداد ويرفق بها ما يأتي :

(أ) ثلاثة صور شمسية أمامية حديثة له وهو عارى الرأس مقاس

٥,٥×٣ سم على أن يتضمن أسفل الصورة فراغاً أبيض مقداره

١,٥ سم .

٢ - لم ينشر هذا النموذج اكتفاء بنشره بالوقائع المصرية .

١ - قضت المحكمة الإدارية العليا بأن وزارة التربية والتعليم درجت - تطبيقاً للوائح التنظيمية المعمول بها لديها - على قيد أسماء الطلبة بسجلاتها ثلاثية أى مكونة من اسم كل منهم واسم والده ولقب الأمرة وذلك لحكمة ظاهرة هي الحيلولة دون تشابه الأسماء ولسهولة للتمييز بين الأشخاص وما درجت عليه وزارة التربية والتعليم في هذا الشأن تطبيقاً للوائحها التنظيمية لا ينطوى على أية مخالفة لنص المادة ٣٨ من القانون المدني ذلك أن ما تقتضى به هذه المادة من أن يكون لكل شخص اسم ولقب وأن يلحق لقب الشخص أولاده ، ليس فيه ما يفيد حظر إضافة اسم الوالد بين اسم الولد ولقب الأمرة بل أن في هذه الإضافة ما تتأكد به المحكمة التي تقيما المشرع وهي الحرص على التعريف الكامل بالأشخاص وإزالة اللبس والتشابه بين الأسماء . كما أن ما درجت عليه الوزارة لا ينطوى على أى تمييز فيما هو ثابت بشهادات ميلاد أولاد المدعى وإنما يطابق ما هو ثابت بهذه الشهادات تمام المطابقة بما لا مجال معه للقول بوجود ثمة مخالفة في هذا الشأن لأحكام قانون الأحوال المدنية . (الإذاعة العليا ١٩٧٢/١٢/٢ - مجموعة المبادئ - السنة ١٨ ص ١٤ فقرة ٩) .

وبالنسبة لرجال الدين والإثبات يجوز أن تكون الصورة بلباس الرأس على أن يكون الوجه جميعه ظاهراً ، كما يجوز لمن اعتاد استعمال النظارات الطبية التصوير بها إذا كان زجاجها غير ملون ويجوز للضباط والصف والجنود العاملين بالقوات المسلحة أو الشرطة التصوير بملابسهم الرسمية دون غطاء الرأس .

(ب) شهادة ميلاد الطالب أو صورة من قيده ما لم يكن قد سبق تقديم إحداها عند قيد أسرة الطالب أو كانت بيانات ميلاده مسجلة بسجل وأقعات الميلاد بالمكتب المقدم إليه الطلب فيقوم أمين السجل المدني بإثبات صحة هذه البيانات على استمارات الطلب .

وإذا تعذر تقديم شهادة الميلاد بالنسبة للمولودين بالخارج ممن لم يكونوا يتمتعون بجنسية الجمهورية العربية المتحدة عند ميلادهم فعليهم التقدم إلى دائرة الأحوال المدنية المختصة بطلب علي النموذج المعد لذلك لتقدير منهم واستيفاء بيانات الميلاد . وتحيل الدائرة الطلبات إلى أقرب جهة صحية لتقدير سن الطالب وإثباته بكل من دفتر التسنين والنموذج وإعادته للدائرة لاستيفاء باقى بياناته وإرفاقه بطلب الحصول على البطاقة كسند للميلاد .

ويتعين على الطالب أن يحصل على إقرار بصحة البيانات الواردة بطلبه وذلك من :

١ - اثنين من موظفي الحكومة تصدق على توقيعهما الجهة التابعين لها .

٢ - أو اثنين ممن يحملون بطاقات عائلية أو شخصية طبقاً للقانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه على أن يكون توقيعهما أمام الموظف المختص بمكتب السجل المدني وأن يقرن توقيعهما بإثبات رقم بطاقة كل منهما وتاريخ وجبة صدورهما ويعتمد الموظف المختص توقيعهما .

وبالنسبة إلى موظفي الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام وطلبة الجامعات والمعاهد والمدارس الحكومية تصدق الجهات التي يتبعونها والمحفوظة لديها شهادات ميلادهم على للبيانات الواردة بطلباتهم مع الإقرار بأن التصديق كان بعد الرجوع إلى شهادة الميلاد الصادرة بناء على

القواعد المقررة لقيّد المواليّد وفي هذه الحالة لا يشترط تقديم شهادة الميلاد أو صورة القيد .

ويوقع الشهود على صور الطالب الشمسية وتختّم بخاتم الجهات التابعين لها أو بخاتم مكتب السجل المدني في الحالة المنصوص عليها في البند رقم (٢) .

مادة ٤٩ - (معلنة بقرار وزير الداخلية ١٠٣ لسنة ١٩٦٩) يتسلم الموظف المختص الطلب بعد التحقق من شخصية الطالب ومن استيفاء أوراقه وبياناته طبقاً للمادة السابقة ثم يقوم بما يأتي :

(أ) يأخذ بصمة مبابية يد الطالب اليسرى على الاستمارة المدموغة وصورتها ويثبت إحدى صور الطالب على كل منهما مع ختمها بختم المكتب بحيث يكون نصف الختم على الصورة والنصف الآخر على الاستمارة .

(ب) يقيد البطاقة بسجل البطاقات الشخصية برقم مسلسل ويدون هذا الرقم على استمارات الطلب الأربع ويحرر لها كارت هجائي يحفظ هجانياً للبطاقات الشخصية .

(ج) تثبت صورة الطالب في مكانها بالبطاقة الشخصية بالعروة المعدنية الخاصة ويأخذ عليها بصمة مبابية صاحبها اليسرى بحيث يكون نصف البصمة على الصورة ونصفها الثاني على البطاقة - ويحرر بيانات البطاقة بالمداد المعد لهذا الغرض .

وعلى الموظف ألا يقرن اسم صاحبها بأية رتبة عسكرية أو لقب علمي ثم يوقع على البطاقة .

(د) تعرض البطاقة بعد تحريرها مع استماراتها على أمين مكتب السجل المدني الذي عليه بعد مراجعتها التوقيع على الاستمارات بالمراجعة واعتماد البطاقة وختم الصورة والبطاقة في المكان المخصص بخاتم المكتب البارز ويسلم الموظف المختص البطاقة لصاحبها بعد توقيعه بتسلمها على كل من الاستمارة المدموغة وصورتها ، ثم ترسل الاستمارة المدموغة والمستندات المقيمة معها إلى قسم البطاقات

بالمصلحة. وتحفظ استمارة الطلب غير المدموغة بالمكتب بحافظة خاصة كما ترسل استمارة التبعية واستمارة التجنيد إلى إدارة التسجيل المدني والبطاقات ويتم تسليم استمارة التبعية إلى الجهاز المركزى للتبعية العامة والإحصاء واستمارة التجنيد إلى إدارة التجنيد طبقاً للإجراءات التى يتقرر الاتفاق عليها مع الجهتين .

مادة ٥٠ - (معدلة بقرار وزير الداخلية ١٥٧٣ لسنة ١٩٧٢) إذا أصبح المواطن رب أسرة وجب عليه أن يتقدم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ هيرورته كذلك بطلب إلى مكتب السجل المدني الذى يقيم بدائرته أو الذى يختاره لتقيد بيانات أسرته بالسجل المدني والحصول على بطاقة عائلية طبقاً للنموذج المرافق^(١) والمكون من :

١ - استمارة مدموغة وصورة منها للتقيد فى السجل المدني وللحصول على بطاقة عائلية .

٢ - استمارة غير مدموغة لبيانات التبعية .

وعليه أن يحرر بيانات الطلب بخط واضح وبالمداد ويرفق به ما يأتى :

(أ) بطاقته الشخصية - ولا يشترط فى هذه الحالة تقديم شهادة الميلاد والتصديق على بيانات الطلب .

ومن لم يسبق له الحصول على البطاقة الشخصية وجب عليه أن يحرر مع طلبه استمارة التجنيد ويمكن الحصول عليها بالمجان من مكاتب السجل المدني مع استيفاء طلبه والتصديق على بياناته طبقاً للإجراءات المشار إليها فى المادة ٤٨ .

(ب) ثلاث صور شمعية حديثة للطلاب طبقاً لما اشترطته المادة ٤٨ .

(ج) الممستندات الرسمية التى تثبت أنه قد أصبح رب أسرة كوثيقة زواج أو شهادة وفاة أو صورة قيد وفاة رب الأسرة التى أصبح هو عائلها .

١ - لم ينشر للنموذج لكتفاء بنشره بالوقائع المصرية .

(د) المستندات الرسمية المؤيدة لبياناته عن أفراد أسرته ما لم يكن قد سبق قيدهم بالسجل المدني أو بسجل واقعات الميلاد بالمكتب أو كانوا يحملون بطاقات شخصية .

ويجوز لرب الأسرة أن يطلب لصق صورته مع أفراد أسرته الذين لا يلتزمون بعمل بطاقة شخصية خاصة ببطاقته العائلية . ويكون لصق هذه الصورة على البطاقة بناء على طلب من رب الأسرة على النموذج المرافق يقدم إلى مكتب السجل المدني الصادرة منه البطاقة وترفق به صورتان لرب الأسرة وأفرادها مجتمعين بمقاس ٩×٦ سم وتطبق في شأن الطلب والصورة الأحكام الخاصة بالحصول على الإقرار بصحة البيانات المثبتة في المادة ٤٨ من هذا القرار .

ويتولى أمين السجل المدني المختص مراجعة بيانات الطلب على تلك الثابتة بالبطاقة العائلية واستمراراتها المحفوظة بالمكتب وبعد التثبت من صحتها تلصق الصورة بالصفحة قبل الأخيرة من البطاقة وتختم بخاتم المكتب البارز وتلصق الصورة الأخرى على الطلب وتختم بخاتم شعار الجمهورية .

وتحرر أسماء أفراد الأسرة على الصفحة المقابلة مملسة وطبقاً لترتيب الأشخاص بالصورة من اليمين إلى اليسار ويعتمد هذا البيان من أمين السجل ويختم بخاتم المكتب .

ويجند ثمن النموذج بمبلغ عشرين قرشاً وتتخذ بشأنه ذات الإجراءات المتبعة في نماذج البطاقات الشخصية والعائلية .

مادة ٥١ - (معدلة بقرار وزير الداخلية ١٠٣ لسنة ١٩٦٩) إذا اختار المواطن لتقيد بياناته وبيانات أسرته مكتب السجل المدني الذي يقيم بدائرته وجب على الموظف أن يتبع في شأن الطلب ما يأتي :

(أ) أن يتحقق من شخصية الطالب واستيفاء أوراقه وبياناته طبقاً للمادة السابقة ثم يأخذ بصمة مهابته اليسرى على استمارة الطلب المدموجة وصورتها ويلصق على كل منهما إحدى صورته ويختمها بختم المكتب طبقاً للمادة ٤٩ .

(ب) أن يسجل بيانات المواطن وأسرته في الجزء الخاص من السجل المدني ويثبت رقم القيد وجهته على استمارات للطلب .

(ج) أن يثبت رقم قيد الأسرة الجديد بالخانة المخصصة لبيان جهة النقل قرين قيد أفرادها السابق بالسجل للمدني إن كان القيد لديه أو يخطر عنه مكتب السجل المدني المخفص لإجراء ذلك .

(د) أن يسجل البطاقة بسجل البطاقات العائلية برقم مسلسل ويدون هذا الرقم على استمارات الطلب وتحرر البطاقة العائلية وتسلم لصاحبها ويخرر لها كارت يحفظ هجائياً للبطاقات العائلية طبقاً للإجراءات المنصوص عليها في المادة ٤٩ .

ويكون إثبات تاريخ ميلاد رب الأسرة من الإناث غير العاملات اختيارياً بكل من استمارة الطلب والبطاقة كما يجوز الإعفاء من تقديم المستندات المؤيدة لبيانات الطلب، اكتفاء باعتماد بياناته طبقاً لما هو وارد بنموذج الاستمارة .

(هـ) أن يؤشر برقم وتاريخ البطاقة العائلية في السجل المدني وسجل البطاقات الشخصية أو دفتر تغيير محل الإقامة ويؤشر على البطاقة الشخصية بالإلغاء ويرفقا مع أوراقها بالمستندات التي قدمها المواطن ويحذف كارتها الهجائي .

(و) وتحفظ صورة الطلب بالمحفظه الخاصة بالبطاقات العائلية كما يرسل إخطار على النموذج المرافق لإدارة التسجيل المدني والبطاقات برقم البطاقة الجديدة وتاريخها مالم يكن المواطن قد حرر الاستمارة الخاصة بالتجنيد وذلك طبقاً للإجراءات التي يتم الاتفاق عليها مع الجهتين .

ويحفظ صورة الطلب بالمحفظه الخاصة بالبطاقات العائلية كما يرسل إخطار على النموذج المرافق لمكتب التجنيد المختص برقم البطاقة الجديدة وتاريخها إن لم يكن المواطن قد حرر الاستمارة الخاصة بالتجنيد .

أما إذا اختار المواطن لقيدته مكتب سجل مدني غير الذي يقيم بدائرته وجب

عليه أن يتقدم بطلبه إلى المكتب الذى اختار التقيد فيه وعلى الموظف المختص بهذا المكتب أن يتبع ما جاء بالبنود «أ، ب، ج» من هذه المادة ويحرر كارت يحفظ هجائياً لغير المقيمين بدائرة المكتب من المقيدين فى سجله ويرسل الطلب ومستدلته إلى مكتب السجل المدني الذى يقيم المواطن فى دائرته كما عليه أن يثبت رقم وجهة التقيد بالسجل على بطاقة المواطن الشخصية ويسلمها لصاحبها الذى عليه أن يتقدم بها للحصول على بطاقته العائلية من مكتب السجل المدني الذى يقيم فى دائرته - وعلى الموظف المختص بهذا المكتب أن يتسلم من المواطن بطاقته الشخصية ويرجع إلى طلبه الذى ورد إليه من مكتب التقيد ثم يقوم بالإجراءات المشار إليها فى البنود «د، هـ، و» من هذه المادة ثم يرسل إخطاراً لمكتب التقيد برقم وتاريخ إصدار البطاقة العائلية للتأشير بذلك فى السجل المدني ويحفظ الإخطار بمحفظه خاصة .

مادة ٥٢ - (معطلة بقرار وزير الداخلية ١٠٣ لسنة ١٩٦٩) يظل كل من البطاقة الشخصية والعائلية تحمل الرقم الممسلسل الذى رقت به من جهة صدورهما حتى تنتهى مدتها .

وإذا طرأ ما يدعو إلى تغيير أى بيان فى بياناتها وجب على صاحبها أن يتقدم بها خلال المدة المحددة بالقانون إلى مكتب السجل المدني الذى يقيم بدائرته مرافقاً لها إخطار وفقاً للنموذج المرافق مع مراعاة ما يأتى :

(أ) التغيير الذى يتناول محل الإقامة - يجب على الطالب أن يقدم إقراراً بصحة البيان الجديد موقعاً عليه من اثنين ممن يحملون بطاقة شخصية أو عائلية مع التصديق على الإقرار بالكيفية المشار إليها فى المادة ٤٨ .

(ب) التغيير الذى يتناول المهنة - يكون التصديق على بيانات الطلب من الجهات الحكومية أو الهيئات أو المؤسسات العامة التى يعمل بها الطالب وإذا كان يعمل فى غير هذه الجهات فيكون التصديق من الجهة المختصة التابعة للهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية .

ويجوز تقديم مستند رسمى بصفة التغيير تثبت بياناته على الطلب بمعرفة أمين السجل المدني ويعاد إلى مقدمه إذا تعذر حفظه مع الطلب .

(ج) التغيير الذى يتناول بيانات أخرى بالبطاقة العائلية - يقوم الموظف المختص بمراجعة بيانات الإخطار طبقاً لما هو مفيد بمجلات المكتب أو ما قد يقدمه الطالب من المستندات الرسمية المؤيدة لطلبه .

وعلى الموظف المختص بعد التحقق من استيفاء بيانات الإخطار أن يثبت بالبطاقة التعديل وتاريخه ويعرضه على أمين مكتب السجل لاعتماده وختمه بختم المكتب ثم يرفق بإخطار التغيير بأوراق المواطن المحفوظة بالمكتب .

إذا تناول التغيير بياناً يستدعى تصحيح بيان بالسجل المدني فعلى أمين السجل اتباع الإجراءات المشار إليها فى المادة ٤٠ وإذا تناول التغيير بياناً لم يقيد بالسجل المدني فعلى أمين السجل إخطار جهة الواقعة برقم قيد الأسرة بالسجل المدني لتنفيذ ما جاء بالمادة ١٣ من القانون .

وفى حالة انتقال المواطن للإقامة فى دائرة مكتب سجل مدنى آخر تكون بياناته بدفتر تغيير محل الإقامة برقم مسلسل يثبت على طلبه وعلى كارت يحفظ له هجائياً ثم يخطر المكتب الذى قدم منه المواطن للتأشير بذلك فى سجل البطاقات أو بدفتر تغيير محل الإقامة وحذف كارته الهجائى وإرسال أوراقه إلى المكتب الجديد لإرفاقها بالطلب وعلى مكتب السجل المدني الذى أجرى تغيير بيانات البطاقة أن يخطر عنه إدارة التسجيل المدني والبطاقات .

وترسل الإخطارات عن أى تغيير يطرأ على بيانات استمارة التعبئة واستمارة التجنيد إلى إدارة التسجيل المدني والبطاقات لتسليمها إلى الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وإدارة التجنيد طبقاً للإجراءات التى يتم الاتفاق عليها مع الجهتين .

مادة ٥٣ - (معدلة بقرار وزير الداخلية ١٠٨٦ لسنة ١٩٦٨) إذا طرأ على بيانات البطاقة العائلية أو الشخصية تغيير يستوجب إصدار بطاقة جديدة وجب على المواطن أن يتقدم بطلب للحصول على بطاقة البيانات الجديدة ويرفق به بطاقته القديمة وصورتين حديثتين إلى مكتب السجل المدني الذى يقيم بدائرته ، وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ حدوث التغيير للحصول على بطاقة جديدة بعد أداء الرسم ومقداره عشرة قروش .

مادة ٥٤ - يجب على المواطن بعد انتهاء مدة سريان بطاقته أن يتقدم بها شخصياً خلال المدة المحددة بالقانون إلى مكتب السجل المدني الذي يقيم بدائره للحصول على بطاقة جديدة . ويقدم الطلب على النموذج المرافق مصحوباً بصورتين شمسيين حديثتين للطلاب على أن يتوافر في الطلب والصورة ما نصت عليه المادة ٤٨ وعلى الموظف المختص إجراء ما يأتي :

(أ) أن يراجع بيانات طلب التجديد على أوراق المواطن المحفوظة بالمكتب ثم يسجله بسجل البطاقات برقم مسلسل جديد وتحرر البطاقة بهذا الرقم وتسلم لصاحبها مع اتباع الإجراءات المشار إليها في المادة ٤٩ .

(ب) أن يثبت رقم وتاريخ البطاقة المحددة باستمرار الطلب وقرين قيد بطاقته القديمة بسجل البطاقات أو بدفتر تغيير محل الإقامة وبالكارت الهجائي كما يثبت هذا الرقم فوق رقم البطاقة السابق بالسجل المدني إن كان قيد المواطن لديه وإلا فيخطر به أمين السجل المختص لإجراء ذلك .

(ج) أن يخطر الإدارة المركزية للتعبئة العامة ومكتب التجديد برقم وتاريخ البطاقة الجديدة كما يرسل إخطاراً عنها إلى إدارة التسجيل المدني والبطاقات بالمصلحة ويرفق به البطاقة المنتهية بعد التأشير عليها بالإلغاء .

(د) أن يرفق أوراق البطاقة المنتهية بطلب الحصول على البطاقة الجديدة ويحفظها وفق الرقم المسلسل الجديد .

مادة ٥٥ - يجب على المواطن في حالة فقد بطاقته أو تلفها أن يتقدم شخصياً خلال المدة المحددة بالقانون إلى مكتب السجل المدني الذي يقيم بدائره للإخطار عن ذلك والحصول على البطاقة البدل ويقدم الطلب على النموذج المرافق المكون من استمارة مدموغة وصورة لها وثلاث صور شمسية حديثة للطلاب وذلك مع مراعاة ما تنص عليه المادة ٤٨ بالنسبة إلى الطلب والصورة الشمسية .

وعلى الموظف المختص أن يراجع الطلب طبقاً لما لديه من بيانات وبعد التحقق من صحتها يقيد الطلب بالدفتر للمعد لذلك ويحرر للطلاب بطاقة تحمل

نفس رقم البطاقة الفاقدة أو التالفة وتاريخ انتهاء العمل بها على أن يقرن تاريخ صدورها بعبارة « بدل تالف أو يدل فاقد » على حسب الأحوال ثم يرفق صورة الطلب بأوراق المواطن المحفوظة لديه ويرسل الاستمارة المدموعة إلى إدارة التسجيل المدني والبطاقات ومعهما البطاقة التالفة بعد التأشير عليها بالإلغاء .

مادة ٥٦ - إذا أصبحت القرية أو الشياخة تابعة لمكتب سجل مدني آخر فينقل مع السجل المدني الخاص بها أوراق البطاقات الشخصية أو العائلية إلى المكتب الجديد وكذلك الكارت الهجائي لكل بطاقة يحفظ هجائها مع كارت الراقدين وتسجل بيانات أصحاب البطاقات الشخصية أو العائلية بسجل تغيير محل الإقامة .

مادة ٥٧ - يتقدم المواطنون المقيمون في الخارج إلى قنصلية الجمهورية العربية المتحدة بطلبات الحصول على البطاقة الشخصية أو العائلية وطلبات تجديدها أو استخراج بدل التالف أو الفاقدة منها وذلك على النموذج المعد لذلك ويمكن الحصول عليه من القنصليات بعد أداء الرسوم المقررة وكذلك بالإخطار عن كل تغيير يلحق ببياناتها .

وبعد التحقق من شخصية الطالب وجنسيته يختم الموظف المختص بالقنصلية الصور الشخصية والطلبات بخاتم القنصلية وترسل إلى مكتب سجل مدني المركز الرئيسي لتحرير البطاقات .

* وعند إخطار المواطن القنصلية عن أى تغيير يلحق ببيانات البطاقة فعلى الموظف المختص بالقنصلية استيفاء النموذج بالبيان الجديد من واقع إخطار المواطن واعتماده والتصديق عليه بعد التأكد من صحة البيانات وإرفاق البطاقة مع النموذج وإرسالها إلى مكتب سجل مدني المركز الرئيسي للتأشير على البطاقة بما طرأ من تغييرات على بياناتها وذلك طبقاً للإجراءات المنصوص عليها في هذه اللائحة وإعادة البطاقة إلى القنصلية لتسليمها إلى صاحبها كما يتلقى مكتب سجل مدني المركز الرئيسي الطلبات المشار إليها الواردة من المواطنين المقيمين بجهات ليست بها قنصليات .

مادة ٥٨ - يقوم مكتب سجل مدني المركز الرئيسي باتخاذ الإجراءات الآتية بالنسبة للطلبات والإخطارات المشار إليها في المادة السابقة :

(أ) تراجع الطلبات للتأكد من استيفائها وفقاً لما نص عليه في هذا القرار .

(ب) بالنسبة إلى الطلبات التي ترد مباشرة من مواطنين مقيمين بجهات ليست بها قنصليات يجب الرجوع في شأنها إلى جهات رسمية للتأكد من صحة بيانات الطلب ومن أن صاحبه يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة .

(ج) بالنسبة إلى طلب القيد بالسجل المدني والحصول على البطاقة العائلية يرسل مكتب السجل المدني بالمركز الرئيسي أوراق الطلب إلى مكتب السجل المدني الذي اختار المواطن القيد به لتسجيله بالجزء الخاص من السجل المدني والتأشير على استمارتي الطلب برقم وجهة القيد وإعادة الأوراق لمكتب السجل المدني بالمركز الرئيسي لقيد الطلب بسجل البطاقات العائلية .

(د) يحرر مكتب السجل المدني بالمركز الرئيسي البطاقات ويرسلها إلى القنصليات المختصة لتسليمها لأصحابها بعد أخذ بصمة سبابتهم اليسرى عليها .

ويجوز للمواطن الذي يقيم بجهة ليست بها قنصلية أن يحمل بطاقته دون أخذ بصمته عليها على أن يتقدم بعد عودته من الخارج إلى مكتب السجل المدني الذي يقيم بدائرته لتغيير بيان محل إقامته بالبطاقة خلال المدة المحددة بالقانون ولأخذ بصمته .

مادة ٥٩ - على المقيم بالجمهورية العربية المتحدة من غير المواطنين الذي يصدر قرار بالموافقة على حصوله على بطاقة شخصية أو عائلية طبقاً لنص المادة ٤٤ فقرة الأخيرة من القانون أن يتقدم شخصياً خلال ثلاثة أشهر من تاريخ صدور القرار بالموافقة على الحصول على البطاقة إلى دائرة الأحوال المدنية المختصة بمحل إقامته على النموذج المعد لذلك بعد تحرير بياناته باللغة العربية بخط واضح ومعه المستندات الآتية :

(أ) شهادة ميلاد الطالب أو صورة قيده أو أي مستند رسمي تكون بيانات الميلاد ثابتة به .

(ب) مستند رسمي بجنسية الطالب .

(جـ) ثلاث صور شمسية أمامية حديثة له وهو عارى الرأس - مقاس ٥,٥×٣ سم على أن يتضمن أسفل الصورة فراغاً أبيض مقداره ١,٥ سم - وبالنسبة لرجال الدين والإناث يجوز أن تكون الصورة بلباس الرأس .

وتعتمد بيانات الطلب بإقرار من اثنين من موظفي الحكومة تصدق على توقيعهما الجهة التابعين لها .

وإذا كان الطالب يعمل بالحكومة أو الهيئات أو المؤسسات العامة أو طالباً بإحدى الجامعات أو بالمعاهد أو بالمدارس الحكومية تصدق الجهات التي يتبعها على البيانات الواردة بالطلب والصور الشمسية .

وعلى الموظف المختص بالدائرة بعد التحقق من شخصية الطالب واستيفاء أوراقه وبيانات الطلب وحصوله على الموافقة أن يقوم بما يأتي :

(أ) يأخذ بصمة سبابة يد الطالب اليسرى على كل من الاستمارة المدموغة وصورتها واعتمادها من مفتش الدائرة وختمها مع الصور الشمسية بخاتمها .

(ب) يرسل الأوراق إلى مكتب السجل المدني المختص لقيد الاستمارة بسجل البطاقات الشخصية أو العائلية للمقيمين من غير المواطنين برقم مسلسل وتحرير البطاقة على النموذج الخاص بعد اتباع الإجراءات المقررة بالمادة ٤٩ سواء كانت البطاقة شخصية أو عائلية ، وذلك دون قيد أسرة الطالب بالسجل المدني .

وتسرى أحكام القانون ولائحته التنفيذية على حامل هذه البطاقة بالنسبة لتغيير أى بيان من بياناتها على أن يكون إثبات تغيير البيانات قاصراً على البطاقة فقط ويحفظ طلب التغيير مع أوراق طلب الحصول عليها ويرسل بيان هذه التغييرات إلى إدارة التسجيل المدني والبطاقات .

مادة ٦٠ - على رب الأسرة في حالة طلب الحصول على البطاقة العائلية أن يقصر بيانات طلبه عليه وعلى أفراد أسرته .

ويعتبر المذكورون بعد من أرباب الأمر طبقاً للترتيب التالي :

الزوج : بالنسبة للزوجة وإن تعددت .

الأب : بالنسبة إلى غير أرباب الأمر أو المتزوجين من أبنائه .

الأم : بالنسبة إلى غير أرباب الأمر أو المتزوجين من أبنائها بعد وفاة والدهم .

أكبر الإخوة : بالنسبة لإخوته بعد وفاة والديهم من غير أرباب الأمر بشرط بلوغه سن السادسة عشرة .

كبرى الأخوات : بالنسبة لإخوتها بعد وفاة والديهم بشرط بلوغها سن السادسة عشرة وعدم وجود أخ بلغ هذا السن .

القريب ١ - بالنسبة لأقاربه الذين يعيشون معه .

٢ - بالنسبة لأقاربه الذين يرعاهم .

٣ - بالنسبة لأقاربه الذين يعولهم .

وإذا قام مانع لدى رب الأسرة من القيام بالواجبات المقررة بالقانون أو لانتحته التنفيذية فيلتزم بالقيام بها من يأتي بعده في ترتيب أرباب الأمر .

الفصل العاشر

في الإجراءات الانتقالية

مادة ٦١ - (معدلة بقرار وزير الداخلية ١٨٧ لسنة ١٩٦٥) تحدد مدة ستة أشهر من تاريخ العمل بهذا القرار للحصول على البطاقات العائلية بالنسبة لأرباب الأمر من الأمهات والأخوة والأخوات والأقارب المنصوص عليهم في المادة السابقة ويجب عليهم التقدم بطلباتهم خلال هذه الفترة إلى مكتب السجل المدني المختص وفقاً للقواعد المقررة .

مادة ٦٢ - يجب على كل رب أسرة أو من يصبح كذلك خلال المدة المشار إليها بالمادة السابقة أن يتقدم في دوره عند نشر هذا القرار إلى مكتب السجل المدني الذي يقيم بدائرته أو الذي يرغب قيده فيه ببياناته وبيانات أسرته لقيدها بالسجل المدني والحصول على بطاقة عائلية .

مادة ٦٣ - (ملغاة بقرار وزير الداخلية ١٨٧ لسنة ١٩٦٥) .

مادة ٦٤ - تشكل في كل قرية لجنة من :

- ١ - العمدة أو نائبه .
- ٢ - أحد مشايخ القرية يختاره مأمور المركز .
- ٣ - المأذون .

وتقوم هذه اللجنة بالإشراف على استيفاء المطلوب من المواطنين من مستندات وترتيب حضورهم مع مستنداتهم إلى مكتب السجل المدني في المدة المحددة لتسجيل أحوال مواطني القرية بالسجل المدني والحصول على بطاقتهم .

ويحدد مفتش دائرة الأحوال المدنية بالاتفاق مع مأمور المركز تاريخ بدء تسجيل أحوال المواطنين بالقرية وتاريخ الانتهاء من ذلك وعدد من ينبغي حضورهم من مواطنيها لمكتب السجل المدني يومياً .

وبالنسبة إلى شياخات المراكز والأقسام يكون حضور المواطنين لمكاتب السجل المدني طبقاً لترتيب أرقام بطاقتهم الشخصية التي يحملونها .

ويحدد مفتش دائرة الأحوال المدنية بالاتفاق مع مأمور المركز أو القسم عدد المطلوب منهم يومياً لمكتب السجل المدني لتسجيل أحوالهم المدنية والحصول على بطاقتهم .

وعلى مأموري المراكز والأقسام ومفتشي الأحوال المدنية اتخاذ جميع التدابير لإعلام المواطنين بمواعيد حضورهم إلى مكاتب السجل المدني وتعرفهم بمقارها .

مادة ٦٥ - على مديري الأمن اختيار أصلح المشايخ بالقرى التي ألغيت وظيفة

العمدة بها للقيام بواجبات العمد المنصوص عليها في القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه وفي هذا القرار .

مادة ٦٦ - تختص مكاتب المسجل للمدنى ومصلحة الأحوال المدنية بتسليم نوى الشأن صوراً من قيودها عن الوقائع المسجلة لديها تنفيذاً لأحكام القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ المشار إليه كما تعلم الصور المستخرجة من الوثائق والمستندات التي تحتفظ بها تنفيذاً لأحكام القانون .

مادة ٦٧ - يلغى القرار رقم ٧٣ لسنة ١٩٦١ المشار إليه .

مادة ٦٨ - (معلة بقرار وزير الداخلية ١٧٩ لسنة ١٩٦٥) ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية (الوقائع المصرية) ، ويعمل به اعتباراً من ٣ أكتوبر سنة ١٩٦٥ .

نحرياً في ١١ ربيع الأول سنة ١٣٨٥ (١٠ يولية سنة ١٩٦٥)

القسم الثالث

مكاتب السجل المدني وتحديد دوائر اختصاصها

وزارة الداخلية

قرار رقم ٧٤ لسنة ١٩٦١

بإنشاء مكاتب السجل المدني وتحديد دوائر اختصاصها^(١)

نائب رئيس الجمهورية ووزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ والقرار الوزاري رقم ٧٣ لسنة ١٩٦١ بشأن لائحته التنفيذية .

قرر :

مادة ١ - تنشأ مكاتب السجل المدني وتحدد دوائر اختصاصها وفقاً للبيان التالي :

١ - مكتب سجل مدني المركز الرئيسي ، ومقره بديوان المصلحة ويختص بشئون المواطنين المقيمين في الخارج .

١ - محافظة القاهرة :

٢ - مكتب سجل مدني عابدين ، ومقره بدائرة القسم ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

١ - الوقائع المصرية في أول يناير سنة ١٩٦٢ - العدد الأول مكرر .

- ٣ - مكتب سجل مدنى الأزبكية ، ومقره بدائرة القسم ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .
- ٤ - مكتب سجل مدنى قصر النيل ، ومقره بدائرة القسم ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .
- ٥ - مكتب سجل مدنى الموسيقى ، ومقره بدائرة القسم ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .
- ٦ - مكتب سجل مدنى بولاق ، ومقره بدائرة القسم ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .
- ٧ - مكتب سجل مدنى باب الشعرية ، ومقره بدائرة القسم ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .
- ٨ - مكتب سجل مدنى الظاهر ، ومقره بدائرة القسم ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .
- ٩ - مكتب سجل مدنى مصر الجديدة ، ومقره بدائرة القسم ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .
- ١٠ - مكتب سجل مدنى الزيتون ، ومقره بدائرة القسم ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .
- ١١ - مكتب سجل مدنى المطرية ، ومقره بدائرة القسم ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .
- ١٢ - مكتب سجل مدنى الجمالية ، ومقره بدائرة القسم ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .
- ١٣ - مكتب سجل مدنى الخليفة ، ومقره بدائرة القسم ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .
- ١٤ - مكتب سجل مدنى مصر القديمة ، ومقره بدائرة القسم ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

١٥ - مكتب سجل مدني التدريب الأجبر ، ومقره بدائرة القسم ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

١٦ - مكتب سجل مدني المعادى ، ومقره بدائرة القسم ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

١٧ - مكتب سجل مدني حلوان ، ومقره بدائرة القسم ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

١٨ - مكتب سجل مدني الوايلي ، ومقره بدائرة القسم ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

١٩ - مكتب سجل مدني المييدة زينب ، ومقره بدائرة القسم ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

٢٠ - مكتب سجل مدني روض الفرج ، ومقره بدائرة القسم ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

٢١ - مكتب سجل مدني شبرا ، ومقره بدائرة القسم ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

٢٢ - مكتب سجل مدني الساحل ، ومقره بدائرة القسم ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

٢ - محافظة الاسكندرية :

٢٣ - مكتب سجل مدني الجمرك ، ومقره بدائرة قسم الجمرك ويشمل اختصاصه دائرة قسمي الجمرك والمعينا بحدودهما الإدارية .

٢٤ - مكتب سجل مدني الرمل ، ومقره بدائرة القسم ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

٢٥ - مكتب سجل مدني الدخيلة ، ومقره بدائرة القسم ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

٢٦ - مكتب سجل مدنى العطارين ، ومقره بدائرة القسم ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

٢٧ - مكتب سجل مدنى اللبان ، ومقره بدائرة القسم ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

٢٨ - مكتب سجل مدنى المنتزه ، ومقره بدائرة القسم ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

٢٩ - مكتب سجل مدنى المنشية ، ومقره بدائرة القسم ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

٣٠ - مكتب سجل مدنى باب شرق ، ومقره بدائرة القسم ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

٣١ - مكتب سجل مدنى كرموز ، ومقره بدائرة القسم ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

٣٢ - مكتب سجل مدنى محرم بك ، ومقره بدائرة القسم ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

٣٣ - مكتب سجل مدنى مينا البصل ، ومقره بدائرة القسم ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

٣ - محافظة بورسعيد :

٣٤ - مكتب سجل مدنى العرب ، ومقره بدائرة القسم ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

٣٥ - مكتب سجل مدنى المناخ ، ومقره بدائرة القسم ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

٣٦ - مكتب سجل مدنى الشرق ، ومقره بدائرة قسم الشرق ويشمل اختصاصه دائرة قسمى الشرق والميناء بحدودهما الإدارية .

٤ - محافظة الاسماعيلية :

٣٧ - مكتب سجل مدنى البستان ، ومقره بدائرة القسم ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

٣٨ - مكتب سجل مدنى الضواحي ، ومقره بدائرة القسم ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

٣٩ - مكتب سجل مدنى القنطرة الغربية ، ومقره بدائرة القسم ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

٤٠ - مكتب سجل مدنى النل الكبير ، ومقره بدائرة القسم ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

٥ - محافظة السويس :

٤١ - مكتب سجل مدنى الأربعين ، ومقره بدائرة القسم ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

٤٣ - مكتب سجل مدنى عتاقة ، ومقره بدائرة القسم ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

٦ - محافظة القليوبية :

٤٤ - مكتب سجل مدنى بندر بنها ، ومقره بمدينة بنها ويشمل اختصاصه دائرة البندر بحدوده الإدارية .

٤٥ - مكتب سجل مدنى مركز بنها ، ومقره بمدينة بنها ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٤٦ - مكتب سجل مدنى بندر شبرا الخيمة ، ومقره شبرا الخيمة ويشمل اختصاصه دائرة البندر بحدوده الإدارية .

٤٧ - مكتب سجل مدنى قليوب ، ومقره بقليوب المحطة ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٤٨ - - مكتب سجل مدنى طوخ ، ومقره طوخ ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٤٩ - مكتب سجل مدنى الخانكة ، ومقره الخانكة ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٥٠ - مكتب سجل مدنى شبين القناطر ، ومقره شبين القناطر ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٥١ - مكتب سجل مدنى القناطر الخيرية ، ومقره القناطر الخيرية ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٧ - محافظة الشرقية :

٥٢ - مكتب سجل مدنى بندر الزقازيق ، ومقره بمدينة الزقازيق ويشمل اختصاصه دائرة البندر بحدوده الإدارية .

٥٣ - مكتب سجل مدنى مركز الزقازيق ، ومقره بمدينة الزقازيق ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٥٤ - مكتب سجل مدنى أبو حماد ، ومقره أبو حماد ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٥٥ - مكتب سجل مدنى أبو كبير ، ومقره أبو كبير ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٥٦ - مكتب سجل مدنى الحسينية ، ومقره الحسينية ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٥٧ - مكتب سجل مدنى بلبيس ، ومقره بلبيس ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٥٨ - مكتب سجل مدنى نيرب نجم ، ومقره ديرب نجم ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٥٩ - مكتب سجل مدني قاقوس ، ومقره قاقوس ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٦٠ - مكتب سجل مدني كفر صقر ، ومقره كفر صقر ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٦١ - مكتب سجل مدني منيا القمح ، ومقره منيا القمح ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٦٢ - مكتب سجل مدني ههيا ، ومقره ههيا ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٧ - محافظة المنوفية :

٦٣ - مكتب سجل مدني بندر شبين الكوم ، ومقره مدينة شبين الكوم ويشمل اختصاصه دائرة البندر بحدوده الإدارية .

٦٤ - مكتب سجل مدني مركز شبين الكوم ، ومقره مدينة شبين الكوم ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٦٥ - مكتب سجل مدني أشمون ، ومقره أشمون ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٦٦ - مكتب سجل مدني الباجور ، ومقره الباجور ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٦٧ - مكتب سجل مدني الشهداء ، ومقره الشهداء ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٦٨ - مكتب سجل مدني تلا ، ومقره تلا ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٦٩ - مكتب سجل مدني قويسنا ، ومقره قويسنا ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٧٠ - مكتب سجل مدني منوف ، ومقره منوف ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٧١ - مكتب سجل مدني بركة السبع ، ومقره بركة السبع ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٩ - محافظة الدقهلية :

٧٢ - مكتب سجل مدني قسم أول المنصورة ، ومقره بدائرة قسم أول المنصورة ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

٧٣ - مكتب سجل مدني قسم ثان المنصورة ، ومقره بدائرة قسم ثان المنصورة ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

٧٤ - مكتب سجل مدني مركز المنصورة ، ومقره بمدينة المنصورة ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٧٥ - مكتب سجل مدني أجا ، ومقره أجا ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٧٦ - مكتب سجل مدني السنبلوين ، ومقره السنبلوين ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٧٧ - مكتب سجل مدني المنزلة ، ومقره المنزلة ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٧٨ - مكتب سجل مدني بلقاس ، ومقره بلقاس ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٧٩ - مكتب سجل مدني دكرنس ، ومقره دكرنس ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٨٠ - مكتب سجل مدني شربين ، ومقره شربين ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٨١ - مكتب سجل مدني "طلقا" ، ومقره "طلقا" ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٨٢ - مكتب سجل مدني ميت عمر ، ومقره ميت عمر ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٨٣ - مكتب سجل مدني المطرية (دقهلية) ، ومقره المطرية ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٠ - محافظة الغربية :

٨٤ - مكتب سجل مدني قسم أول طنطا ، ومقره بدائرة قسم أول طنطا ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

٨٥ - مكتب سجل مدني قسم ثان طنطا ، ومقره بدائرة قسم ثان طنطا ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

٨٦ - مكتب سجل مدني مركز طنطا ، ومقره بمدينة طنطا ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٨٧ - مكتب سجل مدني بندر المحلة الكبرى ، ومقره بمدينة المحلة الكبرى ويشمل اختصاصه دائرة البندر بحدوده الإدارية .

٨٨ - مكتب سجل مدني مركز المحلة الكبرى ، ومقره بمدينة المحلة الكبرى ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٨٩ - مكتب سجل مدني المنطة ، ومقره المنطة ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٩٠ - مكتب سجل مدني بسيون ، ومقره بسيون ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٩١ - مكتب سجل مدني زفتى ، ومقره زفتى ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٩٢ - مكتب سجل مندى سمود ، ومقره سمود ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٩٣ - مكتب سجل مندى قطور ، ومقره قطور ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٩٤ - مكتب سجل مندى كفر الزيات ، ومقره كفر الزيات ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١١ - محافظة البحيرة :

٩٥ - مكتب سجل مندى بندر دمنهور ، ومقره بمدينة دمنهور ويشمل اختصاصه دائرة البندر بحدوده الإدارية .

٩٦ - مكتب سجل مندى مركز دمنهور ، ومقره بمدينة دمنهور ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٩٧ - مكتب سجل مندى أبو المطامير ، ومقره أبو المطامير ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٩٨ - مكتب سجل مندى أبو حمص ، ومقره أبو حمص ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٩٩ - مكتب سجل مندى أيتاى البارود ، ومقره أيتاى البارود ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٠٠ - مكتب سجل مندى الدلتجات ، ومقره الدلتجات ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٠١ - مكتب سجل مندى المحمودية ، ومقره المحمودية ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٠٢ - مكتب سجل مندى حوش عيسى ، ومقره حوش عيسى ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٠٣ - مكتب سجل مدني رشيد ، ومقره رشيد ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٠٤ - مكتب سجل مدني شبراخيت ، ومقره شبراخيت ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٠٥ - مكتب سجل مدني كفر الدوار ، ومقره كفر الدوار ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٠٦ - مكتب سجل مدني كوم حمادة ، ومقره كوم حمادة ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٢ - محافظة كفر الشيخ :

١٠٧ - مكتب سجل مدني بندر كفر الشيخ ، ومقره بمدينة كفر الشيخ ويشمل اختصاصه دائرة البندر بحدوده الإدارية .

١٠٨ - مكتب سجل مدني مركز كفر الشيخ ، ومقره بمدينة كفر الشيخ ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٠٩ - مكتب سجل مدني البرلس ، ومقره البرلس ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١١٠ - مكتب سجل مدني ببل ، ومقره ببل ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١١١ - مكتب سجل مدني دموق ، ومقره دموق ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١١٢ - مكتب سجل مدني سيدى سالم ، ومقره سيدى سالم ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١١٣ - مكتب سجل مدني فوه ، ومقره فوه ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١١٤ - مكتب سجل مدنى قلين ، ومقره قلين ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

محافظة دمياط :

١١٥ - مكتب سجل مدنى بندر دمياط ، ومقره بمدينة دمياط ويشمل اختصاصه دائرة البندر بحدوده الإدارية .

١١٦ - مكتب سجل مدنى مركز دمياط ، ومقره بمدينة دمياط ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١١٧ - مكتب سجل مدنى فارسكور ، ومقره فارسكور ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١١٨ - مكتب سجل مدنى كفر سعد ، ومقره كفر سعد ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٤ - محافظة الجيزة :

١١٩ - مكتب سجل مدنى الجيزة^(١) ، ومقره بدائرة قسم أول الجيزة ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

١٢٠ - مكتب سجل مدنى الدقى^(١) ، ومقره بدائرة قسم ثان الجيزة ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

١٢١ - مكتب سجل مدنى مركز الجيزة ، ومقره بمدينة الجيزة ويشمل اختصاصه دائرة مركز الجيزة وقسم الهرم بحدودهما الإدارية .

١٢٢ - مكتب سجل مدنى البدرشين ، ومقره البدرشين ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١ - أسماء المكاتب معلة بقرار وزير الداخلية رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٢ . (الوقائع المصرية فى ١٩/٤/١٩٦٢ - العدد ٢٨) .

١٢٣ - مكتب سجل مدنى للصيف ، ومقره الصيف ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٢٤ - مكتب سجل مدنى إمبابية^(١) ، ومقره مدينة إمبابية ويشمل اختصاصه دائرة البندر بحدوده الإدارية .

١٢٥ - مكتب سجل مدنى مركز إمبابية ، ومقره مدينة إمبابية ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٢٦ - مكتب سجل مدنى الغياط ، ومقره الغياط ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٥ - محافظة الفيوم :

١٢٧ - مكتب سجل مدنى بندر الفيوم ، ومقره مدينة الفيوم ويشمل اختصاصه دائرة البندر بحدوده الإدارية .

١٢٨ - مكتب سجل مدنى مركز الفيوم ، ومقره مدينة الفيوم ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٢٩ - مكتب سجل مدنى أبشواى ، ومقره أبشواى ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٣٠ - مكتب سجل مدنى إطمسا ، ومقره إطمسا ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٣١ - مكتب سجل مدنى سنورس ، ومقره سنورس ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٣٢ - مكتب سجل مدنى طامية ، ومقره طامية ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٦ - محافظة بنى سويف :

١٣٣ - مكتب سجل مدنى بندر بنى سويف ، ومقره مدينة بنى سويف ويشمل اختصاصه دائرة البندر بحدوده الإدارية .

١٣٤ - مكتب سجل مدني مركز بنى سويف ، ومقره مدينة بنى سويف ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٣٥ - مكتب سجل مدني الفشن ، ومقره الفشن ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٣٦ - مكتب سجل مدني الواسطى ، ومقره الواسطى ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٣٧ - مكتب سجل مدني إهناسيا المدينة ، ومقره إهناسيا المدينة ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٣٨ - مكتب سجل مدني ببا ، ومقره ببا ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٣٩ - مكتب سجل مدني بوش ، ومقره بوش ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٤٠ - مكتب سجل مدني سمسطا ، ومقره سمسطا ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٧ - محافظة المنيا :

١٤١ - مكتب سجل مدني بندر المنيا ، ومقره مدينة المنيا ويشمل اختصاصه دائرة البندر بحدوده الإدارية .

١٤٢ - مكتب سجل مدني مركز المنيا ، ومقره مدينة المنيا ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٤٣ - مكتب سجل مدني أبوقرقااص ، ومقره أبوقرقااص ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٤٤ - مكتب سجل مدني العنوة ، ومقره العنوة ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٤٥ - مكتب سجل مدني بني مزار ، ومقره بني مزار ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٤٦ - مكتب سجل مدني دير مواس ، ومقره دير مواس ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٤٧ - مكتب سجل مدني سمالوط ، ومقره سمالوط ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٤٨ - مكتب سجل مدني مطاي ، ومقره مطاي ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٤٩ - مكتب سجل مدني بندر ملوى ، ومقره مدينة ملوى ويشمل اختصاصه دائرة البندر بحدوده الإدارية .

١٥٠ - مكتب سجل مدني مركز ملوى ، ومقره مدينة ملوى ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٥١ - مكتب سجل مدني مغاغة ، ومقره مغاغة ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٨ - محافظة أسيوط :

١٥٢ - مكتب سجل مدني قسم أول أسيوط ، ومقره بدائرة قسم أول أسيوط ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

١٥٣ - مكتب سجل مدني قسم ثان أسيوط ، ومقره بدائرة قسم ثان أسيوط ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

١٥٤ - مكتب سجل مدني مركز أسيوط ، ومقره مدينة أسيوط ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٥٥ - مكتب سجل مدني أبنوب ، ومقره أبنوب ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٥٦ - مكتب سجل مدنى أبو تيج ، ومقره أبو تيج ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٥٧ - مكتب سجل مدنى البدارى ، ومقره البدارى ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٥٨ - مكتب سجل مدنى القوصية ، ومقره القوصية ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٥٩ - مكتب سجل مدنى ديزوط ، ومقره ديزوط ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٦٠ - مكتب سجل مدنى صدفا ، ومقره صدفا ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٦١ - مكتب سجل مدنى منفلوط ، ومقره منفلوط ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٩ - محافظة سوهاج :

١٦٢ - مكتب سجل مدنى بندر سوهاج ، ومقره بمدينة سوهاج ويشمل اختصاصه دائرة البندر بحدوده الإدارية .

١٦٣ - مكتب سجل مدنى مركز سوهاج ، ومقره بمدينة سوهاج ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٦٤ - مكتب سجل مدنى أخميم ، ومقره أخميم ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٦٥ - مكتب سجل مدنى البلينا ، ومقره البلينا ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٦٦ - مكتب سجل مدنى المراغة ، ومقره المراغة ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٦٧ - مكتب سجل مدنى المنشأة ، ومقره المنشأة ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٦٨ - مكتب سجل مدنى أولاد طوق شرق ، ومقره أولاد طوق شرق ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٦٩ - مكتب سجل مدنى جرجا ، ومقره جرجا ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٧٠ - مكتب سجل مدنى ساقلة ، ومقره ساقلة ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٧١ - مكتب سجل مدنى طما ، ومقره طما ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٧٢ - مكتب سجل مدنى طهطا ، ومقره طهطا ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٢ - محافظة قنا :

١٧٣ - مكتب سجل مدنى بندر قنا ، ومقره بمدينة قنا ويشمل اختصاصه دائرة البندر بحدوده الإدارية .

١٧٤ - مكتب سجل مدنى مركز قنا ، ومقره بمدينة قنا ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٧٥ - مكتب سجل مدنى أبو طشت ، ومقره أبو طشت ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٧٦ - مكتب سجل مدنى إسنا ، ومقره إسنا ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٧٧ - مكتب سجل مدنى بندر الأقصر ، ومقره مدينة الأقصر ويشمل اختصاصه دائرة البندر بحدوده الإدارية .

١٧٨ - مكتب سجل مدنى مركز الأقصر ، ومقره مدينة الأقصر ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٧٩ - مكتب سجل مدنى دشنا ، ومقره دشنا ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٨٠ - مكتب سجل مدنى قوص ، ومقره قوص ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٨١ - مكتب سجل مدنى نجع حمادى ، ومقره نجع حمادى ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٨٢ - مكتب سجل مدنى أرمنت ، ومقره أرمنت ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٢١ - محافظة أسوان :

١٨٣ - مكتب سجل مدنى بندر أسوان ، ومقره مدينة أسوان ويشمل اختصاصه دائرة البندر بحدوده الإدارية .

١٨٤ - مكتب سجل مدنى مركز أسوان ، ومقره مدينة أسوان ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٨٥ - مكتب سجل مدنى أدفو ، ومقره أدفو ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٨٦ - مكتب سجل مدنى كوم أمبو ، ومقره كوم أمبو ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

١٨٧ - مكتب سجل مدنى عينية ، ومقره عينية ويشمل اختصاصه دائرة المركز بحدوده الإدارية .

٢٢ - محافظة مطروح :

١٨٨ - مكتب سجل مدنى مرسى مطروح ، ومقره مدينة مرسى مطروح ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

١٨٩ - مكتب سجل مدنى النطرون ، ومقره المعلوم ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

١٩٠ - مكتب سجل مدنى العامرية ، ومقره العاقرية ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

١٩١ - مكتب سجل مدنى الزاحات البحرية والغرافة ومقره الواحات البحرية ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

١٩٢ - مكتب سجل مدنى سيدى برانى ، ومقره سيدى برانى ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

١٩٣ - مكتب سجل مدنى سيوة ، ومقره سيوة ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

١٩٤ - مكتب سجل مدنى الحمام ، ومقره الحمام ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

١٩٥ - مكتب سجل مدنى الضبعة ، ومقره الضبعة ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

١٩٦ - مكتب سجل مدنى برج العرب ، ومقره برج العرب ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

١٩٧ - مكتب سجل مدنى وادى النطرون ، ومقره وادى النطرون ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

٢٣ - محافظة البحر الأحمر :

١٩٨ - مكتب سجل مدنى الفردقة ، ومقره مدينة الفردقة ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

١٩٩ - مكتب سجل مدنى رأس غارب ، ومقره رأس غارب ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

٢٠٠ - مكتب سجل مدنى حاجر قنا ، ومقره حلاجوقنا ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

٢٠١ - مكتب سجل مدنى القصير ، ومقره القصير ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

٢٠٢ - مكتب سجل مدنى حدود أسوان ، ومقره بدائرة القسم ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

٢٤ - محافظة الوادى الجديد :

٢٠٣ - مكتب سجل مدنى الواحات الخارجة ، ومقره مدينة الخارجة ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

٢٠٤ - مكتب سجل مدنى الواحات الداخلة ، ومقره قوط ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

٢٥ - محافظة سيناء :

٢٠٥ - مكتب سجل مدنى سيناء الشمالى (العريش) ، ومقره مدينة العريش ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

٢٠٦ - مكتب سجل مدنى الشيخ زويد ، ومقره الشيخ زويد ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

٢٠٧ - مكتب سجل مدنى القنطرة شرق ، ومقره القنطرة شرق ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

٢٠٨ - مكتب سجل مدنى بير العبد ، ومقره بير العبد ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

٢٠٩ - مكتب سجل مدنى سيناء جنوبى (الطور) ، ومقره الطور ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

١٠٧ - مكتب سجل مدني مينااء المتوسط (تخل) ، ومقره تخل ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

١١١ - مكتب سجل مدني الشط ، ومقره الشط ويشمل اختصاصه دائرة القسم بحدوده الإدارية .

مادة ٢ - يعمل بهذا القرار من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

قرار وزارة الصحة رقم ٤٤٤ لسنة ١٩٦٥

باعتبار بعض مكاتب الصحة والوحدات الصحية مكاتب للصحة المختارة^(١)
وزير الصحة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ بشأن الأحوال المدنية
المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ .

وعلى القرار رقم ٧٣ لسنة ١٩٦١ بشأن لائحته التنفيذية .

وعلى القرار رقم ٧٤ لسنة ١٩٦١ بشأن إنشاء مكاتب السجل المدني وتحديد
دوائر اختصاصها .

وعلى القرار رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٥ بشأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ٧٣
لسنة ١٩٦١ المادة ١٧ مكررا الفقرة الأولى .

قرر :

مادة ١ - تعتبر مكاتب الصحة والوحدات الصحية الأخرى المبينة بالجدول
المرفق لهذا القرار مكاتب للصحة المختارة^(٢) .

١ - الوقائع المصرية في ٢٣ أغسطس سنة ١٩٦٥ - العدد ٦٥ .

٢ - صدر قرار وزير الصحة رقم ١٣٦ لسنة ١٩٧٣ (الوقائع المصرية في
١٥/٥/١٩٧٣ - العدد ١٠٧) . وفيما يلي نصه :

مادة ١ - يخضع مكتب صحة الولاية بالجماسية ليكون «مكتب صحة مختار» لقد
مواليد أبناء المهجرين بالخارج في دفتر خاص .

مادة ٢ - يُعطى مصلحة الأحوال المدنية (المركز الرئيسي) بالجماسية بالتقويم
الأسبوعية لتجهز سجلاتها .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ٢٠ ربيع الأول سنة ١٣٩٣ (٢٣ أبريل سنة ١٩٧٣)

مكاتب الصحة المختارة ومكاتب السجل المدني المناظرة

مديرية الشؤون الصحية ومكتب الصحة المختار مكتب السجل المدني المناظر

شمال القاهرة :

الساجل	شريف
شبرا	شبرا
روض الفرج	روض الفرج/ ١
الأزبكية	الأزبكية

وسط القاهرة :

بولاق	بولاق/ ١
الجمالية	الجمالية/ ١
الدرب الأحمر	الدرب الأحمر
الموسكى	الموسكى
باب الشعرية	باب الشعرية
قصر النيل	السيدة/ ٣
عابدين	عابدين

شرق القاهرة :

مصر الجديدة	مصر الجديدة/ ١
الزيتون	الزيتون/ ١
العمرية	العمرية/ ١
الوايلى	العباسية
الظاهر	الظاهر

وتكون مكاتب الصحة المختارة حقة اتصال بين مكاتب السجل المدني
المدنية قرين كل منها في الجدول المشار إليه وبين سائر الوحدات التي تقوم
بأعمال مكاتب صحة وذلك علاوة على تنفيذ أحكام قانون الأحوال المدنية ولائحته
التنفيذية والقرارات الصادرة بذلك .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويعمل به اعتباراً من ١٩
سبتمبر سنة ١٩٦٥ .

تحريراً في ١٨ ربيع الآخر سنة ١٣٨٥ (١٥ أغسطس سنة ١٩٦٥)

مديرية الشئون الصحية ومكتب الصحة المختار مكتب السجل المدني المناظر

جنوب القاهرة :

السيدة زينب السيدة/ ١
الخليفة الخليفة
مصر القديمة مصر القديمة
حلوان حلوان

شرق الإسكندرية :

محرم بك محرم بك
باب شرقى الحاضرة/ ١
الرمل الرمل/ ١
المنزله الرمل/ ٢

غرب الإسكندرية :

الجمرك الجمرك/ ١
المنشية المنشية
اللبان اللبان
القطارين القطارين
ميناء البصل ميناء البصل/ ١
كرموز كرموز/ ٣
الخيلة الوحدة الريفية بالخيلة

 مديرية الثنون الصحية ومكتب الصحة المختار مكتب السجل المدني المناظرو

بور سعيد :

بور سعيد/١	الشرق والمينا
بور سعيد/٢	العرب
بور سعيد/٣	المنافخ

الاسماعيلية :

الاسماعيلية/١ (شمال الاسماعيلية)	البستان (بندر الاسماعيلية)
الاسماعيلية/٢ (جنوب الاسماعيلية)	الضواحي (مركز الاسماعيلية)
المجموعة الصحية القروية القنطرة غرب	القنطرة غرب
المجموعة الصحية القروية التل الكبير	التل الكبير

المويس :

المويس/١	المويس
المويس/٢	الأربعين
(المويس/١)	عقاة

دمياط :

بندر دمياط	بندر دمياط
مركز دمياط	مركز دمياط
كفر مسعد	كفر مسعد
فار مسكور	فار مسكور

مديرية الشؤون الصحية ومكتب الصحة المختار مكتب السجل المدني المناظر

الدقهلية :

بندر المنصورة/١	قسم أول المنصورة
بندر المنصورة/٢	قسم ثان المنصورة
مركز المنصورة	مركز المنصورة
طلخا	طلخا
أجا/١	أجا
المنبلارين/١	المنبلارين
ميت غمر/١	ميت غمر
دكرنس/١	دكرنس
المنزلة	المنزلة
المطرية	المطرية
بلقاس	بالقاس
شربين	شربين

الشرقية :

بندر الزقازيق/١	بندر الزقازيق
مركز الزقازيق	مركز الزقازيق
مهيّا	مهيّا
أبو كبير	أبو كبير
فاقوس/١	فاقوس
الحسينية	الحسينية
أبو حماد	أبو حماد
كفر صقر	كفر صقر
ديرب نجم/١	ديرب نجم
منيا القمح/١	منيا القمح
بلبيس/١	بلبيس

مديرية الشئون الصحية ومكتب الصحة المختار مكتب السجل المدني المناظر

القليوبية :

بندر بنها بندر بنها
مركز بنها مركز بنها
طوخ طوخ
القناطر الخيرية القناطر الخيرية
قليوب قليوب
شبرا البلد شبرا البلد
الخانكة الخانكة
شبين القناطر شبين القناطر
كفر شكر المجموعة الصحية بكفر شكر

كفر الشيخ :

بندر كفر الشيخ بندر كفر الشيخ
مركز كفر الشيخ مركز كفر الشيخ/ ١
نموق بندر نموق
فوه فوه
كلين كلين
بيلا بيلا
البرلس بلطيم
سيدي سالم سيدي سالم

الغربية :

بندر طنطا أول بندر طنطا/ ١
بندر طنطا ثان بندر طنطا/ ٢
مركز طنطا مركز طنطا

 مديرية الشئون الصحية ومكتب الصحة المختار مكتب السجل المدني المناظر

مركز قطور	قطور
كفر الزيات/١	كفر الزيات
زفتى	زفتى
بندر المحلة/١	بندر المحلة
مركز المحلة	مركز المحلة
مركز سمبود	سمبود
السنطة	السنطة
مركز بسيون	بسيون

المنوفية :

بندر شبين الكوم	بندر شبين الكوم
مركز شبين الكوم	مركز شبين الكوم
تلا/١	تلا
الشهداء	الشهداء
بركة السبع	بركة السبع
قويسنا	قويسنا
الباجور	الباجور
أشمون	أشمون
منوف	منوف

البحيرة :

بندر منهور/١	بندر منهور
مركز منهور	مركز منهور
أبو حمص/١	أبو حمص
كفر الدوار/١	كفر الدوار

مديرية الشؤون الصحية ومكتب الصحة المختار مكتب السجل المدني العناظر

مركز رشيد	رشيد
مركز إيتاي البارود ١	إيتاي البارود
شبراخيت	شبراخيت
كوم حمادة	كوم حمادة
أبو المطامير	أبو المطامير
المحمودية	المحمودية
الدلنجات	الدلنجات
حوش عيسى	حوش عيسى

الجيزة :

بندر الجيزة ١	بندر الجيزة أول
الدقى	قسم ثان الجيزة
إمبابة	بندر امبابة
مركز الجيزة	مركز الجيزة
مركز امبابة	مركز امبابة
العياط	العياط
الصف	الصف
البدرشين	البدرشين

بنى سويف :

بندر بنى سويف ١	بندر بنى سويف
مركز بنى سويف	مركز بنى سويف
بوش	بوش
الواسطى	الواسطى
اهناسيا	اهناسيا

 مديرية الشؤون الصحية ومكتب الصحة المختار مكتب السجل المدني المناظر

بيبا	بيبا
سمسطا	سمسطا
الفشن	الفشن

القيوم :

بندر القيوم	بندر القيوم/١
مركز القيوم	مركز القيوم
إطسا	إطسا
سنورس	سنورس
طامية	طامية
أبشواى	أبشواى

المنيا :

بندر المنيا	بندر المنيا/١
مركز المنيا	مركز المنيا
مغاغة	مغاغة/١
العدوة	العدوة
بنى مزار	بنى مزار
مطاي	مطاي
سمالوط	سمالوط
أبو قرقاص	أبو قرقاص/١ (مركز الفكرية/١)
بندر ملوى	بندر ملوى
مركز ملوى	مركز ملوى
دير مواس	دير مواس

 مديرية الشؤون الصحية ومكتب الصحة المختار مكتب السجل المدني المناظر

أسيوط :

بندر أسيوط ١/	بندر أسيوط أول
بندر أسيوط ٢/	بندر أسيوط ثان
مركز أسيوط	مركز أسيوط
ديروط ١/	ديروط
القوصية ١/	القوصية
منفلوط	منفلوط
أبنوب	أبنوب
البيدارى	البيدارى
أبوتيج	أبوتيج
صدفا	صدفا

سوهاج :

بندر سوهاج ١/	بندر سوهاج
مركز سوهاج	مركز سوهاج
البلينا	البلينا
جرجا ١/	جرجا
أخميم ١/	أخميم
ساقته	ساقته
أولاد طوق شرق	أولاد طوق شرق
طما ١/	طما
المراعة	المراعة
المنشأة	المنشأة
طهطا ١/	طهطا

مديرية الشئون الصحية ومكتب الصحة المختار مكتب السجل المدني المناظر

قنا :

بندر قنا	بندر قنا
مركز قنا	مركز قنا
أبو طشت	أبو طشت
دشنا	دشنا
قوص	قوص ١/
بندر الأقصر	الأقصر
مركز الأقصر	الأقصر
أرمنت	أرمنت
إسنا	إسنا
نجع حمادى	نجع حمادى

أسوان :

بندر أسوان	بندر أسوان
مركز أسوان	مركز أسوان
كوم أمبو	كوم أمبو
مدينة نصر	مدينة نصر
ادفو	ادفو

البحر الأحمر :

رأس غارب	رأس غارب
الغردقة	الغردقة
القصور	القصور
حاجر قنا	الغردقة
حدود أسوان	القصور

مديرية الشؤون الصحية ومكتب الصحة المختار مكتب السجل المدني المناظر

الوادي الجديد :

الخارجة
الداخلية

مطروح :

مرسى مطروح
السلوم
الضبعة (مجموعة صحية)
برج العرب وحدة ريفية برج العرب
وادي النطرون وادي النطرون
سيدي براني سيدي براني
سيوة سيوة
العامرية العامرية
الواحات البحرية الواحات البحرية
الحمام (وحدة ريفية)

ميناء :

العريش
الشيخ زويد وحدة ريفية الشيخ زويد
بئر العبد العريش
الطور الطور
الشط وحدة ريفية الشط
القنطرة شرق القنطرة شرق
نخل صحة العريش
مكتب السجل المدني الرئيسي	قسم المواليد بوزارة الصحة
بمصلحة الأحوال المدنية	

وزارة الداخلية

قرار رقم ١١٨٦ لسنة ١٩٧٢

في شأن إنشاء بعض مكاتب السجل المدني^(١)

مساعد وزير الداخلية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ ، ٩ لسنة ١٩٦٩ في شأن الأحوال المدنية .

وعلى القرار الوزاري رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٥ والقرارات المعدلة بلائحته التنفيذية .

وعلى القرار الوزاري رقم ٨٥٧ لسنة ١٩٦٨ في شأن التفويض في بعض الاختصاصات .

قرر :

مادة ١ - تنشأ مكاتب السجل المدني التالية :

بدائرة الأحوال المدنية بالقاهرة :

مكتب سجل مدني التبين ، فصلا من مكتب سجل مدني حلوان ، واختصاصه :

التبين - كفر العلو - عزبة عنان - عرب كفر العلو - شركة أشمونت
بورتلاند حلوان - شركة مصر للقرزل والنسيج - حلوان البلد - عرب غنيم -
عرب راشد - عزبة الوابور .

١ - الوقائع المصرية في ٢٩ يولية سنة ١٩٧٢ - العدد ١٧٢ .

بدائرة الأحوال المدنية بالقاهرة :

١ - مكتب سجل مدنى بهوت ، فصلا من مكتب سجل مدنى مركز طلخا ،
واختصاصه :

بهوت - كفر بهوت - الطيبة - طبنوها - الدروتين .

٢ - مكتب سجل مدنى منية النصر ، فصلا من مكتب سجل مدنى دكرنس
واختصاصه :

منية النصر - ميت الخولى مؤمن - الدراكمة - ميت طاهر - ميت
تمامة - الهجلات - ميت حديد - الجينية - منشأة عاصم - ميت عاصم -
النزل - منشأة الجمال - كفر أبو نكرى - كفر قنیش - برمبال الجديدة -
برمبال القديمة - الكردي - كفر الكردي - الرياض - منشأة عبد الرحمن -
كفر علام - الحميدية .

بدائرة الأحوال المدنية بالغربية :

مكتب سجل مدنى محلة مرحوم ، فصلا من مكتب سجل مدنى مركز طنطا
واختصاصه :

محلة مرحوم - الجوهريه - خرسيت - كفر الحما - شبرا النملة - كفر
خضر - كفر مسعود - برما - حصه برما - كفر المنصورة - شقرف - تلبننت
قيصر - منيل الهويشات - كفر المنشى القبلى .

بدائرة الأحوال المدنية بكفر الشيخ :

مكتب سجل مدنى مطوبس ، فصلا من مكتب سجل مدنى فوه ،
واختصاصه :

مطوبس - ابيانه - الجزيرة الخضراء - القنى - برج مغيزل - برمبال -
بريدعه - بنى بكار - عزب الخليج - الخليج البحرى - عزب الغرب - عزب
القومسيون - عزب الوقف بحرئى - عزب الوقف قبلى - عزبة عمرو - معدية
مهدى والعرجان - منية المرشد .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

تحريراً في ١٥ ربيع الآخر سنة ١٣٩٢ (٢٨ مايو سنة ١٩٧٢) .

التعديلات التشريعية الموضوع

م	النص المقترح	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

إحصائيات التثوية بالوضع

م	النص المقيد	مكان النشر من	أداة التمييز	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التحريات القضائية للمتهم

م	النص المقتل	مكان القشور ص	أداة التعديل	مكان القشور	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

التصاريح التبشيرية بالموضوع

م	النص المقبول	مكان النشر ص	أداة التعديل	مكان النشر	
				ملحق	صفحة
١					
٢					
٣					
٤					
٥					
٦					
٧					
٨					
٩					
١٠					
١١					
١٢					
١٣					
١٤					
١٥					
١٦					
١٧					
١٨					
١٩					
٢٠					

فہرست

فهرس الجزء الرابع (ثالثا)

نصوص التشريعات المعمول بها في مصر حتى مستوى القرار الوزاري
معدلة وفقا لآخر تعديل ومرتببة موضوعاتها فيما بينها ترتيبا
هجائيا ومعلقا عليها باهم المبادئ القانونية التي قررتها محكمة النقض والمحكمة
الإدارية العليا

الموضوع	الصفحة
أثار ومتاحف	٥
الفصل الأول - في حماية الآثار	٥
القانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣ بإصدار قانون حماية الآثار	٥
الفصل الثاني - في هيئة الآثار المصرية	٢١
- قرار رئيس الجمهورية ٢٨٢٨ لسنة ١٩٧١ بإنشاء هيئة الآثار المصرية	٢١
- قرار وزارة النقل والمواصلات والنقل البحري ٨ لسنة ١٩٨٠	٢٧
الفصل الثالث - في رسوم زيارة المتاحف والآثار	٢٨
- القانون ٢٠ لسنة ١٩٥٤ بفرض رسوم لزيارة المتاحف التابعة لوزارة الارشاد القومي	٢٨
- قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٧٨ لسنة ١٩٥٨ بتحويل السيد وزير التربية والتعليم سلطة فرض رسوم لزيارة المتاحف والآثار	٢٩
- قرار وزير السياحة والآثار ١٢٢ لسنة ١٩٦٦ بتحديد رسوم زيارة المتاحف والآثار	٣٠
- القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٧١ بفرض رسوم لزيارة المتاحف والحدائق المتابعة لوزارة الزراعة والامان الملحقة بها	٣٥
الفصل الرابع - في المتاحف المختلفة وبعض شئون الآثار	٣٩
- قرار وزارة الاشغال العمومية بشأن -الدائع التي يتركها اصحابها- ..	٣٩
بياب المتحف (صادر في ١٩٢٦/٩/٤)	٣٩
- مرسوم بقانون ١٤ في ١٩٣١/١/٢٩ بإلحاق المتحف القبطي بأماكن الدولة العامة	٤٠

الموضوع

الصفحة

- مرسوم ١٩٤٩/٩/١٨ باللائحة للأئمة لمحط الفن الاسلامى ٤١

- قرار رئيس الجمهورية ١٧٢ لسنة ١٩٨٦ بإنشاء متحف قومى للتاريخ

البحرى ٥١

- قرار رئيس الجمهورية ١٧٢ لسنة ١٩٨٦ بإنشاء متحف قومى لعرض

مجوهرات أسرة محمد على ٥١

- قرار وزارة الاشغال العمومية بخصوص نقل الآثار القديمة على سكك

حديد الحكومة (صادر بتاريخ ١٩٠٥/٩/١٠) ٥٢

- القانون ٤٩٤ لسنة ١٩٥٥ فى شأن احترام التصوير الفوتوغرافى فى

مناطق الآثار ٥٣

- القانون ٨ لسنة ١٩٧٠ بإعفاء القطع الأثرية التى تهدىها الدولة بقصد

المجاملة الدولية من الضرائب الجمركية وغيرها من الضرائب

والرسوم ٥٤

- القانون ١ لسنة ١٩٧٢ بإعفاء فوائد المبالغ المودعة لحساب صندوق

تمويل آثار النوبة من الضريبة على فوائد الدين والدائع والتأمينات

المقررة بالقانون ١٤ لسنة ١٩٣٩ ٥٥

- قرار رئيس الجمهورية ٩٥ لسنة ١٩٧٨ بشأن صندوق تمويل مشروعات

الآثار والمتاحف ٥٦

- التعديلات التشريعية للموضوع ٥٩

اجـانب ٦٣

- الفصل الاول - فى خـطـر تـمـلك الاجانب للأراضى الزراعية ومائى حكمها ٦٤

- قرار رئيس الجمهورية بالقانون ١٥ لسنة ١٩٦٢ بحظر تملك الاجانب

للأراضى الزراعية ومائى حكمها ٦٤

- قرار وزارة الإصلاح الزراعى واستصلاح الأراضى ٢٦ لسنة ١٩٦٥

بشأن تنفيذ أحكام القانون ١٥ لسنة ١٩٦٢ ٧٣

- قرار وزارة الخزانة ١٦٩ لسنة ١٩٦٩ فى شأن سندات تعويض اصحاب

الأراضى الزراعية المستولى عليها طبقا لأحكام القانون ١٥ لسنة ١٩٦٢ ٧٥

الفصل الثانى - فى تنظيم تملك غير المصرين للعقارات المبنية والأراضى الفضاء ٨٢

- القانون ٨١ لسنة ١٩٨٦ بتنظيم تملك غير المصرين للعقارات المبنية

والأراضى الفضاء ٨١

المقدمة

الموضوع

- مزار وزارة الاسكان والتعمير ٥٩ لسنة ١٩٦٧ بالأحكام التنفيذية .
- ٩٠ للقانون ٨١ لسنة ١٩٨٦
- ٩٥ التعديلات التشريعية للموضوع
- ٩٩ اجتماعات عامة ومظاهرات وتجمهر
- ١٠٠ الفصل الأول - في التجمهر
- ١٠٠ - القانون ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر
- ١٠٨ الفصل الثاني - في الاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية -
- ١٠٨ - القانون ١٤ لسنة ١٩٢٣ بقرار الأحكام الخاصة بالاجتماعات العامة
- ١٠٨ وبالمظاهرات في الطرق العمومية
- ١٠٨ - قرار وزارة الداخلية ١٣٩ لسنة ١٩٥٥ بقرار الأحكام الخاصة بالاجتماعات
- ١١٤ العامة والمظاهرات في الطرق العمومية
- ١١٩ - التعديلات التشريعية للموضوع
- ١٢١ أحداث مجرمون أو معرضون للانحراف
- ١٢٢ - القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث
- ١٢٢ - القانون ٤٢٧ لسنة ١٩٥٤ في شأن منع الأحداث من دخول دور السينما
- ١٤٣ ومايمثلها
- ١٤٣ - قرار وزارة الشؤون الاجتماعية ٢٩ لسنة ١٩٥٥ بتنفيذ أحكام القانون
- ١٤٥ ٤٢٧ لسنة ١٩٥٤
- ١٤٥ - قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٩٨ لسنة ١٩٦٤ بنقل ملكية الاتحاد
- ١٤٧ العام لرعاية الأحداث إلى الدولة
- ١٤٧ - قرار وزارة الشؤون الاجتماعية ٢٢ لسنة ١٩٧٦ بتحديد الشروط الواجب
- ١٤٩ توافرها في مديري مؤسسات الدفاع الاجتماعي
- ١٤٩ - قرار وزارة الشؤون والتأمينات الاجتماعية ٢٣٠ لسنة ١٩٧٦ بالتصديق
- ١٥٠ بين الادارة العامة للدفاع الاجتماعي والادارة العامة للتكوين المهني في
- ١٥٠ الاشراف على ورش ومؤسسات الأحداث
- ١٥١ - قرار وزيرة الدولة للشؤون الاجتماعية ٣٧ لسنة ١٩٨٢ بنظام العمل
- ١٥١ في مؤسسات الأحداث
- ١٥١ - قرار وزارة الشؤون الاجتماعية ٤٦٥ لسنة ١٩٨٢ بإعادة تشكيل اللجنة
- ١٦٨ الاستشارية العليا للدفاع الاجتماعي وتحديد إختصاصاتها
- ١٦٨ - قرار وزارة الشؤون والتأمينات الاجتماعية ٢٠٨ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء
- ١٧٢ لجان فرعية للجنة الاستشارية العليا للدفاع الاجتماعي
- ١٧٥ - التعديلات التشريعية للموضوع

الصفحة

الموضوع

١٧٩	احزاب سياسية
١٨١	- مرسوم بقانون ٢٧ لسنة ١٩٥٢ في شأن الاحزاب السياسية
	- القانون ٦٤٨ لسنة ١٩٥٢ بشأن الاموال المصادرة من محكمة الثورة
١٨٣	واموال الاحزاب المنحلة
١٨٦	- القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ بنظام الاحزاب السياسية
١٩٩	- التعديلات التشريعية للموضوع
٢٠١	احوال شخصية
٢٠٥	الفصل الاول - التشريعات الاجرائية
	- المرسوم بقانون ٧٨ لسنة ١٩٢١ المشتغل على لائحة ترتيب المحاكم
٢٠٥	الشرعية والجراءات المتعلقة بها
	- القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية والمحاكم المالية
٢٦٢	وحالة القضايا التي تكون منظورة امامها إلى المحاكم الوطنية
	- القانون ٦٢٨ لسنة ١٩٥٥ ببعض الاجراءات في قضايا الاحوال الشخصية
٢٧٥	والوقف التي تختص بها المحاكم
٢٨٤	- القانون ٦٢ لسنة ١٩٧٦ بشأن تعديل أحكام بعض النفقات
	- مرسوم بقانون ٩٢ لسنة ١٩٣٧ خاص بالاجراءات التي تتخذ وفقا
٢٨٧	للعادة ٢٩٣ من قانون العقوبات
	- لائحة ٤ ابريل سنة ١٩٠٧ بشأن الاجراءات الواجب اتباعها في تنفيذ
٢٨٩	أحكام المحاكم الشرعية
٢٩٧	الفصل الثاني - تشريعات الزواج والطلاق
٢٩٧	- الفرع الاول - بالنسبة للمسلمين
٢٩٧	- مرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ خاص ببعض أحكام الاحوال الشخصية
	- مرسوم بقانون ٢٥ لسنة ١٩٢٠ خاص بأحكام النفقة وبعض مسائل
٢٤٧	الاحوال الشخصية
٢٥٦	- مرسوم بقانون ١١٨ لسنة ١٩٥٢ بتقرير حالات لسلب الولاية على النفس
٣٦٠	- القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ بتعديل بعض أحكام قوانين الاحوال الشخصية
٣٦٢	- قرار وزير العدل بلائحة الموثقين المنتدبين
	- قرار وزير العدل ٣٢٦٩ لسنة ١٩٨٥ بشأن أوضاع وإجراءات إعلان
٣٧٤	وتسليم إشهاد الطلاق إلى المطلقة وإخطار الزوجة بالزواج الجديد
	- قرار رئيس الجمهورية بالقانون ١٨١ لسنة ١٩٦١ في شأن الاعتدال
	بما تحصل عليه جمعية الهلال الأحمر من الشهادات الواردة من
	اللجنة الدولية للصليب الأحمر الخاصة بوسائل الاحوال الشخصية

الموضوع	الصفحة
بالنسبة لرعايا المناطق العربية المحتلة المقيمين بالجمهورية	٢٧٧
- الفرع الثاني - بالنسبة لغير المسلمين	٢٧٨
- لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكسيين	٢٧٨
الفصل الثالث - تشريعات الولاية على المال	٤٣٤
- مرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ ينصكلم للولاية على المال	٤٣٤
الفصل الرابع - تشريعات الوصية والموارث	٤٧٧
- القانون ٢٥ لسنة ١٩٤٤ ببيان القانون الواجب التطبيق في مسائل الموارث والوصايا	٤٧٧
- الفرع الأول - تشريعات الوصية	٤٧٨
- القانون ٧١ لسنة ١٩٤٦ بإصدار قانون الوصية	٤٧٨
- الفرع الثاني - تشريعات الموارث	٥٠٢
- القانون ٧٧ لسنة ١٩٤٢ بشأن الموارث	٥٠٢
- قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٧١ لسنة ١٩٦٢ بشأن التركات الشاغرة التي تتخلف عن المتوفين من غير وارث	٥٢١
- قرار وزير الاسكان والمرافق ١٥٦٥ لسنة ١٩٦٥ بالتفويض في بعض الاختصاصات المتعلقة بإشراف الوزارة في إدارة العقارات المبنية والأراضي الفضاء المخصصة للبناء في التركات الشاغرة التي تتخلف عن المتوفين من غير وارث	٥٢٧
- قرار وزير الخزانة ١٨ لسنة ١٩٧٠ بشأن تنظيم الإدارة والتصرف في العقارات المستردة والتركات الشاغرة	٥٢٩
- قرار وزير التأمينات ٩٥ لسنة ١٩٧٣ باللائحة التنفيذية للقانون ٧١ لسنة ١٩٦٢ بشأن التركات الشاغرة	٥٣١
- التعديلات التشريعية للموضوع	٥٣٧
أحوال مدنية	٥٤١
القسم الأول - القانون ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ ولائحته التنفيذية	٥٤٤
- القانون ١٣٠ لسنة ١٩٤٦ خاص بالمواليد والوفيات	٥٤٤
- قرار وزير الصحة في ١٦/١٠/١٩٤٦ بشأن تنفيذ قانون المواليد والوفيات	٥٥٧
القسم الثاني - القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ ولائحته التنفيذية	٥٦١
- قرار رئيس الجمهورية بالقانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الأحوال المدنية	٥٦١
- قرار وزير الداخلية ١٢٠ لسنة ١٩٦٥ باللائحة التنفيذية للقانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠	٥٨٢

الموضوع	الصفحة
القسم الثالث - مكاتب السجل المدني وتحديد دوائر اختصاصها	٦٣٤
- قرار وزير الداخلية ٧٤ لسنة ١٩٦١ بإنشاء مكاتب السجل المدني وتحديد دوائر اختصاصها	٦٣٤
- قرار وزير الصحة ٤٤٤ لسنة ١٩٦٥ باعتبار بعض مكاتب الصحة	٦٥٥
والوحدات الصحية مكاتب الصحة المختارة	٦٥٥
- قرار وزير الداخلية ١١٨٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن إنشاء بعض مكاتب السجل المدني	٦٦٨
- التعديلات التشريعية للموضوع	٦٧١
فهرس الجزء الرابع	٦٧٥

المؤلف

- ١ - الحجز تحت يد البنوك سنة ١٩٦٤
- ٢ - الحجز الإدارى علماً وعملاً سنة ١٩٦٧
- ٣ - منازعات التنفيذ في المواد المدنية والتجارية سنة ١٩٦٩
- ٤ - طرق الطعن في الأحكام المدنية والتجارية سنة ١٩٧٥
- ٥ - الحجز الإدارى علماً وعملاً (طبعة ثانية) سنة ١٩٧٦
- ٦ - الحجز الإدارى علماً وعملاً (طبعة ثالثة) سنة ١٩٨١
- ٧ - طرق الطعن في الأحكام المدنية والتجارية (طبعة ثانية) سنة ١٩٨٣
- ٨ - الوجيز في النظرية العامة للالتزام سنة ١٩٨٤
- ٩ - مدونة التشريع والقضاء في المواد المدنية والتجارية مدنى - تجارى مرافعات - اثبات) مجموعة يتم تزويدها دورياً بالجديد في التشريع والقضاء والتعليقات الفقهية (٥ كلاسير) سنة ١٩٧٠
- ١٠ - مدونة التشريع والقضاء في مواد القوانين الخاصة (أحوال شخصية - إصلاح زراعى - تأمينات اجتماعية - حجز إدارى - عمل مدنى بالحكومة - عمل بالقطاع الخاص - عمل بالقطاع العام - إيجار الأماكن) مجموعة يتم تزويدها دورياً بالجديد في التشريع والقضاء والتعليقات الفقهية (٨ كلاسير) سنة ١٩٧٣
- ١١ - الموسوعة الذهبية للمبادئ القانونية التى أصدرتها محكمة النقض المصرية بدائرتها المدنية والجنائية - منذ إنشائها في عام ١٩٣١ وحتى عام ١٩٧٩ (٢٠ مجلدأ و٢ فهرس) سنة ١٩٨١
- ١٢ - المدونة الذهبية للمبادئ القانونية التى أصدرتها محكمة النقض المصرية بدائرتها المدنية والجنائية - صدر منها حتى الآن :
 (أ) العدد الاول من الإصدار الجنائي : يضم مبادئ عام ١٩٨٠ .
 (ب) العدد الاول من الإصدار المدنى : يضم مبادئ عام ١٩٨٠ .
 (جـ) العدد الثانى من الإصدار المدنى : يضم مبادئ الفترة من أول عام ١٩٨١ حتى آخر يونية عام ١٩٨٤ (٢ مجلد) .
 (و) العدد الثانى من الإصدار الجنائي : يضم مبادئ الفترة من أول عام ١٩٨١ حتى آخر يونية عام ١٩٨٥

١٣ - موسوعة مصر للتشريع والقضاء : تقنين موضوعى لجميع التشريعات المعمول بها فى مصر حتى مستوى القرار الوزارى - الصادرة منذ عام ١٨٥٤ وحتى نهاية يونية ١٩٨٦ ، معدلة وفقاً لآخر تعديل ومرتببة موضوعاتها ترتيباً هجائياً ومعلقاً عليها بأهم المبادئ القانونية التى قررتها محكمة النقض والإدارية العليا - صدر منها حتى الآن :

- الجزء الأول : يضم مقدمة ، عرض موضوعى لمبادئ القضاء فى مادة التشريع الدستور ، القانون المدنى .
- الجزء الثانى : يضم قانون التجارة ، القانون البحرى ، قانون الإثبات ، قانون المرافعات .
- الجزء الثالث : يضم قانون العقوبات ، قانون الإجراءات الجنائية ، قانون النقض الجنائى .
- الجزء الرابع : يضم تشريعات : آثار ومتاحف ، أجنبى ، اجتماعات ومظاهرات وتجمهر ، أحداث ، أحزاب سياسية ، أحوال شخصية ، أحوال مدنية .

رقم الإيداع بدار الكتب ٣٧٦٣ لسنة ١٩٨٧

المركز الجهوي لمحو الأمية

٢٩ . ٣ شارع المراسي بالمعجونة

تليفون : ٣٤٧٩٣١٤ - ٣٤٨٣٦١٧



٩ شارع البرامكة - عين - القاهرة ت : ٩١٤٨٨١

